د. شمس الدين الرفاعي

تاريخ الصحافة السورية واللبنانية

من العهد العثماني حتى الإستقلال 1800 - 1947





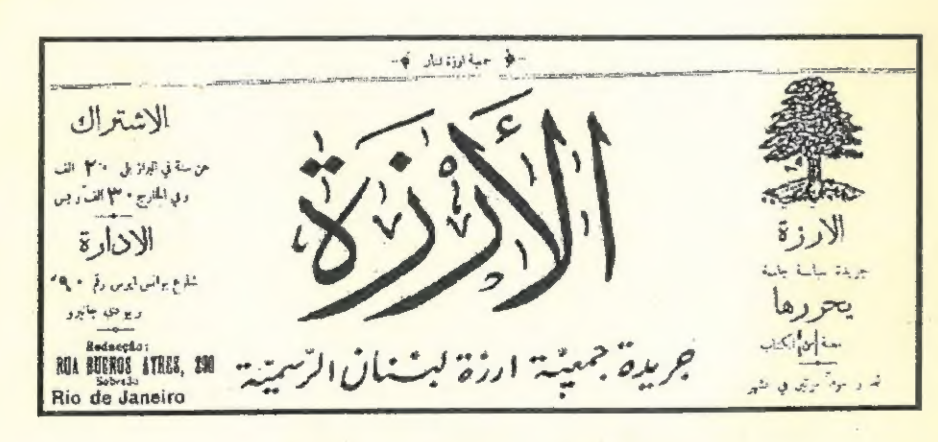
د. شمس الدين الرفاعي

تاريخ الصحافة السورية واللبنانية

من العهد العثماني حتى الإستقلال 1800 - 1947

الجزء الأول: العهد العثماني 1800 - 1918

الجزء الثاني: الانتداب الفرنسي والاستقلال 1918 - 1947


الارزة
الارزة
يحررها
الاشتراك
الادارة
Redacção:
RUA BUENOS AYRES, 290
Rio de Janeiro
جريدة جمعية ارزة لبنان الرسمية

منشورات اسمار
باريس

« وتعاونوا على البر والتقوى
ولا تعاونوا على الإثم والعدوان »

« وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً »
(صدق الله العظيم)



منشورات أسمار - باريس
Editions ASMĀR
177, R. Jeanne-d'Arc, Paris 13e
asmar50@yahoo.co.in

مقدمة

يعتقد البعض أن الوحدة العربية كما نلمسها اليوم بنشاطها الجدى وانتشار أثرها الفعلى فى البلاد العربية . المختلفة فى دساتيرها ونظم الحكم فيها ، وليدة قيام جامعة الدول العربية ، على ما لهذه الجامعة من أثر فعال فى شعوبها .

إنما عرف العالم العربى والغربى الوحدة العربية وانتشارها وتغلغلها فى نفوس أبناء شعوبها منذ القدم وحتى فى مطلع القرن التاسع عشر يوم بزغ نورها ثانية بمصر فى عهد محمد على ، حين أسس أول صحيفة عربية تشرح الأوضاع السياسية وتفسر الأمور الاجتماعية العربية تفسيراً يجعل الوحدة العربية فكرة قائمة بالفعل ، للتخلص من نير الاستبداد العثمانى ، كان من نتائج ذلك أن وحد البلاد الشامية والمصرية تحت حكمه مدة طويلة .

ومنذ ذلك الوقت ، ورجالات العرب ومفكروهم يعملون فى مختلف الأقطار العربية وفى البلاد الأوربية على تحقيق الهدف السامى للشعوب العربية ، فكان عملهم قوياً حيث تسود الحرية ، وضعيفاً حيث يسود الطغيان .

وإنى إذ أتناول فى هذا الكتاب تاريخ الصحافة السورية ، فإنى أشرح الرسالة السامية التى أدتها الصحافة السورية إلى الوحدة العربية فى البلاد العربية وما نتج عنها من ثورات اجتماعية وسياسية ، تهدف إلى تحطيم الحواجز التى فرضها الاستعمار فى مطلع القرن العشرين ، ولأننى أعتقد تمام الاعتقاد بقوة تأثيرها فى توجيه الرأى العام العربى ، فكانت الصحافة السورية العامل الأكبر فى تكييف النظم الاجتماعية وتسييرها فى الاتجاهات السياسية واعتناق المبادئ الاجتماعية والسياسية .

كان العالم العربى فى أوائل القرن الماضى مبعثر الأجزاء ، مفكك الأوصال ، تاعب به السياسة العثمانية لتصرف جهده عن الاهتمام بقضيته ،

وتستعمل للوصول إلى غايتها جميع الطرق الشرعية والتعسفية . فاضطهدت أحرار العرب ، وساد الطغيان وتفشى الظلم فى عروق الحكومة العثمانية ، ولم يعد للحرية الإنسانية أو للحرية السياسية مكان فى تصرفاتها .

وما إن انسحبت جيوش محمد على من البلاد الشامية حتى تولدت حركة عربية قومية تناهض الحكم العثمانى بشتى صوره وأشكاله ، فأثار ذلك حفيظته عليها ، فأخذ يحيك لها الدسائس بين مختلف الطوائف الدينية — الإسلامية والمسيحية — التى نتجت عنها المذبحة الأهلية الشهيرة فى القرن الماضى سنة ١٨٦٠ .

على أثر ذلك ، أخذت الحركة الفكرية الاستقلالية تنقش فى صدور أبناء الشام بتأثير المدارس ، وقيام الصحافة الوطنية مثل : (نفير سوريا) فى بيروت و (دمشق) فى الشام و (الاعتدال) فى حلب . لكن السلطان عبد الحميد الثانى ، الذى لم يكن يهمه من الأمر إلا صيانة حياته ، زاد فى التضييق على حرية الصحافة ، وكتم أنفاسها حتى صارت جسماً بلا روح . فأخذ بعضها ينشر ما يطيب للسلطان من ألفاظ التمجيد والتفخيم والتعظيم خوفاً من بطشه ولم يعد يتابع إيقاظ الفكرة الاستقلالية الوحدوية عن الدولة العثمانية ، بل كان يضطر إلى مدح عدالة السلطان رغم استبداده المشهور ومظالمه العديدة ، ولم تكن الحالة فى سائر الأمصار العربية أحسن منها فى الولايات الشامية ، إذ استمرت هذه الحياه الاستبدادية فى مختلف أجزاء الوطن العربى ، ودامت مسيطرة عليها حتى نهاية حياتها السياسية فى الحرب العالمية الأولى .

وقد سئمت نفوس المفكرين ، فهاجر أكثرهم إلى مصر والبلاد الأوروبية حيث كانت الحرية رافعة لواءها ، وأنشأوا الصحف العربية يشيرون فيها إلى مآثر العرب وتاريخهم ومفاخرهم وعلومهم وفضائلهم أيام نهضتهم وازدهار حضارتهم . وبالتالى أخذوا يحاربون على صفحات جرائدهم المنتشرة فى جميع دول العالم ، دولة الظلم ، ويتابعون فيها رسالتهم الوطنية المخلصة بحرية أقلامهم ، يهدفون بذلك إلى إشعال نار الوطنية العربية والوحدة الشاملة لأبناء العروبة يرسلونها إلى أبناء شعوبهم فى جميع الأمصار العربية سراً عن طريق القنصليات

الأجنبية وبالطرق الخفية الأخرى خوفاً من جواسيس السلطان وظلم الحكام والمأجورين . وكانوا يستعملون كلمة الشرق كمرادف للعربية والشرقى للعربى ، أمثال لويس صابونجى فى إنجلترا وميخائيل عورا وأديب إسحاق فى باريس الذى قال فى بعض فقرات من مقالاته المشهورة : « فإذا لم ينتبه الشرقيون من غفلتهم ، ولم ينبذوا عنهم التقاليد الموجبة لتفريق كلمتهم ، ولم يغذوا ألباب صغارهم بغذاء الحرية ، ولم يرسموا على ألواح صدورهم رسم الوطنية ولم يغضبوا لوطنهم أن يغصب ، ولمالهم أن ينهب . ولحقهم أن يسلب ولمجدهم أن يذهب فما يلبثون أن يصيروا عبيد أعدائهم وأسراء نزلائهم . . . . أفليس الموت خيراً من هذا الفوات ؟ أيليق بذى الدم الشرقى أن يصبر على هذا العسف ؟ أم يحسن بذى النفس الذكية أن يرضى بهذا الخسف ؟ ! !

ويدعو فى مقالة أخرى للوحدة العربية يشيد فى مطلعها بمجد العرب وفتوحاتهم وسكونهم وتفككهم ، يقارن به أمسهم وحاضرهم وبين عزهم وذلهم ، وبين جبروتهم وخنوعهم إلى أن يقول : — « فمن رأى العرب ، مئات مئات الرجال يفتحون مصر الفراعنة ، وملك القياصرة ، وسلطة الأكاسرة ، ينكرهم إذ يراهم ألوفاً ألوفاً يقادون بخيط مما نسجت العنكبوت ، ومن وقف على شروح ابن رشد ومطالعات ابن سينا وخواطر ابن جبير وتقارير الغزالى ، يندهش إذ يلقاهم مقتصرين على العلم على ما يجلب خيراً ولا يدفع ضراً ، كأن لم يبق من عالم يبدد الأوهام ويبدى الحقيقة للأفهام ، وكأن لم يكن بينهم من عابد فاضل يدفع البدع الشنيعة ، يجلو حقيقة الشريعة ، وكأن لم يقم فيهم من شجاع نبيه يسعى فى ضم العصبة ولم الشمل ، وجمع الكلمة على إقامة أمر العدل ولكن لا خوف ياقوم ولا يأس . وكيف تيأسون ؟ وتاريخ آبائكم يقرب الآمال ؟ . . ألستم فى الأرض التى أقلتهم وتحت السماء التى أظلتهم ؟ أو ليس ماؤكم هو الذى وردوه وهواؤكم هو الذى انتشقوه ؟ فما بالكم تعجزون عما استطاعوه ؟ أشاخت الأرض فصار ماتنبت ضئيلاً ولا يستطيع إلى النمو سبيلا ؟ ؟ . . . وإلا فما للحجاز محجوز الأنوار وما للشام مشئوم الأحوال ، وما لمصر مقرونة الطالع بالعسر ، وللعراق مؤذن العز

بالفراق ، وما لحلب متوالية النوب ، وما لليمن فاقد اليُمن ، وما لتونس عديمة الأنس ، وما للمغرب منهل الغرب ؟ . . ألم يكن فى هذه الأقطار نفر من أولى العزم تبعثهم الغيرة والحمية على جمع كلمته الفردية فيتلافون أحوالها قبل التلاف ، متظاهرين متوازين كالبنيان المرصوص أو صخور تلاحمت فصار ركامها جبلاً منيعاً حصيناً لا تؤثر فيه العواصف ولا تضعضعه الزلازل ... » .

بهذه الغيرة وبهذه الحمية كان الصحافيون السوريون ومفكرو العرب يدعون أوربا لوحدة وطنهم العربى ، الأمر الذى كان يحرم عليهم قوله فى وطنهم .

هذا ما كان من أمر الصحافة السورية والعربية عموما فى البلاد الأوربية تحمل صحافيوها وأحرارها مشاق السفر وحرموا لذة الوطن لوقت ليس بقصير ، داعين للوحدة العربية التى أصبحت هدف كل فرد عربى ولا حياة للشعوب العربية بدونها .

وفى الوقت الذى كان يعمل فيه أحرار العرب صحفيون وسياسيون فى أوربا داعين لاتحاد كلمة العرب ، كانت الصحافة السورية بمصر أمثال (يعسوب الطب) و(الكوكب الشرق) و (الأهرام) و (المقتطف) و (الهلال) وكتابها أمثال لويس صابونجى ، وأديب إسحق ، وسليم نقاش ، وآل تقلا ، والدكتوران يعقوب صروف وفارس نمر ، وجرجى زيدان ؛ يبشرون بهذا المبدأ السامى بقدر استطاعتهم لتحقيقه ، كانت الصحافة المصرية مشغولة ، بالتنديد بأعمال الحكومة المصرية بسبب ضعفها أمام تدخل الأجانب فعليًّا فى شئون مصر وتسنمهم بعض كراسى وزاراتها وإداراتها الكبرى بسبب الديون المتراكمة عليها للأجانب .

أما باقى الولايات الشامية التى مازالت تئن من جور العثمانين وعسفهم ، فقد اشتعلت فيها القومية العربية لاسيما فى أواخر القرن التاسع عشر على الرغم من الحد من سلطان الصحافة الوطنية السورية والعربية عامة ، وتحولت إلى حرب فكرية وحدوية متنقلة بين أقطار البلاد العربية حاملاً مشعلها عبد الرحمن الكواكبي حاثًّا البلاد العربية على تأليف الجمعيات السرية التى توصلهم إلى أهدافهم على صفحات كتابه (أم القرى) .

وهكذا ظلت الحركة القومية تسير جهراًفى أوربا وسيلتها الصحافة السورية

تدعو للوحدة العربية والاستقلال التام عن السلطنة العثمانية ، وسرًّا فى أجزاء الوطن العربى بطريق النشرات والدعايات العربية ، إلى أن تنفست البلاد العربية الصعداء بصدور دستور سنة ١٩٠٨ ، وبذلك أصبحت الدعوة إلى اتحاد البلاد العربية علناً فى جميع الصحف السورية والعربية تحت إدارة عربية صميمة وبذلك نالت الصحافة حريتها للتعبير عن أهداف البلاد العربية والوحدة العربية .

جاهدت الصحافة السورية جهاد الأبطال زهاء نصف قرن ، تحت أسوأ حكم استبدادى عثمانى بغيض ، لتنشر رسالتها السامية فى كل بقعة من بقاع العالم العربى والغربى ، لجمع شمل بلاد العروبة المتجزئه فى ظل حكم عربى صميم ، ولتهيئ النفوس الوطنية العربية الشامخة المتطلعة . للرفعة والسؤدد والحياة الحرة الكريمة فى مختلف الأقطار العربية للتخلص من نير الاستعباد العثمانى ، إنها رسالة جديرة بأن يهتم بها كل عربى مخلص فى حاضرنا ليدرس جذورها واستشهادها فى أيام وصلت فيها الوحدة العربية إلى أوجها حاملاً مشعلها عن الأبطال الذين استشهدوا فى سبيلها : زعماء مخلصين متفانين فى جمع الكلمة العربية ولم شمل العروبة فى كل بقاع العالم العربى . والله ولى التوفيق .

المؤلف

الروضة ١ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٧

فترة ما قبل الصحافة

يعد فجر الصحافة فى سوريا حديثاً نسبياً ، إذ يرجع إلى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقبل هذا التاريخ كانت مبادرات ومحاولات ، نسميها أعمالا صحفية فى وقتنا الحاضر ، ذلك لأنها تركزت وارتبطت فى أسسها بأساليب الحياة الاجتماعية السورية .

فقد ساعدت الظروف السياسية والأحداث الاجتماعية فى سوريا على وجود اتصال دائم مستمر بين الناس ؛ كالجامع وأوقات الصلاة الخمسة وخصوصاً صلاة الجمعة ، والاتصال برجال الدين والاجتماعات التى تجرى فى المقاهى العامة والأسواق المختلفة . وكذلك اجتماعات المنتديات الأخرى ، هذا بالإضافة إلى أن التقاليد العربية السورية من كرم الضيافة إلى حسن الجوار خلقت الفرصة المناسبة لكل الطبقات للاختلاط والمشاركة فيما بينها عن قرب بود وبروح مخلصة .

ثم إن حالة القبائل العربية وتجوالها فى مناطق البلاد العربية والصحارى المتصلة بها وأطراف القرى ومشارفها والاتصال بالناس يومياً ، سهلت نقل أخبارهم — بعضهم للبعض الآخر — لأنها تعتمد فى رحيلها وترحالها على الاتصال بالبادية ومشارف البلاد المسكونة ، وكانت فى حقيقة أمرها تعتبر بمثابة صحافة سيارة من البلاد وإلى البلاد ، ومن الصحراء إلى البلاد الآهلة بالسكان ، تنقل أخبارهم فى أثناء رحيلها وتجوالها بقصد التجارة وشراء ماتحتاج إليه ، ويمكننا أن نعتبرها بداية لفكرة وكالات أنباء متنقلة عبر الصحراء والبلاد ، تنقل الأخبار إلى أصحاب الشأن المهتمين بها وكانت هذه الأنباء تتغير حسب فصول السنة بالنسبة لطبيعة تنقلاتها فى الأماكن التابعة لمعيشتهم وسياستهم الداخلية ، ونتيجة لذلك أصبح مايعرفه أو ما يفكر فيه الفرد من السهل أن يكون معرفة عامة ، ولعل حرية الاجتماعات والاتصال بالناس بعضهم بالبعض الآخر تشرح لنا

سبب الانتفاضات القوية الجبارة وفعلها المؤثر العظيم فى التاريخ السورى ، مع أن الأفراد أنفسهم كانوا ذوى طبع هادئ مسالم . وفى المناسبات الهامة عندما كانت تقصد الحكومة إلى إذاعة خبر معين ونشره على مسامع الجماهير كانت تلجأ إلى واسطة لتعلن بها الجمهور ، وكانت وسيلة نشر هذه الأخبار رجلاً يسمى « المنادى » يعمل فى داخل البلاد السورية من أقصاها إلى أقصاها. وكان من الطبيعى أن يكون لكل بلد عدة منادين يوزعون على الأحياء والأسواق فى البلاد وفى المدن الساحلية ، واستمرت هذه الوسيلة فى بعض المدن النائية عن العواصم بالنسبة لبعض السكان العاديين حتى عهد قريب جداً وإلى منتصف هذا القرن ، بالرغم من وجود صحافة شعبية وصحافة رسمية فى كل بلد وفى كل مدينة سورية .

ولهذا فقد كانت قوانين الدولة السورية ونظمها أو بالأحرى الولايات السورية التى كانت تحت الاستعمار العثمانى تذاع بواسطة المنادين العموميين فى الأسواق وفى الحارات الضيقة ، وقد استخدمت أيضاً هذه الطريقة فى نشر الأخبار العسكرية ، ومواعيد وصول الحاكم الجديد للولاية ، وتاريخ استلامه لسلطاته العامة ، وكانت تذاع أيضاً المواعيد والتواريخ المحددة للأعياد العربية ، هذا بالإضافة إلى الإعلان عن وفاة رجل عظيم[١] ، أو وصول السفن البحرية ورحيلها من الموانى السورية ، وكان عمل المنادى العام فى الماضى هامًّا كوكالة للإعلان فى أيامنا هذه ، فقد كان عليه أن يعلن عن دخل الحكومة من الزراعة ، وعن دخلها من الأدوات التى تباع أو أجورها ، وعن الأشياء المفقودة ، والأشخاص المفقودين والضالين ، أو فى الطرق المقفرة من السكان ، أو يعلن عن المجرمين الفارين ، وعن الاجتماعات التى ستعقد

(١) « وقد تطور احترام الأشخاص العظام فى نطاق الإذاعة الإنسانية أى بواسطة المنادى إلى أن أخذ نشر خبر وفاة الرجل العظيم مظهراً جديداً وهو الإعلان عنه من المآذن بواسطة شخص أو عدة أشخاص يذكرونه ويذكرون فضائله بعد كل تسبيحة حمد وشكر لله وبعد نطق الشهادتين واحتفظت بهذه الوسيلة بعض المدن السورية وخاصة دمشق إلى منتصف القرن العشرين ثم تحولت العادة إلى إصدار منشور صغير يعلن خبر الوفاة أو اسم المتوفى وعليه أحياناً صورة المتوفى بطريقة الزنكوغراف ، وتلصق على الجدران والأعمدة الكهربائية إعلاناً بالوفاة » .

فى المدن وتحديد مواعيدها ومكانها والذين سيحضرونها . ولازالت هذه الوسيلة أيضاً موجودة حتى بعد انتشار الصحف ولكن بشىء من التخصص فى إذاعة الخبر ونشره .

فإذا أرادت الحكومة أن تعلن قوانينها على طوائف غير المسلمين تعمد إلى إعلان رؤساء هذه الطوائف والاستغناء عن المنادى . فقد كانت الحكومات تهتم برؤساء الطوائف اهتماماً بالغاً لإذاعة أخبارها الرسمية الخاصة بالطوائف نفسها . فتوصلت الحكومة بذلك إلى مبدأ المسئولية الجماعية وجعلت الإعلان عن أخبارها الرسمية الخاصة بالطوائف وإذاعتها من حق رؤساء الطوائف المعنية بالأمر ذات الاختصاص . وكانت عملية نشر الأخبار وصياغتها من اختصاص الوعاظ ورجال الدين وبخاصة فى شهور رجب وشعبان ورمضان وكانت العادة هى أن يتجول طلاب العلم والمدارس الدينية وعديد من أعضاء الهيئات الدينية من مكان لآخر ، يعظون الناس ويرشدونهم بطرقهم الدينية الخاصة — وأعتقد أنهم لم يستطيعوا أن يكونوا نظاما مدرباً تدريباً حسناً لنشر الأخبار العامة والأنباء الرسمية وإيجاد نوع مما نسميه فى وقتنا الحاضر بالأخبار المتنوعة أو بإيجاد نوع من الأخبار والإعلام لتكوين رأى عام مستنير يتجه بكليته نحو هدف معين . وكل ما كان يهمهم هو نشر الأخبار المؤقتة تحت ظل رئيس دولة أو سلطان أو والى ولاية من الولايات . وقد كان من الممكن أن يتطور أسلوب هؤلاء الوعاظ والمبشرين لتكوين رأى عام سورى مستنير ، إلى جانب ما كانوا يهتمون به من النواحى الدينية ، وكان أشهر هؤلاء الوعاظ الشيخ عبد الغنى النابلسى . (١٦٤١ — ١٧٣١) الذى اشتهر بتجواله ورحلاته إلى بيت المقدس والحجاز وطرابلس الشام .

وإنه لجميل أن نذكر هنا للمؤرخ الرسمى التركى (نعيمة) — الذى عاصر قسما من الفترة التى عاش فيها الشيخ عبد الغنى النابلسى — فقرة يدافع بها عن مقاييس يفترضها لتطوير شامل للأحوال فى الإمبراطورية العثمانية وفى الولايات العربية مستفيداً من الوعاظ ورجال العلم إذ يقول : « حتى أصحاب المنازل الجليلة أخذوا فى الانحطاط ، لذلك يجب تكريس الانتباه للنهوض بالرجال

قبل كل شيء ، كما يجب تشجيع رجال الفكر والدين ورجال النشاط العلمى ، إذ يجب أن تظل روح الشعوب موقدة ملتهبة ، ومن الضرورى لهذا الغرض إيفاد وعاظ قادرين يستقبلهم الناس ليحثوهم فى أوقات السلم على العمل والهدوء والنظام ، كما يجب أن يدعوهم فى أوقات الحرب ويسردوا عليهم أعمال أجدادهم بأسلوب حماسى وليحكوا لهم قصصاً أخرى مناسبة تتصل بأمجادهم . وهكذا فقد كان أمل هذا المؤلف كما نفهم فى عصرنا الحاضر أن يكون هؤلاء الوعاظ بمثابة صحافة سيارة تهيء الرأى العام فى زمن السلم ، وفى زمن الحرب ، حتى يكون الشعب دائم الاتصال بأخباره الحاضرة وبتاريخ أجداده عن طريق القصة .

ولم ينس هذا المؤرخ أهمية الكلمة المكتوبة ، فهو يحث العاقل والمتعلم على الكتابة بغرض تنوير الناس ، وكان ينصح الحكومة ألا تغض النظر أبداً عن أى مجهود من هذا النوع بل تكافئ هذا المجهود بما يستحق .

التدوين ونسخ الكتب :

وليس من السهل اختبار درجة تأثير الكلمة المنطوقة فى عهد ما قبل الصحافة السورية ، ولكن مما لا شك فيه أن الكلمة المكتوبة كان لها اعتبارها إذ كان يعد أى شيء مكتوب مقدساً ، كما كان نساخ كل طبقة من الكتابة يحترمون لدرجة كبيرة ، وذلك راجع — فى اعتقادى — إلى أن الكتب المقدسة كانت أول الكتب من حيث التدوين والكتابة خشية ضياعها ، كما أنها تذكر الناس بواقعة جمع القرآن الكريم زمن الخليفة الثالث عثمان بن عفان وطلبه تدوين القرآن الكريم خوفاً من الضياع بعد أن أخذت الألسنة تلحن فى نطق القرآن بسبب الفتح واختلاط العرب بغيرهم .

وقد ذكر «أنجربوسبك» (١٥٢٢ — ١٥٩٢) الهولندى الذى زار القسطنطينية سنة ١٥٥٥ كرسول لملك هنغاريا : « أن كل فرد يعتنى عناية شديدة بالتقاط أية قطعة ورق من على الأرض حتى لا يطأها أحد بقدمه » وقد استمرت هذه العادة منذ التاريخ القديم حتى عصرنا الحاضر ، إذ أننا

نشاهد كثيراً من الناس فى شوارع سوريا ومدنها يلتقطون الورق من على الأرض سواء أكانت أوراقاً عادية أم أوراق صحف أم سواها ، خشية أن تداس بالأقدام ، ووضعها فى مكان بعيد عن الطريق .

وكان يعتبر عملا مقدساً وجليلا أن يبنى الإنسان مكتبة عامة أو مكاناً يجمع فيه الكتب لنشر المعرفة بين الناس إلى جانب نسخ الكتب وكتابتها . ويقول الدكتور أحمد جاب الله شلبى عن النساخ : « ... ونختم القول عن النساخ بعبارة تدعو إلى الدهشة والإعجاب ، فلقد روى أنه كان بمكتبة بنى عمار بطرابلس الشام مائة وثمانون ناسخاً ، وكان هؤلاء النساخ يتبادلون العمل ليلا ونهارا بحيث لا ينقطع النسخ . ولم يقل عدد الذين يؤدون عملهم فعلا عن ثلاثين ناسخا فى آية ساعة من ساعات النهار والليل »[1] . وقد استمر نشاط النساخ حتى منتصف القرن التاسع عشر يتعيشون من نسخ الكتب قبل إنشاء الطباعة وتأسيسها إلى أن صدرت بوادر الطبع ، وبذلك أوجدت أزمة للنساخ وعارضوها معارضة شديدة خوفاً على مستقبل عملهم الذى يعتبرونه عملاً مقدسا .

الطباعة فى سوريا :

ومما يستحق الذكر ، أن الطباعة فى سوريا ظهرت متأخرة فى سنة ١٦١٠ فى ولاية طرابلس الشام فى دير قزحيا بواسطة (بعض رهبان الطائفة المارونية الذين جلبوها معهم من روما بعد انتهاء مدة بعثتهم)[2] . وبذلك فقد سبقت الطباعة المسيحية الطباعة الإسلامية بنحو قرن ، إذ أن الطباعة الإسلامية لم تعرف إلا بعد أن صدرت فتوى من شيخ الإسلام ، ولحقها قرار إمبراطورى فى ٥ تموز (يوليو) سنة ١٧٢٧ بطبع الكتب التركية ثم العربية .

وكان المسلمون بعيدين كل البعد عن هذا الاختراع الجديد وخصوصاً والبلاد السورية لم تألف هذا الاختراع الأوربى الحديث ولم تدرك فوائده ، لذلك تمكن أخواننا المسيحيون من معرفة مزاياه لما لهم من اتصالات مع العالم

(١) الدكتور أحمد جاب الله شلبى : تاريخ التربية الإسلامية ص ١٥٠ وما بعدها .
(٢) الدكتور خليل صابات : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ص ٣٤ .

الغربى عن طريق البعثات الدينية إلى روما وإلى بعض البلاد الأوربية الأخرى، ومن بعض البعثات الأوربية التى كانت تأتى إلى البلاد السورية والاحتكاك بالطبقات الدينية المسيحية أولا وبالعناصر والطوائف الدينية ثانيا . ولكن المسلمين كانوا بعيدين عن هذا بدافع تعصبهم لفكرة النسخ وإتقان الحروف المكتوبة بالخط اليدوى وإلى أن الطباعة رجس من أعمال الشيطان لأن جلد الطباعة يصنع من الحيوانات النجسة فلا يجب أن تطبع به الكتب الدينية وخصوصاً القرآن الكريم .

« وظلت أنظار المسلمين السوريين بحكم تبعيتهم للخلافة الإسلامية فى استانبول معلقة على ما يصدر من أوامر وفرامانات تحدد وضع المطبعة وترشدهم إلى الصالح من الكتابة وإلى الطالح من الاختراعات الحديثة الإفرنجية ، إلى أن ظهرت فى سنة ١٧٢٨ الطباعة فى العاصمة العثمانية بصورة رسمية بأمر خاص من السلطان تدعمه فتوى من شيخ الإسلام عبد الله أفندى (١) وكان هذا الخبر إيذاناً بانبثاق فجر جديد للنهضة السورية فى تلك الآونة » وقد يبدو أنه فى فترة ازدهار التاريخ العثمانى والنمو المضطرد له وعندما كان للطبقة العسكرية سلطة التوجه فى الولايات السورية ، فإن ثمة تقدماً كان يمكن أن يحوزه بما لهم من سلطة دون الحصول على موافقة مجلس القضاء العالى على إصدار قوانين جديدة ، ومن جهة أخرى عندما انتقلت السيادة إلى الطبقة الدينية فى فترة الركود ، كانت تقوم معارضة قوية ضد أى اختراع أوربى — حتى تمكن الصدر الأعظم إبراهيم باشا المثقف المتنور بنفوذه من استمالة السلطات الدينية لتوافق على إيجاد مؤسسة للطباعة فى الإمبراطورية العثمانية ، وكان عصر إبراهيم باشا عصراً هادئاً يمتاز بالسلم والاستقرار ، وقد تجنب الحروب على الرغم من استفزازات الجانب الأوربى ، وكرس جهده لمسائل التعليم والفن . ومن بين الإصلاحات التى قام بها أنه أسس مكتبة عامة فى سنة ١٧١٩ . وكان السوريون مسيحيون ومسلمون آنذاك يرجعون إليه الفضل فى تطوير البلاد والنهوض بها . بعد فترات حرجة مرت بها البلاد السورية

(١) الدكتور سامى الكيالى ص ٢٠٥ : الحركة الأدبية فى حلب ١٨٠٠ — ١٩٥٠

فى فتن وحروب وانكماش لبعض الولايات تحت إمرة بعض الزعماء الأقوياء . وقد أعطى تعليماته فى نفس العام لجلبى محمد أفندى الذى كان ذاهباً لباريس كمبعوث خاص ، أن يتعرف على أحوال التقدم والتعليم فى فرنسا ، وأن يكتب تقريراً عن الأشياء التى يمكن تطبيقها فى البلاد العثمانية وصحب سعيد أفندى أباه فى الرحلة ، وقد تركت مزايا الطباعة أثراً حسناً فى الشاب ، ونسب إلى الأوربيين كل تقدم عن طريقها وصمم جلبى على الفور على أن يدخل الطباعة فى الممالك العثمانية ، وكانت تحدوه رغبة نشر هذا الفن المرغوب فيه فى الأراضى العثمانية ، وأن يزيد من عدد الكتب النادرة والغالية والتى تكون الأداة الفعالة للتثقيف وللمدنية بأسرع الطرق الممكنة . وقد وجد سعيد أفندى إمكانية القيام بهذا العمل بعد أن اشترك مع شخص لاجئ هنغارى يدعى إبراهيم أفندى فى تقديم كتاب مفصل عن فوائد الطباعة للصدر الأعظم إبراهيم باشا يقدمه بدوره للسلطات العليا للموافقة عليه .

وعندما سمع المسلمون فى البلاد العربية خاصة والبلاد العثمانية عامة أول إشاعة عن التجديد المقترح، عم الفزع جميع البلاد، وخصوصاً البلاد الشامية التى كانت تنظر إلى القسطنطينية نظرتها إلى مركز خلافة إسلامية تحافظ على التقاليد والتراث الإسلامى العظيم ، وأخذت فكرتهم عنها تتزعزع ؛ فهى بحكم مركزها حامية للدين وحارسة على الحرمين . وبالتالى رأى الآلاف من الناسخين الذين كانوا يكسبون قوتهم عن طريق نسخ الكتب أن مهنتهم أصبحت فى خطر ، ورأى علماء الدين أيضاً فى المشروع الجديد انتهاكاً للشريعة ، مدعين أن ثمرة التفكير البشرى التى طالما توارثتها الأجيال عن طريق النسخ لا ينبغى لها أن تخضع لوسيلة أقل دقة فى النقل وأقل رقابة عليها . كما أظهر فريق ثالث وهم العلماء والذين تعشقوا الأدب لذاته مخاوفهم من ضياع فن النسخ الذى طالما أضفى العظمة والجمال على أنبل الأفكار بنسخها بالخطوط الجميله وبالتشابك الرمزى البديع للحروف وعلامات التشكيل .

ولكن بالرغم من الاعتراضات كلها حدث فى العاصمة الإسلامية ما كان لا بد أن يحدث كلما تولى الحكم سلطان مستنير نشيط يؤيده وزير أقل

قوة منه وشيخ إسلام يستطيع أن يتفهم آراءه ويسانده فيها ، ويعد الناسخين بأن الحكومة لن تسمح بطبع الكتب الدينية وأنها سوف تعولهم وتكفلهم عند الحاجة .

ولقمع هذا الاعتراض القائم على التعصب الأعمى لجأ السلطان إلى الحصول على فتوى من شيخ الإسلام عبد الله أفندى تفيد بأن هذا التجديد يتفق مع القانون الوضعى ولا يتعارض مع المبادئ الدينية .

فالفتوى فى ذلك العصر رأى أو إقرار حسب مقتضيات القوانين الوضعية ويصدرها بصفه رسمية فى أية مسألة قانونية مستعصية موظف معين ذو مكانة عليا فى نظر الأفراد وفى نظر الشعب عامة . ولكن الفتوى التى يصدرها شيخ الإسلام بصفة خاصة فذات تأثير مطلق ويقبلها المجتمع مباشرة بصورة قانونية وبصورة دينية ومازال معمولاً بها إلى الآن [1] .

وفيما يلى الفتوى التى صدرت بشأن الطباعة فى الممالك العثمانية الإسلامية وتشمل الولايات السورية بصورة خاصة .

ســـؤال :

« إذا قال زيد الذى يدعى أنه ذو قدرة فى فن الطباعة ، وأنه يستطيع أن ينقش على القوالب أشكالاً للحروف والكلمات من كتب فى اللغة والمنطق والفلسفة وعلم الفلك وعلوم دنيوية مماثلة ويأتى لنا بنسخ لتلك الكتب عن طريق ضغط الورق على القوالب فهل يسمح القانون الوضعى لزيد بممارسة مثل حرفة الطباعة . . ؟

إنما نطلب فتوى فى شأن زيد هذا وفى شأن الطباعة . . »

الجواب : « والله أعلم ».

---

(١) ولا ينبغى أن ننسى أن السلاطين الثلاثة السابقين الذين كانوا آخر السلاطين قبل الحرب العالمية الأولى فى الإمبراطورية العثمانية وهم عبد العزيز ومراد الخامس وعبد الحميد الثانى فقدوا عروشهم نتيجة لفتوى من شيخ الإسلام قبلها الشعب راضيا دون معارضة منه . ولاننسى أيضا أن الفتوى هى التى أعطت السلطان محمود الثانى القدرة على حل الفرق الانكشارية بأكلها (١٨٠٨ – ١٨٣٩) .

« إذا قام شخص ذو قدرة على الطباعة بنقش الحروف والكلمات لكتاب مصحح على قالب بصورة صحيحة ، وأتى لنا بنسخ كثيرة فى مدة وجيزة بدون عناء عن طريق ضغط الورق على ذلك القالب ، فإن كثرة الكتب قد تقلل من ثمنها ويترتب على ذلك زيادة اقتنائها ، وبما أن فى ذلك فائدة هائلة ، فإن هذا الموضوع جدير بالثناء العميم ، وينبغى أن يعطى الإذن لذلك الشخص ، ولكن يجب أن يعين علماء لتصحيح الكتاب الذى سوف تنقش حروفه .

وعلى أثر هذه الفتوى صدر قرار إمبراطورى فى ٥ تموز (يوليو) سنة ١٧٢٧ باعتماد طبع الكتب وبالتصديق على تعيين أربعة من المراقبين للإشراف على أعمال مكتب الطباعة . وأول كتاب مطبوع ظهر فى عاصمة الخلافة الإسلامية العثمانية قاموس تركى – عربى احتوى على نفس الفتوى وموضوعات عن فوائد الطباعة كتبها عدد من رجال العلم ذوى مكانة عالية فى السلطة الدينية .

وكان ثمن النسخة من الكتب المطبوعة يقل عن أثمان الكتب المنسوخة باليد ، وكان نسخ القرآن الكريم بقلم حافظ عثمان أو أى ناسخ مشهور آخر مساو له بحروف نسخية يتراوح بين مائة ومائتين وخمسين جنيهاً ذهبا . ونتيجة لموت الناسخين ، ونتيجة لعدم إتقان طلاب النسخ لهذا الفن وتبعاً للحروب المستمرة فقد افتقد الإسلام والمسلمون الكثير من الكتب الدينية فى السلطنة وفى البلاد السورية إلى أن لاحظ المسلمون قلة الكتب الدينية ومزاولة الفن المطبعى ؛ فأمر الإمبراطور العثمانى عبد الحميد الأول فى ١٨ ربيع الآخر سنة ١١٩٨ (١٧٨٤ م) بإصدار الأمر الإمبراطورى بالخط الشريف بإعادة مزاولة القيام بهذا الفن بعد أن أوصاهم بعدم طبع الكتب المقدسة . وقد فرض رسماً على كل كتاب من عشر وريقات يدفع لصندوق الوقف ، ثم أخذت تتتابع مؤسسات الطبع المسيحية ، وكانت أولاها مطبعة دير مار يوحنا الصايغ بالشوير ،وقد أسسها فى سنة ١٧٣٣ الشماس عبد الله زاخر (المولود فى حماة سنة ١٦٨٠) والذى فر إلى ولاية الشام فى جبل لبنان بعد أن

تمكن الأرثوذكس من استصدار فرمان همايونى من السلطان يقضى بقطع رأسه ، لأنه كان ينافح ويدافع عن الكاثوليكية ضد الأرثوذكس [1]؛ ثم توقفت عن العمل ، كما تنبأ لها الرحالة فولنى من سنة ١٧٩٧ إلى سنة ١٨٠٢ بسبب نفقاتها الباهظة واستيراد الورق من الخارج . وكان الإقبال على شراء كتبها ضعيفاً باستثناء المزامير التى يستخدمها المسيحيون فى تعليم أبنائهم القراءة والكتابة التى كان يعاد طبعها بين الحين والآخر ويرجع فولنى سبب عدم رواج الكتب إلى سوء اختيار موضوعاتها فبدلا من ترجمة كتب ذات فائدة عملية تعين على إيقاظ الحاسة الفنية عند العرب جميعاً دون تفرقة، فإنهم لايترجمون إلا كتباً فى التصوف لا تنفع إلا المسيحيين .

وتلت هذه المطبعة مطبعة القديس جاورجيوس وقد أسسها الشيخ يونس نقولا الجبيلى الملقب بأبى عسكر لخدمة طائفته الروميه الأرثوذكسية التى كان يرأسها فى ذلك العهد المطران إيوانيكوس اليونانى ، بعد أن شاهد الفوائد العائدة من إنشاء المطبعة الشويرية التابعة لرهبان الروم الكاثوليك . وقد أخرجت كتاب المزامير سنة ١٧٥١ ويقع فى ٣٦٧ صفحة من القطع الصغير ، عدا مقدمة من ثلاثين صفحة ثم أصدر طبعة ثانية ، وبعد ذلك بسنتين أى فى سنة ١٧٥٣ صدرت طبعة ثانية من الكتاب نفسه ، وإن الدلائل جميعها تدل على أن نشاط المطبعة كان ضعيفاً للغاية . وعلى الرغم من الجهود التى بذلها منشئها فقد توقفت عن العمل بعد تأسيسها بمدة وجيزة ، إذ أن بيروت لم تكن فى منتصف القرن الثامن عشر فى حالة تسمح لها بدفع هذه المطبعة إلى الأمام [1] .

« وقد سار النسخ جنباً إلى جنب مع الطباعة وكان الرهبان فى الأديرة يشتغلون فى نسخ كتب الصلاة مثلهم فى ذلك مثل زملائهم فى أديرة أوربا ، وتحتفظ المكتبات العامة فى البلاد الشامية وفى الأديرة وفى المكتبات الإسلامية بعدد كبير من هذه الكتب المخطوطة التى كانت تباع بأثمان معقولة » وكان ثمن بعضها خيالياً لما كان له من قيمة أدبية وفنية خصوصا الكتب الدينية الإسلامية والمخطوطات القديمة الإسلامية لمشاهير الإسلام من كتاب وقواد وزعماء ورؤساء دينيين .

(١) الدكتور خليل صابات – تاريخ الطباعة فى الشرق العربى – ص ٣٩ وما بعدها وص ١٤ وص ٤٣ .

وقد تبع هذه المطبعة مطبعة قزحيا الثانية فى أوائل القرن التاسع عشر سنة ١٨٠٨ وكان معظم إنتاج هذه المطبعة كتباً دينية طبع بعضها عدة طبعات .

وإلى جانب الكتب الدينية التى كانت تطبعها المطابع المسيحية فى مختلف البلاد الشامية لرفع مستوى الطوائف المسيحية فإن البلاد الشامية كانت بجملتها تئن من وطأة الجهل والدمار الذى أصابها فى الفترات اللاحقة لإيجاد فن الطباعة .

« ويقول الرحالة فولنى : إن الجهل سائد فى سوريا كما فى مصر وسائر تركيا وقد انتقد بعضهم هذه الحالة عبثاً ولم يأت الكلام عن إنشاء الكليات ونشر التعليم والتهذيب بالثمرة المرجوة ، لأن هذه الألفاظ لها عندهم معان غير ما نفهمه نحن منها . انقضى عصر الخلفاء وليس من العرب أو الترك الآن علماء فى الرياضيات أو الفلك أو الموسيقى أو الطب ويندر فيهم من يحسن الفصادة وإذا احتاجوا إلى الكى استخدموا له النار ، وإذا عثروا بمطبب أفرنجى عدوه من آلهة الطب . وأما علم النجوم فقد صار عندهم للنجامة واستطلاع الطوالع . وفى دير ماريوحنا (بالشوير) طائفة من الرهبان لهم اتصال برومية ولا يقلون جهلا عن سواهم ، وإذا قال قائل لهم: إن الأرض تدور ؛ عدوا قوله كفراً لأنه يخالف الكتاب المقدس » [1] .

ومع ذلك فقد كان السوريون يهتمون اهتماماً بالغاً بالتعليم ولو كان بدائياً حتى يتمكنوا من متابعة سير الحضارة العلمية فى البلاد العثمانية فقد كانوا يقرءون الكتب العثمانية باللغة التركية جانب الكتب والمخطوطات العربية . ومن جهة أخرى ، فإن دار النشر التى أسسها محمد على فى مصر سنة ١٨٢١ فى بولاق نشرت فى العشرين سنة الأولى لتأسيسها ٢٤٣ كتاباً باللغات التركية والعربية والفارسية ، وكانت فى القسطنطينية دار للنشر منفصلة ، خاصة بترجمة ونشر جميع المؤلفات المتعلقة بالنظريات والعمليات المتعلقة بفنون الحرب .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ص ١١ جرجى زيدان ، مجلد ٤ .

ومن المدهش أن الأدب قد أخذ فى بداية القرن التاسع عشر تقوى جذوره وذلك عن طريق الهيئات المسيحية ، وهذا يفسر لنا حقيقة واقعة وهى أن الآلات الطابعة كانت فى بدايتها تابعة لمؤسسات دينية مسيحية صرفة ، وكان عليها أن تستعمل حسب نظام دينى معين ، كوسيلة لتنوير أذهان الطوائف المسيحية ولتساعدهم على التقدم ، فلم تكن الظروف لتسمح للمصلحين الشاميين إلى أن يذهبوا إلى أبعد من الأعمال المألوفة فى زمانهم ؛ فقد كان التأثير الذى تركه توزيع الكتب المطبوعة فى البداية كبيراً وسريعاً فى الحال ، وإن كانت هذه الكتب فى معظمها دينية إلا أنها كانت ذات أثر فعال فى نفوس الأفراد ، وكذلك الكتب التاريخية والجغرافية التى وردت إلى البلاد الشامية من مطبعة بولاق فى مصر ، إذ أنها أخذت تهذى العقول والأذهان وتساعد الشعب الشامى على أن يكون قادراً أكثر على تفسير الحاضر من خلال الأحداث الماضية ، وتجعلهم يتنبأون بالمستقبل .

هذا إلى جانب الاتصال بالمبعوثين الأوربيين الأجانب والقناصل ومكاتب البريد الأوربية فى البلاد الشامية ومطبوعاتها المتنوعة والوزراء المفوضين الذين كانوا يثيرون فى الطبقات الشعبية المثقفة فكرة تقدير واحترام للمخترعات الحديثة التى جاءتهم مع المدنية الحديثة الأوربية .

ونتيجة للأسباب المذكورة ولهذا التغيير فى الاتجاه الفكرى أقدمت الحكومة على « تأسيس مكاتب فى العاصمة وفى البلاد الإسلامية لقراءة الصحف الأجنبية ، والقطع الأدبية الهامة المترجمة إلى لغات البلاد التابعة لها المكاتب « وهذه القطع المترجمة غالباً ما كانت تحفظ بعناية فائقة ، وكان الأفراد يحفظونها عن ظهر قلب ، لوضعها فى كتاباتهم وفى مؤلفاتهم العلمية » .

ومع ذلك فلم تكن هناك أية محاولة حتى سنة ١٨٥٥ لنشر وإصدار صحيفة عربية فى البلاد الشامية . لكننا سنلحظ بعد ذلك تقدماً للأفكار الحديثة للبلاد الشامية التى تجمعت لتنهض بالحياة السورية ، نتيجة للمؤثرات الأدبية والدينية من جهة ، وللمؤثرات الأدبية والدينية من جهة ، وللمؤثرات الأوربية الحديثة من جهة أخرى .

لمحة تاريخية

كانت سوريا فى أوائل القرن التاسع عشر فريسة للولاة المستبدين كالجزار وعبد الله باشا ، والأفراد الطامعين فى لبنان وغيرهما . حتى حمل عليها القائد إبراهيم بن محمد على سنة ١٨٣٢ وأعانه الأمير بشير الشهابى على ذلك ففتحها وطلب ما بعدها ، فأوقفته الدول هناك ، وظلت سوريا تابعة لمصر تسع سنوات ، ثم رجعت إلى سيادة الدولة العثمانية ، وانسحب الجنود المصريون فتوالت عليها القلاقل لفساد الأحكام واضطراب الأحوال ، فأدى ذلك إلى مذابح عدة ، آخرها مذبحة سنة ١٨٦٠ فى سوريا ولبنان ، فهجر اللبنانيون أوطانهم ونزل جماعة منهم إلى مصر وغيرها ، وتوسطت الدول الأجنبية فوضعت نظاماً لجبل لبنان ، ولم يكن ذلك كافياً لاستتباب الأمن ؛ فعمد أهله إلى المهاجرة ، وكانوا قد بدأوها منذ غزو الفرنسيين لبنان وسوريا لأن مجيئهم إلى الشرق نبه القوم إلى ما هم فيه من الضيق ، فأخذوا فى النزوح إلى البلاد الأوربية وغيرها من الدول . وزادت الهجرة بتوالى المحن ، وأصبحت وجهتها — فى الثلث الأخير من القرن الماضى — إلى العالم الجديد فى أمريكا ثم إلى مصر لا سيا بعد الاحتلال الإنجليزى لها، وتمكن الفساد من الحكومة العثمانية . وكان أكثر المهاجرين من المسيحيين لسهولة اختلاطهم بالأجانب .

ونزوح المسيحيين من أنحاء سوريا إلى بيروت وتجمعهم فيها على أثر حوادث سنة ١٨٦٠ ، أحدث حركة سياسية واجتماعية فيها ، وزاد على ذلك قدوم الأجانب إليها للتجارة والتبشير فى ظل الامتيازات الأجنبية فتكاثروا فيها بعد ، وأنشأوا المدارس على اختلاف أغراضها كما سيتضح بعد .

ويمكننا القول بأن نهضة أدبية واجتماعية قد بدأت فى سوريا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وكانت أسبابها :

١ — فتح أبواب التجارة ومسارعة الأجانب بالحضور إلى بيروت طلباً لها .

٢ — انتشار مطبوعات بولاق والآستانة ومطابع الآداب الشرقية .

٣ — نبوغ طائفة من رجال الدولة العثمانية فى العلم والأدب . وأكثرهم تثقفوا فى أوربا ، وأحرزوا المناصب الرفيعة ، فكانوا يشدون أزر المشروعات الأدبية وسيأتى ذكر بعضهم بين أعضاء الجمعية السورية .

٤ — إنشاء المدارس على الطراز الحديث .

ومن جهة أخرى فقد ولدت الصحافة العربية ، وكانت فى البداية صحافة محلية تابعة لبعض الجمعيات الدينية فى مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكانت على أيدى السوريين فى بيروت وعلى الأخص الجمعية السورية بعد أن انتشرت الصحافة فى مصر وفى العاصمة الإسلامية : الآستانة . كانت رسالة الصحافة محدودة ببعض الأعمال الثقافية ، أما الصحافة الشامية الحقيقية فظهرت على يد صحفيين سوريين موجودين فى الآستانة ، وهما رزق الله حسون وإسكندر شلهوب . ولكن يعيب بعضهم على هذه الصحافة أنها ولدت فى أرض غير سورية وبعد ذلك انتقلت إلى أرض سورية .

وسبب ذلك أن البلاد السورية ظلت كما ظل الشرق العربى بأجمعه طوال خمسة قرون مقاطعات خاضعة للسلطة العثمانية المترامية الأطراف ، تعيش فى غيبوبة سادرة ويتسكع فى دياجير الجهل ، فلا مدارس ولا صحف — كما أسلفنا — ولا أندية ولا مؤسسات . إذ كان العلم محصوراً فى نطاق ضيق ، فى المدارس الدينية والجوامع وفى الكنائس ، وقد ران على صدر بلاد الشام الجمود وانقطعت عن العالم ، إلا ما يتصل بعالم التجارة والصناعة اليدوية ، يحكمها بعض ولاته ، هم الحكام الفعليون المنفذون لإرادة السلطان — ظل الله فى أرضه — وكل هم الشعب أن يؤمن طعامه وشرابه وأن يتق الأوبئة والمجاعات وأن يدفع عنه شرور ذوى النفوذ الذين كانوا يتآمرون مع الولاة على استغلال خيرات الوطن أبشع استغلال .

كانت هذه الحالة المزرية هى التى أهابت ببعض المفكرين أمثال رزق الله حسون وإسكندر شلهوب أن يعملا فى الخفاء على بعث الحيوية فى قلب المجتمع العربى السورى بما يبثانه من آراء حرة فى صحفهما وما يذيعانه من خواطر تنطلق بها أقلامهم الصارخة التى كانت صدى خافتاً لبعض المذاهب الجديدة

السائدة فى أوربا وبعض مدن الشرق ، تلك المذاهب التى انبثقت عن الثورة الفرنسية والتى شعت أضواؤها على كل أفق ، وقد كان لتسرب هذه الآراء إلى بعض المفكرين السوريين والقادة العرب صدى غير مستحب لدى رجالات الحكم من المتسلطين الذين كانو يعيشون بعقلية الإقطاع القديمة وأخيلة العصور الوسطى ، وهنا بدأ الصراع الخفى .

لقد آلم بعض المفكرين أن يكون هذا الجزء من وطنهم على ما هو عليه من التفكك ، وأن يعيش الشعب فى وهدة الخمول ، وأن يفقد إحساسه بالحياة ، وأن يصبح مطية للولاة المستبدين ومزرعة لأطماع الإقطاعيين ، فثاروا على هذه الأوضاع ، وأخذوا يعبرون عن آرائهم طوراً ، ويفصحون عن ميولهم بالسر طوراً آخر ، وقد لقى أكثرهم العنت والظلم وضاقت بهم أرض الوطن الرحبة ، فنزحوا عنها وهاجروا إلى مختلف بلاد الله . وهنالك رفعوا أصواتهم جهراً واستطاعوا أن يكونوا أول رسل للحرية .

إن فى تاريخ حياتهم سطوراً تنبض بالحياة والقوة والاندفاع فى سبيل تحرير وطنهم من الجهالة والظلمات وتذوق طعم الحرية ، لقد حمل كل واحد منهم عبء آلام الأمة التى كان ينوء به ظهرها .

وكانت مهمة المفكرين والصحفيين السوريين بعد ذلك فى البلاد السورية ، أن يزيلوا الغشاوة عن عقول الشعب ، فقام كل فرد بنصيبه من نشر المعرفة ومصاولة الاستبداد ، فمنهم من اتخذ الأدب وسيلته لبث آرائه ، فكتب وخطب وقرض الشعر وأصدر الصحف وألف الكتب كما سنرى بعد ذلك فى فصول أخرى ، ومنهم من دخل غمار السياسة ، ومنهم من انتظم فى سلك رجالات الحكم فكان أداة لخدمة بنى قومه . وكثيرون هم الذين لمع اسمهم فى تلك الفترة ، فتركوا أثراً بيناً فى تطورنا الاجتماعى ويقظتنا القومية ، بل فى حياتنا العقلية ، فكان أظهرهم ناصيف اليازجى وبطرس البستانى وأحمد فارس الشدياق ورزق الله حسون وجبرائيل دلال وفرنسيس مراش ومريانا مراش وعبد الله مراش وعبد الرحمن الكواكبى ، وغيرهم ممن شربت نفوسهم كأس الحرية وتأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية وأحبوا أن ينهضوا بوطنهم ، وأن يشيعوا

روح الحرية فى نفوس أبناء أمتهم ، فلاقوا فى سبيل ذلك الكثير من العنت والاضطهاد ، وسيرتهم مليئة بالكفاح المستمر والنضال الثورى العنيف ، وكان نضالهم ضد استبداد السلاطين عن طريق الصحافة حتى إذا ضاقت بهم أنفسهم وتألب عليهم الطغاة ، سافر بعضهم إلى مختلف بلدان الشرق سعياً وراء فكرة تحرير العالم الإسلامى ، وخلق إمبراطورية عربية كبرى بمساعدة الأحرار الذين وفدوا من الشرق إلى مصر أمثال جمال الدين الأفغانى ، وأحرار مصر أمثال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل ومحمد فريد . وسافر بعضهم إلى بلدان الغرب كفرنسا وإنجلترا وسواها أمثال رزق الله حسون ولويس الصابونجى وجبرائيل دلال ، وكانت بداية هذه الانتفاضات الفكرية دخول الأجانب إلى سوريا عن طريق البعثات الأجنبية الدينية .

البعثات التبشيرية والمدارس الأجنبية :

بدأت صلات اليسوعيين ببلاد الشام فى عام ١٦٢٥ وكانت جمعيتهم أكثر الجمعيات التبشيرية نشاطاً ، وقد عانوا مشقات كبيرة من اضطهاد وفقر ، ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يحتفظوا بكيانهم وينجزوا أعمالهم بشىء من النجاح بفضل تشبثهم ومثابرتهم . إلا أن جمعيتهم ألغيت عام ١٧٧٣ فتفرقوا وأغلقوا أكثر مؤسساتهم التى لم تتعد تأسيس بعض المدارس وأماكن العلم هنا وهناك ، ونشر بعض الكتب الدينية التى تتعلق بالديانات ، وكانوا فى الغالب فرنسيين ، وقد صعب عليهم العمل خارج نطاقهم الطائفى بسبب التعصب الشديد الذى كان سائداً فى ذلك العصر ، فصرفوا عنايتهم الجلى نحو الطوائف المرتبطة بكنيسة رومية .

ثم عادوا فى عام ١٨٣١ وكان من أسباب هذه العودة أن المبشرين الأمريكان جاءوا بلاد الشام وشرعوا يدخلون أناساً كثيرين ممن ينتمون إلى الطوائف الكاثوليكية فى المذهب البروتستانتى .

ويقول جورج أنطونيوس كان البريسبيتيريون أول من جاء إلى بلاد الشام من الأمريكان وذلك عام ١٨٢٠ ، فقد كانوا يعملون تحت إشراف مجلس

الرقابة الأمريكى للجمعيات التبشيرية العاملة فى الخارج . وكان هذا المجلس قد أسس مركزاً للتبشير فى مالطة ، ثم شعر بضرورة مد نشاطه نحو الشرق ، فنزل البريسبيتيريون بيروت حيث أسسوا أول مركز لهم فظلت هذه المدينة تتمتع بالمكانة الأولى عندهم منذ ذلك الحين ، وهم وإن لاقوا الصعوبات نفسها التى لاقاها من سبقهم من الكاثوليك ، فقد وجدوا فى طريقهم بالإضافة إليها عقبة خاصة لم يجدها أولئك المبشرون فى طريقهم وهى أنه لم تكن فى الشام طائفة بروتستانتينية ، فانحصر عملهم التبشيرى فى السعى إلى كسب الأنصار من أتباع المذاهب الأخرى(١) .

ثم يتابع كلامه : ولئن كانت الصعوبات الشديدة التى واجهتها البعثات الأجنبية قبل الفتح المصرى لم تؤد إلى شل حركتها تماماً فإنها نجحت فى تعطيلها بعض الشىء فقد قبع الأمريكان منذ مجيئهم فى بيروت وكانت فى ذلك الحين مدينة مسورة لا يكاد عدد سكانها يبلغ تسعة آلاف نسمة ، أما اليسوعيون والعازاريون فقد بدأوا قبلهم بمائتى سنة وأسسوا المدارس فى دمشق وحلب ولبنان، وكان أثرهم فى نشر التعليم كبيراً . وانصرفت عنايتهم الأولى إلى التبشير الدينى والثقافة الدينية واهتموا بتجديد شباب اللغة العربية وإخراجها من شيخوختها المتداعية ، كما أنهم لم يلطفوا من حدة البغضاء بين الطوائف ، ولم يساهموا قط فى العمل على خلق حركة فكرية بالرغم من أنهم مارسوا التعليم خلال قرنين .

ولقد أفسح الإصلاح الذى قام به إبراهيم والحكم السمح الذى أنشأه المجال أمام البعثات الأجنبية فهرعت جميعها إلى بيروت وانتشرت منها إلى سائر أنحاء الشام حتى أصبح عام ١٨٣٤ عاماً تاريخياً ذا خطورة كبيرة ، لأنه كان بداية لعهد جديد . ففيه عاد اليسوعيون وتوسعت الإرسالية الأمريكية بمقدم أفواج جديدة ، وفيه كذلك بدأت المنافسة بين الكاثوليك والبريسبيتيريين فكانت حدتها تصل أحياناً إلى درجة تشبه حدة المبارزة ، وكان الطرفان يتسابقان للحصول على النفوذ والسيادة ، فكان من آثار هذا السباق بعث اللغة العربية ، وإيقاظ الأفكار

(١) يقظة العرب ص ٢٤ و ٢٥ . جورج أنطونيوس تعريب على حيدر الركابى .

بشكل أدى فى برهة وجيزة إلى انتقال هذا التنبه من الأدب إلى السياسة .

وقعت فى تلك السنة أربع حوادث تستلزم عناية خاصة : الأولى عودة الآباء العازاريين إلى فتح كلية عنتورة للذكور . والثانية نقل مطبعة الإرسالية الأمريكية من مالطة إلى بيروت ، والثالثة فتح إيلى سميث وزوجته مدرسة للإناث فى بناء خاص بها فى بيروت ، والرابعة قيام إبراهيم بتطبيق برنامج واسع للتعليم الابتدائى مستوحى من النظام الذى أوجده أبوه فى مصر .

ولا بد لفهم هذه الحوادث وإدراك ما تنطوى عليه من جدة وخطورة من إلقاء نظرة على الحركة الثقافية فى الشام فى تلك الأيام .

كان المستوى الفكرى منخفضاً جداً بصورة عامة وكانت المدارس الموجودة من النوع الابتدائى — سواء أكانت إسلامية أم مسيحية — وكان التعليم فيها منحصراً فى النواحى الضيقة للعلوم الدينية وكان تدريس هذه النواحى نفسها منحطاً فى سويته وضيقاً فى أفقه . وبذلت الكنيسة المارونية بعض المساعى لإيجاد تعليم عال فى عنتورة — وهى قرية لبنانية أنشئت فيها عام ١٧٢٨ مدرسة للاهوت غايتها إعداد رجال الدين وأنيطت إدارتها باليسوعيين — وقد أغلقت هذه المدرسة عندما أوقف جماعة اليسوعيين عن العمل سنة ١٧٧٣ . وكانت هناك مدرستان أخريان للتعليم العالى إحداهما فى زغرته سنة ١٧٣٥ والثانية فى عين وراقة سنة ١٧٨٩ وقد أنشأتهما فى هاتين القريتين اللبنانيتين الكنيسة المارونية ، إلا أن مؤسسة عين وراقة كانت أكثر أهمية من صاحبتها لأنها أنشئت على غرار الأديرة ، وبذلت عناية خاصة لتشجيع دراسة الأدب العربى حتى إن معظم الكتاب الذين لمعوا فى عالم الأدب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانوا ممن تلقوا دروسهم فيها . (اليازجى والبستانى) .

الكتب ودور الطبع :

كانت ندرة الكتب من العوامل التى ساعدت على تأخير التطور الثقافى ، وكانت آلات الطباعة العربية فى حكم المفقودة ولو أن بعض الأديرة كانت تستعمل المطابع اليدوية منذ القرن الثامن عشر ، لكن إنتاج هذه المطابع كان

قليلاً ويكاد يكون منحصراً فى كتب العبادات . وقد تحسنت حالة المطابع فى بداية القرن التاسع عشر بتأسيس مطبعتين عربيتين ، واحدة فى القسطنطينية عام ١٨١٦ والثانية فى القاهرة عام ١٨٢٢ (وهى مطبعة بولاق وكانت أكثر المطبعتين أهمية من حيث نشر الثقافة العربية ، وقد طبعت ما ينوف عن الخمسين كتاباً بالعربية وبالتركية والفارسية بين عامى ١٨٢٢ و١٨٣٠ ، ووصل إنتاجها فى هذه اللغات إلى الثلاثمائة حتى عام ١٨٥٠ ، وكان عدد الكتب العربية يشكل نسبة عالية فيها ، وهو كتب تبحث فى الطب والجراحة والرياضيات والأدب) وأصدرت كتباً ذات قيمة أدبية وعلمية وخصوصاً الكتب المطبوعة باللغة العربية ، فتسرب عدد منها إلى الشام ، ولكنه كان محدوداً جداً ، حتى إن الدكتور جون باويرنج الذى أوفده اللورد بالمرستون سنة ١٨٣٨ لدراسة أحوال الشام قال فى تقريره إن رغبة الناس فى قراءة الكتب قليلة جداً وإنه لذلك لم يجد بائعاً للكتب فى دمشق أو حلب ، أما الجرائد والنشرات العربية فلم يكن لوجودها أثر قط ، فيقول فى ذلك : « يمكننا أن نتصور درجة انعدام التعليم بصورة عامة إذا علمنا أن الإقبال على طلب الكتب فى الشام قليل إلى حد لم أستطع معه أن أجد بائعاً للكتب فى دمشق أو حلب . إن بعض الكتب التى تطبعها الحكومة المصرية فى مطبعة بولاق تأتى إلى الشام وتباع فيها ؛ ولكن الرغبة فى مطالعتها قليلة جداً ومع ذلك فقد نفدت هذه الكتب إلى بعض المدارس وبعض الأسر »(١) .

وكانت اللغة نفسها فى حالة انحطاط ، ففى الأدوار الأولى نفسها لانتشار العروبة ظهر التباين بين اللغة العربية التى يتكلمها الناس فى الأرياف وعند البدو وبين اللغة التى كانت تتكلمها الطبقات المتعلمة فى المدن ، وهى الأقرب إلى الفصحى . وقد اشتد هذا التباين مع تقدم الزمان ونشأ معه فى كلام الناس عدد من التعابير التى لا تتفق وقواعد الفصحى المعروضة . ولم تكن هذه الحالة لتشكل خطراً ما دامت الثقافة العربية فى دور تنبه وازدهار ، وما دامت سنن العصر الذهبى حية . ولكن اضمحلال قوة العرب وحضارتهم ونجاح الفتح العثمانى فى القضاء عليهما أدى كله إلى زوال هذه السنن ؛ فأصبحت تلك التعابير

(١) جون باويرنج فى كتابه تقرير عن الإحصاء التجارى فى الشام نقلا عن جورج أنطونيوس ص٢٩ .

الشائعة على ألسنة الناس تهدد اللغة الفصحى بالطغيان عليها وتشوهها .

وفى بداية القرن الثامن عشر ، وفى بلاد الشام على الأقل ، بلغ هذا التشويه حداً أدى إلى انحطاط خطير ، ولا سيما فى اللغة التى يستعملها النصارى — فقد كان المسلمون العرب يبزون النصارى العرب فى ثقافتهم الأدبية ، وكذلك فى صفاء لغتهم ، ويعود الفضل فى ذلك بالدرجة الأولى إلى أثر القرآن الكريم ، وإلى أن العلوم الإسلامية كانت ذات قيمة إنسانية عميقة — وهذا ظاهر جلىّ فى ما بقى لنا من كتب ألفها كتاب ذلك العصر من المتعلمين .

ومما زاد فى خطورة الحالة أن الناس أهملوا آداب العصر الذهبى فبقيت فى طى النسيان ، وزالت التعابير الأدبية المثلى ، وضاع الأثر الروحى لتلك الثقافة الرفيعة ، وعلى الرغم مما بذله المبشرون من جهود لتعليم الناس ، فقد ظلت العقول على فراغها كما ظلت الأفكار على جمودها .

التعليم زمن إبراهيم باشا المصرى :

ولما كانت الحالة على هذا الشكل ، عند مقدم إبراهيم ، وجب علينا أن ننظر إلى الأعمال التى بدأت فى عام ١٨٣٤ كخطوة أولى فى حركة التقدم التى تمت فيما بعد . وقد لعبت كلية عنتورة دوراً هاماً فى تكوين الكتّاب والمفكرين كما أن نظام التعليم الذى أدخله إبراهيم باشا استطاع بالرغم من عمره القصير أن يحدث يقظة شديدة فى التعليم القومى ولا سيما بين المسلمين ، وكان لهذا الدافع أثر بعيد المدى لأن ذلك النظام نفسه كان يستهدف بصورة، لا تقبل الشك تنبيه الوعى القومى بين الطلاب . وكانت المدرسة التى أسستها المسز إيلى سميث ،أول مدرسة فى الشام ، تحتل بناء شيد ليكون مدرسة للإناث ، فكان لهذا العمل أثر عجيب وبليغ فى بلاد أهملت تعليم الأنثى إهمالا يكاد يكون تاماً .

وقد اقتفى أثر المسز سميث جماعات كثيرة ، وأخيراً فإن تأسيس مطبعة تستطيع إصدار الكتب باللغة العربية ، فتح أمام المعلمين آفاقاً جديدة وأحدث منذ سنيه الأولى انقلاباً فى طرق التعليم المطبعية فى ذلك العصر بما قدمه

للمعلمين والطلاب من الكتب التى تبحث المواضيع العامية الأصيلة .

لا يمكننا فى هذا العصر أن نتصور تكوين أمة من الأمم دون أن يتم ذلك التكوين بفضل المدارس والكتب ، ولهذا كانت الحركة التى بدأت فى الشام عام ١٨٣٤ تجربة أساسية بما قدمته من المقاييس الجديدة فى المدارس والكتب المدرسية . وإذا نظرنا إلى تلك الحركة الآن ، أدركنا أن نتائجها كانت حاسمة ، لأنها بوضعها الأسس لنظام ثقافى جديد ، مهدت الطريق أمام اللغة العربية لتصبح مرة ثانية أداة لنقل الأفكار ونشرها .

أخذ التعليم ينتشر ويتقدم بخطوات واسعة منذ تلك الساعة وكانت هناك ثلاثة عناصر رئيسية تسعى إلى ذلك :

الأول : الإدارة المصرية وبرنامجها القاضى بتأسيس المدارس الأميرية .

الثانى : البعثات التبشيرية الفرنسية والأمريكية .

الثالث : رجال الدين المحليون الذين تنبهت لديهم غريزتا حفظ الذات وحب الخير نتيجة لأعمال المبشرين الأجانب فى الطوائف المسيحية ورجال الدين المسلمين الذين أخذوا فى مجاراة الحركات التقدمية فى البلاد الأوربية وبدوافع أخرى خارجة عن بلادهم، ومنها ظهور حركات تحريرية فى بلاد شرقية مثل مصر وأفغانستان ، كما أن غزو نابليون لمصر كان بمثابة الطرقة الشديدة على باب الشرق ليصحو من سباته الطويل .

إن نتائج ما بذله كل عنصر من هذه العناصر ليسترعى الاهتمام من نواح عديدة ويمكن القول بأن النظام المصرى ، كان يقضى بتأسيس المدارس الابتدائية فى سائر أنحاء البلاد ، وبتأسيس الكليات الثانوية فى المدن الرئيسية . ولم يكن غرض إبراهيم الوحيد من هذا العمل نشر التعليم نفسه بل كان يرمى فى الوقت ذاته إلى تسخير المدرسة لتكون آ لة ينفذ بواسطتها نواياه السياسية وييسر عن طريقها حاجاته العسكرية . وكان حرصه على غرس بذور الوعى القومى العربى فى المدارس أشد من حرص أبيه فى مدارس مصر ، حتى إنه دعا رجلا فرنسياً بارزاً — وهو الدكتور أ . كلوت المعروف باسم كلوت « بك » —

من رجال التعليم الذين كانوا يعملون فى خدمة محمد على ، ليشير بالأسلوب الواجب اتباعه فى هذا الأمر .

فلقد أراد إبراهيم أن يؤهل شباب البلاد للخدمة العسكرية عن طريق نظام خاص للتعليم ، وبالإضافة إلى المدارس الابتدائية التى أنشأها فى جميع أنحاء الشام ، فقد أسس كليات كبيرة فى دمشق وحلب وأنطاكية ، وكان طلابها كلهم من المسلمين ، وكانت الحكومة تنفق على إعاشتهم وإسكانهم ولباسهم وتعليمهم ، كما كانت تزيد فضلا على فضل بما تمنحه لهؤلاء الطلاب من الرواتب . كان عدد الطلاب فى كلية دمشق يقرب من السمائة ، وفى كلية حلب كان العدد يربو قليلا على الأربعمائة ، وكانوا يرتدون الملابس العسكرية ويتلقون دروساً فى العلوم العسكرية»(١) ومن مميزات هذه الحكومة أنها كانت تميل إلى المشاورة فى الأمور قبل إبرامها ، وأنها كانت متنورة تحب العلم وتشجع طلابه موظفين وعاديين ، وقد عمدت سابقاً إلى ترقية الضباط الذين أثبتوا مقدرتهم على القراءة والكتابة ، ونزيد أن الحكمدار كتب مرة إلى معاون العزيز يفيد أنه أعلن لمن يعنيه الأمر من موظفى الحكومة فى بر الشام استعداد ديوان المدارس لبيع بعض الكتب التى كانت تطبع فى بولاق ، وأنه مقدم لنا القوائم التى وردت عليه من الشام وحلب وطرابلس واللاذقية وغزة ويافا . أما الكتب المطلوبة فهى قانون الصناعة وعقرب الساعة وكتاب الحكمة وعلم الحساب وتاريخ أميركة وكتاب المعادن والتشريح البشرى وقلائد المفاخر وعقد الجمان وشرح المثنوى وكليلة ودمنة وتاريخ قدماء الفلاسفة وتاريخ الإسكندرية وتاريخ المصريين والجغرافية الطبيعية وكتاب الطبيعة وأخلاق علائى وكتاب الطاعون وكتاب الفطر وتاريخ إيطاليا وابن عقيل وتطعيم الجدرى والتشريح العام ورحلة الشيخ رفاعة وقانون الزراعة وإنشاء الشيخ عطار وكتاب المنطق وصناعة الأقرباذين واللاغرتمة وجر الأثقال وتاريخ الأديان وكتاب الجراحة والفيسيولوجية والبتالوجية»(٢) .
ولعل أبهج مميزات هذه الحكومة وأقربها إلى نزعة العرب فى هذه الأيام

(١) كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ — ١٩٤٨ ص ١٢٧ الجمعية التاريخية .
(٢) ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا — الدكتور أسد رستم — عابدين محفظة ٢٥٧ رقم ٢٠٤ .

أنها سبقت أخواتها فى سائر الأقطار العربية فى ميدان الوطنية والعروبة ، فقدمت الوطنى على الأجنبى ، وعنيت بطبع الكتب العربية وبنشرها بين الناس ، وقبلت العرب فى الوظائف العامة وقللت الأتراك .

« وقيام حكومة محمد على فى سوريا مهد السبيل لنهضة علمية أدبية لأن تنظيماتها تطلبت اختيار المتنورين لإدارة البلاد والقيام بالأعمال القضائية والمالية والإدارية والكتابية وسهلت قدوم الإفرنج من مرسلين وتجار وسواهم فأنشأوا المدارس . وأحدث إرسال طائفة من الشبان لدرس الطب فى مصر واستخدام السوريين فى حكومة محمد على صلة أدبية دائمة بين الأمتين »(١) . ولقد عرفت دمشق الطباعة خلال احتلال جيوش إبراهيم باشا للأراضى السورية ، ولكنها لم تكن سوى طباعة حجرية للمنشورات والأوامر العسكرية » .

وبالرغم من أن النتائج كانت باهرة فى حينها ، إلا أن النظام الجديد لم يدم أكثر من ستة أعوام ؛ لأنه انهار على أثر انسحاب الجيش المصرى من الشام عام ١٨٤٠ . ومع ذلك فقد ترك هذا النظام أثراً واحداً باقياً : فقد أثار إبراهيم مخاوف آباء الطلاب المسلمين بتجنيده أبناءهم للتدريب على الجندية ، وحركت هذه المخاوف نشاطهم فأخذوا يفتحون المدارس لمنافسة مدارس إبراهيم ، ولكى يتيحوا لأولادهم الفرصة للفرار من الانخراط فى السلك العسكرى الذى كانوا ينظرون إليه بفزع شديد . وقد ولّد هذا العامل الفعال اهتماماً حقيقياً بالتعليم العام ، وبقى هذا الاهتمام حيناً بعد ذهاب إبراهيم ، ولم تزده الأعوام بعد ذلك إلا قوة .

المدارس والبعثات الأمريكية :

ويحتل المبشرون الأميريكيون المكان الثانى : ومما جعل مساعيهم تقترن بثمرات كبيرة ؛ أن التفكير الصحيح كان يرافق حماسهم دائماً . لقد أدركوا أن البلاد فى حاجة قصوى إلى نظام للتعليم يتفق وتقاليدها ، كما أدركوا أن الأمة التى ضاع ميراثها لا تستطيع استرجاعه إلا بدراسة آدابها ، ولما كان أول شرط لتحقيق هذا الأمر هو إيجاد الكتب المدرسية على اختلاف أنواعها .

(١) داود بركات: البطل الفاتح إبراهيم باشا ص ٢١٣ سنة ١٩٣٤ .

فقد قرر إيلي سميث وأعوانه النهوض بأعبائه ، فأخذوا يتعلمون اللغة العربية أثناء نقلهم المطبعة من مالطة إلى بيروت فاستطاعوا فى بضع سنين أن يطبعوا عدداً من الكتب تفى بحاجات المدارس التى أسسوها وغيرها ، ولما رأوا أن الأدوات التى بين أيديهم لم تعد تفى بالغرض ذهب إيلي سميث إلى مصر والقسطنطينية للبحث عن نماذج جديدة للحروف كما ذهب فيما بعد إلى ليبزيج ، حيث تم تحت إشرافه صب حروف جديدة أصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم العربية الأمريكية ، وبهذه الإضافة الجديدة إلى تجهيزاتها ، تمكنت المطبعة من توسيع أعمالها ، فأخذت على عاتقها طبع عدد كبير من الكتب العربية ، وكان من أعمالها التى كلفتها عناء كبيراً إصدار طبعة جديدة للإنجيل . وقد استخدم المبشرون الأمريكيون عالمين هما : ناصيف اليازجى وبطرس البستانى . وكلفوهما بتأليف الكتب فى مواضيع مختلفة تصلح للتدريس فى المدارس . وحالما تم تأليف هذه الكتب والموافقة عليها ، طبعوها فى مطبعتهم ، ونشروها فى طول البلاد وعرضها ، وقد أثبت إقبال الناس الشديد على هذه الكتب ، أنها سدت فراغاً كبيراً وأن الأفكار أصبحت مستعدة لتلقى العلم بنتيجة اليقظة التى حركتها .

وفى الوقت نفسه كان المبشرون يفتحون المدارس فى جهات مختلفة من الشام ، وكان أول ما أسسوه منها فى بيروت وبيت المقدس وجبل لبنان ، وقد اعترف الدكتور باويرينج فى التقرير الذى رفعه إلى بالمرستون بأن التعليم فى تلك المدارس كان جيداً جداً ، وأنه بالنسبة إلى غيره قد بلغ مستوى رفيعاً . وقد رأى هؤلاء المبشرون بعد أن سدوا النقص فى الكتب ، أنهم فى حاجة إلى معلمين مدربين ، فحولوا المدرسة العليا التى أنشأوها فى قرية عبيه اللبنانية إلى دار للمعلمين ، فلما كان عام ١٨٦٠ كان عدد المدارس التى فتحوها ثلاثاً وثلاثين ، وعدد طلابها على وجه التقريب ألف طالب ، وكان ما يعادل خمس هؤلاء الطلاب من الإناث ، وهذا نص ما قاله فى تقريره : « وللأمريكيين فى بيروت أيضاً بعض المدارس التى تتمتع بشىء من الشهرة ، فإن المدرسة الكبيرة المتصلة ببناء الإرسالية تستحق أن تسمى كلية ، أكثر

من أية مؤسسة فى الشام . لقد أتيح لى أن أرى شباباً كثيرين ممن يتلقون العلم فى المدرسة التبشيرية الأمريكية ، فوجدت أنهم يبزون غيرهم من شباب جيلهم فى الشام . إنهم جميعاً يتعلمون اللغة الإنجليزية ، وتتراوح التكاليف السنوية للمؤسسة بين ستة آلاف وسبعة آلاف دولار ، ويسدد هذا المبلغ كله من التبرعات العامة فى الولايات المتحدة . وقد فتحوا بعض المدارس للإناث فى أوقات مختلفة وكان من نتيجة ذلك كله أن كانت نسبة الذين يقرأون ويكتبون من سكان بيروت النصارى تفوق أية مدينة فى الشام » .

وكانت درة أعمالهم فى الحقل التعليمى تأسيس الكلية السورية البروتستانتينية فى بيروت سنة ١٨٦٦ ، فلقد كان المبشرون منذ سنوات عديدة يشعرون بضرورة التعليم العالى ويفكرون فى إيجاد حل لهذه المسألة فقرروا أخيراً فى أحد اجتماعاتهم سنة ١٨٦٢ الموافقة على الاقتراح القاضى بإنشاء مركز لائق لهذا النوع من التعليم ، ووقع الاختيار على دانيال بليس ليذهب إلى بريطانيا والولايات المتحدة للحصول على مساعدات مالية لهذا المشروع ،فنجح فى مهمته بشكل استطاع معه المبشرون أن يشرعوا بالتنفيذ . فلما كان شهر أكتوبر عام ١٨٦٦ فتحت المؤسسة التى عرفت باسم الكلية السورية البروتستانتينية أبوابها لستة عشر طالباً . وقد انحصر التعليم بادئ الأمر فى بعض الفروع المتقدمة للعلوم الثانوية وفى الطب ، وكانت العربية لغة التدريس فى جميع الفروع . وبتقدم الزمان توسع أفق التعليم فى تلك المؤسسة وارتفع مستواه ، فأخذت تنمو باستمرار وثبات حتى أصبحت اليوم جامعة بالمعنى الصحيح ، وكان بليس أول مدير لها سنة ١٨٦٦ .

وبهذا الشكل ظهرت إلى حيز الوجود مؤسسة كتب لها أن تلعب دوراً رئيسياً فى حياة البلاد المستقبلة ، فإذا نظرنا إلى ما قامت به من أعمال فى سبيل نشر التعليم ، وإلى الحركة الفعالة التى أوجدتها فى الآداب والعلوم ، وإلى ما تم على أيدى خريجيها من خدمات . إذا نظرنا إلى ذلك كله دعانا الإنصاف إلى الاعتراف بأن أثرها فى النهضة العربية كان أعظم من أثر غيرها من المؤسسات ، وذلك فى الأدوار الأولى لتلك النهضة على الأقل .

لقد نجم عن الأعمال التى قام بها المبشرون الأمريكيون فى حقل التعليم خير كثير وكان من مزاياها الكبرى أنهم أعطوا اللغة العربية المقام الأول فلما شرعوا يستعملونها فى التعليم أخذوا يبذلون جهوداً جبارة لإيجاد الكتب اللازمة لذلك ، فكانوا فى هذا الأمر المؤسسين الأول ، وكان لهم الفضل الأكبر فى خلق النشاط الفكرى ، الذى تشكلت بنتيجته الاهتزازات الأولى فى حركة البحث العربى .

المدارس اليسوعية :

لم تكن البعثات التبشيرية الكاثوليكية أقل نشاطاً من البعثات البريسبيتيريه وقد أصبحت مع الأيام تتمتع بنفوذ واسع كنفوذها ، إلا أن أعمالها كانت بطيئة فى البداية ، ولم تؤت أكلها إلا بعد حين .

كان اليسوعيون فى حقل تعليم الذكور أكثر إقداماً من غيرهم . لقد رأينا كيف أنهم عادوا إلى الشام سنة ١٨٣١ فاستطاعوا خلال سنتين أن يعيدوا فتح مؤسستين سن مؤسساتهم فى جبل لبنان ، وقد ألحقت بكل واحدة منهما فيما بعد مدرسة . وقد أسسوا المدارس فى بيروت سنة ١٨٣٩ ، وغزير سنة ١٨٤٣ ، وزحلة سنة ١٨٤٤ ، ثم أخذ أفق نشاطهم يتسع بالقدر الذى تسمح به مواردهم ، وقد انحصر هذا التوسع فى البدء بالمناطق المجاورة ، ولكنه لم يلبث أن تناول مراكز بعيدة مثل دمشق سنة ١٨٧٢ ، وحلب سنة ١٨٧٣ ، كانت فيما مضى مسرحاً لنشاطهم . وكان لمدرسة غزير أهمية تاريخية ، إذ انتقلت إلى بيروت عام ١٨٧٥ ، وأصبحت تعرف باسم جامعة القديس يوسف ، فكان لها كما كان لشقيقتها الأمريكية ، أثر فعال فى تكوين النشء الجديد .

وقد بدأ نشاط اليسوعين فى ميدان الطباعة كما فى سواه بعد غيرهم ، فقد أسسوا أول مطبعة لهم عام ١٨٤٧ ، إلا أن إنتاجها كان محدوداً ، لأنها كانت تعمل على الحجر ، ولم يشرعوا فى استعمال الحروف المنفصلة إلا فى عام ١٨٥٣ ، وفى الأعوام التى تلت ذلك توسعت مطبعتهم بالتدريج ، فلما نقلوا مركز العلوم العالية إلى بيروت كان فى حوزتهم آلة للطباعة مجهزة تجهيزاً

تامًّا ، وتستحق أن تحتل المكان الأول فى عالم الطباعة بفضل ما أصدرته من النصوص القديمة وغيرها من الكتب العلمية ، وبفضل ما اتصفت به من جودة حروفها ، والعناية الفائقة التى كانت تبذل فى إخراج جميع منشوراتها .

وفى تلك الفترة أخذ النشاط يدب فى غير اليسوعيين من البعثات التبشيرية الكاثوليكية الأجنبية ، فضلا من العازاريين الذين أعادوا فتح كلية عنتوره ، ثم أسسوا مدرسة فى دمشق ، قامت راهبات المحبة وغيرهن من الجمعيات الدينية بتأسيس المدارس للإناث والصغار الذكور فى بيروت وبعلبك ودمشق ومناطق مختلفة من جبل لبنان .

ويمكننا القول بصورة عامة إن أعمال الجمعيات الكاثوليكية كانت مفيدة بعض الشىء فى تلك الظروف ، وإن كانت آثار نشاطها باستثناء اليسوعيين والعازاريين ، لم تتجاوز المنطقة التى تعمل فيها ، كما أن مدى تلك الأعمال نفسها كان محدوداً . وفى أثناء الاضطرابات التى انتابت البلاد بصورة متقطعة ولا سيما فى عام ١٨٦٠ ، هوجمت بعض مؤسساتهم ، كما أن بعضها الآخر هدد ، وأرغم على الإغلاق ، ولكن أعمالهم بعد تلك السنة توسعت كثيراً بعد أن أمنت التعدى . لقد كانت مساهمتهم فى النهضة العلمية العامة قيمة ، ولكن الأثر الذى تركوه فى الناحية الأدبية من النهضة العربية كان قليلا وطارئاً .

وفى سنة ١٨٥٥ عرفت دمشق مطبعة الدومانى ، وطبعت فيها كراسة (عشية الأحد) وطبعت أيضاً كتاب المزامير سنة ١٨٦٥ .

وتابعت مطبعة حلب المارونية طبع الكتب الدينية سنة ١٨٥٧ الخاصة بالطائفة المارونية بين أحضان أولئك المبشرين ، من فرنسيين وأمريكيين نشأ فى البلاد السورية جيل جديد ، تلقى العلم فى تلك المدارس المنبثة هنا وهناك واستطاع نفر قليل أن يتم تعليمه فى جامعات أوربا .

غير أن الشاميين لم يستطيعوا التخلى عن قديمهم ولا استطاعوا نسيان تاريخهم بل التفتوا إلى هذا القديم يبعثونه من جديد ، وإلى الثقافة العربية المعروفة يقومون على طبع شىء منها ونشره بين الناس ، لتسلك هذه الثقافة

سبيلها ذللاً إلى عقولهم ، كما سلكت الثقافتان الأوربية والأمريكية إلى قلوبهم وأذهانهم كل هذه السبل .

فقد ترك الأسلاف للشاميين تراثاً ضخماً من الأدب والحكمة ، من العلم والفلسفة ، وبما تقصر عنه أزهى عصور المعرفة عند أية أمة من الأمم المتحضرة ، ولكنه تراث رانت عليه الأتربة ، وكان لا بد فى عصر البعث والانطلاق من إزاحة الأتربة الكثيفة عنه ، وكان لا بد للمهرة الاختصاصيين الذين تلقوا علم الغرب وحذقوا طرقه ومناهجه من أن يبدأوا العمل ، وتقدم هؤلاء الرواد وعدة كل رائد ثقافة عميقة الأساس وجرأة سامقة الذرى ، تقدموا يزيحون التراب عن تراثنا الفكرى ويظهرون عظمته وتألقه وجماله الباهر ، ويقدمون روائعه إلى القارئ العربى ، الذى رأى فى ذاته القديمة هذه القوى المبدعة التى تصل بين ماضيه وحاضره — هذه — الذات العربية التى تركت فى رحاب الفكر روائع شامخة ستظل مع الأيام باهرة السنا .

وهكذا نشطت إلى جانب الحركات التبشيرية ، حركة التشيع للقديم ، واتخذت هذه الحركة الأخيرة صورة يقظة عربية قومية كبيرة ، واقترنت هذه الحركة إذ ذاك بأسماء رجال ؛ منهم الشيخ ناصيف اليازجى (١٨٠٠ — ١٨٧١) الذى وقف حياته على إحياء اللغة العربية بأساليبها القديمة المعروفة ، ومن بعده التياران : القديم والجديد ، ومن التقائهما تكوّن العقل السورى الحديث . فساعد فى تأليف الكتب المدرسية التى تبحث فى علم اللغة العربية وفى علوم القواعد والمنطق والخطابة وفن العروض وكانت خاصة بالمدارس ، وبالدرجة الأولى مدارس البعثة الأمريكية ، إلا أنها انتشرت بين حلقة واسعة من المعلمين وطلاب العلم ، فظلت حتى بعد وفاته هى السائدة فى تدريس اللغة العربية .

ثم جاء من بعده ابنه إبراهيم اليازجى (١٨٤٧ — ١٩٠٦) وحمل لواء القديم ، ولكن نهضة المحافظين ركدت ريحها بعد حين ، ولم تفلح فى القضاء على حركة التجديد ، وهى الحركة التى كادت تستأثر بحب العرب الشاميين وكاد تيارها يجرفهم ، لولا أن ظهر تيار وسط بين القديم والجديد ، وتولى زعامته

بطرس البستانى (١٨١٩ — ١٨٨٣) وقد اتخذ هذا العالم من القديم أساساً للإبانة والتعبير ، فتخير من ثمار الفكر الحديث أنضجها وأيسرها فى الهضم وأبعدها وأقدرها على التأثير فى الشرق . واستطاع البستانى أن يؤدى لأمته فى هذه الناحية خدمة جليلة ، بدت آثارها واضحة فى موطنين عظيمين وميدانين كبيرين ، هما ميدان التعليم من جهة ، وميدان الصحافة من جهة ثانية .

البابُ الأول

الصحافة السورية فى عهد الاحتلال العثمانى

(١٨٠٠ – ١٩١٨)

عصر الصحافة السورية الأول

ينقسم هذا العصر إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى – عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩–١٨٦١)

المرحلة الثانية – عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١–١٨٧٦)

الفصل الأول

عصر الصحافة السورية الأول

الصحافة السورية فى عهد السلطان عبد المجيد

لمحة تاريخية :

اعتلى السلطان محمود الثانى العرش فى ظروف حرجة (١٨٠٨ – ١٨٣٩) وكانت الإمبراطورية العثمانية تسير فى طريق الاضمحلال السريع ، وقد انتهت محاولات السلطان سليم الثالث فى الإصلاح بقتله ، وتبع ذلك سيطرة الغوغاء الثائرين من الإنكشارية على العاصمة الإسلامية ، وأصبحت الولايات العثمانية شبه مستقلة . وقد أمسك السلطان محمود الثانى بمفرده دفة النضال بشجاعة ضد سوء استعمال السلطة وتفشى المظالم ، وكان أول عمل قام به هو تحطيم الإنكشارية والنظام شبه الإقطاعى فى الولايات العثمانية ، ونجح فى تأسيس إمبراطورية حديثة تشبه فى أنظمتها الدول الأوربية ، وبقى هذا الإصلاح حبراً على ورق وإصلاحاً من الناحية الشكلية . فقد رأى من الضرورى لضمان حكمه الاستناد إلى شعبه والتعاون معه ، فكانت الخطوة الهامة التى خطاها فى هذا الاتجاه هى العمل على إصدار صحيفة . ومع ذلك فإن صحيفة السلطان محمود الثانى لم تكن أول صحيفة تصدر فى الإمبراطورية العثمانية ، ولم تكن هى الأولى الناطقة باللغة التركية ، فقد أصدر محمد على باشا فى سنة ١٨٢٨ أول صحيفة عربية فى مصر ، وهى الوقائع المصرية ، وكانت تصدر باللغة العربية وباللغة التركية ، وكانت بعض أعدادها تصل إلى البلاد الشامية وخصوصاً بعد أن كثرت أعدادها عن طريق الحملة المصرية بقيادة ولده إبراهيم ، وتناولها المثقفون من الشبان السوريين .

كان أمر السلطان محمود الثانى بإصدار صحيفته (تقويم وقائع) مقترناً بالشرط الآتى :

. . . فإن إصدار صحيفة بالنسبة لى كان الهدف الأسمى منذ مدة طويلة، ولكن لم تكن الظروف مساعدة لإصدار صحيفة فى ذلك الوقت ، فقد فضلت أن أنتظر اللحظة المناسبة ، وما دام الوقت قد حان ، وما دامت قوانيننا الوضعية وديانتنا الإسلامية لا تعارضان فى ذلك ، فإن إرادتنا توصى بأن يتوافر لدينا كل شخص مفيد ونافع ويرغب فى أن يساعدنا لتأسيس وإصدار صحيفة ، وقد اختار لها اسم (تقويم وقائع) وصدرت بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٣٢ فى العاصمة الإسلامية (الآستانة) .

رائدات الصحف السورية فى بيروت :

على أن الصحافة العربية السورية لم ينبثق فجرها على الأراضى السورية إلا فى سنة ١٨٥١ فى بيروت بمجلة « مجموع فوائد » ، وكانت على أيدى المرسلين الأمريكيين ، فقد أصدروها وطبعوها فى مطبعتهم الشهيرة ناطقة باللغة العربية . وكانت الغاية من إصدارها نشر العلوم الدينية لما لها من اتصال وثيق بالسياسة التبشيرية الأميريكية الموجودة فى لبنان ، وقد نشرت — إلى جانب العلوم الدينية — العلوم التاريخية والجغرافية وبعض المواضيع الأخرى ، فقد صدرت المجلة بالتقويمين الشمسى والقمرى ، واستمرت فى الإصدار حتى عام ١٨٥٥ ، حيث ظهر منها ثلاثة أجزاء ، ثم احتجبت ، فبلغ مجموع عدد صفحاتها ١٤٤ صفحة . فكانت المجلة فى كليتها أجنبية ، إذ لم يدخل فى تحريرها أى مفكر شامى ، لأنها كانت تدار بواسطة العلماء والقساوسة المبشرين الأميركان وعلى رأسهم الدكتور إيلى سميث الذى جهز المطبعة الأميركية بكل أدوات فن الطباعة الحديثة فى بيروت ، وباشر مع الشيخ ناصيف اليازجى عام ١٨٤٩ ترجمة الكتاب المقدس الذى أنجزه من بعده الدكتور كرنيليوس فان ديك »[1] . ثم صدرت أيضاً فى بيروت مجلة « أعمال الجمعية السورية » عام ١٨٥٢

(١) الكونت فيليب دى طرازى تاريخ الصحافة العربية الجزء الأول ص ٥٣ و ٥٤ .

وكانت غايتها نشر العلوم والفنون بين العرب والشاميين خاصة . وقد قام على إصدارها الجمعية السورية التى أنشأها الشيخ ناصيف اليازجى ، بعد أن تقدم باقتراح يستهدف تأسيسها إلى الإرسالية الأمريكية ، وكان الهدف من هذا الاقتراح هو تاسيس جمعية أدبية تعمل على نشر العلوم بين الكبار ، عن طريق حملهم على الاحتكاك بالثقافة الغربية ، على أن يساير ذلك انتشار التعليم فى المدارس وظهور الاهتمام بالعلوم . وقد برزت هذه الجمعية عام ١٨٤٧ ، ولكنها كانت فى البداية تحمل اسم « جمعية العلوم والفنون » وكانت تضم بين أعضائها الشيخ ناصيف اليازجى والشيخ بطرس البستانى وإيلى سميث وكورنيليوس فان ديك ، وكثيراً من الأمريكان والقس وليم طومسون والمستشرق منصور كرتلى والدكتور يوحنا ورتبات ويوسف كتفاغو والكولونيل تشرشل وكان إنجليزيا مقيماً فى سوريا . وقد بلغ أعضاء هذه الجمعية الخمسين وأكثرهم من النصارى ، ولم يكن للمسلمين أو للدروز حظ الالتحاق بها . وكانت المجلة تصدر بمقالاتها « العلمية والفنية والتاريخية والجغرافية والتجارية والأدبية والفلكية والشرائع والاكتشافات والاختراعات العصرية وغير ذلك » . وكان يعهد إلى المعلم بطرس البستانى بتحرير المجلة ومقالاتها ، وكان يوقع المقالة كاتبها كالشيخ ناصيف اليازجى ، ودامت هذه المجلة خمس سنين بدوام الجمعية ، وكانت هذه الجمعية أول الجمعيات السورية فى البلاد الشامية .

وتعد هذه المجلة ثانى المجلات العلمية فى البلاد السورية ، تحرر بأقلام بعض الشاميين إلى جانب المحررين الأجانب المبشرين فى البلاد السورية . وهذا يدلنا على مبلغ تدرج الشاميين فى هذا الفن الجديد وبواسطة مدربين أجانب . ولكن هاتين المجلتين ، وإن كانتا لم تدوما زمناً طويلا ؛ لأن أفكارهما كانت بالدرجة الأولى دينية ، تخللتها المقالات السياسية التى ترمى إلى التحرر الفكرى والسياسى للبلاد السورية إلا أنهما كانتا النبراس الأول لتكوين رأى عام سياسى فيما بعد ، يناضل فى سبيل استقلاله والحصول على مطالبه الفكرية والوطنية والاجتماعية .

منشور كولخانة ٢٦ شعبان عام ١٢٥٥ :

أصدر السلطان عبد المجيد، بعد اعتلائه العرش خلفاً للسلطان محمودالثانى، فى أغسطس عام ١٨٣٩ بالخط الشريف منشور كولخانة ، يقرر فيه حقوق التبعية ، ثم يقضى بإصدار قوانين جديدة لتثبيت الضرائب المالية ، وتحديد مدة الخدمة العسكرية والحقوق التى يقررها هذا المنشور هى « أمنية الروح والعرض والمال »[1] .

قد يبدو غريباً تقرير هذه الأمور فى مرسوم جديد فى ذلك الوقت ، ولكنه كان هاماً بالنسبة للأحوال التى كانت سائدة فى الدولة العثمانية حتى ذلك التاريخ ، فإن إعدام الأشخاص من غير محاكمات ولا استجواب كان من الأمور المألوفة ، وكان يتم ذلك حتى بناء على أمر الولاة والباشوات إلى جانب أمر السلاطين أصحاب الحق الشرعى فى ذلك وحدهم ، وكثيراً ما كان يعقب الإعدام مصادرة الأموال ، إذا كان المحكوم عليهم من الأغنياء لأمور تافهة ، بغية مصادرة أموالهم .

أما أعراض الناس ، فلم تسلم من تصرفات رجال الأمن وأوباش الانكشارية ، فقد أراد منشور كولخانة أن يضع حداً لهذه الأحوال ، ويؤمن الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، وخصوصاً فى البلاد الشامية التابعة للسلطة العثمانية . ثم قرر المنشور تثبيت الضرائب والتكاليف المالية وتنظيم أمر توزيعها على المكلفين ، وجبايتها ، ووضع حداً لتعسف الملتزمين لها .

ثم كان « الخط الهمايونى » بمثابة منشور تمهيدى يتضمن وعداً بتنظيم شئون الدولة ، وبالتالى بتنظيم حالة وضع لبنان الذى وقعت فيه أحداث جسيمة الأضرار بين الطوائف الثلاث التى تسكنه ، وهم المسلمون والمسيحيون والدروز ، كانت من نتيجتها أن وقعت إضرابات عام ١٨٤١ بين هذه الطوائف الثلاث أدت إلى قتال ومذابح . بموجبه أنشئ نظام إدارى جديد فى لبنان يعدّل

(١) البلاد العربية والدولة العثمانية : ساطع الحصرى .

القاعدة القديمة التى كانت تقضى بتنصيب أحد الزعماء الإقطاعيين حاكماً عليه ، ويوجد سنّة جديدة تقضى بتعيين حاكم تركى ، وتقسيم لبنان إلى منطقتين يسود النصارى فى الواحدة ويسود الدروز فى الثانية ، ولم ينجح هذا التقسيم فى القضاء على الاحتكاك بين الطائفتين لأنه لم يكن تقسيماً طبيعياً ، ومما زاد فى خطورة الموقف أن كلاً من إنجلترا وفرنسا كانت تتخذ من المنافسة القائمة بينهما ذريعة للتدخل فى أمور لبنان بصورة متزايدة ، حتى تجلت هذه المنافسة فى انحياز الفرنسيين نحو الموارنة وهم أكثرية السكان النصارى فى لبنان ، وانحياز الإنجليز نحو الدروز ، فوقعت الاضطرابات من جديد فى عام ١٨٤٥ . « ويمكن إلقاء جزء من تبعية هذه الاختلافات والاضطرابات على كتف إبراهيم لأنه حرر النصارى فأثار القلق فى نفوس المسلمين » . ولكن فترة الهدوء النسبى التى امتدت أعواماً عديدة بفعل الحلول التى وضعها شكيب أفندى وزير خارجية تركيا موضع التنفيذ ، لم تخل من الخلافات الطائفية تماماً إنما اختفت مظاهرها العنيفة على الأقل ، ثم تحول اهتمام الباب العالى والدول الأوروبية الكبرى إلى بيت المقدس ، حيث ظهر بين الطوائف المسيحية نزاع على الامتيازات الناشئة عن حق سدانة الأماكن المقدسة ، وقد ألهب هذا النزاع العواطف فى بعض الدوائر الدبلوماسية إلى أن نشبت حرب القرم .

صحيفة مرآة الأحوال :

فى عهد السلطان عبد المجيد حيث أخذت بعض الأفكار تتسرب من الغرب إلى الإمبراطورية العثمانية نتيجة للتقدم الفكرى والعلمى فى البلاد الأوربية ، وبالتالى بدء تقدم الصحافة فى البلاد السورية والولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية ، أقدم صحفى شاب فى ذلك الوقت وهو رزق الله حسون على إصدار صحيفة عام ١٨٥٥ أطلق عليها اسم « مرآة الأحوال » وهو من حلب ، وكان آنذاك موجوداً بالقسطنطينية يتمتع بزيارتها « وإذا بحرب القرم تنشب بين الروس والدولة العثمانية ، وقد شغلت هذه الحرب الدنيا بأسرها ، فرأى أن الفرصة مواتية ليصدر جريدة عربية تتولى نشر أخبار هذه الحرب الضروس . وما كاد يفكر فى الموضوع حتى حققه فعلا ، وأصدر جريدته — مرآة الأحوال —

وكانت أول « جريدة عربية صدرت فى الآستانة ، وأخذ رزق الله حسون يدبج المقالات السياسية عن هذه الحرب وعواملها وخفاياها وما يكمن وراءها من أسرار ، كما كان يخص البلاد العربية والقطر الشامى بصورة خاصة بمقالات مسهبة »[١] .

وقد لمع اسمه بعد إصدار هذه الجريدة ، وتوثقت صلاته مع مختلف الهيئات السياسية ، ومع رجالات الدولة .[١] فقد كان أهل الشام لا يعرفون من الصحف إلا النذر اليسير عن طريق البعثات التبشيرية والجرائد التى ترد عليهم من الخارج[٢] .
ويقول الفيكونت دى طرازى : « أما أول رجل عربى أصدر باسمه صحيفة عربية واستحق دون سواه هذه الكرامة الجليلة فهو رزق الله حسون الحلبى منشئ " مرآة الأحوال " سنة ١٨٥٥ ميلادية فى عاصمة آل عثمان ، ولأجل ذلك يمكننا بكل جدارة أن نسميه إمام النهضة عندنا بلا مراء ، جد الصحفيين وزعيمهم على الإطلاق ، فاقتفى أثره بعض أرباب العلم والفضل من أدباء سورية المسيحيين الذين برزوا فى هذه المهنة وخلدوا آثاراً تذكر فتشكر » .

« كان يكتب رزق الله حسون مقالات صحيفته بخطه الجميل .. ثم يتولى طبعها على الحجر ، حيث تصبح فى متناول القراء فى مختلف الأقطار ، وكان يرهقه هذا العمل ، ففكر فى طريقة يتغلب فيها على هذه المصاعب ، وهداه تفكيره إلى تأليف رسالة مختصرة فى الطباعة العربية والاقتصاد فيها مادة

(١) تاريخ الصحافة العربية : فيليب طرازى جزء أول ص ٤٧ .

(٢) كانت الصحافة ترد على الشعب السورى من الخارج ، وبخاصة من استنبول عاصمة السلطنة ، حيث سبقت تركيا فى إصدار الصحف ، وظهرت فيها صحيفة رسمية باللغة التركية سنة ١٨٣١ بأمر من السلطان محمود الثانى وهى تقويم وقائع ولعظم تفشى الأمية عهدئذ . وندرة المتعلمين ، كان أغلب قراء الصحف من الموظفين ، وهؤلاء يعرفون التركية أكثر من العربية ، وكانت الصحف التركية الواردة من قاعدة الخلافة هى التى يطالعها الناس أما الصحف العربية فنادرة يقرؤها الأدباء وهم قلة من الطبقة المثقفة ، ولعل جريدة مرآة الأحوال التى برزت فى الآستانة كانت أكثر الجرائد العربيد تداولا فى الشام .

وقتاً . وخاصة فى فترة حرب القرم سنة ١٨٥٥ إذ لعب الاهتمام العام دوراً كبيراً فى الحصول على أخبار الحرب وخصوصاً ، الاهتمام الكبير بالنسبة للصحافة وتوسيع دائرة القراء ، فكان لا بد لرزق الله حسون أن تفتح له حرب القرم والاضطرابات الناشبة فى لبنان بين الطوائف المسيحية والدرزية وفى الأماكن المقدسة فى الشام ، مجالا واسعاً لاعتماد صحيفته على نفسها فى نقل الأخبار ، وتحمل جميع الأعباء المادية من مراسلين إلى موظفين خاصين بذلك ، فلم يكن يتقاضى إعانة مالية كما كانت الصحف السياسية العثمانية أمثال جريدة الحوادث وجورنال القسطنطينية وبريد القسطنطينية والتلغرافية والبوسفور فى زمانه تتقاضى إعانة مادية سنوية تبلغ ثلاثين ألف قرش — حتى تقف على قدميها » .

ومن البديهى أن تحتوى صحيفة « مرآة الأحوال » على قسمين — جرياً على طريقة إخراج الصحف فى أول مطلعها فى القسطنطينية وتقليداً لباقى الصحف التركية :

القسم الأول : ويحتوى على الرسائل والاتصالات الرسمية المتعلقة بالشئون الداخلية . .

القسم الثانى : يحتوى على الأخبار غير الرسمية والتربوية والعلمية والصناعية والمقالات التجارية . ثم تحتوى على قائمة الحوادث الصادرة فى صحيفة (ميرور أف يونيفرز) تبعاً للظروف والأوقات . وهو الذى يتقن اللغات المتعددة ، فكان من اليسير عليه أن يترجم بعضاً من فصول وأخبار هذه الصحيفة المحررة باللغة الإنجليزية ، لأنها كانت — هذه الصحيفة — فى ذلك الوقت معتمدة من الحكومة العثمانية ، وتحترمها وتنقل عنها بعض الأخبار الدولية والعالمية المتصلة بسيادة الدولة العثمانية .

ومن الطبيعى أيضاً أن يكون قد وجه اهتمامه إليها وخاصة وأنه اهتم بسياسة الدولة العثمانية المتفقة مع أخبار الصحيفة الإنجليزية واعتنى بالتفاصيل التى تنشرها وبطريقة وأسلوب عرضها على المشتركين والقراء » .

منشور التنظيمات(١) :

أصدر السلطان عبدالمجيد على أثر انعقاد الصلح بين روسيا وتركيا سنة ١٨٥٦ مرسوماً جديداً عرف باسم الخط الهمايونى وهو منشور التنظيمات صدر فى ١٠ جمادى الآخر سنة ١٢٧٢ (حزيران يونية) ١٨٥٦ له قيمة خاصة ، إذ أكد ما كان تقرر بالمرسوم السابق (منشور كولخانه)(١) — وقد مر ذكر المنشور آنفاً ولكنه أضاف إلى ذلك مبدأ هامًّا هو « معاملة جميع أبناء الدولة معاملة متساوية » مهما كانت أديانهم ومذاهبهم ، وصرح فى الوقت نفسه بإبقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء الملل « غير المسلمة » وقرر بعض الأسس لتثبيت هذه الأمور بالتفاصيل اللازمة ، كما أنه قرر تنظيم أمور الدولة بوجه عام بإصدار قوانين جديده .

« وقد تمت إجراءات منشور التنظيمات المذكورة آنفاً بتأثير دافعين أساسيين :

(ا) — ضغط الدول الأوربية ومطالبتها بإصلاح أحوال المسيحيين التابعين للدولة العثمانية .

(ب) — اقتناع رجال الدولة المستنيرين عن طريق الصحافة العامة العثمانية منها والشامية بضرورة إصلاح أجهزة الدولة وتجديدها على أساس اقتباس النظم الأوربية من غير مساس بالأحكام الشرعية »(١)

وينص قانون الولايات التابع لمنشور التنظيمات على وضع حد للإقطاعيات القديمة ، وحدد صلاحيات كل من الولاة والمتصرفين والقائمقامين ، واقتبس كثيراً من أحكامه من النظم الفرنسية .

أعلن منشور التنظيمات مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، إلا أن الحكومة لم تستطع أن تطبق هذا المبدأ بحذافيره . ظلت الخدمة العسكرية محصورة — فعلا وقانوناً — بالمسلمين وحدهم ، وظل المسيحيون يدفعون ضريبة خاصة بهم — تحت اسم البدل العسكرى — وظلت الوظائف العامة — ولا سيما

(١) ساطع الحصرى كتاب البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ .

الوظائف الإدارية والقضائية — شبه محصورة بالمسلمين فعلا و إن لم يكن قانوناً .

وظلت الدول الأوربية تستفيد من هذه الأوضاع لبسط حمايتها على المسيحيين ، ولتحريكهم بين الحين والحين . ففرنسا ظلت تدعى حماية الكاثوليك فى جميع أنحاء الدولة العثمانية بما فيها البلاد الشامية ، وظلت روسيا تعتبر نفسها حامية للأرثوذكس ، وصارت إنجلترا تحمى البروتستانت ، فضلا عن اتصالها ببعض الطوائف الأخرى .

وقد صار عهد التنظيمات بداية عهد تقدم ونهوض فى الدولة العثمانية ليس من وجهة الشئون الحكومية فحسب ، بل من وجهة الأمور الأوربية والثقافية أيضاً .

ومع هذا ، ظل رجال الدين يتدخلون فى شئون الدولة ويعرقلون التقدم فى مختلف الميادين ، ويزعمون للناس بأن التصوير حرام بوجه عام . ويحولون بذلك دون طبع الكتب المصورة ولا سيما الكتب المدرسية .

وقد طبقت أصول التنظيمات الجديدة فى سورية وبيروت وحلب بصورة شاملة تهدف إلى استتباب الأمن والسلام فى البلاد الشامية . وقد حاربت التنظيمات الفوضى الناتجة عن نظام الإقطاع ، وحددت سلطات الولاة ، إلا أنها اقتبست النظم الفرنسية وغالت فى المركز فانتقلت من الإفراط إلى التفريط. وهذه المركزية قد أضرت بالبلاد العربية ضرراً بليغاً .

وقد زادت التنظيمات من ترابط الجماعات المسيحية ، بسبب تنظيم شئون البطركيات والأسقفيات وتكوين المجالس الملية الجسمانية والروحانية التى عودت منتسبى الطوائف المسيحية « العمل المشترك » فى المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية .

وأما المسلمون فلم يكن لديهم أمثال هذه التشكيلات ، فكانت أمورهم كلها موكلة إلى الدولة ، فلم تكن توجد بين الفرد المسلم وبين الدولة « صلة » من أى نوع كان ، ولكنه كان يوجد بين الفرد المسيحي وبين الدولة « علاقة » منظمة تنظيماً معشرياً ، ترعى الشيء الكثير من مصالحها .

وقد أخذت الدول الأوربية خلال عهد التنظيمات بوجه خاص تتنافس فى توسيع نفوذها فى البلاد العثمانية عن طريق تأسيس مدارس تنشر لغتها وثقافتها .

« كانت المدارس الأجنبية تؤسس – بوجه خاص – فى القرى المسيحية والمدن التى يكثر فيها المسيحيون ، فكانت تجذب وتجمع فى الدرجة الأولى « أطفال غير المسلمين » بطبيعة الحال . وكانت حصة الولايات العربية من هذه المدارس الأجنبية وهذا النفوذ الغربى كبيرة ، ولاسيما فى حلب والموصل وبيروت والقدس ولبنان »(١) .

ولم تغير التنظيمات تغييراً يذكر موقف كل من المسيحيين والمسلمين فى البلاد العربية نحو الدولة العثمانية ، فلقد ظل المسلمون يعتبرون الدولة دولتهم ويستسلمون لحكمها لكونها دولة الخلافة الإسلامية ، وظل المسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنهم لأنها تعتبرهم رعايا ، ويتوجهون نحو الدولة الأوربية ، لأنها تحميهم فى كثير من المناسبات وتقدم لهم بعض المساعدات .

لقد وجد تعليم الأدب العربى اللغة العربية موئلا فى المدارس الأجنبية والمدارس المسيحية الطائفية ، فانتشر تعليم الأدب العربى بين المسيحيين أكثر من انتشاره بين المسلمين ، لأن العرب المسلمين لم يؤسسوا مدارس خاصة بهم ، بل ظلوا يرسلون أولادهم إلى المدارس الحكومية – إذا أرادوا تعليمهم – ولغة التعليم فى المدارس الحكومية كانت اللغة التركية .

ولقد استمرت هذه الحالة بعد انتهاء عهد التنظيمات ، وبدء عهد الدستور أيضا .

وكان بدهياً أن يساير هذا التطور التعليمى تطور صحفى يزيد من مقومات الصحافة السورية فى الإمبراطورية العثمانية ، لتزايد عدد القراء السوريين للغة العربية فى المدارس الأجنبية والمسيحية والطائفية ، فصدرت صحيفة عربية سياسية فى سنة ١٨٥٧ فى الآستانة ، أنشأها إسكندر شلهوب السورى الأصل ، ولكنها لم

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٨٢ .

تكمل عامها الأول من عمرها فقد عطلها صاحبها ، ولم تعرف أسباب هذا التعطيل ، فيقول : « فيليب طرازى . . . . . . السلطنة عنوان جريدة سياسية صدرت عام ١٨٥٧ فى الآستانة لمنشئها المرحوم إسكندر شلهوب السورى الأصل ، وهى ثانية الصحف العربية السياسية فى عاصمة السلطانية وسائر الممالك العثمانية ، وما كادت تظهر لعالم الوجود حتى عطلها صاحبها قبل بلوغها السنة من عمرها كما أفادنا أحد الأدباء من آل شلهوب » .

ويرجع تعطيلها – أغلب الظن – إلى عجز صاحبها عن تحمل أعباء تكاليفها وحده ، دون تمويل من شركة أو من جمعية تساهم فى هذا العمل العظيم ، وبالتالى إلى عدم وجود المحررين اللازمين لها ، وذلك لقلة العارفين بالقراءة والكتابة باللغة العربية فى ذلك العصر وميل الناس إلى المطالعة فى الصحف . ولا غرابة فى ذلك ، فقد كان هذا الفن مجهولاً ، وسوق العلوم كاسدة وآثار الحضارة مندرسة فى أكثر أنحاء الشرق .

ومن جهة أخرى فقد يغلب على الظن أن صاحب هذه الصحيفة لم يتمكن من التغلب على الدسائس السرية والمعارضة العلنية ، التى كانت تستخدمها بعض الهيئات الدينية ، وذوو الأغراض لتحطم ولتزيل أى أثر لظهور الابتكارات السورية الحديثة فى الآستانة عن طريق العرب ، أو لتعرقل أى تقدم يأتى به السوريون نتيجة لثقافة مفكريهم القلائل فى الدولة العثمانية للنهوض بمواطنيهم ، فلا غرو أن أرسلت بعض الملاحظات والإنذارات وبعض الاحتجاجات فى شأن الطباعة والصحافة ، وللباب العالى زمن السلطان محمود الثانى ، ونهاية عهد السلطان عبد المجيد . ومع ذلك لم يكونوا يعيرانها أية التفاتة ، ومضت الصحافة السورية فى سبيلها تشق طريقها وتساعدها فى ذلك الإعانات التى تمنحها الحكومة للصحف ، ويغلب على الظن أن إسكندر شلهوب لم يتمكن من الحصول على إعانة مالية حتى تمكنه من الصمود فى وجه هذه الحركات ، وهذه الدسائس المعرقلة للتقدم السورى ، لذلك قرر إغلاقها فى أول عام لها .

القوانين الأولى
المنظمة للطباعة والصحافة والحد من حريتها
بعد حوادث حرب القرم والبلاد الشامية

أراد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) فى يوم الاحتفال بعيد جلوسه على العرش أن ينعم على بلده بإصلاحات جديدة ، فقد أصدر أمراً (بالخط الشريف) كما مر ذكر ذلك فيما سبق والصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ آب (أغسطس ١٨٣٩) وأمراً آخر (بالخط الشريف) صادراً فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ حزيران (يونيه) ١٨٥٦ بعد حرب القرم ، خاصان بحماية حياة الأفراد والرعايا العثمانيين وحماية شرفهم وحماية أموالهم . ويوحدا الضرائب الجديدة وينظما الخدمة العسكرية والتجنيد فى الجيش .

فلو أمعنا النظر فيهما ، فلن نجد فى مواد هذين الأمرين شيئاً يتعلق بالصحافة والطباعة لتنظيمهما فى الولايات العثمانية .

ولكن يظهر أن الذى استرعى انتباه السلطان هو كثرة الصحف العثمانية وتقدمها المستمر فى القسطنطينية والمحاولات الكثيرة من جانب السوريين فى إيجاد صحافة خاصة بهم فى الآستانة أو فى البلاد العربية ، كما استرعى انتباهه أيضاً تعدد المطابع فى البلاد الشامية ، وتقدمها المفاجئ عن طريق الإرساليات والرهبان فى قرى وبلدان جبل لبنان ، ففكر فى إيجاد الحلول اللازمة لتنظيمها ، دون الحد من حريتها ، ولكن بشىء من الرقابة القانونية عليها ، حتى لاتكون أداة لبلبلة الأفكار وعاملاً من عوامل الاضطراب وإفساد الأمن فى الولايات العربية وخاصة فى البلاد الشامية .

وهكذا فقد أصدر فى (٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣) و٦ كانون الثانى (يناير) سنة ١٨٥٧ لائحة تعد الأولى من نوعها فى تاريخ الصحافة العثمانية والبلاد العربية ، تنظم المطابع بقوانين قد تكون فى مفهومها رادعة حتى لاتكون هذه المطابع وسيلة لاضطرابات جديدة .

فالمادة الأولى من هذه اللائحة تنص على أن كل طلب يتعلق بافتتاح مؤسسات

للطباعة وطبع أوراق فيها ، أوالطبع على ألواح من الحجر ، يجب أن يخضع لفحص مجلس إدارة الثقافة العامة ومن مجلس وزارة البوليس — نظارة الضبطية — (وقد ألغيت هذه الوزارة فيما بعد إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ واستعيض عنها بإدارة الأمن العام) ووزارة الشرطة تصرف لهذا الغرض رخصة لصاحب الطلب .

وتنص المادة الثالثة منها على إجراء فحص سابق من مجلس الثقافة العامة لنسخة من كل كتاب أوكراسة يطبع مستقبلا فى مؤسسات مسموح لها بالطبع ويجب أن يقرر المجلس بأن المؤلف أو الكتاب لايمس الدولة ولا يجلب لها الضرر من أية ناحية كانت .

من هاتين المادتين نفهم أنه يوجد هناك نوعان من التصريح :

التصريح الأول : المتعلق بافتتاح المطبعة .

التصريح الثانى المتعلق بعدم طبع أى مؤلف إلا بعد أن يخضع لمراقبة سابقة .

وتقضى المادة السابقة بأن تأمر الشرطة رجالها بمصادرة كل النسخ المطبوعة فى الإمبراطورية وفى البلاد العربية التى قد تتضمن نشر أخبار ضارة فى البلد أوفى الدولة .

فصيغة « ضارة فى البلد أو فى الدولة » صيغة مبهمة وغامضة ، وهذه المادة تسمح للحكومة بأن تمارس سلطة لاحد لها وقد تكون تعسفية — ولكن هذه العبارة لم تطبق ، ولم تفسر فى زمن السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز كما سنرى ذلك فيما بعد ، مثلما كانت تطبق بشدة فى حكم السلطان عبد الحميد الثانى حين أراد الحد من حرية الصحافة ، وخنقها خوفاً على سلطته الاستبدادية .

وأخيراً فالمادة التاسعة تنص على أن يعاقب الذين يخالفون مواد هذه اللائحة فى المستقبل يقفل مطابعهم من قبل رجال الشرطة أو بأمر من الحكام العموميين وأنهم سيكونون — علاوة على ذلك — تحت طائلة العقاب المنصوص عنها فى قانون العقوبات .

وهذه العقوبات هى الآتى :

المادة ١٣٧ من قانون العقوبات العثمانى تنص على أن أى إنسان يفتتح

مطبعة ما ، ويطبع فيها كتباً أو كتيبات أخرى بدون تصريح مخول له من الحكومة الإمبراطورية يعاقب بغرامة قدرها ٥٠ مجيدياً ذهباً وتقفل مؤسسته.

المادة ١٣٨ « من نفس القوانين » تعاقب بآن واحد بغرامة قدرها من ١٠ — ٥٠ مجيدياً ذهباً وبمصادرة المطبوعات وبإقفال المؤسسة نهائياً أو لمدة. والذى يطبع فى أية مؤسسة مخول لها من قبل الحكومة ، صحفاً أو كتباً أو أية مطبوعات أخرى ضارة بمصالح الإمبراطورية العثمانية أو أنها موجهة ضد الساهرين والواقفين على أمور السلطة العامة أو موجهة ضد أية أمة خاضعة للسلطان العثمانى .

ويتضمن قانون العقوبات العثمانى علاوة على ذلك فى تلك الفترة مواد قانونية متعلقة بالجرائم الصحفية ، بالنسبة للمواد الآتية :

« المواد من ٥٥ إلى ٦٦ تشير إلى التحريض على اقتراف الجرائم والجنح ضد الأمن الداخلى فى الإمبراطورية العثمانية »

المادة ١٣٩ تعاقب على التصدى للأخلاق الحميده وللعادات العامة :

«أى إنسان يطبع أو يقوم بطبع أو نشر أو توزيع كتيبات من النثر أو من الشعر ماسة بالأخلاق الحميدة ، أو صوراً أو رسومات بذيئة يعاقب بغرامة من ١ — ٥ مجيديات ذهبية وبالسجن من ٢٤ ساعة إلى أسبوع واحد ...

المادة ٢١٣ تتعلق بجريمة التحريض ومن المعروف إذن « كل من يقترف جريمة التحريض أو كل من يلقى خطبا فى اجتماع أو عن طريق الكتابة المطبوعة أو غير المطبوعة أو أنها عن طريق الملصقات أو الإعلانات الموزعة أو يعزى لأى فرد كان وقائع إن وجدت فإنها قد تعرض الشخص الذى قيلت ضده هذه التهم والذى قد يكون من الجائز أن يتحمل عقوبتها المنصوص عنها قانوناً أو التى قد تعرضه لاحتقار المواطنين . والذى يتفوه بتهمة باطلة ضد موظفى الدولة — فإن هذا الشخص يعاقب لو ثبتت تهمة التحريض عليه بالعقوبات التى قد يحكم بها الشخص الذى كان قد قيلت ضده هذه التهم وكان هدفاً لها فيما لو ثبتت عليه .

« إلاّ أن هذه المادة لم تطبق إلا فى الحالة التى يقوم بها شخص ما بتوجيه الكلام للسلطة بوقائع ، بموجب نصوص القوانين واللوائح وحيث

أن يوجه النطق بالحكم ضد أى إنسان أمام العدالة » .

المـــادة ٢١٤ تعاقب بجريمة القذف وفحواها كالآتى : جميع أنواع القذف أو أية عبارات جارحة لا تتضمن أية تهمة ثابتة لواقعة معينة ، ولكنها قذف بذىء له مساس بالشرف يعاقب صاحبها بالسجن ٢٤ ساعة إلى شهر وبغرامة مجيدى إلى ثلاثة مجيديات ذهباً.

وفى اعتقادى أن جميع الصحف والمطابع التى تأسست فى الماضى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر كانت فى حكم المرخص لها بالعمل، وأن هذا القانون لم يوقف هذه الصحف ولا هذه المطابع عن العمل حتى تحصل على ترخيص ، ولم يطبق هذا القانون بأثر رجعى على الصحف والمطابع بل اعتبرت مرخصة وواصلت عملها الصحافى فى البلاد الشامية . ويقول الدكتور صابات : « أما عن علاقة الحكومة العثمانية بتلك المطبعة — ويقصد المطبعة الكاثوليكية — فقد كانت طيبة فى أكثر الأوقات ، والدليل على ذلك أنه لما صدر قانون المطبوعات فى سنة ١٥٨٧ طلب متصرف بيروت سراً إلى حكومته بالآستانة أن تبين له السياسة التى يجب أن يسير عليها حيال المطبعة الكاثوليكية والصحفية التى تصدر عنها — ويقصد بها صحفية المجمع الفاتيكان التى أنشئت للدفاع الفاتيكانى — — فالأولى تعمل بدون ترخيص والثانية تنشر بدون إذن من السلطات الرسمية ، فأجيب بأن يعتبرهما مرخصتين .

ومازالت باقى المطابع تعمل ، كمطبعة قزحيا سنة ١٨٠٨ وكالمطبعة الأميركية سنة ١٨٣٤ ومطبعة الدومانى بدمشق سنة ١٨٥٥ ومطبعة حلب المارونية سنة ١٨٥٧ .

الصحافة السورية فى بيروت (حديقة الأخبار)

وبعد سبعة أشهر من صدور قانون المطبوعات انتقلت الصحافة الشعبية من القسطنطينية من خارج الديار الشامية إلى البلاد السورية لأول مرة ، فصدرت

فى أول يناير سنه ١٨٥٨ صحيفة « حديقة الأخبار » على يد مؤسسها خليل الخورى فى بيروت ، وتعتبر أول جريدة سياسية فيها بعد أن صدرت فيها مجلتين لنشر العلوم والآداب على يد المرســلين الأمريكان وعلى يد ناصيف اليازجى وجمعيته السورية . وقد سمى صحيفته هذه « جورنال » وهى كلمه فرنسية معناها « يومى » أى المنسوب إلى اليوم للدلالة على الصحف اليومية بينما كانت جريدته أسبوعية »

وهى الصحيفة الأولى فى الديار الشامية تصدر أسبوعية وتحصل على رخصة رسمية من الحكومة العثمانية فى القسطنطينية حتى تتمكن من الإصدار بموجب قانون الصحافة : ويقول الفيكونت طرازى : « وفى غرة كانون الثانى « يناير» سنة ١٨٥٨ أنشأ صحيفة " حديقة الأخبار " فكانت أول جريدة عربية صدرت برخصة رسمية من طرف الحكومة العثمانية خارجا عن عاصمة السلطنة » .

ويقول خليل الخورى نفسه عن صحيفته بوثيقة محفوظة فى بيت ميخائيل مدور بلبنان ومذيلة بأسماء الذين بادروا إلى الاشتراك فى صحيفة « الفجر المنير» الذى حول الاسم بعد ذلك إلى « حديقة الأخبار » وسبب تحويل هذا الاسم الأول إلى الاسم الجديد مجهول . فيقول : « إنه سيطبع فى مدينة بيروت بمطبعة خصوصية ، مجموع حوادث ، عربى العبارة يحتوى على حوادث هذه البلاد وعلى الحوادث الخارجية مؤلفة ومترجمة من أحسن وأعظم جرنالات أوربا ، وعلى فوائد علمية عامة وأحوال متجربة ليكون نافعاً سائر طبقات الناس ، وذلك بهمة جمعية مؤلفة من أحذق وأنبه رجال البلاد المؤلفين والمترجمين والمصححين الذين ستشهر أسماؤهم فيما بعد ، لاسيما جناب عمر أفندى الأنسى الحسينى وجناب الشيخ ناصيف اليازجى ، وابتداء العمل يكون حين ورود الفرمان العالى بعد أخذ الأسماء اللازمة لهذه العملية . فنلتمس من كل مهذب يرغب نفع البلاد أن يشرفنا بوضع اسمه فى هذه القائمة وثمن هذا المجموع مائة وعشرون قرشا بالعام تدفع عند استلام أول عدد ، وهو يطبع فى كل أسبوع تحت إدارة كاتبه خليل الخورى واسمه "الفجر المنير" .

قالت جريدة حديقة الأخبار فى مفتتح العدد الأول لسنتها الأولى بتاريخ غرة كانون الثانى (يناير) سنة ١٨٥٨ مانصه بالحروف الواحد :

جورنال عربى

« قد تعلقت الإدارة السنية الملوكية بإعطاء الرخصة بطبعه فى مدينة بيروت رغبة فى إشهار المعارف والفنون ، وتهذيب عبيدها الذين رشفوا كؤوس الراحة والأمان تحت ظلها الظليل ، فبناء على الأوامر التى تشرفنا بورودها سنطبع هذا الجرنال فى كل أسبوع مرة مشتملا على كل ما يتعلق بالفوائد الإنسانية ، قسم منه يحتوى على أخبار بلادنا السورية مع الحوادث الأجنبية مترجمة من أحسن وأعظم الجرنالات ، وقسم يشمل على نبذ مختلفة وفوائد علمية . وقسم يتضمن ملاحظات وأموراً متجربة . والقسم الأخير يبتدئ بتاريخ مفيد يطبع بالتتابع بذيل كل آخر صحيفة من الجرنال كى تقطع تلك الأوراق الأخيرة فى آخر كل عام ويجتمع منها كتاب تاريخ ، وثمن هذا الجرنال بالعام مائة وعشرون قرشا فى بيروت. وتوابعها . ويضاف عليه أجرة توصيله إلى الجهات فيكون ثمنه إلى كل مكان خالص المصاريف مائة وأربعة وأربعين قرشا . فنرجو من كل ذى عناية يرغب تقدم البلاد ومن كل ذى ذوق سليم يميل إلى التهذيب أن يبادر بكتابة اسمه إلى المدير » .

ومنه نستنتج أن الرخصة يجب أن تصدر عن الآستانة موقعة من المسئولين لمنح هذا الإذن بإصدار الصحف فى البلاد السورية العربية والولايات العثمانية ، وهذا ما يجعل إخراج الصحيفة يتأخر بسبب بعد المسافة بين ديار الشام ومدنه وبين العاصمة الإسلامية عاصمة الخلافة . « وقد أسس خليل الخورى لصحيفته مطبعة خاصة بها وهى رابع مطبعة فى بيروت وأول مطبعة يملكها فرد ، وأحضر أدوات هذه المطبعة من فرنسا وإنجلترا ، أما الحروف فقد جلب بعضها من المطبعة الكاثوليكية ، وقد استخدم فيها يوسف الشلفون منشئ صحف الشركة الشهرية والزهرة والنجاح والتقدم فى تنضيد وترتيب حروف مطبعته . وقد أدت مطبعة خليل الخورى أجل الخدمات لقراء

العربية فى لبنان وسوريا خاصة وبلاد الشرق العربى عامة » إلى جانب صحيفته التى ساهمت مساهمة فعالة فى تنشيط الثقافة وتوسيع مدارك القراءة وتحسين التربية والأخلاق والعادات . وقد حافظت فى جميع أدوار حياتها على مبدأ الاستقامة والعدل وحب النفع العام ، وتساعدها وتشد أزرها الحكومة التركية . وساعده أخوه سليم الخورى فى تحرير أبواب الصحيفة بقسميها العربى والفرنسى مدة خمس عشرة سنة(١) . فالوظائف التى تقلب فيها خليل الخورى واتصالاته المتعددة مع الزعماء السياسيين وكبار المسئولين فى الدولة العثمانية قد جعلته على اتصال دائم مع أفضل المفكرين والقواد العظام فى ذلك الوقت ولا بد أن يكون حظ دراسته أدبيًّا صرفاً لما علم عنه من خبرة وتفقه باللغة العربية وهو الذى نظم دواوينه الشعرية وأفكاره الأدبية ففكر فى أن الوطن يحتاج قبل كل شىء إلى لغة جديدة وبسيطة يتطور بها ، وذات أفكار سهلة لقضايا وطنية مشتركة للتعبير عنها بدلا من الاضطرابات السياسية والفتن الدائمة فى جبل لبنان مسقط رأسه ، لذلك أخذ يعمل على تحسين وتجديد اللغة عن طريق صحيفته التى كانت تعتبر صحيفة عالمية ، كما مر ذكرها على لسان السيد فليشر ، بعزيمة الرجل العالم ذى النظرة الثاقبة التى يمكن له أن يعمل على إفهام الأفكار الوطنية والسياسية للمواطنين السوريين العرب فى تلك الظروف المضطربة . ولا بد أيضاً أنه حاول فى غايته هذه تأسيس حياة فكرية فى الديار السورية لكى تتطور وتصل إلى الحياة الفكرية التى كانت لأمجاد العرب فى الماضى وتصل بآن واحد إلى التطور الفكرى الذى وصلت إليه الدول الأوروبية الحديثة . ويخيل إلى أنه اجتهد فى أن يبتعد عن المشاكل السياسية والخوض فيها خشية غضب الباب العالى عليه أو المسئولين ألا يحاول إثارة الأفكار التى قد تؤول فى تلك الظروف السيئة التى بين المسيحيين والمسلمين والدروز إلى مفاهيم مغايرة لما يراد ، وأنه اهتم بالنواحى الاجتماعية والعلمية فى زمانه وبالدرجة الأولى اهتمامه بتحسين اللغة وتبسيطها لما كان لها من مكانة عند مواطنيه وإيقاظها من سباتها فى زمن يحاول جميع المصلحين

(١) مجله المقتبس العدد ٢ ص ٤٠ — دائرة المعارف الإسلامية مجلد ٦ و ص ٣٥٥ .

اللغويين إيصالها إلى ما كانت عليه من بلاغة وقيمة علمية بعد أن خبا نورها زهاء خمسة قرون .

ولكن ما إن مضى على صحيفة « حديقة الأخبار » سنتان إلا وبدأت الاضطرابات فى (ربيع عام سنة ١٨٦٠ بهجمات فتنة قام بها الدروز على جماعات النصارى فى لبنان الجنوبى ثم مالبثت أن توسعت حتى أصبحت شاملة ، ويمكن اعتبار هذه الفتنة فى سورية ولبنان بمثابة نقطة الانطلاق لبعث جديد بالنسبة للبلاد العربية عامة وللديار السورية ، وذلك لأن البلاد السورية ولا سيما مدينة بيروت أصبحت فى خلال مدة من الزمن مركزاً لموفدى الدول الأجنبية الذين جاءوها للتحقيق فى أسباب هذه الفتن ، ولوضع حد لها كما أن نظام جبل لبنان الجديد الذى قام إثر ذلك ترك مجالا أوسع أمام هذه الدول لبث غاياتها فى الأمصار السورية ، هذا فضلاً عن أن بيروت أصبحت حينئذ محط رجال ذوى أفكار متشبعة بفكرة التحرر عن السلطة العثمانية فلقحت أهل البلد بمبادئها .

على أثر تدخل الدول الكبرى فى أمور سكان جبل لبنان أرسل السلطان العثمانى وزيره فؤاد باشا وزوده بتعليمات تقضى بأن يتغلب على الصعوبات القائمة بين المسيحيين والمسلمين والدروز ، فقد أمر أن يكون خليل الخورى فى معيته ليتمكن من إيجاد حلول ترضى الطرفين لذلك فقد خصص فؤاد باشا « حديقة الأخبار » فى خدمة الحكومة العثمانية واتخذها بعد ذلك بمثابة جريدة نصف رسمية ، وقد عين لصاحبها بإرادة سنية راتباً شهريًّا قدره عشرون ليرة عثمانية إعانة على نشرها حتى ظهرت جريدة سورية الرسمية .

وقد بلغ مجموع الأعداد التى صدرت منها منذ تأسيسها إلى حين احتجابها ٩٧٣ عدداً .

نفير سورية :

وبعد عدة أشهر من الحرب الأهلية فى البلاد السورية عام ١٦٨٠ قام بطرس البستانى بإصدار صحيفة صغيرة من صفحتين سماها « نفير سورية » وكان طابعها أدبيًّا صرفاً؛ يحمل فى طياته نصائح وطنية ؛ المقصود منها إيجاد ترابط شديد بين الطوائف المختلفة والأديان المتعددة فى البلاد السورية؛ ولقد بث البستانى الروح الوطنية بين المواطنين. وما زال يوالى نشرها حتى أوقفها بعد استتباب الأمن فى الديار الشامية والركون إلى السكينة وقد أصدر منها ثلاثة عشر عدداً ؛ فقد ذكر فى أحد أعدادها وصفاً لحالة سكان لبنان الروحية بقوله :

« يا أبناء الوطن !

إن الفظائع والمنكرات التى ارتكبها أشقياؤنا هذه السنة كسرت القلوب وأسالت الدموع ، وعكرت صفاء الألفة وأضاعت حق الجوار . أما تمالح الجاران ؟ أما شربتم ماء واحداً؟ أما تنشقتم هواء واحداً ؟ أما رأيتم العقلاء ساعين فى تشييد أركان الألفة ورفع منار العلم رغبة منهم فى اتقاء البلاد وسعادة العباد ؟ اعلموا أنكم بعملكم المنكر قد أرجعتم الوطن إلى الوراء نصف قرن إلخ إلخ . . . . هدانا الله وإياكم إلى سواء السبيل ».

«وبطرس البستانى هذا ، ذلك العالم الأديب الذى اتخذ من الأدب القديم ركيزة للأدب الحديث فقد اختار من ثمار الفكر الحديث أنضجها وأيسرها فى الهضم وأبعدها وأقدرها على التأثير فى الشرق . واستطاع البستانى أن يؤدى لأمته فى هذه الناحية خدمة جليلة بدت آثارها واضحة فى موطنين عظيمين وميدانين كبيرين هما ميدان التعليم من جهة: وميدان الصحافة من جهة أخرى .

أما التعليم ، فقد أنشأ البستانى مدرسة وطنية فى بيروت عام ١٨٦٣ على مبدأين : هما مبدأ الحرية الدينية ومبدأ الجامعة الوطنية العثمانية . ومن ثم

توافد على مدرسته طلبة العلم من الشام ومصر والعراق وتركيا وبلاد اليونان وغيرها من جهات العالم .

وأما الصحافة فقد عنى البستانى فيها عناية خاصة بإصدار النشرات والمجلات وكان من أهمها يومذاك « نفير سورية » و« الجنان » و« الجنة" و« الجنينة » وحسبنا هذه الإشارة الوجيزة إلى جهود البستانى فى ميدان التعليم والصحافة لندرك عظم الدين الذى له فى عنق اللغة العربية والثقافة العربية .

صحيفة عطارد :

وإذا انتقلنا إلى الصحافة العربية الشامية التى صدرت خارجاً عن الديار السورية فإننا نرى ثلاث صحف : الأولى أصدرها مستشرق عاش فى بيروت معظم حياته يدرس اللغة العربية وكان عضواً فى الجمعية السورية العلمية السابقة الذكر صدرت هذه الصحيفة باسم عطارد سنة ١٨٥٨ فى مرسيليا ؛ ولكنها توقفت عن الإصدار فى نهاية سنتها الأولى وأغلب الظن أنها صحيفة أدبية لاتهتم بالسياسة ويجوز أن تكون لها بعض المقالات الدينية لما كان فى زمانه من التأثير الدينى على التعليم الشامى فى البعثات الدينية .

صحيفة برجيس باريس :

وثانية الصحف التى ظهرت فى الخارج أصدرها شاب شامى الأصل من جبل لبنان عام ١٨٥٨ هو الكونت رشيد الدحداح فى باريس، وكانت تعد باكورة الصحف العربية بكبر حجمها وجودة حروفها وإتقان طبعها واتساع مواضيعها .

صحيفة الجوائب :

أما الصحيفة الهامة الثالثة التى صدرت فى عاصمة الخلافة الإسلامية هى صحيفة « الجوائب » لصاحبها أحمد فارس الشدياق اللبنانى فى يوليو عام ١٨٦٠ التى كان يطبعها بالمطبعة السلطانية ؛ ولكن بعد السنة العاشرة أنشأ لها صاحبها

مطبعة خاصة بها وجهزها بكل أدوات فن الطباعة حتى صارت تعد من أشهر المطابع فى السلطنة العثمانية ؛ وقد انتشرت الجوائب انتشاراً عظيما فى الشرق والغرب ونالت شهرة واسعة لم تنلها جريدة سواها منذ ظهور الصحافة العربية حتى ذلك العهد فكان يقرؤها سلاطين العرب وملوكهم وأمراؤهم وعلماؤهم فى تركيا ومصر ومراكش والجزائر وتونس وقد ساعد السلطان عبد العزيز بعد ذلك على توسيع نطاق هذه الجريدة لبث فكرة الخلافة الإسلامية بين المسلمين المنتشرين خارج الدولة العثمانية . وكان أحمد فارس يقبض كل سنة خمسمائة ليرة عثمانية من السلطان المشار إليه لهذه الغاية . وكان كل من الخديو إسماعيل باشا ومحمد الصادق باشا باى تونس ينفحه بمثل هذا المبلغ المذكور لأجل خدمة أفكارهما وترويج مصالح بلادهما .

وعلى هذا فقد برزت صحافته فى الآستانة وكانت أكثر الجرائد العربية تداولاً فى الأراضى السورية وكانت الجوائب لاتخلو من المناظرات العلمية والسياسية بين صاحبها وبين أكبر علماء ذلك العهد كالشيخ إبراهيم اليازجى والكونت رشيد الدحداح والشيخ إبراهيم الأحدب والدكتور لويس صابونجى والشيخ سعيد الشرتونى والمعلم بطرس البستانى ورزق الله حسون ويوسف باقوس وسواهم من أساطين الجهابذه .

أما أحمد فارس الشدياق فإنه أحسن الاضطلاع بوظيفة الصحفى وكانت صحيفته أول صحيفة عربية كبرى فى الدولة العثمانية والبلاد السورية عامة ، وتمت على يده حسنات كثيرة من خدمة اللغة والأدب والعلم والسياسة لأن غرضه لم يكن مادياً محضاً . وكان له الفضل فى ارتقاء بعض الصحف السياسية التى أتت بعد صحيفته ، ولأنه وضع أساس الصحافة السياسية الحقيقية وكانت الحكومة التركية تؤازرها مؤازرة كبرى ؛ وقد انتصرت لقضية الإسلام وأصبحت جريدة تقرأ فى العالم بأسره وتغلغلت فى أقصى أطراف المعمورة فكانت ترد إليها المطبوعات والرسائل من هذه الأطراف ، وبلغت الغاية فى نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر ومستهل العقد الثامن منه . وثمة

منتخبات من خيرة مقالاتها فى المجموعة التى نشرها أحمد فارس الشدياق بعنوان « كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب » ج ١ — ٧ وكانت الجوائب بيروت لسان حال السلطات التركية فى البلاد السورية ؛ وكان أهم غرض توخته هذه السلطات فى مؤازرة هذه الجريدة تعريف الأجانب الكثيرين من عمال الحكومة وغيرهم بآرائها (١) .

خاتمة صحف الفترة :

وخلاصة القول: « إن دخول الصحافة فى البلاد الشامية وخصوصاً ولاية بيروت ودمشق وولاية حلب ، تم فى البداية دون أن ينتبه إليها إنسان أو أنها اعتبرت كأنها مجهودات فاشلة لاتلبث أن تتلاشى تلقائياً ، ولما شوهدت تكبر وتزداد نمواً يوماً بعد يوم وتزداد أهميتها ، وقد رسخت وأخذ جذرها يثبت بقوة فى الدولة دون كلل أو ملل ، أخذ أثرها يظهر تدريجياً ، وعم توزيعها وانتشارها فى البلاد السورية وخصوصاً بيروت ودمشق وحلب رغماً عن قلة العارفين بالقراءة فى اللغة العربية .

ومع ذلك فقد بلغ عددها أربع صحف فى الديار السورية وخمس صحف فى البلاد الأجنبية فى تلك الفترة وهو عدد لم تسبقنا إليه دولة من الدول المشهورة بتقدم العلوم وميل الناس فيها إلى مطالعة الصحف ، فى أول عهدها بإصدار الصحف ، وقد (يميز هذه الفترة من الزمن ميلان) :

الأول : يميل البعض فى الدولة العثمانيه وفى الولايات السورية كل الميل إلى الإصلاح المضطرد والتقدم إلى الأمام ، وهذا ماشوهد على بعض الجماعات من المسيحيين والمسلمين من تقدم ورقى فى العلوم والصحافة والثقافة والأدب والاجتماع .

والثانى : أن البعض الآخر كان يكره الإصلاح بدافع من الغيرة من هذه المخترعات الحديثة، وقد استخدم هذا القسم الدسائس السرية والمعارضة العلنية لتحطم وتمحو أى أثر لظهور أى ابتكار وتقدم عام فى الولايات السورية .

ولكن الفريق الأول الذى كان يعتمد على قوته وتصميمه لم يعر الفريق

(١) مجلد سادس دائرة المعارف الإسلامية ص ٣٥٥—٣٨٠ كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب ج ١—٧.

الآخر أى اهتمام وأخذ يعمل على تقدم الصحافة وفى إصدار الصحف الشعبية.

ومع ذلك لوقارنا صحافتنا فى بداية أمرها بالصحف المصرية لوجدناهما متأخرتين فى فن الطبع، خاليتين من تبويب لأبحاثهما بوجه الإجمال إلا ماندر، ولاغرابة فى ذلك لأن هذا الفن كان مجهولا، وسوق العلوم كاسدة وآثار الحضارة مندرسة فى أكثر أنحاء الشرق، ومن المعلوم أن صحف الأخبار تشمل كل مايهم معرفته للإنسان عن أحوال السياسة والتجارة والعلم والتاريخ والاكتشافات والاختراعات وما يتعلق بالشئون الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية والانتقادية وغيرها. ولكل من هذه الفروع اصطلاحات خاصة عند الغربيين فى أساليب التعبير كان يجهلها صحافيو العرب الذين عانوا مشقات جسيمة فى هذا المسلك الوعر. لأن أكثر نشراتهم كان معربا عن اللغات الأجنبية. غير أن تلك الألفاظ الركيكة أوالتعبيرات القيمة التى كان يستعملها أرباب الجرائد أولا فى كتاباتهم، قد زالت شيئاً فشيئاً بتقدم الصحافة وارتقاء الأفكار وانتشار العمران وانصباب الناس على اكتساب المعارف. وأعتقد أن أعظم دواعى ترقيها إقبال أدباء بلادنا على الأسفار الشاسعة، ومخالفة الغربيين ومجاراتهم فى كثير من الأمور.

وأول من تنبه من الصحافيين إلى هذا الأمر المهم، بل جاهد فى سبيله جهاداً عظيما كان الكونت رشيد الدحداح؛ فإنه عزز كرامة أبناء جنسه بما نشره من كنوز اللغة على صفحات برجيس باريس وغيرها من المطبوعات النفيسة، ولم يكن أقل جهاداً منه فى هذا السبيل أحمد فارس الشدياق صاحب الجوائب لمعرفته التامة باللغة العربية وخبرته الواسعة بشئون الغربيين الذين سبر غور سياستهم ووقف بذاته على أحوال بلادهم؛ لذلك كانت صحيفته أرقى جميع جرائدنا بأفكارها ومباحثها وسياستها؛ وكان صحافيو الغرب يعولون عليها فى معرفة أخبار الشرق.

الفصل الثانى

الصحافة السورية فى عهد السلطان عبد العزيز

لمحة تاريخية :

إذا نظرنا إلى تاريخ التطور الفكرى والتقدم الصحفى فى الشام، وجدنا أن اضطرابات عام ١٨٦٠ تستحق أن تعتبر الحدث الحاسم فى القرن التاسع عشر فى البلاد السورية، وهذا إلى جانب نتائجها السياسية والفكرية والدولية. فقد نبهت الأفكار فى البلاد الشامية إلى الآثام والمساوئ التى تنشأ عن ركودهم الروحى والعقلى، كما بعثت الحماس مجدداً فى أولئك الذين كانوا يعلمون أن كل ما تعانيه بلادهم من ويلات إنما هو وليد التعصب الطائفى الذى يغذيه الجهل، فأدى هذا الاعتقاد إلى تجديد النشاط لفتح المدارس، كما أدى إلى بذل الجهود المجتمعة فى سبيل تحطيم الحواجز التى سببها انتشار الجهل، وكان من أكبر نتائج تلك الحوادث خطورة أنها دفعت جماعة من المفكرين الشبان للشروع فى الدعوة إلى تحرير وطنهم من الحكم التركى، كان هؤلاء من تلامذة اليازجى والبستانى، وكانوا من أبناء الجيل الأول الذى نشأ على دراسة الثقافة العربية القديمة بعد بعثها من مرقدها، فراحوا يتأملون جمالها فلا يشعرون إلا وقد جذبت الروح العربية أفكارهم وأنعشتهم الحرارة المنبثقة من تعلق تلك الروح بالحرية، وهكذا بذرت بذور الفكرة الوطنية، فكانت ثمرتها حركة عربية فى وحيها، وقومية لا طائفية فى أهدافها السامية. فى ذلك العهد ولدت حركة العرب القومية، وقد حوت الأعوام الأربعون القادمة تاريخ طفولتها، حين كانت هزيلة وضعيفة، ولكنها كانت فى الوقت نفسه حية آخذة فى النمو سائرة بتؤدة نحو غايتها المقررة تحملها أجنحة البعث العربى الأدبى.

ويقع القسم الأكبر من تاريخ الأعوام الأربعين القادمة فى ظل مظالم عبد الحميد، الذى منح شعبه حكماً دستورياً مرتين: بدأ عهده بالأولى وختمه بالثانية.

وفى تركيا ذاتها تكوّن عن عصر الإصلاح جهاز حديث من الشباب كان مخلصاً وكان غيوراً على مصلحة وطنه ، أراد هذا الشباب أن ينقذ السلطنة العثمانية من الانحطاط والتأخر ويوقظ ضميرها الوطنى ويمضى بها قدماً ويضع حداً للتدخل الأجنبى وللدسائس التى سادت فى الدولة العثمانية وفى الولايات الشامية ، والطريقة التى اتبعها الأجانب لكى يصلوا إلى تفرقة الأجناس الموجودة : فى سوريا ، وإلى النعرات الطائفية . فقد اتبع هذا الجهاز هدفاً كان بسيطاً جداً إذ كان عليه أن يتبنى الأنظمة الحكومية التقدمية ومعظم القوانين الأوربية التقدمية . هذه النزعة الوطنية الجديدة التى تلت كل أدوار التاريخ العثمانى وكل المصلحين لكل البلاد الشامية كان لها ميزة عظيمة إذ أحدثت فى الشباب السورى المتشائم ميلا قليلا للاتحاد مع الشباب التركى للنضال من أجل الهدف المشترك على الأقل، وإن وجدت بعض المعارضة ضدهم .

وقد قامت محاولة لقلب نظام الحكم عام ١٨٥٨ بتوجيه من حسنى باشا ، وذلك لضمان إعلان نظام برلمانى للحكومة ، وكان أكثر الذين اشتركوا فيها من الشبان الذين يمثلون الترك والسوريين ، لدرجة أن الخطط لم تحفظ بصورة سرية مدة طويلة وفشلت المحاولة ؛ ولكن الروح التى تولدت فيهم قد اكتسبت القوة على الرغم من هذا الفشل. وكنتيجة للاحتكاك القريب المباشر مع الأوربيين أثناء حرب القرم ؛ كان كل فرد أو كل طبقة رؤساء الدين الذين عارضوا التغيير كان لديهم الشعور بأن شيئاً ما قد يقع . وسيكون عظيماً وكبيراً فى مستقبل البلدان الإسلامية والشامية . ولقد وجدت المطبوعات والمنشورات التى تعاضد وتحبذ الإصلاح ؛ والتى تستخدم التقدم الأوربى كسند لها ، مجالا كبيراً فى توزيعها ، وقد تشكلت مجتمعات من مختلف الأجناس وفى المقاهى والمعاهد العامة التى أخذت تكتسب شيئاً فشيئاً أهمية النادى الأدبى السياسى ، وأصبحت الحياة فى حالة اضطراب ، وعمت روح القتال والنضال فى الشباب المتوثب . فقامت الصحافة السورية والصحافة التركية على سواء فى فتح آفاق جديدة . وكانت الصحافة السورية بالذات تستهدف تقصير المسافة لعشرين سنة وتنظيف البقايا المتخلفة لأربعة قرون تحت الاحتلال العثمانى ، وكانت خطة دراسة الصحافة

السورية فى ذلك الوقت علمية صرفة . وكانت ترى بوضوح ما يحتاج إليه الوطن العربى الشامى ليجعله مستقبلا وحديثاً بنفسه .

لذلك قام المفكرون لتأسيس لغة فكرية حديثة قريبة جداً من الحياة الفكرية الأوربية ثم اجتهدوا فى الابتعاد عن السياسة والمشاكل الطائفية بقدر الإمكان بعد فتنة سنة ١٨٦٠ والاهتمام بالنواحى العلمية والاجتماعية وخصوصاً تحسين وتبسيط اللغة العربية . وفى سنة ١٨٦٢ نظم الأتراك صفوفهم أيضاً ليواجهوا التغيير الذى يفكرون فيه كإخوانهم السوريين ، وصدرت لديهم الصحف أمثال صحيفة (مخبر) التركية ، وقد أسسها رجل دينى يدعى (على سويفى) أصبحت بعد ذلك مركز الاضطرابات الناشئة فى العاصمة التركية وفى الولايات السورية ، فقد أثار هذا الزعيم الدينى زوبعة فى الشعور العام بتأثير خطبه النارية الجريئة ، وكان يصدر نشرات ثورية يقوم عن طريقها بهجوم عنيف وموجه إلى على باشا وفؤاد باشا القائدين فى الدولة .

ومن جهة أخرى فقد رأت الحكومة العثمانية اتجاه الأعمال التبشيرية الأميريكية والفرنسية إلى قيام صحافة تناصر الطائفة المسيحية ، وتقوى من معنوياتها فى البلاد الشامية بعد الفتنة التى أودت إلى الخراب سنة ١٨٦٠ ، وخشية أن يتكرر قيام نعرات طائفية جديدة بين المسلمين والمسيحيين ، من تكاثر الصحافة التبشيرية ؛ زود السلطان السيد خليل الخورى — الذى كان مأموراً بمعية فؤاد باشا العثمانى — بتعليمات خاصة تقضى بأن يعاقب كل معتد دون ما مراعاة أو محاباة ، وقد أنجز فؤاد باشا مهمته وقتذاك بحماس شديد وظاهر أمره بإصدار اتفاق مبدئى توسع فيها بعد سنة ١٨٦٤ وأصبح الوثيقة المعروفة باسم (النظام الأساسى) (كما وردت الإشارة إليه سابقاً) .

كل هذا كان دافعاً للحكومة لأن تبادر إلى وضع حد لحرية الصحافة فى جميع أنحاء السلطنة العثمانية .

وكان السلطان عبد العزيز ١٨٦١ — ١٨٧٦ ، ميالاً للأخذ بحرية الصحافة، إلا أنه وجد نفسه فى مأزق حرج بعد كل ما حدث ، فأصدر قانون الصحافة فى آب (أغسطس) سنة ١٨٦٥ الموافق فى ٢ شعبان سنة ١٢٨١ هجرية ،

وأعلن تأسيس مكتب للصحافه لمراقبة تنفيذ القانون ، ولكن القانون أثبت عدم كفاءته فى وقف حركة النشرات الثورية والتهجم على أصحاب السلطة ، عندئذ اتخذت الخطوة الحاسمة ذات الطابع المعروف لنظام الحكم فى السلطنة العثمانية ، وهو نظام الحكم الاستبدادى التركى إذ قررت الحكومة من أجل حفظ النظام الشعبى فى الولايات السورية التابعة للدولة العثمانية اتخاذ كل ما استطاعت من الإجراءات بطريق إدارى ، بغض النظر عن القوانين الصادرة ، وذلك للحد من نشاط الصحف التى تهمل والتى لا تهتم بالقيم الجوهرية والمبادئ الأساسية التى هى من أهم عناصر الصحافة الوطنية .

هذا النظام الإدارى أوقف قانون الصحافة الضعيف ذا الحرية البسيطة نسبياً وفتح الباب للأساليب الاستبدادية . والخطوات الثلاثة التالية التى كانت تطبق على الصحافة وهى : الإنذار ثم التعطيل ثم اضطهاد الصحف غير المرغوب فيها. وأصبحت بعد ذلك الطريقة المتبعة فى السلطنة العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ (وقد ظل العمل بهذا القانون حتى صدور القانون الجديد فى عام ١٣٢٧ — ١٩٠٩) الذى جاء ليبطله بصورة صريحة .

دراسة قانون الصحافة الإسلامية [1]

الصادر فى آب (أغسطس) ١٨٦٥ م ، ٢ شعبان عام ١٢٨١

(مواد تتضمن الحد من الحرية الصحفية ومواد خاصة بالجرائم الصحفية)

المادة الأولى : توجب الإذن بالتصريح من حكومة الإمبراطورية لأجل إصدار صحيفة أو صحيفة دورية ، وهذا الإذن متروك أمره للسلطة وممكن إلغاؤه ، ونفس المادة تميز الصحف المهتمة بالسياسة وبالأمور الإدارية وبين الصحف التى ليست لها هذه الصفة .

المادة الرابعة : تهتم بصاحب الجريدة وبالمدير المسئول وهذا ما ينظمه القانون الصادر فى عام ١٢٨١ والذى أوجد (المدير المسئول) .

المادة السابعة : تعرض لنظام المسئوليات (يجب أن يعتبر كل من وقع بإمضائه على كل صحيفة أو على كل كتاب أو على نشرة ، يجب عليه أن يكون مسئولا عن كل المقالات أو الفقرات الموضوعية المذكورة لكل من الأشخاص الثلاثة والتى لا تحمل مع ذلك توقيعاتهم) هذه القوانين تتعلق بمسئولية المدير .

كما تنص نفس المادة على مسئولية الموقعين على المقالات وتضيف فى الواقع . « إذا وقّع المقال أو الفقرة شخص من الثلاثة أشخاص المذكورين فيعتبر إذا وجد هذا التصرف من جانب الموقع على الصحيفه كشريك للكاتب أو لكتاب المقال أو الفقرة ذات الصفة الجنائية .

(١) قانون الصحافة العثمانية عام ١٨٦٥ .

المادة الثامنة : تنظم الاشتراك المجانى للمراسلات الرسمية التى ترسلها وتوجهها إدارة الصحافة المؤسسة فى القسطنطينية ومن قبل السلطات المحلية المقيمين فى الأقاليم والفقرة الثامنة من نفس المادة تفرض علاوة على ذلك إلزام الصحيفة بالاشتراك على رد كل شخص ذكر فى الصحيفة وتفرغ له فى الأعمدة ما تتسع لإجابته .

المادة التاسعة : يمنع القانون التركى دخول وتوزيع أية صحيفة أو أى منشور يعالج موضوعات سياسية أو إدارية إلى البلاد العثمانية وخصوصا البلاد السورية العربية التابعة لها قد يكون طبع وصدر فى الخارج بقصد خصومة أو اعتداء ضد الحكومة العثمانية .

المادة العاشرة : تعاقب بغرامة عشر ليرات تركية عن كل منشور ينشر ويصدر بدون إذن من الحكومة وهذه الغرامة تحصل عن كل كتيب أو عدد ينشر ويصدر . وزيادة على ذلك فإن الصحيفة التى تنشر فى هذه الظروف تتوقف عن الإصدار .

المادة الحادية عشرة : تعاقب أيضاً بغرامة من عشر ليرات تركية عن كل ارتكاب مخالفة تأمين وعلى التوقيع على الصحف الدورية المنصوص عنها بالمادة الرابعة بمقتضى المادة .

المادة الثانية عشرة : تفرض غرامة من ٢٫٥ إلى ٢٥ ليرة تركية بدون مساس بالتعويضات الأخرى المترتبة على الصحيفة التى لا تدخل فى حسابها البلاغات الرسمية وإجابات الأفراد .

المادة الثالثة عشرة : تأمر بإيقاف أو بتعطيل الصحيفة بالطريق الإدارى ، إذا نشرت مقالا من شأنه أن يدعو إلى ارتكاب جريمة أو مخالفة ضد أمن الدولة وسلامتها .

فنحن نرى بهذا الشكل ظهور نظام بموجبه لا تفرض

عقوبات التعطيل والتعليق بقرار قانونى ، ولكن يفرض بطريق إدارى . فالصحيفة لا تملك فى هذا العصر أية ضمانة تحميها ضد التدخل الإدارى وذلك لما فيه من الخطورة وأنه من الضرورى أن تحصل الصحيفة على تصريح جديد من نفس الإدارة ، لكى تصدر جريدة جديدة . وهذا التصريح متروك بصورة كاملة لمقتضيات الأحوال فى ذلك الوقت كما أنه من الممكن إلغاؤه . وعلى العكس من ذلك ، فى ظل عصر الحرية الصحفية فإن إصدار الصحيفة يمكن أن يبدأ بإشعار بسيط فى حين أن الإيقاف والتعليق يفقدان كثيراً من فاعليتها . ويوقع قانون آب (أغسطس) سنة ١٨٦٥ الموافق فى ٢ شعبان سنة ١٢٨١ كثيراً من حالات الإيقاف والإلغاء بطريق إدارى . وكذلك فإن جريمة العيب فى الحاكم وأفراد عائلته الإمبراطورية والتهجم على سلطة الحاكم (مادة ١٥) أو العيب فى وزراء السلطان أو فى شخص رؤساء الحكومات الموالية والتابعين للباب العالى (مادة ١٦) والعيب فى شخص حكام ورؤساء الحكومات الصديقة والحليفة للباب العالى (مادة ١٧) والتشهير بالسفراء والوزراء المفوضين وبالمبعوثين والقائمين بالأعمال وبالأشخاص الآخرين المعتمدين لدى الباب العالى (مادة ٢١) فإنه يعاقب صاحبها بمقتضى (المادة ٢٧) بإيقاف الصحيفة بطريق إدارى والذى ينبغى أن لا يتجاوز حدود شهر واحد .

ويمكن أن يطبق إيقاف الصحيفة خلواً من عقوبات السجن والغرامة التى يمكن أن يحكم بها بمقتضى المواد المذكورة أعلاه وهى (١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١) وأخيراً بمقتضى (المادة ٢٩) فإن الصحيفة أو المنشور الدورى الذى له صفة العمومية يخضع إلى ثلاثة أحكام بطريق

قانونى نافذه سنتان فإنه سيصبح عرضة للإيقاف أو التعطيل بطريق إدارى .

ونحن نشاهد هنا تعدد حالات الإيقاف فى القانون التركى ، فقد تعيش الصحيفة بصورة دائمة تحت تهديد العقوبة الإدارية الخطيرة التى تعرض عليها بدون أية ضمانة لوسائل الحماية أو إلى الوسائل الدفاعية .

المادة ١٤ : يعاقب على كل إهانة ترتكب بطريق الصحف إما ضد الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة وإما ضد ديانة من الديانات أو عقيدة من العقائد المعترف بها فى الإمبراطورية .

المادة ١٨ : تجرم مخالفات السب والتشهير والاتهام وبموجب هذا النص ، فإن أية تهمة أو أى ادعاء على أية واقعة تحمل المساس بالشرف أو بالاعتبار لشخص أو لهيئة نظامية أو كل جمعية مهينة والتى لا تتضمن مساساً بأية واقعة معينة تعتبر جريمة سب .

المادة ٢٣ : لا تسمح بإقامة الدليل على التهمة والتشهير إلا إذا كانت هناك واقعة ضد الموظفين المسئولين أو موظفين من ذوى السلطات أو ضد أشخاص لهم صفة المسئوليه العامة وفى نطاق حدود وظائفهم .

المادة ٢٦ : تعاقب على نشر الأخبار الملفقة الكاذبة ، أو على إيجاد أخبار كاذبة ملفقة عن قصد وبنية سيئة أو إحداث نصوص ملفقة مصطنعة .

المادة ٢٨ : تجبر الصحيفة وتضطرها إلى أن تنشر الحكم الصادر ضدها بالطريق القانونى ، فى أحد أعدادها القادمة فى الشهر المقرر لإعلان الحكم .

المادة ٣٠ : تطلب تعيين مدير جديد فى حالة سجن المدير المسئول ،

وهذا التعيين يؤكد مسئولية إصدر الصحف فى أثناء فترة سجن المدير القديم .

المادة ٣٢ : تقضى بعقوبة مدتها ستة أشهر من أجل ارتكاب جريمة فعل عام ، وبالنسبة لارتكاب جريمة فعل مدنى ضد الجرائم المرتكبة بطريق الصحافة وسنرى أن القانون التركى الجديد قد خفض هذه العقوبة إلى ثلاثة أشهر .

المادة ٣٣ : تنص على تشديد العقوبات فى حالة التمرد والعودة إلى ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى قانون العقوبات والتى يجب أن تضاعف .

المادة ٣٤ : تقضى بأن الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ (وهى المواد التى تنص عليها عقوبات العيب فى ذات الحاكم وفى أسرته الإمبراطورية ، والعيب فى الوزراء والعيب فى الحكام الأجانب وجريمة السب والتشهير فى المحاكم والدوائر القانونية أو ضد الهيئات والتشهير بالموظفين والتشهير بالأشخاص الدبلوماسيين) .

يحاكم أصحابها ومرتكبوها أمام لجنة مكونة من خمسة أشخاص ، تنعقد فى مركز الباب العالى وينطق بالحكم المستشار الأكبر بموجب تقرير من اللجنة . وبمقتضى الفترة الثانية من هذه المادة نفسها (٣٤) فإن الجرائم والمخالفات المذكورة فى المواد الأخرى تنظر أمام محاكم البوليس .

ملحوظة : (أصدر هذا القانون المنظم للصحافة برئاسة الصدارة العظمى لفؤاد باشا الذى كان يتولى السلطة فى عام ١٨٦١ حتى عام ١٨٦٦) .

صحيفة « سورية » الرسمية :

فى هذا الجو المكفهر من الضغط على الصحافة ، وإصدار قوانين للحد من حريتها الصحفية ، عمدت حكومة السلطان عبد العزيز العثمانية إلى إصدار صحيفة فى ولاية دمشق تساند سياستها فى ولاية سورية إلى جانب صحيفة الجوانب التى تسير فى ركاب سياسة الصحافة العثمانية الحكومية ، وتنفيذ أوامر السلطان علانية ، ولكنها تميل إلى بث روح الوطنية السورية سراً عن طريق إحياء اللغة العربية وآدابها باسم « سورية » وهى جريدة أسبوعية رسمية صدرت فى ١٩ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٨٦٥ بعناية راشد باشا والى سورية (الموافق أول المحرم سنة ١٢٨٣) ويقال بعناية أسعد مخلص باشا ، وظهرت فى أربع صفحات كبيرة نصفها تركى يكتب بقلم (مكتوبى الولاية السورية) . والنصف الآخر عربى يقوم بتحريره أحد الكتبة الدمشقيين الذين نعرف منهم (فى نهاية القرن التاسع عشر) أديب نظمى صاحب جريدة الكائنات (١٩١٠) ومحمد كرد على صاحب مجلة (المقتبس) وجريدة (المقتبس) أما جريدة (سورية) فلم يكن لها شأن فى عالم الإنشاء والآداب والسياسة ، لأنها مختصة بنشر أوامر الحكومة ونظاماتها والحوادث الرسمية فى الولاية من عزل ونصب مع إعلانات دوائر الحكومة وأول من رتب أحوالها ونظم مطبعتها بأمر من الإدارة السلطانية الصحفى خليل الخورى منشئ جريدة « حديقة الأخبار » البيروتية ولقد انتظمت شئونها بعد أن تخرج على يده بعض العلماء الماهرين ، وآخر الذين تولوا إدارتها مصطفى واصف صاحب امتياز جريدتى « الشام » و « السكة الحجازية » سابقاً وإلى جانب هذه المطبعة هناك مطبعة رسمية أنشئت بدمشق عقب إنشاء مطبعة الولاية مباشرة ، أطلق عليها اسم المطبعة العسكرية ، لأنها لم تكن تطبع إلا المطبوعات الخاصة بالجيش ولا تنشر سوى الروزنامات واللوائح العسكرية ، ولم تعش تلك المطبعة طويلا وحولت أعمالها إلى مطبعة الولاية .

وتصف دائرة المعارف الإسلامية جريدة سورية فتقول : « . . . . على أن أقدم جريدة انتشرت فى ولاية سورية هى جريدة " سورية " وكانت تصدر كل

يوم خميس وكانت اللغة التركية تنشر على وجه الصفحة الأولى واللغة العربية على وجه آخر منها . وابتدأت تصدر من أول محرم سنة ١٢٨٣ هـ ، وكان فى ذلك الوقت أسعد مخلص باشا والياً على سورية ، ومن ذلك التاريخ إلى يومنا هذا — ١٨٩٨ — كانت هذه الجريدة تصدر منتظمة كل أسبوع ، الاشتراك السنوى لها كان ستون قرشا مجيدياً واشتراكها لستة أشهر كان خمسة وثلاثون قرشاً مجيدياً لداخل المدينة أما خارج المدينة فيضاف إلى المبلغ المذكو ستة قروش سنوياً أجرة البريد وكانت النسخة الواحدة منها بـ "٦٠" بارة أى قرش ونصف مجيدى ، وكانت تأخذ أجرة الإعلانات قرشان ونصف لكل سطر منها » .

ومن هنا نعلم أنه كان يصدر فى دمشق جريدة رسمية أسبوعية باللغتين التركية والعربية ، وجهان منها بالتركية ووجهان بالعربية ، وعربيتها مترجمة عن التركية ، ولهذا كانت مثال الركاكة وضعف التركيب ، تنشر فيها الأوامر الرسمية وما يسر الوالى من أنباء حكومته وإعلانات المحاكم .

ولما شاهد والى ولاية حلب الفوائد التى عادت على ولاية سورية من إصدارها صحيفة رسمية ، قام جودت باشا بإصدار صحيفة أسبوعية رسمية سماها «فرات» عام ١٨٦٧ م ، لما له من مكانة علمية تاريخية وهو المؤرخ التركى المعروف ، وخصصها لنشر أخبار الولاية المذكورة وأوامر الحكومة وإعلاناتها ، وكانت تطبع أولا باللسانين العربى والتركى . ثم أضيف إليهما فى السنة الثانية قسم ثالث باللغة الأرمنية دام سنة ونصف سنة ثم عادت إلى الإصدار باللغتين العربية والتركية إلى أن احتجبت .

صحيفة لبنان :

وإلى جانب هاتين الصحيفتين الرسميتين صدرت صحيفة أسبوعية رسمية تسمى (لبنان) فى مدينة « بيت الدين » و « دير القمر » فى جبل لبنان ، أنشأها داود باشا حاكم جبل لبنان فى عام ١٨٦٧ لخدمة مصالح الحكومة اللبنانية وإذاعة أوامرها وإعلاناتها ، وقد نشرها فى أربع صفحات حسنة التبويب لطيفة الحروف نصفها عربى العبارة ونصفها الآخر فرنسى ، وطبعها فى المطبعة التى أتى بها إلى

(بيت الدين) مركز الحكومة الصيفى وانتدب لتنظيمها رجلاً بيروتياً ذا همة كبيرة يدعى يوسف الشلفون ، فرتب داود باشا للجريدة مكتباً مخصوصاً وإدارة منتظمة على نسق الجرائد الكبرى فى الدول المتمدنة ، وجعل لها مراسلين فى جميع الجهات وكان كل عدد منها يتضمن خلاصة سياسية بوجه الإجمال ، ثم أنباء الحوادث الخارجية والأخبار الداخلية وغيرها وقد تولى كتابة قسمها العربى أولا صاحب السيف والقلم حنا بك صعب . . وقد عاشت سنتين فقط ، ثم عطلها فرنقو باشا حباً للاقتصاد ، اكتفاء بجريدة « حديقة الأخبار » البيروتية .

وإلى جانب هاتين الصحيفتين الرسميتين قامت صحيفتان شعبيتان وهى صحيفة « النشرة الشهرية » التى أصدرها الدكتور كرنيليوس فانديك فى ١ كانون ثان (يناير) عام ١٨٦٦ فى بيروت على أنقاض صحيفة (أخبار عن انتشار الإنجيل) التى صدرت فى عام ١٨٦٣ ، وكانت غايتها دينية ، وتعنى بنشر أنباء الإنجيل ولكنها عاشت خمس سنوات ثم توقفت عن الإصدار . أما الصحيفة الثانية فهى صحيفة « الشركة الشهرية » ومديرها يوسف الشلفون التى صدرت فى أول كانون الثانى (يناير) سنة ١٨٦٦ فى بيروت وعاشت ثمانية أشهر ، ثم احتجبت لقلة مباحثها وعدم إقبال الناس عليها وعلى مطالعتها ، لأن منشئها اقتصر على أن ينشر فيها نبذاً من كتب الأقدمين أو قصصاً مترجمة عن كتب الإفرنج المحدثين .

بداية تكوين الجمعيات الوطنية السياسية :

كان حكم السلطان عبد العزيز ، وحكم ولاته فى دمشق وحلب وبيروت حكماً شديد الوطأة بسبب تصرفاتهم الشاذة وانعدام الأمانة والكفاءة عند كبار الولاة والوزراء والموظفين ، وفى هذه الأثناء قامت حركة تمرد خطيرة فى الولايات الأوروبية ، إلا أنها لم تمتد إلى الولايات العربية . وكانت آخر هذه الحركات فى بلغاريا ، حيث قمعت الثورة بقسوة وحشية أثارت شعور شعوب أوربة واحتجاجها الشديد . وكان من نتائج هذه التدابير الزجرية التى عمدت إليها الحكومة العثمانية أن شرع جلادستون بحملته العنيفة على الإدارة العثمانية ومساوئها فى البلاد والولايات التابعة لها فى الشرق والغرب . أما الولايات السورية ومنها ولايات

دمشق وحلب وبيروت لم تقم بحركة ثورية مدبرة وإن كان الشعور بالقلق والتذمر قد أخذ فى الازدياد كلما ازداد الناس تبرماً بغموض الإدارة وفسادها ، ولم تكن تتمكن سوريا وجبل لبنان وجميع ولاياتها من الحركة لقربها الشديد من الإدارة العثمانية وتغلغل العنصر التركى فيها ، بيد أن الحركة التى قامت بها الولايات السورية بعد ذلك كانت حركة توجيه الأفكار نحو التحرر القومى ، وكانت هذه الحركة تضم إليها المفكرين ، وإن كانوا مبعثرين هنا وهناك فى أنحاء البلاد السورية إلا أنها تمكنت من أن تؤلف الجمعيات والمنتديات العلمية والثقافية لتنوير الأفكار للتحرر القومى ، كجمعية العلوم والفنون التى كانت تضم أعضاء من الطائفتين المسيحية والأمريكان ؛ كاليازجى والبستانى وإيلى سميث وكورنيليوس فانديك ، وكان جميع هؤلاء الأعضاء من المسيحيين ثم (الجمعية العلمية السورية) التى قامت فى عام ١٨٥٧ وبلغ عدد المنتسبين إليها المائة والخمسين ، بينهم الشخصيات العربية البارزة من جميع الطوائف من أعضاء هيئتها الإدارية العالم محمد أرسلان وحسين بيهم وأولاد البستانى ، ثم كبر نطاق عملها واتسع عام ١٨٦٨ وأخذت تضم إليها الأعضاء من بين الشخصيات البارزة التى تقيم خارج البلاد ولا سيما فى القسطنطينية والقاهرة ولقد ألف المثل الأعلى المشترك بين الطوائف المتنابذة كما وحدها الاشتراك فى العمل للوصول إلى الهدف المشترك ، ولئن لم تكن هذه الحالة الأولى من نوعها فى تاريخ الشام كله فهى على الأقل وبكل تأكيد الأولى من نوعها فى تاريخ الشام خلال الثلاثمائة والخمسين سنة من الحكم العثمانى .

لقد وجد سكان البلاد دافعاً يدفعهم إلى العمل ، وهو العناية بنهوض الأمة كوحدة قومية ، كما وجدوا رابطة وثيقة تجمع شتاتهم ، وهى الاعتزاز بالميراث العربى . وكان تأسيس (الجمعية العلمية السورية) أول ظاهرة من ظواهر الوعى القومى المشترك ، وستحتفظ بمكانتها فى التاريخ كمهد للحركة السياسية الجديدة . وكان إبراهيم اليازجى من أعضاء هذه الجمعية ، وقد أخذ ينظم القصائد فى التمهيد للفكرة الوطنية ويدعو العرب الى التحرر كما يتغنى بمآثر العرب وأمجاد الأدب العربى ، ويبشر بالمستقبل العظيم الذى ينتظر العرب فيما إذا استوحوه من ماضيهم ، ويندد بشرور الاختلاف المذهبى كما يندد بالإدارة

السيئة التى أصيبت بها البلاد ، ويدعو السوريين إلى الاتحاد لرفع نير الحكم التركى عنهم . وأخذت تنتشر دعوة الجمعية العلمية السورية انتشاراً واسعاً ، وأخذت تطبع الجمعية السورية العلمية أفكاراً تقوى الطلاب العرب وتطبعهم بطابع العزة القومية فى تأييد الحركة العربية فى عهدها الأول ، وأيقظت فيهم صادق العواطف لحركة التحرر السياسى واتحاد جميع الطوائف نحو الهدف المشترك .

الصحف والنشرات السرية :

وبسبب الاضطرابات الداخلية فى الولايات العربية وفى الولايات الأوربية نشأ تمرد الشباب الممقوت لدى الولاة فى الولايات السورية ، وخصوصاً بعد أن صدر القانون الإدارى للولايات الشامية فى عام ١٨٦٤ ، فلم يعد نشاط الصحافة الشامية العربية محصوراً فى نطاق القسطنطينية بل أخذت تصدر صحف أسبوعية رسمية فى كل مجلس ولاية باللغة التركية واللغة العربية ، لغة العرب السوريين الغالبية والذين يختلف مجتمعهم عن المجتمع التركى ، ولكن فى بعض الأوقات كانت هناك محاولات من المفكرين السوريين من سكان البلاد الشامية المتعلمين ، ولإصدار صحف شعبية فى مدن الولايات الشامية ، ولكنهم لم يستمروا طويلا وكانت عديمة الفائدة وبقيت القسطنطينية المركز الثقافى الوحيد فى الإمبراطورية وبقى تأثيرها عظيماً ونفوذها قوياً ، إذ منعت باقى الأقاليم والولايات من نمو حياة فكرية محلية خاص بها وعلى الرغم من العدد الكبير للصحافة الشامية المتركزة فى البلاد الشامية وفى القسطنطينية؛ فقد وصلت إلى الذروة فى التخصص وفى طرق السيطرة على الشعب وتعليمه وبذلك ساعدت هذه الصحافة على خلق شعور وطنى وإيجاد هدف مشترك . وإلى جانب هذه الأفكار التى سادت البلاد الشامية كانت تتدفق ألوف النسخ على تركيا والولايات الشامية باستمرار من البلاد الأوربية والصحف العربية المغتربة ، وأخذت تنتشر فى البلاد الشامية . ولكن طبع المنشورات السرية داخل البلاد كان من رابع المستحيلات بسبب صرامة المراقبة الموضوعة على المطابع صغيرة كانت أم كبيرة .

وعلى الرغم من مراقبة البوليس السرى فإنه لم يتمكن من ضبط نسخة واحدة

من هذه المنشورات ، ولكى نفهم كيف كان يحصل هذا يجب أن نعلم أنه كان لتركيا حينئذ بضعة مكاتب بريد أجنبية بجانب مكتب البريد التركى فى الولايات الشامية ولم تكن تستطيع تركيا أن تراقبها تحت أى شكل كان . نتيجة للحفاوة الدبلوماسية التى كانت تلاقيها الدول الأجنبية فى تركيا ثم أصبحت هذه الميزات شيئاً فشيئاً حقاً مكتسباً عن طريق معاهدة (كجوك كينارجى) عام ١٧٧٤[1] .

فقد نالت روسيا السماح باستلام بريد سفارتها عن طريق مراسلين خاصين ، ثم خطت باقى السفارات نفس الخطوة ثم امتدت هذه الميزات شيئاً فشيئاً للمراسلات الخاصة ، ثم تأسست أخيراً مكاتب بريد أجنبية فى البلاد الرئيسية للولايات الشامية ، وكان استلام المطبوعات من البريد الأجنبى — ثم توزيعها فى البلاد إلى مختلف الجهات — مما تتعهد بها الجمعيات القائمة فى الداخل ، بفضل تشكيلاتها السرية .

وسنستعرض بتفصيل فى الفصول القادمة للدور الذى لعبته هذه المكاتب فى التاريخ الفكرى والسياسى وفى حياة الاستقلال العربى والحركات الشامية .

كانت دعاية (الجمعية العلمية السورية) بالتأكيد ذات تأثير فى تنبيه الشعب وفى خلق ضمير وطنى جديد ، ولكن كانت من الناحية السياسية متلاشية نوعاً ما . وكانت هذه الدعاية موجهة ضمن نطاق السياسيين ذوى خبرة سياسية قوية ، وقد وجهوا كل انتباههم نحو الغايات التى تتطلبها المصلحة الوطنية وكل ما يرمى إلى نفع الوطن الشامى ، وبذلك كان جهدهم قاسياً وشديداً وحتى لو لم يوجد هذا الاضطراب . وكانت هذه الجمعية من ناحية أخرى مضطرة لأن تكافح أهواء وتقلبات الولاة العتاة أمثال جودت باشا وفرانقو باشا وراشد وأسعد مخلص باشا ، وبالتالى لأن تكافح تقلبات السلطان عبد العزيز وموظفيه وتوقفهم . ومن جهة أخرى كان على الجمعية أن تكافح وتناضل ضد الدسائس ومؤامرات بعض الدول الكبرى (الإنجليز والفرنسيين) ، وفى نفس الوقت كان عليها أن

(١) الدكتور مصطفى خالدى والدكتور عمر فروخ — التبشير والاستعمار — فى البلاد العربية ص ١٣٢ .

أحمد عطية الله القاموس السياسى الامتيازات الأجنبية ص ٤١ . القاهرة عام ١٩٤٣ .

تبعث الشعب من جديد ، بعد الفتنة الكبرى عام ١٨٦٠ على الرغم من كل هذه الدسائس وعلى الرغم من البلادة والجهل والخمول الذى نقش فى عقول الطبقات الشعبية فى جميع الولايات .

وعلى الرغم من استمرار الصعوبات المالية فى الولايات التى ضغطت عليها الفوضى والجهل إلى جانب الوسائل الاقتصادية البدائية . وبدأت هذه الجمعية المتنورة تثير النقد اليومى ، وأخذت توجه أفكارها نحو البناء فى نطاق الإمكانيات العملية .

بداية الضغط على حرية الصحافة :

عندما شعر الولاة والسلطان بضغط الطبقات المتنورة فى الولايات الشامية وفى الصحف العربية فى القسطنطينية ، قام على باشا رئيس وزراء السلطان الثانى عام ١٨٦٧ بإصدار وثيقة رسمية هامة تمس الحقوق المكتسبة بمثابة إعلان رسمى من الحكومة مؤرخ بتاريخ ١٢ أيار (مايو) عام ١٨٦٧ جاء ليعلن بأن الباب العالى من الآن فصاعداً يحتفظ لنفسه — وفق ما تتطلبه المصلحة العامة — أن يتصرف بطريق إدارى ومستقل عن سلطة القانون تصرفاً يجريه على الصحافة المتداولة . وضد الصحف التى ترفض المبادئ التى يجب عليها أن تستوحيها والتى هى شرط جوهرى لصحافة وطنية[1]

ما هى هذه المبادئ ؟ هذه الصيغة تامة بالنسبة للإعلان الرسمى تفسر لنا به « أن قسماً من الصحافة المحلية ترفض الروح الذى يجب عليها أن تستوحيها من الشرق والتى تصبح معها الصحافة الملهمة لكل الأحزاب المتطرفة ولكل الاتجاهات المخالفة للمصالح العامة فهى التى تبحث على المتاعب ، وإلى الميل بأن تسمح لنفسها بأن تهاجم الأساس العام للإمبراطورية نفسها ، وبدلا من أن تكرس نفسها للدفاع غير منحازة للبلد التى تعيش فيه وتغتنى به ، بل هى تضع نفسها تحت تصرف أعداء هذا البلد وتكون هى المدافعة عن هذه الأفكار: المخربة وتهتم

(١) إعلان سلطانى خاص بالصحافة ١٢ أيار (مايو) عام ١٨٦٧ مجموعة القوانين الصحفية العثمانية صحيفة الجوائب مجموعة ١٠٥٦ أعداد سنة ١٨٦٥ — ١٨٧٠ .

يبث دعاية الافتراءات الباطلة المذمومة .

وهنا ملاحظتان هامتان ، ، يجب أن نلفت النظر إليهما حول هذا الإعلان الرسمى من السلطان .

أولا : أن الحكومة ذاتها هى التى تلجأ إلى إلغاء وإبطال القوانين المصرح بها رسمياً ، فيكفى أن تصدر نشرة دورية عادية مستندة على حجج غامضة وغير محددة ، تؤكد — تبعا لصيغة عامة معلومة تدبجها الحكومة — أن الصحافة تتصرف تصرفاً مخالفاً للمصالح العامة للبلد وللصالح العام . وسوف نرى أن هذا الإعلان قد أعطى الحجة لتكون سابقة مزعجة للصحافة . ومكدرة لأعمالها ، وسنرى أيضا أن السلطان عبد الحميد الثانى سينكث بعهده للصحافة ليكممها بهذا الشكل « بالطريق الإدارى ومستقلا عن قانون الصحافة » .

ثانيا : أن هذا الإعلان الرسمى الصادر فى ١٢ آذار (مارس) عام ١٨٦٧ يدلنا على أن الصحافة كانت تتمتع وهى تحت حكم السلطان عبد العزيز ببعض الحرية النسبية ويظهر لنا أن عصر السلطان عبد العزيز بجملته كان عصراً متسامحاً بالنسبة للتصريح بالإذن المفروض على الصحف بموجب قانون الصحافة الصادر فى عام ١٨٦٦ ، وكان الصحفيون فى الواقع يتمتعون بتأثير كبير وبنفوذ عظيم فى ذلك العصر . فقد كانوا يعالجون جميع المشاكل السياسية والإدارية للبلد ، وكانوا يشيرون على الحكومة فى الولايات بالطريق الذى عليها أن تتبعه فى المسائل الجارية . وإذا لزم الحال فإن حملاتهم الصحفية كانت تستطيع أن تقلب الوزراء .

فالصحف فى ذلك الوقت كان إصدارها كبيراً نسبياً ، وكان أغلبها يباع بأربعين بارة أو ما يقرب من عشرين مليماً — فى أيامنا هذه — وكان للصحف من الأهمية ما فوق الاهتمام بالكتاب العظام ورجالات الدولة . فحرية الصحافة ، وهى الملاذ لكل الحريات الأخرى ، فقد كانت بالنسبة للشعب كصمام أمان ، والحرية الفردية ، مثل حرية الاجتماع ، كانا فى الواقع محرمين بلا مراء فى ذلك العهد[1].

(١) محب الدين الخطيب مدير صحيفة سورية الرسمية (حديث خاص معه) صحيفة الجوائب . صحيفة حديقة الأخبار .

وقد ظهرت صحف أخرى كثيرة ولكنها لم تعمر ، وكان معظمها غير صريح وقد منيت بخسارة ، وكان من الصعب تحديد عدد الذين يستفيدون منها فى ولايات متعددة كهذه بسبب قلة الناس الذين يستطيعون القراءة والكتابة إلى جانب موظفى الدولة ، ولا يمكن تحديد عدد ما يوزع هذه الصحف ؛ فمنها ما هو دينى وتقوم دعايتها على نشاط بعض الجمعيات الدينية والبعثات التبشيرية وغاية إصدارها بث تعاليم المذهب البروتستنتى مع إذاعة أخبار المبشرين وأعمالهم بين الشعوب العربية أمثال صحيفة النشرة الشهرية التى أسسها الدكتور كرنيليوس فإن ديك عام ١٨٦٦ فى بيروت ، وكان يحرر فيها قساوسة الطائفة الإنجيلية وأبناؤها ، وكانت تجرى بين الحين والحين بعض المجادلات العلمية الدينية مع مجلة « المجمع الفاتيكانى » وتتناول بعض الأمور والمسائل المختلف عليها بين الكاثوليك والبروتستنت ، إلا أنها بقيت حوالى خمس سنوات . ومجلة « أعمال شركة القديس مار منصور دى بول » التى تأسست فى عام ١٨٦٧ فى بيروت قامت على نشر الأفكار الدينية وأعمالها الخيرية مدة تزيد على الستين ، قامت خلالها بأعمال البر والإحسان وبث الثقافة الدينية بين طلابها وتلامذتها(١) .

وفى فبراير عام ١٨٧٠ تأسست على أنقاض مجلة المهماز التى أنشأها خليل عطية اللبنانى (صحيفة البشير) .

صحيفة البشير :

وهى (صحيفة كاثوليكية أخرى دينية ، إخبارية أسبوعية أنشأها الأب أمبروسيوس مونو رئيس الآباء اليسوعيين فى سورية لخدمة الطوائف المسيحية الكاثوليكية الشرقية وقد اتخذ كلمات السيد المسيح « تعرفون الحق والحق يحرركم » شعاراً لها .

اشتهر البشير بصدق الرواية وجرأة الكتابة فى كل أدوار حياته ، وكان فى أول ظهوره مكتوباً بعبارة ركيكة ، مثل بقية الصحف لذلك العهد ، وكانت مواضيعه

(١) الكونت فيليب طرازى تاريخ الصحافة العربية جزء واحد وأربعة والثانى ص ٩ و ٤٤. صحيفة النشرة الشهرية . مجلة المجمع الفاتيكانى .

تتناول المسائل الدينية وبعض الحوادث المحلية وسائر أخبار الكون التى لها علاقة بالدين . وكان لا يطالعه سوى جماعة الكاثوليك دون غيرهم . فلما تولى الأب سليمان غانم اللبنانى اليسوعى إدارته كان خليل البدوى قائماً بشئونه التحريريه ، فأنعش كلاهما روحاً جديدة فى البشير ، ووسعا نطاق مباحثه وحسنا عبارته ومواضيعه حتى صار يطالعه الكاثوليكيون وغير الكاثوليكيين)(١) .

صدرت هذه الصحيفة باللغة العربية للتعبير عن رأى البعوث الجزويتية وكانت قد انتقلت حينئذ من غزير إلى بيروت وكانت داعية لمصالح الفرنسيين الكاثوليك .

النشرة الأسبوعية :

«وفى أول يناير عام ١٨٧١ أصدر القسوس الأميركان فى بيروت نشرة شهرية دينية مصورة ذات أربع صفحات متوسطة الحجم باسم " كوكب الصبح المنير " لتوزيعها مجاناً على تلامذة مدارسهم البروتستانتينية ، تتضمن أخباراً وحكماً وألغازاً روحية وترانيم دينية وفوائد أدبية ، وقد تعطلت بعد ذلك بمدة طويلة ، لأن أصحابها لم يكونوا حائزين على رخصة رسمية من الحكومة بنشرها فى ١٠ كانون الثانى " يناير " عام ١٨٧١ »(٢) . بعنوان « النشرة الأسبوعية » .

وإلى جانب المجلات والنشرات الدينية قامت النشرات والدوريات العلمية كى تعطى الثقافة العلمية والثقافة العامة للشعب فى الولايات العربية إلى جانب الثقافة الدينية محلية كانت أم تبشيرية آتية من الخارج : من إيطاليا أو أمريكا أو فرنسا ، فكانت أول هذه المجلات هى مجلة « مجموعة العلوم » الوطنية السورية التى قامت على نشر « المعارف وتعزيز شأن الآداب وعلى زيادة انتشار المدارس لتنوير الأذهان وارتقاء الأمة فى معارج الفلاح »(٣) .

وتشتمل أيضاً على « أعمال الجمعية العلمية السورية » التى كان لها النصيب الأكبر بالنهضة الثقافية والتحرر السياسى ، كما رأينا وكما سنرى بعد ذلك —

(١) فيليب طرازى ج ٢ ص ١٧ و ص ٢٠ .
(٢) دائرة المعارف الإسلامية مجلة ٦ ص ٣٥٥ — ٣٧٠ .
(٣) فيليب طرازى ص ٧٥ ج ٢ .

وعلى مباحث عمومية كالزراعة والصناعة والتجارة والتاريخ والشعر وسائر المواضع العلمية . فقد أسست هذه المجلة فى ١٥ كانون الثانى (يناير) عام ١٨٦٨ بعناية هذه الجمعية بعد إصدار قانون الصحافة من قبل السلطان عبد العزيز ، وبعد إصدار اللائحة التى تحدد مفعول القانون الصحفى ، وتبيح للسلطان أو لمن ينوب عنه فى الولايات حق إيقاف الصحيفة وتعطيلها قبل أن تمتد إليها يد القانون ذاته ، فقد احتجبت بعد السنة الثانية من صدورها ، وقد أصدرت سبعة عشر عدداً كان آخرها ٢٥ أيار (مايو) ١٨٦٩ وذلك بعد أن خاف السلطان وطأتها ، لما كان لها من قوة وتأثير على أفراد الشعب إذ أنها تضم الأدباء والأعيان السوريين فى الولايات السورية والشامية فكان الأمير محمد أرسلان رئيساً لها ثم الحاج حسين بيهم وسليم البستانى وحنين الخورى ورزق الله خضرا وموسى دى فريج وسليم رمضان وعبد الرحيم بدران وسليم شحاته وحبيب جلخ ويوسف الشلفون ، وانطوى تحت لواء هذه المجلة وهذه الجمعية العلمية الوطنية كثير من الوزراء والأعيان وحملة الأقلام فى بيروت والآستانة ودمشق وحمص وحماة ولبنان وطرابلس اللاذقية وبعلبك وصيدا وصور وعكا ويافا والقدس وحلب والقاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن الشرقية الشامية والمصرية وكثير آخرون . . . إلخ .

ويبدو لى أن هذه الصحيفة — بعد أن شاهد كتابها الحياة الناعمة فى السرايا ، وفى إدارة الولاة فى الولايات العربية السورية ، والفساد المتفشى فى أحوال وسياسة الحكومة العثمانية — تمكنت من تكوين معارضة شديدة أرغمت العناصر المثقفة على الاتحاد معهم فى كفاح مشترك لتغيير الأوضاع الفاسدة ، وكان من المستحيل لهذه الصحيفة التى كانت عرضة للهجوم من جانب الطبقات الحاكمة فى الولايات أن تدوم كثيراً ، لكثرة الذين يقاومون أفكار المصلحين للأوضاع الفاسدة كثيرة ويمالئون الحكام . فكان على الصحيفة أن تواجه ضغطاً مستمراً واضطهاداً بيناً لتعطيلها وكتم دعايتها الوطنية بعد أن كانت هذه الصحيفة بتأثيرها وبنفوذها على الشعب من أعظم الصحف الدورية فى تاريخ سورية الحديث على الرغم من العدد البسيط من الأعداد التى صدرتها منها .

وخلفت لنا هذه الجمعية آثاراً جليلة تشيد لأعضائها بطول الباع فى العلوم

الحديثة والقديمة . نورد فى هذا المقام شيئاً من مآثرهم تخليداً لذكرهم الحسن وعبرة لسواهم : « أرجوزة على افتتاح الجمعية » نظمها حسين بيهم وهى تتضمن ١٥١ بيتاً . خطبة فى « فوائد العلم » للأمير محمد أرسلان . مقالة فى « احتياجات العقل » وتاريخ « حياة سقراط » وخطبة فى « الزراعة » ومقالة فى « تاريخ التمدن الأوربى » لحنين الخورى . وقصيدة فى « الحث على التقدم » وخطبة موضوعها « الطب القديم » بقلم الشيخ إبراهيم اليازجى . وخطبة فى « التجارة » ومقالة موضوعها « التمدن » أنشأهما المركيز موسى دى فريج . ونبذة مدارها « علم الطبيعيات وتصوير الشمس » بقلم يوسف الجلخ . وخطبة فى « معرفة أعضاء جسم الإنسان ووظائفها » للدكتور ملحم فارس . ومقالة فى « الموسيقى » لسليم رمضان . ونبذة عن « حالة العلم » لسليم شحاده وخطبة فى « الاحتياج إلى التمدن » ألقاها إبراهيم يعقوب ثابت ، ومقالة فى « الدم ودورته » كتبها سليم دياب . وقصيدة فى « الحث على الاجتهاد » نظمها المعلم ظاهر خيرالله . وخطبة فى « تاريخ سورية » أنشأها المعلم جرجس زوين . ومقالة فى تاريخ « هارون الرشيد » لعبد الرحمن بدران . ومنها « رسالات سنيكا الفليسوف الرومانى » بقلم سليم شحاده . وخطبة موضوعها « الخرافات اليونانية » بقلم يوسف الشلفون[1] .

وكان لهذه الجمعية من التأثير الفعال — كما ذكرنا — ما جعل السلطان يضغط عليها ويعطلها فى السنة الثانية لإصدارها ، خوفاً من التقدم الفكرى للولايات العربية بعد أن عطلها فى سنتها الأولى أشهراً متتالية . إذ كانت رغبة السلطان فى أن تبقى سوريا وولاياتها فى مكان بعيد عن أى تقدم عصرى حديث حتى لا يتاح لها التحرر أو التفكير فى التحرر السياسى أو العلمى أو الثقافة ، وحتى لا تثار فتنة أخرى تنقلب على الحكم العثمانى هذه المرة . لذلك أصدر السوريون صحيفة ، إلى جانب مجلة مجموع العلوم ، صحيفة سياسية علمية أدبية تاريخية تحل محلها .

مجلة الجنان :

إلى جانب مجلة مجموع العلوم صدرت مجلة سياسية علمية أدبية تاريخية فى

(١) مجموعة الجمعية العلمية السورية أعدادها من ١ — ١٠ .

أول كانون الثانى (يناير) عام ١٨٧٠ باسم « الجنان » تصدر مرتين فى الشهر للمعلم بطرس البستانى فى بيروت ، وكان شعارها « حب الوطن من الإيمان » وكان هذا الشعار كفيلا بأن ينهض الهمم التى ران عليها الزمان مدة طويلة للبعث العربى وللاستقلال عن الحكم العثمانى . وقد كانت سوق « الجنان » رائجة فى الولايات العربية شرقاً وغرباً لما لصاحبها من شهرة علمية واسعة والصيت العظيم بتأسيس « المدرسة الوطنية » ولمؤلفاته الواسعة الانتشار مثل « قاموس محيط المحيط » وكتاب « دائرة المعارف » وغيرهما من الآثار العلمية . وقد كان يساعده فى ذلك ابنه سليم البستانى المؤرخ والعالم ، والذى كان يكتب مقالاته فى صحيفته ومنها المقالات السياسية والتاريخية والروائية وكان يشجعهما على كتابة الصحيفة بين الحين والآخر والى سوريا أحمد مدحت باشا الذى كان يزور إدارة الجريدة من وقت لآخر ويبث أفكاره الإصلاحية بواسطتها فيصدر العدد منها بجميع مواده لغاية واحدة كالحث على كراهية الحاكم الظالم ومحبة الحاكم العادل وما أشبه .

وكان سليم البستانى يصدر إلى جانب صحيفة أبيه صحيفة « الجنة » التى أنشأها فى ١١ حزيران (يونية) عام ١٨٧٠ « وهى صحيفة أسبوعية سياسية تجارية أدبية ، وقد اشتهرت هذه الصحيفة بصدق المبدأ وانتقاء الأخبار الصحيحة ويجلب الأنباء البرقية لحسابها الخاص عند اللزوم .

ثم صدرت صحيفة « الجنينة » فى عام ١٨٧٢ وقد سعت هذه الصحيفة بمساعدة سليم البستانى إلى تحبيب الناس فى الثقافة العامة وترغيب النفوس بصفة خاصة فى الحياة القومية والأدب القومى .

فكانت تصدر « الجنينة » أربعة أيام فى الأسبوع وهى الاثنين والأربعاء والخميس والسبت وكانت تصدر « الجنة » مرتين كل أسبوع فى يومى الجمعة والثلاثاء .

مجلة النجاح :

ثم صدرت مجلة النجاح وهى سياسية علمية تجارية نصف أسبوعية ظهرت فى ٩ كانون الثانى (يناير) عام ١٨٧١ لصاحبيها القس لويس صابونجى السريانى

ويوسف الشلفون اللذين أصدراها على صحيفة كل منهما وهى صحيفة « النحلة » للقس لويس صابونجى فى ١١ أيار (مايو) عام ١٨٧٠ واستمرت ما يقرب من السنة الواحدة وكانت تتناول جميع المواضيع العلمية والثقافية والصناعية والتاريخية والحوادث الداخلية والخارجية والتجارية والفلسفية والفكاهية والروايات الأدبية وتبتعد عن تناول المواضيع الدينية والمواضيع السياسية .

وصحيفة « الزهرة » التى أصدرها يوسف الشلفون فى أول كانون الثانى «يناير» عام ١٨٧٠ على عهد راشد باشا والى سوريا فى بيروت ، كانت تتضمن فصولا تاريخية ونكتاً أدبية وفوائد علمية وأخباراً مستظرفة ، ولكنها عاشت سنة كاملة إلى أن انضم يوسف الشلفون إلى لويس الصابونجى وأصدرا الصحيفة المذكورة وهى « النجاح » على أنقاضها ، ولكن لويس الصابونجى انسحب من هذه الشركة ليذهب إلى إنجلترا وليؤسس هناك صحيفة « النحلة » ولاعتماده على الطواف حول الكرة الأرضية بحكم مركزه كرجل دينى ، ولم يتم « النجاح » أكثر من ثلاثة أعوام حيث تعطلت بسبب مقالة شديدة اللهجة نشرها على أثر حادثة جرت فى حى المصيطبة بين النصارى والمسلمين وأورد فيها نصائح لم ترق فى عيون أرباب الحكومة حينئذ . فأصدر رائف أفندى متصرف بيروت أمره بتعطيل المجلة متذرعاً إلى ذلك بدعوى أنها تصدر بدون الحصول على رخصة رسمية .

صحيفة التقدم :

على أثر إغلاق هذه الصحيفة أصدر يوسف الشلفون صحيفة « التقدم » فى عام ١٨٧٤ ، فكانت أولا نصف أسبوعية وكان يحررها وحده فقط ثم انضم إليه أديب إسحق الدمشقى ، وفى عامها الثالث صارت أسبوعية « ثم مرتين فى الأسبوع إلى أن أصبحت يومية ، وهى أول صحيفة يومية عرفتها الديار الشامية » .

وكانت تصدر أولا فى صحيفتين ثم فى ثمانى صفحات صغيرة خالية من المواضيع المفيدة والأنباء الجديدة ، وكانت مقالاتها منقولة فى الغالب من الصحف المحلية أو المصرية أو الجوائب فى الآستانة فانحط شأنها وسئم الناس من مطالعتها واضطر صاحبها إلى تعطيلها فى السنة الرابعة .

صحيفة ثمرات الفنون :

ولعل الذى دفع جمعية الفنون لإصدار صحيفة إسلامية متعصبة فى ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٧٥ باسم ثمرات الفنون ، هو وجود صحيفة دينية مسيحية كاثوليكية متعصبة وهى البشير فى ذلك الوقت ، فقد كانت البشير من كبريات الصحف السورية فى بيروت ، ولم يرض المسلمون هناك أن يقفوا مكتوفى الأيدى فيستأثر الشبان اليسوعيون بالفخر . لذلك أصدروا صحيفة ثمرات الفنون فكانت أولى الصحف الإسلامية فى سوريا ، وثانيهما فى السلطنة العثمانية بعد الجوائب فى الآستانة . وإلى جانب هذا كله كانت أول صحيفة مساهمة تتألف من اثنى عشر سهما إلا أن جمعية الفنون لم يطل عمرها لحلول روح الحسد فى بعض النفوس واندفاعها إلى معاكسة الجمعية التى دخلت فى خبر كان عند وفاة مؤسسها الحاج سعد حمادة ، فانتقل اسم الجريدة ومطبعتها إلى صاحب الامتياز الذى جعل قبلته خدمة الأمة الإسلامية والجامعة العثمانية . وكان يكتب إلى جانب صاحبها رهط من الكتاب العظام وأفاضل المحررين والمترجمين وهم الشيخ يوسف الأسير الأزهرى والشيخ إبراهيم الأحدب وإسماعيل ذهنى بك رئيس حسابات حكومة لبنان وسامى قصيرى وعونى إسحق وسليم بن عباس شلفون وإسكندر بن فرج الله طراد والشيخ أحمد حسن طباره والحاج محمد محمود الحبال وغيرهم .

وكانت للمسلمين ثقة عظيمة بهذه الصحيفة التى بقيت لسان حالهم مدة طويلة ولا سيما بعد احتجاب « الجوائب » فى الآستانة . فكانوا يطالعونها من جميع الجهات لأنها كانت تنشر أخبارهم وحوادث ممالكهم وأحوال شعوبهم فى مشارق الأرض ومغاربها ، وتدعوهم لطاعة أمير المؤمنين والالتفاف حول عرش الخليفة ، وكانت أحياناً تجرى المجادلات الصحفية بينها وبين صحيفة البشير والجوائب ، ولكن ثمرات الفنون ابتعدت عن مجادلات الجوائب لكثرة ما عرف عنها من العبارات السفيهة ، وابتعدت أيضاً عن المجادلات الدينية مع (البشير) حتى لا تقوم فتنة بين المسيحيين والمسلمين وتتكرر فتنة عام ١٨٦٠ . ولكن كان أهم جدال بين هاتين الصحيفتين يتناول مسألة « النخاسة » التى قررت دول أوربا إلغاءها

من شمال أفريقيا وما وراءها من الصحراء على يد الكردينال « لافيجرى » فاستحسنت « ثمرات الفنون » هذا الرأى ولكنها خشيت أن يكون القصد منه تنصير القبائل الإسلامية فى تلك الأصقاع وبسط الحماية الأوربية عليها ، فذهب « البشير » غير هذا المذهب بحجة أن عمل الكردينال « لافيجرى » هو محض خدمة لخير الإنسانية وأن لا علاقة لذلك بالدين والسياسة .

إلى جانب ذلك فقد كتبت بعض المقالات الشديدة اللهجة عن مساوئ الحكم فى الدولة العثمانية عن الولاة ، مما جعل الحكومة تفرض ضريبة قدرها (بارة) واحدة على كل مقالة سياسية . وعلى الرغم من سياسة فرض الضرائب على الصحف واتباع أساليب الضغط والإرهاب من جانب المسئولين ، فقد استمرت الصحافة السورية فى التقدم والترعرع وإصدار الصحف . وأغلب الظن أن هذا كان يرجع إلى أن الإصدار والتوزيع قد تحسنا نتيجة للكتابة فى موضوعات سياسية واجتماعية وثقافية ، تهدف إلى تحسين أوضاع الحكم ، وبث فكرة الاستقلال السياسى والوطنى تحت لواء الإمبراطورية العثمانية .

مجلة المقتطف :

صدرت مجلة المقتطف فى تموز (يوليو) عام ١٨٧٦ ، بعد أن حصل صاحباها الدكتور يعقوب صروف والدكتور فارس نمر — اللذان كانا من بواكير تلامذة المدرسة الكلية السورية فى بيروت والتى تغير اسمها إلى الكلية الأميريكية فيما بعد — على رخصة سلطانية بإصدار المجلة بواسطة مدير المطبوعات السورية آنذاك خليل الخورى بعد شهر . وكانت تصدر كل مطلع شهر وتنشر أخباراً علمية وصناعية وزراعية ، وقد صرف منشئ هذه المجلة غاية الجهد فى انتقاء مواضيعها وزيادة تحسينها وتزيين صفحاتها بالرسوم حتى صارت منهلا للقاصى والدانى ، وأقبل القوم من كل الطوائف على مطالعتها فى خمسة أقطار المسكونة . ولذلك ثبتت ثبات الجبال الرواسى فأطلق عليها القراء لقب « شيخ المجلات العربية » لأنها بلغت عمراً طويلا لم تبلغه مجلة سواها على الإطلاق . فكانت واسطة لنشر المعارف وتاريخاً للمكتشفات العلمية والصناعية وسبيلا لنقل علوم أهل

الغرب إلى الشرق على قدر ما تستطيعه المجلات .

وهكذا نرى أنه كان للولاية السورية فى نهاية عام ١٨٧٦ صحيفتان رسميتان هما « سورية » و « غدير الفرات » ثم صحيفة « حديقة الأخبار » الرسمية لحاكم الجبل بعد إصدار القانون الإدارى للولايات فى عام ١٨٦٤ ، وهذه الصحف أسبوعية فى كل مجلس من مجالس الولاية وتصدر باللغة العربية والتركية ، ولم تكن هذه الصحف تعد من نوع الصحف الراقية ، إذ أنها كانت ذات أهمية قليلة ، وإذا استلم موظف حكومى مسئول سلطات الصحيفة الرسمية فى الولاية كانت تبدو كأنها لم تكن . إذ أنها كانت تنشر إلى جانب الرسائل الرسمية ، نتفاً من الأخبار الصغيرة المتعلقة بنماذج مشوهة عن التربية الحديثة والجديدة نوعاً . وبعضاً من حياة شخصيات المجتمع العثمانى ، وكانت فى مجموعها تثير من القارئ النظرة التهكمية على أعدادها وفصولها[1] .

وخلاصة القول ، فقد صدرت فى الفترة ما بين عام ١٨٥٢ وعام ١٨٦٣ مجلات شهرية لنشر العلوم والفنون ، وهى تابعة للجمعية السورية للعلوم والفنون ، وثلاث صحف : اثنتان سياسيتان لخليل الخورى وبطرس البستانى ، ونشرة دينية شهرية للمرسلين الأمريكيين ، وكانت مهمتها نشر الأخبار الدينية والأعمال التبشيرية .

وبعد إصدار القانون الإدارى للولايات السورية عام ١٨٦٤ وتبعها إصدار قانون الصحافة عام ١٨٦٥ كثرت المطبوعات الصحفية ، وكانت ما بين عام ١٨٦٥ وعام ١٨٧٦ كالآتى : عشر مجلات شهرية وأسبوعية وست صحف بين سياسية ودينية . وكانت جميعها تصدر عن الولاية السورية فى مدينة بيروت ، ويقوم على إصدارها خيرة الشباب المثقف والبعثات العلمية المسيحيةاوالمسلمة ، ولم توجد فى هذه الفترة من الزمن صحافة طبية أو صحافة هزلية ولكنها جميعها تقوم إما بدعايات للفكرة الوطنية مثل جريدة التقدم الذى كان شعارها الرقى المستمر[2] ، وشن حرب شعواء على العناصر التركية الرجعية فى البلاد ، وقد ساهم فيها

(١) فيليب طرازى « صحيفة فرات وصحيفة سورية » .

(٢) جرجى زيدان جـ ٢ ص ٧٥ . مجلد سادس دائرة المعارف الإسلامية ص ٣٥٥/٣٧٠ .

زهرة شبان سوريا الفتاة أمثال ؛ إسكندر عازر وأديب إسحق ، وإما أنها تقوم بدعايات للنهوض بالفكرة الدينية والعلمية . وإلى ذلك الوقت لم نر أية صحافة أجنبية فى البلاد السورية ناطقة باللغة الفرنسية أو بالإنجليزية ، سوى ما كان يطبع فى الصحف الرسمية للولايات السورية ، إلى جانب اللغة العربية اللغة التركية .

وهناك ظاهرة يجب أن نلاحظها وهى أن إصدار الصحف فى عام ١٨٧٠ قد كثر على عكس ما نراه ما بين الفترة من عام ١٨٧١ وعام ١٨٧٦[1] .

وذلك لأن الحكومة العثمانية قد فرضت ضريبة إضافية على الصحف فى عام ١٨٧١ إلى جانب اللائحة التى تحد من مفعول سريان القانون الصحفى الصادر فى عام ١٨٦٥ الذى يجعل للحاكم الإدارى أو للوالى حق التعطيل والإيقاف للصحف دون الرجوع إلى القانون ، فساعد ذلك على اختفاء الصحف نوعاً ما ، وقلل من استمرار بعض الصحف الأخرى ، إلا إذا كانت لبعضها الوسائل المادية والآلية التى تساعدها على الدوام والاستمرار . وقبل ذلك ، كان العدد متقلباً ومضطرباً ،

(١)

صحيفة النشرة الشهرية . كورنيليوس فانديك	كانون الثانى (يناير)	١٨٦٦	بيروت
مجلة الشركة الشهرية . يوسف الشلفون	»	»	»
» أعمال مار منصور شركة منصور ديبول	»	١٨٦٧	»
» مجموعة العلوم الجمعية العلمية السورية	»	١٨٦٨	»
» المجمع الفاتيكانى . الآباء اليسوعيون	»	١٨٧٠	»
» الجنان . بطرس البستانى	»	»	»
» الزهرة . يوسف الشلفون	»	»	»
» المهماز . خليل عطية	شباط (فبراير)	»	»
» النحلة . لويس صابونجى	آيار (مايو)	»	»
صحيفة الجنينة . سليم البستانى	حزيران (يونية)	»	»
» كوكب الصبح المنير . المرسلون الأمريكيون	كانون الثانى (يناير)	١٨٧١	»
» النجاح . صابونجى وشلفون	»	»	»
» الجنة . سليم البستانى	شباط (فبراير)	»	»
» النشرة الأسبوعية . المرسلون الأمريكيون	كانون الثانى (يناير)	»	»
» التقدم . يوسف الشلفون	»	١٨٧٤	»
» ثمرات الفنون . عبد القادر القبانى	نيسان (إبريل)	١٨٧٥	»
مجلة المقتطف . يعقوب صروف وفارس نمر	آيار (مايو)	١٨٧٦	»

وأحياناً كان يصدر لمدة معينة . أما بعض الصحف مثل « التقدم » ليوسف شلفون وغيرها فقد احتجبت لعدم توافر الإمكانيات اللازمة لها من آلات وحروف وكتاب ولأسباب مادية لتساعدها على القيام بعملها .

وكان مركز هذه الصحف مدينة بيروت لتركيز الموارد المادية نحو أوجه النشاط الاجتماعية فيها ولكونها ملتقى الأفكار السياسية المثقفة القادرة على النهوض بالبلاد السورية والاتصال السريع مع الغرب من جهة البحر وبالتالى مع البلاد المصرية التى أخذت قسطها الكبير من الاستقلال الفكرى والاقتصادى والمادى ، وبالتالى فإنها كانت بعيدة عن مركز الخلافة الإسلامية فى القسطنطينية .

وفى نفس الوقت كانت هناك محاولات من بعض سكان البلاد السورية المتعلمين فى البلاد الأجنبية ، لإصدار صحف شعبية فى مدن البلاد التى استقروا فيها ، مثل لندن وباريس ولكنهم لم يستمروا طويلا ، وكانت صحافتهم عديمة الفائدة فقد أصدر رزق الله حسون الحلبي فى ٤ آيار (مايو) عام ١٨٦٨ مجلة « رجوم وغساق إلى فارس الشدياق » فى لندن وكان الأصل فى إصدارها الرد على أحمد فارس الشدياق صاحب جريدة « الجوائب » لسلاطة لسانه وتحريك قلمه بالسفاهة فى حق رزق الله حسون الحلبي ، فاشتد الجدل بينهما حتى المشاتمة والمباشرة وقد احتجبت المجلة بعد صدور عدديها الأولين .

ولكن رزق الله حسون الحلبي عاد إلى إصدار صحيفة أخرى فى لندن عام ١٨٧٢ بعنوان « آل سام » وكان يطبعها بيده وكان قصده من إصدارها «تقبيح» دولة الأتراك التى كانت تتلاعب بها أيدى السياسة الخرقاء .

ويبدو أنه عندما عين محمود نديم باشا فى منصب الصدر الأعظم كانوا يسمونه « محمودوف » ، لأنه كان آلة طيعة بيد الجنرال أجناتيف السفير الروسى ، وكانت هناك بعض التأثيرات والمؤامرات والدسائس من جانب ممثل الروس . فقد ابتدأ حكم الفساد وعم ، وانتهى بإفلاس الدولة العثمانية بذلك كان رزق الله حسون « يسوق الشرقيين فى البلاد السورية إلى محبة روسيا ، التى كان يتمنى لها الاستيلاء على القسطنطينية » . ولم يصدر رزق الله حسون من نشرة

« آل سام » سوى أعداد قليلة ، لأنه كان يقلد الفرزدق فى الهجو والقدح قدحاً مريراً بالأتراك ودولتهم .

على أن هذه الصحافة السورية فى لندن لم تستمر طويلا ، وكانت عديمة الفائدة ، فبقيت القسطنطينية المركز الثقافى الوحيد ، وبقى تأثيرها عظيماً ونفوذها قوياً ، إذ منعت الولايات السورية من أن تنمو فيها حياة فكرية محلية خاصة بها على الرغم من تعدد الصحافة السورية كما مر ذكره ، والتى يعتبر عددها ضخماً فى ذلك الوقت بالنسبة لسكانها وقلة مواردها الاقتصادية .

كان على الصحف السورية أن تعمل بإيحاءات غير مباشرة ، وكان لها معارضة ذات أثر فعال ضد فساد الحكم والإدارة فى الولايات السورية ، وكانت لها وسائلها الأساسية واستعدادها العام ، فظهر بين كتابها رجال ذوو أفكار تقدمية جاهدوا إلى جانب الرجالات السابقين لتكوين رأى عام مستمر من الناحية السياسية ، وساعدتهم الصحف السورية على التعبير عن أفكارهم وميولهم ، ونشرها بين الأقلية من المثقفين الوطنيين الذين يرغبون فى إيجاد الحكم الصالح للولايات السورية ، ولكنهم ما كادوا يفعلون حتى أخذت عقلية الأكثرية من كانوا يميلون إلى الاتجاهات التعصبية ضد الحكم الذاتى وإلى الحكم العثمانى طريقها إلى تغيير أفكارهم فى مختلف فروع الحياة . والسبب الرئيسى لهذا هو الوجود الحقيقى للمتعصبين الذين كانوا على النقيض مع أنصار التغيير ، إذ لم يكن لديهم الاستعداد الكافى لإصدار صحف من الناحية المادية والثقافية والعقلية الجماعية ، حتى إنهم لم يستطيعوا أن يستغلوا مركزهم لوقف سير المدنية الحديثة فى الولايات السورية .

وكان للسلطان عبد العزيز منة عظيمة ، إذ أنه لم يكن يسمح لأن يكون الدين ذريعة للتدخل فى شئونه الخاصة أو فى شئون الناس ، وخصوصاً بعد الفتنة التى شبت فى جبل لبنان عام ١٨٦٠ ، وجعلت الدول وممثلوها يتدخلون فى شئون الولايات السورية ، وبذلك قدم صورة وحيدة وفريدة عن السلطان المطلق الحرية فى السلطنة العثمانية والذى لم يستغل الدين أو التعصب الدينى ليقوى مركزه ويدعمه ضد معارضيه من العناصر الرجعية التى كانت تريد أن تعرض البلاد السورية إلى

فتنة أخرى ، وبالتالى لم يعر أى انتباه للتعصب الدينى الذى كان متفشياً فى البلاد السورية بعد فتنة عام ١٨٦٠ . وكانت نتيجة ذلك أن أصبح للسياسة السلطانية وضع ذو حدين :

(١) أن العناصر الرجعية السورية نسيت حقدها على الطوائف الأخرى بتأثير الموطن والدين والمشاركة بالحياة الاجتماعية السورية .

(٢) أنها نسيت كرهها أيضاً للعناصر الصحفية أمثال رزق الله حسون ، وأعضاء الجمعية العلمية السورية ، الذين كانوا يريدون الحياة التقدمية للبلاد السورية ، والذين كانوا يركزون انتباههم ضد شخص السلطان والولاة والحياة الناعمة التى كانوا يحيونها فى قصورهم ومجتمعاتهم .

كل هذا أتاح لكتاب ومفكرى الصحف السورية فى بيروت فرصة لمعالجة المشاكل الاجتماعية بحرية تامة ، وأخذوا يدافعون عن التغييرات التى كانوا يشاهدونها ، والتى كانوا يرونها ضرورية لحياتهم ، ومن هؤلاء كتاب «المقتطف»[1] و «ثمرات الفنون » و «البشير »[2] . والذى جعل من شخص السلطان وحكم الولاة عداء مشتركاً ضدهم على الرغم من تعدد الأفكار ومصادر غير متجانسة لتحقيق الهدف المشترك ، وكانت المحاولة الوحيدة لهذه الصحف الثلاثة « المقتطف ، وثمرات الفنون ، والبشير » ، هى تفسير وجهات النظر للحكام وللمواطنين الرجعيين لفترة من الوقت ، وأصبح الجو متهيأ لأن تسير الصحافة فى اتجاه تيار واحد فى ذلك الوقت لمدة قصيرة ، ثم أخذت شيئاً فشيئاً تجذب الانتباه وتكوين الرأى العام إلى الأعمال التى أنجزتها الدول الغربية وإلى التقدم الذى أحرزه الغرب ، والتى يجب أن تتبع فى بلدهم السورى ، وكانت لكل صحيفة لهجتها الخاصة المحتفظة بها .

ومع ذلك فقد ظهرت انفجارات التعصب والجهل فى مناسبات عديدة ضد هذه الصحف الثلاث ، على الرغم من أنها كانت من أكبر الصحف انتشاراً وتوزيعاً ، وكان عليها أن تكسب كثيراً للوقوف أمام هذا التيار الجديد ، ولا يمكننا تحديد نسبة التوزيع نظراً لانعدام الإحصائيات التى تساعد على ذلك استمرارها

(١) مجلة المقتطف مجموعة عام ١٨٧٦ مجموعة ثمرات الفنون عام ١٨٦٩ .
(٢) مجموعة صحيفة البشير عام ١٨٦٧ .

وبقاءها مدة طويلة يدلنا على مدى ما كانت تتمتع من ذيوع وانتشار .

ويجب أن نذكر أن توزيع بضعة آلاف فى ذلك الوقت رغم قلة السكان وقلة مواردهم الاقتصادية والتجارية وخصوصاً بعد افتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ — والتى جعلت سكان القرى فى البلاد السورية وخصوصاً الجبل اللبنانى ينزحون متجهين نحو مصر أو أمريكا طلباً للرزق بعد كساد تجارة الحرير وصناعته فى الجبل ، وبالتالى بسبب استيراد أوربا للحرير من اليابان بدلاً من الولاية السورية ، له أهمية كثيرة فى تلك الفترة ، فقد كان على النسخة الواحدة أن تصل إلى عدد كبير من الناس فى خلال جلوسهم فى المقاهى العامة ، ومن خلال تجمعاتهم واجتماعاتهم الليلية فى دورهم ، وفى أحيائهم وإحجامهم على الإقدام على شراء نسخ أخرى فيما لو وجدت نسخة واحدة بينهم . وإلى جانب ذلك فقد كانت توجد بعض جماعات من القراء يميلون إلى الاحتفاظ بأعداد الصحف وجمعها والعناية بها فى دورهم وهم من القلة بمكان ، إذ أن هذا البعض من الناس إما أنه يكون الطبقة الممتازة من الشعب أو أنه من الطبقة المختارة المثقفة التى يمكنها أن تقرأ وتكتب رغم أنهم ذوو مكانة محترمة نسبياً من بعض الطبقات الشعبية .

ولغاية عام ١٨٨٦ فإن السعر الموحد للصحف كان قرشاً واحداً للنسخة الواحدة « فمثلا كان الاشتراك السنوى فى صحيفة " الجنينة " وحدها عشرة فرنكات واشتراكها مع " الجنة " سبعة عشر فرنكاً ومع " الجنان " و " الجنة " ثلاثة وثلاثون فرنكاً » .

أما عن المطابع فى تلك الفترة « فقد كانت المطبعة الكاثوليكية تطبع مجلة « البشير » من عام ١٨٧١ بدلا من صحيفة « المجمع الفاتيكانى » » .

ثم أخذت المطبعة العمومية بإصدار أربع صحف هى « جريدة الزهرة » التى صدرت فى عام ١٨٧٠ لنشر الأخبار وقد أغلقت بعد ذلك بسنتين لأسباب سياسية ، ومجلة « النحلة » للقس لويس صابونجى ، وفى السنة نفسها أصدر يوسف الشلفون جريدة « النجاح » وطبعها فى مطبعته . . . وصدر عن تلك المطبعة أيضاً جريدة « التقدم » .

وفى عام ١٨٧٤ « أنشأ عبد العزيز القبانى فى بيروت مطبعة قامت فى سنة تأسيسها بطبع صحيفة " ثمرات الفنون " .

مواضيع الصحف :

كانت الصحف الرئيسية تهتم بنشر المقالات الافتتاحية ، وبنشر أخبار تتعلق بالحياة العامة الشعبية من جميع وجوهها المختلفة ، والحياة السياسية ، وبعض العلاقات الدبلوماسية للدول الأخرى ، وكانت أخبار الولايات التابعة للسلطان وأخبار المدن من القلة بمكان ، لأن هدفها معالجة أمورها الداخلية ومعالجة الأمور السياسية للولايات السورية قبل كل شىء . وكانت تنشر بعض الإنذارات والتنبيهات التى تصل إليها من دار السلطنة العثمانية للولايات السورية ، ومع ذلك فقد كان يوجد فرق كبير فى إخراج الصحيفة فى مطلع عام ١٨٦٠ و ١٨٧٦ من ناحية التطور والتقدم الذى أحرزته الصحف فى ما بعد لجذب انتباه الدول البعيدة للولايات العربية .

وإذا رجعنا إلى أعداد الصحف لهذه الفترة ، فإن الإنسان ليتأثر من القلق العام الذى كان يساور الصحف والمفكرين بين الحين والحين للنهوض بإحياء التراث العربى والعزة القومية عن طريق الأفكار التاريخية والأدبية للمفكرين العرب وللأجداد الأوائل ، وإنهاض الهمم السورية للوصول إلى مصاف الأمم الراقية . ومن ناحية أخرى فقد كانت الصحف تصف القلق العام لمشكلات الأمن من الناحية الداخلية بعد فتنة عام ١٨٦٠ إذ أن المبشرين أخذوا « يتطايرون فرحاً عندما أصبح لبنان متصرفية بعد فتنة عام ١٨٦٠ وأصبح حكامه من النصارى الأوربيين ، قال رشتر : « إن مقاطعة لبنان لتغتبط منذ عام ١٨٦٢ بحاكم مسيحى وبحرية نسبية للمبشرين » ثم لا يكتفى رشتر بهذا الفرح وهذا الاغتباط بل يود أن توالى الدول الأجنبية تدخلها بالقوة كلما لزم الأمر توسيعاً لحركة التبشير بين المسلمين خاصة .

إلى جانب مشكلات نقص السكان بعد وباء الهواء الأصفر الذى اجتاح الجبل فترة طويلة ومشكلات وفيات الأطفال ومشكلات هجرات السكان المتوالية

شطر مصر وأمريكا وأوربا بسبب كساد تجارة الحرير وافتتاح قناة السويس وتعطيل الطريق الأوربى الأسيوى عن طريق سوريا .

وخلاصة القول ؛ فإن الإنسان ليشاهد صرخات مدوية وحملات شديدة على صفحات جرائد تلك الفترة ضد الحكام والولاة بسبب تناقص السكان وانعدام المعلومات الصحيحة وانتشار وفيات الأطفال وزوال قرى بأكملها فى المناطق الجبلية كانت آهلة بالسكان السوريين نتيجة تفشى الوباء ووفيات الأطفال .وكانت الحكومة السلطانية تعالج الأمور من وقت لآخر عن طريق ولاتها وحكامها فى سورية .

خاتمة صحف الفترة :

والحقيقة كان التغيير فى أفكار الشعب السورى هائلا ومدهشاً ، وكانت الصحافة فى المدة الأخيرة هى الدافعة إلى هذا التغيير ، بعد أن كان الشعب السورى فى الولايات السورية يغط فى نوم عميق ، وكأنه يعيش فى عصر من عصور القرون الوسطى ، وكان راضياً على ذلك بدافع من التخدير العام الذى كان يأتيه عن طريق فكرة الخلافة الإسلامية والباب العالى للمسلين كافة وأن إطاعة المؤمنين « وأولى الأمر منكم » لقد أخذ الشعب يتنبه ويستفيق ويتفقد نفسه ووضعه بين الدول الأخرى ، وما آلت إليه حاله بعد احتلال دام ثلاثة قرون ونصف ، وبعد أن تلقى مبادئ اللغة وعلومها وفهم أطوار التقدم ونتائجه وفوائده من صفحات الجرائد والمجلات ، وثق فى نفسه وأصبح قادراً على تحمل مسئولية الكفاح ، وأفسحت الصحف له بالتالى الطريق للوسيلة العملية لفكرة الكفاح الفردى والعام بدافع الغاية من الاستعباد والتحرر من الجهل ومن عبودية العثمانيين له » .

وقد جاء اليوم الذى يرتقبه الشعب السورى فى الولايات السورية عندما التهب الشعب العثمانى فى السلطة العثمانية حماسة ، وشعر بقوته التامة بعد أن أثبتت له المظاهرات الشعبية وصحفه الشعبية فى الآستانة مركز الخلافة الإسلامية أنه قادر على إقصاء الفساد وأصحاب الغايات الشخصية والموظفين عن الوظائف والمراكز الحكومية ؛ فقد كان السلطان عبد العزيز رجلا ضعيفاً فى أواخر حكمه ، وكان عرضة لكل أنواع النعت ، وأخذ يسلم بدون مقاومة ، ولكن هذا الاستسلام لم ينقذ عرشه كما كان يرغب . وأول عمل قامت به الحكومة الجديدة هو استصدار فتوى

من شيخ الإسلام خير الله أفندى بعزله عن العرش بتهمة فساد الحكم . وبزوال هذا السلطان زالت العوائق التى كانت تقف فى طريق أية حكومة صالحة شريفة وأمام تطبيق الإصلاحات ، انبثق عهد جديد وانتصرت العناصر المحلية للتقدم وللتحرر فى النهاية .

كان السلطان الجديد مراد الخامس ذا شخصية لطيفة وطيبة ، وكان السلطان عبد العزيز يخفيه عن الناس ، وقد استغل وقته فى تعلم اللغة الفرنسية ، وفى اكتساب المعارف الغربية ، وكان من الممكن أن يساير التطور الحديث والأفكار الجريئة للصحافة الحديثة ، لذلك ازداد نشاط الصحافة السورية والعثمانية دون توقف ، وكانت الحكومة العثمانية فى الآستانة مشغولة فى وضع دستور أكثر حرية وأكثر معالجة للمشاكل الداخلية للولايات العثمانية والسورية الخطيرة ، وبالتالى معالجة للمشاكل ذات الخطورة من التدخل من الخارج فى أمور الدولة عامة وبأمور الولايات السورية خاصة . وإذا بالسلطان المخلوع عبد العزيز يوجد مقتولا فى غرفته وإذا بالسلطان الجديد مراد الخامس يصاب بصدمة عنيفة لهذا الحادث المحزن لعمه ؛ فيصاب باضطراب عقلى، وبعد ثلاثة أشهر فقط من توليه العرش ، تظهر فتوى بخلعه عن العرش بسبب عدم تمتعه بالصحة العقلية التامة . وبذلك أفسح المجال أمام سلطان جديد لم تعرف البلاد العثمانية عامة والبلاد الشامية خاصة فى الولايات السورية أسوأ منه فى تاريخ حياتها العامة ، من كبت للحريات وخنق للأفكار ، واتباع أساليب الضغط والإرهاب ، والرقابة على المطبوعات وعلى الصحف السورية خاصة .

وقبل أن ينصب السلطان على الممالك العثمانية ، أخذ زعماء الإصلاح من الأمير عبد الحميد ولى العهد الآتى إلى العرش عهداً قويماً عن حكمه فى المستقبل ، وأظهر لهم نفسه أنه محب للحرية وللأفكار التحررية ، ووعدهم بأنه سيكون متحرراً أكثر مما طلب منه ، ومن الأشياء التى تعهد بها هى أن يصدر فى الحال دستوراً للبلاد العثمانية ، وأن يعين فى وظائف الدولة الصحفيين الذين يمتازون بالثقافة العامة والأفكار التحررية لقيادة دفة الحكم . وبالفعل فقد اختار صحفيين من حزب « تركيا الفتاة » التقدمى كسكرتيرين فى السرايا السلطانية ،

وعلى هذا الأساس سمح له باعتلاء العرش فى شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٨٧٦ باسم السلطان عبد الحميد الثانى . ومن جهة أخرى فقد سيطر الخوف والحزن على ناحية من نواحى الشعب السورى تقريباً إذ كان عبد الحميد شخصاً مكروهاً للشعب بعكس ما كان أخوه محبوباً منه ، وحتى الصحف التى كانت فى معظم حالاتها بجانب الحكومة وبجانب الحكام والسلطة الحاكمة فى الولايات السورية امتنعت وأحجمت عن الترحيب به فى يوم اعتلائه العرش ، إذ شغلوا صفحات جرائدهم بالتعبير عن غضبهم على مصير السلطان مراد . ومن جهة أخرى فقد قامت بعض الصحف تهدئ الشعور الشعبى فى الولايات العثمانية بالإشارة إلى أن السلطان عبد الحميد قد عاش مع أخيه السلطان مراد فى نفس القصر ، وأنه من الممكن جداً أن يكون قد تأثر بالأخلاق الطيبة لأخيه وبالمعرفة العملية الواسعة له . ولذلك فقد كان الضمان الوحيد للشعب العثمانى هو أن السلطان سوف لا ينقلب إلى حاكم مستبد بأمره ، ويصبح خطراً على الشعوب العثمانية بسبب ما قدم من تعهدات ، ولكن الشعب لم يأخذ وقتاً كبيراً ليفهم أن هذه التعهدات لم تكن تعنى شيئاً عندما يرغب السلطان القوى فى التخلى عن تعهداته وعدم التمسك بها .

عصر الصحافة السورية الثانى

ينقسم هذا العصر إلى مرحلتين هما :

المرحلة الأولى — عهد السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٨)

المرحلة الثانية — عهد حكم جمعية الاتحاد والترقى (١٩٠٨ — ١٩١٨)

الفصل الأول

الصحافة السورية فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى

لمحة تاريخية :

كانت البلاد السورية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على حال لا تحسد عليه ، من ضعف الثقافة العربية وضآلة عدد المدارس وقلة المثقفين ثقافة واسعة بالنسبة لما كانت عليه بقية البلاد الأوربية الخاضعة للسلطنة العثمانية فقد كانت الأفواه مكممة بواسطة قانون الصحافة الصادر فى عام ١٨٦٥ واللائحة التى أتت على أثره . وكانت الصحف قليلة الانتشار ، ولا تنشر إلا مايراد منها أن تنشره ، ولا تطبع من الكتب إلا ما يخف خطره على المستبدين من الحكام والولاة « فكانت كتب الفقه والأوراد والأدعية تروج وحدها فى أنصاف المتعلمين ويشجعها المعممون ، فلا يلم الناس بكتب الرياضيات والطبيعيات والفلسفة والحكمة والأخلاق ولا يقرءون كتب الحقوق والواجبات لأن ذلك يثير المشاكل القائمة ويحرك الأفكار الغافلة ويخلق المتاعب وينير العقول » [١] .

فلما قامت الإرساليات الأجنبية فى هذه الربوع ، حركت جوانب من البحث جديدة ومسائل من الدرس كانت مجهولة فلامست عقول المتحررين من المسيحيين عموماً ، وأيقظت النفوس الكبيرة ، فنشط العقلاء إلى العكوف عليها ومدارستها ونقلها فنشأت فئة قليلة تقرأ فى دقة وتفهم فى وعى جديد .

ومن جهة أخرى فقد كانت اللغة الرسمية فى المحاكم وفى سائر دوائر الدولة تجرى باللغة التركية كما أن التعليم فى جميع المدارس الرسمية كان يجرى باللغة المذكورة » [٢] .

---

(١) الدكتور سامى الدهان . عبد الرحمن الكواكبى ص ٨ نوابغ الفكر العربى سلسلة ٢٣ .
(٢) ساطع الحصرى . البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٥٧ القانون الأساسى العثمانى .

وبديهى أن هذه السياسة كانت تسبب للناس ضيقاً ومتاعب كثيرة . ولم يكن ذلك فى الواقع خاصاً بالولايات السورية ، بل كان شاملا لجميع الولايات العربية ولجميع العناصر العثمانية إلا أنها كانت تضر بالبلاد السورية بوجه خاص ، من ناحية التعليم وذلك لأن سائر العناصر العثمانية — مثل الأروام والأرمن والبلغار — كانت تدرس فى مدارسها الخاصة بلغاتها القومية ، بسبب تشكيلاتها الطائفية والامتيازات الخاصة بالتشكيلات المذكورة ، فى حين أن العرب المسلمين كانوا محرومين من مدارس خاصة — بسبب حرمانهم من التشكيلات الطائفية ، والامتيازات المرتبطة بتلك التشكيلات ، فكانوا مضطرين إلى دخول المدارس الرسمية التى تعلم باللغة التركية ، وأما العربية فما كانوا يتعلمون منها شيئاً أكثر مما يتعلمه الأتراك فى الولايات التركية ومن المعلوم « أن بعض قواعد اللغة العربية كانت تعلم فى المدارس التركية بسبب استعمالها الإنشاء التركى والأدب التركى » [1] .

إن نتائج هذه السياسة التعليمية كانت غريبة فى بابها ، لأنها كانت تجعل التعليم باللغة العربية من خصائص المدارس المسيحية وحدها كما أنها كانت تجعل المدارس الأجنبية أكثر اهتماماً باللغة العربية من المدارس الرسمية بوجه عام .

وهذه السياسة كانت من أهم أسباب تذمر العرب وخصوصاً المسلمين منهم تحت الحكم العثمانى ، لذلك نجد أن « حق التعليم باللغة العربية أحرز موقع الصدارة عند ما أخذ العرب يطالبون الحكومة بمرعاة حقوقهم القومية » .

وزاد الاهتمام بالحقوق القومية العربية ما نهضت به مصر على يد الأزهر الشريف وصحف المصريين بما حوته من مقالات جريئة وبحوث طريفة وقصائد قومية تتعلق بالإنسان وكرامته والمواطن وحقوقه والعربى وحريته ، وتسربت هذه الصفحات سراً وخفية إلى الأيدى المرتعشة والقلوب الخائفة ، لأن السجن كان أقل عقاب لقراءة الآثار الخطيرة ، والنفى كان أقل جزاء لتملك هذه القنابل

(١) ساطع الحصرى — محاضرات فى نشوء الفكرة القومية ص ١٨٩ — ٢٠٢ .

المحرقة . وقوى ذلك ما كان من صلة الغرب بالشرق ، وطواف بعض العرب بعواصم الغرب ، أمثال رزق الله حسون وغيره . وما كان ينشره ويحمله إلى العرب قناصل أوربا سعياً وراء الإثارة وتأجيجاً لنار الثورة ضد الحكام الأتراك وهذا ما سنراه بعد ذلك فى رسائل البريد والأفكار التى تبثها صحف الغرب فى النهضة القومية ، وما نشأ عن صحف الولايات السورية التى كانت تكتب فى موضوعات جديدة فكانت تعمر قليلا ثم تنطفئ ، وكانت تنقل إلى العرب آراء الغربيين وسير حياتهم وأدبهم وأخلاقهم مثل صحيفة التقدم ليوسف الشلفون والنحلة وثمرات الفنون والمقتطف إلى جانب آداب صحف الجنة والجنينة والجنان لسليم البستانى .

ومن جهة أخرى فقد كان السلطان عبد العزيز أكبر عامل على تنشيط هذه الآداب ولا سيما بعد ما شاهد بعينيه واختبر بذاته حضارة الغرب أثناء رحلته المشهورة فى عام ١٨٦٧ إلى معرض باريس بدعوة من الإمبراطور نابليون الثالث .

السلطان عبد الحميد الثانى :

حينما اعتلى العرش السلطان عبد الحميد الثانى ، كان الهياج الشعبى عظيماً ، لمقتل السلطان عبد العزيز من جهة ، ونفى السلطان مراد الخامس . ومن جهة أخرى . . كان مهتاجاً من الحرب الشرقية التى كانت تهدد بانفجار على أثر الفتنة العامة فى مقاطعة البوسنة والهرسك والبلغار والصرب ، وأيضاً فقد حاول السلطان عبد الحميد أن يكسب لنفسه شعبية ، فقد أنعم على رعاياه بالدستور المشهور ، «الصادر فى ٧ ذى الحجة عام ١٢٩٣ هـ الموافق تشرين الثانى " نوفمبر " عام ١٨٧٦ الذى قام بإعداده مدحت باشا الصدر الأعظم بمساعدة خليل غانم السورى من بيروت وآغوب باشا » . فقد اعترف الدستور فى المادة الثانية عشرة بالحرية الصحفية (المـادة ١٢ — إن المطبوعات هى حرة ضمن دائرة القانون) .

وهكذا لم تفت السلطان عبد الحميد الثانى الفرصة للتعبير عن حبه

للحريات الدستورية لشعبه وخصوصاً الحرية الصحفية . فقد ألح فى خطاب العرش الذى ألقاه فى ربيع الأول عام ١٢٩٤ هـ آذار (مارس) ١٨٧٧ بمناسبة افتتاح أول جلسة للبرلمان بصورة خاصة ، على ضرورة وضع لائحة جديدة للقوانين تختص بالصحافة ، وقد أضاف بأن الزمن كفيل على أن يبرهن للجميع على صدق إخلاص نياته .

وفى خطاب العرش الذى ألقاه فى ٧ ذى الحجة عام ١٢٩٤ بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للبرلمان . فقد دعا السلطان عبد الحميد مرة أخرى أيضاً أعضاء الجمعية العامة للبرلمان بأن يهتموا بوضع بعض القوانين العاجلة وعلى الأخص القانون الذى ينظم الصحافة .

وعلى هذا فقد كانت الصحافة مطلقة الحرية نسبياً ، تنشر الأنباء على علاتها شريفاً أو شيناً . وتنتقد أعمال الحكومة ومأموريها حتى إنها لم تشفق على السلطان نفسه ، وناهيك أن جريدة الجوائب فى الآستانة وصحف الجنان والجنة والبشير والتقدم وثمرات الفنون فى بيروت كانت — بلا أدنى خوف — تنشر المقالات الضافية عن مواقع الخلل فى تركيا ، بل إنها كتبت بصراحة عن مقتل الوزراء فى داخل الخلافة ، وذكرت خلع السلطانين عبد العزيز ومراد الخامس عن سرير الملك وأذاعت خبر انتصار الروس عام ١٨٧٧ على العساكر العثمانيين .

صحيفة « لسان الحال » :

وفى هذه الفترة من الحرية الصحفية صدرت صحيفة « لسان الحال » لخليل سركيس فى ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٨٧٧ فى بيروت ، والتى نشأت على خطة الاعتدال والمسالمة وعدم التشيع إلى عنصر دون آخر ، وكانت أولا نصف أسبوعية ثم صارت تصدر ثلاث مرات فى الأسبوع ، ثم أربع مرات فى الأسبوع حتى انتهى بها الأمر فى ٢٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٨٩٥ أن تصدر بمظهرها اليومى ، ومن ذلك العهد أصدرت عدداً أسبوعياً يتضمن خلاصة

حوادث الأسبوع وأخباره المهمة ، ومن مزايا هذه الجريدة أنها اقترحت مراراً على المتأدبين وأساطين اللغة أن يضعوا ألفاظاً ترادف بعض التعابير الأجنبية .

وكانت مواد الصحيفة تشتمل على المواضيع الآتية : « فى الصفحة الأولى مقالة افتتاحية سياسية وعمرانية ، ثم أخبار بريد أوربا ، وخلاصة أقوال صحف الكون . وفى الصفحة الثانية الأنباء البرقية ، والأخبار المحلية ، ومراسلات الجهات . وفى الصفحة الثالثة أسعار التجارة ، والقراطيس المالية ، وحركة البواخر ، وأحوال ميزان الحرارة والمطر ، وفصل من رواية تهذيبية يستطيع قراءتها كل إنسان لخلوها من كل ما يشين الآداب . والصفحة الرابعة خاصة بالإعلانات الكثيرة على اختلاف أنواعها » .

« وكانت خطتها كصحيفة الجنة ، تسعى إلى تحبيب الناس فى الثقافة العامة ، وترغيب النفوس بصفة خاصة فى الحياة القومية والأدب القومى وتنافس الجنة بعض المنافسة ، ومع ذلك فقد كانت سورية تتسع للاثنتين ، على أن كليهما لم تتدخلا فى السياسة العملية ، فكانتا تتحريان بقدر الإمكان رواية الأخبار مجردة من أى لون مع الالتزام الدقيق لآراء الحكومة أما فى مسائل الدين فكانتا تراعيان الحياد مراعاة تامة » .

تكميم الصحافة السورية :

فالتصريحات الأولى التى صرح بها السلطان عبد الحميد الثانى فى خطاب العرش الأول فى ربيع الأول عام ١٢٩٤هـ آذار (مارس) عام ١٨٧٧ ، وخطاب العرش الثانى فى ٧ ذى الحجة عام ١٢٩٤ بمناسبة افتتاح الدورة الأولى والثانيه للبرلمان ، كانت فى مجموعها تصريحات أفلاطونية ، ولكنها فى نفس الوقت خادعة للرأى العام العثمانى والسورى وكاذبة عليه . يبدو لى أن عبد الحميد كان مضطراً إلى هذه التصريحات السابقة ، وكان قد وعد صراحة أعضاء حكومته بأنه يملك ولا يحكم ، ومع ذلك لم يلبث أن ألغى شيئاً فشيئاً جميع

الحريات وجميع الحقوق التى كان قد اعترف بها سابقاً للولايات التابعة فى الدولة العثمانية بصورة عامة وللولايات السورية بصورة خاصة .

وبعد فترة بسيطة من اعتلائه العرش أصدر أوامره إلى مدحت باشا الصدر الأعظم لكى يكمم الصحافة ، ويلغى بصورة خاصة الصحف التى تصدر عن أحزاب داخلية أو طائفية فى البلاد العثمانية جميعها .

وكان هذا التصريح مستقلا عن أى قانون يسرى مفعوله فى البلاد العربية ، وكانت ناشئة من إرادته وحدها . بهذه الإرادة اعتبر السلطان عبد الحميد الثانى « الصحافة بأنها تقوم باذاعة الأخبار ونشرها وهى فى نفس الوقت لها قابلية بأن تثير الرأى العام وأنه قد حان الوقت لأن يضع حداً للفضائح التى كانت تقوم بها الصحافة » .

ومن جهة أخرى وجه رسالة له مؤرخة بتاريخ ٣٢ كانون الأول (ديسمبر) إلى الصدر الأعظم يقترح فيها عليه « أن يمنع الصحافة من تجاوز الحريات التى تدعى أنها حصلت عليها عن طريق الدستور والتى تنشر بصورة مستمرة مواد من كل نوع وبالأخص المواد الخطرة » .

وفى رسالة أخرى صادرة فى ٢ شباط (فبراير) عام ١٨٧٧ يؤكد السلطان عبد الحميد الثانى فيها لمدحت باشا إرادته الكبرى الأكيدة « بأن تمتنع الصحف مستقبلا من أن تتبع — إما بطريق جهلها أو بطريق عنادها — سلوكاً مضاداً مع إرادته ومقاصد جلالته » .

فقد توصل السلطان عبد الحميد أخيراً إلى فرض وجهات نظره ، وعمل على تنفيذ مقاصده ومآربه . فقد ابتدأ أولا بأن حل البرلمان متذرعاً بأن شعبه غير متناسب فى عقليته بصورة كافية لتقبل النظام البرلمانى ، وأنه وجد أن وجود البرلمان منافياً للشريعة الإسلامية ، وبعد ذلك قام السلطان عبد الحميد بنفى الصدر الأعظم مدحت باشا ، ونفى أيضاً كثيراً من النواب والصحفيين . « وقد حمل خليل غانم السورى حملة شديدة فى المجلس مع أحمد أفندى مبعوث أزمير على الحكومة لنفيها مدحت باشا ، وقاوم آراء حسين فهمى باشا الذى تعرض

لمناقشة المجلس فى نفى مدحت باشا . وكانت قد بلغت الجاسوسية وأعداء الوطن والدولة العثمانية غايتها فى إقناع السلطان عبد الحميد بفض مجلس المبعوثان فأمر بفضه ، فتعرض خليل غانم لإرادة عبد الحميد بحل ذاك المجلس ، وكان أول المعارضة فيه . عندئذ خطب خطابه المشهور ولفظ فيه آيته المأثورة « أيد حرية المنبر وأسندها إلى القانون ، ومنذ شاء السلطان أن يمنح الدستور فلا يحق له الرجوع عما صدق عليه ومنحه وصدرت إرادته به رسمياً والسلطان تحت الدستور لا فوقه » .

« ويبدو أن الجاسوسية نقلت حرية أفكار خليل لعبد الحميد فقد أصدر أمره بالقبض على بعض أعضاء المجلس الأحرار وبإعدامهم وفى مقدمتهم خليل الذى هيأت له العناية أحد الأمناء فأعلمه بالدسيسة فاضطر مكرها للالتجاء إلى السفارة الفرنسية وأرسلته إلى فرنسا . وبعد وصول خليل إلى باريس أنشأ جريدة عربية ودعاها باسم " البصير " خدمة للوطن ، غير أن جريدته لم تطل حياتها حيث إن الحكومة العثمانية منعت دخولها إلى بلادها وأنذرت بالعقاب الشديد كل من وجدت عنده . وقد شددت المراقبة على دخولها بالبريد العثمانى والأجنبى فاضطرته هذه المضايقة إلى العدول عن نشرها . ولكنه انصب بعدها على التأليف والتحرير فى الجرائد خدمة للدولة والوطن العربى كجريدة " تركيا الفتاة " بالفرنسية والعربيه " والهلال " بالفرنسية و " لافرانس أنترناسيونال " وكان يحرر بجريدة " مشورت " لصاحبها أحمد بك رضا . وأنشأ كثيراً من المقالات الشائقة التى كانت تزدان بها أعمدة جريدة " الديبا " و " الفيجارو " وغيرها من الجرائد » .

وإلى جانب صوت خليل غانم من فرنسا ارتفع صوت رزق الله حسون من إنجلترا على صفحات جريدته الأسبوعية « مرآة الأحوال » التى أسسها عام ١٨٧٦ ينشر على صفحاتها عن الخلل السائد فى تركيا فكانت مقالاته « آية فى الظرف وبلاغة الإنشاء وجودة الكتابة وطبعت على الحجر بخط يده وكان يسعى إلى إصلاح الحكم فى البلاد العثمانية وخاصة البلاد السورية ، وقد استعان بأديب

من وطنه "حلب" وهو عبد الله مراش فى تدبيج المقالات السياسية فقط فى صدر الجريدة وكان رزق الله حسون يكتب سائر موادها » .

الحد من الحرية الصحفية السورية والصحافة العثمانية عامة

وعند ما قامت الحرب الروسية العثمانية رأى السلطان عبد الحميد مستنداً قوياً لفرض دكتاتوريته على الصحافة ووضعها تحت إمرته بعد أن كان يخاف منها ويتظاهر بأنه يريد أن يكون متحرراً معها على أساس الحرية الصحفية : فقد أصدر الباب العالى إعلاناً يجعل الآستانة والنواحى التى تحكمها تحت الإدارة العرفية بموجب نص المادة ١١٣ من القانون الأساسى فى ١١ جمادى الأولى عام ١٢٩٤ — ٢ (مارس) عام ١٨٧٧ . وهذا نص الإعلان :

« صدر إعلان من الباب العالى يتضمن أنه من يوم الخميس الماضى الموافق ١١ من جمادى الأولى دخلت الآستانة ونواحيها تحت الإدارة العرفية وذلك بموجب نص المادة ١١٣ من القانون الأساسى ، وبحسب قرار مجلس المبعوثان ، والمراد هنا بالإدارة العرفية توقيف سائر القوانين النظامية مؤقتا حسبما تقتضيه الحال والمصلحة ، لكيلا يحدث شيء يخل بالراحة العمومية ، ويشوش خواطر الذين يؤثرون الأمن والسلامة ، فكل من فعل ما يخالف ذلك تجرى محاكمته فى مجلس حربى ، فإما أن يبعد عن الآستانة أو ينفى أو يسجن أو يحكم عليه بالأعمال الشاقة أو يعدم بحسب الجرم الذى اقترفه ، ويسوغ للحكومة فى أى وقت كان أن تستولى على ما عند الأهالى من السلاح والبارود ، وأن تدخل ضابطيتها منازلهم ليلا ونهاراً إذا أوجب الحال ذلك، ومن وقعت عليه التهمة من الأجانب وغيرهم يبعد وينفى ، وكل صاحب جريدة أو غيرها إذا نشر شيئاً من شأنه الإخلال بالأمن والسلم تعطل جريدته ، ويمنع أيضاً من اجتماع الناس فى الشوارع ، والحاصل أن ما فعلته الدولة هذه المرة لا يرضى المفسدين وإنما يرضى به ويستصوبه المصلحون إذ ليس المراد به سوى دوام الطمأنينة والسلامة بين الناس وهذا ما تفعله سائر الدول فى أيام الحرب » (١) .

(١) كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب الجزء السادس ص ٩٨ مطبعة الجوائب الآستانة .

وعلى أثر هذا فقد أصدرت إدارة المطبوعات إعلاناً « فى تعطيل أحكام نظام المطبوعات واتخاذ القاعدة الجزرية فى ١٨ ربيع الثانى عام ١٢٩٤ الموافق فى ٢ مارس عام ١٨٧٧» ، وهذا نص الإعلان :

« بما أن الدولة العليا الآن فى حالة الحرب كان لها أن تعطل أحكام نظام المطبوعات المرعى الإجراء فى هذا اليوم إلى حين صدور أمر جديد ، ولذلك قر قرار الباب العالى على اتخاذ قاعدة الأصول الجزرية التى هى عبارة عن تعطيل أوراق الحوادث التى تطبع وتنشر فى الممالك المحروسة السلطانية أو عن إلغائها أيضاً بالكلية لدى الصحف الإيجاب بدون محاكمة فبادرنا بموجب الأمر العالى لإعلان الكيفية » (١) .

وهكذا فقد اتخذ هذا وسيلة وسلاحاً فتاكاً ضد الصحافة وحريتها وحتى بعد إبرام المعاهدة التركية الروسية فى ٨ شباط (فبراير) عام ١٨٧٩ وبذلك أصبح يجرى أعمالا تعسفية يستفاد منها الضغط على الصحف وحتى لو كانت نصوصاً تجعل الصحافة تحت إمرتها فقد أصدرت إدارة المطبوعات قراراً بتعطيل صحيفة الجوائب لمدة ستة أشهر فى تموز (يوليو) عام ١٨٧٩ مستندة إلى الإعلان الصادر فى ١مايس (مايو) عام ١٨٧٧ ، مع أن حالة الحرب قد انتهت قبل ذلك التاريخ بخمسة أشهر تقريباً ويقول الأمر الصادر :

« حيث إن جريدة الجوائب أبت أن تنشر فى جداولها بعض مقالات أرسلتها إليها إدارة المطبوعات تتعلق بأحوال مصر ، وعذر الجوائب على ما فى عددها الأخير فى عدم نشرها المقالات المذكورة لا يعفيها من أن تعمل بموجب الأمر الصادر إليها لا سيما أن رفض الجرنالات التى ذكرتها الجوائب « الحوادث لوماتان ، كورية دوريان وغيرهم » نشر تلك المقالات إنما كان لأنها لم ترد إليها أوامر حتمية لنشرها ، وحيث إن أفعال الجوائب مخالفة لقوانين مطبوعات السلطنة العثمانية ،ولا يمكن للدولة العلية أن تتساهل فى أن تطبع فى ممالكها جريدة مقاصدها مخالفة لمصلحتها ، وبناء على أوامر المطبوعات وعلى الأوامر الرسمية

(١) كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب . جزء سادس ص ٨١ . جزء سابع ص ١١٠ .

الصادرة فى ٢ مارس "مايو" عام ١٨٧٧ أصدرت إدارة المطبوعات الحكم الآتى :

قد تعطلت جريدة الجوائب مدة ستة أشهر اعتباراً من هذا اليوم .

وأرسل هذا القرار إلى سليم أفندى فارس مديرها المسئول .

ومن جهة أخرى فقد أعلن السلطان عبد الحميد الثانى — بعد أن ضيق الخناق على الصحافة — بأن الصحافة ليست حرة " إلا فى الحدود التى رسمها القانون " وتسرى هذه المادة على جميع الصحف هى فى أصلها من لائحة قانون الصحافة الصادر فى عام ١٨٦٥ — التى عالجناها فيما سبق — وهذه الفقرة الأخيرة تلزم القيام بإصدار صحيفة فى حالة الحصول على إذناً من السلطان ، وكان هذا الإذن متروكاً لتقدير السلطان وممثليه كما أنه من الممكن إلغاؤه ، وكانت تتضمن علاوة على ذلك كثيراً من حالات الإيقاف والإغلاق الإدارية والممكن إلغاؤها .

وهذه القيود التى فرضت على الحرية الصحفية كان يمكن لها أن تكون على درجة كبيرة من الخطورة فى عهد الحاكم المستبد ، قد يكون هناك حرية مماثلة ممنوحة للصحافة عن طريق دستور جديد ولكنها لن تكون على غاية كبيرة من الأهمية .

أما فيما يختص بالصحافة منذ عام ١٨٧٨ فى البلاد السورية والبلاد العثمانية خاصة ، فقد وضعها السلطان عبد الحميد تحت رقابة قدرها وفرضها من قبل ، وكان يشرف عليها مكتب خاص مؤلف من الجواسيس المخلصين له .

وكان آنذاك خليل خورى مديراً لمكتب الصحافة فى بيروت « غير أن السلطان عبد الحميد الذى لم يكن يهمه من كل أمور السلطنة إلا صيانة حياته خشى سوء العاقبة من دولة الجرائد وصولة كتابها . فأصدر أمراً بتقييد حريتها ، وضيق عليها المراقبة حتى أصبحت جسماً بلا روح ، فما كانت تنشر سوى ما يطيب للسلطان المشار إليه من ألفاظ التفخيم والتعظيم والتمجيد فى مدح عدالته

الموهوبة على رغم مظالمه واستبداده وسوء إدارته التى كادت تجر الخراب على المملكة لولا لطف البارى سبحانه » (١) .

ومن هذه الصحف صحيفة لسان الحال التى « ما عابها فى أكثر أدوار حياتها قبل إعلان الدستور العثمانى سوى مبالغتها فى محاسن الحكومة ومدح المأمورين الخائنين مدفوعة إلى ذلك بحكم الضرورة ومراعاة أحوال الزمان » . بعد أن تعطلت مدة أربعة أشهر بأمر الحكومة فى عام ١٨٧٨ ، ولكن صاحبها خليل سركيس أصدر فى تلك الفترة مجلة شهرية سياسية عملية صناعية تاريخية فكاهية ذات ١٦ صفحة تسمى "المشكاة" فى نيسان " أبريل " عام ١٨٧٨ ، لتحل محل لسان الحال عند تعطيلها ، ولكنها احتجبت بعد صدور العدد الرابع عند ما صدر الأمر الحكومى بإعادة إصدار صحيفة " لسان الحال " مرة أخرى »(١) .

وقد رضخت الصحافة السورية فى بيروت للقوانين الصارمة وللأحكام التعسفية التى كانت تفرضها حكومة الوالى على الصحف ، فكان عليها أن تركن إلى الهدوء وممالأة الحكام من طرف خفى حتى لا تجر على نفسها ويلات المراقبة والجاسوسية الشديدة .

أخذت صحف « حديقة الأخبار ، والنشرة الأسبوعية ، ومجلة أعمال شركة مار منصور دى بول والجنة والجنان والبشير والمقتطف والطبيب ولسان الحال والتقدم وثمرات الفنون والنجاح » تظهر فى بيروت بانتظام كل واحدة حسب إصدارها واستمرت صحيفة سورية الرسمية تصدر فى ولاية سورية وصحيفة فرات الرسمية تصدر فى ولاية حلب فى كل يوم خميس من كل أسبوع بصورة منتظمة ، وكذلك صحيفة الجوائب التى كانت تصدر فى الآستانة منتظمة إلى أن ضايقها ضغط المراقبة الشديدة عليها فاحتجبت .

(١) فيليب طرازى تاريخ الصحافة العربية جـ ٢ ص ١٠ وص ٣٠ .

صحيفة دمشق :

إلى جانب إصدار الصحف المذكورة آنفاً صدرت فى عام ١٨٧٨ جريدة أسبوعية تسمى « دمشق » ناطقة باللغتين العربية والتركية لصاحبها أحمد عزت باشا العابد، والذى ترقى بعد ذلك إلى أعظم مناصب الدولة حتى صار كاتباً ثانياً للسلطان عبد الحميد ، وكان لدى تأسيس جريدة « دمشق » السياسية رئيساً لقلم المخابرات التركية والعربية فى حكومة سورية على عهد واليها جودت باشا المؤرخ الشهير الذى حرضه على إنشائها . وقد نشر على صفحاتها فصولا كثيرة أشار فيها إلى مآثر العرب ومفاخرهم وعلومهم وفضائلهم ، ثم احتجبت بعد صدورها بأربعة أشهر ، ثم عاودت الظهور ثانية عند ما أوعز مدحت باشا إلى أحمد عزت باشا باستئناف نشرها لميل مدحت باشا التحرري ، ولكونه بطلا من أبطال حزب تركيا الفتاة ومناهضاً لإرادة السلطان عبد الحميد الثانى . فقد حرر القسم العربى منها سليم بك عنحورى الذى كان إذ ذاك محرر مقالات مركز الولاية فنشر فيها المقالات السياسية والعمرانية تعزيزاً لأركان الدستور ، ولما أخذ أحمد عزت باشا يتقلب فى مأموريات السلطنة خارجاً عن مسقط رأسه اضطر إلى إهمال مصلحة الجريدة التى صارت تصدر بلا انتظام إلى آخر عهدها فى عام ١٨٨٧ » [1] .

وهكذا فقد شعرت الصحافة أنها — بعد أن تمكنت من خلع السلطان عبد العزيز فى بضعة أشهر والسلطان مراد فى ثلاثة أشهر ، وبعد أن ظنت أنها قادرة على أن تجعل من السلطان والولاة فى الولايات السورية آلة طيعة فى أيديها يمكنها أن تشكلهم كما ترى ووفقاً لمصلحة البلاد — أعلى درجة من السلطان الجديد عبد الحميد الثانى ودللت على ذلك فى التأكيد بهذا الشعور وفى كل مناسبة

(١) فيليب دى طرازى تاريخ الصحافة العربية ج ٢ ص ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ . صحيفة دمشق .

ولكننا سنرى بعد ذلك مدى القوة الأدبية والحظوة السياسية التى صدرت لأحمد عزت باشا لدى السلطان عبد الحميد الثانى .

بأن الحكم الحقيقى فى يد الشعب ، ويمكن للشعب أن يخلع سلطانه وينحى حكامه وولاءه ، فى الوقت الذى تختاره للقيام بذلك ، وكان هذا رداً من الصحافة السورية على الضغط والتعسف والإرهاب من جانب حكام الولايات وممثلى السلطان على حرية الصحافة . وكانت بعض الصحف تذكر من وقت لآخر للشعب بأن الدستور ليس هدية من السلطان ، بل قد حصل عليه جماعة من الوطنيين ، وأعده جماعة من المخلصين للوطن العثمانى بعد صراع ونضال قاسيين ، وأن الخطوات الصحفية والنشاط العملى يجب أن يبدآ من جديد ليقويا الحقوق الحاكمة فى الشعب ، وكانت كل هذه التصريحات من جانب الصحافة السورية تحت ظل الحكم التحررى البسيط زمن الوالى مدحت باشا (١٨٧٨ — ١٨٨٠) .

صحافة ولاية حلب :

« فى تلك الأثناء شب صحفى من الصحفيين ذوى النفوذ ، وأحد الصحفيين الذين أخافوا فيما بعد السلطان عبد الحميد الثانى وهو عبد الرحمن الكواكبى الحلبى ، نشأ فى حلب فى جو علمى وطنى بين أسرته وعشيرته ، وتلقى علوم عصره على يد أساتذة وعلماء أفذاذ إلى جانب أبيه وأهله ، وهم من أهل علم وأدب وفقه ، وتعلم فى المدرسة الكواكبية التى تخرجت منها فئة من شيوخ ذلك العصر ، فسار على سنة العلماء والأساتذة وبلغ ما بلغوا إليه من ثقافة ورفعة وقوة ، فما كاد يبلغ « الثانية والعشرين من عمره » حتى أصبح محرراً غير رسمى لجريدة « فرات » وهى الجريدة الرسمية التى كانت تصدرها الحكومة فى اللغتين العربية والتركية — كما مر ذكرها فى الصحافة الرسمية — (وظلت الجريدة أربعاً وأربعين سنة حتى عام ١٩٢٢ تصدر فى قوة وإبداع حرر فيها عبد الرحمن الكواكبى وكامل الغزى ومحمد الحنفى وهم من أعلام حلب وكانت من الصحف الفريدة ولا يجرى فى ميدانها إلا فارس الحلبه) [1] .

(١) صدرت فى عام ١٨٦٩ فى حلب . (مجلة الحديث حلب) .

الشهباء :

وبعد عام أصبح محرراً رسمياً لهذه الجريدة نفسها براتب شهرى قدره (٨٠٠ قرش) ثم راح ينشئ جريدة يحررها عام ١٨٧٨ سماها « الشهباء » بالاشتراك مع هاشم العطار وهى أول جريدة عربية صدرت أسبوعية فى حلب . ويقول كامل الغزى : « إن هذه الصحيفة كانت أول معلن أذاع بين الناس فضل هذا العبقرى وكشف لهم عما كان منطوياً عليه من المنزلة الرفيعة فى عالم الأدب والسياسة . ولذا اغتبط الناس بهذه الصحيفة وأقبلوا عليها أيما إقبال . غير أنهم لسوء الحظ لم يتمتعوا باستجلاء محاسن هذه البكر الوحيدة سوى أيام قليلة حتى فاجأها القدر بانقضاء الأجل »[١] .

وكان كامل باشا القبرصى ، الصدر الأعظم المشهور ، والياً لحلب آنذاك يكره الصحافة والحرية معاً ، فعاجلها بالتعطيل ، ويرى الغزى أن منشأ ذلك تسرع الشاب الكواكبى فى الإصلاح ونقده الكثير الموجه إلى أعمال الوالى ، وموظفى ولايته ؛مشيراً من طرف خفى إلى استبداد السلطان عبد الحميد وأنانيته المفرطة فى تثبيت سلطانه ، فى حين كانت الصحف الأخرى التركية والعربية تكيل المدح للسلطان ، ويغالى محرروها فى الإغداق عليه بالألقاب والمدائح مما لم ينله قبله ملك أو سلطان . فهو عندهم " شاهنشاه " ملك الملوك وملجأ الخلافة وبانى الدنيا ، وظل الله فى الأرض ، والسلطان الأعظم والذات الأقدس ، وغيرها مما لا يطلق إلا على منشئ الكون وبارئ النسيم »[٢] .

« ولم يكتف كامل باشا بتعطيل الجريدة للمرة الثالثة ، بل أمر بالحجز على مطبعتها ووضعها تحت الضابطة . ثم لم يشأ الاعتراف بحكم المحكمة الابتدائية ببراءتها ، كما أنه لم يعمل بعد أيضاً بتصديق المحكمة الاستئنافيه على البراءة . بل استبد فى تعطيلها بصورة غريبة جداً »[٣] . وكانت فى مطلع إصدارها

(١) كامل الغزى ، مجلة « الحديث » حلب ١٩٢٩، ٦٠ – ٤٠٩ .
(٢) عبد الرحمن الكواكبى للدكتور سامى الدهان ص ١٩ و ٢٠ .
(٣) فليب طرازى ج ٢ ص ٢٠ تاريخ الصحافة العربية .

تنشر أنباء الحرب العثمانية الروسية مع سائر الحوادث الداخلية والخارجية .

وأغلقت صحيفة الشهباء بعد صدور خمسة عشر عدداً منها .

صحيفة الاعتدال :

بعد إغلاق صحيفته الأولى الشهباء أصدر جريدة أخرى باسم الاعتدال عام ١٨٧٩ وكانت بامتياز « سعيد بن على شريف » ناطقة باللغتين العربية والتركية « كان نصفها مطبوعاً باللسان العربى ونصفها الآخر باللغة التركية» ، تعميماً لفوائدها بين سكان ولاية حلب الذين يغلب فيهم العنصر التركى على سواه ، أما خطتها وعبارتها وغرضها ومباحثها فيتضح كما ورد فى المقالة الافتتاحية، وهذا نصها بالحرف الواحد :

(على أن الاعتدال هى الشهباء من كل حيثية ، وقد أخذت على نفسها من قبل ، ومن بعد القيام بكامل وظائف الجرائد الأهلية من نشر حسنات الإجراءات وإعلان سيئات المأمورين وعرض احتياجات البلاد إلى مساعى أولى الأمر ، ونشر كل ما يقتضيه تهذيب الأخلاق ، وتوسيع دائرة المعارف من أبحاث علمية سياسية وغيرها . وبناء على كون الاعتدال مصممة بإخلاص على أن يكون مسلكها معتدلاً فى جميع مقاصدها تعلن أنه إذا وقع تقصير ما ونبهت عليه ، تبادر لإصلاحه متشكرة أفضال المنبهين ، لأن أشرف ما يكون للجرائد أن تحوز على حسن القبول والولاء من العموم)[١] .

فألغاها الوالى جميل باشا شيخ وزراء الدولة العثمانية فيما بعد كما ألغى سلفه كامل باشا الجريدة الأولى ، وذلك لأن الكواكبى تطلع إلى حرية قومه من خلال الأنهار التى كان يسودها فى الصحف ، ونادى بآراء كانت غريبة على مثله فأرادت السلطة العثمانية أن يقف هذا التيار ، وأن تحول دون جريانه ، فسدت كل باب كان يفتحه ، وأوصدت كل سبيل كان يلجه ، لئلا يسير وراءه شباب غيره فيصعب الرتق ، وتتفتح الأذهان لهذا اللون من التفكير[٢]

(١) فيليب طرازى ج ٢ ص ٣٠١ .
(٢) الدكتور سامى الدهان ص ٣٠ عبد الرحمن الكواكبى .

ومن جهة أخرى فقد كان الوالى ، ومن ورائه السلطان عبد الحميد يشكلان إدارة جواسيس فى الولاية من معظم الناس المشهورين والمعروفين بمعارضتهم للأفكار التحررية ، وقد كان من بينهم أحمد عزت باشا العابد — كما ورد ذكره — وكان يؤمن بأن السلطة المطلقة لا يمكن أن تتفق أو تتمشى يداً بيد مع الصحافة الحرة والمحررة بالنشاط والمتمتعة بالحرية الفكرية مثل صحيفة «الاعتدال» التى صدرت فى الولاية الحلبية .

وفى الحقيقة فإن صحافة الكواكبى قد قذفت صحيفة دمشق لأحمد عزت باشا العابد من نطاق الصحافة الحرة ، وعملت بعد إصدارها ببضعة أشهر أعمالاً تفوق ما صنعته الصحافة السورية منذ تأسيسها حتى صدور صحيفتى الكواكبى ؛ فقد قدمت للقراء نوعاً جديداً من الحماس الوطنى وعلمت الشعب بأنه يملك الحقوق التى قد حجبها الحكام المستبدون عنهم . وأن الدستور الديمقراطى الذى أرساه مدحت باشا أبو الدستور ، وقام بأفكار المصلح العظيم خليل غانم السورى وآغوب باشا كان بناء على فكرة حقوق المواطن العثمانى دون تمييز للجنس أو للدين ، وأنه يعالج الوضع المستبد فى الولايات السورية ويصلح فيها كل شىء . وكان الكواكبى يثق كثيراً فى الرؤساء ورجالات الدين وطلاب المعاهد الدينية الذين كانوا فى الواقع السند القوى له فى رسالته الصحفية . فكان ثباته على مبدئه وشجاعته فى ثورته ، سبباً فى تنبيه أنظار السلطة إلى خطره ، فوقف له والى حلب جميل باشا بالمرصاد ، يراقب حركاته وخاصة حين علم أن جميع ما تسطره صحف الآستانة وبيروت من مقالات الطعن والتنديد به مستمد من قلم السيد عبد الرحمن الكواكبى بعد تعطيل صحيفته فى حلب ، فقد أوجس الوالى منه خيفة بسبب الحال فى الولاية ، وكانت العاصمة الحلبية جميعها تقريباً ميالة إلى كتاباته الوطنية والسياسية ، فكان دائماً يقرأ الصحف بانتباه عظيم ، وكان يرسل بعض الفقرات من المقالات المذكورة التى لا تروق له إلى مكتب الصحافة فى إدارة المعارف وكان على لجنة الصحافة فى إدارة المعارف أن تتلقى الإجراءات اللازمة والاقتراحات الواجبة ضد هؤلاء الكتاب وأصحاب العلاقة بالصحف وعلى رأسهم الكواكبى .

وكثيراً ما كان الوالى يوجه بعض العبارات التى كان يوجهها قبله على حيدر مدحت بك إلى الصدر الأعظم مدحت باشا بواسطة المراسلات التى كانت بينهما ، والتى كانت تلقى كثيراً من الضوء على خوف السلطان من الصحافة وما كان يضمره لها وهى :

« أن جلالته لتعتبر ذلك ضرورياً لإيجاد الوسائل التى تضع حداً للأعمال كهذه فى الصحافة » . أو « إذا كانت مثل هذه التصرفات قد يمكن تحملها فإن الصحف لن تفقد الاستفادة بالتصريح لها وتتصرف تصرفاً سيئاً » . ثم يأمر بأن يصدر مكتب الصحافة فى إدارة المعارف قرارات ضد بعض الصحف وتكون موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن لتكون عبرة لآخرين من الصحفيين .

ويمكن اعتبار صحيفة الشهباء وصحيفة الاعتدال للكواكبى هى المثال الأول للصحف الحرة الوطنية التى حاربت بإخلاص الطاغية العثمانى والولاة من بعده فى ذلك العصر ويقول — على صفحات جرائده — المقالات الضافية للتنديد بحكمه وممثليه من الولاة وأصحاب الشأن من الحكام : « لا شك فى أنها كانت كلها فى أمور البلد وفى إصلاحه أو فى الثقافة والعلم والدين والفقه كما يتراءى لشاب فى مثل سنه . وهذه المقالات لم تجمع إلى اليوم ، ولم يقم لها ناشر يعرض علينا ما كان من قلم الشاب فى هذه الفترة لننهض لها بالتحليل ، ونقول كلمتنا فى أسلوبها وبيانها أو فى غرضها ومضمونها ، وذلك لأنها تفرقت فى خزائن الموسرين والعلماء . . . ولا شك أن دراستها من خلال الصحف تعين على تفهم الخطوات الأولى لتفكير هذا الشاب وأسلوبه وكتابته خلال خمس سنين من حياته ، وترشد إلى بدء آثاره الفكرية وصيحاته الإصلاحية . . . ولكننا فقدنا هذه النصوص الأولى فعجزنا عن بسط الرأى فيها . . . والذنب فى ذلك يعود إلى السلطان الغاشم الذى أراد أن يسكت هذا اللسان وأن يحرم الفكر آثاره وثماره فى الشباب فأتلفها وسرقها (١) » .

(١) الدكتور سامى الدهان .

الصحافة فى ولاية سوريا :

أما عن ولاية سورية فقد قامت عام ١٨٧٥ حركة فكرية تحررية مركزها بيروت قوامها خمسة شبان من الذين تلقوا العلم فى الكلية السورية البروتستانتية قاموا بتشكيل جمعية سرية ثم توسعت ،فبلغ عدد أعضائها بعد مدة من الزمن سبعة وعشرين عضواً من جميع الطوائف الدينية ، ويمثلون خواص المتنورين فى البلاد ، وقد أنشأت لها فروعاً فى دمشق وطرابلس وصيدا وكان هدفها الثورة على الأوضاع الحاكمة . وكانت اجتماعاتهم سرية يتبادلون الرأى ويبحثون الأساليب لنشر أفكارهم السياسية بواسطة الاتصال الشخصى وبعد أربع سنوات عزموا على توسيع مجال نشاطهم وخصوصاً وقد كان الوالى على ولاية سورية أحمد مدحت باشا نصير الحرية المدة من عام ١٨٧٨ — ١٨٨٠ ؛ والذى كان على العكس من زميله والى حلب جميل باشا ، فقد كان يشجع على قيام الحركات الفكرية والتحررية فى ولاية سورية و « أهم ما كان من تأثير ولايته على سورية أنه جمع العناصر المختلفة وألف بين قلوبهم على اختلاف المذاهب والأجناس على شكل لم يسبق له مثيل فى تلك البلاد وأطلق حرية المطبوعات ، ونشط الكتاب والأدباء والشعراء فتألفت الجمعيات السياسية والعملية ، وفى أيامه ظهرت القصيدة السينية المشهورة التى مطلعها " دع مجلس الغيد الأوانس" وفيها تحريض للعرب أن يطلبوا الاستقلال ، كما فعل أهل الجبل الأسود ، وكان السوريون إذا لقوا مدحت باشا فى محفل صاحوا : ليحيا مدحت باشا وهو لا يحاذر المجاهرة بانتقاد المابين ، وربما تغنى بما تم على يده من الخلع والتنصيب ، فساء السلطان الظن بمقاصده وزاد حذره من أغراضه وأصبح يخاف أن تنتظم أحوال سورية وتجمع كلمة أهلها فتخرج من يده فأصبح إذا عرضت عليه مشروعات مدحت باشا أجل المصادقة عليها أو رفضها » .

وكان مدحت باشا الوالى السند القوى للصحافة الحرة فى الولاية السورية فقد « كان يزور من وقت لآخر إدارة جريدة الجنان للمعلم بطرس البستانى عند مجيئه إلى بيروت ويبث أفكاره الإصلاحية بواسطتها ، فيصدر العدد

منها بجميع مواده لغاية واحدة كالحث على كراهية الحاكم الظالم ومحبة الحاكم العادل وما أشبه » (١) .

ولم يكن للسلطان عبد الحميد أن يستغرق وقتاً طويلا ليصل إلى إنهاء ولاية مدحت باشا على سورية ويتخذ الخطوات الحاسمة التى يجب عليه أن يتخذها ليتخلص منه بعد أن أصبح مرموقاً فى أعين السوريين ، وكان يحتاج إلى أن يقف موقفاً لا يهاجم منه ، ومن جهة أخرى فقد حاول أن يتجنب نشر البرقيات من الولايات السورية التى تعبر عن الحماس الذى صاحب صدور الدستور وتعطيله واستنكار الضغط على حرية الوالى بواسطة المشير قائد الجيش الخامس فى سورية وقيامه كرقيب على أعمال مدحت باشا ومشروعاته الإصلاحية حتى يقدم على الاستقالة ، وكانت الروح الوطنية الجديدة التى سرت ترتفع وتسمو بين أصحاب النفوذ والمتنورين الذين كانت الظروف المستعجلة والسريعة تسندهم خصوصاً وأن حالة الأمن كانت تنذر البلاد السورية بالخطر من أثر تمرد الدروز فى حوران ، وقيام مدحت باشا بإعادته إلى حاله بين ربوع الشام ، ومع ذلك فقد استقال مدحت تحت تأثير الضغط وخضعت بالتالى الصحافة إليه ولم تعد الولايات السورية ترضى أن تكون لقمة سائغة لحاكم مطلق مستبد يحاول أن يفصل بين العقلية المتنورة الجديدة بشتى أنواع الخطط الدينية ومنها فصل التعليم الإسلامى عن التعليم الطائفى وإلى خلق نظام للمواطن العثمانى المسلم والمواطن العثمانى غير المسلم وعدم المساواة فى الحقوق بين المواطنين فى الولايات السورية ، كل هذا أحدث موجة من الاستياء كبيرة فى الولايات السورية جميعها ، « لذلك حاولت الجمعية السرية أن تنشر أفكارها المعادية للسلطان بأن قامت بلصق النشرات المجهولة المصدر فى الشوارع بعد أن يعتمدوا نص النداء المراد توجيهه وطبع نسخ عديدة منه بخطوط مختلفة ومجهولة ثم لصقها على جدران المدينة ليلا ، وكان الناس يتجمعون حول هذه النشرات ويشرع أحدهم بقراءتها بصوت مرتفع حتى تحضر الشرطة فتمزقها وتلقى القبض على قسم من الجمهور البرىء . وما يكاد الغليان الذى تخلفه نشرة من هذه

(١) فيليب طرازى جزء ثانى ص ٤٥ .

النشرات يهدأ فى بيروت حتى تصل الأنباء عن ظهور نشرات مماثلة ، فى دمشق وطرابلس وصيدا . وأخذ الناس يتحدثون همساً فى المواضيع التى تثيرها النشرات وذلك فى الإجتماعات الخاصة . وكانت هذه النشرات تهاجم مساوئ الحكم التركى بشدة وتحث الشعب العربى على الثورة لقلبه ، وكان أثر هذه النشرات وهذه الصيحات التحررية فى نفوس أبناء الجيل عميقاً جداً ، ولكن ظلت النصوص مجهولة . وفى برقية لقنصل بريطانيا العام فى بيروت مؤرخة فى ٢٨ حزيران "يونيو" عام ١٨٨٠ هذا نصها : " ظهرت نشرات ثورية فى بيروت ، يشتبه أن يكون مدحت مصدراً لها ومع ذلك يسود الهدوء" . التفاصيل فى البريد القادم » (١) .

وقد أرسل القنصل العام نصوصاً مطابقة لثلاث نشرات مختلفة أرفقها بكتيب منه . وإذا نظرنا إلى مضمون النشرات الثلاث حسب ترتيب ظهورها نلاحظ تدريجياً فى المواضيع التى كانت تعالجها واللغة التى كتبت فيها :

وموضوع النشرة الأولى : هى تأنيب أهل الشام على استكانتهم فى ظل الاستعباد التركى وعلى التفرقة المتأصلة فيهم والتى تجعلهم هدفاً للأطماع الأوربية كما أنها تؤكد أهمية توحيد الصفوف ، وتحث الناس على أن يدفنوا خلافاتهم ليتحدوا ضد مستعبديهم عاملين بوحى من عزتهم العربية ، وفى أعلى النشرة رسم لسيف مسلول تحته بيت من الشعر يعلن أن الأمانى البعيدة لا تدرك إلا بحد السيف وتناشد العرب بأن يسلوا سيوفهم لكى يفوزوا بغاياتهم .

أما النشرة الثانية ، فكانت أصرح من سابقتها فى مهاجمة الأتراك ؛ فهى توجه لهم التهمة لأنهم لم يقوموا بالإصلاح الذى وعدوا به منذ عشرين سنة أى منذ عام ١٨٦٠ ، وهى السنة التى وقعت فيها مذابح الشام . كما أنها تعلن للملأ أن الترك أناس لا يمكن تقويمهم ولا أمل فيهم ألبته . وهى تذهب إلى أبعد من سابقتها فى أنها تدعو بوضوح إلى إقامة الحكم الذاتى ، وحتى المستقبل فى بلاد الشام ، وتنتهى بأسلوب خطابى يعلن عزم منشئيها على خدمة وطنهم مهما كلفهم الأمر .

أما النشرة الثالثة ، فإنها تلفت النظر أكثر من أختيها لأنها تتضمن أول

(١) دائرة السجل العام ف ٠ر١٩٥٠ ١٣٠٦ . نقلا عن جورج أنطونيوس ص ٨٣٠ .

برنامج سياسى عربى مدون ، فهى تبدأ كسابقتها بتوجيه التهمة إلى الحكم التركى الذى أضاف سيئة جديدة إلى سيئاته السابقة بسعيه للقضاء على اللغة العربية وهى تضرب على الوتر الدينى إذ تعتبر تولى السلطان الخلافة اغتصابا لحقوق العرب ، وتتهم الترك بأنهم تعودوا التجاوز على الشريعة الإسلامية كما أنها تقول بأنه بعد أخذ رأى زملائنا فى جميع أنحاء البلاد تم إعداد برنامج ينفذ بحد السيف إذا لزم ويتضمن البرنامج النقاط الرئيسية التالية :

١ — منح الاستقلال لسورية متحدة مع جبل لبنان .

٢ — الاعتراف بالعربية لغة رسمية للبلاد .

٣ — إلغاء الرقابة والقيود الأخرى التى تحول دون حرية الرأى وانتشار العلم .

٤ — عدم استخدام الوحدات العسكرية المجندة من أهل البلاد إلا ضمن حدود بلادهم .

إذا نظرنا إلى هذه النشرات الثلاث وجدناها متضمنة تدرجاً واضحاً من العام إلى الخاص أى من التهجم الحماسى على سيئات الحكم التركى إلى إعداد برنامج معين يحوى الأمانى القومية ، وتظهر فيه بجلاء آثار اليازجى والبستانى الأول فى سعيه لإعلاء شأن اللغة العربية ، والثانى فى حملته على الجهل . وكان إبراهيم اليازجى بن ناصيف من أعضاء الجمعية ، ومما يزيد فى اهتمامنا بهذه النشرات الثلاث أنها جميعها تنتهى بأبيات مأخوذة من القصيدة التى ألقاها قبل أحد عشر عاماً فى جلسة سرية الجمعية العلمية السورية (١).

وبالجملة فإن هذه النشرات كانت تهاجم مساوئ الحكم التركى بشدة ، وتحث الشعب العربى على الثورة لقلبه فحارت فيها السلطات التركية فى القسطنطينية والشام ، حتى إن السلطان بعث برسله السريين إلى بيروت للتحقيق ، فوقعت بيوت كثيرة عرضة للتفتيش ، كما اعتقل عـــدد من الناس لمجرد الشبهة ،

(١) دائرة السجل العام ف ٠ر١٩٥ نقلا عن جورج أنطونيوس يقظة الأمة العربية ص ٨٦ وما بعده .

وانتشرت الشائعات القائلة بأن حاكم الشام العام مدحت باشا نفسه كان على علم بسر وجود الجمعية ، فقد استدعاه السلطان بعد أن بلغ الغليان الناجم عن نشرات جمعية بيروت حداً عظيما . وبقيت الجمعية فى الوجود ثلاث سنوات أو أربعا بعد ذهاب مدحت باشا، فلما اشتدت وطأة الاستبداد الحميدى ووصلت إلى درجة لا يمكن تحملها رأى الأعضاء أن الحكمة تقضى بتوقيف أعمالها فأتلفوا سجلاتها القليلة وهاجر إلى مصر الكثيرون من أعضائها البارزين وبقى سر الجمعية مكتوماً كتمانا تاماً حتى النهاية فلم تتوصل الحكومة كما لم يتوصل الشعب إلى معرفة أشخاصهم [١] .

(١) مذكرات للدكتور فارس نمر باشا مع الأستاذ جورج أنطونيوس يقظة الأمة العربية ص ٨١ .

نظام الرقابة على الصحف والمطبوعات والمطابع

إن دعوات ونشرات الجمعية السرية فى بيروت المؤسسة (عام ١٨٧٥) كانت بمثابة النداء الأول الذى بعثته حركة العرب منذ قيام الصحافة العربية فى الولايات الشامية ، وكان هدفها الأول سياسياً بعد أن وصفت حوادث العصر والفتن التى وقعت فيها البلاد السورية من جراء ضعف الحكم التركى ومساوئه ؛ وعملت هذه النشرات أيضاً على إثارة الغليان السياسى الذى تدعمه الثورة المسلحة عند اللزوم ، ولقد كانت دعواتها المتكررة منذ ذلك التاريخ بمثابة صب الرغبات الغامضة، والآمال المبهمة فى قالب معين ،وبهذا لم تكسب سبل الأفكار المتدفق قوة فحسب ، بل أكسبته كذلك شعوراً بالاتجاه الواجب اتباعه . وساعدت هذه النشرات الثورية فى صحيفة لسان الحال، ولكن الحكومة فى بيروت لم يرق لها ذلك فقد عمدت فى عام ١٨٧٨ إلى تعطيلها — كما مر ذكر ذلك — مدة أربعة أشهر صدرت بدلا منها مجلة المشكاة ، وقد عطلت الأخيرة عند إصدار الصحيفة الأولى . ولكن صحيفة دمشق التى كان يساندها الوالى مدحت باشا قامت بنشر بعض المقالات التى تدل على ميلها الشديد إلى مجاراة هذه الحركة فى بيروت والاتحاد معها فى نهضة فكرية سياسية شاملة ، ولكن لسوء الحظ فقد كان صاحب امتيازها أحمد عزت باشا العابد ميالاً إلى الحكم العثمانى ويميل إلى الأخذ با لأفكار الرجعية للسلطان عبد الحميد ، إلا أنه بضغط الوالى أحمد مدحت باشا كان يحاول التوفيق بين رغباته المكبوتة وبين آمال الأمة السورية فى دمشق ، وإلى جانب ذلك كله كانت فى حلب ثورة عارمة من الانتقادات لمساوئ الحكم يقودها السيد عبد الرحمن الكواكبى فى صحيفة الشهباء — كما مر ذكر ذلك سابقاً — .

ويمكننا القول بأن جميع العوامل تضافرت فى البلاد السورية على إيجاد

وتحقيق وحدة سورية بولاياتها مع جبل لبنان كأساس لاستقلال سورية الشامل ، إذ أن نوع الإدارة الخاصة القائمة على الحكم المحلى والتى أوجدها النظام الأساسى فى لبنان عام ١٨٦٤ قد منحت ذلك الجزء إدارة مستقلة أدت فى الواقع إلى فصله عن سائر أجزاء سورية من الناحية السياسية . ومهما حوى هذا الانفصال من فوائد فى بعض النواحى فإنه كان وروح النهضة العربية الجديدة على طرفى نقيض ؛ لأن هذه النهضة كانت تنفر من الحواجز والتقسيم ، وكان من عقائدها الأساسية الإيمان بفضائل الوحدة والوئام التى اعتبرتها شرطاً أساسياً لبقائها . وقد أتت جميع نشرات بيروت وصحفها مؤكدة وحدة المصلحة بين لبنان وأجزاء سورية التى يشكل معها كذلك وحدة سياسية لاتتجزأ . فكان فى ما ذهبت إليه الصحف والنشرات السرية انعكاس طبيعى لاشمئزاز الأفكار من أى ميل نحو التقسيم والانفصال . وهذا أيضا مانبهت عنه صحف ولاية حلب الشهباء عام ١٨٧٧ ، وصحف بيروت ، وفى مقدمتها ثمرات الفنون وحديقة الأخبار ولسان الحال والتقدم والنجاح والبشير وصحيفة دمشق فى دمشق عام ١٨٧٨ .

وبالتالى فإن هذه الصحف وهذه النشرات السرية قد وجهت النهضة العربية إلى لزوم تجديد شباب اللغة العربية لكى تصبح أداة صالحة للتعبير الأدبى وبضرورة القيام بحملة على الجهل والتعصب . إذ اتجهت الإدارة فى المملكة العثمانية منذ عام ١٨٦٤ نحو المركزية الضيقة واستعمال اللغة التركية لغة رسمية فى بلاد الشام على مقياس واسع — كما مر ذكر ذلك — ولغة الدواوين الحكومية ، وفى الإدارات الرئيسية وفى المعاملات الرسمية بعد أن كانت تعتبر اللغة التركية أجنبية أصبحت لغة البلاد العربية الرسمية .

وكان إيقاظ اللغة العربية من سباتها الطويل مدة — أربعة قرون — واحتلالها مكانتها القديمة كأداة للإعراب عن الأفكار سبباً فى خلق حركة قوية غايتها إصدار المؤلفات الأدبية والعلمية باللغة القومية وذلك كله — كما مر آنفا — بفضل جهود الجمعيات التبشيرية فى ميدان التعليم ، وبفضل

نشاط العلماء ، فكان فرض اللغة التركية بشدة متزايدة عاملا مناهضاً للحركة العربية ، وكانت نتيجة شعور أنصارها المتحمسين لها بأن كرامتهم قد طعنت فى الصميم .

وكأن هذا كله لم يكف ، فأسس السلطان عبد الحميد فور تعليق الدستور رقابة ما برحت تنمو فى شدتها وحماقتها حتى مدت يدها الآثمة إلى الكتب الأجنبية فمنعتها وإلى الرأى المحلى فخنقته ، وكانت هذه القيود ثقيلة الوطأة ، ولا سيما على أعضاء الجمعية السرية التى شكلت فى بيروت لأنها كانت تضم بين أعضائها نخبة متنوعة من العلماء والأدباء ، وكانت كثرتهم من تلامذة اليازجى والبستانى وكانوا جميعهم من أتباعهما . وما كانت دعوتهم إلى إحياء اللغة العربية وإلى الحرية الفكرية مثل دعوتهم إلى الاتحادية إلا صدى لعقائد هذين الأستاذين المتأججة فى صدريهما وللدعوة التى نادى بها الكواكبى فى حلب .

وإلى جانب الحركات التحريرية والفكرية فى البلاد السورية ، قامت الحرب العثمانية الروسية عام ١٨٧٧ — ١٨٧٨ وكان خطرها عظيما بالنسبة للدولة العثمانية ، فزادت فى بلاء البلاد السورية إذ جعلت الحكام يراقبون جميع مقالات وأحاديث الصحف السورية ، مما جعل السلطان عبد الحميد ذاته يندفع إلى فرض نظام مستبد يسيطر على البلاد العثمانية وعلى البلاد السورية ضد الحركات التحريرية فيها لعشرات السنين ، وأصبح السلطان مركزاً لكل نشاط عام بعد تعطيل دستور عام ١٨٧٦ ، وهذا النظام هو نظام الرقابة الحادة المانعة للنشر . إذ أن السلطان اعتمد قانون الصحافة الذى صدر فى عهد السلطان عبدالعزيز حتى عام ١٨٧٨ . وفى نفس السنة قام بالحد من الصحافة العامة فى البلاد العثمانية بأن وضع منذ تلك السنة (١٨٧٨) نظام الرقابة على الصحف والتى تحد من حريتها ، وأصبحت بهذا النظام منوطة « بإدارة مكتب الصحافة » ، فرقابة الصحف السورية والكتب عامة التى تصدر باللغة العربية ويكون أصحابها ومالكوها من الرعايا السوريين

العثمانيين يوكل بمراقبتها إلى « إدارة مكتب الصحافة الداخلى » التابع لوزارة الداخلية ، وكان لها فى نفس الوقت حق إصدار التصريحات لإصدار الصحف والكتب بدلا من وزارة المعارف سابقا ، ويوكل بمراقبة الصحافة الأجنبية وهى الصحف الصادرة فى الخارج ، وأيضا الصحف الصادرة فى العاصمة وفى البلاد الشامية باللغات الأجنبية من قبل رعايا أجانب يوكل بمراقبتها إلى إدارة مكتب الصحافة الأجنبية التابعة لوزارة الخارجية .

أما فيما يتعلق بمراقبة المطبوعات والمطابع والكتب فيوكل بمراقبتها إلى لجنة خاصة . ولقد قصد السلطان إلى ذلك كله تحقيقاً لرغبته فى أن يكون المهيمن شخصيّاً على الصحافة فى الآستانة والولاة فى الولايات ، وأن يكون مطلعاً على كل تفاصيل أعمال الصحافة ونشراتهم ليطمئن السلطان على سلامة عرشه وعلى سلامة ممتلكاته . فالصحافة كانت لدى السلطان ونشاطه اليومى ولدى الولاة ونشاطهم اليومى أيضاً ذات مكانة خاصة بهم . إذ هم جميعاً يقرأون كل الصحف ويتخذون اللازم فى الحال عندما يجدونه ضروريّاً ، ويستمرون فى طرد أصحاب الأفكار التى تخالف سياسة السلطان وملاحقتهم والذين يرفضون السير فى ركابهم ؛ هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فكانوا يشترون البعض الآخر بالمال وبالألقاب وبالمراكز العليا والأوسمة . وكان الولاة وفى مقدمتهم السلطان يستميلون الجماعات المتعصبة والجاهلة بإثارة مشاعرهم الدينية والوطنية .

ونتيجة لذلك فإن الصحافة النشيطة الوثابة المتحفزة للنهوض بالبلاد السورية كانت قد تناقصت فى مضى عام وأصبحت آلة لينة فى أيدى الولاة والحكام . واستمر فرض الضريبة على الصحف وهى بارتان ، كخطوة رئيسية لكى تقف عثرة فى سبيل قيام صحافة مستقلة تقريباً . والصحف التى برهنت على طاعتها وخضوعها لدعايات الولاة وللسلطان كانت تتلقى إعانات مالية . والتى لم تحاول السير فى ركاب السلطان والحكام غضب عليها وأقفلت ولوحق أصحابها أمثال صحف الشهباء والجنان والجنة والبشير والتقدم وثمرات الفنون فى بيروت ، فقد

كانت تنشر المقالات الضافية عن مواقع الخلل فى الحكومة العثمانية ، وكانت قد نشرت « أخبار انتصار الروس عام ١٨٧٧ على الجنود العثمانيين » وبالتالى «فقد صادرت حكومة الوالى صحيفة الجنة لنشرها ترجمة مدحت باشا » زعيم الأحرار العثمانيين الذى كان وقتذاك فى أوربا فأصدرت حكومة والى سوريا الأوامر بتعطيل جريدة الجنة ومجلة الجنان مما ألحق بصاحبيهما نجيب البستانى خسارة كبيرة ولما كانت الصحيفتان المذكورتان قد عرفتا بالدفاع عن حقوق السوريين العثمانيين والضرب على أيدى المفسدين أبت نفس صاحبهما أن يجعلهما آلة فى أيدى مأمورى المطبوعات كما هى الحال مع الصحف الأخرى أو هدفاً للأهواء . فتوقف عن إصدارهما رغماً من صدور الإرادة السلطانية بالعفو عنهما بمساعى نامق باشا شيخ الوزراء وسعيد باشا ناظر الخارجية سابقاً فى عاصمة الدولة [1] .

ومن جهة خرى كانت الرقابة على كل الصحف التى لا تعجبها كما تغلق مكتب الصحيفة وتعطلها وإذا تمادى الصحفى بعد ذلك فرض عليه العقاب « حتى إذا كتب أحد الصحفيين خبراً لم يعجب المكتبجى أخذ الأخير عدة « الفلق» وقصد الصحفى ليضربه « بالفلقة » فى بيته .

ومن الصحفيين اللبنانيين الذين ضربوا فلقا من قبل مكتبجى الولاية المرحوم سليم سركيس . فلم ينشر بعد ذلك مقالات سياسية مخافة ألا تعجب المكتبجى .

وحال السيد عبد الرحمن الكواكبى فى جريدته الشهباء مع الوالى جميل باشا فى حلب كحال نجيب البستانى فى صحفه السابقة . مع حكومة الوالى .

وعلى العموم فإن محتويات الصحف فى أثناء الحرب الروسية العثمانية كانت تتكون من الرسالات الحكومية المتعلقة بالحالة العسكرية ، ومن ترجمات من الصحف الأجنبية المتعلقة بالحالة السياسية والدبلوماسية ، ومن مقالات

---

(١) فيليب طرازى جزء ٢ ص ١٠ .

فى بعض الأوقات ، إلى جانب النداءات الوطنية للشعب المتصلة بالحرب .

بعد الحرب الروسية التركية تعرض كثير من الصحف السورية إلى أزمة مالية شديدة وحاولت الصحافة السورية أن تحمل الحكومة العثمانية على أن تعدل عن ضريبة الدمغة وإلغائها ولكنها لم تكن ذات فائدة [1] .

وبعد أن أخضعت الحكومة العثمانية الصحافة السورية ، وأصبحت سيدة الموقف فى الولايات السورية فى حلب وفى دمشق وفى بيروت وجه عبد الحميد اهتمامه الرئيسى إلى مدحت باشا الزعيم الحر العظيم والى سورية الذى تلقى كثيراً من التقدير ومن العناية الفائقة من الشعب السورى أثناء ولايته عام ١٨٧٨ — ١٨٨٠ ومن شعوب الولايات السورية الأخرى . فقد شعر عبد الحميد بخطره وجعل مشير الفيلق الخامس يضايقه ويحول بينه وبين الاستمرار فى مشروعاته الإصلاحية فى سورية حتى اضطره إلى الاستقالة والذهاب إلى عاصمة البلاد العثمانية .

ويمكننا القول بأن مدحت باشا بنجاحه الساحق فى مواجهة معظم الأحداث والقضاء على الاضطرابات التى حصلت فى الولايات السورية وخاصة أحداث الدروز واختلال الأمن فى حوران برهن على أنه رجل قوى ذو حيثيات ، وزعيم شريف يمكنه أن يصنع المعجزات والعجائب فازدادت فكرة الوطنية السورية العربية وتغير الاتجاه بين العرب السوريين أنفسهم ، وظهر المجهود الضخم المنظم من الجمعيات السرية والأفكار العلمية على صفحات الجرائد والذى تمكن من الظهور فى وقت قصير من أجل بناء نظام اجتماعى مؤسس على مبادئ مدنية وتكوين شعب جديد. وكانت الطبقة العادية على تجاوب دائم مع الروح العلمية التى تبثها فيهم الصحافة والمنشورات وكان عليهـــا أن تعتمد على المعلومات والمعارف المتعارف عليها ، وعلى الوسائل الاقتصادية

(١) صحف الشهباء والجنان والجنة والبشير والتقدم وثمرات الفنون من عام ١٨٧٩ — ١٨٨٠ .

فى حياتهم العقلية والوطنية . وكانت سياسة السلطان والولاة تميل ولو بصورة بسيطة إلى تفريق العناصر الطائفية عن طريق الدسائس السرية ، وأن تقف أمام بعضها البعض فى عداء كى يحتفظ بالحالة كما هى عليه فى البلاد السورية ، وكان الدين أقوى سلاح لديه ، وقد لجأ إلى كل حيلة ممكنة كى يكتسب ميزة الزعيم الدينى بين الجماعات المتعصبة فى البلاد السورية وقد نجح شيئاً فشيئاً فى إثارة الحساسية لبعض الجماعات الشعبية ضد الطبقات المتعلمة ، وأن يجعل الجاهل ينظر إلى المتعلم نظرة الاحتقار وعلى الرغم من الغـــيرة الدينية للسلطان وتدعيمه ، المستمد من الحق الإلهى المطلق الذى لا شبيه له فى التاريخ الإسلامى،فإن علماء الدين وطلاب الفقه بصورة خاصة قد طبق عليهم نظام المراقبة الشديدة أكثر من غيرهم من طبقات الشعب الأخرى وكان السلطان يعلم جيداً أن الدين الذى يحسن استعماله لمصلحته يمكن أن يستعمل ضده ، وكان كلما قام أى نوع من أنواع الارتباط بين طلاب الفقه الدينى فإن السلطان المرعب والطاغية يحاول أن يمنعه إما بالإنعام عليهم بالمال أو بالألقاب أو عن طريق التجسس أو القضاء عليه بصورة سرية .

معظم هذه الطرق تبلورت ، ومعظم أنواع التقييد والحد من الحريات أصبح وقفاً على الصحافة . وكان لهذا التقييد والحد من الحريات ميزة واحدة وهى أنها أوجدت جواً من الهدوء المصطنع فى وسط الاضطرابات الداخلية فى البلاد السورية انصب الانتباه فيه على النواحى الأدبية والعلمية ، فالصحف اليومية التى لم يكن يسمح لها بأن تعالج بحرية تامة المسائل السياسية أصبحت شيئاً فشيئاً تكرس معظم مساحاتها لمعالجة مواضيع من مختلف فروع المعرفة إلى جانب القصص المختلفة الكثيرة والمقالات المتعددة . وكانت الصحف الأخرى تصدر سلسلة من نشرات فى شكل كتب ، إلا أن إنتاج الكتب لم يكن يقتصر على هذه الصحف وحدها فقد ظهرت كتب عديدة ومن كل نوع بكميات ضخمة . « كثير منها كانت ترجمات عن قصص فرنسية مثيرة

ومع ذلك لم تكن عديمة الفائدة فقد عرفت القارئ عادات وتقاليد مختلفة لبلاد العالم وعرفته أيضاً بأفكاره ومعتقداته جميعها . وإلى جانب ذلك فقد ظهرت كتب ذات صفة جديدة وقد قدمت للقارئ تقديما حسناً »[1] .

وهكذا نرى أن فى أثناء الحرب الروسية العثمانية عام ١٨٧٧ — ١٨٧٨ والسنتين التاليتين لها لم تكن توجد مراقبة تامة بالمعنى الصحيح ومباشرة على الصحف إذ لم يكن لوالى سوريا مدحت باشا ووالى حلب جميل باشا ومن بعده كامل باشا مراقبة تامة وربما كان هذا بدافع حكم مدحت باشا الحر على عكس ما كان عليه السلطان وحكومته والولاة فى الولايات السورية الأخرى .

وفى عام ١٨٨٠ وضعت أسس الرقابة على الصحف فى وزارة المعارف العمومية ولم تكن شديدة فى مطلع أمرها إذ لم تكن تتضمن فحص الصحف الصادرة قبل صدور قانون الرقابة ، فقد كانت الطريقة التى اتبعها المراقبون هى أن يصدروا الأوامر كالآتى :

« بين الحكومة وألمانيا ارتباط ، ولذلك فى أثناء بضعة أيام قادمة لايكتب شىء يسىء إلى هذه الدولة العظمى أو تضعف من مركز الحكومة » .

ثم تتخذ الخطوات اللازمة عادة بعد إصدار الصحف لتعاقب المسىء من المحررين ، وأن تكبح جماح الصحف من تكرار إساءات مشابهة .

كانت المحاولة الثورية التى قامت بها جمعية بيروت السرية بمثابة الموجة الأولى من سلسلة من الموجات السرية لجمعيات أخرى تعاقبت فى انسياب منتظم ، وكذلك النشرات التى ألصقت على جدران بيروت وطرابلس ودمشق وصيدا حتى عام ١٨٨٠ وقد كان من الناحية التاريخية تمثل أقصى حد بلغته تلك الموجة الأولى ، وبقيت نتيجته وأثره كامنين فى الزوايا الخفية للوعى العربى والسورى وأصبح شعاراً له . ثم إن تفكير العقول المنشئة لهذه المطالب والآمال

(١) مصطفى شاكر . القصة فى سوريا ص ١٦٢ وما بعدها .

التى ظهرت دلت على أن هذه العقول فهمت القضية فهما صحيحاً ووعتها بكامل قوتها الوطنية وأصبحت أساسا للاستقلال الذاتى والعام للشعب السورى ولم تبطل فى أى عهد من العهود المتعاقبة عليها .

ثم إن انتشار التعليم الغربى فى البلاد الشامية عموماً ساعد على انتقال قيادة حركة العرب القومية من النصارى إلى المسلمين ، وكان من أكبر العوامل التى سببت ذلك الانتقال الهجوم غير المباشر الذى شنته المؤسسات المدرسية الأجنبية على مراكز اللغة العربية كأداة للثقافة القومية .

كانت الكثرة الساحقة من طلبة المدارس الأجنبية تتألف من النصارى ؛ لأن المسلمين كانوا يخشون إخراج أبنائهم عن دينهم ويفضلون إرسالهم إلى المدارس الأميرية أو الأهلية لأنها إسلامية محافظة ، وإن كانت سوية التعليم أضعف بكثير من المدارس الأجنبية ، وهذا من الناحية العلمية المجردة ، على أن القالب الغربى الذى صب فيه التعليم الأجنبى قد أضعف الأثر الروحى للثقافة العربية فى عقول الطلاب المسيحيين وأرضعهم من ثدى غريب غير الثدى الذى غذى الحركة العربية فى طفولتها . أما المسلمون فإنهم لبعدهم عن المدارس الأجنبية احتفظوا بالصلة التى تربطهم بأسلوب حياتهم التقليدية وبقيت أذهانهم مشوبة بروح البعث العربى تشرباً شديداً حتى عندما كانوا مرغمين على اللجوء إلى المعاهد التركية لتلقى علومهم العالية . قد يكون التعليم الذى تلقوه ضيق الأفق ، ولكنهم تلقوه باللغة العربية فكانت عناصره مألوفة لديهم وكان متناسباً مع الحركة القومية وهذه ميزة كبرى .

ولا يجوز لنا أن نستنتج من هذا القول أن جميع النصارى كانوا يتلقون العلم فى مدارس التبشير الأجنبية وأن أحداً من المسلمين لم يتلق علمه فيها أو أنه لم يكن فى البلاد مدارس مسيحية عربية ، فإن ما ذكر صحيح

بوجه عام . إلا أننا نعترف بوجود حالات شذت عن هذه القاعدة العامة »[١] .

ولقد وصف المراقبون المعاصرون الحالة الفكرية فى البلاد السورية الشامية بجلاء والغليان السياسى الذى غذته الحركات القوية المتعددة .

لقد سجل كاتب فرنسى، زار البلاد عام ١٨٨٢ ، الأثر الذى تركته الروح الجديدة فى نفسه كما يلى : « . . . . . . إن روح الاستقلال منتشرة انتشاراً كبيراً ، وقد رأيت شباب المسلمين خلال إقامتى فى بيروت منهمكين بتشكيل الجمعيات العاملة على تأسيس المدارس والمستشفيات والنهوض بالبلاد. ومما يلفت النظر فى هذه الحركة أنها محررة من أى أثر للطائفية فإن هذه الجمعيات تستهدف قبول النصارى بين أعضائها والاعتماد على معاونتهم فى العمل القومى ولكنها تهمل الترك تماماً »[٢] .

وهناك فرنسى آخر قام برحلات واسعة فى البلاد العربية فزار شمال أفريقية وشواطئ البحر الأحمر والخليج الفارسى وركب دجلة من بغداد فى عام ١٨٨٣ فلمس فى رحلاته أعراض القلق الذى عم جميع البلاد العربية ووصفه بما يلى :

« لقد كان يواجهنى فى كل مكان بنفس النسبة ذلك الشعور العام المستقر ، كراهية الترك . . . وأما فكرة القيام بعمل مشترك مرتب لطرح هذا النير البغيض فهى فى دور التكوين . . . ويلوح فى الأفق البعيد طيف حركة عربية ولدت حديثا ، وسيقوم هذا الشعب الذى كان مغلوباً على أمره حتى الآن بالمطالبة عما قريب بمركزه الطبيعى فى عالم الإسلام وفى توجيه هذا العالم »[٣] .

---

(١) دينس دوريفوار فى كتابه العرب الأصليون وبلادهم نقلا عن جورج أنطونيوس ص ٢٩٤ — ٢٩٥ يقظة الأمة العربية .

(٢) كتاب التبشير والاستعمار للخالدى وفروخ فى التعليم ص ٧٠ وما بعدها .

(٣) غبريل شارم فى كتابه رحلة إلى الشام ص ١٧١ — ١٧٢ نقلا عن جورج أنطونيوس .

اشتداد الرقابة الصحفية .

كانت الأسس التى شيد عبد الحميد حكمه عليها فى البلاد الشامية عامة لإيجاد ركيزة قوية يستند عليها فى سياسته الخارجية وفى داخل الولايات السورية ، قائمة على الجاسوسية والإرهاب ، مما أدى إلى نشوء نظام تبوأ فيه الجواسيس الذين كان عبد الحميد يستعملهم لتحقيق غاياته السياسية مكاناً ممتازاً ، إذ شكلوا فئة متنفذة من صعاليك فاسدين لا يأمن جانبهم إنسان مهما علت مكانته أو تحققت براءته إلا أحيانا بتقديم رشوة لهم فى الوقت المناسب ، وقد فرض السلطان رقابة شديدة وخانقة أخذ مفعولها يزداد ويتوسع حتى نجحت فى قتل النشاط الأدبى وخصوصاً الصحافة .

ومنذ عام ١٨٧٨ أخذت سياسة الحد من النشر وتقييده تتسع شيئاً فشيئاً فيما يختص بالصحافة ، وقد تكفلت وزارة الداخلية بالمراقبة على الصحافة بينما احتفظت وزارة المعارف العمومية بحق السيطرة على إصدار الكتب ، وقد كانت السلطات الأخرى ممنوعة من إصدار تصريحات لإصدار دوريات ومجلات دون معرفة السلطان وأخذ إذن عاجل منه . وكان السلطان صاحب الحق فى أن يعطى مثل هذه الأذونات والتصريحات لصحف جديدة والتى قد يكون لها أن تصدر فقط تحت تأثير ظروف استثنائية ، وقد اتخذ هذا الاتجاه وهذه الوسيلة بسبب نشاط بعض الأحزاب الداخلية فى البلاد العثمانية وخصوصاً الولاية السورية الشامية إذ كانت للصحافة السورية قابلية لكى تقوم بعمل دعاية على الرغم من الحد من الحرية وتقييدها . وكان رجال المراقبة فى بداية أمرهم رجالاً جاهلين إذ كانوا ينتبهون فقط إلى الكلمات الممنوعة والألفاظ مثل : الدستور ، والضغط ، مدحت باشا ، إذ يجب أن لا تستعمل هذه الكلمات فى الصحف ، فقد كانوا يتحققون من عدم كتابة الكلمات الممنوعة فقط ، ولكنهم لم يكونوا ينتبهون إلى أن هذه الكلمات يمكن أن توضع وتشرح بكلمات بسيطة لا ضرر منها أو من خلال أفكار يلمح بها بصورة غير

مباشرة ، ولا يرى المراقبون أى ضرر فى نشر معلومات عامة لاتمس المسائل السياسية وتهدف فقط إلى تنوير القراء فى بعض المشاكل الاجتماعية ، وكان البعض من رجال الصحافة يستفيد من هذه الحالة ، وكان هذا البعض ومنهم الكواكبي فى صحيفته الاعتدال والقباني فى ثمرات الفنون والبستاني فى الجنة والجنان وغيرهم ، يحاول أن يقدم أفكاره بشتى الصور والأساليب ويهاجم مساوئ الحكم والولاة وغيرهم من الحكام الفاسدين وأحيانا كان يتهكم بصورة فاضحة على شخص عبد الحميد وحكومته ، وهذا ماجعل السلطان يهتم بوضع مراقبة شديدة ومنظمة وذات أسس وقوانين تقف لهؤلاء الصحفيين الجريئين بالمرصاد ، وبذلك أقام شبكة قوية من الجاسوسية دعمها بموظفين ينقلون إليه أخبار صحفهم وتنقلاتهم وحركاتهم ، مما جعل الكواكبي بعد تعطيل صحيفتيه يغادر البلاد الشامية إلى البلاد المصرية ويعتقل السلطان بعض المفكرين والأحرار من بيروت وحلب ودمشق ويضعهم هم وصحفهم تحت مراقبة شديدة .

أما قانون المراقبة الصحفية الصادر فى عام ١٨٧٨ فقد أضيف إليه كثير من المواد التى تجعل مفعوله قويًّا ومانعاً لأية منشورات تحض على الأفكار التحريرية من صحف أو كتب أو سواها . فمواد هذا القانون فرضت الرقابة على الصحف المحلية التى تصدر بلغة واحدة من لغات البلد ، وكذلك الصحافة الأجنبية .

أما فيما يتعلق بمراقبة المطبوعات والمطابع والكتب فقد عهد بها إلى لجنة خاصة تتكون فى داخل وزارة التعليم العام ، وهذه اللجنة تسمى « مجلس المعارف الأعلى » و « مجلس المراقبة والتفتيش » . ومفتشو المطابع والمكتبات تعينهم وزارة التعليم العام ، أما الكتب الصادرة فى الخارج فيتم مراقبتها والتفتيش عليها فى الجمارك وفى مكاتب البريد بواسطة موظفين تعينهم وزارة التعليم العمومية . ويكونون قسماً من موظفى إدارات الجمارك والبريد .

« وتوجد إلى جانب ذلك كله مراقبة ثالثة هى مراقبة المسارح ، إذ لا يمكن لأية تمثيلية مسرحية أن تعرض بدون ترخيص سابق يسلم من مكتب الصحافة ووزارة البوليس ، وفى الولايات السورية من إدارة التعليم العام . ويجب أن تقرأ كل تمثيلية قبل الترخيص لها من قبل المراقبين وهؤلاء كانوا يحذفون بغباء ويجهل كبيرين أشعاراً وأجوبة لأسئلة وأحيانا أدواراً ومشاهد بكاملها . وكانت تمنع منعاً باتًّا الروايات المسرحية والوطنية والتحريرية .

وكانت تباشر الرقابة عملها على التعليم فى المدارس ، فإن افتتاح المدرسة كان مقيداً بترخيص من وزارة التعليم العام . وهذه الوزارة كانت تفحص مقدماً منهاج التدريس وكانت تحذف منه كثيراً من الدروس وبالأخص دروس التاريخ .

وقد ألغى القانون أخيراً حق الاجتماع والتجمهر بصورة تامة . وأصبحت الصحافة فى هذا العهد ملغاة وكأنها غير موجودة وأصبحت من أمور الحكومة وحدها .

كان مكتب الصحافة فى إدارة التعليم فى كل ولاية من ولايات الشام يتسلم فى كل يوم كلمة الأمر لكى يعلم ما يجب السماح به لنشره فى الصحف ومايجب عليه أن يمنع الصحف من نشره ، فكانت الصحف الكبرى الرئيسية السورية تحرر مقالاتها وأخبارها طبقاً للتعليمات التى تفرضها عليها الحكومة التابعة لها فى الولاية وقبل أن يوضع لها صيغ نهائية للطبع كانت ترسل نسخاً منها إلى مدير مكتب الصحافة لمراقبتها . فمدير مكتب الصحافة هذا ويسمونه « الرقيب » يعقد فى الليل اجتماعاً لمجلس المراقبين الآخرين لكى يعلم ويرى ما إذا كان قد كتب شيء ضار فيما يختص بالسلطان أو فيما يختص بالحكومة ، وبعد أن تجرى لها آخر التصحيحات ، التى كانت تعتبر عملا شاقًّا للطابعين ولصفقى الحروف ، يوقعون على أعداد الصفحات ويعيدونها إلى المحررين المختصين ، وفى صبيحة اليوم التالى تصدر هذه الصحف وتبدو كأنها كلها من

أصل واحد ذوات شكل واحد وتنشر الأخبار نفسها فى كل منها على صفحاتها « . . . وأشد ما كان يؤلمنى كابوس المراقبة ، وما ألقاه من الغيظ حتى يؤذن للجريدة بالطبع . وما كان مراقب الجريدة غير صاحبها وهو من عمال الحكومة ، والصعوبة فى المراقبة أنها لا قاعدة لها يرجع إليها وليس لها قانون ثابت معروف ، فلا قاعدة فى المراقبة غير ذوق المراقب وهواه ، ولا قانون إلا ما يستمده من روح الحكومة الاستبدادية . وأكثر ما يجب أن يتوقاه المحرر ذكر شيء يمس السلطان من قريب أو بعيد ، أو يمس عماله ورجاله وجيشه وإدارته وسياسته ، أو يشير إلى مسألة تاريخية فيها ذكر الخلافة والحرية والشورى والدستور وقتل الملوك وخلعهم .

ولطالما تألمت نفسى لحذف صاحب الجريدة المقاطع الكبيرة مما أكتب وأحيانا المقالة برمتها ، أما حذف الأخبار الصغيرة فأيسر ما يفعل ، وقد يحذف ما يكون منقولا عن صحف الآستانة ، فإذا سألته عن السبب فى ذلك قال : هواء سورية غير هواء فروق عاصمة الملك ، وكنت أسمع تعليلات وتمحكات ما أنزل الله بها من سلطان »[١] .

وهناك مراقبون خاصون فى أثناء النهار يزورون مكاتب التحرير لكى يراقبوا الأخبار الحديثة والمقالات الافتتاحية وخط السير المفروض على الصحف كان مضاعفاً. إذ يجب عليها أن تتعهد بما يأتى :

(١) أن تمتنع دائماً عن الاهتمام بالمشاكل والمسائل السياسية وبمشاكل ومسائل الإدارة وبسوء تصرفات الموظفين وبشخصية السلطان وبقصره وبجواسيسه .

(٢) أن تنشر بصورة إجبارية المقالات والأخبار التى ترسلها لها الحكومة والتى تعدها لها الحكومة، وقد لا تكون أكثر من تعديلات بسيطة أو تكذيبات للأخبار الهامة وتصدر بصورة أخبار خاطئة وأخبار محرفة محورة ، تبعـاً

---

(١) محمد كرد على كتاب المذكرات جزء واحد ص ٥٠ و ٥١ و ٥٢ .

للضروريات اليومية والتى تحسن من سياسة السلطان عبد الحميد الثانى ، وأيضاً فإن الصحفى قد يكون مضطراً إلى أن يخدع القراء عن قصد وعن عمد .

وجميع البرقيات الخارجية للصحافة تحجزها الحكومة فى الولاية ، فإن مقتل رئيس دولة يصبح معروفاً للجميع بأنه مات فجأة ، ويعزى هذا الموت إلى داء السكته القلبية ، وليست هذه فقط المقالات والأخبار الضارة التى هى ممنوعة ، ولكن توجد قائمة كبيرة من الكلمات التى وضعتها الحكومة فى فهرست خاص . وأيضا لايجب أبداً الكلام عن « الأحزاب » ، أو عن « المحاولة والتربص » أو عن « الثورة » أو عن « الفوضى » أو عن « الاشتراكية » أو عن « الديناميت » أو عن « الانفجار » أو عن « الفتنة » . لأن عبارات كهذه توحى بفكرة قيام الشعب وثورته وإثارته كما أنه لايجب الكلام عن « الخلع » أو عن « الجنون » أو عن « مراد الخامس » لأنها تلمح وتشير إلى عزل السلطان مراد الخامس . ولا يجب الكلام عن « الدستور » أو عن « الحرية » أو عن « الوطن » أو عن « المساواة » لأنها قد تثير الشعب ضد السلطان وعهده المستبد . وأيضاً لا يجب الكلام عن الأنف الكبير لأن السلطان عبد الحميد الثانى له أنف كبير ولا عن « النجوم » لأن ذلك يعنى قصر « يلدز » الذى معناه « النجم » .

فالمجازر الكبرى وجرائم الأشخاص الذين ينتمون إلى القصر وإلى حاشية القصر والولاة وإلى حاشية الولاة والخطف والسرقة والاغتصاب وسرقة العائلات التى ترتكب بصورة خاصة فى الأرياف وفى الولايات يجب أن يرخى الستار عليها ولا تذكرها الصحف .

ولقد ذهبت الرقابة إلى أبعد من ذلك ، فأخذت تشوه الأخبار العلمية للصحف إذ لايمكن للصحيفة أن تقول إن الأوكسيجين « حر » وإن المعادلة الرياضية الكيمائية الآتية لا يمكن أن تعبر أو أن يعبر عنها بهذا الشكل فى درس الكيمياء : A.H. O. لأن ذلك قد يفسر بأن عبد الحميد الثانى يساوى الصفر وعلى العكس من ذلك ، إذ يجب على الصحف أن تتكلم

كل يوم عن الأمن الذى يسيطر على البلاد ، وعلى السعادة التى ينعم بها الشعب العثمانى من أقصاه لأقصاه فى حكمه ، وأنه يجب على الصحافة أن تتلو الدعوات لكى يحفظ الله الأيام الغالية للسلطان وفى ظله المديد . وفى يوم الجمعة حيث يذهب السلطان ليؤدى شعائر الدين وطقوس العبادة فى الجامع الأكبر فى قصره وأيضاً فى أيام الإحتفالات وأيام الأعياد السنوية ليوم جلوسه على العرش ويوم ميلاده فالصحف مضطرة لأن تنشر المقالات فى مدح السلطان .

وكانت تعليمات الرقابة تقضى :

أولاً — يجب على الصحف أولا إعلام الشعب عن صحة السلطان الغالية وبعدئذ يمكنها الكتابة عن الإنتاج الزراعى وعن الرقى التجارى والصناعة الإمبراطورية .

ثانياً — لا يجوز نشر أى مقال أو خبر قبل أخذ موافقة وزارة المعارف ويستثنى من ذلك القضايا التى لا تتعارض مع الوجهة الاجتماعية .

ثالثاً — ممنوع نشر المقالات الطويلة لأى موضوع أخلاقى أو اجتماعى .

رابعاً — ممنوع استعمال عبارة « البقية تأتى » أو « يتبع » أو « للبحث صلة » أو البقية فى العدد « القادم » أو أى إشارة إلى أن المقال غير كامل .

خامساً — ممنوع ترك فراغ فى الجريدة أو استعمال نقط بدلا من فقرات حذفتها الرقابة لأن فى ذلك تشويشاً ويترك مجالاً للتأويل من الرأى العام .

سادساً — لا يجوز انتقاد الشخصيات الكبيرة الرسمية . إذا اتهم حاكم بسرقة فلا ينشر شىء عن هذا . إذا اتهم برشوة فلا يشار إلى النبأ . إذا قتل الحاكم أو الموظف الكبير فيحذف أى تلميح بأنه مات بطريقة غير عادية ، بل يكتفى بأن ينشر أنه توفى إلى رحمة الله .

سابعاً — لايجوز نشر أية شكوى من تصرفات موظفى الحكومة حتى

ولا يجوز نشر أن هذه الشكاوى اتصلت بمعالم جلالة السلطان .

ثامناً — لايجوز نشر أنباء عن ثورات فى داخل السلطنة أو عن ثورات تاريخية ضد أى ملك من الملوك .

تاسعاً — لايجوز نشر أية هزائم أصابت جيش السلطنة ، ولا أى انتصارات انتصرها الأعداء ، ولا يجوز تعظيم أى قائد من قوات الأعداء .

عاشراً — لا يجوز نشر اسم أعداء جلالة السلطان ولا الإشارة إليهم »[1].

وسابقاً كان مكتب الصحافة التابع لإدارة المعارف فى الولاية السورية أو الولاية الحلبية أو المتصرفية اللبنانية يسهر ويراقب عن قرب الصحف فالتنبيهات وحالات التعطيل وحالات إغلاق الصحف كانت تتوالى فى فترة قصيرة منه . وكان الإنذار لصحيفة الشهباء بمثابة أمر للصحف، بأن تمتنع من الآن فصاعداً عن أن تحيد عن الطريق السوى عام ١٨٧٧ ؛ وكانت ثلاثة إنذارات تحتوى بصورة أكيدة تعطيل الصحيفة عن الإصدار كما حصل أيضاً للشهباء فى « التعطيل الثالث من قبل الوالى كامل باشا » . وكان إغلاق الصحيفة إلى أجل غير مسمى أو لفترة غير محدودة قد تطول إلى أربعة أشهر ، كما حدث لصحيفة لسان الحال عام ١٨٧٨ وصدرت مجلة « المشكاة » بدلا عنها فى هذه الفترة . وأخيراً فعقوبة الإغلاق تثبت « بإرادة إمبراطورية » ، ولا يمكن لأية محاولة أو التجاء أن يفيد شيئاً ضد هذه الإجراءات الإدارية والتى من أجلها كان للحكومة سلطة مطلقة ومتروك لها حق التصرف وإلا إذا عفا عنها السلطان شخصيًّا ، وهذا ما حصل لصحيفتى « الجنة والجنان » اللتين توقف إصدارهما وقد صدرت الإرادة السلطانية بالعفو عنهما بمساعى نامق باشا شيخ الوزراء وسعيد باشا ناظر الخارجية فى عاصمة الدولة العثمانية . والصحيفة التى أغلقت ثم أعيد إصدارها بتصريح خاص كان يجب عليها أن تمتنع عن أى نقد ضد إغلاقها غير القانونى أو إغلاقها

(١) حياة عبد الحميد الخصوصية وسياسته مجلد ٣ ص ٢٨٦ . عثمان نورى .

التعسفى الذى لا مبرر له . وكان يجب عليها – بعكس ذلك أن تعبر فى أول عمود لها عن اعترافها بالجميل العميق وأن تعترف بكل جميل وعرفان للسلطان والصدر الأعظم وللوالى وإلى الوزراء وخصوصاً إلى مدير مكتب الصحافة بأنهم غمروها بالسعادة بإعادة إصدارها تحت رعايتهم .

فالصحف التى تصدر تحت هذه الظروف وفى هذه الحالات لا يمكن لها أن تحصل على نسبة توزيع كبيرة ، ولم يكن الوالى أو السلطان يعوض الصحفيين عن خسارتهم بسبب ما يعانونه من جراء هذه الإجراءات والأعمال التعسفية ومن شدة وطأة الرقابة عليهم .

ولما اشتدت وطأة الرقابة على المطبوعات فى الدولة العثمانية ، وكتب على الصحافة اليومية السورية فى سوريا أن تكافح فى سبيل بقائها وطال عهد سكان هذه البلاد بضيق العيش حتى تعذر على متيسرى الحال منهم بذل العون الكفيل بالنهوض بهذه الصحافة نتيجة لما كانت تتخذه الحكومة من التدابير الصارمة لإخماد أية بادرة من بوادر التعبير عن حرية الرأى « لم ير منشئا مجلة المقتطف الدكتور فارس نمر والدكتور يعقوب صروف حيلة لمتابعة هذه الخدمة الصحفية الجليلة إلا الانتقال بمجلتهما إلى القاهرة . فهاجرا إليها عام ١٨٨٤ بعد أن أصدرا ثمانية مجلدات سنوية ونصف مجلد فى الأراضى السورية ، وواصلا إصدار مجلتهما فى القاهرة ابتداء من العدد السادس من المجلد التاسع » .

وكذلك لم تسلم صحيفة المصباح البيروتية التى أسسها حزب الموارنة للرد على عدوان الخورية من رقابة إدارة مكتب الصحافة فى بيروت ، إذ عطلتها عقب مقالة إصلاحية انتقدت فيها أعمال بلدية بيروت وما فيها من الخلل وقد عطلت هذه الصحيفة أيضا بعد عام ١٩٠٣ وبقيت معطلة حتى قيام دستور عام ١٩٠٣ لما كان لمراقب المطبوعات من ضغط عليها إلى جانب الأغراض الشخصية .

وقد عطلت أيضا منذ العدد الأول منها صحيفة مرآة الأحوال عام

١٨٨٦ لصاحبيها سليم وحنا عنحورى ، وبعد ذلك حصل سليم عنحورى على امتياز مجلة مرآة الأحوال ، ولكن شدة التضييق والمراقبة على المطبوعات فى ذلك الوقت حالت دون استئناف إصدارها فبقيت معطلة .

وتعتبر الفترة بين عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٦ فترة نشاط اشتدت فيها المراقبة على الصحف السورية فى سورية لتثبيت سلطة الوالى والحد من سلطان الصحف المناهضة للأفكار الرجعية والقضاء على الأفكار التى تحاول أن تنير الطريق أمام الشعب السورى لتحقيق الاستقلال ، تلك الأفكار الإصلاحية التى كان يدعو إليها السيد عبد الرحمن الكواكبى والجمعية السرية بواسطة نشراتها الثورية .

وكذلك لم تسلم الصحف الواردة من القاهرة من هذه الرقابة الشديدة والحد من الأفكار التحررية ، فقد كان أحمد حمدى باشا والى سورية آنذاك (عام ١٨٨٤) « . . . . . يأمر بإحراق رزم "الأهرام" عند ورود البريد المصرى إلى بيروت أمام عينيه فى دار الحكومة لئلا يفلت منها عدد إلى يد الأهالى » .

وكانت الأهرام قد توقفت عن الدخول إلى سوريا سبع مرات فكانت تسعى لدى أولياء الأمور فى بيروت وفى القسطنطينية لإلغاء القرار الصادر ضدها ، وكانت تنال فى كل مرة رخصة بإعادة دخول سورية ، ولكن على عهد الوالى المذكور كانت قد توقفت توقفاً نهائياً لما كانت تنشره على صفحاتها من الأفكار التحررية والمبادئ الاستقلالية .

قانون عام ١٨٨٨

على أن السلطان عبد الحميد لم يكتف بكل هذا لكبت الحريات الفردية والحريات الصحفية فقد قرر أن يزيد من معارضته للأفكار التحررية ، فقـد أصدر فى جمادى الأولى عام ١٣٠٥ و ٣ كانون الثانى (يناير) عام ١٨٨٨ قانوناً يؤكد ويدعم نظام الرقابة على الطباعة والكتب والمنادين والبائعين المتجولين ، مع وجوب طلب التصريح لهؤلاء بالعمل بإذن

سابق مع تأكيد سلطة الرقابة عليهم . وبذلك صبغ العصر بصبغة الرقابة البارزة فيه .

فكان على كل مطبعة تريد افتتاح عملها أن تسعى للحصول على تصريح سابق من الحكومة التى تحتفظ لنفسها دائمًا بسلطة مطلقة فى السماح بهذا التصريح أو رفضه (١) . ومن جهة أخرى فإن الصحفيين الأجانب الذين كانت تحميهم الامتيازات الأجنبية (٢) من الإفلات من القضاء العثمانى ، كان يجب عليهم أن يتعهدوا فى صك كتابى مصدق عليه ومسجل من سفاراتهم التابعين لها ، بأن لاينشروا شيئاً منافياً أو متناقضاً مع القوانين ، وفى حالة نقض هذا التعهد وارتكاب جريمة جديدة فإنه يتنازل عن امتيازاته التى نصت عليها لائحة الامتيازات الأجنبية .

وبالتالى فإن قانون ٣ كانون الثانى (يناير) عام ١٨٨٨ ينص وينظم عقوبة ضبط ومصادرة المطابع السرية التى تدار دون أن تتم الإجراءات الشرعية والقانونية المنصوص عنها بهذه اللائحة . وفيما عدا الإذن بالتصريح المطلوب لافتتاح مطبعة فإن الطابع ملزم قبل كل طبعة أن يضع المؤلف لفحصه ومراقبته وأن يحصل على تصريح خاص لنشره . وهذا التصريح يجب أن يظهر وينشر على غطاء أو غلاف الكتب والمؤلفات المطبوعة . ثم بيان عدد النسخ المراد إصدارها فى مكان واضح لمراقبتها ، ويجب أن تكون كل هذه البيانات معروفة ومعلومة لدى وزارة المعارف العمومية . وفى نفس الوقت يجب أن توضع نسختان فى الوزارة قبل أن يوضع الكتاب أو المؤلف فى السوق للتداول .

وأخيرا ينظم القانون الرقابة التى تمارس عملها على الكتب والصحف المطبوعة فى الخارج والتى تدخل إلى البلاد العثمانية والولايات العربية .

(١) جامعة القوانين . نخله قلفاط عام ١٨٩٢ باب مجموعة القوانين الجزائية .

(٢) التبشير والاستعمار للدكتورين خالدى وفروخ ص ١٣٢ وما بعدها .

وهذه القوانين كانت موجودة فى قانون الطباعة القديم الصادر زمن السلطان عبد العزيز أيضاً فى ٢٠ جمادى الأولى عام ١٢٧٣ وعام ١٨٥٧ . ولكن الشيء الجديد فيه هو أنه فرض على موادها رقابة شديدة حدت من حريتها وجعلتها تطبق تطبيقاً تعسفيًا على الكتب والمطبوعات وعلى الصحف .

وإلى جانب هذه النظم القديمة أيضاً والتى نظمت بقانون جديد فى عام ١٨٨٨ ، كانت هناك مادة قانونية تقيد طبع الكتب غير الإسلامية ويقتضى الرأى الموافق عليه من رئيس الطائفة القاضى بمنح طالب التصريح الإذن أو الرفض به .

ولكن هذه المادة قد ألغيت تماماً من القانون العثمانى الجديد عام ١٨٨٨ ، ومع ذلك بقى منع طبع القرآن الكريم أو أجزاء منه فى القانون ، وبقيت الدولة هى المشرفة على قانون طبع الكتب الطائفية لا رئيس الطائفة الدينية كما كان سابقاً .

وبالتالى فإن الكتب التى صرح بتداولها بمقتضى القانون الجديد كان يجب عليها أن تحمل خاتم التصريح وتاريخه إلى جانب عدد نسخ الإصدار وصورة التصريح على الغلاف ، وينظم هذا القانون حالة المكتبات ويجعلها تخضع فى افتتاحها إلى تصريح سابق ، ومنع القانون بالتالى كل إعلان فى أى موضوع كان ما عدا بطاقات الزواج وبطاقات الوفاة وإعلانات التمثيليات والمسارح العامة .

اعتقد السلطان عبد الحميد ومن يسانده فى حكمه من الولاة أن هذا القانون قد يحد من شدة الأصوات المتحررة التى تنبعث من المخلصين المحبين للشعب العربى السورى ولدفع الظلم عنه وحثه على الثورة وعلى استبداد الحكام الذين يرون فى الشعب مطية لشهواتهم وموضعاً للاستغلال والرشوة وجلب المال ، وكانت هذه الأصوات تبلغ آذان المتحررين المخلصين العاملين فى سوريا ، وفى ولاياتها الثلاث : ولاية الشام وولاية حلب وولاية بيروت ولواء القدس ، تثير فى النفوس الأمل وتبعث فى

القلوب ريح الحرية والقومية ، ولكنها كانت قوية عظيمة فى بيروت وحلب وبخاصة كان الكواكبى يثير الهمم وينهضها بأفكاره التحررية ، ولما اشتدت المراقبة عليه استقال من الوظائف الحكومية ، وعمد إلى فتح مكتب للمحاماة خاص به يفتى فيه أصحاب الدعاوى ويسطر اللوائح الاعتراضية ويحرر معروضات المتظلمين من الحكام ، مما يقدمه عادة أبناء الشعب إلى المراجع العليا ، ويفيد المراجعين من المحامين ويرشدهم فيما يشكل عليهم من أحكام الأنظمة والقوانين ، فأزعج هذا المكتب الوالى ، لأنه أصبح ندوة يأوى إليها الأعداء والمتظلمون فيدلهم الكواكبى على الطرق التى يتوصلون بها إلى قهر الوالى والتخلص من ظلمه ويشجعهم على رفع ظلاماتهم ويتولى بنفسه تحرير الكتب والشكاوى المرسلة مع البريد أو البرق .

وكان هؤلاء جميعاً أيضاً يوالون شكاواهم من الوالى الى المقامات العليا فى السلطنة العثمانية على كتب ورسائل يحررها السيد الكواكبى بلهجة بارعة مثيرة يهتز لها عظماء الدولة وأكابر رجالها ويتأثر منها ذلك السلطان القاهر الذى كان لا يهاب الملوك ولا يحسب حساباً لأحد .

جواسيس السلطان ومراقبوه :

« ومن الطبيعى كان السلطان فى حكمه هذا يعتمد على شبكة ذكية وواسعة من الجاسوسية . وكان الجواسيس المربوطون برجال القصر يعرفون " بالخفية " لأنهم يتجسسون على الناس " خفية " وأما التقارير التى يقدمونها فكانت تسمى " جورنال " ولهذا السبب كان هؤلاء يعرفون باسم " الجورنالجى " وكان عددهم كبيراً ، وكان كل واحد من كبار رجال " ألمابين " — أى البلاط الملكى — كان مرجعاً ورئيساً لجماعة من الخفيات . وكانوا يندسون بين الناس فى الشوارع والميادين ، فى المقاهى والملاهى فى الترامويات والمتنزهات ويتجولون فى الشوارع المحيطة بالمدارس العالية ، وبقصور الأمراء وبيوت بعض الرجال ، ويقدمون التقارير السرية عما يسمعونه أو يلاحظونه

من أقوال وأفعال . وكثيراً ما كانت هذه التقارير تعتبر كافية لاعتقال بعض الأشخاص وإملاء السجون بجماعات من الشبان والطلاب المنطلقين إلى الحريات الفكرية والسياسية . وكثيراً ما كان الاعتقال يترافق مع ضروب من التعذيب وينتهى فى بعض الأحيان إلى النفى والتعذيب[1] .

وكان لهذه الدائرة فروع متشعبة داخل البلاد السورية وخارجها تشعب العروق فى الجسم ، إذ كان عمالها مبثوثين فى كل دوائر الحكومة من الوالى السورى إلى النظارات المنفصلة عنه إلى كل فرع من فروعها . ولم يكن فى البلاد السورية كلها زاوية خارجة عن رقابتها حتى قال أحد الظرفاء لو تشعبت فى البلاد السورية طرق الحديد واخترقت سهولها وجبالها اختراق جند الخفية . لكانت بلا ريب أغنى دول الأرض »[2] .

وهناك شعبة خاصة منها لقراءة الكتب والجرائد وترجمة ما كان منها باللغات الأجنبية ، وهناك أيضاً جنود مهتمون خاصة بتناول زبدة الأخبار وتقديمها إلى المراجع العليا ، وكانت المراجع تحذف وتزيد وتعدل على هواها أو تستنبط من مخيلاتها ما لم يكن له أثر فى تلك التقارير[3] .

« وهكذا فقد كان رجال الاستبداد يهتمون اهتماماً خاصاً بالصحافة والطباعة ويخضعونها على الدوام لمراقبة دقيقة صارمة . وما كان يسوغ لجريدة أن تنشر كلمة واحدة ولو كانت فى باب الإعلانات دون أن تحصل على موافقة الرقيب الدائم . وكان يحتم على كل مؤلف أن يرسل مسودات كتابه إلى "لجنة تدقيق المؤلفات" ليحصل على رخصة خطية لطبعه ، وكثيراً ما كانت تدقيقات اللجنة وتصحيحاتها تستغرق شهوراً عديدة إن لم تناهز السنة .

(١) ساطع الحصرى البلاد العربية فى الحكم العثمانى ص ٨٧ .
(٢) مذكرات البارودى جزء ٢ ص ١٠٩ ستون سنة تتكلم .
(٣) سليمان البستانى الخفية والدستور ص ٨٥ كتاب الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده .

والمراقبون والمدققون ، كثيراً ما كانوا يغالون فى البحث والتدقيق مغالاة شديدة لأنهم كانوا يحسبون لأبعد الاحتمالات ولأغرب التأويلات . وكانت الرقابة تواصل عملها بكل اهتمام حتى بعد الطبع لكى لا تترك مجالاً لأدنى اختلاف فى النص المرخص والنص المطبوع .

وقد حدث غير مرة أن عطلت الجرائد وصودرت كتب لسهو مطبعى بسيط لا يتعدى حدود سقوط حرف واحد أو زيادة حرف واحد فى كلمة واحدة ، وذلك لأن المدققين توهموا أن ذلك قد يفسح مجالاً لتأويلات سيئة .

أما فى بيروت فقد كانت هذه المراقبة على أشدها على المخلصين من المفكرين الأحرار وكانت وطأة هذه الرقابة شديدة على الكتاب وأصحاب الأقلام فى صحف العاصمة إذ كانت الصحافة كما نعلم فى هذه الفترة تخضع لأحكام صارمة من الرقابة ومن مديرها فقد عطلت صحيفة سلسلة الفكاهات فى عام ١٨٨٨ التى صدرت فى عام ١٨٨٤ بعد أن نالت رواجاً عظيماً فى كل الديار السورية والعربية ، ونفى صاحبها نخله قلفاط إلى مدينة قونيه بدسيسة من جواسيس الحكومة الذين اتهموه زوراً وظلماً بإثارة الخواطر بين أفراد الشعب ، فلبث فى منفاه سنتين يتقلب على جمرات العذاب حتى أفرج عنه بعد دفع كل ما ملكت يداه لإشباع بطون الحكام الظالمين » .

وما كادت صحيفة قلفاط تتعطل حتى عجلت السلطات المحلية برئاسة نصوحى بك حاكم بيروت عام ١٨٨٨ بتعطيل صحيفة أخرى أدبية كانت الأولى فى العشر سنوات الأخيرة لها من الصحف الحرة التى تضرب على وتر الأفكار العصرية وهى صحيفة التقدم (التى أسسها يوسف الشلفون فى عام ١٨٧٤) لمدة غير معلومة لأنها نشرت عبارات موجبة لتهييج الأفكار » .

ولكن شبكة الجاسوسية التى كانت تتوسع على حساب الشعب السورى

فى بيروت وعدد أفرادها كان يزداد بنسبة اشتداد مخاوف السلطان وأوهامه من جهة وزيادة أطماع المنافقين وتلفيقاتهم من جهة أخرى ، فتحت أبواقها المختلفة على الصحافة السورية تطعن فيها وتكيد لها قدر استطاعتها حتى تميت فكرة الحرية الفكرية وتضغط على الأقلام الحرة فى هذا البلد المناهض ، فعمدت إلى إصدار أمر من الباب العالى بتعطيل صحيفة « الفوائد » عام ١٨٨٩ بحجة أنها قالت عن مدينة رومة العظمى إنها مقام « الخلافة البطرسية » فاختلق الأعداء لهذه العبارة تأويلا سياسياً وأوهموا السلطان عبد الحميد أنها ترمى إلى نقل الخلافة من القسطنطينية « رومة الجديدة » إلى رومة القديمة قصر الباباوات ، ولهذا السبب الخيالى ورد إلى والى بيروت عزيز باشا تكدير تلغرافى شديد اللهجة من جانب الصدارة العظمى لأنه لم يأبه إلى هذه الدسيسة الموهومة . فاضطر صاحب « الفوائد » خليل البدوى أن يذهب بنفسه إلى عاصمة السلطنة حيث تغيب نحواً من ثلاثة أشهر . وبجهد عظيم أفهم أصحاب الشأن أنه ليس بالرجل الذى يعزون إليه الفتنة . وأن لقبه « البدوى » لا يدل على أنه من صميم العرب الناقمين على الخلافة فى آل عثمان . فلما حصل الاقتناع والاطمئنان من جانبه صدرت له الأوامر السلطانية بإنشاء جريدة « الأحوال » بدلا من « الفوائد الملغاة » .

وقد عطلت أيضاً صحيفة الصفاء فى عام ١٨٨٩ بعد أن دامت ثلاث سنوات بسبب شدة المراقبة على المطبوعات والخوف من الأفكار التحررية . وتلاها فى هذا التعطيل صحيفة النشرة الأسبوعية عام ١٨٩٠ بأمر الحكومة سنة كاملة ، « لأنها نقلت عن الجرائد المحلية تلغرافات لاتوافق مشرب الحكومة فى ذلك العهد » وعلى الرغم من أن هذه الصحيفة ليس لها أى نشاط سياسى أو أدبى إذ أنها صحيفة دينية أسبوعية مصورة أنشأها المرسلون الأمريكيون لكى تخدم الطائفة البروتستنتينية . وكانت تجرى على صفحاتها مناقشات طويلة بينها وبين الصحف البيروتية « كالبشير »

حول ما يتعلق ببعض القضايا المختلف عليها بين الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستنت .

ومع ذلك يمكننا القول : إن الصحافة البيروتية التى أصبحت فى العقد العاشر والأخير من القرن الماضى هى الرائدة للأفكار التحررية لما كانت تظهره من الجرأة ، والإقدام والثبات فى خدمة الرأى العام المثقف والمتعلم المتحرر من كل قيود الاستعباد ، قد فاقت ما كان للصحافة العثمانية فى البلاد العثمانية نفسها من الحرية الفكرية والإقدام على بث أفكارها التحررية ، وعلى الرغم من شدة المراقبة على المطبوعات والتى كانت فى أوجها بين عامى ١٨٩١–١٨٩٩ إذ كان يدير شئونها حسن فايز الجابى وعبد الله أفندى اللذان تركا فى قلوب حملة الأقلام تذكاراً سيئاً . فإنهما حملا على الصحف عموماً وعلى صحيفة البشير بصورة خاصة حملة شديده لا يصبر على احتمالها إلا من كان جسوراً مقداماً مشهوراً له بالحزم وصدق المبادئ . فكان المراقبان المذكوران مع شدة ضغطهما على الصحف المحلية عموماً يتساهلان أحياناً مع بعضها فى نشر مقالات لا يسمحان لصحف معينة كالبشير أن ينشرها على صفحاته رغم ما عرف عن صحيفة البشير من قدرة على مقاومة مساوئ الحكم ومفاسده (كما ذكرنا سابقاً) وبالتالى فقد بلغ بهما التحيز أحياناً إلى صحف أخرى بأن يغضا الطرف عنها ، وتركها تطعن بالبشير بلا حق ، وبالتالى إلى منع البشير من الدفاع عن نفسه ولو كان الحق بجانبه ، وذلك حتى يمكنا الصحافة المرتشية من تحطيم الصحيفة التى تناوئهما وتظهر مفاسدهما فى حكم إدارة المطبوعات والرقابة عليها .

وقد كانت شدة الرقابة على الصحف البيروتية وخاصة البشير تضطر أصحابها للالتجاء إلى الحكام الذين يعرفون قدرها والولاة الذين ينصفون الحق فى بعض حالاته ، فقد كانت صحيفة البشير أحياناً تلجأ إلى الحكام أمثال إسماعيل كمال بك وعزيز باشا وخالد بك ونصوحى بك لتخفيف وطأة المراقبين على الجريدة .

« وحدث مرة أن مدير الرقابة حسن فائز الجابى منع « البشير » من نشر

رسالة حبرية أذاعها البابا « لاون » الثالث عشر وهى تحتوى على نصائح مفيدة ليس فيها شىء من السياسة كسائر الرسائل البابوية . فأبان له الأب أنطون صالحانى خطأه — وكان وقتئذ رئيس تحرير الصحيفة — ومعاملته المخالفة للقانون وحرية الأديان فى السلطنة ، ولما لم تنجح مساعيه بالوسائل المعقولة نشر الرسالة البابوية فى الجريدة ووزعت غير مبال بالمنع المذكور . فأصدر المراقب أمراً بتعطيل الجريدة فاستاء كل عاقل من تلك المعاملة الظالمة . وللحال سافر الأب كلير ، رئيس اليسوعيين مع صاحب الترجمة إلى القسطنطينية وهناك قدما تقريراً بواقع الحال إلى المسيو كميون سفير فرنسا ورضا باشا وزير العدلية ويوسف بهجت بك مدير مطبوعات السلطنة . وفى الوقت نفسه أرسل البابا على يد وزيره الكردينال زميلا يحتج لدى « الباب العالى » على تلك المعاملة التى تمس حرية الأديان فما كان من السلطان إلا أن أصدر أمراً بإعادة نشر البشير وعدم التعرض لكتاباته »[1] .

تكوين الجمعيات السرية من جديد :

ومن هذا المثال الواضح لصحيفة البشير ومدير الرقابة حسن فائز الجابى نرى التباين الشديد بين الحاكم والمحكوم ، وأصبح الأمر يدعو إلى النظر والتأمل والإصلاح وخاصة حين غلت المركزية وقامت الآستانة كمحجة المسلمين وموضع آمالهم وموطن الرئاسة والزعامة والعلم للبلاد السورية والولايات الشامية ، فانتسب الناس إلى فئات مختلفة متباينة يرجون عندها الخير فى الحل والعقد من ولاة وزعماء ومتنفذين ورجال دين ، وطغت الفئة الأخيرة ومالت إلى استغلال مكانتها ونفوذها فكانت صوفية زائفة حيناً ومثلها الأعلى أبو الهدى الصيادى الحلبى . وكان أنصاف المتعلمين والمتعممين وكانت الزوايا والتكايا أحياناً ، وأصبح التدين تجارة وزعامة ووساطة ولدت البدع والخزعبلات وضل الناس فى دروب الجهل والعقيدة لا يجدون السبيل الحق والطريق السوى . وفشا

(١) فيليب طرازى جـ ٢ ص ١٥٨ و ١٥٩ .

فساد الأخلاق وكثر الاختلاط وعمت الرشوة والمحاباة واستهان الناس بالمبادئ فى سبيل الوصول إلى الأهداف الزائلة فضجت الفئات الواعية والعقول السليمة والنفوس المثقفة ، وهى قليلة ، وقد هبت تنادى بتساوى الطبقات وفرض العدالة الاجتماعية ومحو الفقر والفاقة والأخذ بالنفوس إلى أن تتسامى عن الذل والضراعة والرشوة والمحاباة والتملق والكذب والرياء لعلها تصلح حال الرجل فى صناعته وزراعته وتبحث فى أرضه وملكيته معتمدة فى ذلك حيناً على نصوص الكتاب والسنة وأحياناً على كتب المصلحين من الغربيين مما تسرب إلى الشرق، وقد أرادت أن تشرح الإسلام الصحيح وتعاليمه وأن تبين زيف الطرق والمذاهب المحدثة ونوع البدع والخرافات ، ولكن أنى لها ذلك والحكم المطلق المستبد يجثم فوق الصدور ، فعملت فى الجهر تارة على نشر أفكارها وتارة بالخفاء إلى أن رأت أن لا سبيل إلى ذلك إلا بالعمل على تخليص البلاد السورية من الاستبداد الحميدى . وبدأت ثانية فى تكوين الجمعيات السرية بعد أن خبا بريقها فترة من الزمن داخل البلاد ، وعلنية فى خارجها بغية إظهار مساوئ الحكم الاستبدادى وحمل الناس على استنكار الحكم المطلق وطلب الحكم الدستورى عن طريق إعادة العمل بالقانون الأساسى للدولة .

إن الجمعيات التى تكونت فى داخل البلاد كانت مضطرة إلى العمل بالكتمان التام — وفق الأساليب والتنظيمات التى تتبعها الجمعيات السرية السابقة بوجه عام — ولكن طبع المنشورات السرية داخل البلاد كان من رابع المستحيلات بسبب صرامة المراقبة الموضوعة على المطابع صغيرة كانت أم كبيرة . فكان لا بد من أن يهرب بعض الأحرار إلى خارج المملكة لكى يطبع الأفكار التى تجيش فى صدره ويوزعها خلسة فى البلاد الشامية، وأما إدخال هذه المنشورات فما كان من الأمور الصحيحة ، لأنه كان فى عاصمة السلطنة وفى معظم المدن الرئيسية عدة دوائر بريد أجنبية تابعة لسفارات الدول المعظمة وقنصلياتها ، وكانت كلها مصونة عن مراقبة الدولة

بسبب الامتيازات الأجنبية المعلومة . وأما استلام المطبوعات من البريد الأجنبى — ثم توزيعها فى البلاد إلى مختلف الجهات — فكان مما تتعهد بها الجمعيات القائمة فى الداخل بفضل تشكيلاتها السرية .

ولهذه الأسباب المتنوعة انقسم الرجال الأحرار الذين تولوا أمر محاربة الاستبداد إلى صنفين أساسيين : من يعمل داخل البلاد ومن يعمل خارج حدود الدولة . كما أن الجمعيات التى ألفها هؤلاء أيضاً صارت نوعين : الجمعيات السرية فى الداخل والجمعيات العلنية فى الخارج .

إن تأليف هذه الجمعيات التى استهدفت محاربة الاستبداد بدأ عام ١٨٨٩ ، فى تلك السنة كان قد مضى على بدء الثورة الفرنسية العظمى مائة عام . وكان الفرنسيون قد أقاموا مهرجانات عظيمة ، وأنشأوا فى باريس معرضاً دولياً فخماً ، احتفالا بذكرى السنة المذكورة من أمجادهم القومية .

وقد أثرت هذه الاحتفالات فى نفوس عشاق الحرية فى البلاد العثمانية تأثيراً عميقاً ، وحملت البعض منهم إلى الشروع فى أعمال إيجابية ، فقد ألفت — فى السنة المذكورة — طائفة من طلاب « الطبية العسكرية » « جمعية سرية » غايتها محاربة الاستبداد والعمل على إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد السورية .

وفى الوقت نفسه استخرج أحمد رضا — إذناً بالسفر إلى باريس لزيارة معرضها الدولى وقرر أن يبقى هناك للعمل فى سبيل حرية البلاد وأخذ يصدر جريدة سماها « مشورت » وقد التف حوله جماعة من الشبان الموجودين فى باريس ، ثم حصل اتصال بين الشبان الذين ألفوا الجمعية المذكورة أيضاً فى استامبول وبين أحمد رضا وجماعته فى باريس وتقرر بعد ذلك أن تعمل الجماعتان بتآزر تام ، وأن تسمى الجمعية باسم « جمعية الاتحاد والترقى العثمانية » .

هذه الجمعية أخذت تنمو وتتفرع فى داخل البلاد الشامية والولايات السورية (وقد تمكنت من أن تضم كثيراً من العثمانيين السوريين وبعد ذلك تمكنت فى النهاية من تحقيق غايتها الأصلية بإعلان الدستور وبخلع السلطان عبد الحميد). ويقول محمد كرد على: «تولى ولاية سورية على العهد العثمانى وال اسمه حسن باشا، وكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، قيل إنه كان مصارعاً عند السلطان عبد العزيز، وكان طيب القلب، نقى السريرة لا يحب إلحاق ضرر بأحد. هذا الوالى الأمى دفع عن سورية غائلة عظيمة، لما جيء به من بغداد إلى دمشق ليحقق فى قضية جمعية سرية كانت فرعاً «لجمعية الاتحاد والترقى» وكان دخل فيها نحو ثلاثمائة إنسان فيما أذكر فى دمشق فقط. وأدمجنى رفيق بك العظم فى جملة الداخلين على صغر سنى يومئذ، وأنا لا أعرف إلا من أدخلنى ومن أدخلته من بعدى:

كان المشير عبد الله باشا قائد الجيش الخامس يؤكد وجود الجمعية. ويؤكد رأيه أحد كبار الأعيان، واتفقا على أن الجمعية تبدى نشاطاً كبيراً فى بث دعوتها وأن برنامجها مضر بكيان الدولة. فلما جاء حسن باشا كذب المشير وصاحبه تكذيباً قطعياً، وزيف تقاريرهما إلى المابين – وأطفئت المسألة وخفت صوت الجمعية وصار للوالى حظوة عظيمة فى ولايته، ولولا سياسته لخربت عشرات من البيوت ولامتلأت السجون بالمجرمين السياسيين» [1].

هذا عن الجمعية السرية فى داخل البلاد السورية، أما عن الجمعية فى خارجها فقد كثر عدد الأشخاص الذين هربوا إلى خارج البلاد السورية، وكانت وجهتهم إما مصر أو أوربا: فرنسا أو إنجلترا أو أمريكا. فصاروا يصدرون الجرائد والمجلات التى تحارب الاستبداد وتدعو إلى الثورة فى سبيل الحرية.

وفى عام ١٨٩٤ أحدثت مذابح الأرض استياء شديداً بين المواطنين العثمانيين، وذكرت الولايات السورية بالمذابح السورية التى حصلت عام ١٨٦٠، إلا أنه شعر بالحاجة الملحة إلى عمل سريع وحاسم ضد العهد الحميدى وخصوصاً

(١) محمد كرد على – المذكرات الجزء الأول ص ٣٦.

من قبل جمعية الاتحاد والترقى العثمانية، فقد قامت بتوزيع منشورات سرية وثارت اضطرابات فردية لاقت أسباباً معقولة.

وقد أزعج السلطان هرب مراد بك الصحفى المحبوب ورضا بك وأحدث دوياً هائلا والصحفيين السوريين مثل سليم حنحورى إلى مصر ولويس صابونجى إلى لندن الذى أصدر صحيفة «الخلافة» فيها وهاجم الحكم الحميدى من هناك بمقالاته الشهيرة، وعارف الماردينى الذى أصدر «القاهرة الحرة» فى القاهرة حتى عام ١٨٩٧. والدكتور إبراهيم نجيب عربيلى الذى أصدر «كوكب أمريكا» فى مدينة نيويورك فى عام ١٨٩٢، ونعوم مكرزل أيضاً الذى قام بإصدار صحيفة «العصر» فى نيويورك فى عام ١٨٩٤، ثم صحيفة «الهدى» فى عام ١٨٩٨، ثم نجيب موسى دياب الذى أصدر صحيفة «مرآة الغرب» فى عام ١٨٩٩، أخذ ينشر على صفحاتها مواقف مجيدة دفاعاً عن وطنه ضد مظالم الأتراك، وقد هزت السلطان هذه الأحداث واشتد خوفه من تلك الصحف التى صدرت، وأخذ بوليسه السرى بالعمل الجدى وألقى القبض على مئات من المشكوك فيهم فى داخل البلاد السورية وعذبوا وحكم عليهم بأحكام مختلفة دون محاكمة، فقد اختفى بعضهم ونفى بعضهم، وبذلك قوى مركز الجمعية وأضيف إلى الحركة الإحساس الشديد بالاستشهاد.

بعد عام ١٨٩١ أخذت السلطات الحاكمة فى البلاد الشامية الثلاث تكبح جماح (الصحافة) شيئاً فشيئاً من الناحية السياسية بأن وجهت انتباهها للمواد الأدبية، فصحيفة الأحوال لخليل البدوى وباقى الصحف الأخرى اليومية التى كانت تصدر قبل هذا التاريخ برئاسة رجال يرجع معظمهم إلى الجيل القديم إلى جانب الصحفيين المتوثبين والذين تدربوا تدريباً حسناً فى المدارس العربية قد «أخذ صاحبها يصدرها مرتين فى اليوم صباحاً ومساء» فداومت على هذا الحال عدة أعوام. وقامت على مساعدتها فى نهضتها الصحفية صحيفة «طرابلس» لمؤسسها محمد كامل البحيرى عام ١٨٩٣ وقد لاقت هذه الصحيفة مصاعب جمة فى عهد الحكومة التركية، وقد تسلط عليها الشيخ أبو الهدى الصيادى لأنه كان يحاول جعلها لسان حاله فى جميع أطواره،

وكانت تجاريه صيانة لوجودها ، ولما أبت عليه نشر ما لا يوافق مشربها أخذ يناهضها ؛ فعطلها مرات عديدة وكانت تعود إلى الظهور مثابرة على خطتها حتى سقط الصيادى فى نهاية الأمر .

وصدرت فى بيروت مجلة الجامعة لأمين الخورى فى عام ١٨٩٤ بكل ما يهم الإنسان معرفته عن أحوال بيروت وأخبارها ومأمورى حكومتها ومشاهير رجالها وأسماء تجارها وأطبائها .

وعلى الرغم من القيود المفروضة فإن هذه الصحف قد خلقت ثورة عقلية بين الطبقات المفكرة وقد أثرت وسيطرت على الجيل فى الولايات السورية أكثر من أى عامل آخر ، فإن قصصها وأشعارها ، وتحليلها لمظاهر الحياة الشامية والاجتماعية اليومية أثرت فى النفوس تأثيراً كبيراً وخاصة الطريقة التى كانت تنتقد فيها أساليب الحكم والأوضاع السياسية والإدارية . وعلى الرغم من التعطيل والإغلاق فإن هذه الصحف تمكنت من المحافظة على مركزها المسيطر لسنوات عديدة .

قانون عام ١٨٩٤ :

إلى جانب هذه الأعمال التعسفية للسلطان وحكومته فى كبح جماح الصحافة العثمانية والشامية فإنه لم يتمكن من الوصول إلى هدفه إلا عندما أصدر السلطان قانوناً جديداً فى ٢١ جمادى الآخرة عام ١٣١٢ هـ – ١٨٩٤ م بدافع الحد من حرية الطباعة والكتب والبائعين .

لذلك فإننا نرى أن هذا القانون قد نبع فى فترة كان فيه النظام السياسى فى الدولة العثمانية جميعها قد بلغ الدرجة القصوى من الاستبداد والتعسف وبالتالى اكتشاف المؤامرة التى فشلت فى قلب نظام الحكم والذى نظمتها جمعية الاتحاد والترقى بصورة عرضية ، وتبع ذلك إلقاء القبض على أشخاص آخرين وكان من بينهم الرجالات البارزون فى معارضتهم للسلطان ونفى كثير منهم ، وتمكن البعض الآخر من الفرار والالتحاق بالقوى الثورية والتفوا حول أحمد رضا بك ومراد بك . وقد اعتقل فى هذه المؤامرة كاظم باشا قائد

لواء الجيش الأول والذى كان يجب عليه أن يكون أول المنفذين للمؤامرة ومع ذلك فإن السلطان لم يعترف بحدود أبعد من حدود سلطته التى كان يفرضها بنفسه وأصدر القانون المذكور للحد من حرية الصحافة والطباعة وليزيد من سلطة الرقابة عليهما بمساعدة شبكة الجاسوسية التى نصبها وأعدها للأحرار العثمانيين والسوريين سواء أكانوا من العنصر التركى أم من العنصر العربى ، وبالتالى فإن دراسة هذا القانون وكيف طبقته الحكومة ترشدنا بصورة سهلة إلى تعليقات سياسية أخذت من حياة الصحافة ومهنتها فى البلاد العثمانية عامة وفى البلاد السورية بصورة خاصة .

إن نظام التصريح والحصول على الإذن المتوقف على اختيار الحاكم وإرادته والذى يتمكن أن يلغيه فى أى وقت كان ، هذا التصريح ما زال باقياً على حاله فى ذلك الوقت أكثر من أى وقت آخر بالنسبة لافتتاح المطبعة وما يترتب عليه من عقوبة إغلاق المطبعة وبمقتضى عقوبة الغرامة التى تبلغ ٥٠ ليرة تركية بموجب المادة الثانية من القانون ، فإن طالب الإذن يجب عليه أن يقدم لوزارة الداخلية طلباً يسجل فيه اسمه ولقبه وعنوان المطبعة ومكانها واللغات التى تطبع بها .

فالتصريح فى هذه الفترة عام ١٨٩٤ كان صعب المنال ، لأن الحكومة لا تبحث فقط فيما إذا كان طالب التصريح قد حكم عليه بحكم قضائى أو لا ، وإنما كانت تبحث وتنقب عن حياته الخاصة وعن آرائه السياسية ومعتقداته الاجتماعية لكى تتأكد بأن ليس له أية أفكار تقدمية حديثة ، ويكفى فى هذه الفترة أن يكون معادياً ولو بشكل بسيط جديًّا لسياسة السلطان لكى يرفض له الطلب بالتصريح لفتح مطبعة .

وأيضاً فإن المادة الرابعة من هذا القانون تعنى عناية خاصة بأن تكلف وزارة الداخلية بأن تحول الطلب إلى قسم إدارة البوليس لكى تبحث عن سوابق مقدم الطلب[1]. وكل هذه الإجراءات والشكليات كانت أيضاً مطبقة

(١) قد يكون من المهم أن نصف داخلية وزارة البوليس ونظامها ولكن هذا الوصف قد يكون خارجاً عن الإطار الذى رسمناه لدراستنا ، ونكتفى أن نقول فقط بأنه كان هناك مكان لتدريب وإحضار =

فى حالة طلب التصريح فى إصدار أية صحيفة فلقد كانت الفقرة الثانية من نفس المادة الرابعة فإنها تلزم طالب الرخصة بأن يوقع على تعهد يتعهد بموجبه أن يمتنع عن طباعة مؤلفات ضارة ويضمن عدم الوقوع فى أية صفة جنائية ضد القوانين السابقة والمقدسة للسلطان ولمصالحه ولمصالح الحكومة أو ضد القوانين التى وضع السلطان يده عليها والتى ركزت فى شخصه جميع السلطات ، ومن جهة أخرى ، أن يضمن ألا يقع فى أى مخالفة ذات صفة جنائية ضد مصالح الحكومة التى تتطلب بأن تكون هذه التصرفات غير منتقدة أبداً ، وقد جاء القانون بعد ذلك يؤكد لهم هذه الضمانة .

المادة السادسة من القانون العثمانى تسمح لملاك ومديرى الصحف المسئولين بأن يؤسسوا مطبعة بدون اللجوء إلى طلب التصريح ، ولكن على شرط أن هذه المؤسسة تستخدم فى طبع الصحف التابعة لهم فقط .

فقد كان هذا البندمعقولاً جداً وقد كان عبثاً فى أن يلزم المدير المسئول للصحيفة بالحصول على تصريح جديد لكى يطبع بنفسه صحيفته لو أنه فى مرة من المرات قد أذن له بإصدارها .

ومن جهة أخرى فإن مهنة المطابع لم يعد يرخص لها — المادة الأولى من

= جواسيس وإعدادهم كى يكونوا أشداء ومهابين ومتعطشين للدماء وللمال من مواطنيهم .

فكل من يقدم طلباً فى هذا القسم يكون مجازفاً بنفسه لكى يسجل فيه ويخلد ولو كان ملفا فقط ، ولكى يقوم بإرسال ملف ما فقد كان عليه أن يدفع مبالغ ضخمة وقد كان وسطاء الموظفين يأتون ليناقشوا حتى فى داخل ممرات الوزارة ،وكان هناك جواسيس من كل الجنسيات يستدعون إلى الوزارة لكى يفسروا ويشرحوا ويعلقوا على طلبات إصدار الصحف التى ستصدر بمختلف اللغات .

فمثلا طلب تصريح بإصدار صحيفة أرمنية وهى البريد (سورهانتاج) لم يسمح لها بالإصدار فترة تقرب من عدة أشهر كاملة . لأن فى فترة ما حلل جاسوس من الجواسيس عنوان الصحيفة فقد أفضى لدى رؤسائه فى الحكومة المستبدة بأن المقطع الأول من اسم الصحيفة (سور) يعنى (السيف) باللغة الأرمنية وأن المقطع الثانى لاسم الصحيفة (هان) أتى من فعل (هانل) ومعناه (أزيلوا) وأن المقطع الأخير (تاج) وهو يريد (أن يضعوا خليفة أو يخلفوا أحداً من المقربين) .

فقد استنتج أخيراً هذه النتيجة بأن الصحيفة بعنوانها يدعو الشعب الأرمنى أن يتحرر من السلطان وأن يقصيه عن الحكم بحد السيف ، وقد ارتاحت الحكومة لتأجيل الطلب وتأخيره . وعملت على استدعاء تقارير الجواسيس بعد ذلك ، بخصوص مقدم الطلب وصاحب الجريدة .

وبهذه الطريقة كانت الحكومة تعمل على منع تكاثر الصحف والمطابع فى الإقليم وفى الإمبراطورية .

هذا القانون يصرح له فى أنه حر فى ذلك — وفى كل مرة كان يجب على مدير الصحيفة المسئول أن يحصل على إذن خاص فى الحالات التى كان يريد فيها أن يستخدم الآلات الطابعة لطبع صحيفته لكى يطبع أى مؤلف آخر .

وبمقتضى المادة ٩ من القانون لسنة ١٨٩٤ . البند الخاص بوفاة صاحب المطبعة — فإن الورثة يختارون فى الخمسة الأيام اللاحقة للوفاة مديراً مسئولا مؤقتاً يكلف بإدارة المطبعة . ويقومون بتعيين مدير رسمى فعلى بعد ذلك فى المدة المحددة فى القانون فى حدود شهر وإلا فإن المطبعة تغلق حتى ينتهى الورثة من اختيار مدير مسئول توافق عليه السلطة وتعتمده ، وقد فرضت أيضاً بعض القوانين فى حالة الوفاة ، وفاة مالك الصحيفة .

ولكن المادة التاسعة لم تقم بإبداء أية اهتمام بتطبيق عملى ، وينتج عن ذلك مساس خطير وأذى لحق بحقوق مالك المطبعة والصحفى والطابع .

فالمدير المؤقت المسئول لا يمكن أن يتصرف إلا بموافقة وقبول الحكومة وحدها وفى كل حالات التغيير والتبديل للمالك والإذن من الحكومة يجب أن يكون دائماً موافقاً عليه ومثبتاً من قبل « إرادة » السلطان . وهذه الإرادة وتبعاً لما هو معروف عنها لا يصرح بها إلا بعد بضعة أشهر من تقديم الطلب بالتصريح . وفى هذه الفترة فإن مؤسسات المطابع والصحف للمورث أو للمورثين تبقى مقفلة على الرغم من كل الملاحقات للطلب التى يقوم بها الورثاء . وقد يشاهد جيداً « بتدخل الإرادة » يفقد المدير المسئول المؤقت علة وجوده أو يصبح المدير الرسمى المعين الفعلى .

المادتان ١٤ و ١٥ من القانون عام ١٨٩٤ فإنهما تأتيان بتنظيم شديد الوطأة وفريد فى نوعه فيما يتعلق بالرقابة والإشراف على ورش المطبعة . فى الواقع فى أثناء عمل الطابعين والعمال الآخرين فإن أبواب الدخول لا يجب عليها أن تقفل أبداً بمفتاح ، وإذا وجد فى مكان آخر من المطبعة ورش أو مستودعات أو ملحقات لمطبعة مجاورة لها لا يجب أن يكون فيها مخارج أخرى مثل الأبواب والنوافذ يساعد على الهروب من هذه المبانى والملحقات لكى يصبح

لدى مفتش وزارة التعليم العمومية وإدارة الصحافة السهولة فى أداء مهمة التفتيش فى كل وقت على المطابع وعلى المخازن والورش التى لها طبيعة تشبه طبيعة المطبعة لكى يتمكنوا من تفقد المخالفات والبحث عنها لكى لا يرتكب مخالفة ينص عليها هذا القانون .

فى هاتين المادتين يبدو الاهتمام المكدر ببقاء المطابع والصحف دائماً تحت الرقابة المفاجئة والمباشرة من قبل الحكومة ، فإن إقفال كل نوافذ ومخارج مؤسسة الطباعة يجعل من العسير الهرب السرى لأصحابها .

ومن جهة أخرى لكى تسمح للمراقبين أن يمارسوا فى كل لحظة وبدون إنذار مراقبتهم الشديدة المحكمة لأن أبواب ومداخل معامل المطابع وورشها لا يمكن أن تقفل أبداً بمفتاح .

وكان السلطان عبد الحميد يريد بهذه الإجراءات أن يمنع كل المحاولات المفروض عملها فيما يختص بطباعة الكتيبات الموجهة ضده أو ضد الحكومة بصورة سرية ، وكان هناك سبب آخر خاص فى شكه بورش سبك الحروف الطابعة وإذابتها لأنه كان يتخيل أنها كانت تستطيع أن تصنع منها قنابل من الديناميت معدة لأن يقذف بها على سرايته .

فموظفو وزارة التعليم العمومية ومكتب الصحافة وفروعها فى الولايات السورية كانوا يمارسون تفتيشهم بمهارة فائقة ، لأنهم كانوا يتعشمون أن يستفيدوا من تفتيشهم هذا ، وكانوا لأقل سبب ، وغالباً ما يكون سبباً خيالياً ، يدخلون بوحشية وفجأة إلى ورش المطبعة وفى مكاتب التحرير وحتى فى المسكن الخاص للمحررين ، فقد كانوا يرهقون المحررين بالاتهامات الكاذبة وكانوا يطالبونهم بعد ذلك بدفع ثمن سلامتهم ونجاتهم من هذا المأزق[1] .

(١) كانت هناك أسباب سخيفة للغاية كان يخشاها السلطان إلى أن تم خلعه عن العرش يخاف منها ، منها أن السلطان عبد الحميد كان يمنع طيران البالونات فى عاصمته فقد كان يتخيل بأن أى عدو قد يأتى ليقذف قنابل فوق قصره يلدز ، وأيضاً فقد كانت الكهرباء مجهولة فى البلاد فإن الأسلاك الموصولة كانت تسبب له خوفاً شديداً . وكان أيضاً التليفون مجهولا لأن السلطان عبد الحميد لم يكن يستطيع تحمل المكالمات والأحاديث والأخبار السرية التى قد تسرى فى أجهزة التليفونات من وقت لآخر وكان يمكن لها أن تفلت من رقابته .

وفضلا عن ذلك فقد وصلت الرشوة إلى جميع الزعماء والرؤساء المستبدين ولم يكن يجديهم أى نوع من أنواع الحماية .

وقد بلغت ريبة الحكومة بورش الطباعة وعدم الثقة فيها درجه عظيمة ، وتبعاً للمادة السابعة عشرة من نفس القانون عام ١٨٩٤ فقد احتفظت إدارة مكتب الصحافة لنفسها بحق تسخير صاحب المطبعة فى كل لحظة ، وأن تطلب منه بأن يزودها بمعلومات عن نوع وطبيعة الأدوات الطابعة والآلات التى يستعملها ، وفى نفس الوقت فإن هذا المالك قد يكون مضطراً لأن يعطى مكتب الصحافة عينات من المطبوعات لمختلف الحروف المطبعية المستعملة فى مطبعته ، فإذا رفض الطابع بأن يقدم الإيضاحات وهذه المطالب ؛ فقد كان يحكم عليه بغرامة ٥ ليرات تركية وبإغلاق مؤسسته ، وهذه العقوبة الأخيرة الخطيرة للغاية كانت تحكم بها المطبعة ببساطة وبكل سهولة بموجب إعلان يوافق عليه مدير مكتب الصحافة ، ولم تكن تجدى أية وسيلة أو أى التجاء للمحاكم . ومن المهم أن نلاحظ أن مديرى مكتب الصحافة هم بجملتهم يفتقدون المعلومات وتعوزهم الخبرة الفنية لمهنة المطابع وأنهم بالتالى لم يكونوا يستطيعون أن يفهموا شيئاً من الإيضاحات التى تقدم إليهم من قبل الطابع عن نوع وكيفية ونوعية الآلات .

وكان سرورهم الوحيد أنهم يتمكنون من أن يبرهنوا على أن يجعلوا المهنة غير محتملة للطابعين بما كانوا يسببونه لهم من إزعاج فى كل لحظة وهم منغمسون فى عملهم .

وفيما يختص بالكتب والكتيبات ؛ فإن المادة ٢٠ من القانون عام ١٨٩٤ تنص ؛ على أن أى مؤلف لا يمكن أن يصدر بدون تصريح رسمى من وزارة التعليم العام ، وتفرض بإلزام الطابع بأن يقدم خمس نسخ إلى الوزارة نفسها ورفض هذا التصريح فى أية مرة يوحى فيها المؤلف أو بحث المؤلف على عدم الثقة والشك بلجنة الرقابة الموجودة فى وزارة التعليم العمومية ، ولهذا السبب فإنه من غير الممكن أن تنشر كتب تحتوى على مواضيع سياسية أو تاريخية أو اجتماعية معاصرة .

وأيضاً فقد سد الطريق أمام نشر قصص وروايات حربية للشعوب القديمة والتى هى تحت سيطرة الدولة العثمانية .

والمادة ٢١ تمنح الناشرين طريق الالتجاء أمام مجلس الدولة إذا ما قررت وزارة التعليم العام رفض التصريح . وفى الحقيقة لم يكن هذا الالتجاء موجوداً فعلا . فإن رفض وزارة التعليم العمومية يكون نهائياً ولم يكن لمجلس الدولة عليها أية رقابة .

أما الكتب الأجنبية فيسرى بحقها ما جاء بالمادتين ٢٦ ، ٢٧ من القانون عام ١٨٩٤ إذ يلزم تصريح من وزارة التعليم العمومية لكى تدخل المؤلفات إلى الإمبراطورية العثمانية مثل الكتب والكتيبات والرسوم ، والصور والميداليات والشعارات والمنقوشات والمسكوكات التى هى متداولة فى الخارج .

نفس هذه النشرات الأجنبية تفحص عند وصولها إلى الجمارك من قبل موظفين خاصين لذلك فى هذه الادارة والذين لهم السلطة فى أن يصادروا ويوقفوا بصورة إدارية المؤلفات الآتية :

(أ) المؤلفات والمطبوعات مثل الكتيبات وكتب الهجو والقدح . الكتب السياسية أو الكتب الدينية بغرض العداء الظاهرى المكشوف فيما يتعلق بالشخصية المقدسة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان ولحكومته ولنظمه ولقوانينه فى الإمبراطورية ولمختلف الديانات والمعتقدات المعترف بها من الإمبراطورية رسمياً .

(ب) الرسوم والمخطوطات والمنقوشات المخالفة للآداب العامة والصور البذيئة .

(حـ) المطبوعات مهما كانت طبيعتها والتى دخولها إلى الإمبراطورية قد يكون ممنوعاً فى فترة محدودة من قبل بواسطة إعلان رسمى أصبح معلوماً أمام الجميع .

وأخيراً وخارجاً عن هذا التعداد والسرد لهذه المطبوعات والمنشورات الممنوعة فإن هذه الإدارة كان من حقها حظر ما تراه من الكتب والكتيبات والرسوم أو الصور أو ما شبه ذلك التى ترد إلى الإمبراطورية العثمانية وتنص على إعادة إرسالها خارج الأراضى العثمانية على نفقة المرسل اليهم فإذا لم يقدموا مصاريف إعادتها فى بحر غايته شهر كامل أمرت بمصادرة هذه الكتب والكتيبات .

وقد اهتمت الحكومة العثمانية بأن تنظم وتقدم فى كل لحظة قائمة عن الكتب والكتيبات التى لا يمكن أن تدخل إلى الأراضى التركية لكى تعلم الجمهور فى كل حين ، وهذه القائمة لأسماء الكتب كانت تنزل فى قائمة فهرست الجمارك العثمانية .

وحكومة السلطان عبد الحميد كانت ترغب فى أن تحارب وتناضل على الأخص ضد النشرات والمنشورات والصحف للاجئين العثمانيين فى الخارج وهؤلاء قد استقروا فى البلاد التى استضافتهم مثل فرنسا وسويسرا ومصر وأخذوا يصدرون كل أنواع الصحف والمجلات التى تحارب عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، ثم إنهم كانوا يرغبون فى أن يرسلوها إلى كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية لكى يظهروا للعالم العثمانى الرذائل والآثام ومفاسد العهد القائم ، ولكى يقدموا ويوصفوا العلاج الناجع للمواطنين العثمانيين . فقد أقفل السلطان عبد الحميد الثانى فى وجههم الحدود بواسطة المخلصين له من الجواسيس . وكانت الوسيلة الوحيدة لأن تفلت الصحف والمجلات من رقابة الجواسيس المخلصين هى أن يرسلوها بواسطة البريد الأجنبى الموجود فى البلاد العثمانية بمقتضى الامتيازات الأجنبية التى حصلوا عليها منذ مدة بعيدة [1] « التى لا يملك الجواسيس أن يتدخلوا فيها ولكنهم كانوا ينتظرون على عتبة الباب لكى يستجوبوا ويسألوا الأشخاص الذين يخرجون من مكاتب البريد الأجنبى . وبعد ذلك كانوا يسوقونهم إلى مراكز المستشارين [2] لكى يفتشوهم تفتيشاً دقيقاً » .

« وأيضاً فإن الرعايا العثمانيين كانوا يأخذون حذرهم ويتخذون الاحتياطات دائماً بأن يعلنوا إذا وجدت معهم أوراق — بأن هذه الأوراق والصحف ترجع إلى أصحابها — وهم فى الواقع أصحابها — ويعلنون عن أسمائهم وعن عناوينهم الذين هم رعايا أجانب ، ولولا ذلك فإنهم يواجهون متاعب شديدة ويخاطرون بحياتهم فى سبيل الحصول على نسخة من الأوراق المطبوعة ، وكان الذى يجرؤ على أن يقرأ هذه الصحف وهذه النشرات فقد كانت الحكومة

(١) (تفاصيل الامتيازات الأجنبية) للدكتورين خالدى وفروخ . من كتاب التبشير والاستعمار فى البلاد العربية .

(٢) البارودى مذكرات البارودى . « مذكرات » محمد كرد على .

تنى — بدون اتخاذ أية إجراءات حتى ولو كانت شكلية كل من يثبت أنه حصل على نسخة منها وكان يتهم فى الحال بأنه على علاقة وطيدة بالجمعية السرية صاحبة المنشور أو الصحيفة » (١) .

ولم يكن السلطان عبد الحميد ليتمكن — مع أسفه الشديد — أن يلحق الأذى بصورة مباشرة بالرعايا العثمانيين الذين كانوا يلجأون إلى الخارج : إلى مصر وفرنسا وإنجلترا وأمريكا .

ولكن صحف العاصمة العثمانية كانت تنشر فى كل يوم إعلانات رسمية من النائب العام كانت تدعو بها الحكومة الفارين والهاربين بأن يتوجهوا إلى السلطة القضائية أمام القضاء العثمانى . فإن المادة ٥٥ من قانون العقوبات العثمانى ستطبق عليهم بشدة ، وتحكم هذه المادة (٥٥) من قانون العقوبات بعقوبة الإعدام ضد كل من يثير ويهيج بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة رعايا الإمبراطورية العثمانية لأن يتسلحوا ضد حكومة الإمبراطور .

وفى عهد السلطان عبد الحميد الثانى كانت، الدولة هى السلطان وسلامة الدولة هى نفس سلامة شخصية السلطان المقدسة . ونقطة الخلاف فى تطبيق المادة (٥٥) من قانون العقوبات العثمانى هى تفسير كلمة (كل ما يعرض سلامة الدولة للخطر) فإن تفسيرها الباطنى هو (إصدار صحيفة معارضة) .

وفى خلال سنوات عديدة فقد بقى الشعب العثمانى جاهلاً لمعظم المنشورات والنشرات العربية الوطنية ، والعربية فى البلاد الأجنبية الأوروبية التى كان يمكن لها أن تقدم لها ثقافة عقلية ممتازة، فكتب فيكتور هوجو وكتب فولتير وكتاب (العقد الاجتماعى) لجان جاك روسو وكتب (أستير وآتالى) لراسين وكتاب (السيد) لكورنى وكتاب (هاملت) لشكسبير وكل مجموعة (روجون — ماكارت) لإميل زولا كانت ممنوعة . ونحن هنا لم نسرد إلا المؤلفات التى تبدو لنا غير ضارة بالشعب العثمانى والتى لا تؤذيه والتى هى بكل تأكيد بعيدة عن المسائل العثمانية والسياسية والاجتماعية .

(١) فخرى البارودى ج ٢ ستون سنة تتكلم .

وزيادة فى البؤس فإن كل موظفى الجمارك المكلفين بفحص الكتب الأجنبية كانوا يجهلون بصورة عامة اللغات الأجنبية ، وحتى إنهم كانوا يصادرون الكتب التى هى « علمية محضة » (١) وبصورة مستقلة عن هذه المواد التى تضمنها القانون العثمانى لعام ١٨٩٤ فإن السلطان عبد الحميد الثانى قد أصدر أيضاً فى بعض مذكراته الرسمية المتتابعة سلسلة من الممنوعات والمحظورات لأنواع من المطبوعات آتية من الخارج .

وأيضاً فإن مذكرة رسمية صادرة فى ٨ آذار (مارس) عام ١٨٩٤ تقرر بمقتضاها مصادرة « كل المطبوعات والمنشورات المصدرة التى لها طبيعة هياج وإثارة العقول للقيام بفتنة وعصيان ، والتى تحتوى على صورة لشخصيات شهيرة ومحترمة والتى من غرضها أن تحدث تأثيرات مزعجة ومكـــدرة لصفو الأمن » .

وكان السلطان عبد الحميد الثانى دائم الخوف من الصور طوال فترة حكمه وكان ممنوعاً بصورة رسمية وتحت طائلة العقاب أن يقتنى إنسان صورة السلطان عبد الحميد الثانى الذى ظل طوال حكمه منعزلاً فى قصره يلدز .

كما امتد المنع إلى صور أخيه مراد الخامس المخلوع عن العرش وإلى صور ولى عهده رشاد أفندى اللذين نفاهما وأغلق عليهما أحد السجون . وأخيراً فإن تداول جميع صور الوطنيين من الرجالات العظام المتوفين أو الأحياء كانت ممنوعة بصورة رسمية فى جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، لأنها تملك قوة الإيحاء للشعب بمشاعر الحرية والاستقلال .

أما فيما يتعلق ببيع وتوزيع المطبوعات فى المكتبات عن طريق البائعين المتجولين ، فإن قانون عام ١٣١٢ و ١٨٩٤ ينص على المواد الآتية :

بنص المادة ٢٨ فإن مفتشى وزارة التعليم العمومية فى العاصمة ، ومديرى التعليم العام فى الأقاليم لديهم السلطة بأن يجروا التفتيش الدقيق فى المكتبات

(١) حديث خاص مع السيد محب الدين الخطيب مدير صحيفة العاصمة الرسمية عام ١٩١٨ .

العثمانية فى أية لحظة يحسون بضرورة تفتيشها وينظمون محاضر لو توصلوا إلى اكتشاف مخالفة أو جريمة .

وتجرى هذه التحريات والتفتيشات فى حالات وبظروف فظة قاسية . هؤلاء المفتشون المحاطون بالبوليس فى ساعة متأخرة من الليل كانوا أولا يقومون بالهجوم على دار صاحب المكتبة ، وكانوا ينتزعونه من وسط أفراد أسرته وكانوا يقودونه كمجرم أمام لجنة الرقابة فى وزارة التعليم العام لكى يستجوبوه . ومن جهة أخرى كانوا يبحثون فى كل ركن من أركان المكتبة وكانوا يحملون بلا نظام (خلطة بلطة) فى شنط ومحافظ ضخمة الكتب التى تقع تحت أيديهم لكى يباشروا فحصها ، وقد يستمر الفحص عدة أشهر ، وفى أثناء هذه الفترة قد يفقد كثير من الكتب علاوة على ما كان يصادره هؤلاء المراقبون .

كل هذه الإجراءات كان ينتج عنها بكل سهولة وببساطة تامة اتهامات باطلة كاذبة يوجهها الجواسيس لبائعى الكتب .

وتلزم المادة ٢٩ : البائعين المتجولين والموزعين والبائعين بالجملة والمتجولين الذين يتجرون بالكتب وبالمكتبات وبالرسوم المطبوعة وبالمطبوعات الأخرى ، بأن يحصلوا على رخصة من مديرية الولاية أو المدينة .

المادة ٣١ : تحرم عليهم بأن ينادوا فى المدن وفى الميادين العامة بجمل وبعبارات تفصح عما تتضمنه هذه المنشورات التى يحملونها . إذ ينبغى أن ينحصر نداؤهم فى اسم المطبوع فقط .

والمادتان ٣٣ و ٣٤ من قانون عام ١٨٩٤ : تمنعان منعاً باتًّا توزيع أو لصق إعلانات فى الشوارع وفى الطرق العامة دون الحصول على تصريح خاص من السلطات البلدية .

وهذا لا يتعلق بالإعلانات المتعلقة بالولادة أو بالزواج أو بحالات الوفاة أو بالبيع والشراء أو بتأجير البيوت المفروشة وغير المفروشة ، وعموماً لا يتعلق بالأعمال أو بالمسائل الشخصية أو بالاتفاقات والصفقات التجارية والمدنية وبالمسائل الدينية

أو بإعلانات المسارح (١) للأنظمة وتمثيليات أخرى من هذا النوع وبيان إيضاحات عنها من الإدارات العامة وبالنظم الخاصة ، الإعلانات التى يمنعها القانون هى على الخصوص الإعلانات السياسية ، سواء المعلن عنها ، أو الموزع منها سراً ويفهم منها روح التمرد والفتنة والاعتداء على الشخصية المقدسة لجلالة السلطان وعلى حكومة الإمبراطورية وعلى نظم الإمبراطورية وعلى مختلف الديانات المعترف بها رسمياً » .

يجب أن تحمل إعلانات المسارح والمؤسسات الأخرى من هذا النوع والمحررة بلغات أهل البلاد أو بلغات أجنبية أيضاً ترجمة باللغة التركية للنص بكامله أو بصورة موجزة والمعلنون الممتهنون لمهنة الإعلام ملزمون بالحصول على تصريح من مديرية البلد أو من الولاية أو من البلديات التابعين لها .

وفيما يختص بإجراءات المحاكم ، لا نرى أى شيء خاص بها فى القانون عام ١٨٩٤ فالدعاوى المتعلقة بالجرائم وبالمخالفات التى يتوقعها القانون هى من اختصاصات المحاكم (النظامية) ترفع بناء على طلب النيابة العامة (النيابة العمومية) .

وبمقتضى المادة ٣٦ ، فوزارة الداخلية التى تفوض الإدارة المركزية المختصة بكل قضايا الشئون المتعلقة بالمطابع وبوزارتى التعليم العام ووزارة البوليس وأيضاً بمديرية البلدة فهم ملزمون بأن يبلغوا ويعلنوا مديرية الإقليم أو الولاية بالمعاينات والتأكيدات والإثباتات التى سيقوم بها فى مباشرة اختصاصاتهم التى حددها القانون فى (مادة ٤٠) .

وبمقتضى المادة ٤٣ للمحكمة أن تقرر إلغاء أو حذف الصفحات التى قد تحمل معلومات ضارة من كل مؤلف يطبع أو يصدر أو ينشر ، أما إذا كان المؤلف المذكور ضاراً فى مجموعه فإن المحكمة تصدر قرارها بإبادته التامة ، ولكن

---

(١) وأخيراً وملحقاً بهذا القانون فقد صدر إعلان رسمى فى ١٣ كانون الأول ديسمبر عام ١٩٠٠ ينص على أن الإعلانات المتعلقة بالمسرحيات والتمثيليات يجب أن يصرح بها مقدماً نائب مدير مكتب الصحافة والمراقب لكى تكون معدة للطبع .

الحكومة فى الواقع لم تكن تنتظر حكم المحكمة لكى تحذف أو تبقى الصفحات وتكشط سطور بعض كتب التاريخ أو الجغرافيا أو القواميس وأيضاً الصفحات التى تحتوى على صور السلطان عبد الحميد الثانى أو السلطان مراد الخامس أو خريطة أرمنية بل كانت تبادر فى الحال بتمزيقها إرباً إرباً دون الانتظار لحكم المحكمة، أما السطور التى تحتوى على كلمات ثورية فقد كانت تكشط بكاملها .

وعلى الرغم من إصدار هذا القانون ، فإن السلطان لم يتمكن من إيجاد وسيلة لكتم أنفاس الأحرار العثمانيين الأتراك منهم والسوريين ، فكلما اشتد ضغط قوانين السلطة الحاكمة ازداد النفور والعمل سراً على الخلاص من هذا الحكم المستبد الجائر ، وكان كل من يظهر أو يبدى أى ميل للحرية أو يمجد نظام دولة أفضل يرسل فى الحال إلى المنفى أو يساق للإعدام . ومن ثم فقد أرسل الآلاف من رعاياه المتنورين والمشتغلين فى الإمبراطورية إلى المعتقلات فى أقصى الإمبراطورية مثل اليمن والحجاز ورودس وطرابلس الغرب وفى المدن القاحلة . وقد وجد كثير من الغرقى فى مياه البسفور كما وجدت جماعات ماتت بالسم . هذا عدا « مجازر » شنيعة التى راح ضحيتها ٢٠٠ ألف من الأرمن فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٨٩٥ .

وفى أثناء ذلك حصل السلطان على كسب ثمين لمكتب التجسس فى شخص أحمد عزت باشا العابد السورى ، هذا الرجل كان يسميه السلطان عبد الحميد الصديق الحميم الذى وجده فى النهاية والذى دعمه وسانده فى نشر فكرته ، وهى التى كان يجاهر بها الشيخ جمال الدين الأفغانى (١) فى البلاد التى كانت تهدف إلى جمع شتات المسلمين فى سائر أقطار العالم الإسلامى وإقامة خلافة إسلامية عظمى ، وتنصيبه خليفة المؤمنين فى البلاد العثمانية وسانده فى ميوله التعصبية وشجعه على اتباع سياسته للقضاء على كل شىء والضغط على كل إنسان غير مرغوب فيه على نطاق واسع على الرغم من مؤامرات أوربا والجمعيات العثمانية السورية والمفكرين الأحرار فى البلاد الشامية . فى الوقت الذى لم يعد فى البلاد السورية من كان يخدم البلاد الشامية خدمة صادقة ؛ وذلك من

(١) جورج زيدان – بناة النهضة العربية – ص ٧٠ وما بعدها .

جراء ضغط الرقابة على الصحافة وازدياد قسوة تعقبات الجواسيس ، كما أن الأفراد الذين درسوا لغة بلد غير بلدهم العربى كانوا يميلون إلى الأخذ بأخلاق وعادات البلاد التى تعلموا فيها دون الاهتمام باللغة العربية الأصيلة وخدمتها وخدمة القضية العربية . وإذا جئنا ندرس أخلاق أحمد عزت باشا العابد فلا نجدها تخرج عن أخلاق سائر المتعلمين من أبناء السلطنة فى ذلك العهد، يتقنون لغة الدولة للتسلق إلى المناصب ، ويتفقهون فيما يلزمهم من العلم ليجدوا السبيل إلى الوظائف الكبيرة ، وجمع الأموال . ولم نسمع أن أحداً من أبناء العرب على العهد الأخير بذل لقومه من ماله أو جاهه ما ينفعهم ، ومنهم من كانوا إذا خلوا بالأتراك يبرؤون من قوميتهم ويشتمون قومهم . أما أبو الهدى الصيادى وعزت العابد فقد أرضيا الناس بالقشور ، بعد أن لاذوا بالمناصب والرتب والأوسمة ، وحملا حثالات من الموظفين على رقاب الأمة حتى ضجت بالشكوى من مظالمهم واستباحتهم حقوق الضعفاء (١) .

هذا فيما يختص بالأعمال داخل الدولة، أما الأعمال التى حصلت فى خارج الدولة فى البلاد الأجنبية كانت أقوى بكثير .

فلقد رسمت السرايا العثمانية بعض التكتيكات الجديدة ضد جمعية (الاتحاد والترقى العثمانية) ، وطبقا لذلك فقد تعهد السلطان بكل الإصلاحات الممكنة التى ترغبها الجمعية، وأصدر عفواً عاماً بشرط أن توقف الجمعية تنظيماتها ودعايتها وأن تعطى الجمعية الفرصة للسلطان لاكتساب بعض المميزات العامة للإصلاحات القادمة ، وإذا لم ترض الجمعية بهذا تعود الجمعية إلى أعمالها الإرهابية وملاحقاتها للإصلاحات ، وبعد أن وثقت جمعية الاتحاد والترقى من دعوة السلطان ، حلت الجميعة جميع تنظيماتها وعطلت جميع صحفها ومطبوعاتها ومنها صحيفة (مشورت) وذهب الزعيم مراد بك إلى استامبول كتحية من الجمعية إلى السلطان . وكان أن كرم السلطان الجمعية بشخصه وأعطاه مركزاً عالياً فى الدولة وأعلن عفواً عاماً ولكن دون تنفيذ ، ويبدو أن السلطان لم يكن جاداً فى الوفاء بما عاهد عليه الجمعية المذكورة كما كان لإهمال الزعيم

(١) محمد كرد على المذكرات ج ١ ص ٢٤٩ .

مراد له تأثير فعال على جمعية الاتحاد والترقى وبذلك فقد تلاشى كل أمل لها فيه .

وأخذت صحف الجمعية تزداد شيئاً فشيئاً ضد السلطان وعلى رأسها صحيفة (مشورت) لصاحبها أحمد رضا بك، وكانت هذه الصحيفة تخيفه وترعبه فكانت تلقبه (بالمجرم العظيم) وتارة (بالسلطان الأحمر) .

ومن جهة أخرى فقد عقد مؤتمر عام للصحافة فى استكهولم عام ١٨٩٧ فى عاصمة السويد ، وحضر المؤتمر الصحافى السورى الأمير أمين أرسلان وذلك لمتابعة الحصول على ضمانات للحرية الصحفية الحديثة .

الحركة الوطنية فى ولاية حلب :

أما عن الحركة الوطنية فى ولاية حلب فقد رأى الكواكبى أن يهجر كافة الوظائف والأعمال هجراً كاملا ليضطلع بعبء الدعوة إلى الحرية والفكرة الوطنية . وقد وجه شطراً كبيراً من عنايته إلى دراسة شئون الشرق وشعوبه وحكوماته وماضيه وحاضره واعتزم التفرغ للدعوة إلى حركة تحررية إصلاحية تنتظم البلاد الإسلامية والعربية كافة، وقد استاء المستبدون بنضاله ، وبادلوه هجوماً بهجوم وطعناً بطعن ، وكما ازداد محبوه ومقدروه ، وازداد عدد خصومه من الذين ينافقون عادة كل حاكم ويراءون كل حكومة مستبدة طلباً للمغنم الحرام كما قال « يتيسر للسفلة طريق الغنى بالسرقة والتعدى على الحقوق العامة ويكفى أحدهم أن يتصل بباب أحد المستبدين ويتقرب من أعتابه ويتوسل إلى ذلك بالتملق وشهادة الزور وخدمة الشهوات والتجسس ليسهل له جمع الثروة الطائلة من دم الشعب »[1] . فضاقت به حلب وانقبضت نفسه بعد أن حرض الحكام الأشرار لاغتصاب أراضيه وأمواله ففكر فى وسيلة يتخلص بها من هذا الجو الذى أصبح خانقاً . فبارح حلب عام ١٨٩٩ م (٢٢ رجب عام ١٣١٦)، وخلص نجيًّا من الظلم والاستبداد ووصل القاهرة بعد أن كتم سفره حتى على أعز أصدقائه خوفاً من الاستبداد والاعتقال . وهناك أصدر كتابين الأول، كتاب أم القرى: وهو مجموعة من الآراء

(١) عبد الرحمن الكواكبى . المؤلف محمد شاهين حمزة ص٢٣ .

التى تبحث فى مصير الإسلام ، وفيه يتخيل أن اثنين وعشرين شخصاً يمثلون العلماء والفقهاء فى اثنين وعشرين قطراً من أقطار الإسلام اجتمعوا فى مكة لأداء فريضة الحج وبعد تبادل الآراء فى أكثر من اثنتى عشرة جلسة رسمية اتفقوا على تشكيل جمعية غايتها بعث الإسلام ويتألف القسم الأكبر من الكتاب من جزء يمكن اعتباره ضبطاً حرفيًّا للجلسات المتالية،ويعقب ذلك ثبت بقوانين الجمعية الجديدة وينحرف فى ختامه عن الموضوع الأصلى ليبحث موضوع الخلافة، فهو مؤلف قيم وعلى جانب كبير من الملاحظة كما أنه بالقالب الذى لبسه كان أداة صالحة جداً لعرض أفكار الكواكبى الجريئة »[1] .

أما كتابه الثانى (طبائع الاستبداد) فهو يضم مقالاته عن الإستبداد التى سبق نشرها فى الصحف المصرية مع بعض إضافات ،ويعكس هذا الكتاب أيضاً تأملاته وعمق تفكيره كما يتدفق فى شرح فلسفته بهدوء وسلامة،أما كرهه الواضح للاستبداد فهو عامل منشط لهذا الشرح ولا يعكره فى قليل أو كثير »[2] .

وبعد أن مضى على مبارحته حلب نحو بضعة عشر يوماً لم نشعر إلا وصدى مقالاته فى صحف مصر ، وأخذت جريدة المؤيد تنشر له تفرقة «كتاب طبائع الاستبداد» الذى لم يطلعنا عليه مطلقاً بخلاف كتاب جمعية «أم القرى»، فقد اطلعنا عليه مراراً ، ثم إنه طبع الكتابين المذكورين فقامت لهما فى « المابين » السلطانى ضجة عظيمة وصدرت إرادة السلطان بمنع دخولهما إلى الممالك العثمانية بيد أنهما رغماً عن ذلك كله وصلا إلى حلب على صورة خفية وقرأناهما فى المرة بعد المرة[3] .

صدر الكتابان فى القاهرة فى حياة المؤلف مع إغفال اسمه فكرن انتشارهما

(١) جورج أنطونيوس — يقظة الأمة العربية ص ١٠٠ .
(٢) جورج أنطونيوس ص ١٠١ .
(٣) سامى الكيالى ص ٢٨ . عبد الرحمن الكواكبى .

واسعاً والاهتمام بهما كبيراً وقد هربت بعض النسخ إلى بلاد الشام حيث جرى توزيعها بالسر[1] .

وإذا نظرنا إلى الكتابين نظرة إجمالية وجدنا أنهما يحويان تحليلاً عميقاً ورائعاً لحالة التداعى التى بلغها العالم الإسلامى بصورة عامة وأجزاؤه العربية بصورة خاصة ، وفيه كذلك تحليل لعلل هذا التداعى وعلاجه ، مع الدعوة بحرارة إلى وجوب الأخذ بالدواء الناجع . والدعوة بقوة إلى تحقيق أمرين أساسيين وعلى جانب كبير من الأهمية : الأول : وجوب القيام بعمل جدى ومنظم لمكافحة جاهلية علماء الدين وجهل الجماهير ، والثانى : أن يستعيد العرب مركزهم الطبيعى فى تسيير دفة الإسلام . وهو يرى أن جمعية كالتى تخيلها فى كتابه (أم القرى) ذات فروع فى جميع العالم الإسلامى تصلح لتحقيق الأمر الأول ، وأما الأمر الثانى فقد دعا إلى تحقيقه بفصاحة وحرارة فى بحث (الخلافة) وفى كتابه عن الاستبداد .

لقد ساهم هذان المؤلفان فى الحركة العربية فكان لهما مكانة خاصة احتفظا بها بفضل ما امتازا به من إبداع وأفق واسع وجرأة . وقد أيد الكواكبى فكرة الوحدة الإسلامية تأييداً تاماً ، ولكنه ألغى حق السلطان عبد الحميد فى الخلافة ونادى بتنصيب خليفة فى مكة ينتمى إلى قريش . بعكس سلفه الشيخ جمال الدين الأفغانى الذى لا يحدد ولا يهتم بجنس ذلك الخليفة سواء أكان تركياً أم أفغانياً أم مصرياً ما دام قوياً وسيداً فى داره .

وقابل السلطان عبد الحميد هذا الموقف بالحيلة والمكر مضمراً عداء أكثر للحركات التحررية . ولم يكن من البلاهة فى أن يقدم على خطوة دون تفكير أو روية أمام شعبه ، فقد رأى أن يظهر نفسه لشعبه بمظهر الخليفة المؤمن الحريص على جمع شتات المسلمين .

(١) جورج أنطونيوس – يقظة الأمة العربية ص ١٠٣ .

وفى عام ١٩٠٠ م اعتمد على صديقه عزت باشا السورى فى مد خط حديدى إلى الحجاز من دمشق حتى المدينة فمكة ، وكان ظاهره خدمة المسلمين كافة فى أنحاء الإمبراطورية والمسلمين خاصة فى البلاد السورية ، وتسهيل الحج عليهم بعد أن كان يستغرق مدة أربعين يوماً على القوافل . بينما بالخط الحديدى يستغرق عشرة أيام ، وإنما كان السبب الخفى الذى يرمى إليه السلطان يتعلق بعوامل سياسية وعسكرية ، إذ طلب من المسلمين الاكتتاب لتغطية نفقاته ، وكان هذا المشروع من نواح عديدة لعبة سياسية رائعة لأنه خلق فى جميع أنحاء العالم الإسلامى حماساً كبيراً وعمل على إعلاء شأن الخلافة كما أنه من الناحية العسكرية أوجد له واسطة للنقل البرى تحمل جنده إلى أقصى البلاد العربية وإخضاعها لسلطانه ، وكانت الحاجة إليها ملحة وخصوصاً والفتنة كانت مستحكمة فى بلاد اليمن المضطربة .

مواد إضافية فى قانون عام ١٨٩٤ :

ومن جهة أخرى أمر بإصدار مادتين تضافان إلى قانون الصحافة الصادر فى عام ١٨٩٤ الأولى فى ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٨٩٩ والثانية فى ٨ نيسان (إبريل) عام ١٩٠٠ ، وهما تمنعان « المخطوطات المقدسة » من الدخول إلى الأراضى العثمانية والبلاد العربية ومعاقبة كل من يخالف ذلك .

وهذه المخطوطات المقدسة هى « أسماء الله الحسنى ، وأسماء النبى المعظم ، والآيات القرآنية » التى تقدم أحياناً للشعب مطرزة « مفارش سفرة » ومنضدات وأحياناً تكون محفورة على علب الدخان وعلى « أطباق رماد اللفائف الدخانية » « الطقطوقة » . فقد كان يرى فيها السلطان « نقصاً وحطة فى الدين » ومخالفة لاحترام المسلمين للديانة الإسلامية . وبالتالى فقد أرفق هاتين المادتين بمادة ثالثة فى شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٠٠ تقرر منع البطاقات البريدية التى

تحمل اسم (الإله) واسم (الرسول) وصور المنشآت الدينية الإسلامية ، وصور النساء الإسلاميات إذ يجب أن تكون النساء مجهولات من المجتمع لأن الآداب الإسلامية والآداب العامة للشعب تأمر بذلك .

وقد أصدر بعد ثلاثة أشهر ملحقاً للمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ المتعلقة بالمسرحيات الشعبية والتمثيليات الاجتماعية فى ١٣ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٠٠ ينص على أن الإعلانات المتعلقة بالمسرحيات والتمثيليات المسرحية يجب أن يصرح بها مقدماً نائب مدير مكتب الصحافة والمراقب قبل أن تعد للطبع .

وبذلك فقد أحكم على الجمهور خطته فى أنه خليفة للمؤمنين فى الأقطار الإسلامية ، وقام ببذل المساعدات المالية وبسخاء كبير للمدارس الدينية فى داخل المملكة وخارجها ، كما أنه قام بتسخير الصحافة لمصلحته وأوجد المجلات والصحف التى أخذت على عاتقها السير على الدعوة بتوجيه منه . ومن جهة أخرى فقد كانت الصحافة حتى ذلك العهد خاضعة لضريبة الدمغة وهى ٢ بارة »[1] . وكانت تعتبر باهظة ، وتثقل مالية الصحيفة ، فعمد السلطان عبد الحميد إلى إلغائها عام ١٩٠١ ، لكى تساعده فى بث أفكاره الجديدة ولقيام التيارات الفكرية الجديدة التى كان يموج بها الشعب السورى ويدعو إليها المفكرون السوريون فى الخارج وفى الداخل ، وبالتالى الجمعية السرية جمعية الاتحاد والترقى فى الداخل وفى البلاد الأجنبية .

ولهذا السبب عمدت الصحافة إلى تخفيض ثمن العدد منها ؛ فبعضها كانت تبيع العدد ؛ (١٠) بارة والآخر (٢٠) بارات وأخرى ؛ (٤٠) بارة فإذا بثمن أعدادها ينزل من ٢٠ — إلى (١٠) . وازداد الإصدار لذلك .

(١) جامعة القوانين ، نخلة قلفاط (عام ٨٩٨) (باب نظام التمغة الأخير) ص ١٢ .

ومن جهة أخرى فقد كان السلطان يدفع الإعانات المالية بصورة منتظمة للصحف التى كانت تتمتع بالاتصالات العالية مع القصر ، وكان ينظم لبعض الصحف إعانات مالية تدفع لها أربع أو خمس مرات فى السنة كما كانت الصحف نفسها تقدم الرشاوى لموظفى الحكومة .

لذلك كانت تمجد الصحافة فكرته فى أنه خليفة المؤمنين وأنه ظل الله على أرضه أو أنه خليفة المؤمنين والسيد الرسول الأعظم ، وهناك نص يعبر عما كان يطبع فى صحفهم من تمجيد له ، وتقوم بنشر مقالات جاهزة تفرض فرضاً على الصحف المعارضة والصديقة بآن واحد : « كانت جرائد الآستانة إذا مدحت " سلطان البرين وخاقان البحرين " قالت : تنبت الأرض ببركته وتمطر السماء بجوده . وقالت إحدى الجرائد ، سامحها الله ، إنه المقصود بخطاب : لولاك لولاك لما خلقت الأفلاك . وكانت تشبه عربته بالفلك . وما زاده ذلك إلا غروراً ، وما زادنا إلا ويلا ، ولقد بلغ الغلو بالقوم أن صاروا يكتبون ما لا معنى له »[1] .

وأخرى كانت تقول : « . . صاحب الجلالة ، سيدنا الجليل الأمجد ، السلطان الذى يجود بالعطاء ويجود بكرمه وبسخائه ، المحسن المترفع عن كل غرض وعن كل غاية ، نائب الرسول الأعظم وخليفته على الأرض ، ملك الملوك ، أمير المؤمنين ، الفاتح الأول الذى وهب العظمة والمجد للعرش العثمانى . . . . . . » .

وننشر فيما يلى نموذجاً من المقالات التى يفرض على الصحف نشرها ، وتحاسب عليها حكومة السلطان حساباً عسيراً . . « . . فى هذا اليوم العظيم ، تتلفت الأنظار المغشاة بالدموع حناناً وعطفاً على الشعوب إلى الذى يحبه الكون بأسره ويبجله الكون كله ، وإلى الذى أقل إشارة منه هى بمثابة الغبطة والهناء ، وهى بمثابة القوة المعنوية التى يمنحها لشعبه ، وإلى النسمة منه تلهب الحماس والتضحيه فى نفوسنا جميعاً ، وإلى الذى شفتاه المقدستان الطلسم الإلهى الذى يصب الابتسام للبائسين والخصب للأرض والغنى للمحرومين

(١) مناهل الأدب العربى عدد أربعة ص ٦٧ . ولى الدين يكن .

والسلام للمشاعر المضطربة والضمائر الواجفة ، والغفران السامى للضالين والعفو للتائبين الذين يتوبون على يده . . . » .

كانت هذه القطع الأدبية — المضحكة — تراعى بغاية الدقة فى ذلك العصر وأن أقل تمرد على إرادة السلطان كان يكلف الصحفى حياته وحياة أسرته معه .

إذ أنه ركز جميع السلطات فى يده ، وألغى كل سلطة عليه ، وأصبح يحكم الدولة بكاملها وبإرادته وحدها بواسطة ندمائه ومحاسيب قصره وأصبح الوزراء الذين يلقبون بالصدر الأعظم أدوات لإرادته المطلقة يسيرها كما يشاء دون معارضته أمثال : كوجوك سعيد باشا وكامل باشا وجواد باشا وخليل رفعت باشا وفريد باشا . وألغى سلطة الأسطول والجيش بعد أن ملأهما بالجواسيس المخلصين ، وقد سلب البلد ونهب الإمبراطورية لكى ينفق على الجواسيس والذى يدعون له بخلافة المسلمين . . . . » « وقضى السلطان عبد الحميد أيام حكه بالخوف والهلع والإكثار من تعيين الجواسيس حتى قالوا إن الجواسيس فى آخر أيامه كان عددهم يزيد على الثلاثين ألفاً فى الدولة العثمانية ، وجميع هؤلاء كانوا يتناولون الرواتب من خزينة الدولة ويقومون بالتجسس داخل البلاد العثمانية وخارجها ، وقد كمت الأفواه وكسرت الأقلام وحكمت البلاد بطريقة استبدادية هلعت لها القلوب والتفت حوله بعض شياطين الإنس من جميع الأجناس والعناصر وجعلوا يزينون له البطش بالأحرار ويُفترون على الناس ومن له خصم يقدم بحقه التقارير الكاذبة مما يسبب له ولعائلته الشقاء ، وقد ذكر بعض المؤرخين أن أكثر من ظلموا فى أيامه وسجنوا كانوا من الأبرياء وذهبوا ضحية أخصامهم الذين وشوا بهم أو ضحية لفاقدى الأخلاق من الجواسيس الذين يخترعون الوشيات ليحوزوا على رضاء السلطان »[1] .

ومنذ عام ١٩٠٠ ازداد نفوذ السلطان كرجل عسكرى وكزعيم دينى ومن

(١) فخرى البارودى — مذكرات البارودى — ستون سنة تتكلم . ج ٢ ص ١٠٩ .

جهة أخرى كانت الظروف غير مناسبة للصحف للإفصاح عن أفكارها كما ذكرنا[1] .

مؤتمرات العرب السوريين :

فى عام ١٩٠٢ انعقد مؤتمر يضم سبعة وأربعين شاباً عثمانياً ينتمون إلى عناصر مختلفة من البلاد العثمانية والبلاد الشامية فى باريس تحت رئاسة الأمير صباح الدين أكبر أبناء محمود باشا ، وكان المنتظر من المؤتمر لأول وهلة إيجاد أساس للتعاون فيما بينهم ، وأجمعوا على كراهيتهم للنظام الحميدى ، وأجمعوا أيضاً على خلع السلطان والإتيان بأخيه المخلوع مراد والمناداة به سلطاناً ، وبوضع عهد دستورى ، وكذلك أجمعوا أيضاً على الثقة التامة بتأثير السحر فى الكلمات : الحرية ، المساواة ، الإخاء . هذه الكلمات التى تعنى تغيير أوضاع موجودة إلى أوضاع أخرى كاملة ، وإرضاء المجتمع للسير فى طريق سهل إلى واجباتهم المستقبلة ، وبما أنهم لا يتمكنون من تحليل الموقف الحقيقى فكروا فى قلب نظام الحكم الموجود . وكان هذا كل هدفهم . وكان المجندون لهذه الفكرة طلاباً أو موظفين حكوميين ، الذين خبروا الأعمال الإرهابية لنظام الحكم ، كل واحد فى مجال اختصاصاته العملية السابقة . وقد اشترك علماء الدين فى

(١) ويقول محمد جميل بيهم « ودق صوت العروبة يتصاعد حيناً بعد حين ومداره على الأكثر الخلافة وأنها للعرب دون آل عثمان . ومن المؤسف أن هذا الصوت لم يكن يصدر فى أوروبا عن قوميين مخلصين استندوا إلى منظمات ، كما فعل الأرمن ، بل كان مصدره إما موتورين ، أو وصوليين استغلوا هذه الحركة فى سبيل بلوغ منافعهم الخاصة ، أو مأجورين من الأجانب كانوا يرفعون عقيرتهم وفقاً للوحى الذى يوحى إليهم ، فقد أصدر إبراهيم بك المويلحى جريدة « الخلافة » فى نابولى (١٨٧٩) وهو يتوخى منها الانتقام للخديوى إسماعيل باشا ، بمناسبة خلعه عن عرش مصر . ونشر الدكتو لويس صابونجى فى لندن جريدة أخرى تحمل اسم الخلافة (١٨٨١) ومجلة « الاتحاد العربى » وكان يعتمد فيهما على أموال بريطانية ، وأصدر الأستاذ خليل غانم فى نفس العام بباريس جريدة « البصير » وكانت تغذيها الأموال « الفرنسية » .

وعلى هذا النحو ظهرت فى أوروبا صحف كثيرة عربية قصد التهويل ، ولكنها كانت لا تلبث أن تعطل ، إما لإدراك ناشريها بغيتهم من المابين ، أو لأسباب أخرى .

« محمد جميل بيهم — قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور جزء ٢ ص ٢٠ » .

هذا المؤتمر لما كانوا يعانونه من جرح بسبب حالة التأخر للبلاد العثمانية والذى كان يعزوه الأجانب إلى تأثير الدين الإسلامى نفسه .

ولقد كان من بين أعضاء المؤتمر من وجدوا أن هذه الأعمال أعمالاً قديمة يتولاها جماعة وجدت فى باريس وفى وسط حياة ناعمة فأخذوا يسمون أنفسهم فى نفس الوقت (جمعية الاتحاد والترقى) وأنهم ثوريون ؛ ومن ناحية أخرى هناك جماعات جادة وكانوا متمرنين عملياً على العلوم وعلى معارف كبيرة وسعة ، ويمكنهم أن يفهموا وأن يواجهوا الموقف كما هو . كل هؤلاء الرجال الذين كانوا يتفقون من الظاهر على نقط كثيرة ، كانوا بالكاد متمكنين وبصعوبة من أن يتعاونوا فى مجال العمل البناء ، وكانوا فى معظمهم فرديين ، كما أن معظم الزعماء الذين كان لهم تأثير كبير لم يكن لهم إلا عدد ضئيل من التابعين والمؤيدين .

ولكن ما زال يوجد من بين هؤلاء الرجال من استطاعوا أن يلزموا أنفسهم فى الخارج بحياة سياسية تركية حرة وحياة فكرية وأن يقودوا من خلال أدبهم المجهودات الحساسة لتحسين الوضع .

إن الحملة السياسية الوحيدة التى تمت فى عهد عبد الحميد بالإضافة إلى حملة الكواكبى السورية ، حملة أخرى سورية هى التى قام بها نجيب العزورى وهو عربى سورى ظهر نشاطه فى الأعوام الأخيرة للعهد الحميدى .

بدأ عزورى حملته عام ١٩٠٤ فى باريس حيث شكل جمعية عرفت باسم (رابطة الوطن العربى) غايتها التى أعلنتها تحرير بلاد الشام والعراق من سيطرة الترك ، وقد وجهت عدداً من النداءات الملتهبة الواعية لتحرير سورية والعراق طافحة بنقد السلطان وحكمه تحض فيها العرب عموماً على القيام بالثورة . وفى السنة التالية أصدر كتاباً باللغة الفرنسية بعنوان (يقظة الأمة العربية) [1] ثم بعد مضى سنتين فاز بمؤازرة بعض الكتاب الفرنسيين المعروفين فأخذ يصدر بالفرنسية

(١) يصف فى كتابه المذكور هذا أحوال البلاد العربية بشىء من التفصيل ثم يدعو إلى الأمور التالية :

١ – توحيد الكنائس الكاثوليكية تحت اسم « الكنيسة الكاثوليكية العربية » . =

مجلة شهرية اسمها (الاستقلال العربى) وقد ظهر منها أول عدد فى نيسان (أبريل) عام ١٩٠٧ وكانت غايتها نشر المعلومات عن بلاد العرب وإثارة الاهتمام بقضية تحريرها وتوقف صدورها عندما نشر الدستور العثمانى فى تموز (يوليو) عام ١٩٠٨ » [1] .

وقد أثارت حملة عزورى بعض الاهتمام فى أوربا فى ذلك الحين وبين بعض المفكرين من مفكرى بلاد الشام ، ولكنها مهما حوت من قيمة فى ذاتها إلا أنها كانت مشلولة بطبيعتها لأنها صادرة عن عاصمة أجنبية وبلغة أجنبية فلم تتصل قط بصميم الحركة ، وكل اهتمامنا بها هنا ناشىء عن أنها مثال للمدى الذى بلغه دعاة الثورة العربية فى انحرافهم عن منابع إلهامها كنتيجة للتعليم الأجنبى ، لذلك لم تترك حملة عزورى أثراً يذكر فى الحركة العربية نفسها . [2] ومن جهة أخرى فإن جمعية عزورى كانت ترسل نداءات ثورية ضد الترك داعية لتحرير سورية والعراق وطافحة بنقد السلطان عبد الحميد .

وعلى الرغم من أن هاشم باشا ، الوزير المفضل للسلطان فى وزارة المعارف العمومية قد عبر عن أن وزارته يمكنها أن تسير على ما يرام ، وأن ميزانيتها تتأرجح من الوراء إلى الأمام ، وأن الموظفين راضون بسبب زيادات كبيرة أضيفت إلى ماهياتهم فإن طموح عبد الحميد (العظيم) كان قد جعل الصحف تسميه أحياناً بقدر المستطاع باسم – أبو التعليم العام ، وحامى التقدم – وقد أخذ يزيد عدد المدارس التى تتمشى مع سياسته الخاصة وبإذاعة فكرة الخلافة الإسلامية ، وقد أخذ يعانى بعض الصعوبات ، وكان يجب عليه أن يوقف

= ٢–انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية على أن تكون الحجاز مقراً لخلافة إسلامية عربية وأن تتكون من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين دولة عربية موحدة عصرية .

وكان هذا نوعاً من الأنواع الرئيسية للتيارات وللنزعات الفكرية السياسية فى الولايات العربية العثمانية .

(١) تحتفظ دار الكتب الفرنسية بمجموعة الاستقلال العربى وتتألف من ١٥ عدداً من نيسان (إبريل) (١٩٠٧ – حزيران) يونيو (١٩٠٨) .

٢ – ويقول محمد جميل بيهم « ويسوغنا القول بأن الظنون كانت تحوم أيضاً حول نشاط المشار إليه ذلك أنه هبط باريس غاضباً من جراء عزله من الوظيفة التى كان يشغلها فى فلسطين فأخذ بمنشوراته يواعد الترك بالعرب ، ومن يقرأ كتابه المذكور يرى بين سطوره ما كان يضمر من رغبة فى الانتقام والتهويل » .

«محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور جزء ٢ ص ٢٠ » .

« الميول الضارة » التى تلاحظ فى الجيل الجديد فى المدارس الأهلية العامة فى جميع اختصاصاتها وتخصصاتها لا يستثنى من ذلك المدارس الزراعية ومدارس علم البيطرة ، وقد كان يلقى فيها محاضرات فى الأخلاق يتعلم فيها الطلاب الطاعة العمياء للسلطان والاعتراف بجميله وبهداياه المتناهية التى كانت هدفهم الأعلى فى الحياة ولإثبات حق هذه الدراسات كانت تصرف للطلاب الملابس مجاناً ويوجدون فى مدارس داخلية مجاناً وتصرف أموال لطلاب المعاهد العليا والمدارس الزراعية ومدارس التعليم الصناعى وإلى طلاب المدارس الثانوية الذين لا يتمكنون من الإنفاق والصرف على أنفسهم وكخطوة إضافية فى الاحتياط فالتعليم فى كل شىء يمكن أن يقوى التفكير المجرد وأن ينتج أصحاب أفكار مثاليين وأشخاصاً ذوى أحلام . فقد بترت جميع المعارف العامة ، وركز الاهتمام والانتباه على الرياضيات وعلى العلوم الطبيعية ، وكانت النتائج شؤماً على عبد الحميد ، فمدارسه المجانية قد جذبت عدداً كبيراً من الطلاب من كل طبقة من طبقات الشعب ومن كل أنحاء البلاد العثمانية والبلاد السورية والعربية ، ولكن بحق يقال إنها أنتجت طلاباً غير راضين وطلاباً محبين للمشاجرات ، وكانوا يستفيدون من الاتصال القريب بالشبان حديثى العهد الذى بها يمكن للأفكار السورية أن تتفاعل مع بعضها البعض ، وغالباً ما كانت هناك محاولات لإصدار صحف ومجلات ثورية فى هذه المدارس والتى فرضت عليها رقابة شديدة ، وبعد أن يتخرج الطلاب يحملون فكرة الثورة إلى كل ركن من أركان الدولة فى المكان الذى يرسلون إليه كموظفين حكوميين . إلى جانب ذلك فقد انضم آلاف عديدة من المنفيين فى الولايات العثمانية إلى نشاط الحركة الفعلية . ومكاتب البريد الأجنبية هى التى كسرت واخترقت حرمة العزلة التى فرضها السلطان عبد الحميد وأدخلت شرياناً فى حياة الأمة فى شكل أدب للصحفيين والكتاب الموجودين فى الخارج فى القاهرة وفى فرنسا وإنجلترا وأمريكا ، وأدخلت الكتب الفرنسية والمجلات والصحف السورية . وكذلك كتب العزورى من باريس ، وكانت هذه الكتب والمجلات والصحف توزع بصورة سرية على أشخاص يثقون فيهم ثقة تامة وفى أخلاق كل واحد منهم . ولم تكن هذه المنشورات التى تصل إلى البلاد العثمانية

والبلاد السورية تشاهد جميعها مطبوعة ، بل كان ينسخ منها صفحات توزع شيئاً فشيئاً على الأفراد بالخط اليدوى ، وكانت تتداول من يد إلى يد بين الطلاب والسياسيين والزوار السوريين فى البلاد السورية وفى العاصمة العثمانية سرية .

ويقول فخرى البارودى : « بدأت عيوننا تتفتح على الحقائق القومية حول عام ١٩٠٥ وعام ١٩٠٦ . . . . . وبدأت أطالع بعض الصحف المصرية التى كانت تتسرب إلى دمشق كالمقطم والأهرام والمؤيد ، ولا أدرى كيف كانت تصل إليها ، لأنها كانت ممنوعة . ولم نكن نحن نعرف من الجرائد إلا جريدة " الشام " . وأذكر أن بعض أصدقائى كمحب الدين الخطيب وعثمان مردم بك كانوا يأتون بعدد أو عددين من الجرائد المصرية وينقلونها إلى عدد محدود من أصدقائهم من الشبان الناشئين فيمر العدد من يد ليد بصورة خفية دون أن يطلع على ذلك أحد ، وكان قد بدأ يتكون فى دمشق جمهور من الشباب العربى من خريجى المدارس العالية كالطب والحقوق والمكتب الملكى . . »(١) .

ذلك لأنه « تألفت فى دمشق عام ١٩٠٣ حلقة سياسية سرية مجهولة ، وكانت أعمالها بلا مراء من أجل الأعمال القومية الواعية المنظمة وأكبرها تأثيراً فى جميع الحركات القومية العربية التالية التى كانت تعنيها استقلال الأقطار العربية عن الدولة العثمانية . وفى عام ١٩٠٥ وجدت هذه الحلقة عدداً كبيراً من الطلاب العرب فى استنبول كان معظمهم ضعفاء باللغة العربية جهلاء بآدابها وبتراثها العلمى ، أذهانهم خالية من الفكرة القومية خائفين من أن يتهموا بنزعة عربية ، مؤثرين التكلم بالتركية متباهين بالتحدث مع الشبان الأتراك بلهجة رقيقة أسطنبولية . . . . لقد هال هذا الوضع شبابنا القوميين من حلقة دمشق الصغيرة ، فاتفق محب الدين الخطيب وعارف الشهابى على أن يتطوعا لتعليم هؤلاء الطلاب اللغة العربية وآدابها فى يومين أو ثلاثة أيام من كل أسبوع على أن يثبتا فيهم فكرة القومية العربية فى حذر وتؤدة ، وسرعان ما اقتسما

(١) فخرى البارودى مذكرات ستون سنة تتكلم جزء ٢ ص ٥٧ .

النبهاء من الطلاب وراحا يدرسانهم . ويجلبان لهم من مصر مجلة المقتبس التى كان يصدرها الأستاذ محمد كرد على ، ومجلة المقتطف وجرائد اللواء والمؤيد والأهرام وغيرها ، وكلها كان دخولها محظوراً ، فكانت ترسل إليهم بالبرد الأجنبية[١] .

ويقول محب الدين الخطيب : وكانت هناك فئة تتمتع بروح متحفزة للقومية العربية والمتعطشة للفكرة الاستقلالية والأعمال التحررية والتضحية بأرواحهم فى سبيل الاستقلال عن الدولة العثمانية ، فقد اضطرت هذه الفئة لاستعمال وسائل الركوب القديمة فى الطرقات وكان أفرادها يتوقفون فى فنادق صغيرة لتمضية الليل فيها لكى يجدوا مخرجاً بعيداً عن الرقابة العثمانية لينفسوا عن شعورهم، فقد كانوا يكتبون على جدران الفنادق المبيضة (بالجير الأبيض) لغرفهم كرسالات وأفكار وذلك رغبة منهم فى جعلها وسيلة للنشر للآخرين من الوطنيين المسافرين أو المنفيين وإعلامهم ، فكان كل مسافر بدوره يقرأ هذه العبارات ويضيف إليها ملاحظاته الخاصة إلى الأفكار المكتوبة للناشرين الوطنيين السابقين والذين نزلوا هذه الفنادق[٢] .

معنى ذلك أن الوطنى فى مكانه المنعزل كان يثير شعلة الثورة الفكرية التى بواسطتها تتغذى بها أحياناً ويتابع الحديث محمد كرد على بقوله : « كنا بضعة تجار من الشاميين فى استانبول ننزل فى خان من خاناتها ولم تكن الفنادق يومئذ معروفة ، وكنا نتآلف ونشترك فى النفقة والسمر ، وكان يزورنا درويش شاب أسمر اللون جهورى الصوت " ويعنى به أبا الهدى الصيادى " وجرنا الحديث فى إحدى العشايا إلى البحث عن أفضل من مشى على الأرض بعد رسول الله ، وذهبت بنا الآراء كل مذهب ، وأخذ كل منا يدلى بما يراه ، فصرح أبو الهدى برأى لم يرض عنه الجماعة وعدوه تهجماً على الصحابة الكرام »[٣]

(١) أمير مصطفى الشهابى من ذكريات الحركة القومية العربية مجلد ٦ مجلة الجمعية المصرية لدراسات التاريخية عام ١٩٥٧ .
(٢) السيد محب الدين الخطيب لسورى والمواطن المصرى وصاحب صحيفة الزهراء والفتح بالقاهرة ومدير مطبعة العاصمة الرسمية والجريدة الرسمية السورية زمن العهد الفيصلى عام ١٩١٨ — ١٩٢٠ .
(٣) محمد كرد على المذكرات — ج ١ ص ٢٤٢ .

نفهم من ذلك أن أبا الهدى الصيادى يريد السلطان عبد الحميد فى « من مشى بعد رسول الله من الأفاضل » ، وبالتالى نفهم من هذا أن الفنادق كانت بمثابة أمكنة لندوات سياسية واجتماعية يشترك فيها جمع من مثقفى وسياسيى ذلك العصر المتحررين من السيطرة العثمانية والمتمتعين بالروح العربية السورية .

بالإضافة إلى العوامل المشار إليها ، فإن التغييرات الاقتصادية والزيادة فى وسائل النقل مع أوربا وفى مختلف أقسام الإمبراطورية وازدياد الأهمية للآلة وللمواد المصنوعة الأخرى . فقد أحدثت توزيعاً جديداً للفعالية بدلا من الطاعة العمياء للسلطة . وأخذت طلائع الثورة والعصيان — وكان النقد الذاتى قد أخذ طريقه بين أفراد الشعب السورى بعد أن علم التطور والنمو السياسى فى البلاد الأوربية — تتجمع للوصول إلى فكرتها القومية . ولكن الجماعة التى تحيط بالسلطان كانت تتمتع بحظوة شخصية عنده أمثال أبو الهدى الصيادى وعزت باشا العابد أخذت تتعقد شيئاً فشيئاً وتتشابك فى تنظيماتها . وكان لهؤلاء الرجالات رجالاتهم الخصوصيون الذين عينوهم فى مراكز هامة نتيجة للمحسوبية وتبادل الخدمات ، وبالتالى فقد كانوا ينتظرون منهم نصيباً من الغنيمة وعملا حاسماً يدل على غيرة فردية للإبقاء على نظام الحكم .

وقد كان لدى هؤلاء رجالات يعتمدون عليهم ، يكونون عدداً ضخماً من الجواسيس على مختلف درجاتهم من الأهمية . وقد اهتم كل فريق أن يطلع السلطان على المعلومات الهامة عن المؤامرات التى تحيكها جمعية الاتحاد والترقى . فقد كان هم كل فريق للإيقاع برجالات جمعية الاتحاد والترقى . وكان كل فريق يحصل على الرشوة وابتزاز الأموال من أى طريق استغلالا لمركزهم ، ولظروف الحياة السياسية وبذلك اشتد النظام الطاغى ، وأخذ شيئاً فشيئاً فى القسوة على السياسيين من العرب وغيرهم .

فالكتب الصادرة فى سنة ما كانت تعتبر خطرة فى السنة التالية لها وكان الشعب فى كل يوم جديد ينظر بلهفة إلى اليوم السابق كأنه يوم خير منه، فالتجارب السابقة فى حكم الوالى مدحت باشا وكمال باشا قد أكسبت الصحافة حرية ، وجعلت للعقل الشعبى ثقافة صحفية خيالية داخل البلاد السورية

فقد كانت قصص تلك الأيام تعاد من حين لآخر ، وكان الشعور الوطنى القومى يتزايد . ولكن تنتهى هذه الأحاديث بعبارة تدعو إلى تثبيط الهمة فى : السنوات هذه « العرب لا يمكنهم أن يصلحوا من أمرهم ولا يمكنهم أن يتعلموا شيئاً إلا عن طريق الخبرة ، وبالتالى سوف لايكون لهم استقلال خاص بهم » . ولكن على الرغم من هذه الكلمات التشاؤمية كان كل فرد يثق بالأمل الذى يداعبه بأن شيئاً ما سيكون أحسن خالما ينقلب السلطان عن العرش .

خاتمة صحف الفترة ومواضيعها .

فى عام ١٨٩١ عندما أخذت حركة جمعية الاتحاد والترقى ضد السلطان تكتسب صفة جدية صدرت فى بيروت (صحيفة الأحوال) لخليل الخورى ، وفى بعيدا صدرت أيضاً فى نفس العام صحيفة (لبنان) لصاحبها إبراهيم الأسود . وصحيفة (الروضة) لخليل طنوش باخوس عام ١٨٩٢ ، وهما سياسيتان وقد تولى إصدار الصحف بعد ذلك فصدرت صحيفة (النصير) فى الحدث عام ١٩٠١ وصحيفة (الأرز) عام ١٨٩٥ وصحيفة (الصفا) عام ١٨٩٩ وصحيفة (المهذب) عام ١٩٠٧ فى زحلة . وإلى جانب هذه الصحف فقد صدرت بعض الصحف الخطية فى كفتين عام ١٨٨٣ صحيفة (لباب الألباب) . وفى درعون عام ١٨٩٢ صحيفة (الجعبة) ، وفى برمانا عام ١٩٠٦ (صحيفة المدارس) وفى زحلة عام ١٩٠٦ صحيفة (المهذب) وصحيفة (النشاط) عام ١٩٠٦ وغيرها .

ولكن يظهر أن هذه الصحف أغلقت أبوابها بعد إصدارها لأعدادها الأولى ، لأننا لم نر منها أعداداً تشرح وضعها الأدبى والسياسى ؛ ولأنها لم تواصل الإصدار لفترة طويلة .

أما فى طرابلس الشام فقد صدرت صحيفة عام ١٨٩٣ باسم (طرابلس) لمحمد خليل البحيرى واستمرت حتى ما بعد ١٩٢٩ .

أما عن صحف دمشق فقد صدرت فيها صحيفة (الشام) فى عام ١٨٩٦ لمصطفى واصف بعد أن امتنع السلطان عبد الحميد عن منح رخص لمدينة دمشق بعد صحيفة (الشام) التى كان يحاربها أحمد عزت باشا العابد ، بإيعاز من الوالى الحر مدحت باشا أثناء ولايته ، والسبب فى ذلك أن مصطفى واصف

أفندى ثانيه م ٤ كان رئيساً لقسم الليتوغرافيا (قسم الحجر) وهو المحصل لمطبعة المحافظة التى كانت تطبع صحيفة سوريا الرسمية وفى نفس الوقت كان مديراً لها عند ما كان ناظرها نجيب بك ، لذلك تمكن من إصدار الصحيفة فى ١٠ صفر عام ١٣٠٤ باللغة العربية وقسم منها يحرر باللغة التركية وكان امتياز إصدارها يومياً إلا أنها بعد تداولها لسنتين أخذت تصدر أسبوعية يوم الثلاثاء فقط »[١] .

وأغلب الظن أنه كان يراعى فى مواضيعها التملق للولاة ولحكومة السلطان وعدم مجاراة الحق ، لما عرف عنه من ولاء للحكام الأتراك الذين تولوا صحيفتهم الرسمية « سورية » ولكنها لم تداوم الإصدار وانتهت حياتها بعد ذلك بقليل فى أول قيام الدستور »[٢] .

أما عن المجلات التى صدرت فى بيروت فى الفترة بين عام ١٨٨٨ وبين عام ١٩٠٣ فقد صدرت مجلة الكنيسة الكاثوليكية لخليل البدوى ، ومجلة المحبة لفضل الله فارس أبى حلقة عام ١٨٩٩ ، ومجلة المنار للمطران أرسانيوس حداد عام ١٩٠٣ ، وقد كانت بحسب أسمائها تنشر أفكاراً دينية ودعايات واسعة لبث فكرة المذاهب الدينية المحضة خوفاً من أن تتضمن دعاية تخالف

---

(١) سالنامه الولاية السورية لعام ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ (١٨٨٨ م) ص ١١ .

(٢) شفيق جبرى – محاضرات عن محمد كرد على – ص ١٢ عام ١٥٧ . (... أول جريدة فى دمشق واطرد صدورها مدة واسمها الشام صدرت عام ١٨٩٨ .

كانت تصدر أسبوعية لصاحبها مصطفى أفندى واصف (الشقللى) مدير الولاية ومدير إطفاء الحريق ، وفى مطبعة الولاية كان يطبع جريدته . ولم يكن يحسن الكتابة العربية فاتكل على صهره أديب أفندى نظمى (الطناحى المصرى) وكان هذا يلفق بين جمل يحفظها لبعض الكتاب المحدثين ، ومنها عبارات لأديب إسحق ويضع من عنده بعض جمل واتكل أيضاً على إسماعيل أفندى النابلسى من أبناء الأعيان ، وكلا الرجلين لم يدرس آداب اللغة العربية الدرس المطلوب ، ولا إرب له فى تحرير الجريدة إلا أن يتخذ منها سبيلا إلى الترقى ، ووسيلة إلى القرب من قلوب بعض من يهمه التقرب منهم . وكلا الرجلين كان فى القضاء ويعرف القوانين والأنظمة المتعارفة . ويتكلم التركية ويكتبها . وإسماعيل النابلسى من أحفاد الشيخ عبد الغنى النابلسى عالم دمشق فى المئة الثانية عشرة) محمد كرد على ج ١ ص ٥٠ – ٥٢ .

الدعاية التى يريدها السلطان عبد الحميد لنفسه من وجهة الخلافة الإسلامية .

وهذه المجلات الدينية لا بد وأنها أنهت إصدارها بتأثير الضغط الشديد عليها أو بتأثير الرقابة الصارمة التى كانت تلاقيها فى هاتين السنتين ، ولم تستمر كبقية المجلات والصحف التى بقيت حتى زمن الحرب العالمية الأولى .

وصدرت قبلهما مجلتان علميتان فى عام ١٨٧٨ الأولى طبية للدكتور جورج يوسف ، والثانية المشكاة لخليل سركيس ثم صدرت مجلة سلسلة الفكاهات لنخلة قلفاط عام ١٨٨٤ ، والتى مر ذكرها فى الصفحات السابقة ومجلة ديوان الفكاهة لسليم شحاده وسليم طراد عام ١٨٨٥ ومجلة الجامعة لأمين الخورى عام ١٨٩٤ ، ومجلة النهضة الإصلاحية لتوفيق قربان وشركاه فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٠٨ . أما مجلة الصفا لعلى ناصر الدين عام ١٨٨٦ ومجلة المشرق للأب لويس شيخو عام ١٨٩٨ ، فقد استمر إصدارهما إلى ما بعد عام ١٩٢٩ وكانتا تنشران الموضوعات الاجتماعية المختلفة والمشبعة حسب الإخراج الصحفى والفن الطباعى فى ذلك الوقت . وكانت هاتان الصحيفتان تشتركان فى الفكرة الاجتماعية الواحدة . وقد صدرت فى ولاية حلب مجلة الشذور لعبد المسيح الأنطاكى عام ١٨٩٧ ، وفى ولاية دمشق صدرت ثلاث مجلات : مرآة الشرق لسليم وحنا عنحورى فى عام ١٨٨٦ ومجلة الشمس لجورج متى وجورج سمعان عام ١٩٠٠ ومجلة ثالثة كان لها نصيب فى البحث والدراسة التامة وهى مجلة المقتبس لمحمد كرد على التى صدرت عام ١٩٠٦ فى دمشق والتى انتقلت بعد السنة الثامنة لها إلى مصر عندما اشتدت الرقابة عليها أيام أن أخذت بوادر الحرب العلمية الأولى تظهر والضغط عليها من الاتحاديين العثمانيين ، ويمكننا القول إن ضغط الحركات السرية على سياسة السلطان وإظهار مساوىء حكمه ومظالمه وتفشى الرشوة وسواها كان باعثاً على زيادة خوف السلطان عبد الحميد من الصحف ازدياداً شديداً لدرجة أنه لم يسمح بإصدار أية صحيفة أو مجلة سياسية جديدة فى البلاد الشامية والولايات السورية أثناء العشر السنوات السابقة على الثورة وإعلان الدستور فى تموز (يوليو) عام ١٩٠٨ ، كما أن الجو كان متبلوراً من جميع وجوهه .

اشتداد الرقابة الصحفية فى مطلع القرن العشرين :

ازدادت الرقابة الصحفية شدة وعنفاً فى مطلع القرن العشرين فقد زاد نشاط المراقبين عليها ، وخصوصاً وبوادر الحرب العالمية الأولى تبدو فى الأفق، فقد كان كل مراقب يرغب فى أن يتفوق على الآخرين فى ذلك وقد كان يوجد إلى جانب ذلك عدد ضخم من الجواسيس الذين اتخذوا الخطأ المطبعى فى الصحف أو التفسيرات الغريبة لبعض المقاطع موضوعاً لتقاريرهم اليومية حتى يكونوا الرجال المفضلين عند القصر .

ويقول محمد كرد على « وكان جمهور الناقدين من المشايخ غالباً يتطاولون لأن يكونوا المهيمنين على كل ما له اتصال بالدين والدنيا ، كانوا يغتابوننى منفردين ، وقد يتافقون لى فى الحضور ، ومنهم من يستكتب الفينة بعد الفينة تقريراً باسمه يقدمه إلى صاحب السلطة . . . وكان أحدهم ضيق فكر وقلة بضاعة أن يزودنى بآرائه فى كل ما أكتب ويقدم فى تقاريره متبرعاً بالتجسس على أكثر من خمس وعشرين سنة ، وما تعب ولا كف ، كان يطالع كل ما أكتب ويستعين ببعض طلبة العلم ، يستخرجون له الضار من كتابتى والضار فى سياسة الدولة ، وفى الدنيا والآخرة ، قاتله الله ما أشد سلاطته وعبثه ، وكان يكثر من اتهامى بالوهابية عند الأتراك ، لأن السلطان عبد الحميد كان يكره الوهابية ويحاربها بشدة وبعنف ويعدها خارجاً عن الدين » .[1]

هذا ما كان من أمر الجواسيس المشايخ وتجسسهم على صاحب مجلة المقتبس السورية . أما عن التعليمات فقد أضيفت إليها تعليمات أخرى أصدرتها الرقابة بشأن سلامة الدولة ، والتى تعنى بها سلامة السلطان نفسه وهى أنه ألا يجوز نشر أية أفكار عن المجازر الأرمنية بعد عام ١٨٩٥ لأنها توحى بإيقاظ الدول الأوربية ، وأيضاً لا يجب الكلام عن البوسنة والهرسك وعن مكدونيا وعن اليونان ، وعن قبرص لكى لا يؤثر ذلك فى

(١) محمد كرد على المذكرات جزء ١ ص ٢١ و ٢٢ .

الشعب العثمانى أو يحرض على تجزئة الإمبراطورية العثمانية .

وقد يتصور القارئ العادى أنه من الممكن أن يكتب الصحفى ، بعد كل هذه التعليمات والتحذيرات والممنوعات . . . ولكن الذى كان يحدث أن المكتوبجى — أى الرقيب — كان يتوسع فى تنفيذ هذه التعليمات .

(فقد أرادت جريدة « المصباح » لنقولا نقاش فى بيروت نشر الإعلان التالى « بيت مؤلف من أربع غرف ملك محمد على الطرابلسى للإيجار وعلى الراغبين مخابرة صاحبه » . وكانت الرقابة شديدة على الصحف آنذاك فقد شطب الرقيب عبارة « ملك محمد على الطرابلسى » واعترض على كلمة « ملك » وقال لا ملك إلا للذات الشاهانية . وحاولت الجريدة أن تفهم الرقيب أن كلمة « ملك » معناها أن محمد على الطرابلسى هو صاحب البيت . لكن الرقيب أبى أن يفهم ، وحذف كلمة « ملك » ووضع مكانها « إمبراطور » وظهر الإعلان فى جريدة المصباح كالآتى : « إن دار الإمبراطور محمـــد على الطرابلسى معدة للأجرة وهى مكونة من أربع غرف ») .

وأرادت بيروت أن تنشر خبر وصول « أحمد أفندى سلطانى » فرفض الرقيب أن ينشر الخبر . وقال إنه لا يجوز لإنسان أن يلقب نفسه « سلطان » لأن هذا لقب السلطان ! وطلب الرقيب أن يكتفى بذكر أن « أحمد أفندى » وصل إلى بيروت واعترض المحرر بأن فى بيروت ألوفاً اسمهم أحمد أفندى ! وعندئذ قال الرقيب : إذن نغير اسمه ونجعله أحمد أفندى سلطة ؟ وظهرت صحف بيروت وفيها أن أحمد أفندى سلطة وصل بسلامة الله .

وجاءت برقية بأن المسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا قد اغتيل فى مدينة ليون بضربة خنجر من يد شاب اسمه « كازاريو » . ورفض الرقيب أن ينشر أن رئيس الجمهورية اغتيل ، وأصر على أن نشر مثل هذا الخبر يؤدى إلى إفهام الناس أنه من الممكن اغتيال السلطان ! وطلب الرقيب من

الجرائد الاكتفاء بالقول بأن فخامة رئيس جمهورية فرنسا انحرفت صحته ! واعترض المحررون كيف يقولون إن صحة الرئيس منحرفة ، بينما هو الآن فى الآخرة ! وأخيراً قبل الرقيب إن تنشر الصحف النبأ التالى : « إلى جنان الخلد » .

« ساءت صحة فخامة رئيس جمهورية فرنسا بسبب تقدمه فى السن فانتقلت روحه إلى بارئها » . وبدأت الصحف تستعد لنشر الخبر كما صرح به الرقيب . . . وفجأة اتصل البوليس بجميع الصحف وطلب إليها أن تتوقف عن الطبع .

إن الرقيب عرض الأمر على الوالى التركى . . . فاعترض الوالى على صيغة الخبر ! كيف يقال إن رئيس الجمهورية المسيحى ذهب إلى جنان الخلد ، والمفروض أن الجنة لا يدخلها إلا المسلمون ثم كيف يقال إن رئيس الجمهورية مات بسبب تقدمه فى السن ! . . إن جلالة السلطان عبد الحميد متقدم فى السن فمعنى ذلك أنه إيحاء للرأى العام بأن السلطان ممكن أن يموت ، وفى ذلك إثارة للخواطر وإقلاق للأمن العام ! .

ومن هنا يعيد الرقيب كتابة الخبر من جديد . . . وتصدر الصحف فى بيروت وقد نشرت الخبر التالى : « انتقل فخامة رئيس جمهورية فرنسا إلى رحمة الله » . وفهم الصحفيون أن نشر النبأ بهذه الصيغة قد أرضى ولاة الأمور . . . ولكن ما كادت الصحف اللبنانية تصل إلى الباب العالى فى استانبول حتى قامت الدنيا وقعدت . فإن السلطان عبد الحميد رأى فى نشر الخبر بهذه الصورة إهانة للذات العليا الشاهانية . إذ كيف يسمى رئيس جمهورية بلقب صاحب فخامة ! . . إن الفخامة وحدها من حق السلطان ! وصدر أمر المكتوبجى إلى جميع صحف بيروت بالتعليمات التالية :

١ — لا يعطى لقب صاحب الفخامة أو صاحب الجلالة أو صاحب العظمة إلا للسلطان وحده دون سواه .

٢ — يلقب الملوك والأباطرة والسلاطين فى باقى أنحاء العالم بلقب

« حشمتلو » . وحدث أن أراد أحد الصحفيين أن يكتب ملكة إنجلترا ، وحار فى تسميتها : إنه لا يجوز أن يسميها صاحبة الجلالة ، ولا يستطيع أن يسميها « حشمتلو » فكتب يقول « حشمتلها » أى أنها مؤنث « حشمتلو » .

وقرأ المكتوبجى النبأ فغضب وثار وأصدر التعليمات التالية :

١ — لا يجوز تسمية ملكة الإنجليز بلقب حشمتلها ، ويكتفى بلقب « حضرة » .

٢ — يلقب شاه العجم « شهامتلو » بصفة استثنائية ، نظراً لموقفه الودى من الحضرة العلية ! .

٣ — لا يسمح بتسمية سلطان زنجبار بأنه السلطان فلان ، بل يقال حاكم زنجبار . والسلطان الوحيد هو حضرة صاحب الجلالة السلطان عبد الحميد دون سواه .

ثم زادت حدة الرقابة ، وأصبحت تتناول الألفاظ نفسها ! لقد أصدر الرقيب مثلا أن لا تنشر كلمة « جمهورية » لأن السلطان يخشى أن تقوم ثورة تعلن الجمهورية ! .

ولهذا اختفى اسم جمهورية أمريكا أو جمهورية فرنسا من الصحف ! فإذا أراد صحفى أن يشير إلى رئيس جمهورية أمريكا فيكتفى بذكر « رئيس أمريكا » أو « حاكم دولة أمريكا » دون أن يشير إلى أنها جمهورية ! وتمادى المنع أكثر وأكثر . وذات يوم صودرت جريدة لسان الحال فى بيروت لأنها نشرت إعلاناً هذا نصه « نعلن للجمهور أن الخواجة جورج دباس قد فتح محلا لبيع الأحذية » وأصر الرقيب على ضرورة تغيير صفحة الإعلان وجعلها « نعلن للعموم أن الخواجة جورج دباس الخ . . . »ذلك أن الجمهور يذكر الشعب بالجمهورية .

وتابع محمد كرد على بقوله :

وعلى هذا « رب شر أنتج خيراً » ، فالمراقبة على ظاهرها شر محض ،

وقد نشأ لى منه بعض الخير ، ذلك أنى مرنت بها على البديهة والارتجال ، لأن تلك المقاطع والمقالات التى يحذفها قلم المراقب بحبره الأحمر . يضطر المحرر أن يملأ مكانها بأشياء من نوعها ، تكون مقبولة فى ذوق المراقب ، والجريدة لا يجوز أن تشطب منها سطور وأعمدة وتنشر للملأ كالعين المقلوعة . والوقت ضيق والبريد حافز ، والطابع يرجوك العجلة ، والقراء يتوقعون تناول جريدتهم فى وقت صدورها ، وإلا جاءك بعضهم إلى المطبعة يسأل عن سبب التأخير »(١) .

ولا يفوتنا بعد كل هذا أن المراقبة من أشكل المشاكل التى وجدت فى ذلك الجو المشبع بالظلم والطغيان ، وما هى إلا صراع بين الحرية والاستبداد ، والقابضون يومئذ على زمام الأمر يهزأون بالحرية وأنصارها .

وعلى هذا فقد سمح للصحف والمجلات التى تريد أن تواصل بقاءها على شرط واحد ، وهو أن تعيش على الأدب وفى أية صورة من صوره دون المساس بالحياة السياسية الراهنة ، ودون التلاعب بالألفاظ وتذكير الشعب بالحرية السياسية وأصول الحكم ومواطن الفساد فى الدولة ، وعليها أن تكرس مساحاتها للطب ، وللزراعة ولتجميل الحدائق ولمواضيع أخرى شبيهة بذلك ، وكان بالتالى يمنع عليها أن تنشر الشعر فى كل ضروبه لأنه كما يدعون « يثير مشاعر الشعب » والاستثناء الوحيد الذى يمكن للصحف أن تنشره من الشعر هو الذى يقوم على مدح السلطان وأفعاله ومحامده وأعماله.
وهكذا غمرت الفترة ما بين ١٨٩١ — ١٩٠٨ المجلات العلمية الطبية والاجتماعية والصحف الأدبية وسمح لها بالإصدار إلى جانب ما كان موجوداً منها . من المجلات الدينية التبشيرية .

شاميات يكتبن فى الصحافة السورية :

ولكن السلطان حتى عام ١٩٠٨ لم يسمح بإصدار مجلة أو صحيفة نسائية ، لأن ذلك يعتبره خروجاً عن الديانة والعادات الاجتماعية الإسلامية .

(١) محمد كرد على – ١ ص ٥٢ .

ولم يكن يسمح للمرأة المسلمة أو الكاتبة الناهضة أن تعبر عن أفكارها عن طريق إنشاء مجلات نسائية ، ولكن منحت رخصة رسمية للكاتبة الحلبية « مريانا مراش » (١) فنشرت ديواناً صغيراً خاصًّا ضم العديد من ألوان الشعر من مدح إلى غزل إلى رثاء بعنوان « بنت فكر » عام ١٨٩٣ والسبب أنها هنأت بشعرها السلطان عبد الحميد عندما صار سلطاناً وعايدته فى أحد أعياد جلوسه ، وهنأت أمه بقصيدة مطلعها :

كما رعيت صباه خوف نائبة   قد صار يرعى زمام الملك للأمم

وكذلك فقد مدحت جميل باشا وأمين باشا والى حلب :

فقد كتبت فى مطلع حياتها مقالات متعددة فى مجلة الجنان فى الجزء الخامس عشر لعامها الأول عام ١٨٧٠ بعنوان « شامة الجنان » وفى العام الثانى مقالة « جنون القلم » تدعو بنات جنسها إلى الشروع فى الكتابة وترغبهن فيها ، ومقالة « الربيع » نشرتها فى المجلد السابع عام ١٨٧٦ وموضوعها التربية . وكانت مواضيع مقالاتها الأولى انتقادات لعادات معاصراتها ، وحضهن على التربية بالعلم والتحلى بالأدب ، والشكوى من انحطاط الكتاب والحث على السمو بالمواضيع والأسلوب الإنشائى . « كما أنها نشرت بعض مقالاتها على صفحات الجرائد كلسان الحال » .

وقد تمكنت كاتبات ذكيات وعلى رأسهن « روجينا شكرى وندى شاتيلا ، ومريم مكاريوس ومريم سركيس وسلمى طنوس وفريده حبيقة وسارة خير الله وشمس شحادة وياقوت صروف وأنيسة حبيقه وجوليا طعمة وفريدة عطية وجميلة كفروش ومريم ليان ومريانا مراش وغيرهن » من جذب اهتمام القراء والقارئات مقالاتهن على صفحات مجلة المقتطف ، ولم يكن مسموح لهن بأن يعبرن عن أفكار نسائية ، إلا أنهن كسبن ميداناً كبيراً للقراء بين النساء السوريات ، وكانت المقالات التى يكتبنها لا يوقعن عليها . كانت هذه المقالات تنشر باسم « ترجمات من بعض الصحف الأجنبية » (٢) . وقد

(١) فيليب طرازى جزء ٢ ص ٣٤٣ .

(٢) مجلة المقتطف السنة ٦ العدد ٥ .

أشرفت بعد ذلك المقتطف على التوقف بسبب الضغط واشتداد المراقبة ولم ترض الحكومة على إعانتها ماليًّا كزميلاتها . وبصورة عامة فقد لاحظنا تناقص الصحافة وإحجامها عن الإصدار أو استخراج رخص لصحف جديدة ما بين عام ١٨٩٤ — ١٩٠٨ وذلك نتيجة لشدة الرقابة وتعسفها فى تلك الفترة على الصحف إلا ما كان متمشياً مع سياسة السلطان التعسفية .

وفى عام ١٩٠٠ ألغيت ضريبة الدمغة وذلك بدافع رفع بعض القيود المالية التى كانت ترزح تحتها الصحافة ، وبالتالى كى تتمشى مع سياسة السلطان عبد الحميد فى أن يسهل على الصحافة الإصدار وأن تنادى بدورها بفكرته القائلة بأنه خليفة المؤمنين ، ومن أجل بعض الصحف التى كانت على علاقة حسنة بالقصر السلطانى . والتى كانت تتلق إعانات مالية منه . ولا يمكننا القول بأن الإصدار ازداد أو نقص ، وذلك لأنه ليست لدينا معلومات وافية عنه ، وبالتالى لا توجد إحصائيات فى الولايات السورية الثلاث والمتصرفية اللبنانية عن أرقام هذا التوزيع للصحف فى الماضى .

ولكن يمكننا القول إن الإنتاج الأدبى تدهور ، وقد أصبح بصورة نماذج تقولها الصحف أيام السلطان عبد الحميد للوصول إلى دعاية مناسبة له ، وبالتالى فإنه طبيعى أن يتناقص عدد الأفراد الذين كانت لديهم قابلية للقراءة بسبب هذه الدعاية المسمومة وبسبب الصحافة التحررية فى الخارج والحركات الدستورية التى تتطاير شظاها فى الولايات العثمانية وفى البلاد الأوروبية .

الصحافة أثناء الحرب اليونانية التركية :

فى عام ١٨٩٧ دعت الضرورة والحاجة الملحة لنشر الأخبار بسرعة لطبع عدد ضخم من النسخ فى وقت أقصر من المعتاد فى أثناء الحرب اليونانية ، وساعدت على أن يكون الإعداد الفنى للصحف تامًّا ، وبالتالى ساعد على كبر حجمها وتحسين مظهرها . إلا أننا يجب أن نلاحظ من ناحية الإعداد الفنى للصحيفة ، أن حجم الإعلانات وقدرها قد أخذ فى

الازدياد على خط واحد مع النشاط الاقتصادى للدولة والحالة المتغيرة للوضع الداخلى للولايات السورية ، وهذه الإعلانات كانت متعلقة أحياناً بمحتويات الصحف أو بأخبار صحف وكتب قديمة أو جديدة ، وقد خصصت ربع المسافة فى المتوسط للصحيفة للاتصالات والإعلانات الرسمية والأخبار المتعلقة بالسلطان . أما القسم الأكبر فى المساحة فكان مخصصاً للأخبار الداخلية من التى كان يستحصل عليها من قبل المخبرين الصحفيين من وزارة الخارجية ، وكانت الجرائم والحوادث تحتل مساحة صغيرة جداً .

كما كان يخصص قسم من الصحيفة للترجمات من الصحف الأجنبية التى توافق عليها الجهات الرسمية أو بعض نشرات من الشركات التلغرافية للأنباء .

وكانت عادة كل صحيفة يومية أن تحصل على دستة أو أكثر من الصحف والمجلات الفرنسية والاسترالية والألمانية والإنجليزية ، التى لا تتضمن أخباراً لها صلة بالحالة التركية والأوربية وكانت تترجم أيضاً الأخبار الثقافية التى ليس لها صفة الضرر وقصص تتضمن الأحداث الغربية فى مختلف البلاد الأوربية .

وكان بعض الكتاب يميلون إلى القصص الرمزى لتحليل الأوضاع السياسية (قصة الغنى والفقير) »[1] .

تكشف بعض الحقائق الملموسة عن الأوضاع السياسية الراهنة ، وحاولت الرقابة أن تحد منها فى البداية وقد منعت بعد ذلك هذه القصص ومنع معها كل قصة وكل أقصوصة بواسطة القانون لأن هذه القصص تتمكن من إحداث إحساسات قوية فى الشعب التواق إلى التحرر والانفراد بالحكم . وكانت قصص الحب محرمة تحريماً شديداً ، وكان يبدو أن قصص الأسفار والتنقلات محبوبة لدى الحكام والولاة .

وكانت سياسة الحكومة والولاة فى ولاياتهم قاسية للغاية ، وكانت فى نفس الوقت قصيرة النظر ، ذلك لأن الصحف التى كانت ممنوعة من نشر

---

(١) مجلة المقتبس محمد كرد على عدد ٣٣ .

هذه القصص وممنوعة من أن تعالج المواضيع العامة فى أوضاعها الراهنة ، كان من الميسور عليها أن تنشر كل أنواع الإشاعات ، وكانت الإشاعات الشنيعة تلاقى مجالا واسعاً وسهولة فى الانتقال من شخص إلى مجموعة أشخاص فى مجتمعاتهم المتعددة .

ويبدو أن الصحف كانت تعطى كل انتباهها ابتكار عناوين جديدة وجملاً مادحة للسلطان ، وتكرس مساحتها الكلية لأسبوع أو لأكثر لوصف الاحتفالات السنوية لأيام ميلاد السلطان واعتلائه العرش ، وفى إعطاء تفصيلات ومبالغ بها للاحتفالات السابق ذكرها ، والحديث عن كل فرد شهير فى المجتمع زين بيته واحتفل بميلاد السلطان وبأعياده . وهذه الصحف فى الحقيقة لم تكن لتتمكن من الاحتفاظ باحترام الشعب . فقد كان القراء يميلون إلى العكس من ذلك ، فلقد كان يعرف بسليقته حقيقة ما يختبئ بين ثنايا الكلمات وسطور الصحف من تزييف للحقائق والأخبار .

وكان لكل صحيفة خبير متمرن يسير العمل ، وكان يتولاها فى المناسبات غير العادية ، ولكنه لا يملك أن ينشر فيها أية مقالة بعيدة عن الواقع . ومع ذلك فإنه يضع بعض الاصطلاحات والرموز التى يجب أن تكتب فى النسخ وفى النماذج القديمة لكل مناسبة من المناسبات ولكل حالة تدخل فى حدود الأخبار عن السلطان . وهذه النماذج موجودة ولها نسخ مفروضة ومفهوم معناها ومقصدها .

كانت هذه النماذج تقرأ أكثر من مرة ، ويمحصها الخبراء المختصون وعليهم تتوقف المسئولية الكبرى بالنسبة لمصير الصحيفة التى كانوا يتقاضون منها أجورهم التى تفوق أجور أى موظف فى الصحيفة . فإن أقل خطأ مطبعى يتعلق بخبر يخص السلطان ، يمكن له أن يحدث نتائج خطيرة جداً . وللمرة الثالثة يقوم بقراءتها المراقبون الذين يقومون بعمل ذات طابع فردى واستبدادى ويشطبون أية كلمة بالحبر الأحمر على الرغم من أن الصحفيين يتمتعون بخبرات كثيرة فى هذا المضمار ويمكنهم الحكم على الخبر المناسب أو الصيغة المناسبة أو غير مناسبة . ويمكن القول أن خمس ($\frac{1}{5}$)

المادة المقدمة أو أكثر منها يشطب بالقلم الأحمر . ويجب أن توضع نسخة لدى الرقيب بعد الموافقة عليها لكى يرجع إليها قبل أن تطبع الجريدة أو لإيقاف الطبع فى بعض الحالات الطارئة .

وكانت الكلمات التى تستعمل محدودة جداً ، لأن عدداً كبيراً من الكلمات لا يمكن للصحفى أن يستعملها ، ولما كانت هذه الكلمات الممنوع استعمالها تتكاثر بمرور الأحداث والأوقات فإن الكلمات الباقية للصحفى لاستعمالها فى أخباره ومقالاته الصحفية تكون لها صيغة واحدة ولم تعد تتجدد بل هى تتكرر فى كل مناسبة ولها شرح ووصف واحد .

ولذلك أصبح لدى الصحفى ميل يدفعه لاستعمال عبارات غامضة كى يحث الشعب على قراءة الخبر أولا ، ولإفهامه معناه وما هو مفروض عليه أن يفهمه من بين السطور . لذلك أصبحت لدى قارئ الصحيفة والصحفى لغة متعارف عليها ومستعملة بينهما .

فمثلا . عندما اغتال أحد الثوار رئيس جمهورية فرنسا لم يستطع الصحفى أن يكتب الخبر بحرفيته ، بل تمكن بعد محاولات كثيرة مع الرقيب أن يغير المفهوم إلى أنه « انتقل إلى رحمة ربه »[1] . فالصحفى اللبنانى أخذ يكتب هذه العبارة عدة مرات وبإلحاح منه بأنه مات موتاً طبيعياً ، بهذه الصورة أمكن للقارئ أن يفهم من خلال التعبير الملح به بأن شيئاً ما حدث لرئيس الجمهورية الفرنسية وأنه لم يمت موتاً طبيعياً .

وكان يشرف على هذه الصحف الوطنية هيئات وأشخاص قد تمكنوا ، على الرغم من أنهم مالكون لها فى أغلب الأحيان ، أن يكونوا على استعداد ليقبلوا أية عروض ، وأن يقدموا أية تضحيات لكى يحصلوا على حظوة عند السلطان .

ولقد كانت مهمة الصحفى كبيرة وشاقة ومسئوليتها تفوق أية مسئولية فى ذلك الوقت بالرغم من ضآلة الأجر وبالرغم من التضحيات التى

(١) شرحت الفكرة فى صفحة ١٩٤ و ١٩٥ .

يبذلها فى سبيل إعلاء كلمة الصحافة والصحف ، وأما الأفراد الذين لا ضمائر لهم فكانت لديهم القابلية لنشر ما يطلب ، موافقا لآراء أتباع السلطان فكانوا بمنتهى السهولة يصعدون سلم المجد وينالون الحظوة عند السلطان . « أما الصحفيون الشرفاء لم يكونوا حتى ليفكروا فى هذا العمل »[1] . ولم يكن السلطان يبخل على الصحفيين العثمانيين بالأوسمة والألقاب إذا كان غير واثق من قدرته على الضغط عليه أو إرهابه وكان يسير حسب المثل : « من الحكمة أن تقبل اليد التى لا يمكن لك أن تكسرها » . وهناك صحفيون منحهم السلطان لقب صاحب السعادة ، وبعض الأوسمة العالية ولم يكن يوجد أى صحفى لم ينل شيئاً من توزيع الألقاب والأوسمة « لأن تسعين فى المائة من عمال الحكومة وغيرهم . إذ ذاك ، كانت أعصابهم مخدرة بهذه الخيالات ويبذلون ماء وجوههم ولا يخجلون فى سبيل أخذ رتبة أو وسام ، وقد يدفعون فى ذلك الرشاوى والهدايا العظيمة ، وكان بعضهم يرى أنه لا معنى للعيش بدون شرف السلطان ، وعظمة الصحفى العثمانى كانت فى عدد الأوسمة وفى عدد الألقاب التى ينالها من السلطان »[2] .

وعلاوة على ذلك فقد امتنع السلطان والولاة عن التصرف تصرفاً غير لائق مع بعض الصحفيين بصورة قد تغضبهم ، إذ أنهم كانوا أحراراً

(١) يقول محمد كرد على « ومما يضحك أن صاحب الجريدة — الشام — طمع فى طبع محرر جريدته — أى محمد كرد على — الناشىء بطابعه فبشرنى وهو فرح جذلان ذات يوم بأنه توسط لى مع الوالى فاستكتبه مقترحاً (إنهاء) لى برتبه، وظن أن هذه البشارة من أعظم ما يزفه إلى من البشائر . وأكبر نعمة أحصل عليها فى ذلك الدور فقلت له : وأين الكتاب الذى يطلب فيه هذا التشريف؟ قال أرسل مع البريد إلى الآستانة . فقلت له وأنا ممتعض امتعاضاً عظيماً ، تعلم ولا شك أنى لم أسع بضرر إنسان فى حياتى ، إن كنت أنت قد سعيت لضررى باستحصال رتبة لى ، فسأضربك فى مقاتلك وأنا أعرفها بحيث لا تقوم لك قائمة ، وعندما خاف صاحبى سورق ، واستعاد الكتاب من البريد أو من الديوان بواسطة جماعة الوالى ، ونجوت من تقلد الرتبة ولبس القصب » .
محمد كرد على — المذكرات جزء واحد ص ٥٣ .

(٢) محمد كرد على . المذكرات ح ١ ص ٥٣ .

فى أن يقرأوا صحفاً أجنبية وأن يعملوا أشياء كثيرة لا يمكن للرجل العادى أو الصحفى العادى أن يعملها .

ومن جهة أخرى فليس من الحكمة بالنسبة للخارجين عن الصحافة أن تكون لهم علاقة متينة مع الصحفيين فإنهم يكونون من ضمن « الجهاز الصحفى » وإن لم يكونوا فعلا صحفيين أو ينتسبوا إلى العمل الصحفى بصلة ، فى الوقت الذى كانت فيه القوانين والأعمال الإرهابية التى توحى بالعزلة الاجتماعية والعزلة الفردية حتى بين الأفراد ، فإن الحركات السياسية كانت تزداد تزايداً نسبيًّا ؛ أما القسطنطينية فكانت بعيدة كل البعد عن مركز الحركات السرية ولم تكن الرقابة مركزة عليها .

فالولايات المكدونية التى كانت تحت المراقبة الدولية ، والتى أرسلت إليها الحكومة العثمانية طبقة ممتازة من الموظفين المنتخبين والشرفاء وضباط أكفاء لإظهار الحكم العثمانى بمظهر الحاكم التركى القادر على إيجاد حكم صالح فى البلاد أمام الرأى العام العالمى ، كان هؤلاء الموظفون والضباط قد وجدوا الفرصة المناسبة للتنظيمات السرية ولتوحيد تنظيم سرى مركز لجمعية الاتحاد والترقى . ومن هناك أخذت تدار الحركات السرية وتنظم ، لذلك وجدت الدعاية السرية المتفق عليها تجاوباً أفضل بين طبقات الشعب ؛ وقد أتاحت الصحف الأجنبية لها التعرف على الأخبار السيئة لسير الأحداث فى البلاد العثمانية . فقد أعلمتهم بالجنود الذين ثاروا فى أماكن عديدة وطلبوا دفع مهاياهم المتأخرة وأنهم طلبوا إرسالهم إلى دورهم بعد انتهاء زمن خدمتهم العسكرية .

وأخذ الرأى العام فى مختلف الولايات يطالب بطرد الموظفين المكروهين لما قاساه وعاناه المكلف بدفع الضرائب فى الأزمنة السابقة بتأثير كل أنواع الضغط والإرهاب دون أن ينظر فى أمر شكواهم وغالباً ما كانت ترفض ، إلا إذا كان الأمر يتعلق بفائدتهم الخاصة ، فمثلا سكان أرضروم رفضوا أن يتحملوا المساعدة المالية لمد الخط الحديدى من دمشق إلى مكة بحجة أنه لا تفيدهم فائدة مباشرة .

ويرجع التساهل الذى أبداه السلطان إلى أنه لا يريد أن يظهر أمام الرأى العام العالمى أنه يضغط على شعب أرضروم .

وقد كتب السفير البريطانى لدى الباب العالى فى تقريره السنوى لعام ١٩٠٧ ما يلى : « يمكننا أن نقرر بأنه بين حوادث السنوات العشر الأخيرة على الأقل بوجود عنصران بارزان فى الموقف السياسى العام : الأول هو خطة السلطان الماهرة التى استطاع أن يظهر بها أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين فى ثوب الخليفة الذى هو الرئيس الروحى فى الدين الإسلامى وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الدينى وغيرته الدينية بعد سكة حديد الحجاز التى ستمهد الطريق فى القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج إلى الأماكن المقدسة فى مكة والمدينة وبهذا تفتح له أبواب الحياة الأخرى وما تحتويه من جنة ونعيم . وقد ترتب على هذه السياسة أنه أصبح حائزاً على خضوع رعاياه خضوعاً أعمى بشكل لم يسبق له مثيل فباتوا بنتيجة هذا الخضوع راضين عن حكمه الاستبدادى الذى قد لا نجد فى جميع أدوار التاريخ ما يحاكى شدته . وهكذا أصبحت إرادة السلطان قانوناً فى البلاد ؛ فإذا ما كتب لمسلم بائس أن يئن تحت وطأة الاضطهاد والاستبداد القاسى من جانب الحكومة أعلن شكواه من الموظفين دون أن ينسب للخليفة أى عمل سيئ » (١) .

ولكن التغيير المفاجئ للرأى العام العثمانى ، وللحركات السرية فى البلاد المكدونية فى تموز (يوليو) عام ١٩٠٨ كان مذهلا ، ومعنى ذلك أن مجهودات السلطان قد انهارت بتأثير العزلة المصطنعة وتوزيع نقوده على الطبقات المتعصبة ، والتى كانت طيعة وخاضعة له وأمام الدعايات السرية للحركات التحررية والسرية بالإضافة إلى خوفه الشديد من أن بلاداً عثمانية جديدة سوف تنفصل عن ممتلكاته والضغط الشديد من الولايات العثمانية الأخرى . وأخذت الأحداث تتوالى بسرعة شديدة إلى أن أعلنت ثورة تموز (يوليو) عام ١٩٠٨ علنية فى مكدونيا ، وكانت هناك

(١) جورج أنطونيوس . يقظة الأمة العربية ص ٧٤ .

محاولات لسحقها بشتى الوسائل ، واضطر عبد الحميد إلى الرضوخ للأمر الواقع وأصدر أمره بإعادة الدستور وبإجراء الانتخابات ، وبذلك بزغ فجر جديد فجأة فى البلاد العثمانية وبدأ عهد الدستور الثانى المسمى (بالمشروطية الثانية) [1] .

إعلان الدستور عام ١٩٠٨ :

إن إعلان الدستور فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٠٨ ، وإنهاء حكم الاستبداد وقيام حياة دستورية ثانية فى السلطنة العثمانية وتقويض أركان الحكومة المطلقة ، ولد فى جميع الولايات السورية كما فى سائر الولايات العربية موجة طاغية من السرور والابتهاج ، وقوى آراء الذين كانوا يقولون بوجوب إصلاح وضمان التقدم عن طريق التآزر مع الأحرار الأتراك . وصار يحدو الجميع أمل قوى فى التقدم السريع فى ظل القانون الأساسى ، وفق شعار الحرية والعدالة ، والمساواة ، الذى صارت تردده ألسنة الجميع فى كل الجهات السورية والعربية والعثمانية .

ويقول فخرى البارودى : « وقع الانقلاب العثمانى فقامت القيامة وخرج[2] المنادون : ينادون فى الأسواق بإعلان الدستور والحرية والمساواة والعدالة وأقيمت الزينات وراح الناس يهتفون مع الهاتفين دون أن يفهموا شيئاً مما جرى ، ووصل خبر الانقلاب العثمانى فى الآستانة مساء اليوم فأعلنته حكومة الولاية — ولاية سورية — فى الساعة الحادية عشرة ، ليلا وفى الصباح التالى ، وخرج المنادون يوم السبت إلى الأسواق ينادون ، وقد أسقط فى أيدى رجال الحكومة المحلية وحاروا فى تعيين موقفهم من رجال المعارضة » [3] .

ويتضح من هذا أن التأثير كان شديداً ، فقد أصبحت المدينة

(١) المشروطية الأولى « الدستور » كان عام ١٨٧٦ عند تولية السلطان عبد الحميد .

(٢) وسيلة من وسائل الإعلان مر ذكرها فى مقدمة الصحافة .

(٣) فخرى البارودى ستون عاماً تتكلم حـ ٢ ص ٦٠ و ٦٢ .

الهادئة شعلة من الهياج والحماس ، فالشوارع أصبحت ملآنة بالتجمعات الصاخبة منصتة ببهجة للكلمات الثورية ، وقامت المظاهرات أمام دور الصحف والسفارات والقنصليات الأجنبية أمام ممثلى الحكومة السابقة وتمت روح واسعة من التوفيق فى كل مكان بين الناس الذين ينتمون إلى أجناس مختلفة وكانوا من قبل يتجنبون الاختلاط مع بعضهم البعض ، فكان جميلا أن أن يتآخى كل منهم مع الآخر كما أخذوا يوقعون اللوم على سياسة الحكومة المستبدة بشأن الموقف العدائى الذى اتخذوه قبلا و « صار رجال الدين يتعانقون على اختلاف نحلهم ومللهم ابتهاجاً بزوال الاستبداد ، وبدء عهد الحرية والمساواة ، وصارت العمائم والقلانس والجبب والطلانس تتصاحب وتتخالط بين هتاف الجماهير ، وخلاصة القول صارت البلاد العثمانية من أولها إلى آخرها تموج بشتى مظاهر الأفراح ، ولسان كل واحد منهم يقول : لقد أحب كل منا الآخر ، ولكن الحكومة المستبدة لم تع ذلك »[1] .

هذه كانت هى الكلمات التى تسمع فى كل أجزاء المدينة فى هذا اليوم الحماسى . وظل الحماس فى تزايد مكتسباً حدة وتوتراً فى الأيام التالية ، بسبب صدى الأصوات المهللة التى سرت فى كل جزء فى الإمبراطورية ، وفى الدول الأجنبية ، وبدت موجة جنونية من التعبير عما فى النفس وأصبح كل فرد يميل إلى تصوير نهاية كابوس الظلم بالكتابة وبالكلام وبالرسم .

ولم تكن الصحافة فى عهد الحكم المطلق إلا عبارة عن صحف تجارية ليس لها هم إلا كسب الدراهم وتضليل الأمة بالأخبار الكاذبة التى ترضى جلالة السلطان ، وتكيل الثناء بالكيل الوافى له ولوزرائه وكبار رجال الدولة ، بحيث لم يكن أحد من الناس يقرأ فى جريدة واحدة أى انتقاد لأصغر موظف ولا ترى فى الجرائد إلا المدح والثناء على السلطان وأعماله المجيدة وتحبيذ أعمال الموظفين بحق وبغير حق وشكر « صاحب الشوكة » يعنى السلطان بمناسبة وبغير مناسبة والجريدة التى تعارض أو تنتقد ولو بالإشارة فجزاؤها

(١) ساطع الحصرى محاضرات فى القومية العربية ص ١٩٧ .

الإغلاق وسجن صاحبها ومحرريها » (١) . من أمثال هذه الصحف صحيفة « لسان الحال » إذ « ما عابها فى أكثر أدوار حياتها قبل إعلان الدستور العثمانى سوى مبالغتها فى محاسنة الحكومة ومدح المأمورين الخائنين مدفوعة إلى ذلك بحكم الضرورة ومراعاة أحوال الزمان . أما اليوم فإنها أطلقت للقلم عنان الحرية وجاهرت على صفحاتها بانتقاد أعمال الحكام مع وجوب تعميم الإصلاح فى السلطنة عموماً وبيروت خصوصاً تحت ظل الراية العثمانية (٢) » .

ويقول خليل صابات : « وهكذا نرى الحركة العربية التى كانت تسير جهراً فى البلاد المصرية والأوربية وسراً فى أجزاء الوطن العربى حتى كان انقلاب عام ١٩٠٨ فى السلطنة العثمانية ، فتنفست البلاد الصعداء ، ونشدت فى هذا الدستور الحرية ، ومهما كانت هذه الحرية مطعونة الجانب فقد رفعت الضيق عن الصحافة ، وألغت إلى حين الرقابة التى أخذت بخناق الجميع ، فأصبح الناس على اختلاف طبقاتهم يهتمون بالسياسة » (٣) .

وأخذت الصحافة منذ إعلان الدستور تظهر وتنتشر فى الولايات السورية ، وأعين العرب ترنو إلى اتحاد كلمتهم بصراحة لم يعهدها العرب قبل الدستور . إلا أن الصحف التى ظهرت منذ ٢٥ تموز (يوليو) فى بيروت والمتحررة من نير الاستعباد والظلم اللذين كانا يرسخان عليهما ، والتى أخذت تصدر باستقلال تام واستمساك بحقوقها ، لم تكن هذه كلها سوى صيحات فرح متأججة نتجت عنها حالة تمرد على مراقبى المطبوعات الذين كان لهم مطلق النفوذ فى الصحيفة قد رفضت الاعتراف بهم فى ذلك اليوم ، كما نشر الكتاب الشعبيون الذين لم يكن يسمح لهم باستعمال

(١) فخرى البارودى ستون عاماً تتكلم جـ ٢ ص ١١٠ .
(٢) فيليب طرازى جـ ٢ ص ٣١ .
(٣) خليل صابات – تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ص ٦٧ .

أقلامهم فى الماضى عدة مقالات وطنية ؛ فى بث الفكرة الاستقلالية فى البيئة العربية .

واستمرت المظاهرات والكلمات التى تلقى فى الشوارع أيضاً ، كما ألقت الجماهير الساخطة كثيراً من المنشورات والصور والرسوم الكاريكاتورية والكتيبات الصغيرة التى وجدت لها رواجاً كبيراً وخصوصاً فى ظلام الليل ، وكان من الطبيعى أن تأخذ الصحف هذا الموقف من الحكومة فى إعلان الدستور لتثأر لنفسها من جميع المآسى والشدة فى المعاملة والقسوة فى المراقبة والتى كانت قد تحملتها وعانتها حتى إعلان الدستور فنعمت بحرية لم تكن تتوقعها منذ سنوات طويلة ونتجت عن ذلك « تسهيلات جمة فى طريقة الحصول على الامتياز والإصدار ، وكان يكفى أن يبلغ صاحب الصحيفة قبل يوم واحد من إصدارها المدعى العمومى عن عزمه على إصدار هذه الصحيفة فينال الإذن بذلك بصورة آلية ، كما خفضت السلطات العثمانية أجور البريد على الصحف تخفيضاً ملموساً أدى إلى سرعة انتشارها » (١) .

ونتيجة لهذه التسهيلات وفى خلال أسابيع قليلة بعد إعلان الدستور ارتفع عدد الصحف اليومية الشعبية من سبعة صحف (خمسة فى بيروت وواحدة فى طرابلس وواحدة فى دمشق : البشير ، النشرة الأسبوعية ، لسان الحال ، الأحوال ، الإقبال ، طرابلس ، الشام) إلى ما يقرب من ٢٩ صحيفة فى كل من بيروت (١٠ صحف) ودمشق (٤ صحف) وحلب (٤ صحف) والقدس (٩ صحف) وحيفا (٢ صحيفتان) كما صدرت مجلات فى كل من بيروت (٣) وطرابلس (١) وفى حيفا (١) وفى يافا (١) وكان عدد النشرات متزايداً بدرجة ملحوظة على وجه العموم : « ونتج عن ذلك ظهور مطابع جديدة فى بيروت والجبل خاصة بعد أن ألغت الحكومة التركية القانون الصادر فى عام ١٨٨٨ والذى يلزم كل من يرغب فى تأسيس مطبعة أو جريدة أن يحصل على

(١) أديب مروه – الصحافة ونشأتها – ص ٢٠٩ .

تصريح بذلك » (١) .

وقد صدرت ثلاث صحف شهيرات أنشأها مشاهير الصحفيين أمثال محمد كرد على ، إذ يقول فى صحيفته المقتبس اليومية : « لما اشتد الضغط على الأفكار فى الأرض العثمانية أواخر حكم السلطان عبد الحميد لجأت إلى مصر كما لجأ إليها بعض أحرار الشاميين ، وعاهدت النفس على نشر جريدة يومية باسم المقتبس فى دمشق إذا نفس خناق الحرية ، أخدم بها الديار الشامية خاصة والبلاد العربية عامة ، فلما أعلن القانون الأساسى وسقطت دولة الاستبداد رجعت فى عام ١٩٠٨ إلى دمشق وأنشأت مطبعة وأصدرت المقتبس اليومى السياسى مع المقتبس الشهرى العلمى ، وكان المقتبس السياسى أول جريدة يومية صدرت فى دمشق (٢)

---

(١) خليل صابات – تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ص ٦٧ .

(وكان من الطبيعى أن تكون الجمارك قد غصت بالآلات الطابعة وأدواتها والتابعة للصحافة التى طلبها هذا العدد الكبير من الصحف الجديدة فى بادئ الأمرحديثاً ولابد أن تبع ذلك أن عمال الطباعة وصف الحروف والطابعين بعد أن رأوا بأنفسهم الفوائد والمكاسب العظيمة التى حصل عليها رؤساء العمل أخذوا يقومون بإضرابات لكى يحصلوا على زيادة مرتفعة جداً لأجورهم . وقد أصدر مجلس الأمة العثمانى قانوناً خاصاً ينظم المطابع بعد أن رأى تدفق هذه الآلات الطابعة على الجمارك السورية العثمانية وافتتاحها فى البلاد الشامية وأقر بجلسته فى ١٦ تموز (يوليو) عام ١٩٠٨ القانون الخاص بها فى ١١ رجب عام ١٣٢٧ الموافق عام ١٩٠٨ – يتكون من بابين كل منهما يتكون من فصلين : ويتضمن الفصل الأول ما يجب على المطابع تقديمه من المعلومات قبل الرخصة موزعة على ثلاثة مواد ويتضمن الفصل الثانى ما يتصل « بالكتب والرسائل » موزعة على أربعة مواد . ويتضمن الفصل الأول من الباب الثانى « الأحكام المتفرعة من الأصول والمعاملات » موزعة على ست مواد ويتضمن الفصل الثانى « مادة مؤقتة » اتصلت بما يجب على الأجنبى وذوى التبعية الأجنبية والذين يرغبون فى فتح مطبعة بموجب الامتيازات الخاصة بهم وبقنصلياتهم ، وقد بلغ عدد المطابع التى أنشئت فى بيروت والجبل حوالى الثلاثين .خليل صابات ص ٦٨ .)

(٢) محمد كرد على المذكرات جزء ١ ص ٦١ .

(وكتب محمد كرد على باسم « زين الخير » فى العدد الثانى عام ١٩٠٨ سادتى وإخوانى أهل دمشق :

« إليكم يساق الحديث بل إلى سكان ولايتنا كافة منذ إعلان الدستور إلى يومنا هذا ، منحت نظارة المعارف فى الآستانة امتيازات بثلاثمائة وستين جريدة بين يومية وأسبوعية وشهرية فى لغات مختلفة ، وكان الأمل ألا يقل نصيب دمشق عشر جرائد ، ومن الأسف أن كان نصيبها لا شىء فظهرت بها جريدة =

وصحيفة " البرق " لصاحبها بشارة عبد الله الخورى فى بيروت و « التقدم » لشكرى كنيدر فى ١٥ تشرين الأول " أكتوبر " عام ١٩٠٨ فى حلب والتى أصدرها بعد إعلان الدستور العثمانى نجيب كنيدر على صورة صحيفة صغيرة عنوانها " الحوادث الداخلية فى آب – أغسطس – عام ١٩٠٨ " لنشر الأنباء البرقية والأخبار المحلية ، وبعد ظهور سبعة أعداد منها حولها إلى جريدة سماها " التقدم فى ١٥ تشرين الأول – أكتوبر – عام ١٩٠٨ " مبتدئاً بها منذ العدد الثامن . ولم يلبث أن شارك إخوته فى إنشاء جريدة جديدة بالعنوان نفسه وجعل أول أعدادها فى ٢١ آيار – مايو – عام ١٩٠٩ باسم كنيدر إخوان " أى شكرى ونجيب " (١) وقد امتهن شكرى كنيدر الصحافة منذ نشأته الأولى ، وظل طوال حياته وفياً ، وقد لقى فى حياته الصحفية الكثير من المتاعب وخصوصاً فى العهد العثمانى فصمد لها دون أن يتراجع أو أن يثنيه عن خطته أى إرهاب أو وعيد » (٢) .

وقد أثبت هؤلاء الصحفيين الثلاث قدرتهم على مواصلة الكفاح الصحفى بعد أن خبا الانفجار العاطفى للدستور تدريجياً . وكانت هذه الصحف أوسع وأعظم انتشاراً من أخواتها الصحف التى تأسست حديثاً لأنها لم تحاول أن تعطى أخباراً نافعة فى بعض الأحيان إما بدافع خوفها من المراقبة ، أو بدافع حرصها على مماشاة سياسة الدولة العثمانية والحكام العثمانيين . ونعدها

= واختفت جريدة ، ظهرت فيها جريدة العصر الجديد ، واختفت جريدة الشام . فكأن لم يظهر شىء وقد عاب علينا كثيرون هذا الفتور بل هذا الجمود ، حتى قالت جريدة الأهرام الأسبوعية فى عددها ٢٢١٥ كلاماً مهيناً بحقنا أنقله لكم على علاته بنصه وحروفه وهو « بعد إعلان الدستور ظهرت فى بيروت عدة جرائد يومية راجت رواجاً عظيماً وظهر من أدباء البيروتين كتاب فحول ، أما دمشق عاصمة سوريا بل عاصمة بلاد العرب كلها فلم يظهر منها جريدة ولم يظهر فيها كاتب ولم يحرك فيها قلم للإصلاح ... » هذا قليل من كثير مما يرمينا به البعيدون عنا . ويسرنى الآن أن أقول لكم إن الكاتب البليغ محمد أفندى كرد على قد نال امتيازاً بإصدار هذه الجريدة اليومية وبمجلة شهرية علمية وفتح مطبعة ... »

(١) فيليب دى طرازى ح ٤ ص ٥٤ .

(٢) سامى الكيالى – الحركات الأدبية – ص ٢٠٣ .

صحفاً غير ناجحة ، وهذه الصحف أسسها غالباً رجال لا خبرة لهم بهذا العمل أو الذين تطلعوا إلى الشهرة السياسية عن طريق الإعلان . والصحفيون الذين نجحوا فى مهمتهم الصحفية لابد وأنهم فكروا فى أن يكون لسوريا ولولاياتها صحف تشابه فى أنواعها وأشكالها الصحف التى تصدر فى البلاد الأوربية التى زاروها قبل إصدار الدستور لكى تلبى مطالب البلاد الحديثة بأكملها ، لهذا أسست بعض الصحف والمجلات التى تبحث فى الاقتصاد وفى الاجتماع . وفى الوقت نفسه كان الاتجاه آخذاً سيره نحو شغل كل سطر فى إدخال الإعلان والتى أدت فكرته إلى نتائج حسنة ، وكانت هذه الصحف والمجلات محررة ومطبوعة بدقة أكثر من أية مطبوعات مماثلة فى دولة أجنبية أخرى . كما كانت هناك مجلات ذات قيمة علمية حقيقية مثل مجلة « المقتبس » الصادرة فى دمشق فى ٢٥ شباط (فبراير) عام ١٩٠٦ لمحمد كرد على و « المورد الصافى » فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٠٩ فى بيروت لجرجس وأنيس المقدسى و « المباحث » فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٠٨ فى طرابلس لجرجى صموئيل ينى و « العرفان » فى ٥ شباط (فبراير) عام ١٩٠٩ لأحمد عارف الزين فى صيدا . كما ظهرت الأهمية الكبرى بترقية أفكار النساء من خلال مجلة « العروس » الصادرة فى ١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩١٠ لمارى عجمى فى دمشق وتعد هذه المجلة باكورة المجلات النسائية فى البلاد السورية ، غير أنه كان فى زمن السلطان عبد الحميد كاتبات أردن النهوض ببنات حواء عن طريق نشر المقالات ولكن كن يوقعن بأسماء مستعارة — كما ذكرنا آنفاً .

وفشلت المحاولات العديدة لإصدار مجلات دورية ذات طابع أدبى ، وكانت المجلات المصورة الشعبية أكثر حظاً ، وإلى جانب ذلك فقد نالت كل من مجلة المقتبس [1] التى أصدرت فى عام ١٩٠٦ والمورد الصافى والمباحث نجاحاً وشعبية هائلين .

---

(١) ويقول فخرى البارودى « بإعلان الدستور فتح باب الصحافة على مصراعيه ، فصدرت فى =

وصدرت صحيفة « حط بالخرج » فى ١٢ نيسان (إبريل) عام ١٩٠٩ [1] ، و « اعطيه جمله » فى ١٦ نيسان (إبريل) عام ١٩٠٩ و « جحا » فى ١١ شباط (فبراير) عام ١٩١١ و « اسمع وسطح » فى ٦ نيسان (إبريل) عام ١٩١٠ ذات طابع هزلى وذات قيمة فنية كبيرة وذكاء رفيع ، وكانت تستهوى الناس الذين كانوا يتابعون إصدارها وفهمها كالصحف اليومية .

محاولة إصدار نشرات سياسية جديدة لجمعيات وطنية :

وصدرت مجموعة أخرى من النشرات ألفها أعضاء فى مجتمعات مختلفة

= دمشق أول جريدة يومية متزنة وطنية هى جريدة « المقتبس » للأستاذ محمد بك كرد على ، وكانت إدارتها مجمعاً للعلماء والأدباء والمفكرين من العرب على اختلاف أفكارهم ، ومما لا شك فيه أنها كانت الأولى التى نبهت أذهان الناس إلى واجبهم نحو وطنهم . ويستطرد ليقول : « إذا كان من فضل لأحد على فى توجيهى من الناحية الوطنية فهو أولا للشيخ طاهر الجزائرى المغربى أستاذنا وإلى تلامذته الأحرار ومنهم الأستاذ محمد كرد على صحبته مدة غير يسيرة من الزمن علمنى خلالها كيف أطالب بالحق وأنادى به » .

فخرى البارودى — ستون عاماً تتكلم — جزء ٢ ص ٧٩ .

(١) يقول فخرى البا رودى « وفى العام ١٩٠٩ خطر لى أن أصدر جريدة وهكذا دون أن أستشير أحداً أصدرت جريدة أسميتها « حط بالخرج » وكانت أول جريدة فكاهية صدرت فى دمشق ، أخرجتها دون أن أحصل على رخصة من الحكومة لأننى كنت أجهل أن إصدار الجرائد يحتاج للرخصة ، كما أننى كنت أتوهم أن رأس مال الجريدة لا يزيد عن قلم وورقة .

وفعلا أصدرت العددين الأولين بتوقيع « عزرائيل » فراجا رواجاً كبيراً ، وكنت أحررها باللهجة العامية . ولما عرف والدى بالأمر قامت قيامته وغضب غضباً شديداً ، وأقسم أن يطردنى إذا نشرت اسمى صريحاً على الجريدة . وعلى الأثر اتفقت مع المرحوم (قدورة) عارف الهبل على أن يطبع اسمه فى الجريدة وأن يتخذ صفة مديرها المسئول على أن أتابع أنا تحريرها فقبل . وهكذا وضعنا اسمه فى العدد الثالث واستمرت الجريدة فى الصدور ، فكانت لها ضجة فى مختلف الأوساط ، ولما كنت أجهل أصول الصحف الفكاهية فقد استحضرت من القاهرة ما توصلت إليه من الجرائد الفكاهية الصادرة هناك كجريدة (أبو نظارة) وجريدة (المسمار) وغيرها وجعلت أسير على نهجهما مما لم يكن معروفاً فى دمشق فقط . ولما راجت الجريدة ومال الناس إلى هذا الموضوع من الكتابة أخذ بعض الشبان يصدرون جرائد فكاهية فلما رأيت أن الجرائد قد تبذلت وأن أصحاب الجرائد يبيعون أنفسهم للاتحاديين مقابل عشرين ليرة عثمانية فى الشهر تركت جريدتى وانقطعت عنها » .

فخرى البارودى . ستون عما تتكلم . جزء ٢ ص ٨١ .

ذات طابع سياسى وطابع إخبارى تحوى مواضيع مختلفة بواسطة زعماء سياسيين ذوى نفوذ فى مجتمعاتهم عن طريق كتاب لهم اتجاهات مختلفة وسياسيين منفيين وخريجى مدارس استانبول ، ويغلب على الظن أن عمر معظمها كان قصيراً حيث لم تكن المنظمات التى مثلوها أكثر حظاً فى البقاء والاستقرار ، كما لم يكن الدافع وراءها فكرياً ، بل كان مجرد تقليد ، وقد كان يرجى ببساطة أن يتحقق التقدم بمفهومه الغربى عن طريق التقليد أى فحص لأشكال التنظيمات وأقسامها التى كانت السبب فى عظمة الغرب .

وكان الإجراء المتبع فى كل حالة متشابهاً سواء أكان للجماعة أو للزعماء الذين يخدمون المصلحة العامة أو يخدمون لغرض سياسى أو لتنفيذ مشروع ، كان أول شيء يتم عمله هو أن يوجد اسم لامع للمنظمة وبعدئذ يوضع الدستور الذى كان فى أحوال كثيرة ترجمة لدساتير منظمات متشابهة فى الدول الأجنبية ، وكانت الخطوة التالية تقريباً هى إعداد حفل افتتاح رسمى تتباهى به الجماعة واعتمدت حياة الجماعات السياسية فيما بعد على وجود مكان الاجتماع ، وكان سعداء الحظ هم الذين يضمنون مكاناً لاجتماع عدد غير محدود من الدورات والندوات التى أخذت بعد ذلك تقل تدريجياً فى الحماسة والأهمية . ولم تستطع حتى واحدة من هذه المنظمات التى نشأت بسرعة خلال الشهور الأولى من العهد الجديد أن تقوم لها قائمة . وأن عددهم الكبير لدليل على الرغبة الحسنة من أجل النشاط الذى تولد خلال التغير السياسى المفاجيء ، ومن جهة أخرى فإن فشلهم ليشير إلى الميل الحازم وإمكانية وجوده حتى بين الناس الذين جمعتهم الأغراض والمصالح التى اعتقدوا أنها ضمن منظمة رسمية » (١) .

عقب إعلان الدستور بمدة وجيزة ، أنشأ بعض سياسى العرب فى الآستانة جمعية الإخاء العربى ، وجعلوا غايتها السعى لإعلاء شأن الأمة العربية وتحسين أحوالها وتقوية كيانها ، والتعاون مع جمعية الاتحاد والترقى

(١) حديث مع الصحفى السيد محب الدين الخطيب .

فى النهوض بكيان الدولة عامة ، وكان شفيق المؤيد الدمشقى من أبرز شخصيات هذه الجمعية . وكان من القائمين معه بها عارف المارديني وشكرى الأيوبى وصادق المؤيد وشكرى الحسينى والأخير مقدسى ؛ وقد أصدرت الجمعية جريدة باللغة العربية تنطق بلسانها وتحمل اسمها « جمعية الإخاء العربى العثمانى » فى ٢١ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٠٩ كان هدف الصحيفة نفس هدف الجمعية ، حماية الدستور وتوحيد جميع الأجناس فى ولائها للسلطان ، وتحسين حالة الأجزاء العربية على أساس من المساواة الصحيحة بين العرب والملل الأخرى فى الإمبراطورية ، ونشر التعليم باللغة العربية وتشجيع المحافظة على العادات العربية ، ومع أن هذه الجمعية لم تعمر طويلا ، ولم تقم بنشاط مؤثر فى تنفيذ المنهج الذى رسمته ، عدا بعض حفلات لاستقبال نواب العرب فإنها سجلت من دون ريب بدء بروز الفكرة القومية بمعالمها الواضحة فى هذا الدور وتحفز العرب للانتفاع بالأفق الذى فتحه إعلان الدستور أمامهم والنهوض بكيانهم القومى (١) .

ونذكر هنا بعض الأسباب لابد من أخذها بالاعتبار حتى نعرف سبب المجهودات التى بذلت لنشر المجلات والصحف وإصدارها عن طريق المنظمات ، وكم كان هذا النجاح الضئيل الذى أمكن إحرازه فى مدة السنة الأولى لإعلان الدستور عام ١٩٠٨ :

أولا : إن مثل الغرب الحى كان له من التأثير على عقول الناس بحيث أهمل التفكير الإنتقادى طبقاً للظروف الموجودة كلما كان يحاول التجدد .

ثانياً : ولم يستطع الضغط الداخلى الذى كان يظهره السوريون المطالبون بإصلاحات سريعة أن يجدوا أية استجابة خلال حدود التنظيم والإعداد القائم ، سوى تغيير فى الشكل والاسم .

ثالثاً : كان العنصر العربى وهو الأكثرية وهو الوحيد فى البلاد السورية والبلاد العربية استقلالا تاماً عن الدولة العثمانية . ولو أن بعض

(١) محمد عزة دروزة — حول الحركة العربية الحديثة جزء ١ ص ٢٣ .

مفكرى العرب من المسلمين يريدون ربطها بالجنسية العثمانية ولكنها مستقلة بالإدارة العربية .

وهكذا فقد أصبحت الصحف مجالا لأقلام ونفثات شبان العرب وعلمائهم وشعرائهم وأدبائهم فى كل ما له صلة بالعروبة وتاريخها وحقوقها ولغتها وأمانيها ، وبالتالى مظهراً من مظاهر الفكرة ودعامة من دعائم حركتها ، وعلى صفحات هذه الصحف القليلة نشرت أولى القصائد والأناشيد التى تشيد بأمجاد العرب وتعرب عن أمانيهم ، والتى كان شبان العرب يرددونها ويتغنون بها فى اجتماعاتهم الخاصة والعامة .

كان لدى الصحف السورية اليومية فرصة للنهوض ولإصلاح نشاطها العشوائى الذى ابتدأت به منذ قيام الدستور فجأة ، ولكنها لم تدرك المعنى الحقيقى للموقف الذى وجدت فيه إذ أنها نشرت فى اليوم السابق — بدون عنوان — فقرة رسمية مكونة من ثلاثة أسطر بشأن الأوامر التى صدرت للسلطات فى جميع الولايات الشامية لإعداد الترتيبات الخاصة بالانتخابات البرلمانية . على أن الرضا الذى خلفته الأخبار لم يجد رد فعل سريع من جانب الغالبية العظمى حيث إنها لم تكن على علم بالحالة الحقيقية لهذه الأخبار المفاجئة .

أما الصحفيون الذين سمح لهم بقراءة الصحف الأجنبية — فقد كانوا على علم جيد بها وقد اتخذوا الخطوات الأولى تجاه إثارة الشعب ، وتنظيم المظاهرات والابتهاجات فى الشوارع وقد تبع ذلك أن أظهر مالكو الصحف بهجتهم وأقاموا على إنارة وتزيين دور صحفهم ومكاتبهم بالأنوار الكثيرة علامة للبهجة والسرور للموقف الجديد الذى سببه قيام حياة دستورية جديدة .

وقد جرت احتفالات عظيمة لحمل بطاقات الانتخاب فى أنحاء المدن السورية فيما سبق عند قيام الدستور ، وكان أهم سمات هذه الاحتفالات ظهور الشيخ المسلم المتدين بعمامته البيضاء مع قسيس مسيحى بمسوحه

الأسود جالسين معاً فى عربة واحدة يتكلمان بشتى الأمور الوطنية العربية [١] .

وكان هذا هو الشعار الذى كانا يهدفان إليه وهى « المساواة » و « وحدة العنصر » المتفق عليه . أما العامة من الشعب فقد أظهرت اهتمامها بالتغيير وفى تغيير أسماء الشوارع والمدارس والمؤسسات التجارية والمحلات وفى عمل دعاية واسعة للألوان الوطنية فقد ساهمت فرحة منشرحة بالفكرة الجديدة أن كل عثمانى عربى دون تفرقة فى الدين يجب أن يكونوا وحدة متكاملة متناسقة [١] .

ويقول أنطونيوس : « جرت الانتخابات للبرلمان الأول فى ظل الدستور الجديد ، فكانت الصدمة الأولى التى هزت التحالف بين الترك والعرب ، وكان فى أساسه تحالفاً غير طبيعى ، كانت جمعية الاتحاد والترقى مسيطرة على الآلة الانتخابية وقد وجهتها بشكل يضمن انتخاب الأكثرية الساحقة من مرشحيها ومما زاد فى فى غرابة الأمر أن المناطق الانتخابية وزعت بطريقة ترجح كفة العنصر التركى على حساب الأجناس الأخرى ، ولم يكن الترك أكبر عنصر فى الإمبراطورية فقد كان العرب متفوقين عليهم بالعدد[٢] ، وذلك بنسبة ثلاثة من العرب لكل اثنين من الترك تقريباً »[٣] .

---

(١) حديث مع محب الدين الخطيب .

(٢) ويقول ساطع الحصرى فى كتابه البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١١٥ .

« رشحت الجمعية (جمعية الاتحاد والترقى) أحد محررى جريدة (طنين) الاتحادية للنيابة عن لواء الديوانية فى ولاية بغداد . وضمنت له الانتخاب ولكن الرجل ما كان يعرف شيئاً عن الديوانية وقد ذهب — بعد انتخابه بمدة — إلى دائرته الإنتخابية ، وكتب سلسلة مقالات بعنوان (رسائل بغداد) وصف بها كل ما لاحظه خلال رحلته فى البلاد التى مر عليها فى طريقه إلى الديوانية وأشار فى إحدى رسالاته إلى جهل الناس هناك باللغة التركية ، وبين كيف كان يجد مشقة كبيرة للتفاهم مع الناس فى بعض المحلات (الأماكن) لأنه ما كان يجد هنا ولا شخصاً واحداً يعرف اللغة التركية .

وعندما اطلعت إحدى الجرائد العربية على ما كتبه النائب المحترم فى هذا الصدد انبرت للرد عليه قائلة « الغريب ليس أن لا يعرف أهل الديوانية اللغة التركية ولكن الغريب أن يكون نائباً عنهم من لا يعرف العربية » .

(٣) جورج أنطونيوس — يقظة الأمة العربية ص ١١٠ .

ومع ذلك فإن المجلس الذى التأم فى شهر كانون الأول (ديسمبر) ضم ٢٤٥ عضواً منتخباً ، ١٥٠ منهم من الأتراك و ٦٠ من العرب أى أن كفة الترك كانت راجحة بنسبة خمسة إلى اثنين . أما فى مجلس الأعيان الذى يضم أربعين عضواً يعينهم السلطان ، فكان عدد العرب ثلاثة فقط .

وكان هذا التدبير الأول فى سلسلة التدابير التى شرع الترك باتخاذها ، فأقاموا بواسطتها البرهان على وجود فارق عظيم ما برح يتوسع بين ما ادعوه من إقامة المساواة بين الأجناس وبين ما طبقوه بالفعل ، وقد فسح هذا التصرف المجال أمام بعض رجال العرب المرتابين بالأمر فأعربوا عن شكوكهم التى لقيت فى هذه المرة سمعاً مرهفاً » .

وكان هناك عدة أسباب أخرى لهذا التبرم فى ذلك العهد . فقد وضع عهد المساواة حداً لامتيازات معينة لكل طبقة تقريباً وخاصة لسكان العاصمة الذين كانوا مقربين إلى القصر وطولبوا بدفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية .

وقد أدى إعادة التنظيم فى الحكومة إلى طرد مئات الموظفين الذين لم يقدروا على استغلال المبالغ التى دفعت إليهم فى شكل تعويض فى المشروعات . ثم انضم رجال طموحون إلى هذا العدد المتبرم من الوضع والذين أرادوا أن يلعبوا دوراً لا يقل أهمية عن ذلك الذى يقوم به الأقوياء المتعصبون للقومية العربية ، والذين أخافتهم تغيرات العهد الجديد المفاجئة والوطنيون من العرب ذوو النظر البعيد الذين لم يوافقوا على النشاط السرى لجمعية (الاتحاد والترقى) وتدخلها فى نشاط موظفى الحكومة المسئولين لإبعـــاد العنصر العربى بقدر الإمكان وإحلال العنصر التركى فى إدارة الدولة .

قام هؤلاء الأحرار من الكتاب والشعراء يكتبون فى القضية العربية نثراً أو شعراً ، فكان من مقالاتهم وقصائدهم التى تعد من جملة العوامل التى أسهمت فى اليقظة القومية العربية ، وكانوا يقاومون الاتجاهات التركية فى إدارة البلاد على صفحات المقتبس ، وكان بعض هؤلاء الأدباء منتسبين

إلى الجمعيات الوطنية السرية وبعضهم يكتبون مستقلين عن غيرهم ، كالكاتب الصحفى محمد كرد على ، على صفحات جريدته المقتبس ، ولعل المقالات الوطنية التى كان يدبجها يراع عبد الغنى العريسى وعارف الشهابى فى جريدة المفيد تأتى فى طليعة الأدب القومى الرفيع . وكان لها تأثير كبير فى بث الفكرة الوطنية فى بيروت ودمشق وسائر مدن الشام . ومن الجرائد التى كانت تشتمل على مقالات وطنية وتدافع عن حقوق العرب أيضاً جريدة الحقيقة لصاحبها كمال عباس الأزهرى فى بيروت وجريدة القبس فيما بعد لشكرى العسلى وجريدة الحضارة لعبد الحميد الزهراوى وغيرها ، أما الشعراء الذين كانوا يسمعون الناس أشعارهم الوطنية من حين إلى آخر فمنهم معروف الرصافى ومحمد حبيب العبيدى الموصلى فى العراق ، وعبد الحميد الرافعى والشيخ سليمان التاجى الفاروقى ويوسف حيدر ، وأمين ناصر الدين فى الشام و « الشاعر القروى » ورشيد أيوب فى المهجر .

ومن جهة أخرى فقد زاد الأمر حرجاً سقوط حكومة « كامل باشا » بالقوة فى ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٠٩[1] . وعجل ذلك بحدوث بعض الأزمات الداخلية فى الولايات السورية ، ولم يتردد السلطان — فى أن يستفيد من الموقف بكل مكيدة ممكنة لاسترداد سلطانه المطلق ، فقد وجه عناية خاصة نحو نفوذ مضمون مع الصحافة واتجه هدفه إلى رفع الحظر عن نشاط الصحافة وإضعاف كل نوع قائم من الرقابة عليها وإلى خلق فوضى عامة فى الأفكار وبلبلة فى الرأى العام ، وكانت الإثارة سهلة عن هذا الطريق حيث كانت الصحافة وقسم هائل من القراء ذوى غيرة عمياء على حرية الكلام والاجتماع . وفى كثير من الأحيان لم تستطع المحاكم أن تتخذ إجراء ضد الصحف التى تتهم لأن الشعور العام كان يساند الصحافة السورية و « كان ذكر المقتبس فى المحاكم لا ينقطع من كثرة الدعاوى والمرافعات ، ولكن البراءة كانت فى الأغلب نتيجة هذه المرافعات . فقد كان بعض الحكام لا يرون فى مطالبته بإصلاح

(١) مكتبة صادر ببيروت . الأمير شكيب أرسلان ص ٢٦ لعام ١٩٥٠ .

شئون الولاية ونقد الإدارة إلا مجرد الإصلاح »[١] .

ومن الملاحظ أن الصحافة لم تسئ استغلال حريتها بقدر ما استطاعت، ومع ذلك فإن بعض جماعات ذات ميول مشكوك فيها قد وجدت منفذاً فى الصحافة فى الهجوم الشخصى على غيرهم والتشهير بهم وإلى إيجاد المهاترات الشخصية والتشهير بالشخصيات الكبيرة المعروفة ، وقد ارتفعت نسبتها فوق الحد العادى لها ، وأهم من ذلك كله إثارة النعرات الجنسية، وخلق فوضى بين الأجناس التى تضمها الدولة العثمانية « إن حرية الصحافة التى أعلنت بغتة — عند إعلان الدستور — بعد عهود المراقبة الصارمة التى كانت قائمة فى عهد الاستبداد . . . فتحت أبواب الجرائد لجميع الأقلام ، وأوجدت حالة شبيهة بالفوضى تسمح لكل من يريد أن يكتب أو ينشر كل ما يريد دون أن يقيد نفسه بأى قيد كان . وراح أحد المحررين يكتب مقالة عن حوادث اليمن ، وينشرها فى جريدة محترمة يقول فيها بعبارات صريحة : إن أهل اليمن يعبدون المال ، وإنهم فى سبيل المال يضحون بكل شيء حتى أعراض النساء . إن انتشار هذه المقالة — مع هذه العبارات الشائنة — فى جريدة تركية أثار ثائرة الطلاب العرب المنتمين إلى مختلف مدارس العاصمة ، وحملهم على الاجتماع للقيام بمظاهرة صاخبة ، احتجاجاً على صاحب الجريدة وعلى كاتب المقال ، كما أثارت هذه الحادثة ثائرة الجرائد والنوادى فى سائر الولايات العربية أيضاً وفتحت باباً لكثير من الردود والاحتجاجات والمطالبات بطبيعة الحال »[٢] .

---

(١) محمد كرد على المذكرات جزء ١ ص ٦٤ .

(٢) ساطع الحصرى محاضرات فى نشوء الفكرة القومية ص ١٩٨ .

(ولكن صاحب المقتبس محمد كرد على قام يدافع عن صاحب الجريدة دفاع الصديق لصديقه ويدعو إلى احترام مكانة علماء الترك وأدبائهم الذين كانوا يحبون العرب ويعجبون بالآداب العربية وبتاريخ العرب ، ويشمئزون من كل من ينال منهم ويطعن فيهم ، وأن رجال الآستانة مثل من هذا اللطف والعطف وأن هذه المقالة قد دست على صاحب الجريدة أو أنه لم يطلع عليها حتى وقت الطبع فيقول : « واتفق لصديق أحمد جودت بك صاحب جريدة « إقدام » أكبر صحف الآستانة فى عهد العثمانيين أن نشرت جريدته مقالة عن اليمن فيها طعن فى العرب فتحمس طلابنا فى الآستانة وهاجموا إدارة « إقدام » وحطموا الزجاج ومزقوا الأثاث وشتموا صاحب الجريدة فكتب المقتبس يوبخ طلبة العرب على ما أتوه =

وعندما تحرك البرلمان لسن قانون للصحافة وإصداره فى عام ١٩٠٨ م الموافق فى ١١ رجب عام ١٣٢٧ هـ والذى لم يعد أكثر من ترجمة لمعظم قوانين غرب أوربا اجتاحت المدينة معارضة شديدة . وكان الناس شغوفين باللجوء إلى عقد اجتماعات عامة فى كل مناسبة ممكنة ، فقد كانوا ينصتون إلى الكلمات الحماسية وإلى كلمات السلطات المختصة . وإلى شروح وآراء الصحافة عن طريق الصحفيين وكانت الاجتماعات هى السبيل الوحيد للإعراب عن احتجاجاتهم ومقرراتهم .

ولذلك قامت مظاهرات كثيرة واحتجاجاتهم من ذلك النوع تدفاع عن الحرية الكاملة للصحافة ، ونتيجة لذلك وللفوضى المنبثقة عن هذه الأحوال فإن الصحافة عكست بوضوح وبالطرق الخفية تيارات الصراع والمصالح المشتركة فى أسباب واقعها . وأدى البحث فى بداية العهد الجديد عن اختلافات مصطنعة فى الأفكار والنظريات السياسية وشعرت الصحافة أنها مضطرة إلى اتخاذ طرق وأساليب التقسيم طبقاً لما رأته للمواد كالموجودة فى الصحافة الأوربية والتى أصبحت فيما بعد جوهرية صرفة ، معتدلة محافظة وإذا بهذا الجزء من قواعد الشكل الدستورى التقليدى قد توضع وتكون خط التقسيم الرئيسى الذى أنجبته الظروف الموجودة من هجوم واعتراض شديد على لجنة الاتحاد والترقى من قبل المنظمات العربية والجمعيات السرية

= مستنكراً له واعتذر عن صاحب « إقدام » بأنه قد لا يكون اطلع على المقالة ، ولو رآها لما نشرها » وصحيح أن الأمر كان كما قدر . وكان لدفاع المقتبس تأثير كبير فى الأندية التركية فى العاصمة والولايات أدركوا به أن العرب يحبون الترك ، وأن عقلاءهم يربأون بأبنائهم عن أن يشبوا على المشاغبة والسلاطة وقلة الإنصاف « وأثبت أحمد جودت أنه عظيم فى ذاته وأخلاقه ولم يعط النفس هواها ، وظل على حبه للعرب وتقديره قدر علومهم وآدابهم وماضيهم وحاضرهم» . المذكرات (محمد كرد على جـ ١ ص ١٤٧) .

(أما صحيفة «ثمرات الفنون» فقد قالت : « إن مسئولية أصحاب الجرائد فى زمن الدستور أعظم منها فى دور الاستبداد ، ولذلك يلزم أن يقوم بتحرير كل جريدة نخبة من الكتاب من جميع العناصر للمحافظة على تأليف وحدة عثمانية من عناصر الوطن فتعتز الجامعة العثمانية بهذه الوحدة . ولا أقدر من الجرائد لتحقيق هذه الأمنية التى هى روح الدستور إذا اتفق كتابها على التفاهم والتحاب ونبذ كل ما يدعو إلى سوء التفاهم » . فيليب طرازى جـ ٢ ص ٢٧ « ثمرات الفنون ») .

الداخلية فى البلاد ، ومن الجمعيات العربية فى البلاد الأجنبية ومن أصحاب الصحف السورية فى البلاد السورية .

وبعد قليل أصبحت صحف البلاد السورية وصحف الأحرار فى خارج البلاد السورية كلها معارضة بدرجات متفاوتة من المرارة للسياسة وللاستهتار التى تتبعها « لجنة الاتحاد والترقى » باستثناء الصحف العربية التى كانت تمولها « اللجنة » وتمدها بالمعونة المالية . ولم تكن هذه المعونة المالية بالقدر الكبير . فقد كانت لجنة الاتحاد والترقى تعتمد على بعض المرتزقة فى محاربة هذه الاحتجاجات الظاهرة فى الصحف العربية نحو سياستها الاستهتارية « ثم إن الاتحاديين ساعدوا بسوء تصرفهم واستخفافهم بأعدائهم هذه الأمم غير التركية فى السلطنة على أنفسهم ، ودخل فى الجمعية الاتحادية عناصر كثيرة مفسدة كرهت الرعية بها ، وكان رجال الحكم الجديد قد أقصوا عن وظائف الحكومة أكثر الذين كانوا يشغلونها واستبدلوا بهم شباناً من حزبهم فأغضبوا جمعاً عظيماً لهم تأثيرهم فى السلطنة ، وانكسرت خواطر وتراكمت أحقاد » (١) . وتألفت فرقة جديدة من قدماء رجال الدين كانوا يحاربون الحكم العثمانى الفاسد من غير الذين يأخذون المعونات المالية لصحفهم مثل فخرى البارودى الذى يقول : « فلما رأيت أن الجرائد قد تبذلت وأن أصحابها يبيعون أنفسهم للاتحاديين مقابل عشرين ليرة عثمانية فى الشهر تركت جريدتى وانقطعت عنها » (٢) . ويظهر أن الاتحاديين كانوا يديرون الصحف التى كانت تأخذ المعونة المالية منهم بصورة مباشرة .

أما الصحف السورية الوطنية أمثال المقتبس والمفيد والاتحاد العثمانى ، وهى صحف مدن دمشق وبيروت ، والتى بدأت فى إصدارها متجهة نحو الثورة على أوضاع الحكام واستغلال المراكز وفوضى سوء الإدارة ، فقد استخدمت ضد معارضيها وأعدائها ألفاظاً شديدة اللهجة فى العواصم العربية

(١) مكتبة صادر ببيروت — شكيب أرسلان — ص ٣١ .
(٢) فخرى البارودى ستون عاماً تتكلم ح ٢ ص ٨١ .

السورية ، كما أنها أدانت بشدة الموظفين والولاة الأتراك والأعمال التى تتم على أيديهم وتندد بالمشايخ الجامدين وباللصوص من العمال المستبدين « وفى المطالبة بالإصلاح وطرد لصوص الموظفين من خدمة الدولة وحفز العرب إلى العمل النافع والتذرع بالمشاريع المنتجة واستخدام الكفاءات ونشر التعليم بين الطبقات الجاهلية » (١) .

وهكذا نرى المقتبس يعاضده بعض أصحاب الفكر المستنير وبعض أصحاب الثقافة من الشباب ، فكانت المقتبس مدرسة وطنية كاملة ترشد أبناء العروبة فى كل صوب إلى الخلاص من نير الحكم التركى بطرقها وأساليبها التى تبدو لأعين الحكام أنها شرعية لا مساس لها بحقوقهم السياسية ، وأصبح لها من النفوذ ما جعلها محكمة أو حكومة مستقلة بذاتها لها نفوذها الذى كان يتخوف منه الحكام والولاة ويدفعهم إلى الكتابة فى حقها إلى مرجعهم الأعلى فى دار الملك ، ولذلك فإنها كونت رأياً عاماً عربياً يطالب بحقوق السيادة العربية على الأراضى العربية السورية وهذا لا يروق لأحد من حكام الترك ولذلك فقد ظهرت نتائج سياسة « المقتبس » وأفكارها واضحة فيما هدفت إليه من إصلاح إدارة الحكم وتنحية الولاة الفاسدين . « ونحت من الخدمة عشرات من الموظفين فيهم الوالى ومتصرفان وعدة قوام المقام ومديرون وقضاة وغيرهم من صغار العمال وكبارهم » (٢) .

فقد كان لها المقام الأول والأثر الأبلغ ، فكان الناس يقبلون إقبالا عظيماً على مطالعتها لأنهم خرجوا من عهد كله ظلمات يتطلعون إلى النور فالمقتبس كانت تهديهم سواء السبيل وتدلهم على مصالحهم ومراشدهم وتفتح أذهانهم وتثقف عقولهم » (٣) .

« إلى جانب ذلك فقد تكونت صحافة وطنية تحاول الإصلاح وكانت هذه الصحف تتمتع بتأثير كبير وبسلطة واسعة بمقالاتها الجريئة العنيفة

(١) محمد كرد على — المذكرات — ح ١ ص ٦١ .
(٢) محمد كرد على — المذكرات — جزء ١ ص ٦٢ .
(٣) شفيق جبرى : محمد كرد على ص ١٦ .

وكانت تلك رغبة الشعب العامة ، فالقراء ينتزعون بعض صفحاتها ومقالاتها لإعادة قراءتها ثانية » (١) .

كما كانت هناك صحافة مأجورة تزودها لجنة الاتحاد والترقى ، وعلى وجه العموم كانت نقطة الصراع الرئيسية فى الواقع هى درجة الحكم المحلى الذاتى الذى تتمتع به العاصمة ولا تتمتع به عواصم الأقاليم .

وقد استخدم الطرفان وسائل غير عادلة لإضرار كل طرف بالآخر ، وسائل كانت مخالفة لعادات المدنية ومخالفة لقواعد الآداب . وكان يساند الصحف المعارضة الوطنية السورية الصحف السياسية الوطنية التى وجدت فى البلاد العربية الأخرى ، والصحف التى تكونت فى الماضى فى البلاد الأوروبية وخاصة فرنسا وإنجلترا وأمريكا والتى استخدمت الأساليب الوطنية فى مقالاتها ، وكانت طرفاً ثانياً فى معارضة الحكم الاستبدادى فى البلاد السورية .

ويمكننا القول بأن الصحافة السورية بعد أن دخلت عهداً جديداً بعد إعلان الدستور والتمتع بالحرية الصحفية ، قد ضاعفت نسبة توزيعها ، وأن بعضها قد بلغ نسبة كبيرة فى تلك الفترة إذا قيس بنسبة القراء فى بعض البلدان المتقدمة رغم أنه « كان عدد الأميين يومئذ فى ديارنا أكثر من سبعة وتسعين فى المائة » (٢) .

ومع ذلك فقد صدر عدد كبير من الصحف الجديدة عام ١٩٠٩ موزعة فى جميع البلاد السورية ومدنها وعواصمها ، وكان أهل الشام فى الساحل والداخل يتحمسون لما تنشره جريدتا المفيد والاتحاد العثمانى ويترقبون بفارغ صبر صدورهما ويقول محمد جميل بيهم : « وقد ذكر لى الشيخ محمد حبيب العبيدى مفتى الموصل الذى كان خلال تلك الفترة ضيف بيروت ، ذكر لى فى التنويه بمقدار شوق الناس لقراءة جريدة المفيد التى اشتهرت فى الدفاع عن العروبة أنه كان إذا زار إدارة الجريدة لا يستطيع الوصول إليها

(١) محمد كرد على – المذكرات جزء ١ ص ٦٦ .
(٢) محمد كرد على – المذكرات جزء ١ ص ١٦٣ .

من جراء كثرة موزعى هذه الصحيفة الذين ينتظرون صدورها إلى حد أنهم كانوا يملأون سلمها حتى لا يجد الزائر إليها منفذاً للمرور » (١) .

فى تلك الأثناء كان مجلس النواب الذى تألف بعد الانقلاب الدستورى ميدان عراك للمبادئ العنصرية المختلفة . ذلك لأن الدستور وما رافقه من حرية القول ترك المجال للعناصر غير التركية لأن تفصح عن أمانيها عن طريق الصحافة والجمعيات الوطنية ، فقد قام العرب على تأليف الإخاء العربى – كما سبق ذكره – وتبادلوا الآراء فيما يجب اتخاذه بالنسبة للقضية الاستقلالية فى سوريا ، ولكن السلطان عبد الحميد لم يرق له أن يترك جمعية الاتحاد والترقى تعمل فى ظل حرية الدستور فقام على تأليف جمعية سرية سماها الجمعية المحمدية (٢) لبث روح الثورة والعصيان ، وقام أفراد الجيش على مؤازرتها ، وساعد فى ذلك تساهل الاتحاديين بأمور الدين والتظاهر بالتفرنج ، والتكلم أحياناً بما يخالف الشرع ، ومال جمهور العلماء وأنصار المبادئ الإسلامية إلى هذا الحزب .

فاشتدت المناقشات فى الجرائد وازدادت العداوة بين الأحزاب وإذا بالناس فى ٨ نيسان (إبريل) عام ١٩٠٩ يسمعون أن حسن فهمى بك محرر جريدة « الحرية » اغتيل على الجسر ، وهو راجع إلى بيته وكان هذا الكاتب من أكبر أعداء « الاتحاد والترقى » قيل إن الجمعية هى التى دبرت قتله (٣) .

وفى ١٤ نيسان (أبريل) استيقظت البلاد العثمانية على نبأ احتلال الجيش العثمانى لمدينة استانبول ، وذلك إعراباً عن مطالبتهم بجميع حقوقهم ، فى إعادة الحياة الاستبدادية المطلقة للسلطان . والواقع أن الحركة كانت منظمة تنظيماً جيداً « فهجم الآلاف من الجنود على نادى الاتحاد والترقى وعلى إدارة جريدة طنين وعلى النادى العسكرى وعلى نادى النساء ، ونهبوها

(١) محمد جميل بيهم – الصراع بين العرب والترك – ١٥٤ .
(٢) محمد كرد على – المذكرات – حـ ١ ص ٩٠ و ٧٥ .
(٣) محمد كرد على – المذكرات – ص ٧٥ .

وجعلوا عاليها سافلها ثم انقض الجنود على ضباطهم فقتلوا منهم ثلاثمائة وفر من الضباط عدد كبير من الآستانة ، ثم هجم الجند على مجلس المبعوثين ليقتلوا الاتحاديين فقتلوا على باب المجلس نائب اللاذقية محمد أرسلان السورى واستقال على أثر هذا الحادث أعضاء البرلمان ، ليتركوا الأمر لقواد الجيش ليجلسوا فى مقاعدهم ويؤلفوا مجلس أمة . وقد خدعت الصحافة إلى حد كبير بهذه الحركة،واتخذوا منها مظاهرة كبيرة ضد حكم لجنة الاتحاد والترقى والمطالبة بحكومة أفضل منها ، وكان لابد للصحافة فى ذلك الوقت أن تعبر عن رأيها على الأقل ، ولو لفترة بسيطة فقد كان يزورها ويهددها من وقت لآخر جنود مسلحون مدفوعين بأوامر الجمعية المحمدية بضرورة إيجاد تعليق على محتويات الصحف ومقالاتها ، وتوضيب الأعداد المقبلة فى صالح الجمعية »[1] .

ولكن بعض الصحف السورية قطعت إخلاصها لحكومة إستانبول الرجعية والتى تعمل بأوامر الجمعية المحمدية وأوامر السلطان ، فقامت تعارضها وتهاجم أعضاءها علناً لأنها تمتعت ولو بضعة أيام بشىء من الحرية المسكرية التى لازمتها وتخلصت من لهجة الممالأة « مسح الجوخ » ولم تكن تنتهى من ذلك إلا وكان بعض المحررين فيها قد هددوا بالقتل ، تخلصاً منهم ومن أفكارهم التقدمية « وقد تطوع جماعة من شباب الميدان على حماية صاحب المقتبس من الجمعية المحمدية التى تحاول قتله لأنه تهور فى حرب هذه الجمعية الارتجاعية حتى قررت قتله »[2] .

وفى ٢٥ نيسان (أبريل) أصبحت السلطة بيد « جمعة الاتحاد والترقى » بعد دخول الجيش التركى العاصمة التركية واستصدرت فتوى من شيخ الإسلام تتهم السلطان عبد الحميد بالقيام ببعض أعمال القسوة واضطهاد الرعية بواسطة الجمعية المحمدية . والفتوى كالآتى :

سؤال : إذا كان زيد — الذى هو أمير المؤمنين — يحذف مسائل

(١) حديث مع محب الدين الخطيب .
(٢) محمد كرد على — المذكرات — جـ ١ ص ٧٦ .

مهمة من كتب الشرع ، وقد يمنع تداول هذه الكتب أحياناً وكان يخالف الشرع فى استعمال بيت مال المسلمين ويقتل وينفى ويحبس بمجرد هواه ، ويحنث بيمينه التى أقسمها ، ويحدث الفوضى فى المملكة أفلا يجوز تخليص الأمة من ضرره ؟

أفلا يكون من مصلحة الأمة خلعه إلخ . . . ؟

الجواب : نعم .

وعلى ذلك وافق مجلس الأمة على خلعه وتم تنصيب أخيه محمد رشاد باسم محمد الخامس على أن يكون الحكم بيد الاتحاديين.

الفصل الثانى

الصحافة السورية فى عهد محمد الخامس
وسياسة الاتحاديين

كشف العهد الجديد عن بداية لنهاية المثالية التى كانت تظهرها جمعية « الاتحاد والترقى » لأنها بدلا من أن تتمسك بحرفية مواد الدستور وشعاراته : الحرية ، المساواة ، الإخاء ، قامت بتعطيل الحقوق الدستورية عن طريق إجراءات شاذة . لأحكام عرفية شاذة ورقابة صارمة على الصحف ، وكان عذرها فى ذلك ما قامت به الجمعية المحمدية بإيعاز من السلطان عبد الحميد الخليفة السابق لقلب حكومة الاتحاديين ، فكان هذا سبباً فى توطيد دعائم « الأحكام العرفية » وإنشاء مجلس حربى بمقتضى القانون الصادر ٢ أيار (مايو) عام ١٨٧٧ الذى أصدره السلطان عبد الحميد الثانى أثناء تولى الحكم وقيام بالحرب بينه وبين روسيا .

عند ذلك توقف قانون الصحافة عن تطبيق مواده وترك الأمر لمحكمة الحرب للمجلس الحربى الذى أخذ يحكم باسم السلام العام ويباشر مهماته من إيقاف جميع النشرات أو المطبوعات ، إلى إغلاق مطابع وصحف ، وبذلك علقت محكمة الحرب لفترة من الزمن نص أحكام القوانين التى تخالف الأحكام العرفية فى إحلال السلطة العسكرية محل السلطة المدنية فيما يتعلق بالأمن والبوليس والنظام العام .

ومنذ ذلك الوقت أخذت سياسة الاتحاديين تتصرف بقسوة وبشدة نادرين ضد الصحف التى تصدر مع قليل من الحرية ، ولم تبق صحيفة إلا ولحقها الأذى من جراء الكبسات النهارية والليلية على دور المطابع والصحف .

أمام هذه الحالة الجديدة للأوضاع الداخلية للبلاد ، أخذ مكتب الصحافة العثمانى يمارس نشاطه القديم على الصحف بسلطة تعسفية وكأنه لا يريد أن يبقى بعيداً عن سلطانه السابق ، بعد أن افتقده مدة قاربت السنة والنصف بعد إعلان الدستور ، وعلى هذا فقد أرسل فى تاريخ ٢٦ تموز (يوليو) عام ١٩٠٩ رسالة إلى وزارة الداخلية نقتطف منها هذه الفقرات الآتية :

« جرت عادة مراسلى الصحف أن يتوجهوا يومياً إلى مكاتب الموظفين فى جميع أقسام ووظائف الدولة للحصول على أخبار منهم ، وهذا مما يسبب لهم إرهاقاً فى واجباتهم ، فى مصالحهم وأعمالهم . وإلى جانب ذلك فقد أخذت بعض الصحف تصدر أخباراً وتنشرها بشكل لا يطابق الحقيقة ولا الواقع . لذلك إزاء هذه الحالات فقد وجد مكتب الصحافة أنه من واجبه أن يكون وسيطاً بين رسالة الصحافة ومراسليها ، وبين موظفى الدولة وأقسامها ، بقصد تجنب زيارات الصحفيين المستمرة لموظفى الدولة ، وبالتالى لكى يتمكن الصحفيون من الحصول على تسهيلات لهم تفيدهم فى رسالتهم الصحفية . فقد عينت إدارة مكتب الصحافة خمسة أشخاص موظفين خصوصيين للأخبار ، ومهمتهم التوجه يومياً إلى كل قسم من أقسام وظائف الدولة للحصول على أخبار ومعلومات . وهذه المعلومات بعد أن يجرى عليها مدير مكتب الصحافة فحصاً دقيقاً توضع تحت تصرف الصحفيين لتمكنهم من الانتفاع بها .

ومكتب الصحافة بهذه الخدمة الجديدة للصحفيين ، فإنه فى الواقع يقدم الدليل على العناية بإعلام الصحف واطلاع الصحفيين على الأخبار ذات الأهمية الكبرى بشكل مناسب ، وبالتالى فإن الإدارة تتحمل مسئوليتها كاملة بعدم إفشاء أسرار الدولة إن اطلعت عليها وبعدم إشاعتها بين الجمهور ، ولذا فهى أمينة على أن تقوم بتوصيل أخبار لائقة ومعينة وإعلامها للجميع »[1] .

من فحوى هذه الرسالة ، نفهم أن مكتب الصحافة يطالب بأن يبحث

---
(١) جريدة المقتبس وصحيفة المفيد عددى ٢٨ و ٢٩ تموز (يوليو) عام ١٩٠٩ .

بنفسه أولا كل الأخبار الهامة المعدة للنشر والقابلة لإذاعتها فى الصحف ، ولا يريد إبلاغها للصحف إلا بعد أن يعطيها الصيغة الملائمة للنشر ، وبذلك يباشر نوعاً من أنواع الرقابة السابقة الموجودة فى الماضى .

وإذن كان لا بد من أن تتفق جميع الصحف المحلية السورية وفى العواصم العربية على أن تحتج على هذه الإجراءات وتنتقدها بصورة لاذعة ، وأن لا ترضى بأن تنشر أخبارها عن طريق خمسة موظفين خصوصيين يجمعون أخبار الدولة العثمانية ويقومون بتبديل وتغيير الحقيقة الإخبارية على هذا الشكل ، وخصوصاً وأنهم فى عصر الحرية الدستورية والصحافة الحرة .

وكان على الصحف أن تستنكر توجيه الحكومة للصحافة كما تريد وتحب . ولكنها تعذر لو أنها قامت بهذه الإجراءات نحو الصحف الرسمية لأنها قد تكون مارست اختصاصها .

ومن جهة أخرى فإن بعض الأنباء قد وصلت إلى علم الحكومة الاتحادية عن نمو العاطفة الوطنية المعادية لهم ، وكانوا يحاولون بكل قوة وبشتى الصور تمزيق الحركة الوطنية ، بعرض بعض المناصب السياسية السامية على نفر من الزعماء السياسيين الظاهرين ، وعلى بعض الصحفيين البارزين والمعروفين بميولهم الوطنية ، ونعطى مثالا لهذه الحالة ما كان من أمر الحكومة مع الصحفى السورى صاحب المقتبس محمد كردعلى — الذى يصف هذه الحالة فيقول : بعد أن أصليتهم ناراً حامية على السياسة التى نهجوها مع العرب ، وكانوا يرسلون إلى يعدوننى بإعطائى ما أطلب من المال ، على أن أعدل لهجتى فى نقد أعمالهم ، واقترحوا علىّ أن يعينونى والياً فى إحدى الولايات ، أو فى منصب يعادل منصب الولاية على أن أترك الجريدة . فأجبت أن مطالبنا بالإصلاح إذا تحققت ترقى الشام فأستفيد أنا فى جملة ملايين من الخلق ، وإلا لا أكتب لمغنم أصيبه ، وغايتى تعليم الشعب المطالبة بحقوقه ، ودعوته إلى القيام بواجباته ، حتى تنتظم أمور المحكومين والحكام معاً [1].

(١) محمد كرد على — المذكرات — جزء ١ ص ٧٦ .

« ومارست حكومة الاتحاديين السياسة الجديدة وأخذت تغذيها صحفهم وكتابهم أمثال الشيخ عبيد الله ، وهى اعتناق المبدأ الطورانى ورافق هذه السياسة شدة فى الحكم وضغط على الحريات وإعلان الأحكام العرفية » [1] . مما أفضى إلى اشتداد الخلاف بين الترك والعناصر العربية ، وكانت الصحف تذكى هذا الخلاف بلهجات عنيفة .

« وكان من أبطال الحملات الصحفية على العرب فى عاصمة السلطنة جلال نورى وأحمد راسم فى جريدة استامبول وحسين جاهين صاحب جريدة طنين يؤازره يوسف أقتشورا وأحمد أفايت ، وهما من تركستان ومن أركان الدعاة للجامعة الطورانية ، هذا فضلا عن جرائد إقدام ؛ وترجمات حقيقت وجون ترك وجريدة العرب التى كانت تصدر باللغة العربية للشيخ عبيد الله نائب أيدين وتتكلم بلسان جماعة تورك أوجاغى ؛ ومجلة اجتهاد » [1] .

وبلغ من شطط بعضهم فى هذه الحملات أن جلال نورى لم يتورع عن دعوة الحكومة لإجلاء العرب عن ديارهم ، وتحويلها إلى مستعمرات تركية ، بينما جريدة إقدام اقترحت تنقية اللغة التركية من الكلمات العربية وزيادة على ذلك فقد لقنوا التلاميذ أناشيد وقصائد كانت تجعل من جنكيزخان المثل الأعلى للزعيم المنقذ ، فراح هؤلاء ينشدونها فى كل مناسبة ، كما أنهم أجزلوا العطاء للأندية التركية التى أنشئت لتأييد المبدأ الطورانى ، وساعدوا على نشر الكتب التى ظهرت وقتئذ مؤيدة هذا المبدأ مثل قوم جديد ، ومستقبل تاريخى ، وصوك كتاب . وقد تضمن كتاب « قوم جديد » خطبة ألقاها الشيخ عبيد الله فى جامع أيا صوفيا جاء فيها : « ما هذا الجهل ، وما هذه الغفلة التى استولت عليكم ؟ تعلقون أسماء خلفاء العرب على جدران جوامعكم ، ولا تذكرون بالاحترام اسماً من اسماء خلفاء الترك الذين قدستهم الأحاديث النبوية الكثيرة » [1] .

(١) محمد جميل بيهم — الصراع بين العرب والترك — ص ١٥٢ و ١٥٣ .

وقامت الصحف العربية بمحاربة السياسة الطورانية ، التى عول عليها الاتحاديون القابضون على ناصية الحكم ، وإلى المناضلة عن حقوق العرب ، لذلك « انبرت فى حواضر المدن العربية صحف أخرى شرعت تقابل تلك الحملات بمثلها وعلى رأسها جريدة « النهضة » فى بغداد لمزاحم الباجهجى ، والمقتبس فى دمشق لمنير الريس ومحمد كرد على ، وجريدة المؤيد للشيخ على يوسف بالقاهرة ، وجريدة المفيد لعبد الغنى العريسى ومحمد الحمصانى والاتحاد العثمانى للشيخ أحمد طبارة فى بيروت »[١] .

وساعد الصحف الوطنية السورية فى الولايات الشامية أن كانت مصر حافلة بالجالية السورية الشامية ذات النفوذ وخصوصاً فى عالم الصحافة — كما شاهدنا ذلك فى عصر السلطان عبد الحميد — وكانت هذه الجالية حرباً على الاستبداد الحميدى ، ثم تحولت بعد الدستور إلى محاربة الأساليب الطورانية التى كان ينشرها الاتحاديون ويبثون دعائمها بين الشعوب العثمانية لتأسيس دولة تركية فتية ، وقد تصدت صحافة الجالية الشامية فى مصر ، بمقالاتها الضافية للتنديد بهذه السياسة . وكانت تفصح عن أفكارها بحرية أشد فترسلها داوية مؤثرة وتصل إلى البلاد السورية بالطرق السرية و بواسطة برد القناصل .

وكان للصحف تأثير كبير على الرأى العام إلى حد أن التعاطف المتبادل بين العربى والتركى الذى كان متوثقاً خلال عهد السلطان عبد الحميد بتأثير الفكرة الإسلامية انقلب إلى نفور ، وبعد أن كان الترك على وجه عام يقدسون بلاد الشام ويعتبرونها النصير الأول لهم أخذوا بالعدول عن ذلك .

وإلى جانب هذه المعارضة من جانب الســوريين اعتبرت حكومة الاتحاديين الصحافة التركية والشامية مسئولة عن انفجار ١٣ نيسان (أبريل) عام ١٩٠٩ .

(١) محمد جميل بيهم — الصراع بين العرب والترك — ص ١٥٤ .

وبهذه الحجة أغلقت الحكومة الاتحادية معظم الصحف المعارضة وطردت معظم موظفيها بينما أدين غيابياً من أنقذوا أنفسهم بالهرب إلى مصر وإلى البلاد الأوربية . ولم تنج من هذه السياسة التعسفية أية صحيفة سورية حتى جريدة المقتبس لمحمد كرد على إذ يقول : « أقام والى سوريا دعوى على جريدته واحتال لإقفال الجريدة وإغلاق المجلة والمطبعة قبل صدور الحكم « علينا » ، وبعث إلى مرجعه الأعلى فى الآستانة يستأذن فى الموافقة على مقترحاته فوافقه بلسان البرق على إلقاء القبض « علىّ » وإقفال الجريدة والمطبعة »[١] .

هذا ما كان من والى سورية تجاه صاحب المقتبس محمد كرد على ، فغادر البلاد السورية قاصداً مصر فبلغها بعد سفر شاق إذ يقول : « وقد حمدت الله على السلامة وأنشدت مع من أنشد : أنت يا مصر ملجأ الأحرار »[١] .

واختفت المعارضة لوقت قليل ، على أنها ما لبثت أن عادت للظهور مرة أخرى ولكن بصورة أخرى إذ شنت الصحف التى أسسها اللاجئون السياسيون فى مصر وفى باريس حملات عنيفة بمقالاتهم المثيرة وباجتماعاتهم المتكررة لإظهار الحياة الاستبدادية فى البلاد الشامية على حقيقتها »[٢] .

واستخدمت الصحف الشامية حرياتها الضئيلة فى الشكوى والتذمر من قلة الحرية بلهجة شديدة ، وراح عدد كبير منها ضحية شدة تعسف محكمة الحرب على هذا الشكل ؛ عدا ما صدر ضد الصحافة من الأحكام وما فرض عليها من غرامات كبيرة إلى جانب ما يشاهد من حالات التعطيل والإغلاق ، وقد حكم على بعض الصحفيين بالسجن ، وأقيمت عليهم الدعاوى المتعددة وهرب بعض الصحفيين إلى الخارج خوفاً من السجن والغرامة »[٢] .

(١) محمد كرد على — المذكرات — جزء ١ ص ٨٤ و ٩٨ .
(٢) محمد جميل بيهم — قوافل العروبة ومراكبها — جزء ١ ص ٢٣ .

ولكن سياسة جمعية الاتحاد والترقى التى كانت تهدف إلى صبغ كل شىء بالصبغة التركية وسياسة تركيا الفتاة الاستعمارية أعادتا الإجراءات الصارمة التى فرضت على المطابع فى عام ١٨٨٨ ، فعطلت الحكومة عدداً كبيراً من الصحف ، وقدمت أصحابها للقضاء ووضعت المدارس والمطابع تحت الرقابة المشددة واضطر الرجال الأحرار إلى الالتجاء لمصر وأوربا حيث استأنفوا كفاحهم فى الدفاع عن استقلال بلادهم . وكان لتلك الإجراءات التعسفية أثرها على مطابع بيروت فأغلق بعضها أبوابه »[1] .

وهكذا نرى اختفاء الحرية الصحفية التى تمناها الصحفيون بتلهف وشوق بعد إعلان الدستور والتى كسبوها بثمن غال ، وكانت محكمة الحرب هذه بتصرفاتها تجاه الأفكار الناشئة للإصلاح تضيق الخناق على إصدار أية صحيفة إلا بتصريح خاص وسابق على إصدارها . ومن جهة أخرى تحدت الصحف بإجراءات التعطيل .

[. . . . . . . وهكذا فإن صحيفة « السكة الحجازية » لمحمد عارف الهبل الصادرة فى ٣ نيسان (أبريل) عام ١٩٠٩ ، فقد صدرت بمساعدة فخرى البارودى ومحمد عارف الهبل باسم « حط بالخرج » فى ١٢ نيسان (أبريل) عام ١٩٠٩ بدمشق . وصحيفة « قبس » لشكرى العسلى الصادرة فى ١٩ آذار (مارس) عام ١٩١٢ صدرت بنفس الاسم « القبس » لشكرى العسلى ومحمد كرد على فى ٢٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٣ بدمشق ، ولكن الحكومة عندما أغلقت صحيفة تكمّل لمحمد خير الدين الصادرة فى ١٢ تشرين الثانى (نوفمبر) فى عام ١٩٠٨ ، عادت

يقول محمد كرد على فى المذكرات ج ١ ص ٢٤ : يوم برأتنى المحكمة مما كان أقيم علينا من الدعاوى وكنت قد اعتصمت بمصر ، وأخى مسجون فى الآستانة بدعوى نشرنا قصيدة فى الإصلاح لأحد علماء المدينة ، فلم يسأل ناشرها الأول .

(١) خليل صابات – تاريخ الطباعة فى الشرق العربى – ص ٦٨ .

للظهور ثانية ولكن باسم « هلال عثمانى » فى ١٣ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٠٩ ، وكذلك صحيفة المفيد الصادرة فى ٩ شباط (فبراير) عام ١٩٠٩ عندما أغلقتها حكومة الاتحاديين فى عام ١٩١٢ قام صاحبها عبد الغنى العريسى بمشاركة .فؤاد حنتس لإصدار صحيفة باسم « صدى المفيد » فى ٣٠ آيار (مايو) عام ١٩١٢ ، ولكن مقالاته اللاذعة الهادفة للإصلاح ومقاومة أفكار التتريك ، وإلزام الحكومة العثمانية بإصدار اللائحة الإصلاحية لمدينة بيروت عرضها للإغلاق مرة ثالثة إلا أنه لم تثبط عزيمته بإصدار صحيفة ترمى إلى تكتل العرب نحو هدف الإصلاح فأصدر صحيفته باسم « لسان العرب » فى ٢٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٢ بمساعدة شريكه فؤاد حنتس إلا أن المقال الذى كتبه فى الإصلاح مرة أخرى ونقد العبارات المزيفة التى اعتاد الولاة إلقاءها جعلت الحكومة تغلق صحيفته ، ولما يمض على بقائها أسبوع واحد . إلا أنه قام من كبوته وأصدر صحيفة « الفتى العربى » مع شريكه فى ٢٨ أيلول (سبتمبر) لعام ١٩١٢ ايكتب المقالات اللاذعة فى جرأة شديدة وفى تهور تام فى سبيل وطنه . ولكنه عندما رأى مماطلة حكومة الاتحاديين لمقررات مؤتمر باريس فى حزيران (يونيو) عام ١٩١٣ ، وعدم التقيد بعهود النص الذى وقعه مندوب الحكومة وهو أحمد شكرى بك قام يدبج المقالات العنيفة فى نقد الحكومة الاتحادية إلا أنها لم تمهله ، فأغلقت صحيفته ولكنه قام يعاود إصدارها مرة أخرى بنفس الاسم تقريباً باسم « فتى العرب » بمساعدة شريكه فى ١٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩١٣ ويقول فيه فيليب طرازى : « بعد

عودته من أوربا إلى بيروت أنشأ جريدة « المفيد » التى كانت أول جريدة عثمانية جاهرت بانتقاد الحكومة لاستعمالها – بعد إعلان الدستور – تلك العبارات المزيفة التى اعتاد سلاطين آل عثمان سردها دون معنى فى طليعة فرماناتهم . وقد وصفته إحدى جرائد مصر بقولها : أجرأ كتبة الإسلام فى عصره ، يكره التعصب والتدليس . يتوخى الحقائق فى كتاباته ولو كلفته الخسائر الجمة . . . . ولا يستحب من عبد الغنى أفندى تهوره أحياناً فى كتاباته ، وإن كان تهوره هذا كان نتيجة اندفاعه وتفانيه فى سبيل وطنه ، وذهابه مذهب العقلاء بوجوب إسقاط الخونة من بين الحكام العثمانيين » .

وانتهت حياة هذا الصحفى بالإعدام شنقاً فى يوم واحد مع رفقائه بالجهاد الوطنى .

وكذلك الشيخ أحمد حسن طبارة صاحب الاتحاد العثمانى عام ١٩٠٨ الذى سارع عندما أغلقتها له الحكومة الاتحادية ، لإصدار صحيفة مشابهة فى الاسم « الائتلاف العثمانى » فى عام ١٩١٢ إلا أنه فوجئ بقرار الإغلاق عندما تسلمت الحكومة الاتحادية الحكم مرة ثانية فاستبدلها بصحيفة الإصلاح فى ١٠ آيار (مايو) عام ١٩١٣ التى أغلقتها له الحكومة فى أول آب (أغسطس) عام ١٩١٤ بحجة الدفاع عن مؤتمر باريس ، فعاود إصدارها باسم « ملحق الإصلاح » فى ١٩ آب (أغسطس) عام ١٩١٤ ، ويقول فيه طرازى :« بعد إعلان الدستور فى السلطنة العثمانية أنشأ جريدته " الاتحاد العثمانى " التى أودعها نفثات قلمه السيال ، فكان من المبرزين فى أساليب السياسة ، ولما عقد المؤتمر العربى فى باريس عام ١٩١٣ برئاسة عبد الحميد

الزهراوى الذى عين فيه كاتباً أول . فلم يرق ذلك فى عيون الولاة العثمانيين الذين كتموا غيظهم ، وما لبثوا يترقبون الفرص للاقتصاص منه حتى نشبت الحرب العظمى فنسبوا إليه خيانة الوطن ، وأعدموه شنقاً[1] .

وكذلك الحال بالنسبة لداود مجاعص الذى أصدر صحيفة « مذكرات الأحرار اللبنانية » فى ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) فى عام ١٩٠٨ ، وكان الاسم تيمناً بالحرية وبنضال الأحرار الذين ماتوا فى سبيلها إلا أن الأحداث وسياسة العنصرية التركية حاولت خنقها من وقت لآخر حتى صدر قرار الحكومة الاتحادية بإغلاق الصحيفة فعاود إصدارها باسم « الحرية» فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٠٩ وأخذ يكافح على صفحاتها ، ويقاوم الطغيان التركى ضد العنصرية العربية وكانت باسمها تعلن عن « الحرية » ، وكذلك صحيفة « قبس » الصادرة فى ١٩ آذار (مارس) عام ١٩١٢ لشكرى العسلى ، والتى أغلقت بعد صدور العدد الأول ولكنه عاود ظهورها فى ٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٣ باسم « القبس » مع الصحفى محمد كرد على .

ولكن مقاومة الطغيان التركى للصحف لم تقف عند حد الصحف المتخصصة بالناحية السياسية والأدبية بل تعداها إلى الصحف الهزلية فقد كانت هذه الصحف تعبر أصدق تعبير عن الحياة الاستبدادية ، وفساد الإدارة والرشوة المتفشيين فى موظفى الحكومة والولاية ، فقد أصدر الصحفى توفيق جانا صحيفة هزلية باسم « حمارة بلدنا » فى ١٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٠ مشابهة لصحيفة الصحفى فخرى البارودى « حط بالخرج » فى دمشق جعل

(١) فيليب طرازى – تاريخ الصحافة العربية جزء ٤ ص ٦٠ .

الحمارة تنطق بالحكمة السياسية وتستنبط الأفكار الاستعمارية من أعمال موظفى الحكومة والإداريين فيها ، إلا أن الحكومة والوالى لم يرق لهما هذا النقد اللاذع الذى يسرى على أفواه المواطنين فأصدر الوالى أمراً بإغلاقها وإيقاف صاحبها ، إلا أنه أوعز إلى أخيه نجيب جانا بإصدار صحيفة جديدة تحمل نفس الاسم وهى «الحمارة» فى ٤ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٠ بعد بضعة أيام من إغلاق الصحيفة الأولى وقد سارت الثانية على سياسة الصحيفة الأولى مدة طويلة إلا أن تولى الحزب الاتحادى الحكم فى عام ١٩١٣ ، ومقاومة مؤتمر باريس ، والأفكار التحررية التى نتجت عنه جعلت الوالى يصدر أمراً بإغلاقها تعسفياً ، إلا أنه عاود إصدار الصحيفة ولكن باسم مشابه لها « البغلة » فى ٤ تموز (يوليو) عام ١٩١٣ فصب الوالى جام غضبه عليها فأغلقها ، ولما يمض على إصدارها أسبوعان . إلا أن هذا لم يفت فى عضد صاحبها فقد أصدر صحيفة أخرى باسم « حمارة الجبل » فى ١٨ آب (أغسطس) عام ١٩١٣ وقامت بحملة شديدة لهدم النظام الفاسد وإعادة الإصلاح وإصدار اللائحة الإصلاحية لبيروت . فأغلقها الوالى وأوعز بعدم إصدارها أخيراً بأسماء مشابهة لأسماء الصحف الأولى فاضطر صاحبها حينئذ إلى إصدار صحيفة « جراب الكردى » فى ٢٠ نيسان (أبريل) عام ١٩١٤ ، ومع ذلك فلم تستطع مقاومة طغيان الوالى وأعضاء حكومته . فأغلقت وسجن صاحبها .

وكذلك ضايق الحكام الأتراك وجود صحافة متحررة فى مدينة اللاذقية وهى القريبة من البلاد التركية ، فقاوم الوالى عاصفة الصحف بإيقاف صحيفة « أبو نواس »

لمحمد صبحى عقده التى أسسها فى ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩١١ إلا أنه لم ييأس من هذا الظلم المفاجئ فسافر إلى تركيا ، وتمكن من إصدار صحيفة « عكاز أبو نواس » فى ٧ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٢ بعد إغلاق صحيفته الأولى بسنة وثلاثة أشهر لما صادفه من عقبات فى عاصمة الخلافة . إلا أنها لم تستمر إلا لبضعة أشهر ، وكان قرار الوالى المسلط على رقبة الصحيفة قد وقع ، ولكنه أصدر صحيفة أخرى رغم المراقبة الشديدة والمعارضة التعسفية للسلطات باسم « أبو النواس الجديد » فى ٢٦ حزيران (يونيو) من عام ١٩١٣ ، إلا أنهم أظهروا سخطهم الشديد عليها فى هذه المرة وأصدروا أمرهم بإغلاقها ، ولكن الاتحاديين لم يكفهم هذا ، فاشترطوا على صاحب الصحيفة — إذا أراد إصدار صحيفة جديدة — بأن يغير اسمها نهائياً كغيرها من الصحف فأصدر صحيفة مشابهة للأولى باسم « أبو فراس » فى ٢ تموز (يوليو) عام ١٩١٣ .

كما تعرضت صحيفة « المارونية الفتاة » التى أصدرها يوسف خطار غانم فى بيروت فى ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٠٨ لتلك السياسة العثمانية التعسفية على عهد السلطان عبد الحميد وتحت حكم جمعية الاتحاد والترقى صحيفة « المارونية الفتاة » ليوسف غطار غانم التى صدرت بعد إغلاقها لنفس صاحبها باسم « الرسائل الغانمية » فى ٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٠٨ . . . . . . » .

تعديل بعض مواد قانون الصحافة المتعلقة بالمدير المسئول :

فالصحف بفضل هذا التشابه والتجانس لأسمائها كان يمكن للقراء أن يدركوا أن الاسم الجديد للصحيفة المغلقة ما هو إلا استمرار لها . وعندما وضعت محكمة الحرب حداً لهذا التشابه فى الأسماء أوصت على كل صحيفة تعطل ألا تعاود الإصدار باسم قد يتشابه مع اسمها القديم وأن المديرين المسئولين وأصحاب الصحيفة المعطلة أو المسحوبة رخصتها لم يعد لهم الحق فى أن يعاودوا العمل على إصدار صحيفة جديدة .

لذلك نرى المدير الجديد للصحيفة شريكاً لصاحب الصحيفة الجديدة وكان صاحب الجريدة المسئول يعين رئيس تحرير يكون مسئولا ، حتى تقع عليه الأحكام دون أن يتأثر صاحب الجريدة بإغلاق صحيفته ، وكان رئيس التحرير أو محرر الصحيفة المسئول يذهب إلى السجن وتصدر أحكام ضده ولكن حياة الصحيفة لم تكن تتأثر إذ أنه لم يكن عضواً دائماً فى الهيئة الصحفية بل كان يأخذ أجره عن هذا الحكم والذهاب إلى السجن عند الضرورة ، ولم يكن ذلك الوقت من الصعب الحصول على رئيس تحرير أو محرر مسئول يذهب إلى السجن »[١] .

وقد أثيرت مناقشات حامية الوطيس فى مجلس النواب العثمانى من أجل رفع حالة الأحكام العرفية ، ولكن لم تتوال هذه المناقشات بسبب الأحداث السياسية الداخلية والخارجية التى كانت تنبثق كل يوم فى الإمبراطورية العثمانية .

ونتيجة لذلك قام مجلس النواب العثمانى فى ١٣ ربيع الآخر عام ١٣٣١ و ٩ (آذار) « مارت » عام ١٣٢٩ الموافق فى عام ١٩١٢ بتعديل المادة الثانية من قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٩٠٨ وأضيفت إلى ذيل المادة الثالثة الصفات القانونية للمدير المسئول ؛ كما عدلت المادتان الخامسة والسادسة من القانون .

(١) حديث مع محب الدين الخطيب .

وأثيرت بعض المناقشات لتعديل المواد المتعلقة بالأحكام الجزائية، فقد عدلت المادة ١٠ الخاصة ببيع المطبوعات والصحف فى الأسواق والمادة ١٦ المتعلقة بالقذف الدينى ، والمادة ١٩ الخاصة بنشر وتحريف الخطب والمنشورات ، والمادة ٢١ المتعلقة بالقذف فى حق أى إنسان وإعطائه الفرصة للرد عليه فى نفس العامود فى اليوم الثانى ، وذيل المادة ٢٣ المتعلقة بمحاكمة المدير المسئول وخصم التأمين النقدى . كما سبق أن عدلت المادة ٢٠ فى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٣٢٨ أى فى نفس عام ١٩١٢ وهى الخاصة بمنع بيع الصور المنافية للأخلاق ، كما عدلت المادتان ٣١ ٣٣ من الفصل الرابع « مواد متفرقة »[١] .

وكانت هذه التعديلات فى خلال فترة قصيرة من الوقت عندما كانت الحكومة الدستورية تريد أن تدلل على إقامة حكم دستورى سليم ، وكما كان كل فرع من فروع الحكومة يقوم بنشاط كامل للحياة الدستورية . كما وجه الاهتمام الخاص إلى التعليم والتثقيف ، وإلى النهضة الأدبية الجديدة ، فقد أرسلت الحكومة الجديدة كثيراً من التلاميذ إلى البلاد الأوربية ، ويقول محمد كرد على : « بعد انقلابنا الأخير بعثت زمرة من الطلبة العثمانيين ليدرسوا فى مدارس أوربا ولا سيما فى مدارس باريس ، فقدرت عددهم قايلا . . . » . . . . « وقد أحصيت جميع من يدرسون من أبناء سورية فى أوربا على نفقة الحكومة أو على نفقاتهم فلم أقدر أن أوصلهم إلى ثلاثين طالباً[٢] » .

ولسوء الحظ فقد أخذت حكومة الاتحاديين تتجه نحو أساليب شتى للوصول إلى رقابة وإشراف تأمين على حركات هؤلاء الطلاب فى البلاد الأوربية فأشعلت بذلك نيران الوطنية وألهبت حماس الشبان الشامين المسلمين منهم والمسيحيين على حد سواء .

(١) نخله قلفاط – جامعة القوانين .
جريدة المقتبس – العدد ٢٠٧ و ٢٠٥ و ٢٠٨ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ عام ١٩١٢ .

(٢) محمد كرد على – غرائب الغرب – ص ١٥٩ و ١٦٠ .

نشاط الصحافة السورية والعناصر العربية ضد سياسة التتريك :

إن ثورة ١٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٠٩ قد هيأت لقادة لجنة الاتحاد والترقى . أنهم عماد ثورة عام ١٩٠٨ الدستورية ، وأن عليهم أن يحافظوا على مصير الإمبراطورية العثمانية ، وأن ينقذوها من كل النزعات التخريبية . لذلك اعتمد قادة لجنة الاتحاد والترقى على فكرة اعتبار أن القوة والنفوذ هامان للقيام بدورهم العظيم وهو تتريك العناصر الأجنبية عن الدولة والبعد عن فكرة « العثمانية » القديمة ولكنهم اتبعوا الطرق والوسائل التى اتبعها السلطان المخلوع عن العرش للحصول على القوة الفعلية لسياستهم الجديدة ، والتى ما زالت هذه الطرق متخمرة فى عقولهم ، لذلك سلكوا سبيلها بصورة لا شعورية .

كانت مطالب العرب فى صدر العهد الدستورى لا تتعدى المطالبة بالحرية والمساواة ، ولكن ظهور الاتحاديين بالمظهر الطورانى ، واستعمالهم العنف فى سبيل كبت الحريات وأصوات المعارضين وإغلاق جمعية « الإخاء العربى العثمانى » فى عام ١٩٠٩ اضطر زعماء الوطنية العرب إلى التوارى والجنوح إلى الخفاء فى مواصلة نشاطهم السياسى ، فكانت أولى جمعياتهم السرية الجمعية القحطانية فى أواخر عام ١٩٠٩ وقد حلت بعد عام واحد خوفاً من بلوغ أمرها إلى الأتراك بعد أن رأوا « المنتدى الأدبى » قبلها يحوى معظم الموظفين والمبعوثين العرب والكتاب والطلاب ومركزاً يلتقى فيه العرب من زوار العاصمة « وكان يتمتع بنفوذ سياسى كبير حتى اعترف فى وقت من الأوقات بلجنته الإدارية كوسيط بين العرب والاتحاديين فى المفاوضات التى جرت لتسوية الخلافات بين الطرفين »[١] .

ثم ألفت فى باريس « الجمعية العربية الفتاة » من سبعة طلبة عرب مسلمين ، وكان غرض الجمعية تحقيق استقلال العرب وتحريرهم من الحكم

(١) جورج أنطونيوس – يقظة العرب – ص ١١٧ .

التركى ومن كل حكم أجنبى ، فنمت الجمعية ونظمت فى باريس عام ١٩١٣ مؤتمراً ظل منعقداً ستة أيام حضره أربعة وعشرون مندوباً نصفهم مسلمون والنصف الآخر مسيحيون ومعظمهم من سورية والعراق . وقد أعرب المؤتمر عن الرغبة العامة فى بقاء الولايات العربية داخل الدولة العثمانية بشرط ضمان الحكم الذاتى لها ، وأكد أهمية منع الدول الأوروبية من التدخل فى الأمر ، وقد نقلت مقرها إلى سورية وعدد أعضائها ٢٠٠٠ عضو .

« وكانت الصحف متشبعة بالتلغرافات الوطنية من كل مكان من أرجاء العالم الغربى ، ومن البلاد الشامية والبلاد العثمانية منافسة بعضها البعض فى قوة وعزم وفى لغتها وأسلوبها »[١] .

ولقد استبدت فكرة استقلال البلاد الشامية والحكم الذاتى بكل نشاط السكان وحماسهم باعتبارها الأمنية التى طالما انتظروها ، وسعى إليها مفكروها عشرات الأعوام ، ومات فى سبيلها الكثيرون من الوطنيين وضاعت فيها مجهودات المفكرين والمخلصين فى البلاد الشامية من المسلمين والمسيحيين ، وكانت تتمثل هذه الأمنية تحت عنوان « استقلال البلاد الشامية والحكم الذاتى تحت الإدارة العثمانية » .

وإلى جانب ذلك فقد التهبت العواطف ، وعظمت داخل كل مجتمع شامى مخلص وخلقت جواً مشبعاً بالثقة بالنفس والشعور بالاعتزاز والقوة والتى جعلت الشعور العام يتشجع ليقف من حكومة الاتحاديين موقف الند للند تارة والصديق للصديق تارة أخرى وأمام سريان هذه الأفكار الوطنية الشامية قامت حكومة الاتحاد والترقى وصحافتها المأجورة ومفكريهم « أمثال الشيخ عبيد الله الذى ينفث سموم التركية من خلال صفحات جريدته " العرب " والناطقة باللغة العربية وتتكلم بلسان حكومة الاتحاد والترقى

(١) ساطع الحصرى – محاضرات فى نشوء القومية العربية – ص ٢٠٨ .

" وتورك أوجاغى " وجون ترك التى تتكلم باللغة التركية ومجلة اجتهاد »[1] .

قامت هذه الصحافة التركية المأجورة بنشر الأفكار والمقالات الطويلة لتتريك العناصر الشامية خاصة والبلاد العثمانية الأخرى التى تتكلم بلغاتها الأصلية فى مناسبات كثيرة . وقد انحدرت فى هذا التفكير المفاجئ بتأثير مفكرى الأتراك والأفغان إلى الحضيض . وجعلت الشعوب الأخرى التى تحت الحكم العثمانى تميل إلى الالتجاء نحو التمسك بالفكرة الوطنية ونحو انتزاع أراضيها وممتلكاتها من سيطرة الاستعمار التركى ، فإن تطور السياسة التركية إلى هذه الدرجة وبهذه اللهجة قد أبان عن مظهر العقلية التركية الجامدة التى أدت إلى التدهور الاجتماعى ، العام للبلاد العثمانية ، وإلى الإنحطاط الاجتماعى وهكذا أدت السياسة الخرقاء لهذه الحكومة إلى إيجاد النكسة الاجتماعية الداخلية والخارجية. فالسياسة السيئة التى اتبعتها الحكومة فى ألبانيا، قد سببت ثورات متكررة وفى أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية ، وكان من نتائج استبداد الحكومة أن تكبدت خسائر كبيرة فى الأرواح والممتلكات ، كما أصبح كثير من العناصر الأخرى غير التركية معادية لها عما كانت فى الأيام الأولى للإمبراطورية .

وقد امتدت هذه الحالة السيئة إلى فقدان جزيرة كريت ، ونشوب الحرب البلقانية عام ١٩١٢ ، ثم الحرب فى طرابلس الغرب مع الدولة الإيطالية عام ١٩١١ . عند ذلك أصدر ناظر الحربية العثمانية أمراً منع فيه الجرائد من نشر المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطنى وكان المخالف يعاقب بتعطيل الجريدة مدة الحرب وبغرامة قدرها ستين ليرة عثمانية »[2] .

مطالبة الصحف العربية باللامركزية :

إزاء هذه الأحداث الداخلية والخارجية اتجه العرب وقتئذ إلى المطالبة باللامركزية دون أى ميل للانفصال عن السلطة ، وساعد فى ذلك إسناد

(١) محمد جميل بيهم – العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – ص ١٥٣ .
(٢) فيليب طرازى – جزء ٢ ص ١٦ .

الوزارة إلى رئيس ائتلافى يميل إليه بعض العرب وبعض الترك وهو كامل باشا الذى ساند فكرة اللامركزية . وقد تألف حزب اللامركزية فى القاهرة عام ١٩١٢ . وزاد الاهتمام بمصير البلاد العربية إثر ما شاع وقتئذ عن اتفاق الدول على اقتسام السلطنة عقب الحروب السابقة : « وفعلا فإن منشورات وزعت فى ذلك الوقت العصيب فى بعض البلاد العربية تزعم بأن جاويد بك وزير المالية ذهب إلى أسواق أوربا ليدلل على مرافق البلاد العربية ، وأن حقى بك غادر العاصمة أيضاً لمثل هذه الغاية . وجاء فى إحدى هذه المنشورات العبارة التالية : «انظروا فى موقف بلادكم قبل أن يسلمكم تيوس الآستانة إلى ذئاب أوربا »[1] .

وقد دعا هذا الاضطراب الفكرى الحزب اللا مركزى بالقاهرة إلى الاتصال بالولايات العربية السورية وإلى إقامة فروع له فى كل عاصمة من عواصمها وكان مبدأه والذى يطالب به هو استقلال البلاد السورية والعربية على أساس «الوحدة اللامركزية بينها وبين السلطنة »[2] .

وكان أهل بيروت أول من استجاب لدعوة هذا الحزب وأبلغوا والى الولاية مطالبهم فى تحقيق الإصلاحات العاجلة . هذا وكان مسيو بوانكاريه قد أعلن رغبة فرنسا أيضاً فى إجراء هذه الإصلاحات ، فلم يسع كامل باشا إلا أن يكتب إلى والى بيروت « بإجراء المذكرات فى مجلس الولاية العمومى فيما يتعلق بالإصلاحات المطلوبة وتنظيم اللوائح »[3] .

وبذلك دخلت المفاوضات فى شكل رسمى ، مما نشط الإصلاحين لتأليف الفروع لحزبهم فى البلاد العربية على قاعدة تأييد الحزب الائتلافى العثمانى التركى الذى يعتنق مبدأ اللامركزية ورئيسه الداماد صلاح الدين والذى كان يضم العرب الأحرار وخصوم الترك والأتراك الذين هم على خصومة

(١) العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – محمد جميل بيهم – ص ١٥٧ و ١٥٨ .
(٢) محمد جميل بيهم – العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – ص ١٥٨ .
(٣) محمد جميل بيهم – قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور جزء ٢ ص ٢٢ .

وعلى معارضة مع جمعية الاتحاد والترقى صاحبة السلطة وكان هذا الحزب قد نظم نفسه وكان له أول مؤتمر فى عام ١٩٠٣ جمعية التشبث الشخصى [١] .

على أن وجهات نظر البيروتين كانت مختلفة ، لوجود فئة ذات مصالح كانت حريصة على التخلص من الحكم العثمانى وتعمل بالاتفاق مع فرنسا فى جمعية سرية، كان قنصل فرنسا أحد أعضائها ، لضم مدن الساحل إلى لبنان وللسعى لاستقلاله تحت حماية فرنسا »[٢] .

وقد تعرض جمال باشا ، القائد العام للجيش العثمانى الرابع أثناء الحرب العالمية الأولى فى كتابه « إيضاحات » إلى دسائس فرنسا وقتئذ ، ذلك الكتاب الذى نشره لتبرئة نفسه من جريمة إعدامه بعض الأحرار العرب وقال :

« تأسست بلبنان جمعية سرية وهى أولى الجمعيات الاستقلالية أطلق عليها اسم « جمعية النهضة اللبنانية » وكان قنصل فرنسا فى بيروت من عمدة أعضائها يمد لجنة بيروت وفروعها بلبنان بالنقود الوافية ، وكانت هذه الجمعية منتشرة ولها فروع فى مصر وباريس ونيويورك »[٣] .

وكان المسلمون وبعض مفكرى المسيحيين من جهة أخرى ، مع حرصهم على اللامركزية وتأمين حقوق العرب فى السلطة ، يضنون بالدولة العثمانية ، ولا يرضون عنها بديلا من الدول الأجنبية . أوكان مما قاله ندرة مطران فى خطابه فى باريس « إن من هذا المنبر ، بقوة الوقار والإخلاص للذين يحفان بهذا المؤتمر المجيد وباسم الأمة العربية الممثلة هنا بكم وبوفود كرام قطعوا الأمصار والأبحار ليسعوا فى تأييد شأنها وتحسينه ، أفتخر بأن الأمة العربية مسلمة وغير مسلمة ، متضامنة ومترابطة فى مصالحها ، وتنبذ بكل

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٠٦ .
(٢) محمد جميل بيهم – قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور جزء ٢ ص ٢٢ .
(٣) محمد جميل بيهم – العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – ص ١٥٨ .

قوتها كل حركة من شأنها تدخل الغريب فى أحكامها أو انفصام العرى بينها وبين الدولة العثمانية وترويج أى غاية كانت غير عربية عثمانية فى البلاد العربية العثمانية[١] » .

ومما قاله عبد الغنى العريسى صاحب « المفيد » فى خطابه حول هذا الموضوع : « لا يتطرق إليها فكرة الانفصال عن هذه السلطنة ،ما دامت حقوقنا فيها مرعية محفوظة ، فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذاً بين ضمان هذه الحقوق . فإن كثر فكثر ، وإن قل فقل »[٢] .

وقد تكلم حول هذا الموضوع الشيخ أحمد طبارة بطلاقة فقال : « إذا طلبنا الإصلاح فإنما نطلب هذه الحياة السياسية الشريفة . . . . فنحن قوم ولدتنا أمهاتنا عثمانيين ، ونريد أن نبقى عثمانيين ، ولا نرضى عن دولتنا العثمانية بديلا ، ولا برهان على ذلك أقطع من طلبنا للإصلاح الذى به حياتنا وحياتها معاً »[٣] .

(١) ساطع الحصرى – محاضرات فى نشوء القومية العربية – ص ٢١٥ .
(٢) ساطع الحصرى – محاضرات فى نشوء القومية العربية – ص ٢١٣ و٢١٤ .
(٣) ساطع الحصرى – محاضرات فى نشوء القومية العربية – ص ٢١٤ .

الصحافة العربية المأجورة :

وقد انعكست التيارات الاستعمارية الفرنسية والإنجليزية وتيارات الخداع الوطنى بطريقة عدائية للحركة الوطنية ، ممثلة فى بعض الصحف العربية التى تتكلم بلسان فرنسا يغذيها قنصلها العام فى بيروت[1] تساندها الجمعية السرية اللبنانية « جمعية النهضة اللبنانية » يوجهها لفيف من الكتبة والصحفيين ، وعلى رأسهم خليل زينيه صاحب جريدة « الثبات » المؤسسة عام ١٩٠٨ ورزق الله أرقش . وكان يحمل لواءها فى باريس شكرى غانم ، وفى نيويورك نعوم مكرزل مؤسس جريدة « الهدى » المؤسسة عام ١٨٩٨ . ووجدت لها أنصاراً أقوياء فى أوساط حزب اللامركزية بمصر منهم إسكندر عمون نائب رئيس هذا الحزب وكانت جريدة الأهرام فى القاهرة تتكلم بلسانها .

وهكذا نرى بعد مدة يسيرة كيف كانت هذه الصحف تخدع الرأى العام السورى بعدأن صرح بها مؤتمرو باريس أنهم على عهدهم بالدولة العثمانية ، فإن مما قاله إسكندر عمون فى مؤتمر باريس مناقضاً نفسه بعد ذلك على صفحات هذه الجرائد : « إن الأمة العربية لا تريد الانفصال عن الدولة ، ولا نصرة

(١) ويقول محمد كرد على فى كتابه المذكرات جزء ١ ص ٢٤ : ولما رأى قنصل فرنسا أنه يستطيع أن يستميل صحيفة المقتبس الوطنية فى سوريا بعد أن أغلقتها الحكومة ، حاول محاولات يائسة مع مديرها المسئول للوصول إلى هدفه ، غير أن وطنية المحرر السورى ومطالبته بإيجاد سياسة عربية سليمة فى الولايات العربية ، دفعته إلى رفض كل هذه المحاولات برفق بعد إغلاق الصحيفة ، وهنا عرض على قنصل فرنسا معاونته بواسطة صديق جورج فاخورى أولا ثم كلمنى شفاهاً بنفسه فأبيت أخذ شيء منه ، وشكرت له عاطفته الكريمة . لم تكن هذه المحاولة الأولى لفرنسا مع الصحفى الوطنى السورى ، بل كانت محاولات ، أذكر محاولة لشراء صحيفتة الوطنية لخدمة مصلحة فرنسا إنه يقول زارنى فى دارى قبل الحرب العالمية بنحو سنتين أحد موظفى خارجية فرنسا (ج . ب) ، وكان أوصانى به قنصل دولته فى دمشق . فرأى على مكتبى جريدة (الطان) ففتح الكلام بأن قال : إن أهل الشرق الأدنى يتوهمون أن هذه الصحيفة هى لسان حال خارجيتنا والصحيح أنها لسان حال نفسها ، لا تنطق بلسان الحكومة ، ولا هى من الصحف الرسمية ، « ثم قال : إن جريدة المقتبس إذا خدمت سياستنا ، فلصا حبها أن يطلب ما يجب مقابل خدمته وقرب وبعد من هذا المعنى . . . . . وقل له . . . أتعرف أن الأتراك مثلنا من أهل الإسلام لا فرق بيننا وبينهم إلا هذه اللغة . . . وأنتم كيف تريد لنا أن نسير معكم مع مخالفتكم لنا فى الجنس والمدنية واللغة والدين) . (المذكرات — ص ٢٤ و ٩٩ و ١٠٢ جزء ١) .

حزب على حزب ، أو جنس على جنس إنما نريد استبدال الحكم الحاضر ، بنظام يناسب كل العناصر على اختلاف شئونها ، فيكون لمجموع الأمة سلطة عليا نيابية قائمة على النسبة الصحيحة لإدارة الشئون العامة »[1] .

غير أن الدعاية الواسعة التى قامت بها هذه الجمعية لفرنسا حملت بريطانيا العظمى على البروز إلى الميدان ، فأصبح لها أنصار بين أعضاء حزب اللامركزية بمصر وكانت جريدة « المقطم » المؤسسة فى عام ١٨٨٩ (لفارس نمر ويعقوب صروف) تنطق بلسانهم[2] .

الصحافة السورية الوطنية فى دمشق وبيروت :

أمام هذه الحالة من عدم الاستقرار بالرأى وخاصة بعد النكسة العامة للكفاح الواسع المدى من أجل البقاء على سياسة دستورية مستقلة فى إدارتها ، قامت بعض الصحف السورية بحملاتها فى بيروت ودمشق وكانت تعرف بوطنيتها على طول المدى ويشرف عليها رجال وطنيون وضعتهم ظروف البلاد السورية فى المقدمة وكانت حياتهم وماضيهم مزيجاً من العواطف الوطنية المتأججة للإصلاح والعمل على إدارة البلاد إدارة صحيحة سليمة تحت حكم عربى سورى سليم . وكان هؤلاء الأبطال يتكلمون باسم الملايين من الشعب السورى فى جميع ولاياته ويقودونه نحو النصر فى قضيته وفى مقدمتهم عبد الغنى العريسى . بصحيفته « المفيد » وطه المدور بصحيفته « الرأى العام » والشيخ أحمد طبارة بصحيفته « الاتحاد العثمانى » والسيد محمد كرد على بصحيفته « المقتبس »[3] فقد قام السيد محمد جميل بيهم على صفحات « الرأى العام » البيروتية يناضل بمقالاته الطويلة من أجل الوفاق التام ، والحياة السياسية الهادئة تحت ظل

(١) ساطع الحصرى – محاضرات فى نشوء القومية العربية – ٢١٣ .

(٢) محمد جميل بيهم — العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب — ص ١٥٩ .

(٣) الذى مازال يناضل ويكافح على صفحات جريدته ويدعو للإصلاح والحياة السياسية المستقلة تحت الإدارة العثمانية ، ولكنه كان يرى من العنت والاشتداد من حكومة الاتحاديين والتنكيل والتشريد ما لم يلاقه صحفى قبله من المراقبة ومن إقامة الدعاوى عليه ومما كان أقيم علينا من الدعاوى ، وكنت اعتصمت بمصر وأخى مسجون فى الآستانة بدعوى نشرنا قصيدة فى الإصلاح ، لأحد علماء المدينة الشيخ إبراهيم الأسكوبى ، كانت نشرتها بعض الصحف الشامية قبل نشرنا لها . فما سئل ناشرها الأول ونحن أغلقوا صحيفتنا دون غيرها (المذكرات جزء ١ ص ٢٤) .

الحكم العثمانى ، حتى تتمكن البلاد السورية بعد ذلك من نيل استقلالها كاملا دون الاعتماد على أية دولة أجنبية ودون أية مساعدة للبلاد فى إدارة شئونها عن طريق مستشارين أجانب فقام « داعياً إلى وقف المشاحنات بين عرب وترك والتعاون على أساس المساواة »(١) .

وبذلت الصحافة الوطنية مساعيها لإنشاء فروع لمؤتمر يضع المذكرة الإصلاحية التى أقرها كامل باشا الصدر الأعظم بأمر منه إلى والى بيروت أدهم بك . وقامت الصحف العربية الوطنية من جهة أخرى تؤيد الحزب الائتلافى الحاكم(٢) .

ولكن سرعان ما أظهرت الفئة الموالية لفرنسا رغبتها فى التخلص من الحكم العثمانى ، بينما باقى المؤتمرين يريد مجرد الإصلاح وإدراك حقوقهم كاملة على أساس اللامركزية دون الانفصال عن السلطنة .

وبينما هم كذلك إذ بالأنباء تفاجئهم بخبر استرداد الاتحاديين الحكم من الائتلافيين وتأليفهم الوزارة برئاسة شوكت الفاروقى ، وصدور أمر وزير الداخلية الحاج عادل بك إلى والى بيروت حازم بك الذى عين بدلا من أدهم بك بوجوب استعمال الشدة من أجل القضاء على الحركة الإصلاحية على اعتبار « أن الهيئة التى تألفت فى بيروت لوضع المذكرة الإصلاحية لم تكن قانونية استناداً إلى أن الفصل فى هذه الأمور يعود إلى اختصاص المجلس النيابى وحده دون سواه(٣) .

وطبقت الأحكام العرفية فى بيروت . ولكن لم يفت فى عضد الإصلاحيين هذه الأمور ، بل استأنفوا النضال علانية ، وعقدت الجمعية الإصلاحية جلستها الثالثة فى دار المجلس البلدى بحضور ستة وثمانين عضواً انتخبتهم المجالس الملية .وأقرت اللائحة الإصلاحية وانتخبت لجنة تنفيذية ألقى على عاتقها تبعة تحقيقها فى يوم ٣١ كانون الثانى (يناير) عام ١٩١٣ تجمع بين شروط اللامركزية وبين وجود مستشارين أجانب فى جهاز حكومة الولاية بالإضافة

(١) محمد جميل بيهم – العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – ص ١٦٠ .
(٢) ورئيسه الداماد البرنس صباح الدين .
(٣) محمد جميل بيهم – العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – ص ١٦١ .

إلى مفتش أجنبى لكل لواء . وقد أصدرت مدينة البصرة بعد أحداث بيروت ، لائحة مشابهة للائحة بيروت الإصلاحية برئاسة طالب النقيب ، أما فى بغداد فقد شاء بعضهم أن يحذو حذو البصرة بينما أراد آخرون منهم أن يتعاونوا مع أهل الشام ، ولكن الكلمة كانت مجمعة على طلب الحقوق ، فقامت هناك المظاهرات فى آزار (مارس) عام ١٩١٣ تحمل اللافتات ، وتدعو للثورة على الطغيان ، حتى إذا جاء الخريف عقد اجتماع عام اتفق فيه على وضع لائحة إصلاحية على غرار لائحة بيروت أيضاً . وما أن أقدمت جريدة « المقتبس » الدمشقية على نشرها حتى تعرضت للإقفال عام ١٩١٣(١) .

وقد تعرض كل من اشتبه فيه بإبداء آراء معارضته أو بقراءة الصحف الوطنية مثل « الاتحاد العثمانى » والمفيد وخاصة « المقتبس » إلى سوء المعاملة والاضطهاد والسجن ويقول محمد كرد على : « ويعذر الاتحاديون على تأففهم من نقدالجريدة – المقتبس – لأنها كادت تكون رأياً عامًّا فى ديارنا ، وهذا ما راق ولن يروق لأحد من الأتراك منذ القديم ، وسياسة الترك مع العرب فى معظم أدوار التاريخ نمط واحد ، وهى ألا يعترفوا للعرب بشىء من الحقوق ، لئلا يرفعوا رؤوسهم أمام غالبيهم وسادتهم . وكانت المركزية فى عهدهم تشبه مركزية فرنسا مع كل ما فى الحكم الاستبدادى من عوج . وكان كل إنسان يطلب إصلاحاً فى أرجاء هذا الملك الواسع سواء أكان تركيًّا أم من عنصر آخر من عناصر الدولة يعامل أسوء معاملة ، ينفى ويسجن ويصادر ويقتل . هو ومن يقول بقوله ، وأقل ما يتهمونه به أنه مارق من الدين ، يدعى النبوة ، ويقول بإباحة النساء وشرب الخمر إلى آخر أكاذيبهم ، ويعد من بلغتنا أخبارهم من هذا القبيل بالعشرات وكثير من هذا الطراز قتلوا ولم يعرف بهم أحد . ولذلك كان من المستغرب نجاتى من تلك الأيدى الأثيمة . . . كنت عارفاً هذه الحقيقة عن رجال الدولة ومع ذلك كنت أمضى فى سبيلى أحاربهم ، وأنا عارف بما يهدد حياتى كل حين ، وليس لى مستند إلا عواطف الأمة ، وإذا جد الجد يقل الآخذون بيدى وأترك وشأنى »(٢) .

(١) محمد جميل بيهم – العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – ص ٦٢ .
(٢) محمد كرد على – المذكرات – جزء ١ ص ٦٧ و ٦٨ .

الصحافة السورية الوطنية والصحافة التركية والمأجورة :

بعد الحرب البلقانية عام ١٩١٢ انقسمت البلاد العربية والبلاد العثمانية في تأييدها للحكم العثماني إلى حزبين رئيسيين :

الحزب الاتحادي ويضم لجنة الاتحاد والترقي . والحزب الائتلافي ويضم رئيس الوزارة كامل باشا والعرب الذين يميلون إلى اللامركزية ، والأتراك المعادين لحزب جمعية الاتحاد والترقي — وكان كل حزب منظماً في تكوينه وفي تكتيكه وشبيهاً بالحزب الآخر ، وبالتالي كان كل حزب يمارس في سياسته أسوأ أنواع التعصب السياسي ، حتى يظهر بمظهر المحافظ على وحدة البلاد العثمانية حتى ولو ارتكب أخطاء جسيمة .

وكان العداء بين الحزبين قائماً وقوياً إلى حد كبير ، واعتبر كل حزب منهما الحزب المعارض له خائناً لبلاده ولمصالحه الخاصة وكان كل حزب يسعى لتحطيم أي شيء يقف أمامه ، وحتى ولو كانت هيبة الدولة والحكم للوصول إلى أطماعه الذاتية .

« وهكذا فقد انقسمت الصحافة العثمانية إلى صحافة مؤيدة للحزب الائتلافي ومنها بعض الصحف الوطنية التي تميل إلى اللامركزية وإلى صحافة اتحادية والذي يميل إلى تتريك العناصر الغير تركية وجعلها تركية وتحطيم كل ما هو خلاف الأدب الطوراني التركي وقامت الصحف الخاصة بكل منهما تحسن آراءه وتشد أزره . « ولما انقسمت الأمة العثمانية إلى حزب الاتحاد والائتلاف في العام الماضي عام ١٩١٣ انقسمت الصحف العثمانية معها إلى قسمين وجعلت الصحف كل حزب تروج آراءه ولا يزال ذلك شأنها إلى الآن عام ١٩١٤ » (١) .

وإلى جانب اعتماد حزب الاتحاد والترقي على الصحف التركية « تورك أوجاغي » « وجون ترك » و « مجلة اجتهاد » الناطقة باللغة التركية أمام العرب في البلاد التركية وصحيفة « العرب » الناطقة باللغة العربية بلسان جمعية الاتحاد والترقي . قامت هذه اللجنة بإصدار صحيفة ناطقة باللغة العربية في دمشق عاصمة الولاية السورية تتكلم بلسانها لمقاومة الصحف السورية الوطنية وتكيل الاتهامات

(١) جرجي زيدان — تاريخ الآداب العربية — ج ٤ ص ٦١ .

المتعددة لها وكانت متعصبة بصورة عدائية لها وقد أعربت الصحف الوطنية في كل مناسبة عن أن النقد والمعارضة كانا العنصرين الهامين لهذه الصحيفة وتسمى « المشكاة » تأسست في ٢٨ فبراير (شباط) عام ١٩١٢ وكلفوا صحفياً من العاصمة المصرية بإدارتها وقد رمز محمد كرد علي إلى اسمه بالحروف الأولى منه (ز . م)(١) فيقول :

« جلب الاتحاديون رجلا مصرياً محكوماً عليه في مصر بعدة أحكام لجرأته على شتم قومه كان يعز وجود مثله في السفهاء الهجائيين يحفظ من معاجم الشتم كل قبيح مقذع . ولما أغدقوا عليه الذهب الوهاج واتته قريحته في اختراع أساليب التشفي والتشهير ، وكانوا لا يطلبون منه إلا أن يقف مني ومن أصحابي ، في جريدة لهم سموها « المشكاة » موقف الهجاء ، وظنوا لقلة تجاربهم أن الشتم سلاح قوي فعال ، وما دروا أنه سلاح العاجز الأحمق . فأشرت على أصحابي بالإعراض عما يلغط به سفيه المشكاة . وكان يبلغنا أنه يود لو أجبناه بكلمة في جريدتنا أو في جريدته . ومضت الأيام وهرب المستأجر للتطاول على الأحرار . وعهد الاتحاديون إلى (ع . س) (٢) أن يمدهم بنوره في المشكاة فغذاها بزيته العكر ، كما كان (ز . م) المصري الذي أعطى نفسه لقب باشا . وأخذ الخلف يسير على قدم السلف يطعن الطعن المبرح بمن يرسم له سادته الطعن عليه ، ويحمل على أبناء بلده ليتقرب من قلب الغريب » (٣) .

ومن الإنصاف القول بأن العنف والاضطهاد كانا يتطوران ويسببان زيادة الشعور المتأججة في النفوس حدة ، وكان لابد وأن يؤدي إلى انفجار يوماً ما على حساب الهيئة الحاكمة ، وعلى حساب الصحافة التي كانت تغذي الرأي العام بمقالاتها الإصلاحية والسياسية ضد الحكومة وسياستها العنيفة بسبب اضطهاد الصحافة والصحفيين . ويقول صاحب « المقتبس » :

(١) عادة السوريين أن يذكروا اللقب قبل الاسم وقد ذكر طرازي اسمه محمود زكي بك في كتابه الجزء الرابع ص ١٨٤ تاريخ الصحافة العربية .

(٢) محمد كرد علي — المذكرات — جزء ١ ص ٢٣ .

(٣) وهو الصحفي سليم عنحوري المذكور في جزء ٢ ص ١٩٩ وجزء ٣ ص ١٩ وجزء ٤ ص ٤٤ لفليب طرازي — تاريخ الصحافة العربية .

« بالغ الأتراك فى اضطهادى ، وأنا صابر لا يزيدنى فى ما ألقى من أذاهم إلا ثباتاً على المطالبة بحقوق الأمة . ولقد أغلقوا الجريدة مرات فى عهد الدستور والحرية بضروب من التهم المضحكة لفقوها ، وآخر إغلاق كان لنشرى مقالة عنوانها (حجاب النسوان) نقلت عن صحف الآستانة ، فصدر الأمر بإقفال الجريدة شهراً ، بدعوى أن المقالة خدشت الأذهان ! ثم رخصوا بإعادة صدورها فاستنكفت من معاودة نشرها وأعلنت أنى لا أحب العودة إلى الصحافة لما أورثتنى من متاعب [1] ؛ وهنا عرض على قنصل فرنسا معاونته بواسطة صديقى جورج فاخورى أولا ؛ ثم كلمنى شفاهاً بنفسه ، فأبيت أخذ شىء منه وشكرت له عاطفته الكريمة ، وأخذ الجواسيس يراقبوننى ؛ ويتبعوننى فى غدوى ورواحى ويكتبون اسم كل من يزورنى فى دارى وأزوره فى داره أو مكتبه ، ودام ذلك شهراً حتى أعلن النفير العام وعزمت الدولة العثمانية على الدخول فى الحرب إلى جانب دول أوربا الوسطى [2] .

وكان يجب على الحكومة أن تفهم أنه من الخطورة أن يضغط على الصحافة كما كان فى عهد السلطان عبد الحميد أو اللعب بها كيفما شاءت حكومة الاتحاديين ، وقد كان تيار الرأى العام على وشك أن يفيض ، فإن كل مجهود لتضييق الخناق عليها إنما كان يزيد من قوتها وتجعلها تطيح بهؤلاء المسئولين . والواقع أن الموقف الفعلى الجديد للقادة الشاميين والعرب بصورة عامة قد غدا واضحاً فى كل فرع من فروع الحياة ، وهو الموقف الذى خلقته الأحداث القريبة ونشاط الصحافة المنظم للوصول إلى الأهداف السياسية الاستقلالية ورفع نير الاستبداد عن كاهل الشعوب العربية .

وكان إقبال الناس فى البلاد الشامية واللبنانية على تفهم الظروف السياسية وأخبارها إلى زيادة عدد الصحف زيادة عظيمة بعد خلع السلطان عبد الحميد ، وتنصيب خلف له وتسلم الاتحاديين الحكومة العثمانية الإتحادية المركزية ومعارضتها للحزب الائتلافى الحر اللامركزى كما ازدادت المجلات

(١) سوف يحاول جمال باشا إصدار جريدة بمساعدة محمد كرد على مستقبلا .

(٢) محمد كرد على – المذكرات – ج ١ ص ١٠٢ .

التى تبحث فى مختلف العلوم السياسية والعلمية والطبية والنسائية نتيجة للنهضة الفكرية . وبالتالى فقد حدثت زيادة هائلة فى عدد الصحف السورية بين سقوط السلطان عبد الحميد الثانى فى ٢٨ نيسان (إبريل) عام ١٩٠٩ ودخول الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى فى ٢ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٤ .

فى سنجق بيروت ولبنان وبلاد العلويين بلغ عدد الصحف مائة وعشر صحف فى جميع مدنه ، كما بلغ عدد مجلاته ستاً وأربعين مجلة متنوعة موادها السياسية والاجتماعية والعلمية .

وبلغ عدد صحف ولاية حلب ست عشرة صحيفة ومجلتين علميتين ، وبلغ عدد صحف ولاية الشام سبعاً وثلاثين صحيفة وإحدى عشرة مجلة تبحث فى مختلف العلوم والفنون . كما بلغ عدد الصحف فى سنجق القدس اثنتى عشرة صحيفة وثلاث مجلات سياسية وعلمية واجتماعية .

مطالب العرب الوطنية والحرب العالمية الأولى :

على أن الاتحاديين ، وقد هالهم ما رأوه من صلابة العرب فى معارضتهم لم يقفوا منهم موقف المصانعة . بل استسلموا إلى عواطفهم واسترسلوا فى سياسة التعسف ، وفضلا عن تشديدهم فى أساليب التتريك فقد أقصوا الضباط العرب عن الولايات العربية ، ثم لما حان موعد الإنتخابات للمجلس النيابى الجديد تدخلوا علنا لمعاكسة العرب حتى لم يستطع هؤلاء أن يؤمنوا نجاح أكثر من خمسين نائباً ، بينما كان لهم فى المجلس السابق المنحل سبعون نائباً .

وإلى هذا فإن ضغط الاتحاديين على الجمعيات العربية ورجالاتها العاملين فى داخل السلطنة ، أفضى إلى تطور مجرى النضال القومى وإلى انتقال إدارة الحركة الإصلاحية من بيروت إلى القاهرة حيث اضطلعت بها الجمعية اللامركزية . بل أصبحت هذه الجمعية الثورية ، والجمعية اللبنانية ، وبايعها كل من المنتدى العربى فى استانبول وجمعية الفتاة فى باريس [1] .

(١) محمد جميل بيهم – العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب – ص ١٦٢ و ١٦٣ .

وفى حزيران (يونيو) عام ١٩١٣ كانت قاعة البلدية فى باريس تغص بمندوبين من سوريا ولبنان وفلسطين فضلا عن مهاجرى أميركا وغيرهم وترأس المؤتمر مندوب الجمعية اللامركزية السيد عبد الحميد الزهراوى، واختير شكرى غانم نائباً للرئاسة، وشارل دباس أميناً للسر. وحصلت بعض الاختلافات فى وجهات نظر المؤتمرين، إذ يقول بعضهم بالإدارة اللامركزية وتأييد لائحة بيروت، وبعضهم يقول بالحماية الفرنسية مما سهل مهمة مندوب الحكومة الاتحادية التركية فى استامبول أحمد شكرى بك للتفاهم معهم وإعطائهم الوعود المجردة وقد رضى أن يوقع معهم على صلك اتفاق هذا أهم ماجاء فيه :

١ — أن تصبح اللغة العربية لغة التدريس فى المدارس الحكومية بالبلاد العربية؛ ولغة رسمية إلى جانب اللغة التركية.

٢ — أن تمنح الولايات العربية شيئاً من الحكم الذاتى.

٣ — أن يشترك ثلاثة وزراء من العرب فى مجلس الوزراء.

ويقول صاحب المقتبس فى هذا المجال يصف غضب الأتراك من هذه المطالب التى طالما طالب بها على صفحات جريدته: «وكان الأتراك يحرقون الإرم لكثرة ما تأذوا بما كتبت. والحق أنى كنت أنحى على القائمين بالأمر، كما تقاضيتهم بعض حقوق العرب المشروعة، وهى مطالب لاتخرجهم من حظيرة الدوله وتزيد قلوبهم ارتباطاً بها. وأكثر ماكنت أردد نغمته التعليم باللغة العربية فى الابتدائى والثانوى. وجعل المحاكمات بالعربية فى الولايات العربية. وأن يعرف العمال بأجمعهم اللغة العربية إلى غير ذلك من المطالب المعقولة. وكان بعض الأتراك يتألمون من سماع هذه النغمة، لئلا تسرى بزعمهم إلى الأكراد والألبان والروم. والأرمن وغيرهم من العناصر العثمانية»(١).

ولكن الحكومة الاتحادية تملصت من هذه العهود والقرارات وعينت فقط خمسة أعضاء من العرب فى مجلس الأعيان منهم رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوى.

(١) محمد كرد على — المذكرات — جزء ١ ص ١٠٢.

وكان موقفه منتقداً من العرب الوطنيين ومن الترك. على أن نكول الاتحاديين عن هذه العهود، وإمعانهم فى سياسة العنف والتتريك حملا العرب على التحول إلى سياسة النضال فى سبيل الاستقلال بعد أن أظهروا فى مناسبات عدة دون جدوى أنهم من المخلصين للعرش العثمانى. وقام نفر منهم، هم أعضاء جمعية النهضة اللبنانية بالاتصال بفرنسا للتخلص من النير التركى. وقامت الحرب العالمية الأولى «ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا فى ٢ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٤ والحالة بين الترك والعرب فى تنابذ وتوتر شديدين، كل منهما يتشبث بأفكاره لايحيد عنها، أولئك ماضون فى سياستهم الطورانية وسياسة التتريك، وهؤلاء مصرون على مبادئهم القومية الاستقلالية.

وفجأة وبلا مقدمات ينقلب الاتحاديون بين ليلة وضحاها من حماة للطورانية إلى دعاة للاتحاد الإسلامى — وكان من الطبيعى أن يضمروا غير مايعلنون. وإذا بجمال باشا قائد الجيش الرابع بدمشق يمد يده للسوريين متحبباً إليهم، ويبالغ فى مصانعتهم حتى إنه لم يكن يتورع عن أن يثير فيهم الحماس لعروبتهم ولقوميتهم. وإذا ببعض أدباء الترك يتحولون إلى أنصار للعرب فيطرونهم ويشيدون بفضلهم ويتعمدون «تسفيه ماذهب إليه زملاؤهم قبل الحرب من رفع جنكيزخان إلى مصاف المنقذين، وكان بين هؤلاء سليمان نظيف الأديب المرموق، وهو من الولاة السابقين، فقد كتب سلسلة مقالات فى مجلة «اجتهاد» التركية فى ٢٢ تموز (يوليو) و ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٣ وقال ما يلى :

«إن جهاد عبد الرحمن الغافقى هو عندى أشرف وأثمن من المذبحة الملعونة التى قام بها هولاكو فى بغداد (عام ٦٥٦ هـ — ١٢٥٨م).

«إن مليكنا ليس هو جنكيزخان بل عمر الفاروق، وإن أحط خليفة أموى هو خير من هولاكو وأجداده: ذلك لأن العرب هم الذين أرشدونا إلى سواء السبيل وهم أساتذتنا المحدثون، بل هم كل شىء بالنسبة لنا حتى إذا أعدنا للعرب ما أخذناه منهم فلا يبقى لدينا إلا جبة ذات أكمام طويلة»(١).

(١) محمد كرد على — المذكرات — ص ١١٤ ج ١.

راح الترك يوهمون العرب بأن أمير مكة قد أيد الدعوة إلى الجهاد وباركها فأمروا الوعاظ بأن يذيعوا هذه الكذبة بلا خجل كل أسبوع فى خطبة الجمعة من جميع المنابر فى الشام والعراق ، كما أوعزوا إلى الجرائد بأن تمثل دورها فى إذاعة هذه الأكاذيب فأخذت تكثر من نشر البيانات الملفقة فى هذا الموضوع . ومثالا على ذلك نأتى على نقل المقطع التالى من بيان ظهر بتاريخ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) فى « الاتحاد العثمانى » التى تصدر فى بيروت :

« ذكرنا البارحة إستناداً إلى ما استيقناه عن المصادر الرسمية ، أن الأمير عبد الله بن شريف مكة قد تطوع للخدمة فى سبيل الجهاد ، ومعه مفرزة كبيرة مؤلفة من عربان الحجاز ، وقد فهمنا الآن أن شريف مكة قد أعلن الدعوة إلى الجهاد فى جميع أنحاء الحجاز تلبية لرغبة الخليفة ، وقد شرعت القبائل فى كل مكان تجيب داعى الجهاد ، وهى مجهزة بسلاحها الكامل » .

كانت جميع الصحف فى تلك الفترة مملوءة بمثل هذه البيانات وقد أذيع كذلك بيان يقول بأن الشريف قد قبل زيارة دمشق ، لكى « يتفاوض مع جمال باشا ويعلن ولاءه للحكومة العلية » .

وقام الترك بدعايات مماثلة فى العراق حيث أوعزوا إلى علماء دينيين من السنيين والشيعيين بأن يصدروا النشرات للحض على الجهاد كما أقاموا بتظاهرات عرضوا فيها بعض الآثار المنقولة من العتبات المقدسة فى النجف وكربلاء ، محاولين بذلك إثارة الشعور العام ، وكان مما عرضوه السيف الذى زعموا أنه سيف الحسين ابن الخليفة على الذى استشهد قبل ثلاثة عشر قرناً والراية المزعومة أنها كانت راية العباس عم الرسول — وهو زعم واه جداً .

كما سخرت الجرائد ولا سيما ، « صدى الإسلام » التى تصدر فى بغداد كواسطة لنشر الأنباء الملفقة والنداءات المثيرة على غرار ما كان يحدث فى الشام .

جرت حادثة إرسال راية الرسول فى شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩١٤ وتم الإعلان عنها على نطاق واسع جداً ، فقد أذاعت جرائد الشام وبيروت بلاغاً بتاريخ ٣٠ تشرين الثانى (نوفمبر) ذكرت فيه أنه على أثر إعلان الجهاد الأكبر أخرجت راية الرسول من مكانها فى حرم المدينة المنورة عند قبر الرسول « صلعم »

باحتفال مهيب حضره عشرون ألفاً من المؤمنين ، وذلك تمهيداً لإرسالها إلى دمشق حيث تتبرك فيها جيوشنا الباسلة ، وقد نال شرف حمل هذه الراية السيد العلوى بافقيه وأولاده الثلاثة وهو العميد المسن لآل الرسول فى المدينة فأرسل البرقية التالية إلى جمال ، وقد نشرتها الصحف فى مكان بارز .

« بالرغم من تقدم سنى وتجاوزى السبعين ، وتلبية لداعى الجهاد الذى أمر به الله عز وجل ، فإنى أتقدم مع أولادى الثلاثة للجهاد فى سبيل الله حاملا راية النبى " صلعم " باليد الواحدة وكتاب الله الذى فرض الجهاد على جميع المؤمنين بالثانية . إنى أتوجه إلى دمشق ، وأذنى ترن بهتاف عشرين ألفاً من المصلين ودعواتهم لأقدم نفسى قرباناً يذبح فى سبيل إعلاء كلمة الله . . . إن أرض الحجاز وما فيها من قبائل عربية تلبى دعوة خليفتنا الموقر . . . » [١].

إصدار صحافة سورية استعمارية زمن الحرب العالمية الأولى :

منذ انبثاق الدستور عام ١٩٠٨ ورفع الحجر عنها ، وعلى الآراء وانطلاق الأقلام من عقالها ، وخروج المفكرين إلى ساحة الحرية كانت الصحف تكتب ما كان يعز كتابته أو التطرق إليه فى عهد ما قبل الدستور ، فلبست الصحافة ثوباً زاهياً من المقالات الحرة والأقوال الصريحة والأخبار الطريفة ، فعظم الإقبال عليها من القراء وزاد انتشارها وأقبل الكتاب والساسة ورجال الفكر على إصدار الصحف ولم يكتفوا بالصحف اليومية أو الأسبوعية بل أنشأوا المجلات والنشرات الدورية وسلاسل الكتب التى تفننوا فى مضامينها ، ولكن هذه الصحف ، وهذه المجلات اليومية منها أو الأسبوعية والشهرية ماتكاد تصدر بضعة أشهر أو سنة حتى تفاجئها المنية وهى لاتزال فى مقتبل العمر أو أن تلازمها علة مزمنة منذ أن تفتح عينيها للنور فتجر نفسها جراً ، حتى تقف عن العمل ولا تستطيع بعد ذلك المضى والثبات إما لمواردها المالية الضعيفة ، وإما لعدم تسديد القراء لاشتراكاتها ، أو لضغط الحكومة عليها وتعويقها عن القيام بواجبها ، أو لكثرة إغلاقها وتعطيلها وكثرة خسائرها وعجزها عن مواجهة أجور عمال والتزامات متعددة .

وما إن تسلم جمال باشا قيادة الجيش الرابع فى سوريا فى هذا الجو المهتز غير

(١) جورج أنطونيوس — يقظة الأمة العربية — ص ١٥٤ .

المستقر حتى فكر فى الاعتماد على صحافة ، والبلاد مشرفة على حالة حرب فى تعبئة جهود الشعب وتكوين رأى عام سورى يناصر الجيوش التركية فى البلاد السورية ضد الغزو الأجنبى للحلفاء الأوربيين إلى جانب الدعاية الكبرى للجهاد الأعظم فى سبيل الإسلام ، فأوحد الصحافة التى تدعوا إلى المبادئ الخمسة الآتية :

أولا : تأييد الجامعة العثمانية والدعوة إلى الوئام والوفاق ونبذ التعصب والشقاق .

ثانياً : نشر المقالات الإصلاحية الاقتصادية المفيدة التى تعود على الأمة والدولة بالخير .

ثالثاً : تنوير الأذهان وتثقيف العقول وتهذيب الأخلاق .

رابعاً : الذود عن حقوق الدمشقيين خصوصاً والسوريين عموماً .

خامساً : تلخيص مايهمهم الوقوف عليه من أخبار الآستانة وسائر الممالك العثمانية والبلاد الأجنبية [1] .

وقد وجد جمال باشا كثيراً من الصحفيين أمثال (طه المدور) صاحب صحيفة (الرأى العام) فى بيروت ، والذى كان لسان حال جمال باشا السفاح وغيره ممن يمالئونه فى سياسته فخسروا احترام الرأى العام ولقد ثبت أن بعضهم كان يتقاضى إعانة قد تصل من القلة إلى المستوى الذى يحط من كرامة الصحافة ووظيفتها العليا [2] .

ويقول محمد كرد على : « فقد ساقت الظروف مدير تحرير المقتبس وصاحبها إلى جمال باشا « حين انتصر الجيش التركى على الجيش الإنجليزى فى كوت الإمارة بالعراق وأسر ثلاثة عشر ألف جندى والجنرال الإنجليزى طاوسهند فجاء القوم يهنئون القائد العام أحمد جمال باشا فى فندق فيكتوريا بدمشق فرقا فرقا وخففت لتهنئته مع أرباب الصحف ، ولم يكن منهم فى دمشق غير اثنين صحبتهما فلما دخلنا على جمال باشا عبس ، وكان قبل دخولنا يضحك ، فسلمنا وجلسنا ثلاثتنا فافتتح الباشا الكلام وقال موجهاً الخطاب إلى : هل

(١) صحيفة المقتبس العدد الثانى ١٧ كانون الأول « ديسمبر » عام ١٩٠٨ .

(٢) سامى الكيالى = الحركة الأدبية فى حلب ص ٢٠٧ .

قصرت معكم فى كل ماطلبتم منى ؟ فقلت له : قد أغرقتنا بإنعامك . قال : فما هذا الذى يبلغنى عن قرع بعضكم أبواب الأجانب لأخذ إعانات منهم ؟ هل رأيتم أجنبياً قط جاء يدق بابنا يطلب مثل هذا الطلب منا ؟ ولما سمعت قوله هذا سرّى عنى وتذكرت حالا ما كان قاله له القنصل عن شخصين استجدياه ، ثم تكلم الباشا هنا كلاماً لم يبق معناه على خاطرى ، والتفت إلى وسألنى لماذا توقفت عن إصدار مجلة المقتبس؟ فأجبته : إن من الصعب صدورها والزمن زمن حرب والناس متجهة عقولهم وقلوبهم إلى ساحات القتال ومتى انتهت الحرب بالنصر إن شاء الله أعود إلى إصدارها . ثم إن الورق عزيز جداً ، فقال لى أنا عندى ورق ، تعال إلى بيروت أعطك منه المقدار الذى يلزمك ، وعد إلى إصدار مجلتك ، واكتب بها مقالات لتعلم الأخلاق ؛ فقلت له : سيكون ذلك بسعدكم ومؤازرة صديقى هذين قال : نعم ، فضحكنا وانصرفنا [1] .

ولم تكن هذه الحادثة بين صاحب المقتبس وجمال باشا هى التى جعلته يضغط على صاحب المقتبس بإصدارها ، ولكن قنصل ألمانيا كان يضغط على جمال باشا بواسطة والى سوريا خلوصى بك ، وكانت لديه فكرة بأن صاحب المقتبس يكتب المقالات المرة اللاذعة ، والكن عندما أثبت شدة تعلقه بعثمانيته ، وجاءه بالأوراق التى ظهر فيها ذكرى فى القنصليات الفرنسية ، فدهش القائد لما رأى وقال : وعلى ذلك فالرجل قد ظلم ظلماً فاحشاً وعلى الدولة لا على ألمانيا أن تعوض عليه خسائره الناشئة من إغلاق جريدته مرتين وطلب الوالى إلى مقابلة القائد فذهبت إليه وبحثنا فى شئون الجريدة ، ودفع إلى فى الحال كيساً فيه أربعمائة ليرة عثمانية ، وقال لى : بعد أيام سأتم لك المبلغ إلى ألف ليرة وإكراماً لخاطرى ، أصدر الجريدة بأسرع مايمكن [2] .

وعندما اعترض صاحباه الصحفيان للإعانة البسيطة التى أخذاها وهى

(١) محمد كرد على – المذكرات – جزء ١ ص ١٢١ و ١٢٢ .

(٢) نفس المرجع جزء ١ ص ٣٦ .

عشر ليرات ذهبية عثمانية وأنه تلقى ألف ليرة ذهبية عثمانية كان رد الوالى خلوصى بك « الغالب أن الدولة تعطى كل واحد بقدر ما يساوى ، رأت فلاناً يساوى ألفاً فأعطته ألفاً ، ورأت الواحد منكما يساوى عشر ليرات فرتبت له عشر ليرات مشاهرة »[١] .

ويتابع كلامه فيقول : « وعادت الجريدة إلى الظهور ، وبقيت مدة لا أكتب فيها مقالات افتتاحية فلفت القائد جمال باشا المرسينى نظر القائد أحمد جمال باشا إلى ذلك فسألنى عن سبب امتناعى عن الكتابة فقلت له : كتبت فحذف المراقب ما كتبت غير مرة ، فقال : اكتب وأنا أراقب ما تكتب ، فكتبت مقالة قرأها مع الأمير شكيب أرسلان ، وأرسلها لتطبع ، وأمر ألا يحـــذف شيء مما أكتب ، وأن يتخطى قلم المراقبة مقالاتى ، وقال إنى أعرف كيف أدير القلم فى خدمة الحكومة ، وأقدر الحال الذى نحن فيه »[٢].

بداية التحرر الصحفى العربى السورى عن الحكم العثمانى :

كان الانطباع الأول الذى تركه أحمد جمال باشا فى نفوس الناس عند وصوله دمشق حسنا ، فقد جاء وهو مصمم على اكتساب قلوب السكان العرب ، وحملهم على تأييد تركية تأييداً صادقاً ، كما كان عازماً على الظفر بمؤازرة المسلمين منهم مؤازرة عملية فى الجهاد ، وكان دأبه السعى إلى إزالة المخاوف ونشر الثقة والاطمئنان . كان فى نيته أن يستغل الدعوة إلى الجهاد أقصى الاستغلال ، ولهـــذا كان من الطبيعى أن تتوجه أنظاره نحو مكة ينشد مساعدتها فى ذلك . إن الكتب التى وجهها هو وأنور باشا إلى شريف مكة والتى ما زال بعضها موجوداً ، لتدل على مدى التحمل والصبر الذى كانا على استعداد لإظهاره فى محاولتهما الفوز بمناصرة الحسين . وقبيل وصوله

(١) محمد كرد على – المذكرات – جزء ١ ص ١٢٢ .

(٢) نفس المرجع – جزء ١ ص ١١٧ .

قام الموظفون الترك بتفتيش القنصليتين الفرنسيتين فى بيروت ودمشق فعثروا على مراسلات تدين بعض الشخصيات العربية السياسية والصحفية المعروفة ، وقد حوت الوثائق التى صادروها البراهين على قيامهم بأعمال يصعب تمييزها عن الخيانة ، ولكن جمالا الذى كان عازماً على أن يحدث بشخصه أثراً حسناً لم يعمل شيئاً سوى إعلام الشريف بهذا الاكتشاف ووضع الأوراق المصادرة فى درج مغلق . ٢ شباط (فبراير) عام ١٩١٥ ، وعندما وصل فيصل إلى دمشق فى يوم ٢٦ آذار (مارس) عام ١٩١٥ ، وبقى فيها ستة أسابيع قبل أن يستأنف سفره إلى القسطنطينية ، فتلقاه جمال باشا بحرارة ودعاه إلى الإقامة معه فى مقر قيادته ، ولكنه اعتذر عن ذلك إذ كان مرتبطاً بموعد سابق للنزول فى ضيافة آل البكرى بدمشق .

ثم اطلاع فيصل على أسرار الحركة العربية القومية فى زيارته هـــذه لدمشق . لم ينقطع سيل الزائرين عن دار البكرى فى الأيام الأولى من إقامته فيها ، فلما فرغ من زيارات القادمين للسلام عليه وعادت الحياة فى الدار إلى حالتها الطبيعية بدأت المشاورات السياسية ، وكانت عملا دقيقاً وشاقاً فى تلك الظروف ، فكان أول من اجتمع بفيصل الأعضاء البارزون فى (جمعية الفتاة) ولكنهم لم يكلموه بصراحة فى البدء لأنه كان غريباً عنهم ومعروفاً بميله إلى التعاون مع الترك ، فسارت الأبحاث بتحفظ إلى أن أطلعهم فيصل على حقيقة أفكاره ، وأوضح أن تفضيله تركية ناشئ عن خوفه من أوربا فأحدثت هذه الملاحظة تغييراً أساسياً فى المباحثات أدى إلى اتفاقهم تماماً فى الشعور مع فيصل ، فأخذوا يشرحون له العلل ، وكانت اللجنة العليا (الجمعية الفتاة) قد عقدت اجتماعاً قبل أشهر عديدة اتخذت فيه هذا القرار :

« ينتج عن دخول تركية الحرب أن مصير الأجزاء العربية فى المملكة العثمانية باتت مهددة بخطر شديد ، فيجب بذل أقصى جهد لضمان تحريرها واستقلالها . وقد تقرر كذلك أنه فى حالة ظهور مطامع أوربية فى هذه الأجزاء ، ينبغى على الجمعية أن تعمل إلى جانب تركية فى سبيل مقاومة

النفوذ الأجنبي مهما كان نوعه وشكله » .

كان الطرفان يستندان إلى أساس واحد ، برغم اختلافهما فى الأسلوب ، فلما اكتشفا وحدة المنشأ وتقاربت وجهات نظرهما ، ارتدت الأحاديث بين فيصل وأعضاء « جمعية الفتاة » طابعاً وديًّا للغاية ، فأطلعوه على سر الجمعية وقبلوه عضواً فيها بعد أن أقسم اليمين ، وبعد ذلك اتصل فيصل بأعضاء « جمعية العهد » عن طريق شخص ينتسب إلى الجمعيتين و « جمعية العهد » هذه هى المنظمة السرية لضباط الجيش فلمس فيصل تجانساً فى موقف الجمعيتين : فكانت هناك رغبة فى الخلاص من الترك ولكن الخوف من مطامع فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا كان يحد من هذه الرغبة .

ولما فشلت الحملة على مصر فى ليلة ٢ شباط (فبراير) عام ١٩١٥ بسبب سوء تقدير جمال باشا بالدرجة الأولى عاد من جبهة سيناء وهو شاعر بالذل فى دخيلة نفسه ، فولد هذا الشعور حدة فى مزاجه ، فلما عرضت عليه أوراق تجرم قسًّا مارونيًّا فى لبنان معروفاً بميله الشديد لفرنسا واسمه يوسف حايك لتبادله رسائل تحوى عناصر الخيانة مع المسيو ديشانيل رئيس مجلس النواب الفرنسى آنئذ ، وقع الحكم بإعدامه بلا تردد فشنق هذا القس المنكود الحظ علناً فى دمشق يوم ٢٢ آزار (مارس) عام ١٩١٥ .

وسرعان ما شاب هذا الصفاء بين العرب والترك بعض الظلال ، فقد كانت السلطة العسكرية تعمد إلى إذاعة بيانات عرفها الجمهور عن طريق الصحافة ، تقلل فيها من الفشل وتضخم الفوز ، وتثبت فيها أسباب الأمل محل عوامل القلق ، وربما كانت الضرورة تقتضى هذا الإجراء ، إذ أن جميع القيادات العسكرية قد سلكت نفس السبيل ، ولكن الأمر كان ينتهى دائماً بأن يعرف العرب الحقيقة . وهؤلاء بدورهم اعتبروا الصحف هى المسئولة عما عانوه . وكان الصحفيون الوطنيون يؤمنون بأن رسالتهم تقتضى رفع الروح المعنوية فى الأمة العربية ، فكانوا يعلقون على البلاغات الرسمية تعليقات تدعو العرب إلى التفاؤل فى مصيرهم واتحادهم ضد الحكم التركى وسرعان ما أغلقت هذه الصحف وعوقب أصحابها .

ولما كانت الأخبار السياسية نادرة خلال المعركة وكانت الأخبار السرية خاضعة للرقابة فقـد أفسحت السلطات العسكرية التركية للأنباء مكانها للمقالات والكلمات التوجيهية والتعليقات على الأنباء والبلاغات الرسمية . وأخذ الأستاذ شاكر بك الحنبلى يصدر فى صحيفته الناطقة باللغتين التركية والعربية عن أخبار الوثائق السرية بين الحلفاء والدول الوسطى محشوة بالمغالطات والكذب إذ أن النشرات كانت تصدر عن دار السفارة الألمانية للدعاية وتضليل الرأى العام العربى ، فقد عمد الألمان من جانبهم إلى إصدار صحف فى المناطق العربية وعهدت بها إلى بعض العرب السائرين تحت لوائها ، وكانت هذه الصحافة خداعة فى بادئ الأمر إلى حد كبير ولكن لم تكن مثل هذه الصحف وهذه الدعاية لتنطلى على القارئ العربى الوطنى . بل كان العرب يقرأون بشغف الصحف الوطنية السرية التى كانت تأتيهم من القطر المصرى ، ومن الأحرار السوريين فى لبنان والعاصمة التركية[1].

الحكم بإعدام السياسيين والصحفيين الوطنيين :

ثم أخذت التقارير ترد بالتدريج ، وهى تنبئ بصورة متزايدة بوجود الدلائل على نشاط الحركات الوطنية بالسر ، وأن الجيش مملوء بالمراكز التى تعمل من أجل الثورة ، وأن إنجلترا وفرنسا لهما عمال فى البلاد يسعون لإثارة الفتنة ، وأن نزول الحلفاء فى سواحل سورية بات قريباً ، وأن الضباط العرب فى الجيش وعدوا بمساعدتها على النزول ، فوقعت هيئة أركان الجيش الرابع فى الخطأ الذى تقع فيه دوماً دوائر الاستخبارات العسكرية عندما تحاول اقتفاء أثر حركة سياسية ، فكانت أذناها متفتحتين لسماع الشائعات . فصدقت أنباء هذه التقارير ولكنها لم تهتد إلى المتآمرين الحقيقيين فأثارت مخاوف جمال وجعلته حاقداً راغباً فى الانتقام .

ثم وجه اهتمامه إلى المنظمات الملكية ، فقرر ملاحقة الأشخاص الذين تجرمهم الوثائق المضبوطة فى القنصليتين ، وألقى القبض على عدد كبير من

(١) حديث مع محب الدين الخطيب الصحفى السورى .

الناس وأحضروا أمام محكمة مشئومة فى عالية بلبنان ، حيث جرى استجوابهم وعذبوا ثم حوكموا ، فحكم على ثلاثة عشر شخصاً منهم وجاهيا بالإعدام ، وحكم على خمسة وأربعين شخصاً غيرهم ممن فروا أو كانوا فى الخارج غيابياً بالإعدام ، وبعقوبات مختلفة من حبس وإبعاد ، وكانوا جميعاً من ذوى المكانة ، وكان بعضهم من الشخصيات البارزة المعروفة فى سائر أنحاء العالم العربى .

نفذ حكم الإعدام فى فجر يوم ٢١ آب (أغسطس) عام ١٩١٥ فى أحد عشر شخصاً من الذين حوكموا وجاها ، وأجل التنفيذ بحق اثنين فنصبت إحـــدى عشرة مشنقة فى ميدان بيروت الرئيسى المسمى بميدان الحرية ، وهذا من غرائب الصدف ، وكان عشرة من هؤلاء الشهداء مسلمين والواحد مسيحياً وكانوا من سكان جهات مختلفة من الشام : بيروت وبعلبك وحماة ودمشق وجنين . وأكثرهم فى مقتبل العمر ، وقد تلقوا الموت بشجاعة فردد أبناء وطنهم المفجوعون كلماتهم الأخيرة التى تلهب الشعور الوطنى وقدسوها وكان من بينهم محمد المحمصانى أحد خريجى معهد الحقوق بباريس اللامعين ومن مؤسسى « الفتاة » ، وعبد الغنى العريسى صاحب صحيفة « المفيد » اللذان كانا يقفان فى وجه الحملات الصحفية على العرب التى تصدر فى عاصمة السلطنة العثمانية وصحف الترك فى استانبول لجلال نورى وأحمد راسم وحسين جاهين صاحب جريدة « طنين » وجريدة « إقدام » وترجمات حقيقت وجون ترك وجريدة العرب ومجلة اجتهاد(١).

ثم أخذت تزداد مخاوف جمال باشا عندما اعتقلت السلطات عدداً كبيراً جديداً من الوجهاء المسلمين والنصارى الذين حجزوا فى حلب بانتظار محاكمتهم بتهمة الخيانة . ضمت هذه الزمرة بعض الأسماء التى كان أصحابها من أشهر رجال الشام وأوسعهم نفوذاً مما دل على أن جمالاً قد طرح سياسة الرفق جانباً ودامت المحاكمات عدة شهور يرافقها التهديد بأشكاله المختلفة من معاملة سيئة وتعذيب ، وتورط الشريف ببرقيات أرسلها إلى جمال والصدر

(١) شرحت الفكرة فى صفحات سابقة .

الأعظم والسلطان مطالباً بألا يتجاوز الحكم السجن المؤبد إذا ثبتت التهمة ، ومضيفاً بشىء من الوعيد أن هذا الأمر إذا لم يتم فإن الدماء المراقة سيعقبها دماء . وتوسل فيصل بذاته لدى جمال باشا ولكن وساطتهما كانت عقيمة . وكان أول ضحايا المحاكمات جوزيف هانى من بيروت فشنق علناً فى ٥ نيسان (أبريل) عام ١٩١٦ .

إصدار صحافة استعمارية للدعاية العثمانية بدمشق :

إلا أن الاشمئزاز من أعمال العنف والوحشية التى كان يقوم بها جمال باشا فى محاكماته مع الأحرار السوريين والحركات السرية التى كانت تبدو وسط الاتجاهات السياسية العربية فى الجزيرة العربية وانتشار بعض الأفكار التحررية ضد الحكم العثمانى ، وقيام الجمعيات السرية المتعددة جعلت الرأى العام السورى والعربى يشمئز من الحكم العثمانى ويفكر فى التحرر نهائياً عن السلطة الإدارية والسياسة للباب العالى وللسلطان ، لذلك أوعزت الدولة العثمانية إلى جمال باشا قائد الجيش الرابع العثمانى فى سورية فى نيسان (أبريل) عام ١٩١٦ ميلادية فى إصدار جريدة « الشرق » للدعاية للدولة العثمانية والأفكار الإسلامية ، فعهد جمال باشا لفوره إلى رجال عثمانيين سوريين كانت مبادئهم إسلامية عثمانية بمهمة « تمكين المملكة ، وتوطيد دعائم الإئتلاف والصفاء بين جميع العناصر العثمانية بلا استثناء ، وبعبارة أخرى بين جميع أبناء هذا الوطن العزيز المنقسمين إلى جماعات تحت أسماء مختلفة ، والعمل على تقوية الروابط الوطنية الجامعة بينهم(١) .

وقام بجمع نفر كبير من حملة الأقلام العربية لإصدار تلك الجريدة وفى طليعتهم السادة(٢) :

خليل أفندى الأيوبى الأنصارى : صاحب امتيازها

محمد تاج الدين أفندى الحسنى : المدير المسئول

(١) محمد أسعد طلس – محاضرات عن الشيخ عبد القادر المغربى ص ٤١ .

(٢) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٤٣ .

الأمير شكيب بك أرسلان مبعوث حوران : رئيس الهيئة التحريرية

الشيخ عبد القادر أفندى المغربى : مدير الهيئة التحريرية

على حكمت ناهيد بك : مدير الإدارة

وجعل لها محررين ومترجمين ، وأخصائيين ومستخدمين كما جعل لها وكلاء ومكاتبين فى دار الخلافة والعواصم الكبرى . فصدرت يوم الخميس ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٣٤ هـ (٢٧ نيسان (إبريل) عام ١٩١٦ م) أما خطتها فقد ذكرت فى المقال الافتتاحى وإليكم خلاصته :

١ – إيجاد وحدة كافية بين الأمم والشعوب الإسلامية سواء أكانوا تابعين للحكومة العثمانية أم كانوا تحت إدارة أجنبية .

٢ – الحث على رعاية الطوائف العثمانية الأخرى غير المسلمة ممن جمعتهم والمسلمين الرابطة الشرقية والتبعية العثمانية وتأمين راحتهم .

٣ – الدفاع عن حوض دولتنا العثمانية ومقام الخلافة الإسلامية وبيان مالها من المآثر والمواقف فى خدمة الإسلام والمسيحيين .

٤ – إزالة سوء التفاهم الذى يحاول الأعداء دسه بين العناصر العثمانية لأجل أن يستفيدوا من ورائه مطامع ضارة باستقلال المملكة .

٥ – ينشر فى الأحايين مقالات خاصة بسورية وماضيها وما هى الوسائل العاملة على تقدمها من الوجهة الاقتصادية وترقيها .

٦ – وينشر أيضاً أمالى أدبية ممتعة فى ترقية اللغة العربية وتقوية ملكتها فى النفوس وطبع القرائح على ما امتازت به من التراكيب الفصيحة والأساليب العربية .

وقد اشتمل العدد الأول على مقالة افتتاحية طويلة بقلم الأمير شكيب أرسلان بين فيها خطة الجريدة ، وأتى فيها على ذكر السلطان محمد الخامس (رشاد) وقال عن جمال باشا : «وحسبكه أن فى غرسها يد القائد الكبير والوزير الشهير الذى حقق الآمال بالأعمال ، وكفانا عن التعريف بقولنا "الجمال" وتلى ذلك كلمة للشيخ خليل الأيوبى فى فضائل الجهاد ثم «درس

الجمعة» وهو ملخص مما كان يلقيه مسند الشام وخاتمة محدثيه الأستاذ الشيخ بدر الدين الحسينى ، فى الجامع الأموى بقلم المغربى وموضوعاته (الصبر ، الفتن ، الجهاد ، النهى عن المنكر)[1].

ولم يمر على إصدار الصحيفة عشرة أيام إلا وقد بيت النية جمال باشا على إعدام الدفعة الثانية من أحرار العرب ، ولما يمض على إعدام جوزيف هانى فى بيروت شهر كامل وفى ٦ أيار (مايو) عام ١٩١٦ أعدم جمال باشا واحداً وعشرين شخصاً على أعواد المشانق، سبعة فى دمشق وأربعة عشر فى بيروت وكان بينهم عضو مجلس الأعيان والصحفى عبد الحميد الزهراوى وهو من حمص ، وقد ترأس المؤتمر العربى فى باريس وثلاثة من مبعوثى دمشق ، وهم شفيق المؤيد وشكرى العسلى صاحب جريدة قبس بدمشق التى صدرت فى ١٩ آذار (مارس) عام ١٩١٢ ، وصاحب جريدة القبس الصادرة فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٣ . ورشدى الشمعة ، وضابط قدير باسل فى الجيش هو سليم الجزائرى ، والقاضى سيف الدين الخطيب من حيفا ، والمحامى الشاب ذو المستقبل الباهر الأمير عارف الشهابى من حاصبيا ، وأحمد طباره صاحب صحيفة «الاتحاد العثمانى» فى بيروت والصحفى العربى الحر ، وكان من الموفدين إلى مؤتمر باريس العربى وعلى عمر النشاشيبى من القدس ، ومحمد الشنطى من يافا وجورج حداد من لبنان ، والأمير عمر الجزائرى وهو من دمشق من سلالة الأمير عبد القادر المشهور ، وكان المسلمون سبعة عشر شخصاً والباقون من النصارى .

وقد انتهت مجزرة هؤلاء الأبطال الأحرار فى الساعة السادسة صباحاً ، وما كادت تمر ساعتان حتى صدر عدد خاص من جريدة «الشرق»[2]. ووزع مجاناً وفيه بيان بالتهم والمحاكمة والأحكام وتنفيذها وقد ذكرت كلها دفعة واحدة ووصفت التهم بأنها اشتراك فى أعمال خيانة غايتها فصل سورية وفلسطين والعراق عن السلطنة العثمانية لتشكل دولة مستقلة .

---

(١) محمد أسعد طلس – محاضرات عن عبد القادر المغربى ص ٤٤ عام ١٩٥٨ .

(٢) جريدة الشرق العدد العاشر فى ٦ أيار (مايو) عام ١٩١٦ .

سرت فى البلاد قشعريرة من الاشمئزاز إذ لم يتوقع أحد من جمال باشا بطشاً كهذا حتى الذين كانوا يعرفون حقيقة ما يخفيه فى أعماق نفسه من وحشية . ومما زاد فى فظاعة الأمر أن الأحكام نزلت بالأبرياء والمذنبين على السواء ، فقد كان معروفاً عن الكثيرين من الشهداء أنهم بعيدون تمام البعد عن كل ما يتصل بالخيانة ، فاستولى الفزع على عامة الناس فوراً ، وأصيب الزعماء القليلون الذين لم تتعرض لهم السلطة بالذهول لأنهم لم يتوقعوا حتى فى أحرج الأوقات أن يحكم هذا العدد الكبير من زملائهم بالموت . ولما أدركوا أنهم عاجزون عن العمل ، فاضت قلوبهم بالألم ، وهم يشاهدون حرياتهم المخنوقة ، وفكروا بالواجب الذى يدعوهم إلى التحرر لا رغبة فى ذلك لذاته فحسب ، بل أيضاً كوسيلة للإنتقام . وتأثر فيصل كثيراً فتجاوز حدود الحكمة إذ حاول إقناع جمال بضرورة إنقاذ أحرار العرب ، وإذا بقى فى نفسه أى شك فى صحة الثورة على الترك ، فإن شعوره الهائج واشمئزازه قضيا على ذلك الشك فأرسل حين سمع بإعدام أولئك الأحرار صيحة ما لبثت أن اتخذت نداء حربياً للثورة العربية .

ويبدو لى أن الأمير شكيب أرسلان لم يرض عن هذه المجزرة الدامية وهو الذى كان يحارب الاستبداد الحميدى والاستبداد الاتحادى فى مطلع حكمهم ، فقد استقال من رئاسة تحرير الصحيفة وفى الحال قام جمال باشا فى تنصيب رئاسة تحريرها إلى الصحفى محمد كرد على ويبدو لى أنه هو الآخر لم يكن راضياً عن هذا التعيين كما سنرى ذلك . وأصبح رئيس تحرير الصحيفة بعد أن تنازل عن رئاسة تحرير صحيفته « المقتبس » لأخيه « أحمد كرد على » ليتولى شئونها ؛ ويقول محمد كرد على « وبقيت على ذلك [(١)] . حتى صدرت جريدة " الشرق " ، جريدة الدعاية التركية الألمانية وسدت إلى رئاسة تحريرها وطلب منى القائد رفع اسمى من جريدة المقتبس لتروج الجريدة الجديدة ففعلت وتركت الجريدة لأخى أحمد يتولى تحريرها وحده » [(٢)].

(١) بقى فى صحيفة المقتبس حتى إصدار جريدة الشرق .

(٢) محمد كرد على – المذكرات – جزء ١ ص ١٠٨ .

وعندما شعر أحمد جمال باشا بقوة الثورة العربية فى الجزيرة العربية ، وضياع بعض الممتلكات العثمانية فى البلاد العربية والتقدم الذى أحرزه أنصار الحرب العربية إلى جانب دخول الحلفاء فى بعض البلاد الشامية فى الجنوب قالت صحيفة (الشرق) فى عددها الصادر فى ٢٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩١٧ فى مقالها الافتتاحى « عمراننا واستقلالنا » توجته بعبارة لأحمد جمال باشا قائد الجيش الرابع فى ديار الشام وهى : « كما أن عمران البلاد لا يكون بالسعى والاهتمام واستحضار الحصى والتراب فقط ، كذلك عمران الأمم لا يكون إلا بالاستقلال ولا نقصد من التعبير بالأمة إلا الأمة الإسلامية ، وليس فى نظر الإسلام فرق بين تركى وكردى وعربى ، فإذا ما قدر وقضى على استقلال الشرق الذى هو للمسلمين ، لا تعد البلاد معمورة ولو وصل الترامواى الكهربائى مثلا إلى كل قرية من قراها . فالعمران المادى لا قيمة له أصلا والذين يشاهدون هذا العمران ، وهم محرومون من الاستقلال إنما هم بمثابة العبيد ، مع أن الإسلام جاء لا ليكون عبداً بل سيداً . ولا ليكون محكوماً بل حاكماً » [(١)].

وبقى محمد كرد على يشرف على رئاسة تحريرها حتى غادر أحمد جمال باشا – الذى عرف بعد ذلك باسم جمال باشا السفاح – أرض الشام . اعتزل محمد كرد على رئاسة تحرير الجريدة . وعندما أرسل إليه جمال باشا المرسينى المعروف باسم جمال باشا الصغير فى محاولة لإغرائه بالعودة إلى رئاسة تحرير جريدة الشرق ، وإلى ما كان عليه أيام أحمد جمال باشا فقال له : « إنى استعبدت مرة واحدة فى حياتى ولا أحب أن أستعبد مرة ثانية ، استعبدنى جمال باشا الكبير لأنه حمانى منذ وافى هذه الديار من دسائس الدساسين وأنا أكره الاستعباد مهما كانت صورته » [(٢)].

أما عبد القادر المغربى فقد استمر ينشر فى جريدة « الشرق » المباحث الأدبية واللغوية والإصلاحية وبعض المقالات السياسية طوال فترة الحرب

(١) جريدة الشرق عدد ٢٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩١٧ .

(٢) محمد كرد على – المذكرات – جزء ١ ص ١٧٠ .

العالمية الأولى ، فلما وضعت الحرب أوزارها ودخلت الجيوش الأجنبية إلى دمشق انزوى فى بيته منصرفاً إلى التأليف وكتابة مقالات العلم واللغة والأدب[1] .

وهكذا انتهت صحيفة الدعاية التركية بانتهاء الحرب ، وسقوط دمشق بأيدى القوات الأجنبية وهروب جمال باشا الصغير وجماعته إلى الآستانة ، معلنة دخول الشام فى دور جديد من أدوار حياتها السياسية الحديثة ، وبدء نضال جديد والانتقال من النضال الداخلى إلى النضال الكبير على المستوى العالمى ، وعلى خير السياسة العالمية والكفاح المسلح .

وقد شعر العرب فى أكثر أمصارهم منذ ذلك التاريخ بأنهم فى حالة حرب ضد تركيا . وكان ما كان بعدها من انتصار حلفاء العرب ونكول هؤلاء وإعلانهم الانتدابات والحمايات ومن زوال السلطنة العثمانية ، ثم كان ما كان من نضال جديد للعرب فى كل قطر من أقطارهم فى سبيل الاستقلال .

وإلى جانب هذه الصحف الدعائية أمثال صحيفة « الشرق » و « الرأى العام » صدرت عدة صحف لم تكد ترى النور حتى احتجبت كصحيفة « الكشكول » و « الصدق » وتنوير الأفكار و « المسرح » ولسان الأهالى و « العفريتة » التى كانت لسان حال بعض الأحزاب والأشخاص يستندون إليها فى حكمهم وسلطانهم فى مراكزهم . وقد عاش معظمها شهوراً وبعضها أسابيع وبعضها الآخر أياماً معدودة .

(١) محمد أسعد طلس – محاضرات عن عبد القادر المغربى ص ٤٦ .

خاتمة

كان الدافع الأول لانتشار صحف سورية منذ نشأتها هو تنافس الطوائف الدينية المختلفة ، فقد كانت كل طائفة تحاول نشر عقيدتها الدينية عن طريق إصدار صحيفة أو مجلة تعبر عن معتقداتها وأفكارها وحججها الدينية بقدر ما كانت تمليه عليها أصول عقيدتها الدينية ، وبذلك كانت صحفاً دينية بعيدة كل البعد عن النواحى السياسية يساعدها فى ذلك قوانين تلك الفترة من الحكم السياسى المصاحب لبعض القوانين السائدة فى البلاد السورية . فكانت هذه الصحف والمجلات تخوض فى المسائل الدينية والاجتماعية لأحوال الطائفة التى تنتسب إليها دون أن تصل إلى حل يرضى الطرف الآخر أو الطائفة الأخرى

ولكن هذه الصحف والمجلات تحت تأثير الضغط السياسى والاجتماعى والأحوال التى سادت نتيجة للضغط على الصحف وكبت الحريات العامة والصحفية ؛ أخذت تميل نحو انتقاد السياسة وشرح الأوضاع السائدة فى البلاد ؛ وإبداء الآراء السياسية والأفكار الاجتماعية التى كان يجب على ولاة الأمور أن يسيروا عليها . وبذلك فقد أخذت تتحرر شيئاً فشيئاً من النزعة الدينية التى كانت الدافع الأول لإصدارها ، ومالت إلى أن تكون صحفاً سياسية تناقش الأوضاع السياسية الراهنة وتكون الرأى العام حول المهام الاجتماعية ، وكانت تتسلح بالوطنية للتحرر من الاستعمار التركى (أما الصحف الطائفية التى نشأت بين أحضان الأديرة والجمعيات الكنسية فقد بقيت على أصولها وصبغتها الدينية ؛ ولم تحد عنها قيد أنملة) . وتولدت النزعة الوطنية الجارفة للتحرر من نير الاستعمار التركى ؛ وقامت تنادى على صفحاتها بالقومية العربية وبالكيان العربى ؛ وخاصة بعد صدور دستور عام ١٩٠٨ وما صاحب هذه الحرية الفكرية والصحفية من تقدم وانتصار .

إلا أن حركة التتريك التى أخذت تنشرها صحف الأتراك الثوار بعد خلع

السلطان عبد الحميد الثانى ، ألهبت حماس الوطنيين العرب والسوريين ، فقامت تدعو للقومية العربية علناً وصراحة فى جميع المجالات الوطنية والمحافل العلمية حتى جاءت الحرب العالمية الأولى بويلاتها فالتهمت الوطنيين والصحفيين الأحرار وكانت هناك مآس ومصائب تحملتها الجماهير السورية والعربية من جراء شنق الوطنيين والصحفيين المنادين بالحرية والقومية العربية ، وقد عدوا من كبار المصلحين السياسيين وباعثى الحركة الوطنية والفكرية فى البلاد الشامية عامة فكانت خطبهم الرنانة الصادرة من أعماق نفوسهم تدعو إلى الإصلاح الاجتماعى والإدارى والسياسى .

كانت مقالات هؤلاء الصحفيين (١) ومن قبلها مقالات الإصلاح التى دبجها عبد الرحمن الكواكبى على صفحات الجرائد وصحف الشهباء والاعتدال وفى كتبه الرمزية أم القرى وطبائع الاستبداد تنير الطريق أمام الرأى العام السورى والعربى ، وبالتالى فقد نمت الصحافة الشعبية وترعرعت على أيدى هؤلاء الصحفيين والمصلحين السوريين وسارت بخطوات سريعة نحو الصحافة السياسية الشعبية تاركة وراءها نظام الصحافة الدينية والتى لا تهتم بالمساجلات والحجج الدينية تدور فى حلقة مفرغة لا فائدة ترجى منها للمجتمع العربى وأخذت تجمع فيها آراء الكتاب والمصلحين الاجتماعيين لتوجيه الشعب وتوعيته إلى جانب ما تقدم من أخبار وقد واجهت الكثير من الصعاب للوصول إلى تكوين رأى عام واع فى الشعب العربى .

هكذا تمكنت الصحافة العربية السورية من أن تصل برسالتها إلى توعية الشعب السورى العربى وإرشاده بشتى الطرق والسبل إلى الخلاص من أوضاعه المتأخرة وإلى إفهام الشعب الشامى إلى ماوصل إليه من انحطاط بدافع العاطفة الدينية التى كان يتحلى بها نتيجة لفكرة الخلافة الإسلامية ، وما إلى ذلك ليتحرر من ربقة الاستعمار التركى وتحقيق الأمانى التى كان ينشدها الأحرار الوطنيون .

---

(١) أمثال نورالدين القاضى الذى كان عضواً عاملا فى جميع الجمعيات والتشكيلات التى أنشئت لخدمة القومية العربية . تخصص فى تسلم البريد والكتب الواردة من الخارج والرد عليها رغم الرقابة التركية الشديدة . . . . وأظهر نشاطاً ملحوظاً فى توزيع المنشورات فى بيروت ودمشق وكذلك محمد المحمصانى الذى قدم إلى حبل المشنقة لأنه كان يدعو علناً وسرا للتخلص من الاستعمار التركى .

تحليل للصحافة السورية ومحتوياتها فى العهد العثمانى

١٨٠٠ – ١٩١٨

الصحافة السورية فى العهد العثمانى من حيث إصدارها ومحتوياتها الصحفية على ضوء الأحداث السياسية التى مرت بها منذ نشأتها حتى عام ١٩١٨ .

يميز الصحافة السورية ذلك العدد الضخم من الصحف اليومية فى فترات الحكم العثمانى ومن المجلات الأسبوعية والتى تخصصت فى بعض نواحى الحياة الاجتماعية دينية كانت أو أدبية أو نسائية أو سياسية على الرغم من الحياة الاجتماعية المضطربة فى تلك الحقبة من الزمن وعدم الاستقرار فى الأمور السياسية والأحوال الداخلية .

ولكن كانت هناك مجهودات ضخمة وبناءة للحصول على أكبر عدد ممكن من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية على الرغم من الضغط البوليسى والرقابة الصارمة على الصحف والصحفيين فى العهود المتعاقبة للسلاطين العثمانيين ، ثم فى زمن الحرية الصحفية التى أعقبت إعلان الدستور عام ١٩٠٨ والهياج الشديد للأفكار التى صاحبت ذلك وللكفاح المتواصل الذى جابهته الصحف نتيجة للنكسة الاجتماعية التى أوجدها السلطان عبد الحميد حين أراد تعطيل الدستور الجديد على يد الجمعية المحمدية ، ثم بعد ذلك استيلاء جمعية الاتحاد والترقى على الحكم من بعده زمن السلطان محمد الخامس ، وسيطرة فكرة انفصال الوطن السورى والأمة العربية عموماً عن الدولة العثمانية عندما حكم الأتراك العنصر العربى ومحاولاتهم لتتريك العناصر العربية بعد ذلك .

ولكى نتمكن من الوصول إلى فكرة صحيحة عن هذه الصحف والمجلات نعقد هذه المقارنة البسيطة نسبياً بين الصحف والمجلات التى تم إصدارها بعد

إعلان الدستور فى عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٦ .

فقد صدرت فى البلاد الشامية منذ قيام الصحافة السورية عام ١٨٥٨ حتى عام ١٩١٦ (٢٧٢) صحيفة يومية فى بيروت ودمشق وبقية البلاد الشامية و (١٠٣) مجلة أسبوعية تخصصت فى أنواع مختلفة من الاتجاهات الفكرية فى دمشق وبيروت وباقى البلاد الشامية .

ومن ثم نرى أن عدد الصحف التى صدرت منذ إعلان الدستور عام ١٩٠٨حتى عام ١٩١٦ بلغ (٢١٥) صحيفة يومية فى بيروت ودمشق والبلاد الشامية و (٧٣) مجلة أسبوعية فى جميع البلاد ومنها دمشق وبيروت .

السنة	صحف دورية	مجلات
١٨٥٨ – ١٩١٦	٢٧٣	١٠٣
١٩٠٨ – ١٩١٦	٢١٥	٧٣

وبالمقارنة نتبين أن معظم الصحف السورية ظهرت بعد أن نالت حريتها الصحفية الكاملة وانتشار الأفكار الحديثة فى القرن العشرين وتحررها من ربقة المكتب الصحفى العثمانى .

المدن	الفترة من ١٨٥٨–١٩١٦م		الفترة من ١٩٠٨–١٩١٦م	
	صحف دورية	مجلات أسبوعية	صحف دورية	مجلات أسبوعية
بيروت	٩٨	٧٢	٦٠	٣٨
دمشق	٣٦	٩	٣٣	٦
حلب	٢٥	٤	٢١	٢
طرابلس	١١	٣	٩	٣
حمص	٧	٣	٧	٣
صيدا	١	١	١	١
القدس	١٧	٣	١٤	٣
حماه	٥	٢	٥	٢
يافا	٧	١	٧	١
حيفا	٥	٢	٥	٢
إهدن	١	—	١	—
قصبة بشراى	١	—	١	—
كفرجاتا	١	—	١	—
كفتين	١	—	—	—
البترون	١	١	١	—
أنفه	١	—	١	—
جبيل	١	—	١	—
درعون	١	—	—	—
جونيه	١	٢	—	—
بيت شباب	٢	—	—	١
برمانا	١	—	—	—
بعبدات	١٠	١	١٠	١
بسكنتا	١	—	١	—
حمانا	١	—	١	—

المدن	الفترة من ١٨٥٨–١٩١٦م		الفترة من ١٩٠٨–١٩١٦م	
	صحف دورية	مجلات أسبوعية	صحف دورية	مجلات أسبوعية
بحمدون	١	—	١	—
ج : نهر بيروت	٢	٢	٢	٢
فرن الشباك	٢	—	٢	—
الحدث	٢	—	١	—
بعبدا	٣	١	١	١
الشويفات	١	١	١	١
عاليه	١	١	١	١
الدامور	١	—	١	—
عبيه	٢	—	١	—
عين زحلتا	٢	—	٢	—
بيت دين	٢	١	١	١
زحله	٩	١	٧	١
جزين	١	—	١	—
مرجعيون	١	—	١	—
قيتولى	١	—	١	—
صور	١	—	١	—
القنيطره	١	—	١	—
اللاذقيه	٧	—	٧	—
حريصا	—	١	—	١
بينوعكار	—	١	—	١
المجموع	٢٧٢	١٠٣	٢١٥	٧٣

١ – فليب طرازى .

دراسة الجدول :

من دراستنا لهذا الجدول نلاحظ ست نقط هامة خاصة بإصدار الصحف وانتشارها الواسع بهذا الشكل :

١ — إن أهم مراكز إصدار الصحف فى البلاد السورية هى بيروت ثم دمشق ثم حلب ثم طرابلس ، وقد تجمع فى هذه المدن الأربع معظم النشاط الصحفى فى الفترة ما بين ١٨٥٨ — ١٩١٦ ثم واصلت الصحف نشاطها فى الفترة بين ١٩٠٨ — ١٩١٦ لأن معظمها كانت عواصم الولايات السورية فى البلاد الشامية .

٢ — إن معظم الصحف لم تصدر ولم تنتشر إلا بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨ إذ أنه فى الفترة ما بين ١٨٥٨ — ١٩٠٨ قد سجلت صحف فى البلاد السورية الأربعة تعادل ١/٥ ما صدر من الصحف بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨ إذ كان إصدار بيروت للصحف فى تلك الفترة قريباً من ٣٨ صحيفة بينما مقدار ما انتشر من الصحف فى الفترة بين ١٩٠٨ — ١٩١٦ هو ما يعادل ضعفى هذا العدد تقريبا وهو ٦٠ صحيفة . وأن عدد ما صدر من المجلات فى بيروت أيضاً فى الفترة ١٨٥٨ — ١٩٠٨ قد بلغ نصف عدد ما صدر من المجلات تقريباً فى الفترة ١٩٠٨ — ١٩١٦ أما بالنسبة لصحف دمشق فقد صدرت فيها ٣٦ صحيفة فى حين صدرت فى الفترة من ١٩٠٨ — ١٩١٦ عدد ٣٣ صحيفة أى أكثر من ١١/١٢ مما صدر قبل دستور عام ١٩٠٨ .

وصدر من المجلات فى الفترة من عام ١٩٠٨ — ١٩١٦ ضعفا ما صدر فى الفترة ما بين عام ١٨٥٨ — ١٩٠٨ وكذلك حلب وطرابلس .

٣ — إن هناك مدناً لم تتمكن من إصدار صحف إلا بعد دستور عام ١٩٠٨ حينما انتشر الوعى السياسى والوطنى وحينما تمكنت الصحافة من التحرر نسبياً من ربقة المراقبة الشديدة على الأخبار والحد من قوة الضبطية

البوليسية لها ومن هذه المدن التى تغلغلت فيها الأفكار التحريرية والتى تمكنت من إصدار صحف دون الخوف من السلطات العثمانية :

إهدن ، قصبة بشراى ، كفر حاتا ، أنفه ، جبيل ، بيت شباب ، بسكنتا ، حمانا ، بحمدون ، فرن الشباك ، الدامور ، عين زحلتا ، جزين ، مرجعيون ، قيتولى . صور ، القنيطرة ، اللاذقية ، فقد أصدرت على الأقل صحيفة أو اثنتين بقدر تعداد قرائها أما مدينة اللاذقية فقد أصدرت ٧ صحف .

٤ — إن هناك مدناً سورية تمكنت من إصدار مجلات أسبوعية إلى جانب ما كانت تصدره من صحف بعد الدستور وهى : طرابلس ، القدس ، بعبدا ، بيت الدين ودير القمر ، حريصا ، بينوعكار .

٥ — إن هناك مدناً تمكنت من إصدار صحف دورية ومجلات أسبوعية دفعة واحدة بعد إصدار الدستور لازدياد الوعى السياسى والثقافى والوطنى فى تلك البلاد وهى : حمص ، صيدا ، يافا ، حيفا ، البترون ، بعبدات ، جسر نهر بيروت ، الشويفات ، عاليه .

٦ — نلاحظ العدد الكلى للصحف الدورية خلال الفترة من عام ١٨٥٨ — ١٩١٦ عدد (٢٧٢) صحيفة منها (٢١٥) صحيفة فى الفترة بين عامى ١٩٠٨ — ١٩١٦ أى أن عدد الصحف التى صدرت فى الفترة ما بين إصدار الصحف السورية منذ عام ١٨٥٨ إلى ما قبل دستور عام ١٩٠٨ هو ٥٧ صحيفة . وأن ما صدر من مجلات أسبوعية منذ عام ١٨٥٨ حتى عام ١٩٠٨ هو ٣٠ مجلة أسبوعية .

دراسة صحفية عامة :

ولقد اخترت فترة من الزمن خالية نسبيًّا من الأحداث السياسية الكبرى والعالمية تتراوح بين عام ١٩٠٩ وبين عام ١٩١٢ لدراسة محتويات صحف يومية سورية ، وقد أجريت البحث على ست صحف تتأرجح ما بين

« المشكاه » الحكومية إلى « الرأى العام » المستقلة والمؤيدة للدولة العثمانية إلى صحيفة « المفيد » المستقلة الميالة للمعارضة و « المقتبس » المعارضة باعتدال « والأحوال » المعارضة « والاتحاد العثمانى » المعارضة المتطرفة .

وصنفت الأخبار فى ٢٠ نسخة لكل واحدة منها واتخذت كمية الفراغ التى يشغلها كل تصنيف كمقياس لاهتمام الصحيفة به .

وقد تم تصنيف النتائج بطريقتين ؛ أولاهما : بالنسبة لرأى الصحيفة نفسها ، آراء سياسية ، وقصص لها سمات ثقافية ، الأخبار ، الإعلانات ، وثانيتهما : أقسام ومباحث مختلفة طبقاً لطبيعة الموضوعات التى تعالج ، وكلتا الطريقتين معبر عنهما بأرقام نسبية ، موجودتان فى كل جدول ولا توضح الطريقتان ، طبعاً ، التغييرات الملحوظة فى محتويات الصحف السورية فى الفترة الأخيرة من عام ١٩١٢ ؛ لقد تضمنت التغييرات منذ هذا التاريخ زيادة الاهتمام نحو الأخبار فى البلاد الإسلامية والاهتمام بالمشاكل الثقافية والرياضية خاصة مباريات كرة القدم بين الفرق السورية والتركية والأجنبية والتى بدأت تحتل مساحة كبيرة من الصحف وتنال اهتماماً زائداً منها .

وتشير الأرقام فى كل من الجداول التالية على متوسط المساحة المخصصة لأوجه الأحداث المختلفة المنشورة فى عشرين نسخة من كل صحيفة من التى ذكرت أسماءها معبراً عنها بنسبة مئوية من المساحة الكلية للعشرين نسخة من كل صحيفة .

الجدول رقم (١)

سياسة الصحيفة / التقسيمات حسب الأبواب العامة	حكومية — المشكاة	معارضة — الأحوال	معارضة متطرفة — الاتحاد العثماني	معارضة معتدلة — المقتبس	ميالة للمعارضة — المفيد	حكومية مستقلة — الرأي العام
المقالات الافتتاحية	٦,١٧٢	٩,٢٥٩	١١,٢٠٩	٦,٢٨٦	١٠,١٧	١١,٧٧
مقتطفات	٦,٩٣٠	٨,٨٩٠	١٦,٧٢٠	١٦,٦٨٠	٦,٤٤	٧,١٧
مقالات خاصة وقصص	١٧,٩٢٠	١٩,٠٨٠	١٤,٤٨٠	١٠,٨٥٠	١١,٤٨	١٢,٠٧
الأخبار	٤٥,٣٦٠	٥٢,٧٢٠	٥٥,٣٩٠	٤٣,٣٥٠	٥٣,٤٦	٤٧,١٤
الإعلانات	٢٣,٦٢٠	١٠,٠٦٠	٢,٢١٠	٢٦,٨٤٠	١٨,٤٥	٢١,٨٨
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

الجدول رقم (٢)

التقسيمات حسب الموضوع	المشكاة	الأحوال	الاتحاد العثماني	المقتبس	المفيد	الرأى العام
السياسة العالمية	٤,٥٠٩	٦,٤٩٩	١٥,٥٤٩	٨,٧٨٩	٦,٢٥	٥,٤٣٩
سياسة تركيا الخارجية	١١,١١٠	٨,٨٠٠	١٠,١٥٠	٦,٦١٠	٩,٨٥	٨, ٩٠
السياسة العامة الداخلية	٤,٤٢٠	١١,٢٨٠	٥,٨٧٠	١١,٤٤٠	٥,٥٢	٨,٢٤٠
البرلمان	٥,١٨٠	٤,٢٠٠	٨,٠٩٠	٥,٢٠٠	٤,٧٢	٤,٤٠٠
السياسة الحزبية	٥,١٦٠	١١,٠٥٠	٣٠,٤٧٠	٦,١٠٠	١,٧١	٠,٢٨٠
الاضطراب الداخلي	٢,٣٧٠	٤,٧٧٠	٤,١٠٠	٦,٤٠٠	٥,٧٨	٤,٠١٠
خطابات وتلغرافات من القراء	١,٨٤٠	٩,٣٨٠	٥,٢١٠	٥,٥٦٠	١,١٣	٠,٨٠٠
اقتصاد ـ صناعة ـ عمل	٢,٩٥٠	٢,٨٥٠	٤,٢٦٠	٣,٢٧٠	٤,٢٦	٨,٦٦٠
الدين	١,٠٤٠	١,٣٠٠	٠,٨٤٠	٠,٤٩٠	١,٢٧	٠,٥٠٠
الموضوعات الحربية	٥,٤٠٠	٢,٨٨٠	٢,٧١٠	١,١٥٠	٣, ٠	١,٤٥٠
الثقافة ـ العلم التعليم	١٥,٦٧٠	١٠,١٠٠	٦,١٦٠	٧,٣٦٠	١٤,٣٩	١١,٩٦٠
البلاط الملكى والمجتمع	٢,٢٢٠	١,٨٢٠	٠,٢٨٠	٠,٩٥٠	٣,٤٥	١,٢٣٠
الجريمة والعاطفة	٢,٧٥٠	٢,٩٦٠	٢,٠٢٠	٣,٤٩٠	٦,٣٦	١,٦٣٠
الصحة والنظافة العامة	٢,٧٠٠	٣,١٧٠	١,٥٦٠	٣,١٥٠	٤,٦٠	٨,٥٥٠
اتصالات مختلفة عن القراء	١,٢٦٠	١,٢٣٠	٠,٥٣٠	٢,٤٨٠	٢,١٣	٢,٠٦٠
القصص والروايات	٧,٨١٠	٧,٤٩٠	٠,٠٠٠	٥,٧٩٠	٦,٤٩	١٠,٥٩٠
الإعلانات الحكومية	٨,٢٧٠	٠,٩٥٠	٠,٠٠٠	٢,٣٣٠	٢,١١	٣,٢٦٠
الإعلانات الثقافية	٣,٣٨٠	٠,٨٥٠	٠,٦٦٠	٣,٠٩٠	١,٧٣	٣,٧٠٠
الإعلانات المتصلة برجال الأعمال	١١,٢٩٠	٧,٦٩٠	١,٢٢٠	٢١,٠٠٠	١٤,٤٦	١٣,٣١٠
الإعلانات الشخصية	٠,٦٨٠	٠, ٧٤	٠,٣٣٠	٠,٢٩٠	٠,١٩	٠,٧٤٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

وتبين النتائج التى حصلنا عليها أن « الرأى العام » المستقلة الحكومية « والمفيد » ليس لديهما غرض خاص فى الرأى وأنهما متفوقتان فى محتوياتهما ، كما تمثل « المقتبس » الموالية للمعارضة ثباتًا أكثر للغرض، ولا تبين « المشكاة » صحيفة الدعاية التركية والتى كانت تتبع موقف التحفظ فى كثير من المسائل مدى ثبوت غرضها من ناحية الكمية . وتزداد فجأة نسبة صحف المعارضة التى تمسكت بأهدافها فى صلابة وعزم .

وتماثل الصحف السورية فى هيكلها العام وإعدادها على الرغم من تشعبها فى السياسة والتوجيه ، فهى تبدأ جميعاً بمقال افتتاحى معين طوله حوالى عمودين . وعادة ما يوجد مقال ثان صغير مطبوع بحرف أصغر أقل أهمية من الأول . ثم تأتى الأخبار السياسية المتنوعة ومقتطفات من الصحف الأجنبية والإقليمية وخطابات من المراسلات ، وأما الأعمدة التى تسبق الإعلانات ، فتحتلها خطابات من القراء والأخبار عن المسائل الثقافية والحوادث فى الدول الأجنبية والكتب الجديدة والموضوعات القصيرة التى تشمل كل أنواع الحوادث البوليسية .

وقد تشير الصحف بطريقة مشوقة فى صفحاتها الأولى فى ثلاثة أو أربعة أعمدة دون أى عنوان رئيسى لجذب القارئ . وليست الجرائم والجنايات وحدها هى التى لا تجد لها مكانا فى الصفحة الأولى بل أيضاً الحوادث المثيرة والفيضانات والحرائق لا تجد هى الأخرى لها مكانا فى الصفحة الأولى بل وعموماً لا تجد هذا المكان حتى فى الصفحة الثانية .

وتغطى القصص القصيرة والمقالات الخاصة والقصص المسلسلة المترجمة عن صحف أجنبية وتمثل فى الصحيفة عنصر الاهتمام والتشويق الإنسانى مساحات لا بأس بها ، وقد خصصت معظم الصحف السورية عموداً ذا صبغة خاصة حيث تعالج الحوادث ذات الاهتمام الواقعى للأحداث الجارية معالجة كوميدية مرحة . أما القصص والنشرات المسلسلة فتشغل الجزء الأسفل من الصفحة الثانية وأحيانا الثالثة كالمسلسلات التاريخية عموماً .

وقبل ثورة عام ١٩٠٨ لم تكن العناوين الرئيسية تستخدم إلا فى أضيق الحدود اللهم إلا عندما يراد إعطاء أهمية لقرار أو لائحة للسلطان ، حيث

يستخدم أكثر من عنوان رئيسى واحد . ولم يكن هناك حروف تتعدى ٢٤ بنطاً . وكان على الصحف أن تزخرف الحروف فى العناوين الرئيسية فى المناسبات الكبيرة كعيد ميلاد السلطان أوعيد جلوسه على العرش . وفى العادة لم يكن يسمح بكتابة أكثر من عنوان رئيسى واحد ، حسب تعليمات الرقابة كما مر سابقاً ، واستمر هذا الوضع إلى ما بعد ثورة عام ١٩٠٨ بفترة قصيرة .

ويظهر أن ازدياد المنافسة والنفقات ، وتوالى الأحداث الهامه وتلاحقها رغّب الناشرين فى اتباع طرق التجارة وأن يكفوا النظر عن المعايير الصحفية القديمة فى إثارة اهتمام طبقات القراء الأقل تعليما ويجذبها . ومن أجل هذا الغرض بدأت الصحافة تستخدم طرق عرض المواضيع الصحفية بصورة واسعة وبذلك أصبح استعمال وسائل عرض الموضوعات الصحفية شائعاً منذ الحرب البلقانية عام ١٩١٢ لدرجة أنها استخدمت مساحات كبيرة لجذب انتباه قراء المقالات والافتتاحيات اليومية .

ويبدو أن هذا الإجراء يعد مخالفاً للمفاهيم الاجتماعية السائدة فى ذلك الوقت من وجهة نظر القارئ لبضعة سنوات قبل إعلان الدستور ، ومهما كانت أبواب الصحيفة من التعدد والكثرة فإن المقالات الافتتاحية يتوقع لها أن تكون نزيهة خالية من الخداع بالنسبة للقارئ وعدم تحريك عواطفه بدلا من أن تكون جادة .

وقد حدث مراراً أن واجهت المقالة الافتتاحية الموقف بإنصاف وجرأة على العكس فى قسم الأخبار ، فمثلا تذمر الولايات السورية من السياسة العثمانية كان يعالج فى قسم المقالات الافتتاحية بطريقة منطقية مخلصة ، بينما تنشر المعلومات عن هذا الموضوع فى قسم الأخبار بطريقة قد ينخدع بها القارئ .

ويظهر أن محرر الأخبار كان قليل المعرفة إذا قيس بما كان يتمتع به كاتب المقالات الافتتاحية ويبدو لى أن يكون مرد ذلك إلى أن معظم القراء ليسوا قادرين على فهم الحقائق فهماً كاملا والإحاطة بأخبارها المنشورة فى

الصحيفة إحاطة تامة ، وقد أعلنت صحيفة المقتبس « أنها سوف تعطى كلاً من الأخبار والرأى العام حقه فى باب أخبار الصحيفة حتى ولو كان منفراً لسياسة الصحيفة والشعور العام دون أى تعليق » ولكن ذلك لم يحدث [1] .

يظهر أن الصحفيين السوريين قد لاقوا صعوبة أخرى فى علاقتهم مع القراء وهى مسألة الملاءمة بين الأسلوب وما كان يقع من الأحداث . كان القارئ يتوقع من صحيفته المفضلة أن تكون متناسقة فى وجهات نظرها .

والواقع أن الدقة فى عرض الأخبار مستحيلة ، وخصوصاً وفى زمن التوجيه الصحفى بطريق مكتب الصحافة والمراقبة البسيطة والتى كان يتعرض لها الصحفى السورى فى بعض الأحيان إذ أنه لا يستطيع أن يبدى رأيه بشجاعة وبوضوح فى الخبر المعروض على القراء .

قد يبدو من خلال عرض أخبار الصحيفة أن الصحفى أحياناً يكون غارقاً فى التشاؤم وأحيانا متفائلا بصورة عادية وعندما كان يريد إبداء رأيه بصورة صحيحة فإنه يبديه تحت ستار خداع مزيف وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الاجتماعية فى سورية واقتناص فرص التقدم ، وكان يختم موضوعه بمثل هذه الأسئلة : هل نستطيع أن ننقذ أنفسنا ؟ هل نستطيع أن نحقق تقدما سريعاً ملحوظاً ؟ ويصر بعض الصحفيين على الاعتقاد بأنه يجب أن يحدث تغيير شامل يوماً ما وبطريقة ما أو يتخذ البعض رأياً أكثر اعتدالا .

وقد كتب محمد كرد على فى المقتبس « عندى عقيدة لا يمكن زعزعتها وهى أننا يمكننا أن نتخلص من قصورنا الذاتى وخمولنا بطريق الوصول إلى عمل علمى تاريخى فلو اكتشف السورى شيئاً هاماً فى علم الأحياء أو الكيمياء أو الفلك أو الطب فإن تأثيره المنبه على عزتنا القومية سيكون خالداً وعميقاً بحيث إنه يمكن حدوث تغيير فى وجودنا وحينئذ ستتغير بيئتنا الثقافية والعقلية حالا وسيصبح فى إمكاننا أن نجد آمالا بناءة فى جيلنا الجديد »[2] .

(١) محمد كرد على – صحيفة المقتبس عدد شباط (فبراير) عام ١٩١١ .

(٢) محمد كرد على – المقتبس – مجلد ١ لعام ١٩١١ .

وتجيب صحيفه الاتحاد العثمانى : « يجب ألا نعتقد فى التغيير وبأنه حقيقى أمام أبصارنا ، إننا نستطيع أن ننفق مجهوداً أكثر ونشاطاً فى البحث فى أشياء كثيرة حول المراحل المختلفة للتقدم ونطبق فى الحال النتائج النهائية التى وصلت إليها الدول الغربية وإننا لنستطيع أن نستعمل الكينا ، على سبيل المثال ، دون حاجة إلى الخوض فى قائمة العقاقير الطويلة التى كانت تستخدم قبلا من أجل هذا الغرض .

على أنه لا توجد أية ضرورة تجعلنا نفهم نيتشه وسبنسر دون الحصول على التعليم الإعدادى » .

وكما يبين هذان المثالان إلى حدما أن الصحفى السورى يميل إلى أن ينظر للأشياء من وجهتها الأساسية العامة ومن وجهة النظر العلمية . وعلى الرغم من تبسيط اللغة الصحفية فى كل مناسبة ، وإزاحة التعبير الحديث العملى — الذى خلقته من البدء الجرائد اليومية للتقليل من أسلوب التكوين اللفظى الرسمى القديم ، فقد ظهر أسلوب جديد خلال السنتين الأولى والثانية باستخدام التعبيرات العامية حتى فى المقالات العامة ، والخطر الذى يكمن فى استخدام مثل هذه التعبيرات واضح ، فلقد كانوا يستخدمونها لتغطية الجهل وقلة الفهم ، على أن استخدام مثل هذه التعبيرات كان فى الوقت نفسه دليلا واضحاً عن الاهتمام العام بالمسائل الاجتماعية .

ونتيجة لذلك فقد بدأت مقالات اجتماعية تأخذ مساحات أكبر فى الصحف اليومية والمجلات ، كما ترجم عدد كبير من المقالات الاجتماعية عن الفرنسية بدافع البحث الحر للصحفى السورى ، وهى عبارة عن سلسلة يحررها ناشرو كل صحيفة باسم الصحيفة التى تصدر بها .

ولم يعد نادراً وجود طبعتين أو ثلاث طبعات عن النواحى الاجتماعية وذلك خلال عام أو عامين وفى كل يوم يتدفق عدد هائل من المقالات فى مكاتب الصحف ، تتعلق بكل ما يمكن أن يهم العامة . ولا يوجد أى دافع مالى وراء هذه الكتابات لأن الصحف السورية لا تدفع أبداً للصحفيين إلا فى الحالات التى تطلب فيها هذه المساهمات من الكتاب

المشهورين . ومعظم هذه المساهمات تأتى من جانب التلاميذ والموظفين والنساء المجاهدات والمصلحين من كل نوع مقابل أن يروا أسماءهم فى الصحف [1] .

وصدرت طبعة أخرى تمثل الاتصال الفكرى بين الصحيفة والقراء وتعبر عن موافقة القراء أو عدم موافقتهم على آراء معينة للصحيفة على شكل رسائل صحفية تحتوى على عدد كبير من التعبيرات التى تنم عن الفهم المتبادل بل قد ترسل قصائد شعر فى مثل هذه المناسبات .

ومن جهة أخرى فإن أية مناقشة حزبية حامية بصدد المسائل الهامة والعامة للأمور السياسية أو الاجتماعية كانت تؤدى إلى التعليقات الحرجة أو إلى الإنذارات بل أحيانا توجه خطابات تهديد مجهولة إلى كل المقالات .

والصحافة هى أول مكان يرفع إليه الأمر للإنصاف بالنسبة لهؤلاء الذين لا يعرفون القراءة « ففى كانون الأول "ديسمبر" عام ١٩١٠ أتت مجموعة من الفلاحين من قرية القابون بالقرب من مدينة دمشق إلى مكتب صحيفة " المقتبس " : للشكوى من أن زعيما محليًّا قد أخذ أراضيهم » وفى الحال قامت الصحيفة بشن حملة على الزعماء فى المجتمعات الزراعية عموماً والزعيم محل الشكوى خصوصاً ، وقامت الحكومة بعمل استفسارات تلغرافية وأنكرت السلطات المحلية الاتهام فى الحال وجاء الفلاحون لتقديم الشكر للصحيفة . ولم ينحصر الاتصال بين الصحف وبين القراء على المقالات والاستغاثات فقط بل كانت تستفتى القراء فى أحسن طريقة للاحتفال بالعيد القومى أو الأشخاص المثاليين الذين يصلحون لحكم البلاد أو النائب المثالى الذى يرشح للنيابة أو الكتب المفضلة « وقد وصل إلى المقتبس عام ١٩١٠ ما يزيد على ألفى إجابة على استفتاء عن أحسن السياسيين السوريين والعثمانيين لتكوين جهاز وزارى مثالى » [2] .

وكانت إدارة التحرير هى التى توجه مثل هذه الاستفتاءات دون أى

(١) حديث مع محب الدين الخطيب .
(٢) صحيفة المقتبس – أعداد مجموعة عام ١٩١٠ محمد كرد على .

تفكير فى الربح اهتماماً منها بمصلحة البلاد فى هذه المواضيع .

ويبدو لى أن قسم التحرير كان يعتز بملء الأعمدة بالمواد الصحفية المختلفة طبقاً لأصول المهنة وللمعايير الصحفية ويخصص المساحات التى تترك للإعلانات . أما هيئة التحرير فإنها تكون مضطرة لأن توازن بين تحرير الأبواب الصحفية وبين كمية الإعلانات ، قد توضع الإعلانات تحت سلطة مدير الإدارة كما مر ذلك قبلا بموجب تعديل مواد .

ومما يلاحظ أن عدداً كبيراً من الصحفيين ذوى الكفاءة قد هجروا ميدان الصحافة إلى الوظائف الحكومية منذ ثورة عام ١٩٠٨ — ١٩١١ وقبلها ؛ فلقد أصبح واحد منهم وزيراً وهو أحمد عزت العابد واثنان منهم حكاماً عموميين للولايات السورية ، وحصل الكثيرون على مراكز مثل السكرتارين العموميين للولايات السورية . أما الذين بقوا فقد منحو اوقت فراغهم للحياة البرلمانية كعبد الحميد الزهراوى أو للكتابة فى المجلات .

وقد غزا الميدان الصحفى الشبان الذين يريدون عملا خارجيًّا لكى يزيدوا دخولهم بالإضافة إلى عملهم . باستثناء رئيس التحرير ومدير التحرير اللذين يحصلان على ١٠٠ أو ١٥٠ مجيدى عثمانى فى المتوسط شهريًّا ، فإن هناك عدداً قليلا جداً من الرجال فى الهيئة ممن يحصلون على دخل يربو على الخمسين مجيديًّا عثمانيًّا [1] .

ولاعجب تحت هذه الظروف أن يكون هناك عدد قليل فقط قادر على مواصلة العمل بالصحافة وأن يصمم على جعلها مورد معاشه ومستقبله .

ونتيجة لذلك كانت تتعرض الصحف للخسارة . وكان لابد لها أن تتقاضى إعانات رسمية أوشبه رسمية حتى تواصل بقاءها .

وإلى جانب هذا السبب ، توجد أسباب أكثر أهمية وتكمن فى زيادة

(١) حديث مع الصحفى محب الدين الخطيب .

التكاليف واشتداد المنافسة إذ أن جميع الجرائد الصباحية فى تلك الفترة كانت عادية باستثناء ثلاثة منها كانت تنشر على صفحاتها أخباراً مصورة فكان طبيعياً أن يهتم القارئ بالصحف المصورة ويهمل الصحف العادية .

وقد أدت المنافسة بسبب ازدياد عدد الصحف بعد إعلان الدستور والاهتمام بالمسائل الوطنية إلى إصدار الجرائد اليومية العديدة داخل المدن السورية الصغيرة فى المحافظات ، وكانت تهتم بإيجاد مراسلين أكفاء لاستقصاء الأخبار داخل المدن السورية المتعددة ، ولكى يراسلوها دون أن يكلفوها زيادة فى المصاريف ، ولكنها لا تلبث أن تغلق أبوابها لعدم استعدادها لمواجهة تكاليف مثل هذه المشاريع الضخمة . وقد اعتمدت الصحافة السورية على الاشتراكات المنتظمة فى وكالات الأنباء التلغرافية ، لكى تزود بكمية هائلة من الأخبار الأجنبية ، وكان معظم هذه الأخبار ذا طابع ثقافى وسياسى وكانت المنافسة على أشدها من خلال المقالات التى يوقعها الكتاب والصحافيون المشهورون وكان لابد على الصحيفة أن تدفع لهم أجورهم بسخاء .

ونظراً لأن الصحف كانت تتحمل كثيراً من المصاريف ، فقد لجأت الصحف إلى الاهتمام بالإعلانات لتغطية الخسائر ولضمان الربح ، ولقد لعبت الإعلانات التى تقدمها مصالح الحكومة دوراً هاماً فى النشاط الصحفى . فالحكومة بما لها من سلطان تستخدم هذه الوسيلة لتكافئ الصحيفة المعضدة لسياستها وتعاقب الصحيفة المعارضة .

فصحيفة « المفيد » المعارضة لم تكن لديها أية إعلانات حكومية وكذلك صحيفة « الأحوال » المعارضة صحيفة الإصلاح والاتحاد العثمانى ؛ أما صحيفة المقتبس المعتدلة فكانت تنشر بعض الإعلانات الصحفية الحكومية فى بعض الأحيان التى كانت تساير سياسة الحكومة .

أما جريدة المشكاة فكانت تحتوى على معظم إعلانات الحكومة تشاركها صحيفة « الرأى العام » ..كل هذا كان فى فترة معارضة الحكومة للاتجاهات الوطنية فى أواخر عام ١٩١٢ كما لعبت الإعلانات التعليمية أيضاً دوراً هاماً حيث احتلت أخبار الكتب الجديدة والمعاهد التعليمية المختلفة عموداً أو اثنين

من ٨ إلى ١٢ عموداً فى الصحيفة .

وقد اعتادت المدرسة الحرة للعلوم السياسية فى باريس ومدارس أخرى فرنسية وألمانية أن تعلن فى الصحف السورية اليومية قبل بدء العام الدراسى . كما احتلت العقاقير الأجنبية ذات الشهرة العالمية مكاناً مرموقاً بين الإعلانات إلى جانب إعلانات العقاقير الوطنية المعروفة . وبعد كل من الأطباء ومخازن الأدوية والمحامين بمثابة معلنين هامين فى الصحف .

وزيادة الأهمية بالإعلانات مدينة بالطبع لفضائل الصحافة التى وجدت فى خلال مرحلة التطور عندما كان إرضاء القارئ وتداول الصحيفة أهم شاغل للصحف . وقد شعرت الصحف بصورة مباشرة بتأثير آراء القراء فى تلك المرحلة .

وبما أنه ليس لدينا إحصاءات رسمية من مكتب الصحافة أو من فروعه أو من وزارة الداخلية تدل على مدى ارتفاع أو هبوط إصدار الصحف وتوزيعها ، وذلك تبعاً للأحداث السياسية الداخلية والخارجية . ولابد أنه زاد إصدار الصحف وزاد توزيعها تبعاً لإعلان دستور عام ١٩٠٨ وانطلاق الحريات الفكرية والاجتماعية نتيجة للتحرر من قيود المراقبة الشديدة التى كانت مفروضة على الصحف أيام الحكم الاستبدادى للسلطان عبد الحميد الثانى .

ويخيل لى أن توزيع الصحف وإصدارها قل بعد ذلك نتيجة للنكسة الاجتماعية التى صاحبت الرجوع إلى عهد الاستبداد الحميدى عندما حاولت الجمعية المحمدية بتأثير السلطان أن تعود بالحياة السياسية والاجتماعية إلى الوراء .

وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك صحف قليلة الإصدار والتوزيع لاستعمالها مطابع قديمة . ويذكر محب الدين الخطيب أنه حينما سقطت حكومة اللجنة عام ١٩١٢ ارتفع توزيع المقتبس إلى ما يقرب من ٣٠ ٪ زيادة عن التوزيع العادى .

ومع ذلك فإن « عدد النسخ الموزعة لايشير إلى عدد القراء لأن كثيراً

منهم يفضلون الذهاب إلى المقهى ويدفعون بارة وفى المقاهى الراقية ٢ باره مقابل فنجان من القهوة أو الشاى لقراءة جميع الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من القراء كانوا يستعيرون صحفاً ومجلات من أصدقائهم أو جيرانهم ولايجازفون بشراء صحيفة »[١] .

وبالمناسبة لقد ذكر صاحب مجلة المقتبس أن كان يصدر عنها ١٠٠٠ نسخة فى الشهر أما صحيفة المقتبس فقد بلغ ما بيع إلى ٢٠٠٠ فى اليوم[٢] .

---

(١) حديث مع محب الدين الخطيب مدير الصحيفة الرسمية السورية «للعاصمة» ايام الحرب العالمية الأولى ، ومن قادة الحركة الصحفية زمن السلطان عبد الحميد الثانى فى استنبول وفى سورية

(٢) مجلة المقتبس مجلد ٥ جزء ١١ ص٧٠٣ لعام ١٩١٠ .

تعريف
بالولايات الشامية والمتصرفيات زمن الحكم العثمانى

١ – ولاية حلب

كانت تضم :

لواء حلب ويتضمن قضاءى إسكندرونة وإنطاكية

٢ – ولاية سورية

كانت تضم :

لواء الشام الشريف	وبه ٨ أقضية
لواء حماة	وبه ٣ أقضية
لواء حوران	وبه ٧ أقضية
لواء كركوك	وبه ٣ أقضية

٣ – ولاية بيروت

كانت تضم :

لواء بيروت	وبه ٣ أقضية
لواء عكا	وبه ٤ أقضية
لواء طرابلس	وبه ٣ أقضية
لواء اللاذقية	وبه ٣ أقضية
لواء نابلس	وبه ٢ قضاآن

١ – متصرفية القدس الشريف

كانت تضم :

قضاء يافا وقضاء غزة وقضاء بئر السبع وقضاء خليل الرحمن .

٢ – متصرفية الزور

كانت تضم :

قضاء رأس العين وقضاء عشارة ، وقضاء البوكمال ، وقضاء عربان .

٣ – متصرفية جبل لبنان

كانت تضم :

قضاء الشوف ، وقضاء المتن ، وقضاء كسروان ، وقضاء البترون ، وقضاء جزين ، وقضاء الكورة ، وقضاء زحلة ، وقضاء قصبة دير القمر .

قائمة بأسماء الصحف والمجلات التى صدرت فى فترة العهد العثمانى

السنة	١ – ولاية حلب
١٨٦٧	غدير الفرات (رسمية) .
١٨٦٩	الفرات (رسمية) .
١٨٧٧	الشهباء .
١٨٧٩	الاعتدال .
١٩٠٨	الحوادث الداخلية . حلب الشهباء . صدى الشهباء . التقدم .
١٩٠٩	الخطيب . الشعب .
١٩١٠	مسخرة . كشكول . الأهالى . لسان الأهالى . الإعلان .
١٩١١	تنوير الأفكار . مكتبل . المرسح . النهار . الصدق . العفريت . هوببالا . الغول . تثبت
السنة	٢ – ولاية سوريا
١٨٦٥	سوريا (رسمية) .
١٨٧٩	دمشق .
١٨٩٦	الشام .
١٩٠٨	العصر الجديد . تكمل . المقتبس . روضة الشام .
١٩٠٩	دمشق . ظهرك بالك . السكة الحجازية . حط بالخرج .

السنة	تابع ولاية سوريا
	اعطيه جملة . حمص . موارد الحكمة . الراوى . الأمة . هلال عثمانى . لسان الشرق .
١٩١٠	النفاخة . الشرق . اسمع وسطح . المنتخبات . الكائنات . انخلى يا هلالة . المكنسة . ضاعت الطاسة .
١٩١١	جحى . البارقة . النفاخة . النديم . بردى . السيف . نهر العاصى . المدرسة . جادة الرشاد . الجولان .
١٩١٢	المهاجر . المشكاة . الاشتراكية . الأصمعى . الضمير . قبس . الصارخ . الوفاق . المجد . دليل حمص . التنبيه .
١٩١٣	القبس . جراب الكردى .
١٩١٥	الاتحاد الإسلامى .
١٩١٦	الشرق . الشرق . (مصور) .
١٩١٧	حماه .

السنة	٣ — ولاية بيروت
١٨٥٨	حديقة الأخبار .
١٨٦٠	نفير سوريا .
١٨٦٣	أخبار عن انتشار الإنجيل .
١٨٦٦	النشرة الشهرية .
١٨٧٠	الجنة . البشير .

السنة	تابع ولاية بيروت
١٨٧١	كوكب الصبح المنير . الجنينة . النشرة الأسبوعية .
١٨٧٤	التقدم .
١٨٧٥	ثمرات الفنون .
١٨٧٧	لسان الحال .
١٨٨٠	المصباح .
١٨٨٣	الهدية .
١٨٨٦	بيروت (رسمية)
١٨٨٨	دليل بيروت .
١٨٨٩	الفوائد .
١٨٩١	الأحوال .
١٨٩٣	طرابلس .
١٨٩٦	النشاط (مدرسية) .
١٨٩٨	المنار .
١٨٩٩	روضة المعارف . المنارة (مدرسية) .
١٩٠٠	الكنانة (مدرسية) .
١٩٠٢	العلمية (مدرسية) . النهضة الأدبية (مدرسية) . صدى الاستعدادية (مدرسية) . الرقيب (مدرسية) . الإقبال .
١٩٠٣	العصر (مدرسية) .
١٩٠٤	ثمرة النجاح (مدرسية) . الباكورة .
١٩٠٦	المبتدئون (مدرسية) .

السنة	تابع ولاية بيروت
١٩٠٧	الصلوات الغانمية . الأرزة (مدرسية) . صدى الاستعدادية (مدرسية) . الرغائب . الشاطئ .
١٩٠٨	هبت . البرق . المارونية الفتاة . الاتحاد العثماني . الوطن . مذكرات الأحرار اللبنانيين . الثبات . المحبة . الرسائل الغانمية . المراقب .
١٩٠٩	الحقيقة . لسان الاتحاد . المفيد . أبابيل . الأيام . الحرية . عيواظ . الخرج . اللاذقية .
١٩١٠	النصير . البيروتي . الرشيد . الراوي . الرأي العام . صدى الجامعة العثمانية . الطبيب العامل . حمارة بلدنا الحارس . الحمارة . الوطنية . المباراة (مدرسية) . الوجدان . شمس الاتحاد . الأجيال . المنتخب .
١٩١١	الزهرة . الهامش . يأجوج ومأجوج . البلاغ . القلم العريض . الإخاء العثماني . النشرة الأولى . المسامرات . أبو نواس . المحامي . المدلل . السعدان . الحوادث . البرهان .
١٩١٢	القضاء . الإعلانات . كراكوز . الأستاذ (مدرسية) . الشركة التليغرافية السورية. صدى البرق. صدى المفيد. صدى البشير. الائتلاف العثماني . لسان العرب . الفتى العربي . المصور . عكاز أبو نواس .
١٩١٣	الإصلاح . البغلة . العجائب . ذيل النفائس . حمارة الجبل . فتى العرب . أبو النواس الجديد . أبو فراس . العربية .
١٩١٤	المرآة . صدى الأحوال . جراب الكردي . ملحق الإصلاح . جورنال بيروت . الضمير .

السنة	تابع ولاية بيروت
١٩١٥	الوطني .
١٩١٦	مينرفا . ما صنع الحداد .

السنة	١ — متصرفية قدس الشريف
١٩٠٣	القدس الشريف (رسمية) .
١٩٠٤	النفير العثماني .
١٩٠٦	صهيون (خطية) .
١٩٠٨	القدس . الأحلام (خطية) . الديك الصياح (خطية) . بشير فلسطين . منبه الأموات (خطية) . البلبل (هزلية) . الطائر (خطية) . الإنصاف . النجاح .
١٩٠٩	الأخبار .
١٩١٠	الدستور . (خطية) . الاعتدال اليافي . الحرية .
١٩١١	فلسطين . الأخبار الأسبوعية .
١٩١٢	المنادى . أبو شادوف .
١٩١٣	الدستور . القدس الشريف (رسمية) .
١٩١٤	الاعتدال . صوت العثمانية .

السنة	٢ — متصرفية الزور
—	(لم تنل هذه المتصرفية حظها من إصدار الصحف زمن الحكم العثماني) .

السنة	٣ — متصرفية جبل لبنان
١٨٦٧	لبنان (رسمية) .
١٨٨٣	لبناب الألباب (خطية)
١٨٩١	لبنان .
١٨٩٢	الجعبة (خطية) .
١٨٩٤	الروضة .
١٨٩٥	الأرز .
١٨٩٩	الصفا .
١٩٠١	النصير .
١٩٠٦	المدارس (خطية) . المهذب (خطية) .
١٩٠٧	المهذب .
١٩٠٩	الحكمة . الحق . لبنان (رسمية) . زهرة الشبيبة (خطية) . المرج .
١٩١٠	بشراى . النهضة . مشهد الأحوال . الشاغور . الاعتدال . الأدب (خطية) . الإنفاق . البردونى . زحلة الفتاة . ملحق بجريدة المهذب .
١٩١١	البيرق . إبريق الزيت (خطية) . جبل عامل . الشرقية (خطية) .
١٩١٢	النتيجة . الهرموش . المضمار (خطية) . الفرائد . الشعب . دير القمر . القوة . الخواطر الزجلية . الخواطر .
١٩١٣	أهدن . النهضة . أبو النواس . الشاعر . الجميل . البستان .

السنة	تابع متصرفية جبل لبنان
	الولاء . صدى المنتدى . الوطنى . اليقظان . حمارة الجبل . الجامعة . الحكيم . الزهرة (خطية) .
١٩١٤	النادى . الرعد . جحى . النصير اللبنانى .

مجلات شامية عربية أسبوعية وشهرية

السنة	١ — ولاية حلب
١٨٩٧	الشذور .
١٩٠٩	فوائد .
١٩١٠	الورقاء .

السنة	٢ — ولاية سوريا
١٨٨٦	مرآة الأخلاق .
١٩٠٠	الشمس .
١٩٠٦	المقتبس .
١٩٠٩	النعمة .
١٩١٠	الحقائق . العروس . الإخاء . الإنسانية .

السنة	تابع ولاية سورية
١٩١١	سمير الصبا . الشبيبة . العريس .
١٩١٢	مجلة الشعب .
١٩١٣	الناشئة . أنفس النفائس الروائية .

السنة	٣ – ولاية بيروت
١٨٥٢	أعمال الجمعية السورية .
١٨٦٦	الشركة الشهرية .
١٨٦٧	أعمال شركة مار منصور دى بول .
١٨٦٨	مجموعة العلوم .
١٨٧٠	المجمع الفاتكانى . الجنان . الزهرة . المهماز . النحلة .
١٨٧١	النجاح .
١٨٧٦	المقتطف .
١٨٧٨	الطبيب . المشكاة .
١٨٨٤	سلسلة الفكاهات .
١٨٨٥	ديوان الفكاهة .
١٨٨٦	الصفاء .
١٨٨٨	الكنيسة الكاثوليكية .
١٨٩٤	الجامعة .
١٨٩٨	المشرق . غادة الفكر (مدرسية) .

السنة	تابع ولاية بيروت
١٨٩٩	المحبة . زهرة الكلية (مدرسية) حديقة المعارف .
١٩٠٠	الحديقة (مدرسية) .
١٩٠١	الحظ (مدرسية) . العفة (مدرسية) .
١٩٠٣	حسناء الكلية (خطية) . أملنا . الزهرة (مدرسية) . الغادة (مدرسية) .
١٩٠٤	الدائرة (مدرسية) . أرزة التاجر (مدرسية) .
١٩٠٥	المنارة (مدرسية) .
١٩٠٦	سورية (مدرسية) .
١٩٠٨	المقتطف (مدرسية) . النهضة الإصلاحية . المنتقد . روضة المعارف . المباحث . النفائس .
١٩٠٩	جامعة الفنون . العرفان . الحرب العثمانية الروسية . النبراس . الراوى . الحسناء . الكوثر . المورد الصافى . النفائس العصرية .
١٩١٠	الجسمانية . اللطائف الأهلية . الكلية . النفائس . التلميذ . المجلة الشرقية . المجلة السورية . مجلة الاقتصاد . الأنيس .
١٩١١	البيان . الرابطة . ثمرة الأدب (مدرسية) . العروة الوثقى (مدرسية) . الروايات العصرية . المسامرات السورية .
١٩١٢	البصائر . صور الحرب فى طرابلس الغرب .
١٩١٣	صديق العائلة . الرشيد . مسامرات الشعب . الرسالة . الخليل . مجلة العلوم الاجتماعية . الاتحاد المصرى (خطية) . المحاسن .
١٩١٤	السلوى . مجلة كمال . فتاة لبنان . الثمرة .

السنة	١ – متصرفية قدس الشريف
١٩٠٨	الأصمعى .
١٩٠٩	الباكورة الصهيونية .
١٩١٠	الدستور .
١٩١٣	المنهل .
١٩١٦	جول المصور .

السنة	٢ – متصرفية الزور
	(لم تنل حظها من إصدار مجلات تحت الحكم العثمانى)

السنة	٣ – متصرفية جبل لبنان
١٩٠٠	الرئيس .
١٩٠٩	مجلة العثمانى .
١٩١٠	المسرة . الحقوق . النديم . صدى الوطنية . صدى لبنان .
١٩١١	كوكب البرية . الإصلاح . القمر . الآثار .
١٩١٣	مدرسة التهذيب .
١٩١٤	عكار .

مصادر البحث ومراجعه

مصادر البحث ومراجعه

١ — وثائق لم تنشر

— محفوظات أوامر سلطانية .

٢ — وثائق مطبوعة

— محمد كرد على — المذكرات — أربعة أجزاء . مطبعة الترقى . الطبعة الأولى عام ١٩٤٨ . دمشق .

— فخرى البارودى — المذكرات — جزء واحد — مطبعة الترقى عام ١٩٥١ .

— السالنامه السورية — لولاية سورية — سجل سورية الإدارى فى عهد السلاطين الأتراك (المجموعة كلها) .
مطبعة استامبول — طبعة واحدة — (المطبوعات السورية) .

— الجريدة الرسمية — (المجموعة كلها) من عام ١٩١٨ — ١٩٤٧ .

٣ — مراجع حية

— حديث يتصل بتاريخ الصحافة مع السيد محب الدين الخطيب .
(مدير الجريدة الرسمية فى الحرب العالمية الأولى والصحفى السورى الوطنى فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى حتى عهد الانتداب الفرنسى) .

٤ — قوانين صحفية

— الدستور العثمانى — النظامات — ترجمة نوفل نعمة الله — سنة ١٣٠١ هـ . سنة ١٨٨٠ م .

ــ قانون المطبوعات العثمانى عام ١٩٠٨ والمعدل فى عام ١٩١٢ .

ــ قانون المطابع العثمانى عام ١٩٠٨ .

ــ قانون جرائم المطبوعات عام ١٩١٤ .

٥ ــ كتب تاريخية

ــ الفيكونت فيليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية أربعة أجزاء .

ــ خليل صابات : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى .

ــ محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور . جزءان . الطبعة الأولى ــ مطبعة دار الكشاف ببيروت عام ١٩٤٨ .

: فلسفة التاريخ العثمانى . جزءان المطبعة التجارية ببيروت عام ١٩٥٤ .

: العرب والترك فى الصراع بين الشرق والغرب . المطبعة الوطنية جزء أول عام ١٩٥٧ .

ــ محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة سبعة أجزاء مطبعة البابا والمطبعة العصرية لبنان عام ١٩٥٠ .

: تركيا الحديثة مكتبة الكشاف ومطبعتها ببيروت عام ١٩٤٦ .

ــ ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العلية . محاضرات معهد الدراسات العربية العالى عام١٩٥٧ .

: محاضرات عن نشوء القومية العربية ــ مطبعة دار العلم للملايين عام ١٩٥٦ .

: تقارير عن أحوال المعارف عام ١٩٤٥ .

ــ جورج أنطونيوس : يقظة الأمة العربية . تعريب على حيدر الركابى عام ١٩٣٨ مطبعة الترقى بدمشق .

ــ مصطفى خالدى وفروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية . المطبعة العصرية بصيدا الطبعة الثانية عام ١٩٥٧ .

ــ روفائيل بطى : الصحافة فى العراق . معهد الدراسات العربية العالية عام ١٩٥٥ .

ــ أديب مروة : الصحافة العربية مطبعة فضول الحديثة بيروت عام ١٩٦١ .

ــ قسطاكى إلياس عطارة : تاريخ صحف سلطنة تركيا مصر عام ١٩٢٥ .

ــ دكتور كيرك : موجز تاريخ الشرق ترجمة عمر الإسكندرى وزارة التربية والتعليم الألف كتاب عام ١٩٥٧ .

ــ جمال الدين الشيال : محاضرات فى الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق الإسلامى الحديث جزءان عام ١٩٥٧ معهد الدراسات العربية العالية .

ــ محمد أسعد طلس : محاضرات عن الشيخ عبد القادر المغربى عام١٩٥٨ معهد الدراسات العربية العالية .

ــ الأمير مصطفى الشهابى : محاضرات عن الاستعمار فى جزأين معهد الدراسات العربية العالية عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ .

ــ بطرس البستانى : أدباء العرب فى الأندلس وعصر الانبعاث . طبعة ثانية مكتبة صادر بيروت عام١٩٤٤.

— لويس شيخو : آداب اللغة العربية عام ١٩٢٦ .

— سليمان البستانى : الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده طبعة الأخبار عام ١٩٠٨ .

— جامعة الدول العربية : حولية الثقافة العربية عام ١٩٤٥ .

— جامعة الدول العربية : حولية الثقافة العربية عام ١٩٥٤ .

— فريدريك زريق : نهضة العرب التحررية فالاستقلال فالدولة . مطبعة ابن زيدون دمشق عام ١٩٤٩ .

— قاسم الخطاط : سورية العربية . جامعة الدول العربية القاهرة عام ١٩٤٧ .

— على حاج بكرى : العقلية العربية بين الحربين عام ١٩١٨ و ١٩٣٩ مشروعات دار الرواد ببيروت .

— أمين سعيد : النهضة الحقيقية لثورة العرب الفكرية قبل عام ١٩١٤ مطبوعات القاهرة .

— محمد كرد على : خطط الشام جزء ٤ و ٦ مطبعة المفيد بدمشق عام ١٩٢٨ ومطبعة الترقى عام ١٩٢٦ .

— دار الهلال : ترجمة مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر جزء ١ مطبعة الهلال عام ١٩١٠ .

— عثمان نورى : حياة عبد الحميد الخصوصية وسياسته مجلد ٣ عام ١٩١٤ .

— جامعة الدول العربية : كتاب العالم العربى . مقالات وبحوث جزء أول عام ١٩٤٩ .

٦ – كتب أدبية

— جرجى زيدان : بناة النهضة العربية مطبعة دار الهلال .

: تاريخ آداب اللغة العربية الجزء الرابع مطبعة دار الهلال .

— شفيق جبرى : محاضرات عن محمد كرد على – معهد الدراسات العربية العالية عام ١٩٥٧ .

— أحمد شلبى : تاريخ التربية الإسلامية – مطبعة دار الكتب القاهرة .

— محمد كرد على : غرائب الغرب الطبعة الثانية عام ١٩٢٢ .

: القديم والحديث – مطبعة الرحمانية مصر عام ١٩٢٥ .

— مصطفى شاكر : القصة فى سورية عام ١٩٥٧ معهد الدراسات العربية العليا .

— محمد يوسف نجم : القصة فى الأدب العربى الحديث دار مصر للطباعة عام ١٩٥٢ .

— رودرك ماتيوز : التربية العربية فى الشرق الأوسط – ترجمة متى عفراوى وأمير بقطر – المطبعة العصرية بيروت عام ١٩٤٩ .

— محمد أحمد خلف الله : الكواكبى حياته وآراؤه – مطبعة نهضة مصر الطبعة الثالثة عام ١٩٥٥ .

— محمد شاهين حمزة : عبد الرحمن الكواكبى – العبقرية الثائرة – المطبعة النموذجية . الطبعة الأولى عام ١٩٥٨ .

— مكتبة صادر ببيروت : الأمير شكيب أرسلان – مطبعة المناهل . الطبعة الأولى عام ١٩٥٠ .

— جناب شهاب الدين : أوراق الأيام — ترجمة إبراهيم صبرى ويحيى الخشاب . مكتبة النهضة عام ١٩٦٠ .

— أحمد الشرباصى : شكيب أرسلان . داعية العروبة والإسلام المؤسسة المصرية العامة عام ١٩٦٣ .

— مكتبة صادر ببيروت : إبراهيم اليازجى مناهل الأدب العربى رقم ١٢ .

٧ — مقالات فى صحف ومجلات

— محمد كرد على : النهضة الشرقية الحديثة أظهر مظاهرها وأبقى آثارها . المقتطف صفحة ١٢٩ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧

: إصلاح المعارف . مقال فى الجريدة الرسمية العدد ١٧٤ فى ٦ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢١ .

— جميل صدقى الزهاوى : التعليم فى الولايات العثمانية . المقتطف عام ١٩٢٧ صفحة ٢٥٧ .

— سعيد أبو حمزة : التعليم . المقتطف صفحة ٣٧ عام ١٩٢٧ .

— وليم كاتسفليس : التعليم والصحف . المقتطف صفحة ٤٩٢ عام ١٩٢٧ .

— سامى الجردينى : الصحافة والتعليم . المقتطف صفحة ١٣٦ عام ١٩٢٧ .

— شكيب أرسلان : نهضة العرب العلمية فى القرن الأخير . مجلة المجمع العلمى العربى . صفحة ٤١٥ عام ١٩٣٧ .

: التعليم . المقتطف صفحة ١٤٣ عام ١٩٢٧ .

— جميل صليبا : انتشار التعليم فى سوريا مجلة دمشق العدد ٩ صفحة ٢٥ عام ١٩٤٠ .

— جرجى زيدان : التعليم فى سوريا وفلسطين مجلة الهلال صفحة ٢٥ عام ١٩٤٠ .

— لبيبة هاشم : عن الجرائد والكتاب مجلة الضياء عام ١٩٠٠

— سامى الدهان : زعيمان عربيان . المجلة عدد ٣١ صفحة من ٧ إلى ١٠ عام ١٩٥٩ .

— شاهين مكاريوس : خطبة عن المعارف فى سوريا المقتطف مجلد ٧ صفحة ٣٨٥ عام ١٨٨٣ .

— عيسى إسكندر المعلوف : الصحافة — مجلة الزهور — العدد التاسع عام ١٩١٠ .

— أنيس الحلبى : معايب صحائفنا — مجلة الزهور — جزء أول وثان عام ١٩٠٨ .

— مجلة المقتبس : صدور المقتبس — العدد السابع صفحة ٩٥٩ عام ١٩١٢ .

: بعض معاهد بيروت العدد السابع عام ١٩١٢ .

: النهضة الفكرية — مجلد سابع صفحة ٣٠ عام ١٩١٢ .

: الصحافة العربية — مجلد رابع صفحة ٥٩ عام ١٩٠٩ .

: مجلات وجرائد مجلد رابع صفحة ٧٠ عام ١٩٠٩ .

: المقتبس فى دمشق — مجلد ثالث صفحة ٨٠٠ عام ١٩٠٨ .

: الصحافة العثمانية — مجلد رابع صفحة ٤١٠ عام ١٩٠٩ .

: نهضة سوريا — مجلد خامس صفحة ٥١١ عام ١٩١٠ .

: صحافتنا وصحافتهم — مجلد خامس صفحة ٧٠٣ عام ١٩١٠ .

: نقد جرائد الولايات — مجلد خامس صفحة ١٦١ عام ١٩١٠ .

: السوريون فى أمريكا — مجلد خامس صفحة ٧٦٥ عام ١٩١٠ .

: الصحف والنجاح — مجلد خامس صفحة ٣٤٢ عام ١٩١٠ .

: قائمة السنة الجديدة — مجلد سادس صفحة ١ عام ١٩١١ .

— مجلد المقتبس

: الطباعة والصحافة فى التركية العثمانية — مجلد سادس صفحة ٤٧٤ عام ١٩١١ .

: السلطان عبد الحميد المخلوع مجلد رابع صفحة ١٤٠ عام ١٩٠٩ .

— مجلة الهلال

: حرية المطبوعات — جزء ١٧ صفحة ٥٤٢ عام ١٩٠٠ .

: خطبة الهلال — عدد أول صفحة ٩ عام ١٨٩٢ .

: الجرائد العربية فى العالم جزء أول عام ١٨٩٣

: الجرائد السورية — السنة الثانية صفحة ٤٧٧ عام ١٨٩٣ .

: الجرائد السورية — السنة الرابعة صفحة ١٣ عام ١٨٩٥ .

: تاريخ الجرائد فى أوربا السنة الثالثة — صفحة ٩ عام ١٨٩٤

: الصحافة العربية — السنة الرابعة صفحة ٩ عام ١٨٩٥ .

: كتاب الجرائد والمجلات — السنة السادسة صفحة ١٢٦ عام ١٨٩٧

: تاريخ النهضة الصحفية فى اللغة العربية السنة ١٨ صفحة ٤٨٣ عام ١٩١٠ .

: الصحافة العربية منذ إعلان الدستور العثمانى عام ١٩٠٨ .

— مجلة الهلال

: الشهباء التقدم الشرق — السنة الثامنة صفحة ٣٨٣ عام ١٩١٠ .

: المراقبة على المطبوعات — السنة السابعة عشر عام ١٩٠٨ .

: التعاون الأدبى والعلمى — السنة السادسة عشر صفحة ٢٢ عام ١٩٠٧ .

: الصحافة والعلم — السنة التاسعة صفحة ٩٢٥ عام ١٩٠١ .

: المقتبس — السنة الرابعة عشر صفحة ٢٥٥ عام ١٩٠٦ .

: مذكرات فان ديك — السنة الرابعة عشر صفحة ١٩٥ عام ١٩٠٦ .

- مجلة الجوائب : كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب جزء سادس صفحة ٨١ عام ١٢٩٥ .
  : ترجمة الإعلان الصادر من الباب العالى فى جعل الآستانة تحت الإدارة العرفية صفحة ٩٨ جزء سادس صفحة ١١٠ .
- مجلة الفطرة : الصحافة رسالة التطور الثقافى فى بلاد الشام بين الحربين العالميين عدد١٤ عام ١٩٥٣.
  : الصحافة العربية الحرة فى المهجر عام ١٩٥٢ .
- مجلة العرفان : الصحافة والحكومة عدد ١٠ صفحة ٨١٤ عام ١٩٢٥ .
  : واجب الصحافة عدد ١٠ صفحة ٧٠٩ عام ١٩٢٥ .
  : تعطيل الرأى العام والعهد الجديد عدد ١١ صفحة ٦٧١ عام ١٩٢٥ .
  : الصحافة والأدب عدد ١٢ صفحة ٣١١ عام ١٩٢٥ .
  : الصحافة ومشتركوها عدد ١٤ صفحة ٤٣٨ عام ١٩٢٥ .
- مجلة العرفان : المجموعة كلها .
- مجلة المشرق : المجموعة كلها .
- مجلة المعارف اللبنانية : المجموعة كلها .
- مجلة المعلم الجديد : المجموعة كلها .
- مجلة المنار : المجموعة كلها .
- مجلة الضياء : المجموعة كلها .

- مجلة المسرة : المجموعة كلها .
- مجلة الحديث : المجموعة كلها .

٨ – صحف دورية

– صحيفة الاتحاد العثمانى	:	المجموعة كلها	.	(معارضة متطرفة)
– صحيفة المقتبس	:	» »	.	(معارضة معتدلة)
– صحيفة المفيد	:	» »	.	(ميالة للمعارضة)
– صحيفة الرأى العام	:	» »	.	(مستقلة حكومية)
– صحيفة الأحوال	:	» »	.	(معارضة)
– صحيفة المشكاة الحكومية	:	» »	.	(حكومية)

المراجع الإفرنجية

1. ABDUS SALAM KHURSHID.
   Press in Muslim World.
   Qaumi Kutub Khana, railway road Lahore 1954 RS 1/8.

2. Tom J. Mc. Fadden.
   Daily Journalism in the Arab States.
   The Ohio State University Press. Columbas 1953.

3. Robert de Caix.
   Les rapports de la puissance mandataire, La France, concernant la presse de la Syrie à partir de l'an 1920 à 1939 soumis à la commission Permanente des Mandats de la Société des Nations à Génève.

4. Petition, datée le 6 Mai 1932, de L'Association des Etudiants Arabes à Toulouse (communiqué à la commission permanente des Mandats et au gouvernement français).
   Géneve, Société des Nations 1932.

5. Weill. G. Le Journal.
   Origine, évolution et rôle de la presse périodique, Paris 1934.

6. Revue du Monde Musulman.
   Année. 1909-1910.

7. Berger - Lerault.
   La Syrie et le Liban sous l'occupation et le mandat français. 1919-1927.

فهرس الأعلام

(ا)

إبراهيم أفندى الهونغارى — ١٩
إبراهيم الأحدب — ٦٨ ، ٩٤
إبراهيم الأسود — ١٩٠
إبراهيم المويلحى ١٨٣
إبراهيم اليازجى — ٣٠ ، ٤٠ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١٢٩ .
إبراهيم باشا الصدر الأعظم — ١٨
إبراهيم باشا القائد المصرى — ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٧ ، ٥١
إبراهيم بت عربيلى — ١٦١
إبراهيم يعقوب ثابت — ٩١
ابن جبير — ٩
ابن رشد — ٩
ابن سينا — ٩
ابن عقيل — ٣٤
أبو الهدى الصيادى الحلبى — ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩
أبو فراس (صحيفة) — ٢٣٩
أبو نظارة (صحيفة) — ٢١٣
أبو نواس (صحيفة) — ٢٣٨
أبو نواس الجديد (صحيفة) — ٢٣٩

اجتهاد (مجلة) — ٢٣١ ٢٤٤ ٢٥٢ ٢٥٧ ٢٦٦
اجناتيف — ٩٨
أحمد أفايت — ٢٣١
أحمد أفندى (مبعوث أزمير) — ١١٤
أحمد أفندى سلطانى — ١٩٤
أحمد جاب الله شلبي — ١٧
أحمد جودت بك — ٢٢٠ ، ٢٢١
أحمد حسن طبارة — ٩٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧ — ٢٦٩
أحمد حمدى باشا — ١٤٩
أحمد راسم — ٢٣١ ، ٢٦٦
أحمد رضا بك — ١١٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٦
أحمد شكرى بك — ٢٣٥ ، ٢٥٦
أحمد عارف الزين — ٢١٢
أحمد عزت باشا العابد — ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٨٩
أحمد عطية الله — ٨٥
أحمد فارس الشدياق — ٢٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٩٨
أحمد كرد على — ٢٧٠
أحمد مدحت باشا — ٩٢ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٨٩ ، ١٩٠
أخبار عن انتشار الإنجيل (صحيفة) — ٨٢
أدهم بك — ٢٥٠
أديب اسحق — ٩٣ ، ٩٧ ، ١٩١
أديب مروه — ٢٠٩

أديب نظمى — ٩ ، ١٠ ، ٨٠ ، ١٩١
أرسانيوس حداد — ١٩١
إستانبول (صحيفة) — ٢٣١
إستانبول (العاصمة) — ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢
إستوكهولم — ١٧٦
أسد رستم — ٣٤
أسعد مخلص باشا — ٨٠ ، ٨١ ، ٨٥
إسكندر بن فرج الله طراد — ٩٤
إسكندر شلهوب — ٢٦ ، ٥٦ ، ٥٧
إسكندر عازر — ٩٧
إسكندر عمون — ٢٤٨
إسماعيل النابلسي — ١٩١
إسماعيل باشا (خديو) — ٦٨ ، ١٨٣
إسماعيل ذهنى بك — ٩٤
إسماعيل كمال بك — ١٥٦
اسمع وسطح (صحيفة) — ٢١٣
اعطيه جمله (صحيفة) — ٢١٣

أعمال الجمعية السورية (صحيفة) — ٤٨ ، ٨٩
أعمال شركة القديس مار منصور دى بول (صحيفة) — ٩٧ ، ١١٩
آغوب باشا — ١١١ ، ١٢٤
أفغانستان — ٣٣
إقدام (صحيفة) — ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٢٦٦
الاتحاد العثمانى (صحيفة) — ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ . ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ٢٩٠
الاتحاد العربى (مجلة) — ١٨٣
الاتحاد والترقى (جمعية) — ١٠٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٥ . ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ . ٢٠٤ ، ٢١٤ . ٢١٧ ، ٢١٨ . ٢٢١ ، ٢٢٢ . ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ . ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ . ٢٤٣ ، ٢٤٦ . ٢٥٢ ، ٢٧٥
الأحوال (صحيفة) — ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢٠٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠
الإخاء العربى العثمانى (جمعية) — ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ . ٢٤٢
الأرز (صحيفة) — ١٩٠
الإرسالية الأمريكية — ٣٠ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ١٥٥
الأزهر الشريف — ١١٠
الاستقلال العربى (صحيفة) — ١٨٥
الإسكندرية — ٣٤ ، ٩٠
الإصلاح (صحيفة) — ٢٣٦ ، ٢٩٠
الاعتدال (صحيفة) ٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ . ١٤٢ ، ٢٧٤
الإقبال (صحيفة) — ٢٠٩
آل البكرى — ٢٦٣

الإمبراطورية العثمانية — ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤
الامتيازات الأجنبية — ٢٥
الإنجيل — ٣٦ ، ٤٨ ، ٨٢
الإنكشارية — ٢٠ ، ٤٧ ، ٥٠
الأهرام (صحيفة) ١٠ ، ١٤٩ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢١١ ، ٢٤٨
الائتلاف العثمانى (صحيفة) — ٢٣٦
ألبانيا — ٢٤٤
ألبترون — ٢٧٧ ، ٢٨٠
البحر الأحمر — ١٤٠
البرق (صحيفة) — ٢١١
البشير (صحيفة) — ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ . ١١٢ ، ١١٩ . ١٣٢ ١٣٤ ، ١٣٦ . ١٥٥ . ١٥٦ ، ١٥٧ ، ٢٠٩
البصرة — ٢٥١
البصير (صحيفة) — ١١٥ ، ١٨٣
البغلة (صحيفة) — ٢٣٨
البلغار — ١١١
البوسفور — ١٧٤
البوسنة — ١١١ . ١٩٣
التقدم (صحيفة) — ٦٣ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٥٤
التقدم (صحيفة جديدة) — ٢١١
الثبات (صحيفة) — ٢٤٨

الجامع الأموى — ٢٦٩
الجامعة (مجلة) — ١٦٢ ، ١٩٢
الجبل الأسود — ١٢٦
الجزار (والى) — ٢٥
الجزائر — ٦٨
الجعبة (صحيفة) — ١٩٠
الجمعية العربية الفتاة (جمعية) — ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦
الجمعية العلمية السورية (جمعية) ٦٧ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٢٩
الجمعية القحطانية (جمعية) — ٢٤٢
الجمعية المحمدية (جمعية) — ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٧٥ ، ٢٩١
الجنان (صحيفة) — ٦٧ ، ٩١ ، ٩٢ . ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٢ . ١١٩ . ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ . ١٤٧ ، ١٩٨
الجنة (صحيفة) — ٦٧ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٢ . ١١٣ ، ١١٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٧
الجنينة (صحيفة) — ٦٧ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٢
الجوائب (صحيفة) — ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٠ ؛ ٨٧ . ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩
الحجاز — ٩ ، ١٥ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩
الحدث — ١٩٠ ، ٢٧٨
الحرب البلقانية — ٢٤٤
الحرب العالمية الأولى — ٨ . ٢٠ ، ٧٤ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٩٢
الحرية (صحيفة) — ٢٢٥ ، ٢٣٧

الحسين بن على — ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
الحضارة (صحيفة) — ٢١٩
الحقيقة (صحيفة) — ٢١٩
الحمارة (صحيفة) — ٢٣٨
الحوادث (صحيفة) — ٥٣ ، ١١٧
الحوادث الداخلية (صحيفة) — ٢١١
الخلافة (صحيفة) — ١٦١ ، ١٨٣
الخليج الفارسى — ١٤٠
الدامور — ٢٧٨ ؛ ٢٨٠
الدستور — ١١ ، ٥٦ ، ٥٩ . ٧١ . ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٩ . ١٢٠ . ١٢٧ . ١٣٣ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٨٥ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٦ . ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ . ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ . ٢٢٩ : ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٧٣ . ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩١
الديبا (صحيفة) — ١١٥
الرأى العام (صحيفة) — ٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ . ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠
الروضة (صحيفة) — ١٩٠
الزهراء (صحيفة) — ١٨٨
الزهرة (صحيفة) — ٦٣ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠١
آل سام (صحيفة) — ٩٨ ، ٩٩
السكة الحجازية (صحيفة) — ٨٠ ، ٢٣٤
السلطنة (صحيفة) — ٥٧

السويد — ١٧٦

السويس (قناة) — ١٠١ ، ١٠٣

السيد العلوى (شيخ) — ٢٥٩

الشام(صحيفة) — ٨٠ . ١٨٧ . ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١١

الشام (بلاد) — ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ . ٣٣ . ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ . ١٣٢ . ١٤٠ ، ١٤٣ . ١٧٨ . ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٣ . ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ . ٢٣٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٢

الشذور (مجلة) — ١٩٢

الشرق (صحيفة) — ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢

الشركة الشهرية (صحيفة) — ٦٣ ، ٨٢ ، ٩٧

الشمس (صحيفة) — ١٩٢

الشهباء (صحيفة) — ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ . ١٣١ . ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٧ ، ٢٧٤

الشوير — ٢١

الشويفات — ٢٧٨ ، ٨٠

الصدق (صحيفة) — ٢٧٢

الصرب — ١١١

الصفا (صحيفة) — ١٩٠ ، ١٩٢

الصفاء (صحيفة) — ١٥٥

الطبيب (صحيفة) — ١١٩

العاصمة (صحيفة) — ١٧١ ، ١٨٨ ، ٢٩٢

العباس (عم الرسول) — ٢٥٨

العراق (بلد) — ٩ ، ٦٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢١٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩

العرب (صحيفة) — ٢٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٦

العرفان (صحيفة) — ٢١٢

العروس (مجلة) — ٢١٢

العصر (صحيفة) — ١٦١

العصر الجديد (صحيفة) — ٢١١

العفريتة (صحيفة) — ٢٧٢

العلويين (بلاد) — ٢٥٥

الغزالى — ٩

الفاتيكان — ٦١

الفتح (صحيفة) — ١٨٨

الفتى العربى (صحيفة) — ٢٣٥

الفجر المنير (صحيفة) — ٦٢

الفوائد (صحيفة) — ١٥٥

الفيجارو (صحيفة) — ١١٥

القابون (بلد) — ٢٨٨

القاهرة (بلد) — ٣١ ، ٨٣ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦١ ، ١٧٦ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥

القاهرة الحرة (صحيفة) — ١٦١

القبس (صحيفة) — ٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٦٩

القرآن الكريم — ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ١٥١

القنيطرة (بلد) — ٢٧٨ ، ٢٨٠

الكائنات (صحيفة) — ٨٠

الكلية السورية البروتستنتينية — ٣٧ ، ٩٥ ، ١٢٦

الكشكول (صحيفة) — ٢٧٢
الكنيسة الكاثوليكية (صحيفة) — ١٩١
الكوكب الشرقى (صحيفة) — ١٠
اللاذقية (بلد) — ٣٤ ، ٩٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٨ ، ٢٧٨ ، ٢٠
اللواء (صحيفة) — ١٨٨
المارونية الفتاة (صحيفة) — ٢٣٩
ألمانيا (بلد) — ١٣٨ ، ٢٥٧ ، ٢٦١
المباحث (صحيفة) — ٢١٢
المجمع الفاتيكانى (صحيفة) — ٦١ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠١
المحبة (مجلة) — ١٩١
المدرسة الكواكبية — ١٢١
المدينة المنورة — ٢٠٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩
المزامير — ٢٢ ، ٣٩
المسرح (صحيفة) — ٢٧٢
المسمار (صحيفة) — ٢١٣
المسيح — ٨٨
المشرق (مجلة) — ١٩٢
المشكاة (صحيفة) — ١١٩ ، ١٣١ ، ١٤٧ ، ١٩٢ ، ٢٥٣ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠
المصباح (صحيفة) — ١٩٤
المطبعة العمومية — ١٠١
المطبعة الأميركية — ٤٨ ، ٦١
المطبعة السلطانية — ٦٧
المطبعة الشويرية — ٢٢
المطبعة الكاثوليكية — ٦١ ، ٦٣ ، ١٠١

المغرب — ١٠
المفيد (صحيفة) — ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،
٢٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤
المقتبس (صحيفة) — ٨٠ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ .
٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ .
٢٧٠ ، ٢٨١ . ٢٨٢ ، ٢٨٣ . ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،
٢٩٠ ، ٢٩١
المقتبس (مجلة) — ٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ،
٢٦١ ، ٢٩٢
المقتطف (مجلة) — ١٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٩ ،
١٤٨ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ، ١٩٩
المقطم (صحيفة) — ١٨٧ ، ٢٤٩
المنار (صحيفة) — ١٩١
المنتدى الأدبى (جمعية) — ٢٤٢ ، ٢٥٥
المهذب (صحيفة) — ١٩٠
المهماز (صحيفة) — ٨٨ ، ٩٧
المورد الصافى (صحيفة) — ٢١٢
الموصل (بلد) — ٥٦ ، ٢٢٤
المؤيد (صحيفة) — ١٧٨ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٣٢
النجاح (صحيفة) — ٦٣ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٩ ،
١٣٢
النجف (بلد) — ٢٥٨
النحلة (صحيفة) — ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠١
النشاط (صحيفة) — ١٩٠

النشرات السرية — ٨٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٤٥

النشرة الأسبوعية (مجلة) — ٨٩ ، ٩٧ ، ١١٩ ، ١٥٥ ، ٢٠٩

النشرة الشهرية (صحيفة) — ٨٢ ، ٨٨ ، ٩٧

النصيب (صحيفة) — ١٩٠

النهضة (صحيفة) — ٢٣٢

النهضة الإصلاحية (مجلة) — ١٩٨

النهضة اللبنانية (جمعية) — ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧

الهدى (صحيفة) — ١٦١ ، ٢٤٨

الهرسك (بلد) — ١١١ ، ١٩٣

الهلال (صحيفة) — ١٠ ، ١١٢

الوقائع المصرية (صحيفة) — ٤٧

الولايات المتحدة الأمريكية — ٣٧

اليابان — ١٠١

اليونان — ٦٧ ، ١٩٣

اليمن — ١٠ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ٢٢٠

أم القرى (كتاب) — ١٠ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ٢٧٤

أمبروسيوس موتو — ٨٨

أمريكا — ٢٥ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٤ ، ٢٥٦

إميل زولا — ١٧٠

أمين الخورى — ١٦٢ ، ١٩٢

أمين أرسلان — ١٧٦

أمين باشا (والى) — ١٩٨

أمين ناصر الدين — ٢١٩

أنجر بوسبك — ١٦

إنجلترا — ٩ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٩٣ ، ١١٥ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٤ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

أنطاكية (بلد) — ٣٤

أنطون صالحانى — ١٥٧

أنفه (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠

أنور باشا (قائد) — ٢٦٢

أنيس القدسى — ٢١٢

أنيسة حبيقة — ١٩٨

إهدن (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠

أوربا — ١٠ ، ٦٢ ، ٩٤ ، ١٣٥ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ٢٢١ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

أياصوفيا — ٢٣١

إيطاليا — ٣٤ ، ٨٩ ، ٢٦٤

إيلى سميث — ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٣

إيلى سميث (السيدة) — ٣٢

إيوانيكوس اليونانى — ٢٢

(ب)

باريس — ٩ ، ٦٧ ، ٩٨ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩

بالمرستون — ٣١ ، ٣٦

بحمدون (بلد) — ٢٧٨ ، ٢٨٠
بدر الدين الحسيني (الشيخ) — ٢٦٩
برجيس باريس (صحيفة) — ٦٧ ، ٧٠
برمانا (بلد) — ١٩٠ ، ٢٧٧
بريد القسطنطينية (صحيفة) — ٥٣
بسكنتا (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠
بشارة عبد الله الخوري — ٢١١
بشير الشهابي — ٢٥
بطرس البستاني — ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٦٦ ، ٦٧ ،
٦٨ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ،
١٣٣ ، ١٤٢
بعبدا (بلد) — ١٩٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠
بعبدات — (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠
بعلبك (بلد) — ٣٩ ، ٩٠ ، ٢٦٦
بغداد — ١٤٠ ، ١٦٠ ، ٢١٧ ، ٢٣٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨
بلغاريا — ٨٢
بنى عمار — ١٧
بوانكاريه — ٢٤٥
بولاق — ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٤
بيت الدين (بلد) — ٨١ ، ٨٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠
بيت المقدس — ١٥ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٩٠ ، ١٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٩ ،
٢٧٧ ، ٢٨٠
بيت شباب (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠
بيروت — ٨ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ،
٣٨ ، ٣٩ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ،

٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ،
٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢
١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ،
١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ،
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،
٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،
٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ،
٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩
بينو عكار (بلد) — ٧٨ ، ٨٠

(ت)

ترجمت حقيقت (صحيفة) — ٢٣١ ، ٢٦٦
تركيا — ٢٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢ ،
٢٦٣ ، ٢٧٢
تركيا الفتاة (حزب) — ١٠٤ ، ١٢٠
تركيا الفتاة (صحيفة) — ١١٥
تشرتشل (قائد) — ٤٩
تقويم وقائع (صحيفة) — ٤٨
تكمل (صحيفة) — ٢٣٤
تنوير الأفكار (صحيفة) — ٢٧٢
تورك أوغاجي (صحيفة) — ٢٣١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢

توفيق جانا — ٢٣٧
توفيق قربان — ١٩٢
تونس — ١٠ ، ٦٨

(ث)

ثمرات الفنون (صحيفة) — ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ٢٢١

(ج)

جامعة الدول العربية — ٧
جامعة القديس يوسف — ٣٨
جان جاك روسو — ١٧٠
جويد بك (وزير مالية) — ٢٤٥
جبرائيل دلال — ٢٧ ، ٣٨
جبل لبنان — ٢١ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ٢١٠
جبيل (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠
جحى (صحيفة) — ٢١٣
جراب الكردى (صحيفة) — ٢٣٨
جرجس المقدسى — ٢١٢
جرجس زوين — ٩١
جرجى زيدان — ١٠ ، ٢٣ ، ٩٦ ، ١٧٤ ، ٢٥٢
جرجى صموئيل يني — ٢١٢

جزين (بلد) — ٢٧٨ ، ٢٨٠
جسر نهر بيروت (بلد) — ٢٧٨ ، ٢٨٠
جلادستون — ٨٢
جلال نورى — ٢٣١ ، ٢٦٦
جلبي محمد أفندى — ١٢٩
جمال الدين الأفغانى — ٢٨ ، ١٧٤ ، ١٧٩
جمال باشا السفاح — ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١
جمال باشا المرسينى — ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
جمعية العلوم والفنون — ٤٩ ، ٨٣
جمعية العهد — ٢٦٤
جميل باشا — ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٩٨
جميلة كفروش — ١٩٨
جنكيز خان — ٢٣١ ، ٢٥٧
جنين (بلد) — ٢٦٦
جواد باشا — ١٨٢
جودت باشا — ٨١ ، ٨٥ ، ١٢٠
جورج أنطونيوس — ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٥٩
جورج حداد — ٢٦٩
جورج دباس — ١٩٦
جورج سمعان — ١٩٢
جورج فاخورى — ٢٤٨ ، ٢٥٤
جورج متى — ١٩٢

جورج يوسف — ١٩٢
جورنال البوسفور — ٥٣
جورنال التليغراف — ٥٣
جورنال القسطنطينية — ٥٣
جوزيف هانى — ٢٦٧ ، ٢٦٩
جوليا طعمة — ١٩٨
جون باويرنج — ٣١ ، ٣٦
جون ترك (صحيفة) — ٢٣١ ، ٢٤٤ . ٢٥٢ . ٢٦٦
جونيه (بلد) — ٢٧٧

(ح)

حازم بك — ٢٥٠
حافظ عثمان — ٢١
حاصبيا (بلد) — ٢٦٩
حبيب جلخ — ٩٠
حديقة الأخبار (صحيفة) — ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ١١٩ . ١٣٢
حرب القرم — ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٧٢
حريصا (بلد) — ٢٧٨ ، ٢٨٠
حسن الجابى — ١٥٦ ، ١٥٧
حسن باشا — ١٦٠
حسن فهمى — ٢٢٥
حسنى باشا — ٧٢
حسين بيهم — ٨٣ ، ٩٠ ، ٩١

حسين جاهين — ٢٣١ ، ٢٦٦
حسين فهمى باشا — ١١٤
حط بالخرج (صحيفة) — ٢١٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧
حتى العظم — ٢٤٥
حلب — ٨ ، ١٠ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٩ ، ٩٠ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ . ١٢٤ . ١٢٦ . ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٢ . ١٥٢ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٩٨ ، ٢١١ . ٢٦٠ ، ٢٦٦ . ٢٧٧ ، ٢٧٩
حمارة الجبل (صحيفة) — ٢٣٨
حمارة بلدنا (صحيفة) — ٢٣٧
حمانا (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠
حماة — ٢١ ، ٩٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧
حمص — ٩٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠
حنا صعب — ٨٢
حنا عنحورى — ١٤٩ ، ١٩٢
حنين الخورى — ٩٠ ، ٩١
حوران — ١٢٧ ، ١٣٦
حيفا — ٢٠٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠

(خ)

خالد بك (والى) — ١٥٦
خلوصى بك (والى) — ٢٦١ ، ٢٦٢
خليل الأيوبى — ٢٦٧ ، ٢٦٨

خليل البدوى — ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٩١
خليل الخورى — ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ١١٨ ، ١٩٠
خليل رفعت باشا — ١٨٢
خليل زيتية — ٢٤٨
خليل سركيس — ١١٢ ، ١١٩ ، ١٩٢
خليل صابات — ١٧ ، ٢٢ ، ٦١ : ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٤
خليل طانوش باخوس — ١٩٠
خليل عطية — ٨٨ ، ٩٧
خليل غانم — ١١١ ، ١١٤ . ١١٥ . ١٢٤ . ١٨٣
خير الله أفندى — ١٠٤

(د)

دانيال بليس — ٣٧
داود باشا — ٨١ ، ٨٢
داود بركات — ٣٥
داود مجاعص — ٢٣٧
درعون (بلد) — ٩٠ ، ١٧٧
دمشق — ١٤ ، ٢٩ . ٣١ . ٣٤ . ٣٥ . ٣٨ . ٣٩ . ٦١ ، ٦٩ ،
٨٠ ، ٨١ ، ٩٠ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ،
١٣٨ . ١٤٢ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ،
١٩٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،
٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ،

٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ . ٢٧٦ ،
٢٧٩ ، ٢٨٨
دمشق (صحيفة) — ٨ ، ١٢٠ . ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٢
دير القمر (بلد) — ٨١ ، ٢٨٠
دير قزحيا — ١٧
دير مار يوحنا الصايغ — ٢١ ، ٢٣
ديشانيل — ٢٦٤
دينس دى ريفوار — ١٤٠
ديوان الفكاهة — ١٩٢

(ر)

رابطة الوطن العربى (جمعية) — ١٨٤
راسين — ١٧٠
راشد باشا — ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٣
رائف أفندى — ٩٣
رجوم وغساق إلى فارس الشدياق (صحيفة) — ٩٨
رزق الله أرقش — ٢٤٨
رزق الله حسون — ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٨ ،
٩٨ ، ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦
رزق الله خضرا — ٩٠
رشتر — ١٠٢
رشدى الشمعة — ٢٦٩
رضا باشا (وزير) — ١٥٧
رفاعة (الشيخ) — ٣٤

رفعت باشا — ١٨٢
رفيق العظم — ١٦٠
رشيد الدحداح — ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠
رشيد أيوب — — ٢١٩
روجينا شكرى — ١٩٨
رودس — ١٧٤
روسيا — ٥٤ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ٢٦٤
روما — ١٧
رومة القديمة — ١٥٥

(ز)

زنجبار — ١٩٦
زحلة — ٣٨ ، ١٩٠ ، ٢٧٨
زغرته — ٣٠
زيد — ٢٠ ، ٢٢٦

(س)

سارة خير الله — ١٩٨
ساطع الحصرى — ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٥٣ ،
٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩
سامى الدهان — ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥
سامى الكيالى — ١٨ ، ١٧٨ ، ٢١١ ، ٢٦٠
سامى قصيرى — ٩٤
سبنسر — ٢٨٧

سعيد حمادة — ٩٤
سعيد أفندى — ١٩
سعيد الشرتونى — ٦٨
سعيد باشا — ١٣٥ ، ١٤٧
سعيد بن الشريف على — ١٢٣
سلسلة الفكاهات (صحيفة) — ١٥٤ ، ١٩٢
سامى طنوس — ١٩٨
سليم البستانى — ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١١١ ، ١٥٣
سليم التاجى الفاروقى — ٤٧ ، ٢١٩
سليم الجزائرى — ٢٦٩
سليم الخورى — ٦٤
سليم بن عباس الشلفون — ٩٤
سليم دياب — ٩١
سليم رمضان — ٩٠ ، ٩١
سليم سركيس — ١٣٥
سليم شحادة — ٩٠ ، ٩١ ، ١٩٢
سليم طراد — ١٩٢
سليم عنحورى — ١٢٠ ، ١٤٩ ، ١٦١ ، ١٩٢ ، ٢٥٣
سليم فارس — ١١٨
سليم نقاش — ١٠
سليمان غانم — ٨٩
سليمان نظيف — ٢٥٧
سوريا (صحيفة) — ٦٥ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ١١٩ ، ١٩١ ،
٢٣٣
سوريا — ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥٢ ،

٥٥ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ . ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١١٣ . ١٢٠ ، ١٢٦ . ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٠ ، ١٨٥ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦

سويسرا — ١٦٩

سيف الدين الخطيب — ٢٦٩

سيناء — ٢٦٤

(ش)

شارل دباس — ٢٥٦

شاكر الحنبلي — ٢٦٥

شفيق المؤيد — ٢١٥ ، ٢٦٩

شفيق جبرى — ١٩١ ، ٢٢٣

شكرى الأيوبي — ٢١٥

شكرى الحسيني — ٢١٥

شكرى العسلي — ٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٦٩

شكرى غانم — ٢٤٨ ، ٢٥٦

شكرى كنيدر — ٢١١

شكيب أرسلان — ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠

شكيب أفندى — ٥١

شكسبير — ١٧٠

شوكت الفاروقى — ٢٥٠

شمس شحادة — ١٩٨

(ص)

صادق المؤيد — ٢١٥

صباح الدين (الأمير) — ١٨٣ ؛ ٢٥٠

صدى الإسلام (صحيفة) — ٢٥٨

صدى المفيد (صحيفة) — ٢٣٥

صلاح الدين (الداماد) — ٢٤٥

صور (بلد) — ٩٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠

صيدا (بلد) — ٩٠ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨ . ٢١٢ . ٢٧٧ ، ٢٨٠

(ض)

ضاهر خير الله — ٩١

(ط)

طابب النقيب — ٢٥١

طاهر الجزائرى المغربي — ٢١٣

طاوسهند (قائد) — ٢٦٠

طبائع الاستبداد (كتاب) — ١٧٧ ، ١٧٨ — ٢٧٤

طرابلس (صحيفة) — ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢٠٩

طرابلس الشام — ١٥ ، ١٧ ، ٣٤ ، ٩٠ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٩٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠

طرابلس الغرب — ١٧٤ ، ٢٤٤

طنين (صحيفة) — ٢١٧ ، ٢٣١ ، ٢٦٦
طه المدور — ٢٤٩ ، ٢٦٠

(ع)

عادل بك — ٢٥٠
عارف الشهابي — ١٨٧ ، ٢١٦ ، ٢٦٩
عارف الماردينى — ١٦١ ، ٢١٥
عارف الهبل — ٢١٣ ، ٢٣٤
عاليه (بلد) — ٢٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠
عبد الحميد الأول — ٢١
عبد الحميد الثانى — ٢٠ ، ٥٩ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١١ . ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ . ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٢
عبد الحميد الرافعى — ٢١٩
عبد الحميد الزهراوى — ٢١٩ ، ٢٣٧ ، ٢٥٦ ، ٢٦٩ ، ٢٨٩
عبد الرحمن الغافقى — ٢٥٧
عبد الرحمن الكواكبى — ١٠ ، ٢٧ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ . ١٢٥ . ١٣١ ، ١٣٣ . ١٣٥ . ١٤٢ . ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٧٤

عبد الرحيم بدران — ٩٠ ، ٩١
عبد العزيز (السلطان) — ٢٠ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ . ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٦٠
عبد الغنى العريسى — ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٦
عبد الغنى النابلسى — ١٥ ، ١٩١
عبد القادر الجزائرى — ٢٦٩
عبد القادر القبانى — ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٤٢
عبد القادر المغربى — ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
عبد الله (شريف مكة) — ٢٥٨
عبد الله أفندى (شيخ الإسلام) — ١٨ ، ٢٠
عبد الله أفندى (مدير المطبوعات) — ١٥٦
عبد الله باشا (قائد) — ١٦٠
عبد الله باشا (والى) — ٢٥
عبد الله زاخر الشماس — ٢١
عبد الله مراش — ٢٧ ، ١١٦
عبد المجيد (السلطان) — ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩
عبد المسيح الأنطاكى — ١٩٢
عبيد الله — ٢٣١ ، ٢٤٣
عبيه (بلد) — ٣٦ ، ٢٧٨
عثمان بن عفان — ١٦
عثمان مردم بك — ١٨٧
عثمان نورى — ١٤٧

عزيز باشا (والى) — ١٥٥ ، ١٥٦
عشية الأحد (كراس) — ٣٩
عطار (الشيخ) — ٣٤
عطارد (صحيفة) — ٦٧
عكا (بلد) — ٩٠
عكاز أبو نواس — (صحيفة) — ٢٣٩
على باشا (قائد — رئيس وزراء) — ٧٣ ، ٨٦
على حكمت ناهيد — ٢٦٨
على حيدر الركابى — ٢٩
على حيدر مدحت بك — ١٢٥
على سويفى — ٧٣
على ناصر الدين — ١٩٢
على يوسف — ٢٣٢
عمر أفندى الأنسى الحسينى — ٦٢
عمر الجزائرى — ٢٦٩
عمر الفاروق — ٢٥٧
على عمر النشاشيبى — ٢٦٩
عمر فروخ — ٨٥ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٦٩
عونى إسحق — ٩٤
عين زحلتا (بلد) — ٢٧٨ ، ٢٨٠
عين ورقة (بلد) — ٣٠
عين تورة (بلد) — ٣٠ ، ٣٢

(غ)

غبرئيل شارم — ١٤٠
غدير الفرات (صحيفة) — ٩٦

غزة (بلد) — ٣٤
غزير (بلد) — ٣٨ ، ٨٩

(ف)

فارس نمر — ١٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٣٠ ، ١٤٨ ، ٢٤٩
فتى العرب (صحيفة) — ٢٣٥
فخرى البارودى — ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٢ . ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ . ٢١٣ ، ٢٢٢ . ٢٣٤ . ٢٣٧
فرات (صحيفة) — ٨١ ، ٩٦ ، ١١٩ ، ١٢١
فرانقو باشا — ٨٢ ، ٨٥
فرنسا — ١٩ ، ٢٨ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٨٩ ، ١١٥ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٩ . ١٧٠ ، ١٨٦ . ١٩٤ . ١٩٥ . ١٩٦ . ٢٠٢ . ٢٢٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥
فرن الشباك (حى) — ٢٧٨ ، ٢٨٠
فرنسيس مراش — ٢٧
فريد باشا — ١٨٢
فريدة حبيقة — ١٩٨
فريدة عطية — ١٩٨
فضل الله فارس أبي حلقة — ١٩١
فلسطين — ١٨٥ . ٢٥٦ . ٢٩٦
فليشر — ٦٤
فؤاد باشا — ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٩
فؤاد حنتس — ٢٣٥
فولتير — ١٧٠

فولنى — ٢٢ ، ٢٣

فيصل (الأمير) — ٢٦٤ ، ٢٦٧

فيكتور هوجو — ١٧٠

فيكتوريا (فندق) — ٢٦٠

فيليب دى طرازى — ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٥٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٧٨

(ق)

قبرص — ١٩٣

قبس (صحيفة) — ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٦٩

قصبة بشراى (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠

قيتولى (بلد) — ٢٧٨ — ٢٨٠

(ك)

كارنو — ١٩٤

كازاريو — ١٩٤

كاظم باشا — ١٦٢

كامل الغزى — ١٢١ ، ١٢٢

كامل بشا القبرصى — ١٢٢ ، ١٤٧

كامل باشا (رئيس وزراء) — ١٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢

كربلاء (بلد) — ٢٥٨

كرنيليوس فان ديك — ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٧

كريت (بلد) — ٢٤٤

كفتين (بلد) — ١٩٠ ، ٢٧٧

كفرچاتا (بلد) — ٢٧٧ ، ٢٨٠

كمال باشا — ١٨٩

كمال عباس الأزهرى — ٢١٩

كميون (سفير) — ١٥٧

كلية حلب — ٣٤

كلية دمشق — ٣٤

كلية عين تورة — ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٩

كلير (قسيس) — ١٥٧

كلوت بك — ٣٣

كوت الإمارة (بلد) — ٢٦٠

كوجوك سعيد باشا — ١٨٢

كوجوك كينارجى (معاهدة) — ٨٥

كورنى — ١٧٠

كوريبه دوريان (صحيفة) — ١١٧

كوكب الصبح المنير (صحيفة) — ٨٩ ، ٩٧

كوكب أمريكا (صحيفة) — ١٦١

(ل)

لادن (البابا) — ١٥٦

لافرانس أنترناسيونال (صحيفة) — ١١٥

لافيجرى (كردينال) — ٩٥

لباب الألباب (صحيفة) — ١٩٠

لبنان (صحيفة) — ٨١ ، ١٩٠
لبنان — ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٨ ، ٥٠ . ٥١ . ٥٣ . ٥٦ . ٦٢ ،
٦٤ . ٦٥ . ٦٦ ، ٦٩ . ٩٠ . ٩٤ ، ١٠٢ . ١٣٢ ،
١٨٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ . ٢٦٦ .
٢٦٩
لسان الأهالى (صحيفة) — ٢٧٢
لسان الحال (صحيفة) — ١١٢ ، ١١٩ . ١٣١ . ١٣٢ . ١٤٧ .
١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
لسان العرب (صحيفة) — ٢٣٥
لندن — ٩٨ ، ٩٩ ، ١٦١ ، ١٨٣
لوماتان — (صحيفة) — ١١٧
لويس شيخو — ١٩٢
لويس صابونجى — ٩ . ١٠ ، ٢٨ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧ .
١٠١ . ١٦١ . ١٨٣
ليبزيج (بلد) — ٣٦

(م)

مارى عجمى — ٢١٢
مالطة (بلد) — ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦
مجموع علوم (مجلة) — ٨٩ ، ٩١ ، ٩٧
مجموع فوائد (مجلة) — ٤٨
محب الدين الخطيب — ٨٧ ، ١٧١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ،
٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٦٥ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١
محمد أرسلان — ٨٣ ، ٩٠ . ٩١ ، ٢٢٦
محمد أسعد طلس — ٢٦٦ . ٢٦٧ . ٢٧٢

محمد الحنفى — ١٢١
محمد الشنطى — ٢٦٩
محمد الصادق — ٦٨
محمد المحمصانى — ٢٣٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤
محمد تاج الدين الحسينى — ٢٦٧
محمد جميل بيهم — ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٢٢٤ . ٢٢٥ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ . ٢٤٩ . ٢٥٠ ،
٢٥١ ، ٢٥٥
محمد حبيب العبيدى الموصلى — ٢١٩ ، ٢٢٤
محمد خليل البحيرى — ١٩٠
محمد خير الدين — ٢٣٤
محمد رشاد (محمد الخامس) — ١٧١ ، ٢٢٧ ، ٢٦٨ . ٢٧٥
محمد شاهين حمزة — ١٧٦
محمد صبحى عقده — ٢٣٩
محمد عبده (الشيخ) — ٢٨
محمد عزة دروزه — ٢١٥
محمد على باشا — ٧ ، ٨ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٤٧
محمد على طرابلسى — ١٩٤
محمد فريد — ٢٨
محمد كامل البحيرى — ١٦١
محمد كرد على — ٨٠ ، ١٤٤ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٥ . ١٨٨ ،
١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ،
٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،
٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ . ٢٥٤ ،

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ،
٢٨٦ ، ٢٨٨

محمد محمود الحبال — ٩٤

محمود الثانى (السلطان) — ٢٠ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧

محمود باشا — ١٨٣

محمود نديم باشا — ٩٨

مخبر (صحيفة) — ٧٣

مذكرات الأحرار اللبنانية (صحيفة) — ٢٣٧

مرآة الأحوال (صحيفة) — ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ١١٥ ، ١٤٨ —
١٤٩

مرآة الشرق (صحيفة) — ١٩٢

مرآة الغرب (صحيفة) — ١٦١

مراد الخامس — ٢٠ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ،
١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨

مراد بك — ١٤٥ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٥

مراكش — ٦٨

مرجعيون — ٢٧٨ ، ٢٨٠

مرسيليا — ٦٧

مريانا مراش — ٢٧ ، ١٩٨

مريم سركيس — ١٩٨

مريم ليان — ١٩٨

مريم مكاريوس — ١٩٨

مزاحم الباجهجي — ٢٣٢

مشورت (صحيفة) — ١١٥ ، ١٥٩ ، ١٧٥ ، ١٧٦

مصر — ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ،

٣٠ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٠١ ، ١٠٣ ،
١١٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ،
١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ،
٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤

مصطفى الشهابى — ١٨٨

مصطفى خالدى — ٨٥ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٦٩

مصطفى شاكر — ١٣٨

مصطفى كامل — ٢٨

مصطفى واصف ٨٠ ، ١٩٠ ، ١٩١

مطابع الآداب الشرقية — ٢٥

مطبعة الإرسالية الأميركية — ٣٠

مطبعة الدومانى — ٣٩ ، ٦١

مطبعة العاصمة — ١٨٨

مطبعة بولاق — ٢٤ ، ٣١

مطبعة حلب المارونية — ٣٩ ، ٧١

مطبعة جاورجيوس — ٢٢ ، ٢٣

مطبعة قزحيا الثانية — ٦١

معروف الرصافى — ٢١٩

مكة — ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢

مكدونيا — ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥

ملحق الإصلاح (صحيفة) — ٢٣٦

ملحم فارس — ٩١

منير الريس — ٢٣٢

منصور كريتلى — ٤٩

موسى دى فريج — ٩٠ ، ٩١

ميخائيل عورا — ٩
ميخائيل مدور — ٦٢

(ن)

نابليون الأول — ٣٣
نابليون الثالث — ١١١
نابولى — ١٨٣
ناصف اليازجى — ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٧
نجيب البستانى — ١٣٥
نجيب العازورى — ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦
نجيب بك — ١٩٠
نجيب جانا — ٢٣٨
نجيب كنيدر — ٢١١
نجيب موسى دياب — ١٦١
نخلة قلفاط — ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ٢٤١
ندى شاتيلا — ١٩٨
نصوحى بك — ١٥٤ ، ١٥٦
نعيمة (المؤرخ) — ١٥
نعوم مكرزل — ١٦١ ، ٢٤٨
نفير سوريا (صحيفة) — ٨ ، ٦٦ ، ٦٧
نقولا نقاش — ١٩٤
نور الدين القاضى — ٢٧٤
نيتشه — ٢٨٧

نيويورك — ١٦١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨

(هـ)

هارون الرشيد — ٩١
هاشم العطار — ١٢٢
هاشم باشا — ١٨٥
هلال عثمانى (صحيفة) — ٢٣٥
هولاكو — ٢٥٧
هاملت — ١٧٠

(و)

ولى الدين يكن — ١٨١
وليم طومسون — ٤٩

(ى)

يافا — ٣٤ ، ٩٠ ، ٢٠٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠
ياقوت صروف — ١٩٨
يعقوب صروف — ١٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٤٨ ، ٢٤٩
يعسوب الطب (صحيفة) — ١٠
يوحنا ورتبات — ٤٩
يوسف الحلخ — ٩١
يوسف أفتشورا — ٢٣١
يوسف الأسير الأزهرى — ٩٤

يوسف الشلفون — ٦٣ ، ٨٢ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ،
١٠١ ، ١١١ ، ١٥٤

يوسف باقوس — ٦٨

يوسف بهجت بك ١٥٧

يوسف حايك — ٢٦٤

يوسف حيدر — ٢١٩

يوسف خطار غانم — ٢٣٩

يوسف كفتاغو — ٤٩

يونس نقولا الجبيلي أبي عسكر — ٢٢

فهرس

صفحة

المقدمة . . . . ٧—١١

تمهيد ١٢

فترة ما قبل الصحافة . . . . ١٣—١٦

التدوين ونسخ الكتب . . . . ١٦—١٧

الطباعة فى سوريا . . . . ١٧—٢٤

لمحة تاريخية . . . . ٢٥—٢٨

البعثات التبشيرية والمدارس الأجنبية . . . . ٢٨—٣٠

الكتب ودور الطبع . . . . ٣٠—٣٢

التعليم فى زمن إبراهيم باشا المصرى . . . . . . ٣٢—٣٥

المدارس والبعثات الأمريكية . . . . ٣٥—٣٨

المدارس اليسوعية . . . . ٣٨—٤١

الباب الأول

الفصل الأول

الصحافة السورية فى عهد السلطان عبد المجيد
(١٨٣٩ — ١٨٦١)

لمحة تاريخية . . . . ٤٧—٤٨

رائدات الصحف السورية فى بيروت . . . . . . ٤٨—٤٩

صفحة

(مجموع فوائد) . (مجلة أعمال الجمعية السورية) منشور كونخانه
(٢٦ شعبان عام١٢٥٥) ٥٠–٥١
صحيفة مرآة الأحوال ٥١–٥٣
منشور التنظيمات ٥٤–٥٧
القوانين الأولى المنظمة للطباعة والصحافة والحد من حريتها بعد
حوادث حرب القرم والبلاد الشامية ٥٨–٦١
الصحافة السورية فى بيروت (حديقة الأخبار) . . . ٦١–٦٥
نفير سورية ٦٦–٦٧
صحيفة عطارد ٦٧–
صحيفة برجيس باريس ٦٧–
صحيفة الجوائب ٦٧–٦٩
خاتمة صحف الفترة ٦٩–٧٠

الفصل الثانى

الصحافة السورية فى عهد السلطان عبد العزيز

(١٨٦١ – ١٨٧٦)

لمحة تاريخية ٧١–٧٤
دراسة قانون الصحافة الإسلامية الصادرة فى آب (أغسطس)
عام ١٨٦٥ فى ٢ شعبان عام ١٢٨١ . . . . . ٧٥–٧٩
صحيفة سوريا الرسمية ٨٠–٨١
صحيفة لبنان ٨١–٨٢
بداية تكوين الجمعيات الوطنية السياسية ٨٢–٨٤

صفحة

الصحف والنشرات السرية ٨٤–٨٦
بداية الضغط على حرية الصحافة ٨٦–٨٨
صحيفة البشير ٨٨–٨٩
النشرة الأسبوعية ٨٩–٩١
مجلة الجنان ٩١–٩٢
مجلة النجاح ٩٢–٩٣
صحيفة التقدم ٩٣–٩٤
صحيفة ثمرات الفنون ٩٤–٩٥
مجلة المقتطف ٩٥–١٠٢
مواضيع الصحف ١٠٢–١٠٣
خاتمة صحف الفترة ١٠٣–١٠٥

الباب الثانى

الفصل الأول

الصحافة السورية فى عهد السلطان عبد الحميد

(١٨٧٦ – ١٩٠٩)

لمحة تاريخية ١٠٩–١١١
السلطان عبد الحميد الثانى ١١١–١١٢
صحيفة لسان الحال ١١٢–١١٣
تكميم الصحافة السورية ١١٣–١١٦
الحد من الحرية الصحفية السورية والصحافة العثمانية عامة . ١١٦–١١٩
صحيفة دمشق ١٢٠–١٢١

	صفحة
صحافة ولاية حلب	١٢١
صحيفة الشهباء	١٢٢
صحيفة الاعتدال	١٢٣
الصحافة فى ولاية سوريا	١٢٦–١٣٠
نظام الرقابة على الصحف والمطبوعات والمطابع	١٣١–١٤٠
اشتداد الرقابة الصحفية	١٤١–١٤٩
قانون الصحافة الصادر فى عام ١٨٨٨	١٤٩–١٥٢
جواسيس السلطان ومراقبوه	١٥٢–١٥٧
تكوين الجمعيات السرية من جديد	١٥٧–١٦٢
قانون عام ١٨٩٤	١٦٢–١٧٦
الحركة الوطنية فى ولاية حلب	١٧٦–١٧٩
مواد وإضافة فى قانون عام ١٨٩٤	١٧٩–١٨٣
مؤتمرات العرب السوريين	١٨٣–١٩٠
خاتمة صحف الفترة ومواضيعها	١٩٠–١٩٢
اشتداد الرقابة الصحفية فى مطلع القرن العشرين	١٩٣–١٩٧
شاميات يكتبن فى الصحافة السورية	١٩٧–١٩٩
الصحافة أثناء الحرب اليونانية التركية	١٩٩–٢٠٦
إعلان الدستور لعام ١٩٠٨	٢٠٦–٢١٣
محاولة إصدار نشرات سياسة جديدة لجمعيات وطنية	٢١٣–٢٢٧

الفصل الثانى

الصحافة السورية فى عهد محمد الخامس وسياسة الاتحاديين

(١٩٠٩ – ١٩١٦)

	صفحة
الصحافة السورية فى عهد محمد الخامس وسياسة الاتحاديين	٢٢٨–٢٣٩
تعديل بعض مواد قانون الصحافة المتعلقة بالمدير المسئول	٢٤٠–٢٤١
نشاط الصحافة السورية والعناصر العربية ضد سياسة التتريك	٢٤٢–٢٤٤
مطالبة الصحف العربية باللامركزية	٢٤٤–٢٤٧
الصحافة العربية المأجورة	٢٤٨–٢٤٩
الصحافة السورية الوطنية فى دمشق وبيروت	٢٤٩–٢٥١
الصحافة السورية الوطنية والصحافة التركية والمأجورة	٢٥٢–٢٥٥
مطالب العرب الوطنية والحرب العالمية الأولى	٢٥٥–٢٥٩
إصدار صحافة سورية استعمارية زمن الحرب العالمية الأولى	٢٥٩–٢٦٢
بداية التحرر الصحفى العربى السورى عن الحكم العثمانى	٢٦٢–٢٦٥
الحكم بإعدام السياسيين والصحفيين الوطنيين	٢٦٥–٢٦٧
إصدار صحافة استعمارية للدعاية العثمانية بدمشق	٢٦٧–٢٧٢
خاتمة	٢٧٣–٢٧٤
تحليل للصحافة السورية ومحتوياتها فى العهد العثمانى	٢٧٥–٢٧٨
دراسة الجدول	٢٧٩–٢٨٠
دراسة صحفية عامة	٢٨٠–٢٩٢
— تعريف بالولايات الشامية والمتصرفيات والسناجق زمن الحكم العثمانى	٢٩٣–٢٩٤

صفحة

ـ قائمة بأسماء الصحف والمجلات التى صدرت فى فترة العهد العثمانى ٢٩٥–٣٠٤

ـ أهم مصادر البحث ومراجعه ٣٠٥–٣١٨

ـ فهرس الأعلام ٣١٩–٣٥٦

ـ فهرس الكتاب ٣٥٧–٣٦٢

إهداء

«والعصر . . إن الإنسان لفى خسر . . إلا الذين آمنوا . . وعملوا الصالحات . . . وتواصوا بالحق . . . وتواصوا بالصبر » .

(صدق الله العظيم)

مقـــدمة

يرجع الاعتراف بأهمية دراسة الصحف والتأريخ لها إلى العهد الذى أصبحت فيه الشعوب محتاجة لمعرفة تاريخ نضالها من أجل الديموقراطية ، وبمضى الزمن أصبح لكل أمة تاريخها الصحفى ترى من خلاله حياتها السياسية والاجتماعية تتأمل فى مجرى أحداثه إذا ما أرادت أن تدرك مفهوم قيمة جهدها البشرى .

فالتأريخ للحياة السياسية ودور الشعب السورى فى الكفاح الوطنى فى عهد الانتداب الفرنسى ما بين الحربين العالميتين ما هو فى الواقع إلا تسجيلا أميناً للنشاط الصحافى فى تلك الفترة . لذلك يجدر بكل من يهتم بالصحافة السورية خاصة وبالصحافة العربية عامة أن يقف على خلجاتها وكفاحها من أجل الاستقلال السورى والديموقراطية الحقة .

وإنى شديد الاعتزاز بأن أصدر الجزء الثانى من تاريخ الصحافة السورية فى عهد الانتداب الفرنسى بكلمة ألقاها السيد نصوح بابيل نقيب الصحفيين السوريين فى حفل استقبال لمراسلى الصحافة الأجنبية فى دمشق ، لما له فى نفوسنا من الاحترام والتوقير لخدماته الوطنية الجليلة وللتاريخ الصحفى السورى خاصة وللصحفيين عامة .

كلمة نقيب الصحفيين السوريين (نصوح بابيل)

لعبت الصحافة السورية دوراً هاماً فى تاريخ العرب الحديث، ففى بداية هذا القرن ظهرت جرائد باللغة العربية أثرت تأثيراً بالغاً فى الفكر العربى القومى ، وكان من جراء ذلك أن اضطهدتها الحكومة العثمانية . وقد كانت دعوة تلك الصحف هى الشرارة الأولى للثورة العربية الكبرى تلك الثورة التى حدثت أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الحكم العثمانى الذي عمل على محاولة وأد اللغة العربية وعلى دفعها إلى داخل الجزيرة العربية .

وعندما تم جلاء الترك عن سوريا سنة ١٩١٩ وحصلت على استقلالها انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة ، وكذلك قوى الحرية المستكينة دفعة واحدة . وهكذا ابتدأ عدد من الصحف اليومية فى الظهور فى عهد الملك فيصل الأول . شاركت فى المطالبة بالاستقلال التام واشتركت فى الصراع ضد الاستقلال الاستعمارى وكذلك حرضت الرأى العام على التمسك بحقوقه قبل مؤتمرات الدول الأجنبية التى أرادت تقسيم الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ إنجليزية وفرنسية .

ولقد كانت دمشق مركزاً لهذه الحركة القومية حيث أصبحت بؤرة تتجه إليها أنظار العرب ، وكان ملكها وبرلمانها وصحافتها مناط آمالهم .

وعندما احتل الفرنسيون سورية سنة ١٩٢٠ اختفت الصحف التى ظهرت أثناء فترة الاستقلال ، وحل محلها صحف أخرى بعضها ذا نزعات متطرفة والآخر ذا نزعات معتدلة وإن اشتركت كلتاهما فى حمل لواء الحركة القومية ضد الاستعمار الفرنسى — وقد كان لأقلام الصحفيين تأثير عظيم فى إضرام الثورة السورية التى استمرت مدة عامين تقريباً .

عندما اضطهد المستعمرون الفرنسيون الصحفيين اضطهاداً عظيما بعد الثورة السورية سنة ١٩٢٦ اختفى عدد من الصحف وظهر بدل منه عدد آخر لا يقل حماسة ولا بطولة من تلك التى ذهبت ضحية الاستبداد الفرنسى .

ولم يزد عدد الصحف اليومية فى سوريا بعد الثورة السورية الكبرى ، عن عشر جرائد حيث تولت اثنتان منهن مهمة مقاومة الاستعمار الفرنسى والتحدث بلسان العناصر القومية وهاتان هما « القبس ، والأيام » ولذلك فقد صودرتا مرات عديدة ولفترات طويلة مما أدى إلى خسارتهما خسارة فادحة ، ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزدهما إلا إصراراً مما دعا السوريين إلى اتخاذهما كمدرسة وطنية يتعلمون فيها كيف تكون التضحية إذا ما دعت الظروف الوطنية ذلك ، وكذلك الإخلاص الدائم للوطن .

ولقد كان نتيجة نشوب الحرب العالمية الثانية واجتياح سورية اضطرابات سياسية شأنها فى ذلك شأن بقية أجزاء العالم ، فرض رقابة على الصحف السورية إلى جانب ما كان من قوانين صارمة جائرة تحد من نموها وحريتها ، وذلك حتى انتهاء الحرب ، فشرعت سورية فى تخليص نفسها من قيود الحكم الاستعمارى ، وأخيراً حصلت على استقلالها ، وعادت تنعم بالحرية الوطنية .

ولقد شهدت سوريا بعد سنة ١٩٤٥ ظهور مجموعة ضخمة من الصحف والمجلات لم تشهدها من قبل فى دمشق وحلب ظهرت عشرات من الصحف اليومية وعشرون صحيفة أخرى فى بقية أجزاء سورية لدرجة أن بلغ عدد الصحف اليومية والأسبوعية سنة ١٩٤٨ خمساً وأربعين صحيفة . أما عدد الصحف الرئيسية الواسعة الانتشار فلم تزد عن عشرة فى نواحى سورية ، ولقد تحير الناس والحكومة من هذا العدد الضخم من الجرائد فى دولة لا يزيد عدد سكانها عن أربعة ملايين نسمة » .

نصوح بابيل

الباب الأول

الفصل الأول

الصحافة السورية فى عهد الحكم الفيصلى الاستقلالى

لمحة تاريخية :

لم تعرف البلاد السورية أثراً للحكم الذاتى بمعناه الصحيح قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد كانت سوريا جزءاً من الدولة العثمانية خاضعاً لحكم السلطنة قروناً طويلة ، ولم يكن لها فى مدى خمسة قرون تقريباً أى حق فى الحكم والسلطان شأنها شأن المستعمرات المحكومة حكماً مباشراً . ثم وضعت الحرب أوزارها فتسنى لسورية أن تضع مبادئ النهضة — التى كانت تنمو بذورها وتزدهر دوحتها سراً — موضع التنفيذ أيام حكم السلاطين السابقين واستطاعت أن تؤسس بنيان دولتها وتقيم أسس الحكم الصحيح فيها .

ولكن عمر هذه الحكومة العربية قصير لم يبلغ السنتين من تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩١٨ إلى حزيران (يونيو) عام ١٩٢٠ .

ومن جهة أخرى فقد باشرت فى تعريب المدارس السورية وفى تحويل اللغة فى الدواوين من التركية إلى العربية وتأسيس المجمع العلمى « ومجلة التربية والتعليم » وغيرها ومدرسة الحقوق وإلى إعادة فتح مدرسة الطب التى نقلت فى عهد العثمانيين إلى بيروت ووجهت التعليم توجيهاً عربياً قومياً صادقاً .

أما من جهة الصحافة فقد ظلت تتمتع بحريتها ضمن حدود القانون ويضطرد ازدهارها البطىء بسبب الرقابة المفروضة عليها حتى وافت سنة ١٩١٤ ، وكانت الصحف تتبع الأحداث السياسية وتضاعف على الدوام معداتها الفنية وتواصل التنافس فى ما بينها لاجتذاب مزيد من القراء ومزيد من الإعلانات المجزية حتى قامت الحرب العالمية الأولى .

وكان للحكومة التركية هدفان : —

أولا : مراقبة الصحافة باعتبارها أداة لنشر الأخبار وإفشاء الأسرار العسكرية زمن الحرب .

ثانياً : استخدامها كأداة للدعاية ، ولتعبئة الرأى العام .

ولهذا فقد فرضت رقابة صارمة على المطبوعات والصحف والنشرات إلا أن هذه الرقابة ألغيت فى مطلع عام ١٩١٧ لكى تسمح للصحافة بأن تعبر عما يكنه الشعب من ضيق زمن الحرب بسبب حرمانه من الحريات العامة وبالتالى لكى تكون بمثابة صمام الأمان إزاء النفور والاشمئزاز من حكم الساسة الأتراك والموالين لهم فى البلاد العربية ، وقد ثبت فى بادئ الأمر أنه إجراء حكيم ولكن البلاد العربية لم تخدع بهذا المظهر التحررى فى أثناء الحرب العالمية ثم تبدلت حالة الصحف الاقتصادية بسبب اختفاء الإعلانات وأزمة الورق وصعوبة النقل فى بعض المناطق .

وعندما دخل الأمير فيصل البلاد السورية تغيرت الحال فاختفت عدة صحف وظهرت صحف أخرى وغيرت صحف أخرى لهجتها رأساً على عقب ومن بين هذه الصحف : « المقتبس » و « العروس » و « حرمون » و « العقاب » و « لسان العرب » و « الحق » و « المدرسة » و « نور الفيحاء » و « الأقلام » و « فتى العرب » و « الاستقلال » و « العلم العربى » و « الأردن » و « الفلاح » وكذلك صدرت عدة جرائد عربية الروح والاتجاه كان أقواها وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً جريدة « العرب » و « الراية » و « المصباح » و « حقوق البشر » و « الوطن » و « الصاعقة » و « النهضة » و « البريد السورى » واستأنفت صحيفة « التقدم » إصدارها بعد أن توقفت خلال الحرب العالمية الأولى وهى الصحيفة الوحيدة التى بقيت لنا من صحف العهد التركى ، وخلال الحرب العالمية الأولى ظلت حلب بدون جرائد .

ولقد استفادت الصحف فى العهد الفيصلى كثيراً حتى إن بعضها كان يتناول مشاهرات خاصة وبعضها يتناول ما يلزمه من الورق وكان الإقبال على المطالعة لا بأس به كما أن الصحف استشعرت بعض الحرية فيما تكتب وتنشر ربما كان هذا العهد من أجلّ العهود وأخصبها للصحافة وللحركة الأدبية والعلمية فى دمشق لم تر مثله منذ مئات السنين بعد أن كانت الصحف خلال العهد التركى مختلفة

النزعات ومتباينة الغايات فإنها أخذت تناقش المشاكل الوطنية والاجتماعية والمسائل الاقتصادية وأسس الإصلاح التى تحث على البناء الاستقلالى .

وبعد أن كانت الدسائس قائمة على قدم وساق فكلمة واحدة يستروح منها التعريض بوال من الولاة أو أحد كبار الموظفين كانت كافية للحكم على صاحبها بالسجن أو النفى أو العذاب لهذا كان حملة الأقلام عموماً ، وأصحاب الصحف خصوصاً عرضة للنقمة وهدفاً للويل .

وهذا ما حدث للصحفى محمد كرد على من تعطيل لصحيفتيه « المقتبس » و « مجلة المقتبس » عدة مرات لأسباب شخصية وهربه تحت جنح الظلام متخفياً إلى مصر وديار الغرب ، وكذلك ما وقع لأنيس سلوم عندما بلغ الوالى صادق باشا متصرف عكا وحماه يومئذ بعض أبيات شعر تتضمن قذفاً فيه فحقد عليه واتهمه بمسائل سياسية لا أصل لها وكاد يسجن .

ولما أعلنت الحرب العامة طويت صفحة كثير من الصحف والمجلات أمثال « الرأى العام » و « المشكاة » و « الشرق » و « سوريا » كما أنه صدر غيرها ولكنها كانت لساناً للكذب والتمسح والاستجداء .

ومن الصحف القومية والوطنية فى سياستها التى كانت فى ذلك العهد « المقتبس » و « الاتحاد الإسلامى » و « الحقائق » وكانت هناك نشرة تصدر باللغتين العربية والتركية حررها مدة من الزمن شاكر الحنبلى ، وهى محشوة بالمغالطات عن أخبار الوقائع الحربية بين الحلفاء والدول الوسطى ، وكانت هذه النشرة تصدر عن دار السفارة الألمانية [1] .

الصحافة زمن الحكم الفيصلى :

عندما أوشكت الحرب على النهاية ، وأصبحت البلاد تحت الحكم الفيصلى العربى ، تحسنت حال الصحافة وألغيت الرقابة التى فرضها الحكم العثمانى ، فقد كان القواد العسكريون السوريون يتبادلون الأحاديث الصحفية الحرة الوطنية مع الصحفيين المدنيين بروح التعاون ، وأخذ بعض المراسلين الحربيين يتتبع العمليات العسكرية الحربية .

(١) محمد كرد على — المذكرات — جزء ١ ص ١٩٥ .

وهكذا فقد اندمج المراسلون الحربيون والمدنيون فى عملهم ، وباشروا تأدية هذه المهمة الوطنية .

وكان من الطبيعى أن تلغى الرقابة بعد أن تمكن العرب من تحرير البلاد العربية ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩١٨ .

وعندما تم جلاء الترك عن سورية ، وحصلت على استقلالها انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة وكذلك قوى الحرية المستكينة دفعة واحدة ، وابتدأ عدد من الجرائد اليومية فى الظهور فى عهد الملك حسين والملك فيصل الأول — وشاركت فى المطالبة بالاستقلال التام واشتركت فى الصراع ضد الاستغلال الاستعمارى . وكذلك حثت الرأى العام على التمسك بحقوقه قبل مؤتمرات الدول الأجنبية التى أرادت تقسيم الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ إنجليزية وفرنسية .

ولقد كانت دمشق مركزاً لهذه الحركة القومية حيث أصبحت بؤرة تتجه إليها أنظار العرب وكان ملكها وبرلمانها وصحافتها مناط آمالهم .

فقد استعادت الصحافة حياتها الطبيعية ولم تكن فى حاجة إلى رقابة وتوجيهات ، وكانت الصحف الوطنية قد انقطعت عن الظهور بعد أن كان الكثير منها قد زاد بسبب ظروف الحرب الخاصة فى عدد النسخ التى تطبعها بسبب ما أوجدته الأحداث السياسية من اهتمام غير عادى بمختلف الشئون ، وفى سبيل الاستعداد لإصلاحات شاملة على أسس وطنية استقلالية .

وكان من الطبيعى أن يهتم الأمير فيصل بالصحافة الوطنية بعد هذا الانتصار الكامل للقوى الوطنية ، فقد دعا رؤساء تحرير الصحف السورية بدمشق ، وطلب منهم توجيه الرأى العام نحو تأسيس نظام استقلالى وطنى فى سوريا ويهدف بذلك إلى إقناع الصحفيين إقناعاً تاماً كى يستطيعوا القيام بعمل يمهدون به للنظام الديمقراطى الجديد فى ميدان السياسة ، وينبذون الأفكار والأهداف التى تخدم أشخاصاً ولا تخدم أفكاراً وطنية .

وبالتالى فقد طلب من أصحاب الصحف السورية المعطلة إصدار صحفهم بعد أن عطلتها قوانين الحكم العثمانى المتعسف ، وعاون بعضها على الإصدار ويقول محمد كرد على : « عندما عقدت الهدنة ودخل الأمير فيصل دمشق مع الجيش العربى

وجيوش الحلفاء ، كان أول ما طلب إلى أخى أن يكتب إلىّ فى استانبول بالحضور حالا ، ولما زرته كان لقاؤنا لقاء أخ بأخيه وتفضل وعاون المقتبس على الصدور وكان توقف قبل جلاء العثمانيين عن دمشق »[١].

جريدة العاصمة الرسمية السورية :

أصدر الملك حسين إلى جانب إصدار الصحافة الشعبية التى ذكرناها صحيفة رسمية تنطق بلسان الحكومة السورية فى ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩١٩ الموافق الاثنين فى ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٢٧ باسم « العاصمة » تصدر مرتين فى الأسبوع فى يومى الاثنين والخميس بثمان صفحات ، طولها ٣٠ سم وعرضها ٢٤ سم وعلى ثلاثة أعمدة فى كل صفحة ، وطول كل عمود ٢٥ ١/٣ سم وعرض العمود ٦ ١/٢ سم وجاء فى المقال الافتتاحى بعد مقدمة طويلة فى شكر الله وحمده خطة الصحيفة ومسلكها » . . .

. . . « أما خطة هذه الجريدة ومسلكها فهو كما ذكرنا نشر قوانين الحكومة وأنظمتها ومقرراتها وبلاغاتها الرسمية مع ذكر نتف من الأخبار المحلية ، وستعنى فى درج تصاوير بعض رجال النهضة العربية ، مع الإلماع إلى شىء من تراجمهم ، وتطرق الموضوعات التى تظن فيها فائدة اجتماعية أو علمية تعود على الأمة بالخير والصلاح . وعلى البلاد بالرقى والنجاح ، مستفرغة لذلك وسعها ، باذلة أقصى مجهودها حتى لا يفوتها الغرض الذى ترمى إليه من خدمة أمتها وتعزيز بنيان استقلالها وتأييد كلمتها ، إذ أن الأمة العربية التى نشطت من عقال الاستبداد ، ودخلت فى دور الاستقلال بعد أن ضحت فى سبيل ذلك دماء أبنائها وكل عزيز لديها ، ما زالت فى طور النشوء وهى أمام تجارب صعب مراسها وعقبات كؤود ليس بالهين اجتيازها ، فأعين العالم كله شاخصة نحوها تتأثر خطاها وتحلل كل عمل من أعمالها ، فجدير بها أن تبرهن للعالم بحزمها وبتصرفها وحسن إدارتها ، أنها صالحة للاستقلال قادرة على إدارة شئونها بنفسها حتى لا تضيع شهرتها التاريخية وثقة الأمم المصادقة لها .

(١) محمد كرد على — المذكرات — جزء ١ ص ١٣١ .

هذا ما جعل موقف الأمة العربية اليوم من أحرج المواقف وأدقها لا سيما فى مثل هذه الآونة التى اجتمع فيها مؤتمر الصلح لتعيين مقدرات الأمم وتنظيم خريطة العالم ، فإذا برهنا بعملنا وحسن إدارتنا على رشدنا السياسى واستعدادنا لإدارة شئوننا بأنفسنا ، ظفرنا بضالتنا المنشودة وكان لنا فى هذا الدور الجديد حظ وافر ومستقبل مجيد .

لذلك يتحتم على كل فرد من أفراد هذه الأمة مواصلة السعى الحثيث لخدمتها على قدر استطاعته واستعداده ، حتى تخرج من مأزق هذا الامتحان ظافرة مكللة بأكاليل النصر والنجاح . ويجب أن نعلم أن كل عمل من أعمالنا المقرونة بالتعقل والتؤدة ونفوذ النظر والبعد عن التعصبات الجاهلية والنعرات المذهبية يكون بمثابة لبنة فى بناء هذه الحكومة العربية ، وزهرة فى إكليل ظفرها الذى نسعى إلى أن نكللها به . فإذا قام كل منا بواجباته المكلف بها حق القيام ، اجتمع من هذه الأعمال الصغرى سلسلة أعمال كبرى تتجلى فيها عظمة الأمة العربية واستعدادها الفطرى ، فيخرس لسان العدو ويخفت صوت الرقيب .

هذا ما أردنا أن ننبه إليه الخواطر فى هذه المقدمة راجين من الله الهداية إلى أقوم الطرق والمسالك ، فهو ولى التوفيق والهداية وله الحمد فى البداءة والنهاية » .

وكتب فى نهاية الصفحة الثامنة اسم (المطبعة الحكومية العربية) وذلك بموجب قانون المطبوعات العثمانى وقانون المطابع اللذين كانا فى العهد العثمانى مطبقان فى البلاد السورية حتى بعد انسحاب الجيوش العثمانية من سوريا ، وبقى القانون سارى المفعول من حيث كتابة اسم المطبعة فى آخر الصفحة الثامنة من الجريدة .

ولما تأزمت الحالة السياسية بين الملك فيصل والحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية فى موضوع رفض الانتداب وأمانى الصهيونية فى فلسطين وأمانى الفرنسيين فى تقسيم البلاد السورية وقرارات عصبة الأمم فى الانتداب على سوريا ولبنان والبلاد العربية الأخرى ، عمدت الحكومة إلى تغيير إدارة الصحيفة ونقلها من يد مدير المخابرات العامة إلى مدير سياسة الجريدة المسئول ليتولى شئونها الصحفية ، وذلك حتى يتسنى للشعب إدارتها منذ العدد السابع والأربعين الموافق فى ٤ آب (أغسطس) عام ١٩١٩ ولكى تتمشى مع مصالح الشعب عامة والحالة السياسية بصورة خاصة[1] .

---

(١) جريدة العاصمة — العدد ٤٧ الاثنين ٤ آب (أغسطس) عام ١٩١٩ .

وقد استدعى لها الصحفى النابه محب الدين الخطيب من البلاد الحجازية لتسلم مهام الإدارة . وأخذ هذا المدير الجديد يشكل الرأى العام السورى ، لتهيئة الجو السياسى فى البلاد العربية لحياة دستورية جديدة ، ومحاربة قوى الاستعمار ورفض الاتفاقات الدولية بعد أن تأزمت الحالة السياسية الدولية ، وبالتالى المطالبة بالوحدة العربية الشاملة والاستقلال التام فى البلاد العربية .

فقد أخذ يكتب الكلمات الملتهبة حماسة فى المقال الافتتاحى لجميع الأعداد مثل (تجاه التاريخ ، قوميتنا العربية ، حى على الفلاح ، العمال والغلاء ، والقدوة ، ورجال الغد ، ونصائح ، وقوة الحق) وكان يوقع فى نهاية المقال بموجب المادة الخاصة بها من القانون الصحفى الصادر فى البلاد العثمانية وبالتالى كان يكتب اسم (مطبعة الحكومة العربية) فى نهاية الصفحة الأخيرة .

وقد صدر عن العدد ٢٤ ملحقاً وكان الأول من نوعه فى فن الصحافة الشعبية والرسمية ، وكان ذلك بتأثير الأحداث الخارجية ، وأخبار عصبة الأمم والانتدابات . وقد نشر هذا الملحق مقالا سياسياً للملك فيصل تحت عنوان (البيان السياسى الخطير الشأن . خطبة سمو الأمير فى دار الحكومة) .

ومجمل القول ، فقد كانت الصحيفة الرسمية تحتوى على جميع الاتجاهات الفكرية المعاصرة والمذاهب العلمية الحديثة من اقتصاد وسياسة وأدب وتاريخ وتربية وكانت خليطاً بين الصحافة الرسمية والصحافة الشعبية فى يومنا هذا ، وقد تردد هذا فى المقالات الافتتاحية .

ويشرح مدير الجريدة المسئول سياستها وما تمكنت من نشره وتقديمه ويعد بإصلاحها وترقيتها فيقول . . . دخلت الجريدة (العاصمة) سنتها الثانية ابتداء من العدد (١٠٣) ، وقد حاولنا فى سنتها الأولى على قدر العجز — أن تكون صحيفة نافعة بما تردده من صدى التذكير بما تحتاج إليه من الوسائل الجديدة للإصلاح ، فضلا عن وظيفتها الأساسية التى هى نشر بلاغات الحكومة والأوامر الرسمية والمواد القانونية وما هو بمعنى ذلك ، ولم نأل جهداً فى اطلاع القراء على شىء من الأحوال الداخلية والخارجية بالمقدار الذى يتحمله حجم الصحيفة ويلائم الخطة الموضوعة لها .

هذا وإننا نجتهد الآن فى إعداد الوسائل لترقية هذه الصحيفة فى سنتها الثانية

من جهة المواد التى تنشر فيها وسرعة إيصالها إلى المشتركين فى الخارج ، وإن إدارة العاصمة تتقبل مع الشكر كل رأى إصلاحى يرد إليها فى هذا الباب من قرائها الأفاضل ، وهم الصفوة المختارة من رجال هذه الأمة الساعية إلى ما فيه خيرها وسعادتها والله الموفق »[١] .

الصحافة السورية وحربها ضد الاستعمار :

كانت الحكومة الفرنسية — حتى فى زمن كليمونصو نفسه — قد عقدت نيتها على تعزيز النجاح السياسى الذى ضمن لها الاتفاق مع بريطانيا بالقوة العسكرية . فعينت الجنرال غورو أحد كبار قوادها مندوباً سامياً وقائداً عاماً فى الشرق ، وقررت إرسال قوة فرنسية كثيرة فوقع ذلك وقعاً سيئاً فى المحافل العربية والبلاد السورية ، ثم جرت الحوادث تباعاً حتى أعلن المؤتمر السورى والمؤتمر العراقى فى قراراتهما فى الاستقلال والاتحاد فأثار اعتراض الفرنسيين والبريطانيين على حد سواء، وأنكر اللورد كرزن إنكاراً شديداً على أية هيئة فى دمشق أن تبحث فى مصير العراق وفلسطين.

وكان رد الفعل فى الصحافة السورية قوياً ، فقد توحدت الصحف الوطنية الحرة ونصبت نفسها الحارسة على مقدرات الحكم ، وأخذت تدافع عنه وتدبج المقالات والرسائل المطولة للملك وللزعماء السوريين والعرب ، وتهاجم الانتداب والسيطرة الاستعمارية على البلاد العربية وخصوصاً السورية ، وأخذت تنشر البيانات المطولة للحكومة السورية بعد تأليفها[٢] برئاسة رضا الركابى والملك فيصل ، ثم مقالات ضافية فى عيد المملكة السورية ، ثم نشرت بيان الحكومة السورية فى المؤتمر السورى[٣] . ولم تعد توقع المقالات السياسية باعتبارها صادرة عن الإدارة الوطنية لا عن المدير المسئول . ثم حملت الصحف حملة عنيفة بسبب الأخبار الخارجية وعظم القلق بشأن الاتفاقات الدولية والضغط على الحكومة السورية الملكية الجديدة ، فأخذت الصحف تنشر رسائل جلالة الملك المعظم إلى الرئيس ولسن بتوقيعه على الصفحة الأولى ، والثانية وإلى اللورد كرزن بتوقيع عونى عبد الهادى فى الصفحة الثانية وإلى الجنرال غورو على الصفحة الثالثة بتوقيع عونى عبد الهادى[٤] .

(١) صحيفة العاصمة — العدد ١٠٣ .
(٢) جريدة العاصمة — العدد ١٠٨ فى ١١ آزار (مارس) عام ١٩٢٠ .
(٣) جريدة العاصمة — العد ١١٣ فى ١٨ آزار (مارس) عام ١٩٢٠ .
(٤) جريدة العاصمة — العدد ١١٤ فى ٥ نيسان (إبريل) عام ١٩٢٠ .

وهكذا فإن تشبع الملك بالاتجاهات الوطنية الحرة ، قد أعطت للصحافة السورية حريتها فى ظل الملكية ولم يعرف فى تاريخها الصحفى أنها لعبت دوراً أخطر من ذلك الذى ارتضته لنفسها ، إذ أصبحت حرية الصحافة خلال هذه الفترة القصيرة (منذ تولى الملك زمام الأمور بعد الحرب العالمية الأولى وتنصيبه ملكاً) لا حدود لها وأخذ سيل حقيقى من الصحف ينهمر فى شوارع العاصمة السورية وبلغ عددها العشرات ، ولم تعد تقتصر على السياسة وحدها ، كما شاهدنا ذلك فى الجريدة الرسمية أيضاً دون الشعبية ، وأصبح كل من له شهرة ولو ضئيلة من أصحاب الأقلام من الآداب أو الفنون أو السياسة يلقى بنفسه فى عالم الصحافة ، وكان من الصعب العثور على شخصية معروفة من شخصيات ذلك الجيل لم يشتغل بالصحافة ، فقد عمل بها شاكر الحنبلى ، ومحمد كرد على ، وزكى الخطيب وناصر التهامى ، وأحمد كرد على ، وسهيل اليمانى ، ومعروف الرصافى ، ومحب الدين الخطيب وغيرهم .

تأسيس مديرية المطبوعات وتنظيم الصحف والمطابع السورية :

وفى ٢٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٠ عقدت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان مؤتمراً فى سان ريمو لم تشترك فيه الولايات المتحدة التى أصبحت بمعزل عن السياسة الأوربية ، بعد أن كانت أمل البلاد العربية فى الحصول على موافقتها فى الاستقلال التام للبلاد العربية ، نالت فيه فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ، وجرى التقاسم عملياً قبل توقيع المعاهدة مع تركيا وقبل إقرارها ، واستولت الدولتان على بلاد العدو المحتلة التى كانتا تحتجان بالشرع الدولى على الحكومة السورية ، كما أحدثت تبديلا فى أوضاعها ، وعدته مخالفاً للقوانين والتقاليد ، ولكنهما استباحتا ما حرمتاه على غيرهما لأن فى يديهما القوة التى تسوغ للدول الحليفة أن تكون المرجع الأعلى فى توزيع الانتدابات على أن تضع الدولة المنتدبة صك الانتداب ويوافق عليه مجلس العصبة ، وقد أبلغ المارشال اللنبى الملك فيصل قرار مؤتمر سان ريمو الذى كان بدء النهاية بل النهاية نفسها ودعاه أن يسافر إلى باريس لبسط قضيته بكل تفاصيلها ملحاً عليه أن لا يبطئ فى السفر ، وكان رأى مستشارى الملك أن يتوجه مع وفد يعتمده ، وأن لا يتوجه بنفسه وكانت

المشكلات تزداد كل يوم بين سورية والفرنسيين حتى استحكمت حلقات الخطر فعقد النية على أن يسافر بنفسه إلى أوربا إجابة لدعوة بريطانيا المتكررة[1] .

ومن جهة أخرى فقد قامت الصحف فى حملاتها الصحفية اليومية تدبج المقالات والخطب الحماسية بشأن الموقف السياسى والدفاع عن الوطن ، وتضاربت الآراء فى تلك المواضيع السياسية الهامة .

لذلك أرادت الحكومة بعد هذا السيل من العاطفة الوطنية المضطرمة فى نفوس الصحفيين والصحافة أن تنظم الصحافة للاعتماد عليها فى تكوين الرأى العام وتشكيله وتوجيهه الوجهة القوية الصارمة ضد الاستعمار الأوربى فقد أصدرت فى يوم الإثنين ٧ من آيار (مايو) عام ١٩٢٠ بياناً موجهاً إلى أصحاب الصحف تقول فيه :

« بياناً موجهاً إلى أصحاب الصحف »

« إلى أصحاب الصحف من مديرية المطبوعات »

« تطلب مديرية المطبوعات إلى كل واحد من أصحاب الجرائد أن يحضر الرخصة الرسمية الممنوحة لجريدته ، وذلك لتقيد فى إدارة المطبوعات حسب المادة المؤقتة فى ذيل قانون المطبوعات المؤرخة فى ١٩ رجب عام ١٣٢٧ و ١٦ تموز (يوليو) عام ١٣٢٥ نظراً لتشكيل إدارة المطبوعات أخيراً . وأن تعطى كل جريدة نسختين موقع عليهما من مديرها المسئول يومياً بحسب المادة ٨ من القانون المذكور »[2]

وقد عين السيد عبد القادر العظم بقرار ملكى من الملك فيصل لتأسيس وتنظيم مديرية المطبوعات بدمشق .

وهكذا فقد أعيد بموجب هذا القرار الملكى تنظيم الصحافة بعد أن كانت بلا توجيه من الحكومة السورية فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها لظروف الحرب والمناورات الاستعمارية على سوريا .

وأخذت الصحف بعد ذلك تتبع تنظيمات وتوجيهات الإدارة الوطنية العربية هذه لأول مرة فى تاريخ الصحافة السورية بعد مرور أكثر من ستين عاماً عليها تقريباً ، كانت فيها تحت إدارة الصحافة العثمانية .

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا منذ الاحتلال حتى الاستقلال ص ١٠ .
(٢) العاصمة — السنة الثانية — العدد ١٢٥ .

وكان من الطبيعى أن تلحق إدارة المطبوعات قرارها بشأن الصحافة والصحف بقرار آخر بشأن المطابع لتنظيمها وجعلها تابعة لها فى الإدارة والتوجيه ، فقد وجهت بلاغاً لأصحاب المطابع نشر فى العدد ١٢٧ بتاريخ ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ على الصفحة الخامسة يقول :

« إلى أصحاب المطابع »

« جاءنا من مديرية المطبوعات ما يأتى :

« على أصحاب المطابع الموجودة فى العاصمة أن يراجعوا إدارة المطبوعات لكى يسجلوا الرخص الموجودة بأيديهم فى دفترها الخاص توفيقاً للمادة الثانية عشرة من قانون المطابع . الصادر فى ٢٤ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ »[1] .

وهكذا مارست الصحافة فى بداية حياتها المنظمة فترة جديدة من حرية صحفية لا نهاية لها لمدة وجيزة ، وظلت هذه الحرية تتطور بسرعة عندما بدأ كفاح الصحف من أجل الحرية الاستقلالية للبلاد . عندما تفرغ الفرنسيون للعمل فى سوريا ، وتوفرت لهم القوى الاستعمارية ، وأصبح الحق العام الجديد منوط بتقرير الانتداب وخلا لهم الجو باتفاق الهدنة الذى عقدوه مع الأتراك الذين كانوا يغيرون عليهم فى الشمال ، فاشترط الجنرال غورو شروطاً على الملك تتلخص بقبول الانتداب وإلغاء التجنيد الإجبارى وتسريح المجندين وتسليم سكة حديد (رياق — حلب) واحتلال هذه المدينة ، وقبول الأوراق النقدية التى أصدرها البنك السورى ومعاقبة الوطنيين الذين استرسلوا فى معاداة فرنسا .

وفى ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ وجه الجنرال غورو إنذاره إلى الأمير فيصل ، وفصل حجج فرنسا عليه وعلى الحكومة السورية وعلى الفصائل الوطنية الخارجة من دمشق ، وأوضح الأعمال العدائية التى وجهت إلى فرنسا والموالين لها ، والمخالفات للشرائع الدولية والأضرار التى أصابت فرنسا وسوريا بسلوك هذه الخطط المناقضة لمهمة الانتداب التى وكلها مؤتمر السلم إلى فرنسا وطلب الضمانات الكافية التى من جملتها أن لا يتضامن الملك مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

(١) صحيفة العاصمة — العدد ١٢٧ فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٠ .

ولما وردت الأخبار إلى دمشق هاجت الصحف بحملاتها الصحفية وآرائها المتشعبة ، وعظم قلقها وكانت هناك ثلاثة اتجاهات نقلتها الصحف الشعبية والرسمية :

أولا : الاتجاه الشعبي للمقاومة والدفاع . وهذا اتجاه المؤتمر .

ثانياً : اتجاه الأكثرية فى الحكومة التى تعتقد بتفاوت القوى وتفضل الحلول السلمية على الحرب .

ثالثاً : أما الأقلية فكانت تؤثر المقاومة المستميتة عسى أن تهز ضمير العالم المتمدن ، وتمنع فرنسا من التمادى فى غرورها ، أو تسجل على كل حال أنها دخلت البلاد بقوة السيف لا برضى الشعب .

وعقد المؤتمر السورى فى ١٥ تموز (يوليو) جلسة عنيفة قرر فيها التمسك بقراراته السابقة التى سجلها فى ٧ آزار (مارس) عام ١٩٢٠ وعدم اعترافه بأى عقد أو ميثاق لا يوافق عليه .

ولما اختارت الحكومة فى ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ قبول شروط الإنذار وهى كارهة ، وبدأت مرغمة بتنفيذه اشتدت عليها حملة الصحف الوطنية الشعبية الممثلة فى المؤتمر السورى ، واقترحت إحالة الإنذار للديوان العالى ، ولكن العدو كان على الأبواب والمجلس على أهبة التعطيل ولما صدر الأمر بتأجيله تلاه وزير الدفاع نفسه ، فضج الأعضاء وهموا بالكلام فدعاهم الوزير بلهجة حازمة أن ينظروا إلى مصلحة الوطن وحدها ، فانصرفوا غاضبين وسرح الجيش طبقاً لشروط الإنذار .

ولكن الجنرال غورو كان قد قرر الاستيلاء على سوريا ، وأمر جيوشه بالزحف على دمشق بحجة أن تفاصيل قبول الإنذار لم تصل فى الساعة المحددة فاستقر الرأى حينئذ على القتال وهبت الجموع العزلاء فى دمشق لمقاومة العدو المدجج بالسلاح ، وكانت معركة ميسلون التى استشهد فيها وزير الدفاع يوسف العظمة .

وبعد هذه المعركة التى تخلد الشام ذكراها فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، دخل الفرنسيون دمشق فى اليوم التالى ٢٥ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، واحتلوا الثكنات وانتهى بذلك عهد الحكومة العربية الاستقلالية فى سوريا وبدأ عهد الاحتلال .

نقص ورق الصحف زمن الأزمة السياسية الداخلية :

انعكست صورة هذه الأزمة السياسية على الصحف السورية من حيث إصدارها لإعدادها ، فقد اقتصرت معظم الصحف السورية على نشر جلسات المؤتمر ابتداءاً من ١ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٠ وذلك للأسباب الآتية :

أولا : لشرح الأسباب السياسية والأزمة التى قامت بين السلطات العسكرية الفرنسية الموجودة فى لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى وبين الحكومة السورية فى دمشق من جهة ، وبين الحكومة السورية والمؤتمر السورى من جهة أخرى .

ثانياً : ظهر نقص واضح فى ورق الصحف فى تلك الفترة نتيجة للحصار الذى فرضه الجيش الفرنسى ، والتعامل مع أصحاب الورق الذين احتكروه ، حتى يساعد على نقمة الرأى العام السورى ، وعدم توصيل البيانات والمقالات السياسية إلى الشعب .

ثالثاً : إيقاف أكبر عدد ممكن من الصحف الشعبية وصحف الرأى وتعطيلها ، حتى لا يكون للشعب رأى عام يساعده على القيام بواجباته الوطنية أمام هذه البلبلة السياسية الداخلية والخارجية .

لذلك نرى أن معظم الصحف فى تلك الفترة أخذت تنقص من صفحاتها وتقتصر فقط على الآراء السياسية ونشرها على الشعب . فمثلا نرى ابتداءاً من العدد ١٢٨ حتى العدد ١٣٣ من الصحيفة الرسمية ، تصدر فى أربع صفحات فقط بعد أن كانت تصدر فى ثمان صفحات وهى الأخرى أيضاً اقتصرت على نشر جلسات المؤتمر السورى وبعض الإعلانات البسيطة توفيراً للورق ، وكانت هذه الصحيفة بمثابة الرائد الوطنى للصحف الشعبية من حيث الإشعاع الوطنى للأهداف السياسية وللأحداث الجارية .

ومن جهة أخرى كانت الأوامر العسكرية السورية تصدر على جميع الحالات من اجتماعات ومظاهرات وحالات تعدى ، ولكنها لم تكن تصدر ضد الصحف ، وهذا دليل واضح أيضاً على أن الصحف حتى فى حالة تأزم الموقف الشديد بين الحكومة السورية والجنرال غورو منذ ١٥ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ لم تكن تنشر إلا ما كانت تنشره الصحف الرسمية مثل البلاغات الرسمية والأوامر العسكرية

الخاصة بالإنذارات والتى كانت توجه إلى مخلى النظام ومفسدى الأمن العام الوطنى .

فالحكومة السورية لم تكن توجه أى إنذار إلى أية صحيفة فى تلك الفترة وهذا يدل على أن الصحف والصحافة السورية عموماً كانت متمشية مع الحكم العربى ومع السياسة السورية الوطنية ، ولم تشذ عنها أية صحيفة مهما صغر شأنها .

لذلك لا نرى أى قرار صدر بتعطيل أية صحيفة ، أو أى حكم خاص بتوقيف مديرها المسئول أو صاحبها أو تقديم مسئولى الصحيفة إلى المحاكم أو أى قرار عال أو إدارى بمنع إصدار الصحف فى الفترة ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٠ أى مدة الحكم الفيصلى العربى . وتلك دلالة واضحة على مبلغ حب الشعب والصحافة والرأى العام السورى والعربى للنظام الوطنى المستقل عن الكيان العثمانى والتخلص منه .

على أن الصحف السورية عموماً كانت تسير مع الحركة الوطنية وتنعم بظل الحكم العربى وتقاوم الاستعمار بشتى أشكاله وصوره بمقالات ضافية مستحسنة للحكم العربى الاستقلالى . ولم تكن بين هذه الصحف أية صحيفة فى تلك الفترة تحاول أن تتعاون مع الاستعمار الجديد برغم الضغط والإرهاب من جانب القائد الفرنسى ولو حتى ضمناً ، ولم تكن تفكر أية صحيفة مع ما لها من اقتصاد ضعيف وموارد مالية محدودة تكفى وارداتها تغطية مصاريفها ونفقاتها ، أن تتقاضى إعانات مالية أجنبية ، لا من الحكومات الغربية ولا من الحكومة العثمانية . فقد كان هناك اتفاق عام بين الصحف جميعها على مقاومة الاستعمار بأنواعه وأساليبه دون تمييز بين استعمار تركى أو استعمار فرنسى جديد عليها .

خاتمة صحفية للصحافة الاستقلالية :

وأخيراً يمكننا القول بأن الصحافة السورية قد ازدهرت فى تلك الفترة الوطنية القصيرة ، وخصوصاً وأن النظام الديمقراطى الذى أسسه الملك فيصل هو الذى شجع على إصدار ونشر الصحف بكثرة فى البلاد السورية وبالتالى عندما منحها الحرية التامة ، ولم يفرض عليها أية رقابة كما كان متبعاً فى عهد السلاطين العثمانيين وبعد أن توقفت الصحف تماماً فى جميع المدن السورية فى فترة الحرب العالمية الأولى لمدة سنة كاملة ؛ وكانت جميعها صحف عربية الروح والاتجاه تدعو للفكرة العربية السورية وحدها ونبذ فكرة الجامعة العثمانية التى كانت تسيطر على عقول رؤساء

تحرير الصحف فى العهود السابقة ، ومن جهة أخرى كانت تدعو للوحدة العربية الكاملة للبلاد الشامية يؤازرها فى ذلك الحكم الفيصلى الجديد الذى أخذ يندد بحكم العثمانيين وسياستهم .

أما عن المجلات التى صدرت فى تلك الفترة من الحكم الاستقلالى العربى فقد ازدهرت البلاد بعدد كبير من المجلات العلمية والثقافية ، جعلت مهمتها تثقيف الرأى العام السورى والنهوض به إلى مصاف الدول الأوربية وهى جميعها فى دمشق . مثل « العلم العربى » لمعروف الأرناؤوطى عام ١٩١٩ و « المدرسة » لمحمد أنسى وبدر الدين الصفدى عام ١٩١٩ و « المجلة » لهانى أبى مصلح وعبد الله النجار عام ١٩١٩ و « الفلاح » لعمر شاكر عام ١٩١٩ « وقد عاشت هذه المجلة ستة أشهر ثم جعلها مؤسسها جريدة فى ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٩ . و « القلم » لعبد الله النجار وعجاج النويهض عام ١٩١٩ و « التربية والتعليم » لإدارة المعارف العامة ١٩٢٠ و « الشرائع » لمحمود لطفى ومحمد كامل عام ١٩٢٠ و « نور الفيحاء » لنازك العابد عام ١٩٢٠ و « العلوم » لعبد اللطيف الفلاحى عام ١٩٢٠ و « الحياة » لإلياس ساسون عام ١٩٢٠ و « الطرائف الروائية » لمحيى الدين البديوى عام ١٩٢٠ .

وقد صدرت فى حلب مجلتان علميتان وهما مجلة « الشركة الزراعية الحلبية » عام ١٩١٩ و « الشعلة » لفتح الله قسطون عام ١٩٢٠ .

وتدلنا الكثرة فى إصدار هذه المجلات الأدبية والثقافية على أن الصحافة السورية فى العهد الاستقلالى العربى أخذت تميل إلى التخصص إلى جانب الصحافة السياسية ذات الطابع السياسى العام ، لذلك ظهرت المجلات التى تهتم بالشئون الزراعية مثل (مجلة الشركة الزراعية الحلبية) و « الفلاح » لعمر شاكر والمجلات التى تهتم بالنواحى الثقافية مثل (المدرسة) و (التربية والتعليم) والمجلات الثقافية العامة (كالحياة) و (الشرائع) و (الشعلة) ومنها ما يهتم بمواضيع الطب والهندسة والاقتصاد والأدب ، وقد كانت آخذة بالازدياد والانتشار بين فئات من القراء المثقفين .

« ومن جهة أخرى فقد كان هناك اتجاه آخر يهدف إلى رفع مستويات هذه المجلات فى النواحى المتعلقة بالنشر والطباعة والتوزيع وحيث كان يريد أن تصبح قادرة على أن يمتد انتشارها من المجال السورى إلى المجال العربى الأوسع ، بعد أن

كانت الحرب العالمية الأولى وبالاً على الطباعة فى سوريا ، وبعد أن شدد الأتراك الخناق على المطابع وعلى الصحف وانقطع ورود معدات الطباعة ومعاوناتها من أوربا كالحبر والورق ، وتأزمت الحالة الاقتصادية فى البلاد »[1] .

وعلى العموم ، فقد كانت تسلك فى طريقة الإعلام وفن المقال الأسلوب الذى كانت تمارسه الصحف فى العهد العثمانى ، ولم تغير طريقتها فى فن الإخراج الصحفى التى كانت تتبعها على الرغم من التغير السياسى الذى طرأ على البلاد السورية ، كما كانت الصحف ضعيفة فى تنظيم المواد الصحفية فقد كانت تنشر المقالات بشكل يدل على تأخر وبداءة فى هذا الفن ، ذلك لأن المهنة الصحفية لم تتقدم ولم تتطور فى تلك الفترة البسيطة زمن الحكم المستقل ، إما لانشغال أصحاب الصحف ورؤساء التحرير فى إعداد المادة الصحفية أو التفرغ الكامل للحالة السياسية الجديدة التى طرأت على البلاد وبالتالى لأن جميع رؤساء التحرير قد عاصروا فترة السلطان عبد الحميد الثانى وتوجيهات مكتب الصحافة العثمانى اللذين لم يعطياها الفرصة للتجديد والتطور الصحفى .

أضف إلى ذلك نظرة المواطنين إلى الصحافة فى هذا العهد وقد كان الصحفيون فى حالة لا يحسدون عليها من تأخير نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية ، فلم تبلغ نسبة التعليم الدرجة التى كانت ترنو إليها الصحافة فى تقدمها وتطورها الحديث ، ومع ذلك حاولت جاهدة أن تصل فى هذه الفترة القصيرة إلى هدفها من تكوين الرأى العام السورى وتكتله أمام التيارات السياسية المختلفة .

ومع ذلك فقد كانت محاولات الصحافة ورؤساء التحرير ناجحة فى بادئ الأمر بفضل الحرية الكاملة التى نالتها الصحافة بدافع الحكم المتحرر من كل القيود الاستعمارية والعثمانية والمساعد على تكوين رأى عام ، إلا أنها تأثرت بعوامل كثيرة أشدها فعالية نقص الورق واضطراب الحالة السياسية مما أدى إلى إغلاق بعض مكاتب صحفية عند الغزو الفرنسى لسوريا بعد معركة ميسلون ، ويمكننا اعتبار هذه الصحف الوطنية محاولات جديدة دفعت إليها حلاوة النصر على الاستعمار التركى والشعور بالكيان السورى .

---

(١) خليل صابات — تاريخ الطباعة — فى الشرق العربى — ص ١٠٦ .

حدود سوريا الطبيعية الجديدة بعد دخول الاستعمار الفرنسى سوريا

خرجت الدولة العثمانية من الحرب مهزومة تتعقب فلولها قوات الملك فيصل العربية وقوات الحلفاء الفرنسيين والإنجليز ، ولكن ما أن استقر الأمر للجيش العربى فى البلاد الشامية إلا وفوجئت البلاد باتفاق سايكس — بيكو الذى ينص على تقسيم البلاد الشامية إلى مناطق نفوذ فرنسى وإنجليزى ، فدخلت سوريا ولبنان تحت سلطان الجيش الفرنسى بعد تعديل لهذه الاتفاقية . ودخلت فلسطين والعراق وجنوب سوريا تحت سلطان الجيش الإنجليزى .

وهكذا فقد تم تقسيم البلاد السورية . وتبع ذلك انسلاخ الجبل اللبنانى عن سوريا ، وأصبح له كيانه الخاص ، وأصبح اسم سوريا يدل دلالة تامة عن الجزء الداخلى للبلاد السورية من حدود سلسلة لبنان الشرقية حتى نهاية الصحراء السورية المتاخمة لحدود العراق شرقاً ، ومن جنوب جبال طوروس شمالا حتى الجزء الجنوبى لجبل الدروز والهضاب المتاخمة حالياً لمملكة شرق الأردن .

ولذلك سوف نقصر كلامنا على صحافة هذا الجزء الذى استقر عليه التقسيم نهائياً دون الدخول فى تفاصيل عن الصحافة البيروتية أو صحافة الجبل اللبنانى ، التى أصبحت تابعة لدولة لبنان الكبير فى تكوينه السياسى وكيانه الخاص تحت الاحتلال الفرنسى أيضاً .

الفصل الثانى

الصحافة السورية فى عهد الانتداب الفرنسى

مقدمة تاريخية :

عندما تم لفرنسا احتلال سوريا الداخلية فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ ، وتقويض أركان العهد الفيصلى فيها قررت مضاعفة جهودها بدون تريث ، فى محاربة الفكرة العربية وكل حركة تؤيدها ، وإخماد شعلة تلك وتعطيل هذه وشلها ولو بقوة الحديد والنار ، لأنها لم تكن تجهل أن عهد فيصل ليس إلا مظهراً للفكرة ، وأن سوريا وخاصة دمشق كانت من أهم المراكز التى نشأت وترعرعت فيها هذه الفكرة وقامت فيها الحركات المؤيدة لها ، كما لم تكن تجهل أن عهد فيصل قد وسع انتشارها وقواها حتى صارت دمشق تغلى بها فى كل مناسبة وفرصة ، ولا سيما أن سوريا قد تمتعت بالكرامة والعزة القومية بكل معانيهما فى هذا العهد ، ولم تكن تجهل كذلك أن إخماد الشعلة وتعطيل الحركة لابد منهما لتحقيق مطامعهما الاستعمارية فى القطر السورى بشطريه : الساحل والداخل ، مما أملته عليها تجاربها الباغية فى المغرب العربى .

وقد أبقت الحكم فى سوريا بيد علاء الدين الدروبى ووزارته التى كانت مؤلفة من المعتدلين والمستقلين ، وسارعت فى ذات الوقت إلى إنشاء بعثة انتدابية فى دمشق بإشراف مندوب المفوض السامى ، جعلتها ناظمة لجميع السلطات والأعمال الحكومية والتشريعية والإدارية والاقتصادية والأمنية ثم أنشأت هيئة مصغرة لهذه البعثة فى حلب بإشراف معاون مندوب المفوض ، وهيئات مصغرة أخرى بإشراف معاونين فى مركز المحافظات ، وأقامت بالإضافة إلى ذلك مستشاراً إلى جانب كل وزير وكل محافظ وكل قائمقام مع ما يحتاج إليه من مساعدين وتراجمه جعلت إليها الأمر والتوجيه والحل والعقد .

الصحافة السورية تحت حكم الجنرال غورو :

وإلى جانب ذلك فقد أنشأ الجنرال غورو أربع حكومات ونظم إدارتها كل على حدة ، بعد تقسيم البلاد السورية إلى أربع دول وهى : دولة دمشق ، ودولة

حلب ، ودولة العلويين وحكم جبل الدروز . وكان حكام الدول الثلاثة الأولى فرنسيين .

أما المفوض السامى فقد كان بمثابة الملك بما كان يحيط به نفسه من مظاهر الأبهة والسلطان ، وأصبح مصدر السلطات ورئيسها جميعاً ، يسير فى نظام فردى دكتاتورى لا يبالى بما يصنع ولا يرى أنه مسئول عنه أمام أحد ويمنح نفسه ما يشاء من صلاحيات تشريعية وإجرائية وقضائية ، ويصدر ما يشاء من قوانين ولوائح ويلغى بجرة قلم ما لا يروقه من أنظمة وقوانين .

وأسس شبكات الجاسوسية والاستخبارات فى مختلف المدن السورية لتأليب أنصار الفرنسيين ومواليهم على الحركات الوطنية والأهداف الوطنية والعهود الوطنية ورجالاتها . وكذلك إلى استغلال الصفة الطائفية الخاصة فى الدروز والنصيرية والشركس والأرمن هادفاً بذلك إلى جعل جبل الدروز وجبال اللاذقية حصنين عسكريين واستعماريين له وتحت إشرافه أو حكمه المباشر ، وإلى جعل الدروز والعلويين والشركس والأرمن عدة له فى الأزمات والمواقف العصيبة .

وكذلك فقد أسرع الفرنسيون إلى تعديل مناهج التعليم فى مختلف الدرجات الدراسية ، وجعلوا للغة الفرنسية والثقافة الفرنسية المركز الممتاز فيها ، ليضمنوا نشوء الجيل السورى الجديد نشأة فرنسية موالية . وأكثرت من المدارس الفرنسية مع تشجيع إقبال الناس عليها دون إخضاعها لمراقبة الحكومة الوطنية ، ولقد ثار السوريون عدة مرات على سلطات الانتداب وطالبوا بإصلاح نظم التعليم (لكن محاولاتهم فشلت حتى انتهاء عهد الانتداب) .

لذا انطلقت الأحاسيس القومية المكبوتة وكذلك قوى الحرية المستكينة دفعة واحدة ، وابتدأت الصحف اليومية فى الظهور لتشارك فى المطالبة بالاستقلال التام والوحدة السورية ، فى جميع أجزائها الأربع والمحافظات التى تحت الإدارة الفرنسية مباشرة ، وكذلك اشتركت فى الصراع ضد الاستغلال الاستعمارى ، كما حرضت الرأى العام على التمسك بحقوقه قبل المؤتمرات الدولية الأجنبية ، التى قسمت الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ واستعمار إنجليزى وفرنسى ، وأصبحت دمشق مركزاً للحركة القومية العربية ، وبالتالى بؤرة تتجه إليها أنظار العرب ، وكانت صحافتها مناط آمالهم

لأنها تدعو إلى حركة عربية تحررية ، وتقاوم الانتداب الفرنسى بشدة .

وأمام هذه الحركة الوطنية ، قامت السلطات الفرنسية وعلى رأسها الجنرال غوابيه بمساعد الحكومة السورية برئاسة علاء الدين الدروبى بتعطيل الصحف التى ظهرت أثناء فترة الاستقلال العربى الفيصلى ، وهى صحيفة (العرب) لسامى السراج و (المصباح) لعبد الودود الكيالى و (الراية) لمنيب الناطورى ، وفرضت رقابة شديدة فى ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٢٠ على الصحف وعلى جميع الرسائل التى تأتى من الخارج ، وتبع ذلك أن أصدر الجنرال أمره بصيغة بلاغ موجه من مديرية المطبوعات إلى أصحاب الصحف والمجلات بأن يرسلوا نسخاً من صحفهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية لمراقبتها وتوجيهها الوجهة الفرنسية ، بقصد قتل الحركات الوطنية التى ما زالت ناشبة فى بعض من أنحاء سوريا ونص البلاغ كالآتى :

« إلى أرباب الصحف : أبلغتنا مديرية المطبوعات عطفاً على إشعار وزارة الداخلية أنه على أصحاب الجرائد أن يرسلوا كل يوم نسخة من جرائدهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية فى النادى العربى »[1] . يفهم من هذا البلاغ أن مديرية المطبوعات قد أرسلته إلى صحيفة العاصمة الرسمية ، بناء على طلب وزارة الداخلية المشرف عليها مستشار فرنسى .

وتبعاً لذلك فقد كانت بعض الصحف تعطل إما لوقت محدود بموجب هذا البلاغ أو بموجب الرقابة الشديدة التى تفرض عليها ، ثم تصدر بعد ذلك فى بضع أعداد قليلة ، ثم تعطل مثل صحيفة « المفيد » أو أنها تعطل تعطيلا كاملا ، ثم يصدر أصحابها رخصاً جديدة ولكن بأسماء أخرى حتى لا تكون هى بذاتها مثل ما حصل لصحيفة (النهضة) لصاحبها محمد البصمجى الذى عطلت صحيفته وقام على إصدار صحيفة أخرى بدلا منها باسم (العدل) فى ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٢١ ، وكما حصل لصحيفة (المرسح) لنجيب كنيدر والتى أغلقت ثم أعيد إصدارها بعد استصدار رخصة جديدة لها بعد ذلك، ولكن باسمها القديم . وكما حصل لصحيفة (فتى العرب) التى عطلتها نظارة الداخلية[2] للمطبوعات ، بحجة أنها تنشر أنباء كاذبة والواقع أنها كانت تذكر الشعب فى مقال لها شديد الحماس ،

(١) الجريدة الرسمية — العاصمة العدد ١٤٧ .
(٢) جريدة العاصمة الرسمية — العدد ١٥٧ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .

بالحقوق السياسية للشعب . وبالخداع الدولى الذى وقعت فيه الدولة السورية . وكان رد السكرتير العام فى دائرة المطبوعات الفرنسية على هذه المقالات الوطنية بأنها مقالات — على حد زعمه — مليئة بالأباطيل وبالكذب على الشعب السورى . فكانت الرقابة فى بداية هذا الاستعمار الدخيل على البلاد السورية كالسيف المسلط على الصحف والصحفيين بدافع مباشرة السياسة الاستعمارية . ولم يقف هذا الحال عند الصحف المذكورة ، بل تعداها إلى تعطيل الصحف الوطنية الأخرى مثل صحيفة (سورية الجديدة) لمدة ثلاثة أيام[1] . ثم عطلتها مرة أخرى[2] وفى كل مرة تتذرع بأن أخبارها ومقالاتها السياسية من شأنها أن تبلبل الأفكار وتشوه الحقائق ، وبذلك كانت سلطات وزارة الداخلية تمارس الرقابة بشدة تذكرنا بالرقابة التى كانت مفروضة أيام حكم السلطان عبد الحميد الثانى ونظام الجاسوسية الذى كان يتبعه لتثبيت حكمه .

ولم يقتصر اضطهاد السلطات الفرنسية للصحف بل تعداها إلى اضطهاد الصحفيين أنفسهم من سجن إلى تشريد إلى تعذيب ، مما دعا بعضهم إلى الهرب من سوريا واللجوء إلى البلاد العربية الأخرى، ولم يخل من ذلك أحد من الصحفيين أو أصحاب الصحف الشعبية ، وتعداها إلى الصحف الرسمية مما دعا الصحفى محب الدين الخطيب مدير الصحيفة الرسمية بالعاصمة إلى الهرب تحت جنح الظلام مع من هرب من الكتاب والصحفيين إلى القطر المصرى ، تخلصاً من الاضطهاد الفرنسى والرقابة الشديدة المفروضة على صحفهم وكتاباتهم الوطنية .

وحل محل الصحف التى أغلقت وعطلت صحف أخرى بعضها ذات نزعات متطرفة وأخرى ذات نزعات معتدلة ، ولو أنهما اشتركتا فى حمل لواء الحركة القومية ضد الاستعمار الفرنسى .

وكانت هذه الصحف القوى الوحيدة التى قامت بالتوجيه القوى للشعب وكانت بحق مدرسة النضال الوطنى .

إلا أن السلطات الفرنسية كانت تحاول اتباع أساليب الاضطهاد والتعسف مع الصحفيين والمكافحين من أجل الحرية فى جميع أنحاء البلاد ، من أجل بلوغ

(١) جريدة العاصمة الرسمية — العدد ١٦١ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .
(٢) جريدة العاصمة الرسمية — العدد ١٦٧ السنة الثانية عام ١٩٢٠ .

مرتبة التحرر والاستقلال ، وكانت المقالات السياسية تنادى بالمقاومة وتطالب داعية إلى الاستمرار فى الكفاح القومى ، وكانت فى غالب الأحيان تنصب فى قطع بليغة من الكتابة السياسية .

وإلى جانب ذلك الصراع لم يأبه الصحفيون فى هذه الفترة للاضطهاد والنفى ولكل ما لاقوه فى سبيل تأدية رسالتهم الوطنية ، وهى رسالة كفاح ونضال ، وقد كان لأقلامهم بعد فترة من الوقت تأثير عظيم فى إضرام الثورة السورية الأولى عام ١٩٢٥ والتى استمرت مدة عامين تقريباً .

على أن فرنسا لم تستطع مع كل ذلك أن تطفئ شعلة الفكرة العربية ، وأن تشل الحركة القومية بسبيلها فى الشام ، بل ظلت هذه وتلك متقدة متحركة فى الداخل والخارج وتزداد بتصرفات الفرنسيين وبغيهم اتقاداً وشدة فى أحيان كثيرة ، ولم تستطع فرنسا بحال من الأحوال أن تجعل سوريا تسيغ الانتداب بشكل من الأشكال وترضى به صراحة أو مؤولا بدلا عن الاستقلال والسيادة إذا استثنينا جبل الدروز ومنطقة اللاذقية .

ومن جهة أخرى فقد ظلت عصابات الثوار فى مناطق اللاذقية وشمال حلب وبعلبك تنشط نحو سنة ، وتكبد الفرنسيين الخسائر وتزعجهم ، وخاصة فى المنطقتين الأوليين بزعامة الشيخ صالح العلى وإبراهيم هنانو وصبحى بركات .

وكانت الصحافة تتناقل أخبار الثورتين فى المنطقتين من هيئات الدوائر الرسمية أو من موظفيها ، ولكن قبل أن يصدر بها إذن من المصادر الرسمية ، وكان ذلك حسب مجهودها الفردى وللحصول على السبق الصحفى . وكانت الصحف حين ذاك إما أن تعطل أو تصدر عن هذه الأخبار تكذيبات من إدارة المراقبة والاستخبارات .

وكان من الطبيعى أن يؤمن الشعب بأخبار الصحف الوطنية أيما إيمان ، ولم تكن عقيدته أقل من عقيدة الصحف الوطنية . وإن كانت التكذيبات والبيانات التى تصدرها السلطة تحاول أن تبلبل الأفكار أو تشوش الرأى العام إلا أن تعشقهم للفكرة القومية يمنعهم من الاستماع إلى البيانات المغرضة والكاذبة الصادرة عن إدارتى الاستخبارات والمراقبة الفرنسيتين .

وكان الضغط الشعبى يزداد ، وقوة الثورات تأخذ فى التوسع حتى وصلت إلى

أن قتل الشعب رئيس الوزراء علاء الدين الدروبى وزميله الوزير عبد الرحمن اليوسف فى محطة خربة الغزالة . فتألفت على الفور حكومة جديدة فى ٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٠ برئاسة جميل الألشى يساعده فيها ستة وزراء ولم ينقض شهران وبعض الشهر على هذه الحكومة حتى أقيلت ، وعين حقى العظم حاكماً لحكومة دمشق فى أول كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ واستحالت الوزارات إلى مديريات عامة وتكونت الهيئة الحاكمة من حاكم دمشق يساعده ستة مديريين عامين فى البلاد السورية .

وبعد مضى بضعة أشهر على الحادث الأول ، قامت عصبة من المجاهدين بمهاجمة الجنرال غورو نفسه فى طريق القنيطرة فأصيب الجنرال غورو فى كتفه وقتل مرافقه الحربى وأصيب معه حاكم دمشق حقى العظم برصاصات غير قاتلة .

وكانت الصحافة تتقد حماسة وتلتهب هياجاً ووطنية ، وتشارك فى الثورة وفى مقاومة الاستعمار ، وتعبئ الرأى العام ضد الأساليب الاستعمارية والضغط الاستعمارى . وكانت تنشر بعض القرارات والمراسيم التى لم يكن قد وافق عليها المسئولون ، وذلك لكى تبصر الشعب بما يدبر له فى الخفاء . بعد أن قرر الرقيب أن يخلى مكانها وقررت السلطات الرسمية رفض نشرها وذلك خوفاً من غضبة الشعب .

لذلك كله أصدر حاكم دولة دمشق حقى العظم نشرة إلى الصحف يقول فيها :

« إن بعض الجرائد تنشر مقررات لم تكن مبرمة أو لم تتم الموافقة عليها من مندوب المفوض السامى ، ولذا طلب الإيعاز إليكم بوجوب استقصاء ما تلتقطونه من الأخبار قبل نشره واجتناب نشر ما لم يقترن بالموافقة من القرارات والأوامر والآراء ، وأن من يخالف ذلك تنفذ عليه أحكام القانون ، منعاً للرأى العام من التضليل ، وأن تذيعوا فى صحفكم أن لا عبرة بكل ما ينشر فى الجرائد من الأوامر والبلاغات والمقررات والأخبار الرسمية إذا لم يكن بلغ إليها من إحدى الدوائر الرسمية بصورة رسمية ، وأن تبعة كل ما ينشر من هذا القبيل على الجريدة التى نشرته فنبلغكم ذلك للعمل بموجبه واتخاذ الوسائل اللازمة لرعاية أحكامه وتنفيذها بالحرف »[1] .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٧٩ فى ٣ آذار (مارس) عام ١٩٢١ .
(كانت قوانين الصحافة العثمانية ما زالت سارية المفعول حتى صدور قانون مطبوعات سورى عام ١٩٢٤) .

وهكذا أصبحت الصحافة أبعد ما تكون عن الحرية كما تدل على ذلك شواهد المراقبة إذ كان يسودها الضغط الفرنسى الاستعمارى والكبت الشديد بموجب هذا البلاغ .

لذا أصبح تأسيس أية صحيفة أمراً محاطاً بالصعوبات التى لا يمكن التغلب عليها . فلم تسمح السلطات الفرنسية باستصدار صحف إلا صحيفة واحدة وهى صحيفة « أبو نواس العصرى » لأمين سعيد فى عام ١٩٢١ بدمشق ، وثلاث صحف فى حلب وهى « الآمال » و « سوريا الشمالية » لأنطون يوسفاكى شعراوى الذى جعل من صحيفته منبراً للأفكار الوطنية ومهاجمة تصرفات الحكومات الانتدابية والاضطهاد والتعسف الشديدين . ثم صحيفة « شفق » الناطقة باللغة التركية وصحيفة « المرسح » أما فى حمص وحماه وإسكندرونة وإنطاكية ودير الزور والقنيطرة فلم تسمح السلطات الفرنسية لهذه المدن بإصدار صحف ، وذلك حتى تتجه رقابتها بكل قوتها إلى دمشق وحلب .

ولكننا نرى السلطات الفرنسية تجامل مدينة اللاذقية عاصمة العلويين والتى جعلتها تحت إدارتها المباشرة حتى تجعلها قطعة من فرنسا ، وقد منحتها عديداً من الصحف واستصدرت لها صحفاً أربع فى عام ١٩٢١ وهى « اللاذقية » لعبد الحميد حداد وصبحى الطويل و « الصدى العلوى » لعابد جمال الدين و « الزمر » لخليل المجدلى و « المنار » للمطران أرسانيوس حداد .

ومع ذلك فقد كانت الحركات التحررية آخذة فى النمو والتطور ، والأحرار فى كل مكان من البلاد العربية يحاولون الاقتراب من أهداف الأمة العربية والسورية . فى مصر كان حزب الاتحاد السورى المشترك فيه فريق من كبار السوريين يسانده الوطنيون الذين أموا مصر والتى كانت قاعدة حركة قومية كبرى إلى أن انقلب هذا الحزب فى عام ١٩٢١ إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى .

وكانت الصحف السورية تنقل صوت سوريا إلى الأحرار فى البلاد السورية والتى كان يدوي فى عصبة الأمم احتجاجاً على أعمال الدول الاستعمارية التى أنكرت العهود المعطاة للشعوب . وعاملت تلك البلاد كغنيمة حربية ، وتقاسمتها بينها وجزأتها أجزاء متعددة ، فجعلت الحكومات متباينة والوحدة الوطنية ممزقة ، وأمانى الشعب بعيدة التحقيق .

وفى أثناء الاجتماعات التى كانت تعقد فى مقر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السورى فى القاهرة استقر الرأى على عقد مؤتمر فى جنيف عاصمة عصبة الأمم ، وأذاعت اللجنة فى ٩ نيسان (أبريل) عام ١٩٢١ بياناً دعت فيه جميع الأحزاب والجمعيات إلى المطالبة باستقلال سورية ووحدتها للاشتراك فيه .

وقد اجتمع هذا المؤتمر فى أواخر آب (أغسطس) عام ١٩٢١ ، واشترك فيه ممثلو الاتحاد السورى ، والمؤتمر الفلسطينى . ومجلس الإدارة اللبنانى ، والاستقلال العربى ، واللجنة الفلسطينية بمصر ، وجمعيات عديدة فى الولايات المتحدة والأرجنتين وشيلى ، وقدم المؤتمر نداء مفصلاً إلى المجمع الثانى لجمعية الأمم الذى عقد فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢١ وقد جاء فى هذا البيان[1] :

« نقرع باب جمعيتكم واثقين بالمبادئ التى كانت أساساً لبناء جمعية الأمم ، والتى أنعشت فى جميع الأقطار آمالاً مشروعة ألا وهى احترام القوميات ، وحق الأمم فى تقرير مصيرها ، وإقامة العدل ، ومراعاة الشرف فى العلاقات الدولية ، ونبذ سياسة الفتح ، والدقة فى رعاية العهود ، والصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة ، نلجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التى خولها إياها عقد جمعية الأمم الموقع عليه فى فرساى فى ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩١٩ مرجع لقضيتنا هذه ، ولها فيها حق النظر والحكم وفقاً لروح العهد » . . .

وطلب المؤتمر فى ختام بيانه :

١ — الاعتراف بالاستقلال القومى لسورية وللبنان ولفلسطين .

٢ — الاعتراف بحق هذه البلاد بأن تتحد معاً بحكومة مدنية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخبه الشعب ، وأن تتحد مع باقى البلاد العربية المستقلة فى شكل ولايات متحدة (فيدارسيون) .

٣ — إعلان إلغاء الانتداب حالا .

٤ — جلاء الجنود الفرنسيين والإنجليز عن سورية ولبنان وفلسطين .

٥ — إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومى لليهود فى فلسطين[2] .

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا من الاحتلال حتى الجلاء — ص ٢٩ .

(٢) نجيب الأرمنازى — سوريا منذ الاحتلال حتى الجلاء — ص ٣٠ .

الرقابة الصحفية زمن حقى العظم :

وكان الهدف الوحيد للصحف فى كتاباتها هو هذه المؤتمرات السياسية . ونقلها إلى الشعب العربى فى البلاد الشامية ، ونشرها على الجمهور . وقد أخذت الرقابة الشديدة التى كانت تأخذ بخناقها لا تسمح لها بإضافة أية تعليقات عند نقل الأحداث وبذلك أصبحت مهمتها مجرد قصة شاهد عيان ترويها إرضاء للفضول البشرى كما لو كانت تنقل أنباء لا تمس الصالح السورى بشىء .

إلا أن الصحف ضاقت ذرعاً بتلك الرقابة الشديدة ، وانقلبت على هذه الأوضاع . وعمدت إلى تفسير الأحداث السياسية ، والتعليق عليها تلك الصحف — التى طالما حاربت السلطات الفرنسية ظهورها والإكثار منها ورأت الأحزاب السياسية فى الصحف السياسية الشعبية معيناً لا غنى عنه تكبد كبار الشخصيات الكثير من التضحيات حتى يضعوا أنفسهم فى خدمتها وخدمة الشعب العربى . وليسخروا الإدارة الصحفية الفعالة فى الدفاع عن استقلالهم ووحدتهم السياسية .

وهكذا فقد دأبت السلطات الفرنسية على اضطهاد الصحافة ، وقام الرقيب الصحفى فى إدارة الرقابة الصحفية على حذف وإسقاط المقالات من الصحف ، وجعل وظيفتها مقصورة على نشر أخبار المجتمع السوري ، فكانت الصحف السورية تقابل هذا بأن تترك الفراغ الأبيض المحذوف وتقول « حذف بمعرفة الرقابة » وكان احتجاجاً صارخاً على الرقابة ودعوة صريحة لشدتها على الحرية الصحفية واستمراراً لاستفزاز الرأى العام ضد الاستغلال السياسى والاقتصادى للبلاد السورية وإظهاراً لسياسة خنق الحريات العامة وحرية الصحافة .

لذلك بادر المفوض السامى بمطالبة وزارة الداخلية بأن تمنع الإدارة الصحفية الصحف من الالتجاء إلى تلك الحيلة بقوله :

« إن بعض جرائد دمشق كثيراً ما تنشر أخباراً ترمى إلى غايات خفية مما يجبر المراقب على حذفها فيؤدى إلى وجود بياض كثير فى الجريدة ، ولما كان ذلك يفسح مجالاً للأوهام والريب طلب أن تمنع الجرائد التى يكون فيها بياض كثير من الظهور أو تجبر أصحابها على إملاء ذلك البياض »[١] .

(١) الجريدة الرسمية — عدد ١٨٢ فى ٢٤ آزار (مارس) عام ١٩٢١ .

وسرعان ما نشأت مشكلة الحرية الصحفية التى شغلت بال الناشرين والقراء والحاكمين ، وعند ذاك نشطت الرقابة فى خلق أساليب تعسفية ضد الصحافة ، وترجع أول الإجراءات الشديدة التعسفية ضد حرية الطباعة والصحافة إلى المعارك السياسية التى قادها المؤتمر الوطنى السورى الفلسطينى ، وكان من بين أفراده الشيخ الصحفى رشيد رضا الذي أقام فى مصر ، وأخذ يحارب الاستعمار الفرنسى من هناك .

ولم يكن التشريع العثمانى فى يوم من الأيام قاسياً على الصحافة فى زمن الفرنسيين مثل ما كان قاسياً فى زمن حقى العظم حاكم دمشق ، حيث فرض عقوبات بلغت حد التعطيل ، ولم تخالف تلك الحالات حرفية القانون ، ولم تخفف عند التنفيذ ، مثل ما حدث فى تلك الأيام .

« ولتفادى الرقابة على الكتابة فى الصحف الوطنية عاد الاتجاه إلى التوزيع الخفى للأخبار المخطوطة والمنشورات التى كان يوزعها الوطنيون المنفيون والموجودون فى الأردن لتبرهن على استمرار شعلة الفكرة العربية ، والحركة العربية متضامنين مع العاملين فى هذا السبيل فى داخل البلاد وخارجها »[١] .

هذا وقد كانت الصحف المناهضة لهذه الرقابة الحكومية تطالب بدورها بطبيعة الحال بالحرية مثل صحيفة « المقتبس » وكان يحررها عادل كرد على شقيق الأستاذ محمد كرد على ، حينما هاجم حاكم دمشق حقى العظم إذ تناولته صحيفته بالنقد والتجريح . « لإغفاله أهمية الصحافة ودورها الفعال فى هذه المعركة الوطنية ، وقد كانت هذه الصحف تشغل اهتمامه على الدوام ، وفى كل يوم على وجه التقريب سواء ليحصل من ورائها على مجد أو فائدة أو لكى يستخدمها فى حملاته ضد أعدائه وفى ردوده على مروجى الإشاعات ضده كما يزعم »[٢] .

والواقع أن حقى العظم فرض على الصحف رقابة حديدية للقضاء على أية معارضة ، حتى تصبح كلها صحافة رسمية أو شبه رسمية . غير أنه فى بادئ الأمر أبدى كثيراً من التساهل حتى يضمن تثبيت مركزه ضد أعدائه الذين كانوا يقولون إنه « ذهب إلى باريس ليبيع الوطن» [٣] .

(١) حديث مع محب الدين الخطيب .
(٢) محمد كرد على — المذكرات — جزء ٢ ص ٣٣٨ .
(٣) محمد جميل بيهم — قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور — جزء ٢ ص ١ .

وكأنى به يريد أن يتبع فى سياسته الداخلية حكمة نابليون القائلة « ينبغى على الحاكم أن يجعل الصحافة فى خدمته » .

حينئذ لجأ الصحفيون — عند الضرورة — للتعبير عما يجول فى خواطرهم بكلمات غامضة أو عن طريق التلميح .

إنشاء مكتب للصحافة فى المفوضية العليا الفرنسية والمراقبة على الصحف :

ولم يكد يمضى على هذه الحال أربعة أشهر ، إلا وأصدرت الإدارة الفرنسية فى سوريا برئاسة غورو فى ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ — عندما كثرت أعمال سوريا الإدارية والسياسية من داخلية وخارجية ، وكثرت مشاكل الصحف والصحافة ومراقبتها . وعندما لم تتمكن فرنسا المحتلة من إيجاد مخرج لها — أصدرت أمراً فى المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية يتضمن قراراً برقم ٨٢٤ يفيد بإنشاء مكتب للصحافة فى دائرة مندوب المفوض السامى بدمشق ومكتب آخر فى دائرة معاون المندوب بحلب يلحق بالسكرتير العام مدير قسم الاستخبارات والمطبوعات والدعوة للدعاية فى المفوضية العليا فى بيروت « ولا يجوز لأى مدير أو وزير أن يستصدر أمراً أو قراراً إلا بالرجوع إلى المفوضية العليا فى إصدار هذا القرار »(١) .

وهكذا تمكن الجنرال غورو من ربط صحافة سوريا الداخلية بالمفوضية العليا ومكاتبها بصورة مباشرة بعد انقضاء سنة كاملة تقريباً ، وبذلك أفسح للمراقبة على الصحف مجالاً كبيراً ، واختص بها مكتب خاص يتوجه إليه مديرو الصحف فى كل ما يتصل بممارسة أعمالهم الصحفية فى داخل البلاد السورية الأربع ، وإلى جانب ذلك تحتفظ المفوضية العليا فى الأمانة العامة التابعة لها بموظف مهمته تركيز وتجميع شئون الصحافة فى مختلف دول سوريا ولبنان ، والذى عليه أن يدرس المشاكل الهامة المتصلة بكلتا الصحافتين على الأراضى الواقع عليها الانتداب ، مثل تنظيمها العام فى الداخل وعلاقاتها واتصالاتها مع الدولة المنتدبة ومع البلاد الأجنبية .

(١) الجريدة الرسمية — العدد ٢٠٢ فى ٢٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ .

وهكذا « فقد أصبح لكل دولة بعد ذلك التاريخ مكتب خاص ، تتمثل فيه الصحافة المحلية ، وتتجمع جميعها بيد الموظف المختص حتى يعمل على التطور العام للبلد الخاص به »(١) .

« وبالتالى ينظر هذا المكتب فى كل ما تكتبه الجرائد اللبنانية والسورية وتترجم ما يهمهم من موضوعات ، فإذا كتبت إحدى تلك الصحف شيئاً لا يروقهم أوعزت تلك الدوائر إلى الحكومة بتعطيلها ، فإن أبت الحكومة مطلبهم حصل ما أرادوا وإلا أصدر المفوض السامى نفسه قراراً بالتعطيل »(٢) .

وقد سلكت الحكومة الفرنسية فى إنشاء مكتب الصحافة سبيل الحكومة العثمانية فى ذلك ، حينما أنشأت مكتباً للصحافة مهمته إجراء التحقيقات الصحفية للأخبار وتوزيعها قبل نشرها فى الصحف السورية ، وكان مركزه الرئيسى العاصمة العثمانية ، وفروعه فى عواصم البلاد السورية .

وبذلك تمكنت المفوضية الفرنسية العليا من وضع رقابتها المباشرة على الصحف . فلا تصدر إلا بإذن منها ، ووجدت المطرقة الحديدية المرفوعة على الرءوس باستمرار ، فالتزم الجميع الصمت لأنهم كانوا يرتعدون خوفاً من إغلاق صحفهم أو نفيهم أو تشريدهم فى السجون وفى البلاد المجاورة . واضطرت معظم الصحف إلى تغيير اتجاهها خلال تلك الفترة . ولكن هذا لم يستمر مدة طويلة ، ولم تعان الصحف مثل ما عانت فى ظل هذا العهد من تقلبات متعاقبة مع ما سببته لنفسها من متاعب مع السلطات الفرنسية تارة ومع الشعب السورى الوطنى المكافح مرة أخرى ، فأخذ بعضها يخبو مؤقتاً ، وأخذ البعض الآخر يناضل فى سبيل البقاء والانتشار تحت هذه الظروف القاسية .

ولكن سرعان ما نشطت الصحف عندما زخرت البلاد الأردنية بالقادة الوطنيين ، وأخذت الحركة القومية تبدو فيها جياشة تذكر الناس بالعهد الفيصلى ، والتفوا حول الأمير عبد الله بن الحسين يتداولون فى ما يجب وما يمكن ، واستأنف حزب الفتاة أو الاستقلال نشاطه فألف رجاله هيئة مركزية ، أخذت تعقد الاجتماعات وتبحث

(١) صحيفة النهضة تاريخ ١٩٢٢/٩/١ .
(٢) مصطفى الشهابى — محاضرات فى الاستعمار — ص ٢٠٤ .
قرارات المفوضية العليا — الجريدة الرسمية عدد ٢٥٨ .

فى شئون الساعة ، وتضم إليها بعض الرجال والشباب على غرار ما كان فى دمشق .

وكانت المراقبة تشتد مع أصحاب الصحف ومع طابعيها فى صحفهم ، ولكن الصحف لم تتمكن من الاسترسال فى نشر هذه الأنباء ، حتى إذا جاء يوم ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢١ أصدرت المراقبة بلاغاً تصف هؤلاء الأشخاص بأنهم ذوو أغراض وغايات وهم خارج منطقة دمشق وأنهم مقامرون بضمائرهم ، وأن لفيفاً من أصحاب الصحف اعتاد هو الآخر أن يقامر بهذه الضمائر لتؤدى غاياته[1] ولكن الصحيح هو أن الشعب كان ميالاً إلى الأخذ بالحكم العربى مهما كانت أنواعه وأشكاله .

وتظاهرت الصحافة بالرضوخ والاستسلام ، وأخذ الوعى السياسى والقومى يتزايد رغم القيود البوليسية والرقابة البالغة الإحكام عليها والسياسة القائمة على الكبت التى لم تستطع أن تمنع تسرب الأفكار العربية .

وأخذت الرقابة تنشط على الصحف إلى جانب ضغط مكتب الصحافة الفرنسى لتجعل موضوعات الصحف لا تمس الحياة السياسية العامة عن قرب أو عن بعد ، وحتى لا تثير فى الشعب الأفكار التحررية . فكانت الرقابة من الشدة بحيث كان على الصحف أن تمدح الحكومة حتى يتاح لها أن تصدر ، ولم تكن تظهر فى كتاباتها أى طابع للقومية العربية .

والواقع أن ضغط السلطات الفرنسية لم يقف حائلاً دون نشر أخبار الحركات التحررية الوطنية . فاستأنفت صراعها ضد السلطات الفرنسية وضد الحكومة العربية ، لذلك عمدت السلطات الفرنسية والحكومية إلى الضغط الشديد عليها وكبت حريتها خوفاً من الرأى العام ، وكان الضغط الصحفى الاستعمارى على أشده عندما شعرت الحكومة السورية والسلطات الفرنسية برغبة كراين عضو لجنة الاستفتاء الأمريكية بزيارة سوريا ليتعرف على مطالب السوريين بمناسبة اعتزامه نشر تقرير التحقيق»[2] ولما كانت الصحف وأقلام الكتاب تعانى أزمة شديدة من جراء المراقبة

(١) الجريدة الرسمية – العدد ٢٣٢ فى ٢٩/١٢/١٩٢١ .

(٢) أورد ميثاق عصبة الأمم فى الفقرة الثانية من مادته الثانية والعشرين : – « أن بعض الشعوب المنسلخة عن الدولة العثمانية قد بلغت من الرقى درجة تؤهلها للاعتراف بوجودها مؤقتاً كأمم مستقلة ، شريطه أن تستعين فى إدارة شئونها بنصح دولة منتدبة و إرشادها إلى الوقت الذى تصبح قادرة فيه على أن تحكم=

القاسية عليها واضطهاد أصحابها وكتابها اجتمع الناس بالعضو كراين فى بعض الأحياء واستمع إلى شكواهم وإلى تذمرهم و بذلك أعادت هذه الزيارة إلى الأذهان ذكرى العهد الفيصلى وأهاجت النفوس ، ولما اعتزمت اللجنة الرحيل اجتمع جمهرة من رجال الحركة وشبابها لوداعها . وخطب بعض الشبان خطباً حماسية ، وأخذ الشبان ينشدون أناشيد ذلك العهد ، « نحن لا نرضى الحماية ولا نرضى الوصاية » كما أخذوا يهتفون بسقوط الانتداب الفرنسى .

وقد أثار هذا الموقف الفرنسيين ، لأنهم رأوا فيه بوادر حبيه الامل بعد أن ظنوا أنهم نجحوا فى إرهاب الناس وإخماد الروح الوطنية والقومية فيهم — فبدلاً من أن يعطلوا الصحف أو يعلقوها إلى أجل غير مسمى ، فإنهم لم يسجلوا أية حالة تعطيل أو توقف عن الإصدار حتى لا يكشف أمرهم أمام لجنة كراين وحتى يظهروا أنهم لا يضطهدون الرأى الحر والصحافة الحرة وأن الكتابة حرة غير مقيدة — وعمدوا إلى اعتقال الزعماء الوطنيين وفى مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر فألهب الاعتقال الناس ، وقامت مظاهرات صاخبة ، وأعلن الإضراب العام فى دمشق ، ووقعت اشتباكات دموية ، ولم تستطع السلطات أن تقبض على ناصية الحال إلا بشق النفس . وقد قال « سراى » أحد المفوضين الساميين فى مقال له « إنه كان فى عام ١٩٢٢ وحدها خمس وثلاثون حركة ثورية كبدت الفرنسيين آلافاً من الضحايا »[1] وكانت هذه الثورات مظهراً قوياً لاستمرار الشعلة الوطنية واحتجاجاً صارخاً على وجود المستعمرين وتصرفاتهم وبغيهم .

الصحافة زمن الجنرال ويغاند :

عندما انتهى زمن غورو السفاح فى نيسان (أبريل) عام ١٩٢٣ وأرسلت الحكومة الفرنسية ويغاند إلى دمشق بدلاً منه مفوضاً سامياً عسكرياً كتبت جريدة المقتبس « عميدة الصحف الدمشقية » فى العدد الصادر فى ٩ / ٥ / ١٩٢٣ حين وصوله إلى بيروت تقول : « ترجو سوريا هذا اليوم قدوماً حسناً للجنرال ويغند

= نفسها بنفسها ، ولا بد من أن تؤخذ رغبة هذه الشعوب بعين الاعتبار فى اختيار الدولة المنتدبة » .
(وجيه الحفار – الدستور والحكم فى الجمهورية السورية ص ٢٩ : ٣٠) .

(١) عزت دروزه – حول الحركة العربية الحديثة – جزء ٢ ص ٢٧ .

المفوض السامى » . . . فالذى يطوف الآن فى الأراضى السورية لا يجد فيها إلا قوى مشتتة متفرقة ، فإنه من المرغوب فيه بأن تعرف الإدارة الصالحة أن تخلط وتمزج هذه القوى تحت لواء الوطنية السورية ، لكى لا تكون سورية إلا كتلة واحدة متماسكة » .

وفى ١٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٣ أصدر المفوض السامى قراراً بتأليف مجلس للاتحاد السورى يضم خمسة ممثلين عن كل دول دمشق وحلب وجبل العلويين ، وقد انتخب صبحى بركات رئيساً للاتحاد .

إيقاف نشاط الرقابة الفرنسية على الصحف السورية :

والواقع أن الصحافة قد أفادت فى بداية عهد هذا المفوض الفرنسى فى حالة الاستقرار السياسى النسبى ، مما سمح للصحافة فى الظهور وأخذ توزيعها يزداد ، وكان حكم هذا القائد بشيراً بنشر الحرية الصحفية فى سوريا ، وامتنع مكتب الصحافة الفرنسى عن الضغط على حرية الصحافة وعلى اضطهاد الصحفيين . ولقد التجأ ويغاند إلى ذلك فى بداية حكمه حتى يتمكن من استتباب أمن البلاد ومراوغة البلاد فى مطالبها وإشعار السوريين بحريتهم كاملة فقد أصدر فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣ عدة قرارات تقضى بإيقاف المراقبة فى دولة دمشق .

ويقول القرار رقم ٢١٩٤ :

« إن المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فى سوريا ولبنان .

بناء على مراسيم رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٩ وتشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٠ و ١٩ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٣ .

وبناء على القرار رقم ١١٦٧ بتاريخ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢١ الذى يعين بنقود سوريا الجزاءات النقدية المبينة فى القوانين التركية بنقود عثمانية .

ولما كان يجدر التحوط بتخفيف سوء الاستعمال والتطرف الذى قد يحصل فى خلال مدة الانتخابات وذلك ريثما ينشر قريباً قانون المطبوعات .

وبناء على اقتراح أمين السر العام . قرر ما يلى :

مادة ١ توقف مراقبة الجرائد والمجلات والمطبوعات التى تصدر بأوقات معينة فى دولة

دمشق منذ تاريخ نشر هذا القرار .

مادة ٢ يبقى قانون المطبوعات العثمانى المؤرخ فى ١١ رجب عام ١٣٢٧ والقانون المختص بمحاكمة جرائم المطبوعات المؤرخ عام ١٢٩٦ معنيين بصورة مؤقتة .

وفى قاطبة الأحوال لا يطلب دفع التأمين المعين فى المادة ٢ من قانون ١١ رجب حتى يصدر قانون المطبوعات .

مادة ٣ كل عمل من شأنه المساس بسلطة الدولة المنتدبة ووكلائها سواء كانوا قائمين بأعمال الانتداب أم لا أو كل عمل يمس العلاقات الدولية يعاقب عليه بموجب المادة ٢٨ من قانون الآنف الذكر .

مادة ٤ يطبق الفصل الثالث من قانون ١١ رجب ١٣٢٧ والمادة ١٧ منه على الجنايات والجنح المقترفة بحق السلطات أو بحق موظفى الاتحاد السورى أو موظفى دولة دمشق .

مادة ٥ تعين بقروش سورية الجزاءات النقدية المبينة فى القوانين التركية بقروش عثمانية وتستخرج الفئة الجديدة بتحويل الفئة المبينة بقروش تركية إلى قروش سورية بضربها بالمضروب / ٢ .

مادة ٦ إن أمين السر العام فى المفوضية العيا للجمهورية الفرنسية فى سوريا ولبنان وحاكم دولة دمشق ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق ومدير العدلية فى الاتحاد مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار » (١) .

ومن جهة أخرى فقد أرسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية تقريراً لإرساله إلى جمعية الأمم — لجنة الانتدابات — يقول فيه :

« ما زالت القوانين العثمانية إلى الآن سارية المفعول فى سوريا منذ قيام الانتداب على سوريا ، وتؤكد السلطات الانتدابية حرية الاجتماع بدون أى تقييد بإذن أو بتصريح سابق عليها ، ويسرى العمل ضمن الحدود القانونية لهذه الحرية ، وأن حق الاجتماع لم يعلق ولم يوقف وطمأنينة البلد وأمنه هذه لا مثيل لها فى أية سنة سبقت إلا بعض الأعمال المتفرقة لقطاع الطرق » (٢) .

---

(١) الجريدة الرسمية — عدد ٢٥٨ عام ١٩٢٣ .

(٢) تقرير أول من المندوب السامى ويغاند عام ١٩٢٤ إلى الخارجية الفرنسية .
(قطاع الطرق — ويقصد بهم الوطنيين أصحاب الثورات) .

تعطيل الصحف وإغلاقها :

ولكننا نعجب من هذا المفوض الفرنسى الجديد الذى نادى بحرية الصحافة وإيقاف المراقبة العامة على الصحف والمجلات فى دولة دمشق فقط ، وضغط عليها وراقبها فى باقى الدويلات الأخرى كحلب واللاذقية وجبل الدروز ، ثم أخذ يعطل ويغلق بعض الصحف الدمشقية الحرة مثل جريدة « المقتبس » و « الرأى العام » و « العهد الجديد » و « ألف باء » و « العالم » ثم طالب بإطلاق الحريات المنصوص عنها فى القانون الصحفى العثمانى .

ومن جهة أخرى وضع الصحفيين فى السجون ، بمجرد أن يشتم منهم رائحة الكتابة التى تعبر عن الحرية السياسية والحركة الوطنية ومناهضة الاستعمار الفرنسى والوصول إلى الحكم الفيصلى أمثال محمد صبحى العقدة محرر صحيفة « أبو نواس العصرى » فى نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ .

لقد كانت أقلام هؤلاء الكتاب والصحفيين فى أيديهم أقوى من المدافع والرشاشات التى دخل بها الجيش الفرنسى ليقتل بها الحكم العربى . لقد كان الفرنسيون يرتعشون والمدافع كانت تهتز فى أيديهم عند سماع مقالة لهؤلاء الكتاب العظام أمثال شاكر الحنبلى ومحمد كرد على وأحمد كرد على وحبيب كحالة ومحمد صبحى العقدة ، وراشد البرازى وفايز سلامة وجورج قطينى .

وبعد ذلك اتبع المفوض السامى سياسة إغلاق الصحف السورية بعد تعطيلها . وهو الذى كان يعد من العناصر الفرنسية اليمينية التى علا أمرها فى فرنسا بعد الحرب كسلفه الجنرال غورو ، فلقد عطل صحيفة سوريا الشمالية لأنطون يوسفاكى شعراوى ، وصحيفة المقتبس لمحمد كرد على ، وصحيفة أبو نواس العصرى لمحمد صبحى العقدة ، وصحيفة سوريا الجديدة لحبيب كحالة وتوفيق اليازجى ، وصحيفة العهد الجديد . كما حطم من قبله الجنرال غورو عام ١٩٢٠ صحيفة ألف باء ليوسف العيسى ولم يكن قد أصدرت إلا بضعة أعداد لنشرها بعض المقالات التى كانت تشيد فيها بالحكم الفيصلى والحركة السورية والثورة على الاستعمار الفرنسى وتدخله فى شئون سوريا السياسى والاجتماعى .

وطبق القانون العثمانى تطبيقاً تعسفياً استناداً إلى مواد جرائم المطبوعات من القانون المؤرخ فى ٥ رجب عام ١٢٩٦ ، وبموجب المادة ٢٨ منه ، والخاصة بالمساس بسلطة الدولة المنتدبة ووكلائها أو العلاقات الدولية .

وقد طبقت المادة ١٧ من الفصل الثالث من قانون ١١ رجب عام ١٣٢٧ والخاصة بالجنايات والجنح التى تعزى إلى الصحف التى تتهم بالقذف فى حق السلطات ، أو فى حق الاتحاد السورى أو موظفى الدولة . وبعد ذلك عين الجزاءات النقدية المبينة فى القوانين التركية .

ولم يكن تطبيق هذا القرار حباً فى منفعة البلاد التعسة والمنكوبة بهذا الاستعمار الجديد الدخيل عليها ، بل كان حباً فى تثبيت سلطان الاستعمار فى البلاد العربية ، وحباً فى احتلال « تركة الرجل المريض فى الشرق العربى » فقد عمد الاستعمار إلى فريق من أصحاب الصحف أمثال صحيفة الرأى العام لطه المدور ، وغمره بالعطاء ، وأجزل له المال ، لنشر دعاوى — الاستعمار وتحبيذ خططه وتصرفاته . والحق يقال إن هذه الصحف بما كانت تنشره من أفكار وأباطيل ومفتريات قد فرقت كلمة القوم بدلاً من توحيدها ليتمكنوا من السعى إلى تحقيق غاياتهم المشتركة فى داخل البلاد وخارجها ، وهى نيل استقلال البلاد وتحقيق أمانيها القومية ، تلك كانت الزلة الكبرى التى اقترفتها بعض صحف سوريا وبدأت الصحف منذ ذلك الوقت تتقهقر قليلاً قليلاً عما كانت عليه قبلا ، وظل بعضها صامتاً فى مكانه يراقب الصراع الذى أحدثه الاستعمار بين الصحف الوطنية والمأجورة . وهذا ما أودى بالصحف الوطنية إلى الخراب وأخيراً إلى إغلاقها كما حصل لصحيفة المقتبس ، عندما ترك صاحبها محمد كرد على العمل الصحفى ، واتجه إلى الاشتغال فى الحكومة والدخول فى المعركة السياسية الفعلية ، على الرغم من أنه كان قادراً على مواصلة العمل الصحفى ولكن « الملل استحوذ عليه وعلى زملائه فى الكفاح الصحفى ، ودب اليأس فيهم دبيبه فآثروا وظيفة من الوظائف ، وتوقفوا عن مواصلة بذل الجهود فى تربة قاحلة لا تنبت غير الأشواك » (١).

(١) محمد كرد على المذكرات — جزء ١ ص ٩٢ .

قانون الصحافة السورى الجديد عام ١٩٢٤ :

ومن جهة أخرى فقد أعلن المفوض الفرنسى الجديد عند وصوله ، عدم صلاحية القانون العثمانى الخاص بالصحافة ، والجرائم الصحفية ، وأراد أن يستبدله بقانون جديد يتمشى مع السياسة الصحفية الفرنسية الجديدة فى البلاد السورية ، وأن يجعل لكل دولة قانوناً خاصاً بها .

لذلك عمد إلى بعض الوزراء فى إعداد مشروع القانون الصحفى بحجة اشتمال قانون المطبوعات العثمانى على مواد لا توافق شكل الحكومة أو الأحوال الحاضرة كالمواد الخاصة بالعائلة المالكة ، مما لا يمكن تطبيقه اليوم .

وكان من الطبيعى أن يخضع حاكم دولة دمشق « إدارة المعارف » لاختصاصاته وأن يضع قانون الصحافة ويطرحه على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه فى ١ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ .

وقد استهل حاكم دولة دمشق ديباجة القانون بعبارة جاء فيها :

« إن حاكم دولة دمشق بناء على قرار المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فى سوريا ولبنان المؤرخ فى ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ ورقم ٥٨٨ » .

وعلى قرار المفوض السامى للجمهورية الإفرنسية فى سوريا ولبنان وبعد أخذ رأى المجلس التمثيلى يقرر ما يلى . . . . »

وكان يمثل الأمة فى البرلمان ممثلين بعضهم من الصحفيين أمثال شاكر الحنبلى وراشد البرازى وحبيب كحالة .

وحالما اعترض شاكر الحنبلى على المقدمة بقوله « يظهر لنا واضع القانون هو حاكم دولة دمشق ، مما يخالف قواعد الحقوق الأساسية لأن دولة الحاكم رئيس القوة الإجرائية ، فلا يجوز لهذه القوة وضع القوانين ، وإنما ذلك من حق القوة التشريعية التى تتمثل فى هذا المجلس لذا ارتأى تصحيح هذه العبارة بمادة توضع فى ذيل القانون يتضمن :

« إن حاكم دمشق يأمر بتنفيذ هذا القانون » .

وقد عدلتها لجنتا الديباجة بما يلى :

« إن حاكم دولة دمشق .

يأمر بتنفيذ هذا القانون بعد تصديقه من المجلس النيابى » . . . [١] .

وقد اقترح راشد البرازى على السلطة الفرنسية وبعد أن راجعت القانون لجنة مؤلفة من ستة أشخاص وهم شاكر القيم ، وشاكر الحنبلى ، وسامى مردم بك ، وعبد الحميد ، وعبد النبى الجيرودى ، وأحمد اليوسف ، اقترح راشد البرازى على السلطة الفرنسية أن لا تضع للصحافة قيوداً تقف أمامها على اعتبار أنها الواسطة الوحيدة لنشر أفكار العلماء وآرائهم « . . . وقد طلب من نواب المجلس التمثيلى » أن يتحاشوا تمييد الصحافة « واستطرد يقول » أنا لا أنكر أن من الصحافيين من يتخذ هذه المهنة وسيلة لأغراضه ، فالواجب يقضى بأن تتخذ الأسباب لمنع أعمال مثل هؤلاء الصحفيين حرصاً على حياة البلاد »[٢] .

وقد اعترض شاكر الحنبلى أيضاً على سن هذا القانون بحجة أنه كان يجب أن يكون شاملاً للمقاطعات الثلاثة الاتحادية ، لأن الحكومة قبلت فيها الوحدة القضائية بقوله « أنا كنت من الأساس معترضاً على سن هذا القانون بهذه الصورة لأنى أعتقد أن وضعه أن يكون شاملاً للمقاطعات الثلاثة الاتحادية ، لأن الحكومة قبلت فيها الوحدة القضائية ، وكما ترون أن المادة الأولى منه تذكر أن كاتم السر العام ومدير الداخلية والعدلية ينفذون أحكام هذا القانون ، ثم نجد أن أكثر مواده تتضمن المسئولية الجزائية وهى مما يقوم بإنفاذه الحكام العدليون ، فالقاضى الذى درس القانون الموضوع لدمشق يضطر لأن يدرس القانون الموضوع لحاب عندما ينقل إليها ولا سيا وإننا على أبواب الوحدة »[٣] .

وانتهت مناقشة مشروع قانون الصحافة فى ٢٢ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ ، ووافقت عليه أغلبية المجلس (١٣) من (٢٣) عضواً .

وبذلك صدر قانون المطبوعات فى دمشق فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة دمشق الذى وجهه بموجب المادة ٦٥ أمراً إلى مدير عدلية الاتحاد ،

---

(١) محاضر جلسات الدورة الثانية للمجلس التمثيلى من ١ نيسان (أبريل) إلى ١٤ نيسان (أبريل) حتى الجلسة الخامسة . العاصمة عدد ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ .

(٢) محاضر الجلسة الخامسة ١٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ . العاصمة عدد ٢٦٠ و ٢٦١ .

(٣) محاضر الجلسة الخمسة ١٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤ . العاصمة عدد (٢٦١) .

وأمين سر الحكومة العام بتنفيذ هذا القرار بعد أسبوع واحد من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية[١] .

أما فيما يختص بالبلاد العلوية التى كانت تحت الإدارة الفرنسية المباشرة ، فقد أصدرت الإدارة الفرنسية بالاشتراك مع المكتب الصحفى فى المفوضية الفرنسية العليا ببيروت قانوناً للصحافة خاصًّا بها بعد المصادقة عليه من المجلس التمثيلى للبلاد العلوية الذى حملوه على إعلان الرغبة فى الاستقلال المحلى فى ٨ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ تحت رقم ٩٧٠ ، وقامت السلطة الفرنسية فى هذه البلاد على تنفيذه ورفضت دخول هذا القانون فى اتحاد مع قانون الصحافة لدولتى دمشق وحلب وجبل الدروز[٢] .

حتى إنها رفضت أن تتحد هذه البلاد مع البلاد السورية بصورة عامة ، وذلك بغية الوصول إلى فرنسة البلاد وترسيخ أقدامهم فيها ، وقد جعلوا — إلى جانب ذلك — اللغة الفرنسية لغة التعليم ، وأخذوا يطبعون المنطقة ، بالمظاهر الفرنسية ، واهتموا خاصة بالتبشير المسيحى بين أهلها فكان من آثاره قدوم المبشرين الكاثوليك إلى المنطقة .

ذيل قانون الصحافة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ :

غير أن السلطة الفرنسية رأت أن فى قانون المطبوعات ثغرة يجب أن تسدها ، وتغلق الباب على الصحافة السورية خوفاً من أن تنتقد السلطة الفرنسية على أمور السياسة فى البلاد ، فزادت من قيود الصحافة بإصدار قانون جديد لتحمى هيبة جيوشها وقوتها العسكرية ، فأصدر المفوض السامى بالوكالة من المفوضية العليا قراراً برقم ٢٦٣٠ — فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ ليضيف جديداً إلى قانون الصحافة وكلفت بموجب المادة التاسعة منه أمين السر العام ، ومندوب المفوض السامى لدى الاتحاد السورى ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة حلب ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق . ودولة العلويين ، ومندوب المفوض السامى وحاكم دولة لبنان الكبير كل بما يعينه تنفيذ هذا القرار[٣] .

---

(١) انظر شرح القانون وحرية الصحافة الجديد فى صفحة ٧٣ من الكتاب .

(٢) ألغى هذا القانون بمرسوم تشريعى رقم ١٢٥ ونشر فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٨ بتاريخ ٢٢ تموز (يوليو) عام ١٩٤٣ صادر عن رئيس الدولة .

(٣) انظر شرح الحرية الصحفية فى صفحة ٧٣ من الكتاب الخاص بذيل قانون الصحافة الصادر برقم ٢٦٣٠ من المفوضية العليا .

شرح « ذيل قانون الصحافة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ » : —

وبموجب قرار المفوضية العليا رقم ٢٦٣٠ الصادر فى ٢٧ مايس (مايو) عام ١٩٢٤ تعتبر السلطات الفرنسية العلاقات الخارجية والاتصالات مع الدول الأجنبية من اختصاصها ، ولها حق التصرف بموجب صك الانتداب الذى يخوله لها قرار عصبة الأمم والاتفاقات الدولية ، وأنها مكلفة بالدفاع عن الأراضى الواقعة تحت سلطانها بموجب حق الانتداب ، وبالتالى فإن لها حق معاقبة فاعلى الجرائم ومرتكبيها وبضمان سلامة العلاقات الدولية وبحفظ النظام العام وأمنه ، وحق معاقبة مرتكبى الجرائم ضد أمن الجيش وسلامته .

ويختص المجلس الحربى بموجب قانون العدل العسكرى بمحاكمة الصحفيين والصحف التى ترتكب جرائم ضد سلامة الجيش وأمنه ، كتحريض الجنود أو حثهم على العصيان أو تحريضهم على الفرار من الجيش أو نشر أخبار ممنوعة عسكريًّا غير مصرح بها ، أو التى لها علاقة بالعمليات العسكرية والمحددة بموجب المادة الأولى من القانون :

مادة ١ وتحدد كل تحريض يدعو العساكر البرية والبحرية فى الجيوش الأجنبية إلى الفرار أو العصيان سواء كان بواسطة الكتابات أو المطبوعات المباعة أو الموزعة أو المدفوعة للبيع أو المعروضة فى محال عمومية أو فى أثناء اجتماعات عمومية أو بواسطة الإعلانات أو الكتابات المعلقة على الجدران والمعروضة لنظر الجمهور ، يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبجزاء نقدى من خمس إلى خمس وعشرين ليرة سورية .

تبقى المخالفات المنصوص عليها فى الفقرة ١ والمقترفة تجاه جنود الاحتلال متعلقة بصلاحية المجلس الحربى ويلاحق مرتكبوها ويعاقبون وفقاً لأحكام قانون المحاكمات العسكرية .

مادة ٢ وتحدد أن مديرى الجرائد والمجلات إذا نشروا أخباراً غير مسموح بها تتعلق بالحركات العسكرية والبحرية وتهم الدولة المنتدبة والدول الواقعة تحت الانتداب أو تتعلق بالمعدات الحربية يقعون تحت طائلة جزاء نقدى يتراوح بين خمس ليرات ومئتى ليرة سورية ، ولا يمنع ذلك الملاحقات التى يمكن إجراؤها بسبب الجاسوسية أو المخابرات مع العدو أو كل عمل آخر وجريمة وجنحة

منصوص عليها فى قانون الجزاء وقانون المحاكمات العسكرية .

مادة ٣ محظور نشر مناقشات مجالس الحرب الداخلية وكذلك محاضر المناقشات السرية تحت طائلة جزاء نقدى من خمس إلى مائة ليرة سورية .

مادة ٤ تعتبر كل رواية حادث عن شخص أو هيئة أو نسبته إليها تضر بشرف الشخص أو الهيئة أو بسمعتها ، طعناً وكل عبارة مبهمة أو لفظة احتقار أو مسبة لا تستند على حادث ما هى إهانة .

مادة ٥ تحدد كل طعن يرتكب بواسطة كتابات أو مطبوعات مباعة وموزعة ومدفوعة للبيع أو معروضة فى المحال العمومية أو فى أثناء المجتمعات العمومية أم بالإعلانات أو المطبوعات الملصقة على الجدران والمعروضة لنظر الجمهور ضد :

(١) الملوك الأجانب أو الحكومات الأجنبية .

(ب) المفوض السامى للجمهورية الفرنساوية فى سوريا ولبنان .

(ج) المأمورين السياسيين أو وكلاء الأمور السياسية أو قناصل الدول الأجنبية .

(د) جيوش الدول المنتدبة البرية والبحرية وضباط هذه الجيوش .

(ﻫ) المأمورون الفرنسويون إبان قيامهم بوظائفهم فى سوريا ولبنان سواء كانوا مشتركين أم غير مشتركين فى تنفيذ الانتداب .

يعاقب مرتكبه بالسجن من ثمانية أيام إلى سنة وبجزاء نقدى من خمس ليرات إلى متى ليرة سورية لا يسمح بتقديم البرهان عن الطعن .

عقوبات الحبس والجزاء النقدى ذاتها تطبق على النشرات التى من طبعها إلحاق الضرر بسلطة الدولة المنتدبة والعلاقات الدولية .

مادة ٦ إن الإهانة المرتكبة بالوسائل المذكورة فى المادة السابقة تجاه الهيئات أو الأشخاص المذكورة فى تلك المادة يعاقب بجزاء نقدى من ليرتين إلى ثلاثين ليرة سورية وبالسجن من خمسة عشر يوماً إلى أربعة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

إن المخالفات المنصوص عليها فى المادتين ٤ و ٥ لا يمكن ملاحقتها إلا بناء

على دعوى من الفريق المغبون أو رؤساء دائرة الذين أضرت بهم تلك المخالفات .

مادة ٧ يمكن أن يمنع بقرار من المفوض السامى إدخال أية جريدة كانت أجنبية أو كراسة محلية دورية أجنبية إلى أراضى سوريا ولبنان ومنع دفعها للبيع أو للعرض وبيعها فيها .

كل شخص يدخل أو يدفع للبيع أو يعرض أو يبيع فى أراضى سوريا ولبنان عدداً أو أكثر من جريدة أجنبية وكراسة أو أكثر من مجلة دورية أجنبية ممنوعة يعاقب بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر وبجزاء نقدى من مائة ليرة إلى خمسمائة ليرة سورية .

مادة ٨ إذا ظهر على أثر نشر مقالة أو عدة مقالات فى جريدة أو مجلة دورية أن نشر تلك الجريدة أو المجلة من طبعه أن يقلق الراحة والأمن العام أو أن يضر بالعلاقات الدولية فيمكن توقيفها بأمر من المفوض السامى .

لا يمكن إصدار الأمر بالتوقيف إلا بعد أن يدعى مدير الجريدة إلى تقديم بياناته عن المقالات المخالفة للنظام العام أو المنشورة فى جريدته لمندوب المفوض السامى لدى حكومة الدولة .

إن نشر عدد من كل جريدة أو مجلة دورية موقفه يعاقب عليه بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر والجزاء النقدى من مائة ليرة إلى خمسمائة ليرة سورية — تقام الدعوى على المدير وبغيابه على الناشر أو على الطابع .

مادة ٩ أمين السر العام ومندوب المفوض السامى لدي الاتحاد السورى ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة حلب ، ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق ، وحاكم دولة العلويين ، ومندوب المفوض السامى ، وحاكم دولة لبنان الكبير مندوب المفوض السامى ، مكلفون كل بما يعنيه تنفيذ هذا القرار [١] .

يفهم من هذا أن المفوض السامى يتدخل عندما تنشر الصحف مقالات أو أخباراً قد يكون شأنها تعكير صفو العلاقات الدولية بشكل واضح أو تعكير السلام والأمن العاميين للبلد أو تهاجم الاختصاصات والمسئوليات الملقاة على عاتق الدولة

(١) ذيل قانون المطبوعات الصادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ — قرار رقم ٢٦٣٠ .

المنتدبة الفرنسية بموجب حدود القرار رقم ٢٦٣٠ للمفوضية العليا ببيروت صادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ .

أما الحكومتان السورية واللبنانية فإنهما تتدخلان عندما تكون الإهانات أو الاتهامات بشكل فردي ضد السلطات العامة والإدارية للبلد بموجب القرار رقم ١٤٧ الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ وهو قانون المطبوعات السورى الجديد .

حالة الصحافة زمن ويغاند :

ولو نظرنا إلى قائمة الصحف التى صدرت فى دول سوريا إلى جانب ما كان موجوداً منها فى الماضى فى عام ١٩٢٣ زمن المفوض السامى ويغاند لوجدنا أنه لم يسمح بإصدار صحف جديدة فى دولة دمشق سوى صحيفتين هما « الفيحاء » لقاسم الهيانى وشفيق شبيب وصحيفة « الحق » لمحمد صبحى العقدة . أما دولة حلب فلم يكن لها نصيب من إصدار الصحف الجديدة سوى صحيفة « الترقى السورى » لبهاء الدين الكاتب . أما باقى المدن السورية مثل حمص وحماه واللاذقية والجبل وإسكندرون وإنطاكية وديرالزور والقنيطرة وجبلة فلم يكن لهذه جميعاً نصيب من إصدار صحف ما جديدة فى ذلك الوقت .

وهكذا فقد أدى الاحتلال الفرنسى إلى جمود الصحافة بعض الشيء ، وقعودها عن إثارة الشعور القومى قلة عدد الصحف الجديدة ، هذا إلى جانب الحد من الحرية الصحفية .

ويوجد سبب آخر لنقص عدد الصحف فى سوريا ويعزى هذا السبب إلى نقص مواد الطباعة الخاصة بالصحف وعدم وجود المطابع الحديثة التى انقطع ورودها بعد الحرب العالمية الأولى .

وبالتالى فقد كانت المستويات الأدبية على درجة أقل مما كان يتطلب منها أن تكون فى تلك الفترة الحرجة من التاريخ السورى .

وكما لم تكن موارد الصحف عن طريق الإعلان تكفى لسد العجز المالى ، فلم تكن أية صحيفة من الصحف أن تنهض بنفسها اعتماداً على إيرادات الإصدار

وحدها فكان لابد لها أن تلتمس المساعدة المالية من الجمعيات السياسية أو الأحزاب التى تنطق بلسانها وإلا فإنها تغلق أبوابها لقلة مواردها .

زمن حكم الجنرال سراى :

وكانت الوحدة السورية قد أصبحت فى مقدمة مطالب سكان البلاد داخلها وساحلها بعد أن شهدوا من مضار التجزئة ما شهدوه ، ولم يكن نظام اتحاد دول سورية كافياً لتحقيق هذه الأمانى ، فحاول المفوض السامى الجديد الجنرال سراى الذى عين فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٤ أن يحدث تعديلاً فى النظام الذى أقامه سلفه ويغاند .

فاتخذ فى ٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ قراراً بإلغاء الاتحاد السورى وإنشاء وحدة بين دولتى دمشق وحلب ، تحقيقاً لرغبة مجلس دولة سورية ومجلس دولة حلب ومجلس اتحاد الدول السورية وأعلن نظاماً جديداً لدولة سورية ، وتألفت حكومة دولة سورية فى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ برئاسة صبحى بركات رئيس الدولة ورئيس الوزراء يساعده خمس وزراء .

لكن هذه الحركة نحو الوحدة اقترنت فى الوقت نفسه بحركة نحو الانفصال لأنها أبقت خارجها البلاد العلوية ، ولم يكن ذلك استجابة لرغائب أهل البلاد الذين لم يشتركوا فى اتخاذ مثل هذه القرارات بقدر ما كانت تحقيقاً لأطماع الإدارة الفرنسية الاستعمارية .

فاتحدت الدولتان بحكم القرار الجديد ابتداء من أول كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢٥ وتألفت دولة واحدة اسمها الدولة السورية مع الاحتفاظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة .

فكان من الطبيعى أن يطبق قانون الصحافة الخاص بالاتحاد فى الدولة السورية ، الذى أصبح سارى المفعول على جميع البلاد السورية ما عدا البلاد العلوية .

وبذلك توحدت الصحافة فى معظم أجزاء البلاد العربية ما عدا البلاد العلوية التى كانت تحت الإدارة الفرنسية بصورة مباشرة .

ذيل قرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥ :

من ذلك نرى أن الفرنسيين فى سورية أوجدوا نظاماً للمطبوعات وقانوناً عاماً قيدوا به الصحافة بقيود ثقيلة وجعلوا فيه لأنفسهم وللحكومة سلطة تعطيل الصحف إدارياً إلى مدة محدودة أو إلى أجل غير مسمى .

وكان التعطيل الإدارى سيفاً مسلطاً فوق رءوس أرباب الصحف فلا تتعرض صحيفة لموظفى الانتداب أو السلطات أو أن تنقد سياستهم ، أو تناقش السيئ من أعمالهم وحتى لا يكون نصيبها التعطيل عن العمل .

ولهذا كان من النادر أن نجد فى سوريا جرائد غنية بالمادة الصحفية إذ لم تكن جرائد كهذه تستطيع الحياة فى جو هذا حاله فى سوريا ولا سيما إذا كان صاحبها يمت إلى الوطنية بصلة .

وكان مكتب الصحافة التابع لمندوب المفوض السامى يترجم ما يهمه من موضوعات فإذا كتبت تلك الصحف شيئاً لا يروقه أوعز إلى الحكومة بتعطيلها بموجب مواد ذيل قانون المطبوعات من المفوضية العليا برقم ٢٦٣٠ فإن لبت الحكومة مطالبه كان بها ، وإلا أصدر المفوض السامى نفسه قرار التعطيل .

أما إذا هاجمت صحيفة من الصحف الحكومة فالفرنسيون ما كانوا يبالون بذلك بتاتاً . فإذا اشتطت الصحيفة وطعنت برئيس دولة سوريا طعناً قبيحاً أو اختلقت الأكاذيب على أعضاء الحكومة أو أعضاء المجلس التمثيلى أو الموظفين الملكيين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة . كانت تعمد الحكومة إلى إصدار مرسوم بتعطيلها ، ولكن هذا المرسوم لا يكون مبرماً ما لم يوقع المفوض السامى أو مندوبه عليه ، وكثيراً ما كان الفرنسيون يضنون بهذا التوقيع كلما أرادوا إلهاء الشعب بالسخرية من الحكومة ولا سيما عندما يكونوا قد قرروا تبديلها .

بهذه الأساليب الاستعمارية كانت بعض الصحف السورية تتلهى وتسلى قراءها بالتجنى على الحكومات الأهلية وبإظهار عيوبها ومثالبها بينما تكون سلطة الانتداب وهى المسئولة عن وجود تلك الحكومات . ولكن الويل للصحيفة التى تجرؤ على مس سلطة الانتداب .

لذا عمد وزير داخلية سوريا نصرى بخاش إلى إصدار ذيل للقرار رقم ٦٩ خاص بجرائم النشر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بعد تقديم اقتراحه إلى رئيس دولة سوريا صبحى بركات وبعد عشرة أشهر من إصدار قانون الصحافة الخاص بالاتحاد الذى صدر فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ يقضى :

« بأن يأمر رئيس دولة سوريا وبناء على اقتراح وزير الداخلية بتعطيل أو عدم إدخال كل جريدة أو نشره تنشر مقالات أو أخباراً من شأنها تهيج الرأى العام أو إهانته :

(ا) رئيس دولة سوريا .

(ب) أعضاء الحكومة .

(ج) أعضاء المجلس التمثيلى .

(د) الموظفين الملكيين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة .

ويعمل بأحكام هذه المادة سواء كانت تلك الإهانة موجهة إلى الذوات المشار إليهم مجتمعين أو متفرقين ، وسواء كانت الإهانة صريحة أو مخفية بشكل تتضمن الذم أو القدح أو التحقير ، على أن ذلك لا يمنع أيضاً من إجراء التعقيبات القانونية بحق الفاعلين . وكلف وزير الداخلية والعدلية بتنفيذ أحكام هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره فى الصحف[1] .

لقد كانت الوحدة السورية فى جميع عناصرها ومدنها الشاغل الأول لرجال الفكر والعاملين فى ميدان المسائل العامة والسياسية ، فأخذت شعبية الصحافة تزداد بين كل طبقات الشعب التى تعتبر الصحافة وسيلة للتعبير عن مسئولياتها وجزءاً من الإجراءات والترتيبات المؤدية إلى مواجهة خطر انفصال بعض الأجزاء السورية عن الوطن الأم .

كما أنه يجب أن نضيف واقعة حية هى أن المشاعر السياسية للسوريين قد تميزت دائماً بالاتجاه نحو وحدة البلاد ، وبذلك أصبحت الصحافة فى هذه الفترة مدرسة الوطنية الحقة ، وأخذت المقالات السياسية فى الصحف تنادى بالمقاومة وتطالب داعية إلى الاستمرار فى الكفاح القومى ، وكانت فى غالب الأحيان تنصب

(١) الجريدة الرسمية — العاصمة عدد ٢٧٨ .

فى مقالات بليغة حماسية تارة وسياسية تارة أخرى . فقامت السلطات الحكومية والفرنسية ثانية بتعطيل الصحف الوطنية بعد أن عطلتها سلطات مكتب الصحافة الفرنسى وهى صحيفة « المقتبس » وصحيفة « العهد الجديد » لأجل غير مسمى .

وكذلك عطلت صحيفة « العالم » بحجة أنها نشرت فى بعض أعدادها الأخيرة عبارات من شأنها الحط من هيبة الحكومة وإثارة أفكار الأهلين عليها . ولما كانت هذه الجريدة ينص عليها قانون رقم ١٤٧ الصادر فى ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ الخاص بالصحافة السورية والقانون الذى أصدرته المفوضية العليا رقم ٢٦٣٠ الصادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ وبموجب ذيل القرار رقم ٦٩ صادر عن رئيس الدولة السورى صبحى بركات فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ . فقد وقع على إغلاقها رئيس دولة سوريا صبحى بركات والمندوب السامى أوبوا[١] .

ولكن هذا الإرهاب الحكومى للصحف الحرة الوطنية لم يفت فى عضد الشعب السورى بصرف النظر عن معتقداته السياسية واتجاهاته الفكرية ، فقد كان لديه الإيمان القوى بوجوب التصرف كوحدة واحدة تصرفاً يستهدف الكفاح من أجل الوحدة والاستقلال وطرد المستعمر الدخيل : الفرنسى والإنجليزى وضم تلك الأجزاء التى يريد سلخها المستعمرون الفرنسيون والإنجليز وجعلها مقاطعات خاضعة لهم يقيمون فيها حكماً فرنسياً فى اللاذقية وجبل الدروز وتوحيد سوريا فى وحدة كاملة مع أجزائها الجنوبية وهى فلسطين وشرق الأردن .

لقد أصبح الجميع صحفيون بدافع هذه الأحداث السياسية الوطنية فرجل الدين والزعيم والجندى والعالم والطالب والموظف شحذوا جميعاً أقلامهم ليعاونوا الصحافة السورية، فكانت بمثابة منبر عام للشعب السورى ولباقى الأجزاء السورية . وبذلك أثبتت الصحافة أنها صحافة رأى قبل كل شىء .

فقد كان للاهتمام العظيم الذى مارسته الصحافة السورية فى جميع ظروفها فى هذه الفترة بالنسبة للوحدة السورية الشاملة وطرد المستعمر الفرنسى ، وما كان لأقلام الصحفيين الذين تناولهم الاضطهاد والتعسف من أجل بلوغ مرتبة التحرر والاستقلال

(١) الصحيفة الرسمية — العدد ٢٨٥ لعام ١٩٢٥ .
مجلة العرفان ١ كانون الأول (ديسمبر) المجلد الأول عام ١٩٢٥ .

الأثر العظيم فى إضرام الثورة السورية الكبرى فى بداية عام ١٩٢٥ والتى استمرت مدة عامين تقريباً .

وبالمقابل فقد بذل الفرنسيون جهد طاقتهم لاستئصال النزعة العربية من نفوس السوريين وإماتتها فى قلوبهم ، ولكن سورية ظلت رغم ذلك شديدة الحرص على هذه النزعة القومية التى اهتزت ونمت فى ربوعها .

وكان الاستعمار يبث الدعوة لإقناع السوريين أنهم غير أهل للاستقلال ، وأن الانتداب هو الذى يأخذ بيدهم ليصبحوا أهلاً له ، فكان السوريون يصدون عن هذه الدعوة الباطلة التى يلفظها التاريخ وينكرها الواقع . فالحكم الأجنبى قلما يهيئ البلاد لتحكم نفسها ، بل يسعى جاهداً لإقصائها عن هذه المنزلة الكريمة التى تعتز بها الشعوب الحرة . وأحدث تشدد الفرنسيين فى تجزئة البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالى فى الجنس والدين والمصلحة . رد فعل قوى لمقاومة التجزئة والحرص على الوحدة .

وهكذا أصبح الركنان الأساسيان للمطالب القومية : الاستقلال والوحدة ، يجريان على كل لسان ويملآن كل جنان .

« فلجأ الفرنسيون إلى الأساليب العنيفة . وعززوها بالأحكام العرفية التى قلما خلت منها البلاد واستعانوا بجميع الوسائل فكانت الصحف تعطل ثم تعطل حتى يقضى عليها أن تتنازل عن حريتها »[١] .

وفى عهد حكومة دولة سوريا الأولى برئاسة صبحى بركات فى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٤ وفى زمن المفوض السامى سراى اندلعت الثورة السورية الكبرى فى تموز (يوليو) عام ١٩٢٥ برئاسة سلطان باشا الأطرش من جبل الدروز ضد تصرفات حاكم جبل الدروز والظلم الذى تشكو منه سوريا ، بعد أن طالبوا مندوب المفوض السامى بأن ينضم الجبل إلى الوحدة السورية ، وأن يسود القانون فى البلاد وأن تحترم الحرية الشخصية وحرية الكلام وحرية الشكوى .

وتحالف حزب الشعب بدمشق مع الدروز بعد اتصالات ومذاكرات واجتماعات سرية على مساندة الثورة فى جميع البلاد السورية ، فقامت فى حماة بقيادة فوزى

(١) نجيب الأرمنازى سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٢٤ .

القاوقجى ، واشتدت نيرانها بدمشق التى قصفها الفرنسيون بمدافعهم وأحدثت دوياً هائلاً فى الدول الغربية ، حتى إن صحيفة (ديبا) الفرنسية ذكرت أن عمل الجنرال سراى دمغ فرنسا بوصمة عار لا تمحى[١] .

قامت دعوة سرية تدعو البلاد إلى القيام فى وجه الظلم ، فتتابعت النشرات والبلاغات السرية والإنذارات التى تؤلف كتاباً مسطوراً إلى جانب المعارك والملاحم ، بعد أن اختفى عدد ضخم من الصحف نتيجة اشتداد الرقابة الصحفية عليها وفى مقدمتها جريدة « المقتبس » لمدة شهرين[٢] بغية القضاء على هذه الثورة وإيقاف الغذاء الفكري للمجاهدين الوطنيين وقمع الحماس الوطنى لأبناء البلاد . مما أدى بالوطنيين والكتاب والصحفيين القوميين إلى الالتجاء إلى الدعايات المستترة وتوجيه الدعوة إلى الجهاد سراً . ولم يبق من هذه الصحف إلا أربع فقط فى جميع أنحاء سوريا أما الصحف الباقية التى تتحدث بلسان العناصر الوطنية فقد ذهبت ضحية الاستبداد الفرنسى .

« وكان أول نداء أذاعه سلطان الأطرش (قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام) ودعا فيه السوريون إلى حمل السلاح تحقيقاً لأمانى البلاد المقدسة وتأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة مسجلا هذه المطالب » :

١ — وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة سوريا عربية واحدة مستقلة استقلالاً تاماً .

٢ — قيام حكومة شعبية تجمع مجلساً تأسيسياً لوضع دستور يقرر سيادة الأمة سيادة مطلقة .

٣ — سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش وطنى لصيانة الأمن .

٤ — تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان فى الحرية والمساواة والإخاء[٣] .

والواقع أن الصحافة السورية تعرضت خلال فترة الثورة لخسائر مادية ومعنوية تتناسب والأهمية الرئيسية للدور الذى كانت تلعبه فى الحياة السياسية للأمة ، فقد

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٣٨ .
(٢) مجلة العرفان مجلد ١١ جزء ٣ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .
(٣) نجيب الأرمنازى سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ٤٠ .

اضطهد الفرنسيون الصحفيين اضطهاداً عظيماً . وقد قضى كثير من الصحفيين نحبهم ومنهم من حكم عليه بأحكام مختلفة ومنهم من حكم عليه بالإعدام أمثال منير الريس المحرر بجريدة « القبس » إذ يقول : «كنت أعمل محرراً بجريدة «القبس» الدمشقية وحكم علىّ بالإعدام لأنى جاهدت فى عام ١٩٢٥ ضد الفرنسيين فى منطقة جبل الدروز ومنها انتشرت الثورة إلى جميع أنحاء سوريا »[١] .

قرار رقم ٣٠٢/س :

خشى المفوض السامى سراى استفحال الثورة فى البلاد السورية ، وبالتالى فقد خشى الإنجليز الذين كان يتهمهم بأنهم يمولون الثورة عن طريق رجال الحركة القومية الذين نزحوا إلى الأجزاء الجنوبية من البلاد السورية فأصدر قراراً رقم ٣٠٢/س فى تشرين الثانى (نوفمبر) وعام ١٩٢٥ فيه يمنع نشر مطبوعات وتحريم توزيعها إلا إذا كانت معدة للبيع وتعرض فى المحال العامة بواسطة مراسلين خاصين ويعاقب على المطبوعات التى تنقل خفية أو بصورة سرية من شخص لآخر بعد ذلك انتهاكاً للنصوص القانونية السارية المفعول ، وكذلك المطبوعات التى تنقل بصورة متعمدة أخباراً خاصة لأشخاص آخرين غير ذى صفةقانونية فى الأمة أو تنقل أخبار العمليات الحربية أو المسائل السياسية التى من شأنها تمكين الأفراد على مواصلة تمرد الشعب وثورته أو التى تنقل الأخبار التى تترك أثراً سيئاً على روح الجنود المتحاربة للدولة المنتدبة[٢] .

ومن جهة أخرى فقد أفرجت عن جريدة « المقتبس » الدمشقية بعد أن منعتها السلطة شهرين من الظهور وكذلك ظهرت سائر صحف دمشق التى توقفت عن الصدور أثناء فترة الثورة[٣] .

زمن هنرى دوجوفنيل :

إلا أن الحوادث كانت أسرع من قرار المفوض السامى سراى فقد استدعته

(١) الصحفى منير الريس — حديث خاص معه (وهو صاحب جريدة بردى) .
(٢) قرار من المفوضية رقم ٣٠٢ س فى ١ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .
(٣) مجلة العرفان مجلد ١١ جزء ٣ — تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٥ .

الحكومة الفرنسية وعدته مسئولاً عن الحوادث فى سوريا ، واختارت هنرى دوجوفنيل فى ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٥ مفوضاً سامياً مكانه ، ولكن هذا الأخير خشى حملات الصحافة والصحفيين السوريين وخاصة صحيفة « المقتبس » فقد أصدر أمره بتعطيلها لأجل غير مسمى دون إبداء الأسباب ، ولما يمض على التصريح لها بالعمل أسبوعاً واحداً ، وفى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٥ قدم السيد صبحى بركات استقالته إلى المفوض السامى الجديد ، واستقالت معه حكومته ناصحاً له بإجابة مطالب البلاد لتهدئة الحالة « بعد ما أصبح غرضاً للطاعنين واللائمين عندما أخذ يساير الفرنسيين ويمالئهم » ، وعندما أخفق المفوض السامى دوجوفنيل فى إقناع الشيخ تاج الدين الحسينى بتأليف الوزارة على المنهاج الذى يريده أصدر فى ٩ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ قراراً كلف به المسيو بيير آلب المندوب السامى الممتاز لدى دولتى سوريا وجبل الدروز باستلام زمام الحكم فى سوريا كما أطلق على الجنرال أندريا لقب حاكم دمشق العسكرى .

قرار رقم ١٣٧ عام ١٩٢٦ :

وكان أول ما قام به هذا الحاكم — بيير آلب — هو إصدار قرار برقم ١٣٧ فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ يحد به من قوة الصحافة فى جو عاصف من الثورة الجارفة فى البلاد السورية جميعها وبخاصة فى العاصمة السورية . ويخضع الصحف للرقابة بمقتضى مادته الأولى (١).

وقد اعتقد هذا الحاكم الأجنبى أنه بذلك يتمكن من الحد من قوة الثورة التى كانت تشتد يوماً بعد يوم فى البلاد السورية وبخاصة فى دمشق وجبل الدروز .

ومن جهة أخرى حاول دوجوفنيل أن يفرق بين المجاهدين فى دمشق والمجاهدين فى جبل الدروز ، فأخذ حاكم الجبل الفرنسى يذيع إذاعات يغمز فيها زعماء الثورة من الدروز لإهمالهم استقلال الجبل — كما جرى فى العلويين - واستغراقهم فى الدعوة إلى استقلال سوريا ودمج الجبل فيها ، ويمجد الدروز ويحرضهم ويخوفهم ويطمعهم ، ولكن هذه المحاولات باءت بالإخفاق كذلك .

(١) قرار رقم ١٣٧ لعام ١٩٢٦ (فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦) .
الجريدة الرسمية — العدد ٢٨٧ فى ١ آذار (مارس) عام ١٩٢٦ .

وفى أثناء ذلك الوقت أخذت النجدات المنتظرة تتوارد من فرنسا ، فاغتنم دوجوفنيل الفرصة فاتصل بالداماد أحمد نامى التركى الأصل وعينه رئيساً للدولة السورية ، بعد مباحثات تولاها المسيو دوجوفنيل مع فريق من الوطنيين لوضع حد للثورة السورية التى اندلعت نيرانها فى أطراف البلاد ، وألفت الوزارة برئاسة الداماد على على أساس برنامج وطنى اتفق عليه المجاهدون فى دمشق وجبل الدروز وبقية البلاد السورية .

وإلى جانب ما كانت تزمع الوزارة عمله فى أول عهدها بالحكم أظهرت اهتماماً كبيراً بكل ما كان يظهر فى الصحافة بقصد النصح أو النقد لبعض الموضوعات المتعلقة بالبرنامج الوطنى وكان الصحفيون على رأس المسئولين السياسيين الذين كانوا يجاهدون فى إرساء الدعائم اللازمة لمجتمع جديد بعد أن أدركوا تمام الإدراك المسئولية الملقاة على عاتقهم ، وبالتالى الانتفاع من الحركة الوطنية الثورية لضمان الاستقلال التام .

وكان كل مواطن صحفياً كان أم غير صحفى ، يبحث عن مجال يعبر فيه عن مشاعره . ويرجع هذا بالطبع إلى الوضع السياسى الخاص الذى كان على سوريا أن توجهه كنتيجة للاحتلال الفرنسى .

وكان اهتمام الصحفيين بمستقبل البلاد وإدراكهم لعظم المسئولية الملقاة على عاتقهم يدفعهم إلى انتقاد السلطات السورية والفرنسية التى كانت تحاول عرقلة استقلال البلاد والوصول إلى الهدف الأساسى للاحتلال الفرنسى فى البلاد السورية .

قرار رقم ١٤٦ فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ :

وهكذا أصبح الشعور الوطنى العام هو الدافع الرئيسى لرجال الصحافة السورية ، وكل ما كانوا يكتبونه من مقالات أو يطرحونه من أفكار إنما قصدوا به توضيح نقط البرنامج الوطنى الذى دعا إليه المجاهدون من الثوار فى دمشق وفى جبل الدروز ، وبهذه الطريقة أصبحت الصحافة السورية منبراً عاماً للأفكار التى تعبر عن مشاعر العرب السوريين خارج سوريا سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين .

وقد خشى الحاكم العسكرى تطور الأفكار الصحافية فبادر إلى إصدار قرار

آخر برقم ١٤٦ [١] فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ يكمل بموجبه حلقات الضغط على الحرية الصحفية ، وكانت نصوصه تحتم إخضاع عملية إصدار الصحف اليومية وجميع المطبوعات من أية طبيعة كانت للرقابة الفورية ويجعل لمكتب الصحافة فى المفوضية العليا الفرنسية ولفروعه فى دمشق وحلب الحق فى الإشراف على كل ما يكتب فى الصحف السورية من دون الحكومات السورية التى كان لها بعض الاختصاص عليها والإشراف على الرقابة الصحفية بموجب ذيل القرار رقم ٦٩ وبموجب القرار ٣٠٢ / س الخاص بالمطبوعات وتوسيعها وعرضها فى محال البيع . ولم يمض على القرار السابق ثلاثة أيام .

وكان صدور هذا القرار بداية غير طيبة لتولى الحكومة ، وقبل أن يصل رد الثوار الدروز على كتاب دوجوفنيل بالمطالب الوطنية المتفق عليها مع ثوار دمشق بيومين فى ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ .

ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على برنامج الوزارة والمطالب السورية فقررت قمع الثورة بقوة السلاح ، وتلا ذلك استقالة الوزراء الثلاثة الوطنيين بعد شهر واحد من استلامهم الحكم ، وهم فارس الخورى ، ولطفى الحفار ، وحسنى البرازى ، إثر جلسة حامية الوطيس ناقشوا فيها الجنرال غوابية بعنف واحتجوا على قصف الميدان والغوطة بالقنابل خلافاً للخطة المتفق عليها ، وهى إنهاء الثورة بتحقيق البرنامج الوطنى .

وفى اليوم التالى لاستقالاتهم قبض عليهم بتهمة التآمر مع الثوار على سلامة الدولة، وقبض على آخرين مع إخوانهم منهم المغفور له فوزى الغزى، والمغفور له سعد الله الجابرى ، وأرسلوا إلى المنافى فى الحسجة ثم أميون ودوما فى لبنان .

وسارعت السلطات الفرنسية بموجب القرار رقم ١٤٦ الأخير بتعطيل الصحف ، وباضطهاد الصحفيين الأحرار اضطهاداً كبيراً ، كان من أثره أن اختفى عدد من الجرائد وعطل عدد آخر بتهم مختلفة .

فقد عطل المندوب السامى الفرنسى بالاشتراك مع الداماد أحمد نامى صحيفة [٢]

(١) الجريدة الرسمية — العدد ٢٨٧ فى ١ آذار (مارس) عام ١٩٢٦ .
(٢) الجريدة الرسمية رقم العدد ٢٩١ عام ١٩٢٦ .

سوريا الشمالية التى تصدر بحلب لأصحابها أنطون يوسفاكى وشعراوى إلى أجل غير مسمى فى ١٥ مايس (مايو) عام ١٩٢٦ بحجة أنها نشرت مقالات مهيجة للرأى العام . والواقع أن أنطون يوسفاكى كتب سلسلة من مقالات حماسية وطنية يعبر فيها عن مشاعره كمواطن مخلص للمساهمة فى الدفاع عن حقوق بلاده . هذه الحقوق التى أصبحت فى ذلك الوقت الشاغل الأول لرجال الفكر والعاملين بالميدان السياسى للتأمين ، والسلامة القومية للبلد السورى المهدد بالاحتلال الفرنسى ، ولكن لم تكد هذه الصحيفة تغلق أبوابها إلا وتبعتها الصحيفة الوطنية الثانية « سوريا الجديدة » التى تصدر بدمشق لصاحبها توفيق اليازجى وحبيب كحالة فى ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٦ بقرار من رئيس الحكومة أحمد نامى ووزير داخليته واثق المؤيد بموجب القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ [١] وذلك لنقدها أعمال الحكومة المتواطئة مع السلطات الفرنسية من أذناب الاستعمار وطلاب المناصب الوزارية بعد أن اعتقلت هذه الأخيرة الزعماء الوطنيين الأحرار ، ونفيهم إلى خارج البلاد .

ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزد الصحف والصحفيين إلا إصراراً على مواصلة الجهاد فى سبيل تنفيذ البرنامج الوطنى الذى قامت عليه الثورة العربية الكبرى ، وبالتالى كان هدفها انتزاع الحق الذى يقبض الأجنبى على ناصيته فى الحكم والإدارة والتشريع والقبض والصرف والتنصيب والعزل ، وكان هدف كل صحفى غيور فى هذه البلاد أن يغذى فى الناس روح الكره والبغضاء لها .

وكان هم الصحفيين أصحاب المبادئ السياسية الوطنية أن يسودوا صفحة الحكومة ويشوهوا عملها ويهدموا بنزعتهم السلبية كل بناء مشروعاتها ، حتى قال عنهم المستعمر والحكومات الموالية لهم أن الصحفيين جماعة هدم لا يصلحون للبناء وحتى قيل إنهم قوم يعمى الغرض أبصارهم ويصم آذانهم ويختم على قلوبهم غشاوة .

وفى الواقع ، ليس فى هذا القول شىء من المبالغة فقد كان يترتب على الصحفيين أن يقاوموا استعباد الأجنبى للبلاد واستثماره لمرافقها ، وسبيل هذه المقاومة محاربة صنائعه فى الحكم والإدارة ، وتقويض أركان البناء الذى أقامه على أكتاف فريق

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٩٢ عام ١٩٢٦ .

من المارقين من أبناء البلاد ، ولا لوم فى هذا على الصحفيين ولا تثريب ، ولا سبيل إلى نقدهم إذا هم حطموا الهياكل والدمى التى يضعها آلهة الانتداب لتفرض عبادتها على الناس . وقد كانت هذه الدمى فى ضعف تكوينها تتحطم بسهولة وتهوى من بروجها ، وهذا هو السر فى تلك السلسلة الطويلة من التجارب والمحاولات التى كان الأجنبى يباشرها لفرض سيطرته .

ومن جهة أخرى فقد عطلت الحكومة برئاسة أحمد نامى وبقرار من الحاكم الفرنسى بيير آلب صحيفة « المقتبس » الوطنية الدمشقية فى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ إلى أجل غير مسمى لنشرها مقالة بعنوان (كامة فى غير محلها) فى العدد ٤٦٢٣ بتاريخ ٤ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ [١] وكانت مثالاً طيباً للوطنية الصادقة فقد اعتبرت الحكومة هذه المقالة جريمة « تهييج الرأى العام » فقد خشيت أن تعاود هذه الصحيفة الوطنية (عميدة الصحف) مقالاتها النارية ضد الاحتلال الفرنسى كما كانت فى السابق ضد الاحتلال العثمانى .

وأغلب الظن أن الحكومة الفرنسية حاولت مراراً عديدة عدم الإفراج عن هذه الصحيفة نظراً لخوفها المتزايد منها برغم أن صاحبها كان وزيراً للمعارف السورية فى عدة وزارات .

ولم يكتف الحاكم الفرنسى بيير آلب بأن يعطل ويصدر أوامر بالإغلاق المؤبد لبعض الصحف الوطنية بدافع الحد من الثورة السورية فقد قرر اعتقال أصحابها والحكم عليهم بالغرامات المختلفة .

فقد عطل أحمد نامى وبيير آلب صحيفة « الرأى العام » الدمشقية لصاحبها طه المدور فى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ واعتقلته بحجة أنه نشر فى العدد رقم ٢٩٥٢ بتاريخ ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٦ مقالاً بعنوان (انظر إلى أين قادهم تفرنجهم [٢] فقد اعتبره الحاكم الفرنسى تحاملاً على رئيس جمهورية مجاورة للبلاد السورية بدون أى مبرر ، واعتقلت صاحبها طه المدور عشرة أيام ، ثم أفرجت عنه بشفاعة الوجهاء والعلماء ونقابة الصحف ولم يسمح لصحيفته بالعودة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩٦ لعام ١٩٢٦ .
(٢) الجريدة الرسمة العدد ٢٩٦ لعام ١٩٢٦ .

للإصدار إلا بصورة متقطعة ، حيث كانت تصدر فى كل شهر عدداً أو عددين على الأكثر .

كما عطلت السلطة الفرنسية أيضاً صحيفة الأوريان والعهد الجديد [١] .

وأخذت الصحف اللبنانية تساند حرية الصحافة السورية ، فأخذت تنشر مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التى تمالئ الحاكم العسكرى الفرنسى والمندوب السامى ، وتهاجم الحكومة المأجورة لضغطها على حرية الصحافة والصحفيين ، واعتقال الزعماء الوطنيين السوريين ، ونفيهم خارج البلاد وكانت مقالاتها كالسياط التى تلهب أجسادهم ، إذ تصفهم « بأنهم هياكل وصوراً وأن الكلمة الأولى والكلمة الأخيرة فى شئون الحكم والإدارة للمستشار الفرنسى الجاثم إلى جانب الوزير يوجهه فيتجه حيث يرسم له الهدف ويأمره فينفذ الأمر بإجماله وتفصيله فحكومة هذا طابعها وهذا أسلوبها لا قيمة لأعمالها ولا تستحق أن تحترمها الصحافة المحلية قبل الصحافة العربية المجاورة » [٢] .

أما صحيفة « الأحرار المصورة » فتقول : « إن هذه الحكومة التى لم تسجل عملاً بارز الأثر محمود التقية إذ أن النزعة الغالبة عند فريق من الرجال الذين يتعاونوا مع السلطة الفرنسية وكانوا مطاياه نزعة الشر والإثم والعدوان على حق الناس وهى روح الطغيان على حق البلاد فى الحرية والاستقلال والكرامة فى سبيل ما يتمتعون به من منصب وجاه وبسطة فى المال ، وما الجاه الذى ينتهى عند حدود الطاعة لأصغر أجنبى من موظفى الانتداب وما المنصب الذى يؤمر فيه الوزير كما يؤمر العبد فيطيع مثلما يطيع » [٣] .

فقد أصدرت الحكومة السورية بالموافقة من المندوب السامى الفرنسى قرارات رقم ٥٩٤ و ٦١٣ و ٦٢٧ بمنع الصحف اللبنانية « الجوائب » و « الأحرار المصورة » و « الأحرار » من دخول سوريا منذ بداية كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢٧ . وقد وقع على هذه القرارات أحمد نامى وبيير آلب ورءوف الأيوبى الذى أصبح وزير

(١) مجلة العرفان مجلد ١١ عام ١٩٢٦ .
(٢) جريدة الجوائب العدد ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ .
(٣) جريدة الأحرار المصورة العدد ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ .

داخلية فى التعديل الوزارى بعد اعتقال الوزراء والزعماء الوطنيين الثلاث فارس الخورى، ولطفى الحفار وحسنى البرازى .

زمن هنرى بونسو :

وفى أيام التعديل الوزارى الثالث لوزارة الداماد أحمد نامى فى ١٤ آب (أغسطس) عام ١٩٢٦ ، انسحب دوجوفنيل من سوريا نتيجة لازدياد الثورة واستفحالها ، وخصوصاً بعد اعتقال الزعماء السياسيين والوزراء الوطنيين ، وعين بدلاً منه سياسى فرنسى هو هنرى بونسو إلا أنه لم يصل إلى دمشق إلا فى ١١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٦ .

أما عن الوضع الجارى فى سوريا ، فقد ظلت الثورة السورية مستمرة بعد انسحاب دوجوفنيل مدة طويلة ، غير أن الحملات القوية الجديدة أخذت تنجح فى ضغطها وتطويقاتها ، واستطاعت أن تضطر المجاهدين إلى الانسحاب خطوات بعد خطوات من جبهات القتال فى الغوطة ثم فى الجبل ونتيجة ما أصابهم من التعب وقلة ما بأيديهم من العتاد والمال والوسائل الضرورية حتى إذا كان صيف عام ١٩٢٧ كانت بقية القوات المقاتلة المعاصرة للثورة قد نزحت إلى البلاد العربية الأخرى .

أما عن المفوض السامى الجديد فقد بدأ يدرس الأمور فى فرنسا قبل وصوله إلى سوريا ، وأتم دراسته فى سوريا وكان شديد الحذر ، متحفظاً فى علائقه ، متحفظاً فى رسائله ، فتلقته الوفود السورية فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٦ بالمطالب الوطنية التى أصبحت مألوفة ومعروفة ، وهى دعوة جمعية تأسيسية ، واستبدال معاهدة الانتداب ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائى ، واحترام السيادة القومية ، والاشتراك فى عصبة الأمم ، والتمثيل الخارجى ، وإعلان العفو العام والتعويض على المنكوبين .

وقد جرت محادثات بين هاشم الأتاسى رئيس المؤتمر الوطنى الذى عقد فى بيروت عام ١٩٢٧ والزعيم إبراهيم هنانو وبين المفوض السامى هنرى بونسو لم تصل إلى نتيجة، واشتدت الحملة على حكم الداماد أحمد نامى الذى عينه دوجوفنيل، وأثنى عليه فى لجنة الانتدابات على حين كان يرى فيه السوريون رجلاً غريباً يحكم بأمر الفرنسيين .

وقد جرت فى عهده أحداث مشهورة من قتل وتخريب ونفى وسجن ، فلم يحرك ساكناً ولم ينطق بكلمة ، وكان دائماً عرضة لهجوم الصحافة والصحفيين من داخل سورية ومن صحف لبنان كما ذكرنا آنفاً .

وقد استقال الداماد أحمد نامى ووزراؤه أخيراً فى ٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ، وأعلنت الحكومة الجديدة فى ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ برئاسة الشيخ تاج الدين الحسينى برنامج عملها الذى يقتصر — باعتبارها حكومة مؤقتة — على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن إلى حكومة دستورية ، والشروع بانتخابات نيابية حرة طليقة وإزالة الأحكام العرفية وإلغاء المراقبة ومنح عفو واسع النطاق .

قرار رقم ١٨١٦ عام ١٩٢٨ وحرية الصحافة :

وبالفعل فقد أفرج عن الزعماء الوطنيين والوزراء السياسيين ودخلوا البلاد بعد إصدار العفو عنهم بعد مؤتمر بيروت بأيام قلائل وإزالة الأحكام العرفية فى البلاد ، وكذلك فقد أصدرت المفوضية العليا قراراً برقم ١٨١٦ صادراً فى ١٨ (فبراير) شباط عام ١٩٢٨ أى بعد تأليف الوزارة بثلاثة أيام يلغى بموجبه المفوض السامى هنرى بونسو جميع القرارات التى تحد من حرية الصحافة وسلطانها وأيضاً القرارات التى صدرت فى عهد الحاكم الفرنسى بيير آلب ويقرر ما يأتى :

مادة ١ تلغى المراقبة الواقعة قبل النشر الموقوتة والمطبوعات على أنواعها على الصحف والمجلات والنشرات الموقوتة فى الدولة السورية .

مادة ٢ إن نشر الصحف والمجلات والنشرات الموقوتة والمطبوعات على أنواعها تبقى خاضعة فى الدولة السورية لأحكام المقررات الصادرة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ عن المفوض السامى ، وفى ٢٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة دمشق السابقة ، وفى ١٨ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ عن رئيس الدولة السورية .

مادة ٣ يلغى القرار رقم ٧٣٣ الصادر فى ٢١ آب (أغسطس) عام ١٩٢٤ عن حاكم دولة حلب السابقة .

مادة ٤ أمين السر العام المندوب ، ومندوب المفوض السامى لدى دولة سوريا يكلفان

كل بما يعنيه بتنفيذ هذا القرار الذى يعتبر نافذاً من تاريخ ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ .

١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ (بونسو)

إلا أن هذا القرار لم يكن يلغى بعض المواد التى وجدت فى نظام الصحافة السورى ونظام الصحافة لدولة العلويين وهى المواد المقيدة لبعض حريات الصحف .

وأصبحت حرية الصحافة بعد الأربعة أشهر الأولى من صدور القرار السابق لا حدود لها وأخذ سيل حقيقى من الصحف ينهمر فى شوارع العاصمة السورية ، وبلغ عددها ثمانية إلى ما كان موجوداً قبلاً .

وهذا عدد كبير لو قيس بالصحف التى صدرت فيما قبل هذا التاريخ ، وفى أيام الضغط على الحرية الصحفية ، وهذه الصحف هى : « الاستقلال » لراغب العثمانى فى ٦ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨ ، و « المرصاد» لعبد الهادى اليازجى فى ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨ ، و « الخازوق » لبسيم مرادفى ٢ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ ، و « أبو نواس « لمهدى اللوجى ، وأحمد العينانى فى ١٣ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ و « النظام » لفوزى أمين عام ١٩٢٨ ، و « القبس » لعادل كرد على ونجيب الريس فى ١ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٨ فى دمشق .

أما فى حلب فقد صدر فيها أربع صحف بعد إعلان إلغاء الرقابة على الصحافة بأيام قلائل وهى: « التاج » لأمين تاج الدين فى ٢٠ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨، و « السلام » لجلال قدرى فى ٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ ، و » الأهالى « لشاكر نعمت الشعبانى فى ١٨ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ ، و « الجهاد » لمحمد فهمى الحفار فى ٢٧ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ .

وصدرت فى مدينة جبلة أول صحيفة شعبية وهى « الأدهمية » لفارس كنج فى ١٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٢٨، قبل إصدار قرار إلغاء الرقابة على الصحافة .

إلا أن الحكومة التاجية أصدرت قراراً — من جهة أخرى — تحمل اسم مجلس الوزراء السورى بترك التعطيل الإدارى للصحف المخالفة للقانون الصحفى ، وإحالة الصحف على المحاكم ومثلها فى ذلك مثل الحكومات التى كانت تعقد المؤتمرات لنزع السلاح وهى فى الوقت نفسه تعمل وتدأب على التسلح ليل نهار [١] .

(١) مجلة العرفان مجموعة ١٩٢٨ .

وإذا نظرنا إلى التقرير الذى أرسلته المفوضية العليا إلى وزارة الخارجية لتقديمه لعصبة الأمم عن الصحافة السورية فى عام ١٩٢٧ نرى أنه يذكر أن فى سوريا ٣٣ صحيفة ومجلة، وأنه لا توجد لأية صحيفة [١] تمثل الرأى العام تمثيلاً حقيقياً ولذلك نرى إصدار أكبر صحفها ضئيلا. والواقع أن قرارات الضغط على الحرية الصحفية جعل الصحافة الشعبية صحافة شبيهة بالصحافة الرسمية . وبالتالى فإن فرض رقابة حديدية على الصحف للقضاء على أية معارضة حتى تصبح كلها صحافة رسمية أو شبه رسمية جعل المواطنين السوريين لا يثقون بالأخبار ، ولا بالسياسة التى تتبعها الحكومات المحلية وبذلك يقل إقبالهم عليها وينخفض عدد توزيعها .

ولكن الواقع فى تلك السنة لم يكن هناك أكثر من عشرة صحف تتنازع البقاء فى الإصدار ، فيما بينها وكانت الباقيات من الصحف إما معطلة لأجل غير مسمى أو مغلقة دون أن يصرح لها بالعودة للإصدار .

وقد وجدنا أن عدد الصحف اليومية فى سوريا بعد الثورة السورية لم يزد عن عشرة جرائد حيث تولت أربعة منها مهمة مهاجمة الاستعمار الفرنسى بدمشق وهى « المقتبس » و « الأنباء » و « الخازوق » و « الشعب » لمدة أربعة أعوام بعد الثورة .

(وبعد عام ١٩٣١ تولت هذه المهمة صحف القبس والأيام وفتى العرب وألف باء فى دمشق ، والأهالى والوحدة والجهاد والاتحاد فى حلب) . متحدثة بلسان العناصر القومية ، وقد صودرت هذه الصحف مرات عديدة ولفترات طويلة ، مما أدى إلى خسارتها خسارة فادحة ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزدها إلا إصراراً ، مما دعا السوريين إلى اعتبارها مدرسة وطنية يتعلمون فيها كيف تكون التضحية إذا دعت الظروف الوطنية . (وسوف نعود إلى ذكر هذه الصحف بالتفصيل) .

وفى عام ١٩٢٧ لم تصرح السلطات الفرنسية والسورية بإصدار صحف فى مدن حمص وحماة وجبلة ودير الزور والحسجة والإسكندرونة ، ولكنها صرحت فقط بإصدار صحيفة « صدى اللاذقية » فى مدينة اللاذقية . وصحيفة « إنطاكية » فى مدينة إنطاكية وصحيفة « مارج » فى القنيطرة وصحيفة « على كيفك » فى حلب وصحيفة « الصحراء المصورة » و« المستقبل » و « الشعب » و« لسان الأحرار» و « الحياة

(١) تقرير المفوضية العليا سنة ١٩٢٧ .

المصورة » و « السهام » و « الحياة الأدبية » فى دمشق :

ولكن لم يبق من هذه الصحف على قيد الحياة منذ ولادتها إلا عدة أشهر ، سوى صحيفة « المستقبل » لشريف الأسطة ، و « الشعب » لتوفيق جانا و « الحياة الأدبية » لأديب التنبكجى فى دمشق ، وصحيفة « إنطاكية » لأسبر باسيلى . وجورج مدنى فى إنطاكية ، وصحيفة « صدى اللاذقية » لعبد الحميد حداد . وباقى الصحف لم يكتب لها الحياة بسبب الحد من الحريات الصحفية فى تلك السنة . وصرح لصحيفة « الأحرار » بموجب القرار رقم ٧٦[١] فى ٧ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧ وصحيفة « الجوائب » اللبنانية بالقرار رقم ١٧٢ فى ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧[٢] . بدخول الأراضى السورية وكذلك صحيفة « الأحرار المصورة » بقرار رقم ٣٩٧ فى ١٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٧[٣] .

أما عن المجلات فى الفترة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٨ فقد كثر عددها فى البلاد السورية وخصوصاً بدمشق . فقد صدر فيها « النجاح » لإلياس خليل ترتر عام ١٩٢١ و« مجلة الشرطة » لمديرية الشرطة عام ١٩٢١ ، و « مجلة الرابطة الأدبية » لجمعية الرابطة الأدبية عام ١٩٢١ ، والروايات العصرية لقاسم هيمانى عام ١٩٢٢ ، و « اللطائف السورية » لعبد القادر إنارة عام ١٩٢٣ ، و معارف دمشق « دائرة معارف دمشق عام ١٩٢٣ ، و « سمير الشبان » لمحمود جرجى عام ١٩٢٤ ، « الربيع » لمارى إبراهيم وعبد السلام صالح عام ١٩٢٥ ، « ومارستان الأفكار » لحاكم نصرى وشفيق العقاد عام ١٩٢٧ و « الكرباج » لسلامة الأغوانى عام ١٩٢٧ و « الحياة الأدبية » لمنير العجلانى وأديب التنبكجى عام ١٩٢٨ .

ويمكن القول أن هذه المجلات التى حاول أدباؤها وجمعياتها نشرها وإصدارها بدمشق ماتت فى مهدها ، وليس السبب قلة المثقفين فى بلاد الشام بل كان السبب قلة المال عند المصدرين لها وفقر البلاد العام وقلة السكان .

ولكن من جهة أخرى يمكن القول إن بعض المجلات قد حاولت الوقوف على قدميها لبضعة سنوات ثم لحقت بإخواتها بعد عام ١٩٢٩ وهى : « مجلة المجمع العلمى»

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٠ لعام ١٩٢٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠١ لعام ١٩٢٧ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٣ لعام ١٩٢٧ .

التى يصدرها المجمع العلمى العربى بدمشق عام ١٩٢١ ولم تحتجب إلا بعد أن أنقصت مخصصات المجمع العلمى واضطر رئيسه إلى الاستقالة[١] . وكذلك « النشرة الشهرية لغرفة التجارة» التى كانت تصدرها غرفة التجارة بدمشق عام ١٩٢٢ ، ومجلة «العاصمة» التى صدرت فى بداية عهدها من قبل السلطات الفيصلية ، وهى صحيفة سياسية فى ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩١٩ ثم تحولت إلى مجلة رسمية للدولة عام ١٩٢٢ ومجلة « المعهد الطبي العربى » للمعهد الطبى العربى عام ١٩٢٤ والمعتقد أن هذه المجلات قد أنقصت السلطات الفرنسية أموالها واحتجبت بعد قيام الحكم السورى الأول فى عهد الشيخ تاج الحسينى عام ١٩٣٠ ، أما باقى المجلات فقد كان يصدرها أفراد ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوقوف لمدة طويلة للأسباب التى ذكرناها فيما قبل وهى : مجلة « الطب الحديث » لحسن سهيل العجلانى عام ١٩٢٨ و « المصباح » لمحمد محمد دهمان عام ١٩٢٨ و « العصا لمن عصى » لمهدى اللوجى عام ١٩٢٨ ومجلة « الإعلانات السورية » لجورج فارس عام ١٩٢٨ و « النهضة السورية » لقلم تحرير جريدة الاستقلال عام ١٩٢٩ .

وكذلك كان مصير المجلتان اللتان صدرتا فى حمص : « جادة الرشاد » لحنا خباز عام ١٩٢٣ و « دوحة الميماس » لمارى عبده شقرا عام ١٩٢٨ ، وكذلك أيضاً « المحبة البيطرية » لفائق الخطيب عام ١٩٢٣ و « الوحى » لمحمود عثمان وزكى عثمان عام ١٩٢٦ اللتان ماتا فى مهدهما ، إلا أن مجلة « الزراعة الحديثة » لصاحبها عمر ترمانينى التى أصدرها عام ١٩٢٤ فقد بقيت حتى عام ١٩٣٠ ، هذا فى مدينة حماة . أما فى مدينة حلب ، فقد صدرت عدة مجلات ماتت هى الأخرى بعد إصدار بضعة أعداد منها وهى : « حديقة التاميذ » و « المدرسة الفاروقية» عام١٩٢٤ و « الكشاف العربى » لعبد القادر الشوا عام ١٩٢٤ و « الجريدة الزراعية » لعبد القادر ناصح الملاح عام ١٩٢٤ و « مجلة المحاماة » لنقابة المحامين عام ١٩٢٦ و « الفجر » لعطا الله الصابونى عام ١٩٢٧ .

إلا أن المجلات التى كتب لها البقاء مدة طويلة كانت إما تابعة لهيئات أمثال « النشرة الشهرية » لغرفة تجارة حلب عام ١٩٢١ ومجلة « القربان المقدس » التى

(١) مصطفى الشهابى محاضرات الاستعمار فى معهد الدراسات العربية ص ٢٠٤ . الجزء الثانى .

يشرف عليها القس أغناطيوس سعد عام ١٩٢٦ و « الرحمة » التى يشرف عليها القس إلياس نمامى عام ١٩٢٧ ، وإما كان أصحابها يبذلون من جهدهم وعرقهم الكثير للوصول إلى درجاتها العليا أمثال مجلة « الحديث » التى عاشت حتى طغت على باقى المجلات الصادرة بحلب لصاحبها سامى الكيالى وإدمون رباط عام ١٩٢٦ . ثم مجلة الاعتصام لعبد الله العز وعون الله الإخلاص عام ١٩٢٩ التى عاشت فترة طويلة من الزمن حتى أوائل العهد الوطنى السورى الأول .

أما فى بلاد العلويين فى صافيتا ، فقد صدرت مجلة « التجدد » لأديب طيار عام ١٩٢٧ ولم يكتب لها البقاء لعدم وجود قارئ ولأسباب مالية وفنية فى الإخراج والطباعة .

أما فى مدينة اللاذقية فقد صدرت فيها خمس مجلات كتب لثلاثة منها البقاء ما بقيت هناك حكومة للعلويين ترعاها ولم يكتب البقاء للاثنين الآخرين وهما : « العلوى » لمصرى زادة برهان الدين بك عام ١٩٢٣ و « النور » لنصر الله طليع وجاد كرمين عام ١٩٢٥ وقد يرجع ذلك لأسباب مالية أو للأمية التى كانت متفشية فى اللاذقية . رعت حكومة بلاد العلويين مجلتين من المجلات الثلاثة الباقية وهما « الأبحاث القضائية » لحكومة بلاد العلويين عام ١٩٢٤ و « النشرة الاقتصادية » لدولة العلويين عام ١٩٢٤ .

يتضح مما سبق أن السلطة الفرنسية لم تكن لتشجع الأدباء والعلماء على تأسيس صحافة أدبية أو علمية فى سورية وفى العلويين ، وكذلك لم تجعل وزارة المعارف لتقدم على تخصيص مال لإصدار مجلة علمية أو تعليمية تفيد منها البلاد السورية وذلك بقصد حصر نشر ثقافتهم العلمية والثقافية ورسالاتهم ومحاضراتهم فى شتى الموضوعات عن طريق معهدهم الفرنسى بدمشق ، وبلغتهم الفرنسية ، دون محاولة ترجمتها باللغة العربية . وذلك بقصد دفع المواطنين السوريين لنبذ الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة والتوجه نحو الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية شأنها فى ذلك شأن سياستها الاستعمارية التى اتبعتها فى الجزائر ومراكش وأواسط أفريقيا ، ولكن العنصر العربى السورى قاوم هذه السياسة مدة خمسة وعشرين عاماً والإبقاء على عروبته .

دراسة حول حرية الصحافة السورية

فى الفترة من ٣٠حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ حتى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨

فى

قانون الصحافة الصادر فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ بموجب القرار رقم ١٤٧.

قرار رقم ٢٦٣٠ الخاص بذيل قانون المطبوعات الصادر فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ .

وفى ذيل قرار ٦٩ لسنة ١٩٢٥ الخاص بالقذف بحق الوزراء والمسئولين .

قرار رقم ٣٠٢ / س ١ نوفبر (تشرين الثانى) نوفبر لسنة ١٩٢٥ الخاص بالحد من الحريات الصحفية .

قرار رقم ١٣٧ / ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ الخاص بالرقابة الصحفية زمن الثورة .

قرار رقم ١٤٦ / ٢٦ شباط (فبرايو) عام ١٩٢٦ الخاص بالرقابة الصحفية الثورية .

قرار رقم ١٨١٦ / ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ الخاص بالحرية الصحفية الكاملة .

يتشابه قانون الصحافة السورى الجديد الصادر فى ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤ مع قانون الصحافة العثمانى القديم المعدل عام ١٩٠٨ (فى ١١ رجب عام ١٣٢٧) فى معظم مواده مع اختلاف بسيط فى تعديل بعض مواده الخاصة بطبيعة المجتمع العثمانى وأساليب تعامله إلى طبيعة المجتمع السورى الجديد وأساليبه وتطوره بعد الحرب العالمية الأولى .

لذلك لم يتناول التعديل إلا المواد التى تبحث فى حالة العائلة المالكة والأحوال التى كانت تساند هذه العائلة .

وبالتالى أصاب التعديل فى بعض مواده الخاصة بالعملات النقدية والمواد الجزائية الخاصة بالجرائم الصحفية فى ذلك الوقت إلى حالة الاجتماعات الراهنة والأوضاع السائدة فى فترة الحكم الفرنسى فى سوريا .

لذلك فإن تحليلنا لمواد قانون الصحافة السورى الجديد ما هو إلا تكراراً لتحليل ودراسة القانون العثمانى القديم من الناحية الصحافية والقانونية ، وقد شرحنا ذلك فيما سبق .

لذا اقتصر الكلام على مجال الحرية الصحفية التى نالها الشعب السورى باختصار بموجب القانون الجديد والقرارات التالية والملحقة به والتى تتممه ، من الوجهة الاستعمارية الفرنسية بعد أن شعرت السلطات الفرنسية بوجود ثغرات فى القانون الجديد تطل منه حرية الصحافة وحرية التعبير بالقول وبالكتابة .

لذا أرادت عند إصدار القرارات التالية له تكميم الحرية الصحفية والحد من الكتابة الوطنية وإصدار الصحف فى السنوات الأولى لحكمهم فى سوريا .

كانت حدود السلطة الإدارية فى سوريا بعد الحرب العالمية الأولى حدوداً ليس لها نهاية ، فقد كان تصرف الحكام الفرنسيين فى سوريا فى تلك الفترة تصرفاً ضاراً بالأحوال السياسية أثناء حكمهم المباشر ، وهذا راجع لجهلهم فى ناحية الإدارة ، فقد وجدوا أنفسهم بعد الحرب العالمية الأولى ، وبموجب صك الانتداب المخول لهم من عصبة الأمم ، على رأس السلطة وفى أيديهم مقدرات سوريا دون أن يكون لسلطانهم حدود ، فكانت تصرفاتهم مطلقة لا يشاركهم فيها أحد .

وإلى جانب ذلك فقد كان الرأى العام السورى محاطاً بالخوف وبالحذر من الجيش الدخيل ، على سياسة سوريا وأحوالها .

وكانت حرية الصحافة بالنسبة للرأى العام السورى تطلعاً حيوياً — فى تلك الظروف الحرجة — إلى المستقبل السياسى والاجتماعى وخاصة ، وقد كان السيد الفعلى فى البلاد السورية أجنبياً يتعارض وضعه مع طبيعة أهل البلد السورى الصعب المراس أمام إرادة الحكام الأجانب الذين يتصرفون فى أحوالهم دون وجه حق .

وكانت حرية الصحافة فى العهد العثمانى موجودة بموجب القانون الصادر فى ١١ رجب عام ١٣٢٧ ، وكانت خالية من كل عائق يعوق تقدمها .

وكان القانون العثمانى مستوحاً من نظام الصحافة الغربى وقوانينه الغربية ، ولم تكن بين مواده مادة تنم عن رقابة صارمة دائمة بين طياته .

ولكن بعد ذلك خضعت حرية الصحافة لتنظيمات ولوائح لا يمكن أن تعرف

إلا فى الدول ذات النظام البوليسى الإرهابى .

فقد كان من حق أى شخص من رعايا السلطنة العثمانية تجتمع له بعض الصفات والشروط أن يقدم طلباً إلى السلطة لكى تسمح له بإصدار صحيفة أو منشور دورى .

وكانت السلطة توافق على طلبه وتمنحه التصريح بواسطة ناظر الداخلية فى القسطنطينية عن طريق الوالى أو بواسطة المتصرف فى الأقاليم بموجب طلب يكتب فيه البيانات الآتية : (اسمه وسكنه ، وعمره ، وعنوان الصحيفة ، واللغة التى يكتب بها ، والمطبعة التى تطبع بها الصحيفة) إلخ . . .

وقد ذكر قانون الصحافة العثمانية كل هذا بموجب المواد الثلاث عشرة الأولى منه .

وكان القانون العثمانى يلزم مؤسس الصحيفة أو المطبوعات أو الصحف السياسية بأن يدفع بصورة إجبارية ضماناً مقدماً سابقاً على إصدار الصحيفة مبلغاً وقدره (٥٠٠ ليرة) فى القسطنطينية و (١٠٠) ليرة فى الولايات السورية أو فى الأرياف .

وأوجب أن يرسل المدير المسئول للصحيفة نسختين من كل مطبوع أو صحيفة إلى المدعى العام وإلى رئيس الولاية المتنفذ وإلا تعرض لعقوبة الغرامة بموجب المادة التاسعة من القانون .

ويلى بعد ذلك القواعد المنظمة لحالة البيع والمناداة على المطبوعات فى الطرق العامة ، ثم حق التظلم والرد عليه بطريق الدعوى القضائية من جانب هؤلاء الذين يعتقدون أنه شهر بهم أو هوجموا على صفحات الجرائد أو المنشور أو المطبوع ، ثم حق نشر المناقشات القضائية والقوانين والتنظيمات قبل الإعلان عنها رسمياً ، والرد على التلميحات أو مجرد الغمزات التى تضطر الهيئات الدينية الموجه ضدها هذا الهجوم .

وبالجملة فإن كل هذه الاحتياطات المتخذة من أجل الحفاظ على حرية الصحافة ، حتى لا تصبح صحافة تعسفية وضارة بالأشخاص أو مؤذية لهم أو لمجتمعاتهم الدينية أو السياسية أو للدولة عموماً .

والمحاكم المختصة بالقانون العام هى التى تتولى شئون هذه الجرائم الصحفية فى مخالفة القوانين الاجتماعية فى البلد ، كل محكمة حسب طبيعتها سواء أكانت جنحاً أم مدنية

أم سواها ، وهى وحدها تتمكن من إصدار قرار قد يصل إلى حد تعطيل الصحيفة أوإغلاقها إغلاقاً تاماً ، أو تعطيل منشور أو مطبوع دورى يتضمن أية مخالفة يعاقب عليها القانون .

لما يعطى الحكومة حق إغلاق الصحيفة على شرط أن تبادر فى الحال إلى رفع قضية على صاحب الصحيفة أو مديرها المسئول أمام المحاكم المختصة ، لمعرفة مدى وجاهة الجريمة التى اقترفتها الصحيفة وفى هذه الحالة يستطيع المدير المسئول أو صاحب الجريدة أن يطلب تعويضاً مادياً إذا لم تثبت عليه التهمة .

ومن جهة أخرى فإن إصدار أى مطبوع أو أية صحيفة كان مطلقاً غير مقيد بأى قيد ، ضمن حدود القانون .

والحقيقة أن تطبيق القوانين الصحفية الصادرة فى العهد العثمانى فى بداية الحكم الحر ثم منذ عام ١٨٥٧ كان تطبيقاً مشرفاً ونزيهاً باستثناء فترة حكم السلطان عبد الحميد الثانى هى التى شجعت مكتب الصحافة وإدارة الرقابة على الانحراف فى تطبيق هذه القوانين ، وبالتالى فإن حرية الصحافة كانت مطلقة فى نهاية الحرب العالمية الأولى والحكم الاستقلالى الفيصلى الذى تلا الحرب .

ولهذا ابتعد نظام الصحافة الذى أوجده الانتداب عن روح القانون الصحفى العثمانى المتحرر القديم .

اتخذ القانونان اللذان وضعا لكل من لبنان الكبير والاتحاد السورى القديم (دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين) شكل قرارات الأول برقم ٢٤٦٤ صادراً فى ٢١ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بالنسبة لدولة لبنان الكبير ورقم ٥٨٨ صادراً فى ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ بالنسبة للاتحاد السورى القديم ، وكان القانونان متماثلان فى العبارة والنص ماعدا اختلافان طفيفان لا يذكران راجعان إلى طبيعة كل بلد منهما من الناحية الاجتماعية .

ويفسر هذا التشابه بأن أصلهما واحد مشترك للبلدين ، لأن المفوضية العليا كانت حريصة على هذا التشابه وهى التى فرضت بآن واحد على البلدين لائحة واحدة .

ثم أصدر المفوض الثانى ذيلاً لقانون المطبوعات ملحقاً به بقرار رقم ٢٦٣٠ صادر فى ٢٧ ماريس (مايو) عام١٩٢٤ ليسد الثغرات الموجودة فى القانون ، وليحكم إغلاق الفتحات التى تتنفث منها حرية الصحافة وبقى هذا القرار سارى المفعول مدة طويلة ليحمى موظفى وقوات الاحتلال أو قوات الانتداب منعاً لارتكاب المخالفات والجرائم ضدهم عن طريق الصحافة .

ومواد هذين النصين ينظمان حالة التمييز الضمنى بين الصحافة الدورية (صحف ومجلات) والصحافة التى ليست دورية (كتب وإعلانات) فقد ضمن القانون حرية إصدار وطباعة الكتب والكتيبات والكراسات والإعلانات وحدد إصدار الصحف والنشرات الدورية .

فقد عالجت المادة الأولى من القانون حالات الجرائم والمخالفات التى ترتكبها الصحافة الدورية بموجب المادة الأولى وجعلت كل ما يطبع ويصدر تحت عنوان الصحافة غير الدورية خاضعاً لتعليمات خاصة (اسم الطابع ، عنوانه) يدخل فى ذلك عقوبة الغرامة أو دفع تأمين أو إرسال نسختين إلى إدارة الداخلية ونسخة إلى إدارة الصحافة يرفق بها إقرار يشير إلى عنوان المؤلف وعدد النسخ المطبوع منها وإلا فهناك العقوبة أو الغرامة ، وتنظم هذه الحالة المادة الثانية من القانون اللبنانى أو المادة الثالثة من القانون السورى .

أما عن الفصل الثانى من القانون السورى أو اللبنانى فإنه يختص بالصحافة الدورية وطبعها بموجب مواد ونصوص معينة ذلك أنه يوجب على كل صحيفة أو منشور أن يشتمل على مدير مسئول ، ويجب عليه أن ينتمى إلى جنسية إحدى الدول التى تحت الانتداب أو لأحدى دول الأعضاء فى جمعية الأمم بدون تمييز .

أى أن القانون يعطى هذا الترخيص لجميع أفراد دول العالم الداخلة فى عصبة الأمم أو التى تحت الاستعمار الفرنسى ما عدا أفراد البلاد العربية مثل مصر وفلسطين والعراق والمملكة السعودية أو سواها من العرب التى لم تدخل جمعية الأمم ومع أنهم الأولى والأحق بالعمل فى البلاد السورية .

لقد أوجد الفرنسيون هذا التساهل فى القانون لكى يسمحوا للأفراد الفرنسيين أن يباشروا بموجب مواد القانون نفس الحقوق التى للسوريين دون مخالفة لمبدأ المساواة

بين أبناء الدول العظمى وأبناء البلاد التى تحت الانتداب الفرنسى .

إلا أن الحكومات المحلية كانت تملك سلاحاً فعالاً تجاه المطبوعات الأجنبية التى تدخل البلاد ، والتى كان من شأنها بلبلة أفكار الشعب السورى وقد اتخذ مجلس الوزارة المحلى قراراً يمنع بموجبه قبول وإدخال أية صحيفة دورية أو مجلة ، وبيعها فى البلد السورى وقد مارس هذه الميزة أيضاً المفوض السامى بموجب المادة السابعة من القرار ٢٦٣٠ .

كما أوجب القانون أن يكون المدير المسئول لكل صحيفة دورية بالغاً ولا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة ، ويتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية ولا يكون قد حكم عليه بالسجن أكثر من ستة أشهر ، ويعرف اللغة التى تطبع بها الصحيفة ، ويوجب على كل صحيفة أو نشرة دورية تهتم فى قسم منها أو فى جميعها بالناحية السياسية أن تدفع تأميناً قدره (٢٠٠ ليرة) سورية فى سوريا و (٥٠٠ ليرة) سورية فى لبنان وتلزم الصحيفة أو النشرة الدورية بدفع الغرامات أو التعويضات للأضرار التى ألحقتها ومصاريف القضاء بموجب المادتين الخامسة والسادسة من القانون السورى .

ولكن المجلات التى لا تهتم أبداً بالناحية السياسية ، فهى معفية كلية من دفع التأمين ودفع مصاريف المحاكم بموجب المادة الثامنة من القانون السورى . فالنص فى القانون السورى لا يتكلم إلا عن المجلات صاحبة الإعفاء ، وقد يكون هناك استثناء للصحف اليومية إذا كانت سياستها تتشابه مع هذه المجلات كالأدبية مثلاً أو الاجتماعية أو الزراعية . . . إلخ .

ومن الواضح أيضاً أن المحاكم وحدها ، هى جهة الاختصاص للنظر فى قضايا الصحافة وهى المختصة أيضاً بتحديد صفة الدعوى .

وإلى جانب هذه الحالات السابقة التى تطلب من صاحب الجريدة فى حالة إصدار صحيفته ، فإنه يطلب منه إقرار يدل على اسم الصحيفة وعنوانها وموضوع سياستها وتاريخ إصدارها واسم صاحب الصحيفة أو أسماء أصحاب الصحيفة ، أو اسم أو أسماء مديرى الصحيفة المسئولين أو أسماء رؤساء التحرير وألقابهم وأعمارهم وسكنهم وجنسيتهم وأخيراً اللغة التى يصدر بها المطبوع بموجب المادتين السابعة والثامنة من القانون السورى .

وعلاوة على ذلك يسمح لإدارة وزارة التعليم العمومية أن تمارس الرقابة على الصحف ، وتطلب إرسال عدد من كل صحيفة يومية أو نشرة دورية موقعاً عليها من « المدير المسئول » وبالتالى إرسال نسختين إلى النائب العمومى لدى محكمة الدرجة الأولى ، وإلى رئيس الإدارة المدنية للولاية بموجب المادة ١٣ من القانون السورى .

وقد اقتبس القانون السورى المادة الخاصة بالضمان المالى الذى يطلب من رؤساء وأصحاب الصحف أو النشرات الدورية السياسية ، من النظام التركى واتخذ نفس أساليبه فى تكميم الصحافة والسيطرة عليها بعد ذلك ، بموجب القرارات المتممة له إلا أن الدولة وصحف الانتداب الفرنسى وأفرادها يتمتعون بالحماية التامة ضد الصحف السورية وتصرفاتها ويحفظ لهم القانون حق الرد عليها :

يجب على كل صحيفة أو نشرة دورية أن تصدر فى بحر مدة قصيرة ، وأن ترسل تعديلاتها وتصميماتها إلى السلطات المختصة وأن تعد الإجابات والردود على صفحاتها للأفراد أو الهيئات التى تتعرض لهم الصحيفة أو النشرة الدورية فى أية صفة كانت إذا وقعت الجريدة فى خطأ أو وقعت تحت طائلة العقوبة أو الغرامة أو التعويض عن الخسارة ، ولا يجب أن يتجاوز النص المعد للنشر ضعف المقال المخالف . أما الزيادة فتنشر على نفقة صاحب الرد على المقال سواء أكانت الدولة الاتحادية أو الأفراد بموجب المادتين السادسة عشرة والثامنة عشرة من القانون السورى .

وبالنسبة لجميع التصريحات الأخرى والبلاغات الرسمية الصادرة عن الدولة أو عن الإدارة فإن نشرها وعرضها فى الصحيفة يكون إجبارياً وعلى نفقة السلطات التى ترسلها لها بموجب المادة ١٧ من القانون السورى .

وكذلك أطلق القانون حق الكتابة والنشر والبيع بالتجزئة والبيع المتجول ولم يقيده بأية قيود وأوجب بعض الاحتياطات التى يجب أن يتخذها المنادى أو البائع فى أثناء مهمته إذ يجب أن يعلن عنها ويبلغ عنها إدارة البوليس ويحصل على ترخيص خاص بمهنته ، وحظر على المنادين المتجولين أن ينادوا على الصحف فى الطرق العامة وأن لا ينادوا على شىء آخر غير اسم المطبوع واسم الكاتب وثمن البضاعة .

وكذلك أوجب أن يكون الإعلان على الصحيفة بطريقة مهذبة ، ولا يتضمن

قذفاً أو سباً علنياً أو تشويشاً للنظام العام . ولا يمس الآداب العامة وذلك بموجب المادتين العشرين والواحد والعشرين من القانون السورى .

ومن جهة أخرى أوجب القانون التمييز بين ارتكاب المخالفات على التنظيمات الإدارية للصحافة وبين الجرائم والجنح المرتكبة بواسطتهم .

(يعاقب كل من يصدر صحيفة أو نشرة دورية أياً كانت وتكون مخالفة للنظم واللوائح – تنظيمات اللائحة الإدارية – بعقوبة السجن من شهر إلى عشرة أشهر وبغرامة من عشرة ليرات سورية إلى مائتى أو بواحدة من هاتين العقوبتين دون المساس بحقوق حالات العقوبات التى توقع عليه ، وينظم ذلك المادة العاشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة : فالجرائم المشار إليها هى المتعلقة بالإعلان السابق للظهور وإصدار الصحيفة أو النشرة الدورية أو المتعلقة بالتزامات المدير المسئول أو المتعلقة بالضمان أو المتعلقة بالمخالفة والتعدى وعدم الاهتمام ، كل ذلك أوجب وجود التأمين الإجبارى للصحيفة الصادرة ولكن لا يتضمن حالات الرفض فى نشر الردود أو الإجابات لتصحيح البلاغات السابقة أو العائدة على الأشخاص الخصوصيين أو الأشخاص العاديين » .

فالجنح والجرائم التى ترتكب بطريق الصحافة والمتضمنة للإعلانات والتشهير بالناس هى التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم أو الجنح بموجب القانون العام تنظمها المادة الثالثة والعشرون من القانون السورى ، أما اعتداءات الصحف على أمن الدولة وعلى النظام العام وعلى الآداب العامة فتنظمها المادة الرابعة والعشرون من القانون السورى أما المادة الخامسة والعشرون فتنظم التصرفات المهينة والتشهير أو القذف فى الديانات المعترف بها أو التشهير بالأجناس التى تتكون منها الدولة وتحدد المادة السابعة والعشرون مسئولية نشر الأخبار الكاذبة والمقالات ذات الميول الهدامة وتنظم أيضاً الجرائم والجنح المرتكبة بهذا الطريق ضد الأفراد ، مثل الإهانات والافتراءات كالإعلان عنهم رسمياً . . . إلخ .

أما المادة الأولى حتى السادسة من القرار رقم ٢٦٣٠ فإنها تنظم جرائم التحريض على الفتن والثورة ضد العسكريين وقوات الانتداب ، ولا تصرح بإصدار نشرات تطبع أخبار العمليات العسكرية أو العمليات البحرية التى تهم الدولة المنتدبة والدول

تحت الانتداب أو التى لها علاقة بنشر أخبار الجلسات السرية والمناقشات العسكرية لمجالس الحرب أو توجيه الاتهامات والإهانات للحكام الأجانب مثل المفوض السامى ومن ينوب عنه وقناصل الدول الأجنبية أو السياسيين .

وهناك مواد أخرى تحدد طبيعة الجرائم الصحفية التى ترتكبها الصحافة الدورية التى تقع تحت طائلة العقوبات المختلفة كالسجن والغرامة والتعطيل وإغلاق الصحيفة أو التى تكون موجهة ضد المدير المسئول أو كاتب المقال المتضامن معه . فلو قارنا هذه الحالة بحالة الصحافة فى أثناء الحرب العالمية الأولى لوجدنا أنها كانت متحررة بعض الشىء من هذه القيود تحت الحكم الفيصلى .

ويقضى القانون بأن تختص المحاكم العامة بالأفعال والتصرفات الموجبة والمتعلقة بالجرائم والجنح الصحفية ، طبقاً لمواد القانون العثمانى الصادر فى ٥ رمضان عام ١٣٢٧ وللقرارات ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ والمادة ٤٩ الخاصة بالصحافة السورية التى أصدرها المفوض السامى الفرنسى .

وتختص محاكم الدرجة الأولى الوطنية أو المحاكم المختلطة بالعقوبات التى تلحق بمرتكبى الجرائم حسب جنسية الأطراف المتنافسين والمتنازعين طبقاً لأصول المرافعات الخاص بقانون العقوبات .

كما ينظم القرار رقم ٢٦٣٠ اختصاص مجالس الحرب الفرنسية فى نظر جرائم الدعوة إلى التمرد وعدم طاعة الجنود الفرنسيين بموجب المادة الأولى منه وتحريضهم بقصد الهرب من العسكرية تحت أى شكل مبين .

كما منح القانون للمحاكم أو الحاكم نفسه حق إلغاء الصحيفة الدورية وإغلاقها بالطريق الإدارى كى يكون هذا رادعاً لها على تصرفاتها السيئة .

فقد أصبح إغلاق الصحيفة بالطريق الإدارى الوسيلة المفضلة دون للجوء إلى المحاكم وبالتالى فقد تمكنت الحكومات بأن تقضى على الصحافة المعارضة أو التى تبلبل أفكار الرأى العام وتثير عواطفه الكامنة .

ومن ثم فإن القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الذى اتخذه المجلس التمثيلى والذى أعده وزير داخلية الحكومة بناء على اقتراحه ووافق عليه رئيس الحكومة ، يقضى بأن يأمر رئيس الحكومة بتعطيل أو بإلغاء أية صحيفة

تنشر مقالات أو أخباراً تهدف إلى المساس بكرامة رئيس الدولة أو أعضاء الحكومة أو أعضاء مجلس التمثيلي أو الموظفين المدنيين أو العسكريين ، فكان هذا القرار سيفاً اتخذته الحكومات بعد ذلك تهدد به الصحف وتخنق حريتها .

هذه السلطة التي تباشرها الحكومة ضد حرية الصحف في نشر أخبار وتصرفات المسئولين في الدولة تباشر في الوقت الذي تكون عليه تصرف الحكومة تصرفاً غير وجيه بالنسبة للدولة وتعدها الحكومة إهانة موجهة إلى الموظفين بجملتهم أو بصورة فردية أكانت هذه الإهانة مستترة أم مكشوفة تدل على احتقار وعلى عدم احترام لذوات الأشخاص المسئولين .

فالعقوبات التي توقع على الصحف بموجب المادة من القرار وقعه صبحي بركات رئيس الحكومة وافق عليه المفوض السامي الجنرال سراي .

وقد احتفظ المفوض السامي لنفسه أيضاً ببعض السلطات فيما إذا نشرت الصحيفة مقالاً من طبيعته تعكير السلام والأمن العام أو مقالات تمس العلاقات الدولية ، إذ يتمكن المفوض السامي من أن يغلق الصحيفة الدورية أو المجلة بقرار منه بموجب المادة الثامنة من القرار رقم ٢٦٣٠ المذكور إلى جانب المادة الأولى والثانية المختصة بالحكومة .

وهناك بعض المواد التي توقف الملاحقات القانونية والدعاوى القضائية المقامة ضد الصحيفة أمام المحاكم وتلغيها إذا رأت السلطة الإدارية المحلية للحكومات الوطنية أو للسلطة الانتدابية ذلك .

فقد تتبع الحكومة المحلية أو السلطة الانتدابية وسيلة لإيقاف الصحيفة مدة طويلة تكون من الناحية العملية تعطيلاً كاملاً للصحيفة يكبدها خسائر جسيمة لا تمكنها من أن ترفع أمام القضاء دعاوى للمطالبة بالتعويضات المادية عن خسائرها

ولقد مارست السلطة الانتدابية أو السلطة الحكومية تطبيق أحكام الرقابة الصحفية في بعض مناطق طغى فيها التمرد وانفجرت فيها الثورة ضد تصرفات الحكومات المحلية والسلطات العسكرية وفرضت الأحكام العرفية لقمع الحركات الوطنية والحد من نشاط الثوار وتضليل الرأي العام بموجب القرار رقم ٣٠٢ س الصادر في أول تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٥ والذي بموجبه تمنع الحكومة وتحرم نشر مطبوعات أو

صحف دورية وتمنع بيعها أو توزيعها إلا بموجب المواد التي تتعلق بعرضها في المحال العامة أو بواسطة المندوبين الخاصيين المرخصين لبيعها أو أنها تحرم نقلها خفية وسراً من مكان إلى مكان وتعد ذلك انتهاكاً للنصوص المعمول بها .

ولقد حرمت المادة الأولى من القانون توزيع الصحف سراً وبصورة مقصودة لتوصيلها من أشخاص معينين إلى أشخاص آخرين معينين أو توصيل أخبار ومعلومات عن طريق أفراد تتضمن أخباراً عسكرية أو مقالات تصف العمليات الحربية أو السياسية ضد الدولة المنتدبة وتساعد على تمرد الشعب وثورته على السلطات العسكرية .

وأخيراً فقد ألغيت الحرية الصحفية نهائياً وخضعت للرقابة الشديدة جميع الصحف الدورية والمطبوعات والكتب الكتيبات من أية طبيعة كانت بموجب القرارين الأول رقم ١٣٧ الصادر في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ ، والثاني برقم ١٤٦ الصادر في ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ .

وبصدور قرار رقم ١٨١٦ الصادر في ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ ألغيت جميع القيود التي فرضت على الصحافة .

الصحافة السورية في بداية العهد الدستوري :

بعد مؤتمر بيروت في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٧ والذي أعقب الإفراج عن الوزراء الوطنيين المنفيين تفاوض المفوض السامي المسيو بونسو مع أركان الوطنية لإقامة حكومة مؤقتة تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية لسن دستور للبلاد فعين الشيخ تاج الدين الحسيني في ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ رئيساً لمجلس الوزراء في دولة سوريا ، وكانت محاولة من جانب المفوض السامي المسيو بونسو لإيجاد مخرج من سياسة الشدة والعنف التي سببها سلفه مسيو دوجونفيل .

وفي ١٥ من شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ أصدر المفوض السامي بياناً ذكر فيه أنه أزفت الساعة التي تحل فيها سورية قضية دستورها ، وتجرى فيها ، بمقتضى القوانين المعمول بها انتخابات تكفل حرية الاقتراع لجميع الأحزاب فتلغى جميع قيود الحريات الموروثة من عهد الاضطراب حتى تظهر آراء الشعب ظهوراً جلياً ،

وتسن الجمعية التى تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسى النهائى للبلاد السورية بتمام الحرية ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المسئولة عنها فرنسا تجاه جمعية الأمم .

فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب والتى يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد ، هو الغرض الذى يجب أن تبلغه سوريا بمساعدة الدولة المنتدبة على تحقيقه . وحذرهم من تعريض المستقبل المملوء بالوعود الجميلة للأخطار الناشئة عن الاضطراب والاختلافات ، أو عن جهل الحقائق السياسية ، وذكر فى الختام أن فرنسا تضع ثقتها فى الحكومة المؤقتة التى أخذت على عاتقها مهمة محدودة هى إدارة الشئون العامة[1] .

وتمويهاً للرأى العام السورى فقد أصدر المفوض السامى قراراً رقم ١٨١٦ فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ يلغى بموجبه « القرارين رقم ١٤٦ الصادر فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ و ١٣٧ الصادر فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ واللذين يخضعان الصحف والكتب والمطبوعات بأنواعها لرقابة صارمة وذلك لتظهر الإدارة الفرنسية الانتدابية بمظهر المتحررة من قيود الرقابة والحد من الحريات الصحفية فى فترة الانتخابات الحرة السورية[2] .

وظاهر من مطالعة البيان الفرنسى ، أنه ليس فى المنهج الجديد الفرنسى خروج عن الأساليب المتبعة فشروط الانتداب وتبعات فرنسا والاتفاقات الدولية ، ومنع فريق كبير من رجال البلاد من العودة والاشتراك فى الانتخابات ، كل ذلك يدل على أن أسباب الخلاف بين الفرنسيين والجمعية التأسيسية قد أعلن عنها قبل اجتماعها ، وهى اختلافات جوهرية تتعلق بالمطالب القومية الأساسية .

وأذاعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بياناً بمناسبة الانتخابات أعلنت فيه : أنها لا تحيد عن خطتها لتحقيق استقلال البلاد التام بحدودها الطبيعية .

ومع ذلك فإنها ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم فى مصيرهم وفى نظام الحكم الذى يختارونه .

(١) وجيه الحفار : الدستور والحكم فى الجمهورية السورية ص ٣٨ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠٢ السنة التاسعة .

وهكذا فقد أعلن الوطنيون فى ٢٨ آزار (مارس) عام ١٩٢٨ عزمهم على مواجهة المستقبل برغم ما فى الموقف من غموض وإبهام لا يأتلفان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما المفوض السامى فى بيانه . وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست فى حالة تبعث على الاطمئنان لسلامة الانتخابات ولا على الثقة بالقانون الذى تجرى بمقتضاه .

وقد نجح الوطنيون نجاحاً كبيراً فى الانتخابات التى جرت فى ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ فأصبحوا مسيطرين على الجمعية التأسيسية ، وأقلق ذلك الفرنسيون قلقاً شديداً على الرغم من مهاجمة الحكومة للصحافة والصحفيين حتى لا ينشروا أفكارهم التحررية إزاء هذه الانتخابات الحرة .

وكان من جراء ذلك أن بادر بتعطيل صحيفة الرأى العام الدمشقية فى ١٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨ إلى أجل غير مسمى لنشرها مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التى تنفذ أوامر المفوضية العليا الفرنسية لتعطيل بعض أعمال الأحرار والتدخل فى سير الانتخابات السورية (وقد ألغى هذا القرار رقم ١٢٦ فى ٨ مايس (مايو) عام ١٩٢٨[1] .

وافتتحت الجمعية السورية فى ٩ حزيران (يونيو) فألقى فيها المفوض السامى خطبة نوه فيها بالساعة الجليلة التى سيكون لها أثر خالد فى تاريخ سوريا ، إذ يجتمعون فيها لوضع دستور الدولة ، أى تنظيم أسس الحكومة التى تأخذ على نفسها إدارة وتطوير البلاد وتأمين مستقبل الأمة .

ثم أشار إلى إجراء المفاوضات اللازمة لعقد معاهدة ، بعد أن يتم المجلس مهمته الدستورية ، وتشييد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم متينة ، وحذر من أن ينشأ وينمو داخل المجلس ما يذهب بثمرة الجهود المشتركة .

وانتخبت الجمعية السيد هاشم الأتاسى رئيساً لها ، وأقبلت على عملها بهمة وعزيمة ، واختارت لجنة من أعضائها ، تولى رئاستها إبراهيم هنانو ، وكان مقررها فوزى الغزى فوضعت مشروع دستور قررت تقديمه فى ٧ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ إلى الهيئة العامة لمناقشته وإقراره .

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ لعام ١٩٢٨ .

ولكن صحيفتى « المرسح » و « الأنباء » كشفتا القناع عن مراوغات ومحاولات المفوض السامى هنرى بونسو للحيلولة دون وضع مشروع الدستور كاملاً وصرف الأفكار عن مناقشة ست مواد فى مشروع الدستور ، ادعى أنها ليست من اختصاص الجمعية وحدها لأنها تمس مصالح الانتداب الذى تعد فرنسا مسئولة عنها أمام جمعية الأمم .

فكان أن أغلقت الحكومة التاجية صحيفة « الأنباء » الدمشقية فى ٦ آب أغسطس عام ١٩٢٨ ولما يمض على إصدارها سنتين بقرار وزارى رقم ٤٠٢ وبقيت معطلة عشرة أشهر ثم أفرج عنها بقرار رقم ١١٣٤ فى ٢٦ مايس (مايو) عام ١٩٢٩[1] .

وكذلك صحيفة « المرسح » الحلبية فقد أوقفت فوراً فى ٨ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ بنفس الأسباب بقرار ٤٠٤[2]. لأنها هاجمت الحكومة التاجية وأعلنت أن لا حياة للبلاد بدون دستور كامل الأهلية وتام الصيغة ويتضمن سيادة الشعب على أراضيه .

وقد اتخذ المجلس السورى قراراً ينص على أن إغفال المواد الست[2] من صلب الدستور ، بجعله أثراً لا قيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف مبدئياً بها[3] .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٢٨ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠ لعام ١٩٢٩ .
(٣) المواد الست هى :
المادة ٢ – البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية العامة .
المادة ٧٣ – لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص ، أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون .
المادة ٧٤ – يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها أما المعاهدات التى تنطوى على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو بمالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التى لا يجوز نسخها سنة فسنة فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها .
المادة ٧٥ – يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويستقبل الممثلين السياسيين ويعين الموظفين الملكيين والقضاء ضمن حدود القانون ويرأس الحفلات الرسمية .
المادة ١١٠ – تنظيم الجيش الذى سيؤلف يكون بقانون خاص .
=

وأرسل رئيس الجمعية التأسيسية هذا القرار فى ٩ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ إلى المفوض السامى ، وكان رد المفوض السامى إغلاق المجلس اعتباراً من ١١ آب (أغسطس) عام ١٩٢٨ لمدة ثلاثة أشهر .

وكانت هناك بعض الصعوبات فى تسوية هذه المشكلات ثم أجلت المفوضية العليا اجتماع الجمعية ثلاثة أشهر أخرى فى ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٨ .

وهناك قامت الصحف السورية بحملاتها الشهيرة تهاجم المراوغات الفرنسية فى حل هذه المشكلة وتقاوم كل فكرة يحاول رئيس الحكومة التاجية فرضها على المجالس وهى فى صالح الحكم الفرنسى لحل الأزمة .

قامت صحيفة « النظام » الدمشقية الصادرة فى ٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٨ ، وصحيفة « القبس » الدمشقية أيضاً بمهاجمة الحكومة لتخاذلها ومهادنتها للسلطات الفرنسية فى هذه الظروف الوطنية ونددت بحكمها وبالظروف التى أوجدتها فى كرسى الحكم . فأصدرت الحكومة قراريها رقم ٥٣١ و ٥٣٢ الصادرين فى ٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٨ بتعطيلهما لأجل غير مسمى[1] .

ثم انضمت إلى الصحيفتين السابقتين فى الهجوم على الحكومة التاجية الصحيفة الدمشقية « الخازوق » فأسرعت الحكومة بتعطيلها لأجل غير مسمى بموجب القرار رقم ٦٨٣ فى ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٢٨[2] .

وفى أول آزار (مارس) عام ١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمراً فى إحدى ضواحى دمشق قرروا فيه العمل على إيجاد حل للخروج من هذا الصمت الذى لازم المفوض السامى ، وكان قد مضى وقت طويل على تعطيل الجمعية التأسيسية . وقابل رئيس هذه الجمعية السيد هاشم الأتاسى المفوض السامى مقابلة ألمع له هذا خلالها أنه سيسير قريباً على خطة مستمدة من نفس السياسة الحرة التى ابتدأ بها .

أما هذه الخطة فقد كانت إعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المفوض السامى فى ١٤ آيار (مايو) عام ١٩٣٠ وسماه القانون الأساسى للدول المشمولة

= المادة ١١٢ – لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية فى الأماكن التى تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل ويجب أن يعلم المجلس النيابى بإعلان الأحكام فوراً وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة .
(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩ عام ١٩٢٨ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ عام ١٩٢٨ .

بالانتداب الفرنسى .

والواقع أنه لم يكن هناك دستور واحد بل دساتير ونظم عديدة تتعلق بسورية ، ولواء إسكندرونة الذى يتمتع بوضع خاص وقانونان أساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز ونظام المصالح المشتركة .

وأوضح المفوض السامى أن فى مجمل دستور سوريا نسخة من النص الذى وضعته لجنة الإنشاء فى الجمعية التأسيسية وأقرته الجمعية بتاريخ ٧ آب (أغسطس) وقد أدخلت فيه تعديلات نصت عليها المادة ١١٦ التى أضيفت إلى الدستور لتعبر عن تحفظات الانتداب ريثما تعقد معاهدة يحدد فيها — برضى جمعية الأمم — شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادئ المذكورة فى المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية .

وما عدا هذه التعديلات الأساسية فهنالك تعديلات بسيطة أدخلت على النص الأصلى ، جرى فى شأنها تبادل الرأى مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر أن يقبل بها .

وكان نشر الدستور بهذه الطريقة وبهذه الصيغة باعثاً على الاستياء والاستنكار فى جميع الأوساط المتعلمة والسياسية والصحفية .

إلا أن الدستور لم ينس الصحافة فقد نصت المادة ١٦ من الفصل الثانى من الباب الأول من الدستور والخاصة بحقوق الأفراد على :

« حرية الفكر مكفولة فلكل شخص حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة والخطابة والتصوير ضمن حدود القانون »[١] .

« وفى المادة ١٧ — الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون »

ومن المعلوم أن الانتداب قبل أن يصدر هذه المادة فى الدستور السورى قد حمى نفسه بعدة تشريعات صحفية ذكرناها فيما سبق تحطم هذه الفقرة وتقضى على الحرية الصحفية باسم الدستور .

أما صحيفة « الاستقلال » الدمشقية فلم تحترم هذه الدساتير الاستعمارية شأنها شأن باقى الصحف الوطنية ، فقامت بحملة صحفية شديدة الوطأة أكبر من غيرها وكتبت مقالات متعددة ، تهاجم الدستور وواضعيه وتكشف الثغرات فيه وفى الدساتير

(١) وجيه الحفار — الدستور والحكم فى الجمهورية السورية — ص ٧٠ .

الأخرى لباقى أجزاء سوريا ، وهاجمت الحكومة السورية التاجية ووزراءها لسكوتها على هذه الأوضاع ، ومسايرتها الحكم الفرنسى ، فأغلقتها الحكومة التاجية المؤقتة عام ١٩٣٠ وأحالت الصحيفة إلى المحاكم بموجب قرار رقم ١٢٦ فى ٨ مايس (مايو) عام ١٩٣٠ وبموجب تقرير مجلس الوزراء السورى الصادر فى عام ١٩٢٨ وينص على ترك التعطيل الإدارى وإحالة الصحف إلى المحاكم وفرض غرامة مالية على صاحبها الشيخ راغب العثمانى وقدرها ٢٠٠٠ ليرة سورية إلى جانب الحكم عليه بالسجن لمدة عام ، ولما يمض على إصدارها عامان تطبيقاً للقرار ١٨١٦ الصادر فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ المتعلق بالحرية الصحفية .

وكان من جراء ذلك أن احتجبت بسبب خسارتها المادية والمعنوية[١] .

ذيل لقانون المطبوعات فى سوريا :

وعندما شعرت الحكومة التاجية بضغط الصحف وهجومها على سياستها التحالفية مع الاستعمار الفرنسى بادرت إلى إصدار « ذيل لقانون المطبوعات فى سوريا » فى ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٠ كى تجعل الرقابة على الصحافة من خصائص المكتبة الوطنية بدمشق (المجمع العلمى بدمشق) أو مصلحة المعارف بحلب ويطالب أصحاب المطابع بإيداع نسختين من كل مطبوع — سواء أكان مطبوعاً دورياً أم متقطعاً وإلا كان عرضة لجزاء يتراوح بين ١٠ و ٥٠ ليرة سورية .

مادة أولى: عندما ينتهى طبع كل مطبوع سواء أكان هذا المطبوع يصدر فى وقت معين أم لا وكل رسم وكل قطعة موسيقية وكل رسم مصور . . . إلخ .
على صاحب المطبعة أن يودع المكتبة الوطنية فى الدولة السورية نسختين منها وإلا كان عرضة لجزاء يتراوح بين ١٠ و ٥٠ ليرة سورية ورقاً وتحتوى وثيقة الإيداع على اسم صاحب المطبعة وعنوانه واسم المطبوع وعدده ويعطى بالنسختين وصل مرقم ومؤرخ .

يستثنى من ذلك أوراق الانتخاب وسائر بطاقات الدعوات وبيانات العنوان والفواتير والأسهم المالية والعقود والإذاعات التجارية والصناعية .

(١) مجلة العرفان — مجلد ١٩ عام ١٩٣٠ (إرهاق الصحافة فى دمشق) .

مادة ثانية : يجرى الإيداع الإجبارى المنصوص عنه فى المادة السابقة . إما رأساً فى المادة السابقة . وإما رأساً فى المكتبة الوطنية (المجمع العلمى بدمشق) وإما رأساً فى مصلحة المعارف بحلب وإما رأساً بموجب كتاب مضمون باسم محافظ المكتبة الوطنية (المجمع العلمى بدمشق) عندما يجرى الإيداع رأساً يعطى الوصول فوراً أما ما يرسل بواسطة البريد فيعطى الوصول بالطريقة نفسها ، وعلى كل الأحوال يوضع رقم الوصول بالحبر على النسختين المودعتين بجانب اسم صاحب المطبعة ويستعمل سجل خاص حسب تتابع الأيام مرقم فى المكتبة الوطنية وسجل آخر فى مصلحة المعارف بحلب لتسجيل الإيداعات .

مادة ثالثة : تجرى التعقيبات من قبل النيابة العامة فى المركز الموجود فيه المطبعة المخالف صاحبها وهذه التعقيبات تجرى إما من قبل النيابة العامة مباشرة وإما بناء على طلب رئيس المجمع العلمى أو رئيس مصلحة المعارف بحلب .

مادة رابعة : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار وأحكام القوانين السابقة التى تتعلق بإيداع نسخة واحدة من بعض المؤلفات إلى مصلحة المعارف

مادة خامسة : وزير المعارف والعدلية يقومان بتنفيذ هذا القرار .

ومرت سنتان كان الصبر فيهما طويلا ، وأعلن فى أوائل أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ موعداً لانتخابات المجلس النيابى الذى ينص عليه دستوره ، وقبل أن تجرى الانتخابات عمد الفرنسيون إلى إعداد قوائم انتخابية من الذين توسموا فيهم أن يكونوا أنصاراً لهم .

وجرت الانتخابات فنفذت السلطات الفرنسية ما بيتته ، وتدخلت تدخلا ملحوظاً فى الانتخابات لضمان فوز مرشحيها ، وكان لعمالها وضباط استخباراتها خاصة دور كبير فى هذا المجال، حيث أمكنهم نشر جو كئيب من الإرهاب وأصلت السيف على رءوس زعماء الوطنيين وصحفهم واجتماعاتهم وشجعت الأنصار والمأجورين على نشر المنشورات ضدهم وإلصاق تهمة التآمر على الوطن والمآرب الذاتية والهوس بهم .

ولقد أدى تدخل السلطات السافر فى الانتخابات لصالح مواليها ضد الوطنيين مظاهرات وهياج وتحطيم صناديق الانتخاب فى أماكن كثيرة ووقوع اشتباكات

بين الجيش والشعب وجرح عدد من الأهالى واعتقال عدد كبير من الشبان فى دمشق وحلب وحماة .

وكانت نتيجة الانتخابات فوزاً ساحقاً لمرشحى السلطات بحيث بلغ عددهم ٥١ من ٦٩ وقد قدمت الطعون الموثقة بالوثائق الدامغة ولكن أكثرية المجلس بتشجيع السلطات لم تعبأ بذلك وصدقت على الانتخابات واعتبرتها صحيحة .

وقد انتخب محمد على العابد رئيساً للجمهورية بموافقة الوطنيين الذين تفادوا بهذا نجاح مرشح السلطة صبحى بركات ، مع أن محمد على العابد كان ممن فازوا فى الانتخابات من مرشحيها ، وتولى رئاسة الوزارة حقى العظم الذى كان كذلك من مرشحيها ودخل جميل مردم ومظهر رسلان من الكتلة الوطنية فيها .

وقد أسهمت هذه الأحداث السياسية التى سجلها النصف الأول من عام ١٩٣٢ فى تقدم الحركة الصحفية بتأثير الانتخابات الحماسية والتنديد بالتدخل الفرنسى فيها ومهاجمة الصحافة لهذه الأحوال التعسفية بعد أن كانت الصحف فى عام ١٩٣١ فى هدنة مع الأوضاع السياسية نتيجة لمماطلات ومساومات المفوض السامى هنرى بونسو وسفره إلى فرنسا والعودة منها إلى سورية .

فقد كان إذ ذاك عشر صحف يومية فى جميع مدن سوريا و ٢٢ صحيفة ومجلة أسبوعية ، وكانت معظمها باللغة العربية ، وبعضها يصدر باللغة الأرمنية والتركية والشركسية والكردية وصحيفة واحدة وثلاث مجلات أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية .

ولمعظم مديرى هذه الصحف دراية بدائية فى مهمة الصحافة إلا أن صاحب جريدة « ألف باء » الدمشقية (يوسف العيسى) كان يعتبر ضليعاً فى فنون الصحافة ، وكان إلى جانب ذلك يقوم بإعداد صحيفته إعداداً حسناً ووسع حجمها فأصبحت تصدر فى ثمان صفحات وتنوعت مواضيعها حتى أصبحت روحها الصحافية أقوى وأظهر من روحها التى طالما عرفت بها من بين سائر زميلاتها من الصحف ، ولكن هذه الحالة لم تدم أكثر من بضعة أشهر منذ منتصف عام ١٩٣١ حتى أوائل عام ١٩٣٢ فقد عادت إلى إصدارها البسيط أربع صفحات صغيرة بسيطة .

ولم يبلغ استعمال الإعلان فى الصحافة أى مستوى من التطور فقد كان إصدار ٣٠٠٠ نسخة من أية صحيفة فى اليوم يعتبر إصداراً استثنائياً ، لما كان يلاقيه

بعض أصحاب الصحف من متاعب وأعباء مادية ترهق كاهلهم .

ويمكن القول بأنه هذه السنة (١٩٣١) قد احتجب عن الصدور عدد كبير من الصحف التى عاشت فى فترات الحكم العثمانى والحكم الفيصلى والحكم الفرنسى وهى : — مجلة المقتبس المؤسسة (عام ١٩٠٦) وصحيفة المقتبس (عام ١٩٠٨) ومجلة الحقائق (عام ١٩١٠) ومجلة العروس (عام ١٩١٠) وصحيفة الاتحاد الإسلامى عام (١٩١٥) وصحيفة الشرق (عام ١٩١٦) وصحيفة المدرسة (عام ١٩١٦) وصحيفة سوريا الجديدة (عام ١٩١٨) وصحيفة العلم العربى (عام ١٩١٩) ولسان العرب (عام ١٩١٨) وصحيفة العقاب (عام ١٩١٩) وحرمون (عام ١٩١٩) والأردن (عام ١٩١٩) والفلاح (عام ١٩١٩) ومجلة القلم (عام ١٩١٩) وصحيفة المفيد (عام ١٩١٩) وصحيفة الطبل (عام ١٩١٩) ومجلة نور الفيحاء (عام ١٩٢٠) ومجلة الطرائف (عام ١٩٢٠) وصحيفة الرأى العام (عام ١٩٢١) ومجلة الرابطة الأدبية (عام ١٩٢١) وصحيفة الحق (عام ١٩٢٣) وصحيفة الفيحاء (عام ١٩٢٣) وصحيفة حط بالخرج (عام ١٩٢٤) وصحيفة الميزان (عام ١٩٢٥) وصحيفة الاستقلال (عام ١٩٢٨) إلى جانب ذلك توجد بعض الصحف اليومية كالزمان وسورية والأيام (عام ١٩٣١) والإعلانات والشباب والأسرة الأدبية والمستقبل والتى ظهرت (فى عام ١٩٣٠ و ١٩٣١) عاشت زمناً يختلف باختلاف ثبات أصحابها ثم احتجبت .

وإذا أضفنا إلى ماتقدم أن «الأيام» توقفت عن الإصدار ثم بيعت وأن كثيراً من المجلات والصحف ماتت أو باتت كالمحتضر تلفظ أنفاسها الأخيرة ، تبين لنا من ذلك كله تدهور الصحف فى دمشق خاصة . وسبب هذا التدهور أمور كثيرة فى مقدمتها الحالة السياسية والضغط الفرنسى عليها ثم متاعب أصحابها المالية إلى جانب ما كانت تعانيه الصحف من الفوضى ، وعدم وجود نقابة صحفية تحمى الصحفيين وتساندهم .

والصحفيون الذين أثروا من وراء صحافتهم ، كانوا يتاجرون بضمائرهم وينعقون مع كل ناعق ، ويميلون مع الريح حيث يميل ويبيعون كل الفضائل الإنسانية الشريفة ، ولكم يألم المرء عندما ينظر إلى الصحافة فى تلك الفترة (فترة حكم الشيخ

تاج الدين الحسينى) من (١٩٢٨— ١٩٣٢) فيراها قد ابتعدت عن الصدق بعد السماء عن الأرض ، وصار همها الإرضاء وتحريك العواطف بأية طريقة ، ووظيفتها التلفيق والتمويه واختراع مختلف الأضاليل ، فقد كانت مواضيع هذه الصحف تكتب صباحاً ثم يناقضها محرروها مساء ولا يقصد منشؤها إلا ملء الفراغ وتزجية الوقت ، وهم يعيدون فيها ويكررون ما ينشرون .

إلا أن الصحيفتين اللتين كانتا تتحدثان بلسان العناصر القومية كانتا القبس (عام ١٩٢٨) والأيام (عام ١٩٣١) فقد صودرتا مرات عديدة ولفترات طويلة مما أدى إلى خسارة فادحة .

ومع ذلك فإن الاضطهاد الفرنسى لم يزدهما إلا إصراراً على المضى ، ويقول صاحب صحيفة الأيام :

« أنشئت صحيفة الأيام فى مايس (مايو) عام ١٩٣١ بواسطة قيادة حزب الكتلة الذى كان أكبر الأحزاب وأقواها فى سوريا . فى تلك الفترة ، وكانت صحيفة معارضة للحكم الإستعمارى الفرنسى وكان الحزب قد أصدرها لمحاربة الاحتلال الفرنسى لأنه الحزب الوحيد الذ كان آخذا على عاتقه عبء الكفاح ضد المستعمر الدخيل ، فقد واجهت هذه الصحيفة حملة كبيرة من الاضطهادات ، وبعد مضى سنة من تأسيسها كان على مؤسسيها من قيادة حزب الكتلة أن يبيعوها ، فقد اشتريتها منهم فى ١٥ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢ ونقلت الرخصة باسمى ، وواصلت إصدارها بنفس السياسة التى كانت تسير عليها قيادة حزب الكتلة فى النضال ضد الاستعمار الفرنسى وتوجيه الرأى العام الوطنى نحو التحرر والاستقلال.

وقد عانت هذه الصحيفة اضطهاد مستمراً دائماً من السلطات الفرنسية المحتلة ، ومع ذلك فإن الجمهور أولاها مزيداً من تقديره[1] .

وكان توزيعها أكبر توزيع بالنسبة لباقى الصحف إذ بلغ ٤٠٠٠ نسخة فى اليوم .

وقد ذكر روبر دوكى مندوب فرنسا فى عصبة الأمم بجنيف فى تقريره عن الصحافة السورية فى ظل الاحتلال الفرنسى أن صحيفة الأيام كانت بلا شك أقوى

(١) جاك توم فادن — الصحافة اليومية فى الدول العربية — ص ١٤ .

الصحف فى سوريا رغم معارضتها لفرنسا[١] .

وقد عطلتها السلطات الفرنسية بقرار رقم ٣٣٥٢ فى ٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣١ إلى أجل غير مسمى بسبب مقال هاجمت فيه السياسة الاستعمارية التى ينتهجها الحاكم السوري الممالىء للسياسة الفرنسية[٢] .

ومع ذلك فإن الأحداث السياسية التى وقعت فى النصف الأول من عام ١٩٣٢ زاد من تقدم الحركة الصحفية وإصدار صحف جديدة عددها ثمانية ، لتحل محل الصحف التى انقطعت عن الظهور . فبعد أن كانت هناك عشرة صحف سياسية فى عام ١٩٣١ أصبحت فى عام ١٩٣٢ ثمانية عشرة صحيفة سياسية جميعها تحارب الاستعمار وصدرت أيضاً ثلاثون صحيفة أدبية وعلمية ودينية وجملتها إلى ما كان سابقاً فى كل مدينة ٢٣ صحيفة سياسية وأدبية وعلمية ودينية تصدر بدمشق و ٢١ صحيفة تصدر بحلب و ٢ صحيفتان تصدران فى الإسكندرونة وصحيفة واحدة تصدر فى أنطاكية وتصدر صحيفة واحدة فى حمص وتحرر من بين هذه الصحف خمس جرائد باللغة الفرنسية ويصدر البعض منها باللغة الأرمنية والتركية والشركسية والكردية .

ويزيد توزيع أهم هذه الصحف زيادة بسيطة ولكنها لم تصل إلى ٤٠٠٠ نسخة إلا نادراً .

تعطيل الصحف الوطنية واحتجاج السوريين لدى لجنة الانتدابات :

وإلى جانب ذلك فقد عطلت السلطات فى خلال هذا العام كثيراً من الصحف السياسية والأدبية والعلمية والدينية إذ أصدرت قرارات كثيرة منها ثلاث قرارات أصدرها المندوب السامى بموجب « ذيل لقانون المطبوعات الصادر فى بيروت فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ من المفوضية العليا بقرار رقم ٢٦٣٠ بصدد ثلاثة صحف سياسية وهى : القبس ، والمضحك المبكى ، والأيام ، بسبب مقالات اعتبرها المفوض السامى مهينة من شأنها أن تؤدى إلى اضطراب الأمن العام .

كما أصدرت الحكومة السورية متمثلة برئيس دولتها محمد على العابد ورئيس وزرائه حقى العظم سبعة قرارات تعطل بها إلى أجل غير مسمى سبعة صحف وهى :

---

(١) تقرير مندوب فرنسا فى عصبة الأمم عام ١٩٣١ . (جنيف)
(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣ عام ١٩٣١ .

« يكى كون » الصادرة فى الإسكندرونة بقرار رقم ١٦٦ فى ٢٣ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢[١] لأنها نشرت مقالات سياسية مهيجة للرأى العام السورى ، وصحيفة « له زيكو » الدمشقية بقرار رقم ٢١٢ فى ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٢[٢] . وصحيفة « القبس » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٢٢٣ فى ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ ، وصحيفة « المضحك المبكى » الهزلية بقرار رقم ٢٦٠ فى ١١ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢[٣] ، « وفتى العرب » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٠ أيضاً فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢[٤] ، وصحيفة « ألف باء » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٠ فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢ ، وصحيفة « الصباح » السياسية الدمشقية بقرار رقم ٦٢٣ فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢ .

غير أنه سمح للصحف التى عطلت بالظهور ثانية وهى « القبس » و « له زيكو » و « المضحك المبكى » فى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٣ بقرار رقم ٣٧٠[٥] وصحيفة « يكى كون » بالإسكندرونة فى ٢٩ تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٣٣ بقرار رقم ٤٤٩[٦] .

أما صحيفة « القبس » الوطنية الدمشقية فقد عطلها المندوب السامى الفرنسى بعد أن هاجمت الأوضاع التعسفية التى كانت تباشرها السلطات الفرنسية ضد الوطنيين الأحرار وخصوصاً عندما تدخلت فى الانتخابات فى جميع المناطق الانتخابية السورية ومساندة أنصارها من الموالين لها فى سياستها الاستعمارية .

ولكن أثارت هذه الحالة الأوساط الوطنية فقامت تهاجم السياسة الاستعمارية ، وتقدم العرائض للسلطات السورية كى تتدخل للحد من هذه الإجراءات التعسفية والإفراج عن الصحف المعطلة وخاصة صحيفة « القبس » الوطنية الباقية بعد أن عطلت صحيفة « الأيام » الوطنية تعطيلاً تعسفياً فى ٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣١ بقرار رقم ٣٣٥٢ إلى أجل غير مسمى[٧] .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٢ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٢ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٨ لعام ١٩٣٢ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ لعام ١٩٣٢ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ١٩ لعام ١٩٣٢ .
(٦) الجريدة الرسمية العدد ٢١ لعام ١٩٣٢ .
(٧) الجريدة الرسمية العدد ١٣ عام ١٩٣٢ .

وقد ساند هذا الاحتجاج من قبل الأوساط الوطنية الاحتجاج الذى قدمته لجنة الطلاب السوريين الوطنيين المقيمين فى فرنسا .

فقد قدم السيد « السراج » رئيس لجنة الطلاب السوريين الوطنيين المقيمين فى فرنسا فى مدينة طولوز احتجاجاً إلى رئيس لجنة الانتداب فى عصبة الأمم بجنيف، يشرح الإجراءات التعسفية التى تقوم بها السلطات الفرنسية الانتدابية فى سوريا منذ قيام الحرب العالمية الأولى حتى هذه السنة (١٩٣٣) وهذا نصها :

« السيد رئيس لجنة الانتداب فى عصبة الأمم . جنيف

فى الوقت الذى يبذل فيه المواطنون السوريون جهودهم كى يصلوا إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية فى سوريا ، عطلت المفوضية العليا صحيفة (القبس) ، الصحيفة اليومية الباقية الأخيرة للسوريين فى دمشق .

وقد أصبح عدد الصحف المعطلة فى نفس المدينة ثلاث صحف .

فالسوريون لايرون أية شرعية قانونية فى هذه الإجراءات التعسفية التى تنال من حرية الصحافة ، وعلى العكس فالفرنسيون لا يعملون إلا إلى إبعاد السوريين من طريق التعاون معهم . التعاون الذى تبغيه لجنتكم الموقرة مع الحكومة الفرنسية فى سوريا .

ولم تنفك هذه الحالة التعسفية مسيطرة فى سوريا منذ ١٢ سنة حتى الآن ألا تتمكن لجنتكم أن تضع حداً لهذه الحالة .

تتشرف لجان الطلاب السوريين العرب بتقديم احتجاجهم ويرجون إحاطتكم علماً بالوضع الحالى فى سوريا .

تولوز فى ٦ آيار (مايو) عام ١٩٣٢ رئيس لجنة الطلاب (التوقيع)

ولم تكد الصحيفة تفتح أبوابها لنشر مقالاتها السياسية بعد الإفراج عنها فى مطلع شهر أيلول (سبتمبر) لتساهم فى شرح الأوضاع السياسية إلاوبادرت السلطات الحاكمة بتعطيلها ثانية دون إبداء الأسباب إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ٢٢٣ فى ٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢ (وقد ألغى هذا القرار فى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) بموجب قرار رقم ٣٧٠[1] .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٢ .

أما أهم الصحف التى كانت موجودة فى الفترة من عام ١٩٢٩ حتى ١٩٣٢ فى دمشق هى صحيفة « فتى العرب » وصحيفة « ألف باء » وصحيفة « الأيام » وصحيفة « القبس » وصحيفة « الأصداء Les échos » التى تصدر باللغة الفرنسية وصحيفة « الشعب » وصحيفة « الاستقلال » وصحيفة «الجزيرة» وصحيفة « الدفاع » أما الصحف الأسبوعية فهى « المضحك المبكى » و « الأصداء Les échos » التى تصدر يوم الأحد باللغة الفرنسية وصحيفة « لسان الأحرار » وصحيفة « النظام » وصحيفة « الصباح » وهى صحيفة أدبية وصحيفة « الدستور » وصحيفة « السياسة » وصحيفة « الحسام » وصحيفة « الشورى » .

أما فى حلب فقد كانت هناك صحف سياسية يومية أهمها صحيفة « الأهالى » وصحيفة « التقدم » وصحيفة « الوقت » وصحيفة « النهضة » وصحيفة سياسية أرمنية هى (عبرت Yaprad) وصحيفة « الاتحاد » .

أما أهم الصحف الأسبوعية فهى صحيفة « الوحدة » الناطقة باللغة العربية وصحيفة « بريد سوريا » الناطقة باللغة الفرنسية .

وإلى جانب هذه الصحف اليومية السياسية والصحف الأسبوعية توجد صحف أدبية أهمها ، صحيفة « الصباح » وصحيفة « له زيكو الأصداء Les échos » الناطقة باللغة الفرنسية التى تصدر يوم الأحد والتى تصدر يوم السبت وصحيفة « الجهاد » و« الاتحاد » الحلبيتان وصحيفة « الجزيرة » و« الدفاع » و « الاستقلال » و« الرابطة الإسلامية » و« الأسلوب» و« الثقافة » و « الاتزان » و« الأمل » و« الصرخة » ، وجميعها صحف أدبية دمشقية تصدر أسبوعية .

الصحافة زمن دومارتيل :

وعلى منوال السنوات السابقة تعرض نشاط الصحافة السورية فى عام ١٩٣٣ للتقلبات الناجمة عن الأحوال ، والأحداث السياسية التى أخذت تشتد بسبب ضغط السياسة الفرنسية ومن الاتجاهات الحكومية نحوها .

ولما أعفى هنرى بونسو وعين خلفاً له دومارتيل فى تموز (يوليو) عام ١٩٣٣، كان هذا من أولى الحزم والعزم يواجه المواقف الصعبة بالحلول الجريئة التى لا تعرف

التردد والإحجام . وقد أجمع أمره على عرض مشروع المعاهدة على الحكومة الانتدابية لتوقيعه وعلى المجلس النيابى لإبرامه واطلاع السوريين عليه فى الصحف ليأخذوا علماً بحسناته .

ولقد تحدثت مقدمة هذه المعاهدة عن الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التى تبقى بين الدولتين لإنهاء الانتداب وتحقيق جميع الشروط المؤدية لقبول سورية فى عصبة الأمم . وأفرغ الاتفاق فى ثلاثة صكوك :

أولا : معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً : بروتوكول (ا) بشأن الاتفاقات الملحقة بالمعاهدة والتى توضع موضع التنفيذ فى ذات الوقت الذى تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية فى جمعية الأمم .

ثالثاً : بروتوكول (ب) بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه فى خلال المدة التمهيدية لكى يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الأساسى تطور المؤسسات الحاضرة لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلا تدريجياً .

ولم يكد يعلن نبأ مشروع المعاهدة متناقله الأفواه حتى استولت على دمشق هزة عنيفة من القلق والغضب حذراً مما تجعله هذه المعاهدة فى نصوصها من قيود وأغلال للبلاد السورية . إذ أن الحكومة التى عقدتها ليس لها سابقة فى الدفاع عن مصلحة الوطن .

وزادفى بث الكره لهاالعديدمن الذين أخرجتهم الحكومة من الموظفين لأشهر خلت .

وكانت الشرارة الأولى التى انتشر لهيبها فى كل مكان ، استقالة سليم جنبرت قبل توقيع المعاهدة بيوم ، وهو الرجل الكاثوليكى التى صديق فرنسا من القدم الذى لم يستطع أن يوقع المعاهدة إلى جانب زملائه ولم يجد أفضل من الاستقالة للخروج من مآزقها .

وأخذت بعد ذلك تعقد اجتماعات سرية فى أحياء دمشق ، وقامت السيدات بعمل مجيد فى تظاهرهن ومناشدتهن النواب الوطنيين على الاشتراك باجتماع المجلس بعد انسحابهم منه ، وعاد الوطنيون إلى المجلس واتفقوا مع عدد كبير من النواب على رفض المعاهدة ، واشترك معهم فى الحملة رئيس المجلس فوضعوا عريضة بذلك وقعتها الأكثرية المطلقة .

وشارك فى هذه الحملة جميع الصحف فى سوريا الوطنية السياسية وغير السياسية وهى : صحيفة « الجزيرة» التى عطلت إلى أجل غير مسمى فيما بعد و« الأصداء » الناطقة باللغة الفرنسية والتى عطلت لمدة ثمانية أيام وصحيفة « الأيام » والتى عطلت لمدة ثمانية أيام ثم إلى أجل غير مسمى فيما بعد وصحيفة « الاتحاد » التى عطلت إلى أجل غير مسمى [١] وأخذت تكيل للسياسة الفرنسية الاتهامات الشديدة بفرض المعاهدة على مجلس غير لائق من الناحية الوطنية وتكشف الأساليب غير الشريفة التى كانت تلجأ إليها الإدارة الاستعمارية من خلف الكواليس للوصول إلى عقد المعاهدة ، فكانت أن عطلت هذه الصحف جميعها — كما ذكرت — بقرار من المفوض السامى إذ اتهمها بأنها نشرت مقالات اعتبرت ذات طابع مخل بالنظام العام .

ولكن الصحف السياسية الأخرى لم تهدأ ثائرتها على هذه السياسة الاستعمارية ، فقامت تهاجم أعضاء الحكومة السورية الانتدابية وقد شجعها على ذلك استقالة السيد سليم جنبرت وأخذت تعدد مساوئ هؤلاء الأعضاء وعدم كفاءتهم للقيام بهذه المهمة الوطنية الشاقة .

فقد أصدر رئيس الدولة السورية قرارات بإغلاق ست صحف سياسية وهى صحيفة « القبس » الدمشقية وصحيفة « الأيام» الدمشقية بقرار رقم ١٣٣١ فى ٢٤ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٣ إلى أجل غير مسمى [٢].

وصحيفة « الأصداء » الدمشقية الأسبوعية واليومية بقرار رقم ١٤٣٩ فى ٢٩ تموز (يوليو) عام ١٩٣٣ [٣] . إلى أجل غير مسمى .

وصحيفة « الوحدة » الحلبية بقرار رقم ١٥٤٠ فى ٩ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣ إلى أجل غير مسمى [٤] .

وصحيفة « المضحك المبكى» السياسية الهزلية وقد عطلت بقرار رقم ١٦١٩ فى ٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ لمدة عشرة أيام [٥] .

---

(١) تقرير الحكومة الفرنسية المقدم إلى لجنة الانتدابات فى عصبة الأمم .
(٢) الجريدة الرسمية — العدد ١٣ عام ١٩٣٣ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٥ لعام ١٩٣٣ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ١٧ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « الأيام » وصحيفة « الدستور » الدمشقيتان بقرار رقم ١٤٣٩ إلى أجل غير مسمى (١) .

ولكن صحيفة « القبس » الدمشقية كانت أكثر الصحف دفاعاً عن القضية الوطنية ومهاجمة هذه المعاهدة المفتعلة لنشرها مقالات حماسية اعتبرتها الحكومة طعناً فيها وعطلها رئيس الدولة السورية إلى أجل غير مسمى تعطيلا إدارياً فى ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) بقرار رقم ١٩٦٧ (٢) . وكانت الأوساط السياسية الوطنية تعتمد فى أخبارها على هذه الصحيفة رصيفة « الأيام » .

ولم يقف الأمر عند ذلك بل عطلت الحكومة صحفاً أدبية أخرى إلى أجل غير مسمى لمخالفتها القانون الصحفى وهى صحيفة « الصباح » وصحيفة « الجهاد » الحلبيتين وصحيفة « الاتزان » وصحيفة « الأمل » وصحيفة « الصرخة » بقرار رقم ١٥٤٠ (٣). فى ١٩ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣.

وقد توقفت صحيفة « الدفاع » توقفاً مؤقتاً وتوقفت صحيفة « الاستقلال » الدمشقية توقفاً تاماً ، وهاتان الصحيفتان سياسيتان . وتوقفت صحيفة « الرابطة الإسلامية » وهى صحيفة أدبية توقفاً مؤقتاً .

وسمح لثلاث صحف بالظهور : وهى صحيفة « أصداء Les échos » الأحد الأسبوعية الناطقة باللغة الفرنسية بقرار ١٧١٥ فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ (٤)، ولكن لم تلبث أن أوقفت عن الإصدار لأنها نشرت مقالا لم ترض عنه الحكومة السورية واعتبرته معيباً بها .

وظهرت صحيفة « الأسلوب » و« الثقافة » وهذه الصحف الثلاث صحف أدبية .

وأخيراً سمح لخمس صحف بالظهور وإلغاء قرار التعطيل : فقد سمح لصحيفة « فتى العرب » وصحيفة « ألف باء » السياسيتان اليوميتان الدمشقيتان بقرار رقم ٨٨١ فى ١٨ شباط (فبراير) عام ١٩٣٣ (٥) .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ لعام ١٩٣٣ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٦ لعام ١٩٣٣ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « الصباح » الدمشقية الأدبية بقرار رقم ١١٧٥ فى ١٣ آيار (مايو) عام ١٩٣٣ (١) .

وصحيفة « ليزيكو Les échos » اليومية الأدبية بقرار رقم ١٧١٥ فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ (٢) .

وصحيفة « الوحدة » الحلبية السياسية بقرار رقم ١٧٥٤ فى ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٣ (٣) .

وقد سمح أيضاً للصحيفتين اللبنانيتين السياسيتين : « النداء » و« الصحافى التائه » بقرار رقم ١٧١٥ فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٣ (٤) بدخول الأراضى السورية، ثم منعتا من دخول الأراضى السورية بقرار رقم ١٤٤٢ فى ١٢ آب (أغسطس) عام ١٩٣٣(٥). لنشرهما مقالات تمس الحكومة السورية والوزراء .

تلك كانت حالة البلاد السورية عندما فرض مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين سورية وفرنسا .

وبعد توقيع الحكومة السورية عليها فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٣ بعد مفاوضة صورية ، ورفض السيد سليم جنبرت أن يشترك فى الموافقة عليها ، واستقالته من الوزارة ، وبالتالى إثارة الوطنيين عليها فى الأوساط والرأى العام والصحافة وتوجيه الحملات الصحفية الشديدة ضدها وانتزاع قرار مجلس الأمة برفضها ، وما ترتب على ذلك من إصدار قرار المفوض السامى فى ١٥ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٣ بوقف المناقشات وتعطيل الحياة النيابية ، فإن أمست الصحافة هدفاً لانتقام الإدارة الاستعمارية ، وكانت فرنسا وأتباعها الضربات المتوالية للرأى العام والضغط عليه .

لذلك نرى أنه قد خف عدد الصحف التى كانت تصدر بانتظام فى دمشق ، ولم تعد هناك إلا بضعة صحف دورية وسياسية يومية تصدر بانتظام فى تلك الأيام وهى صحيفة « الأيام » وصحيفة « القبس » وصحيفة « الشعب » وصحيفة « فتى العرب »

---

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ لعام ١٩٣٣ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ لعام ١٩٣٣ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٩ لعام ١٩٣٣ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٥ لعام ١٩٣٣ .

وصحيفة « ألف باء » وصحيفة « الأصداء » التى تصدر باللغة الفرنسية .

إلى جانب ذلك فقد كانت هناك صحف أسبوعية تصدر هى الأخرى بين الفينة والفينة ، وهى صحف سياسية وأدبية وهى : صحيفة « المضحك المبكى » وصحيفة « لسان الأحرار » وصحيفة « النظام » وصحيفة « الصباح » الأدبية وصحيفة « الدستور » وصحيفة « السياسة » وصحيفة « الحسام » وصحيفة « الشورى » ومجلة « الثقافة» لجميل صليبا وخليل مردم وداغستانى وكامل عياد عام ١٩٣٣ .

أما فى عاصمة الشمال (حلب) فقد كانت تصدر هناك صحف سياسية ووطنية، صحيفة « الأهالى » وصحيفة « التقدم » وصحيفة « الوقت » وصحيفة « النهضة » وهى صحف يومية دورية وصحيفة أرمنية وهى « عبرت» ناطقة باللغة الأرمنية .

وإلى جانب هذه الصحف اليومية توجد صحيفتان أسبوعيتان وطنيتان هما صحيفة « بريد سوريا » وصحيفة « الوحدة » .

وقد أضر باستقلال هذه الصحف ضآلة توزيعها حيث لم يكن يبلغ توزيع أكبرها إلى ٣٠٠٠ نسخة إلا بصعوبة كما أضر بها أيضاً اضطراب حالتها المالية على الدوام . ونظراً لعدم انتظام ظهورها وضآلة عدد قرائها ولأن مواردها المالية كانت محدودة للغاية بوجه عام .

وفى بداية عام ١٩٣٤ ، وبعد تعطيل المجلس النيابى أصبح الحكم بواسطة المراسيم الاشتراعية التى يصدق عليها المفوض السامى وانتهى أمر الدستور الذى ذهبت السنون فى وضعه ، وكان الاتجاه السائد يميل إلى زيادة عدد الصحف التى شاهدنا تناقصها فى السنة السابقة ولكن هذه الزيادة كانت منصبة بصفة خاصة على الصحف الصغيرة التى كان بقاؤها غير مضمون ، وقد تمكنت السلطات الحاكمة من استغلالها والسيطرة عليها دون مقاومة فى تضليل الرأى العام السورى .

ولكن الاحتجاجات على بقاء الحكومة العظمية فى الحكم ظلت مستمرة ، فكانت الوفود تتوالى على رئاسة الجمهورية تستنكر بقاءها ، وكانت الاجتماعات تعقد فى المساكن الخاصة حيث تلقى الخطب بلهجة شديدة فى الطعن بالحكام .

وشاركت فى ذلك الصحف ، وكانت أشدها طعناً وهجوماً على حكومة حقى العظم التى حاولت إبرام المعاهدة الفرنسية السورية صحيفتا « الدستور » و « السياسة »

اللتان صدرتا بدمشق ، وقد صدر مرسوم من رئيس الدولة السورية بتعطيلهما فى ١٥ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٤ لمدة شهرين بسبب الحملة الصحفية التى قامتا بها ضد أعضاء الحكومة وإلى جانبهم بعض كبار الموظفين .

فقد اتهمتهما الحكومة العظمية بمخالفتهما قانون المطبوعات بموجب المادة ١٤ بناء على المادة ٦٩ من ذيل قانون المطبوعات الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ وسيق أصحابهما للقضاء، ولم يفرج عنهما إلا فى ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٩ بمرسوم جمهورى رقم ٣٨٣ وقعه رئيس الدولة .

ولما كانت صحيفة « الأيام » و « القبس » هما الصحيفتان الوطنيتان فى سوريا معطلتان تعطيلا إدارياً بقرار من المفوض السامى وبمرسوم جمهورى ، فلم تكن تجرأ صحيفة أخرى على مهاجمة الوضع الحالى إلا صحيفة« الدستور » نصف الأسبوعية الدمشقية التى صدرت لتحل محل « الأيام » فى ٦ كانون الثانى (يناير) . على أن الحكومة أصدرت مرسوماً وقعه رئيس الدولة السورية برقم ٢٠٠٩ فوراً بتعطيلها إلى أجل غير مسمى بسبب الطعن فى أعضاء الوزارة العظمية أيضاً .

وكانت حالة صحيفة « السياسة » كحالة زميلتها « الدستور » من حيث الطعن فى وزارة حقى العظم وعدم أهميتها للحكم ووصف أعضائها بالمتواطئين مع الحكام الفرنسيين ، فقد سرى عليها القرار رقم ٢٠٠٩ بتعطيلها هى الأخرى إلى أجل غير مسمى .

إلا أن شرعية هذا التعطيل عند رئيس الدولة كما يقول : « إن هاتين الصحيفتين صدرتا لتحلا محل جريدتى « الأيام » و« القبس » المعطلتين تعطيلا إدارياً بقرار من المفوض السامى وبمرسوم جمهورى وأن صحيفة « الدستور» التى صدر منها بضعة أعداد يذكر فى أعلاها أو فى ذيلها اسم مديرها المسئول عملا بأحكام المادة ١٤ من قانون المطبوعات ، وكذلك صحيفة السياسة التى صدر منها عدد دون أن يذكر فيه اسم صاحبها الأصلى خلافاً لأحكام قانون المطبوعات وذلك فضلا عن أن مجلس الوزراء قد قرر عدم السماح بإصدار أية جريدة وبأى اسم كان لتحل محل مكان جريدة معطلة من قبل الحكومة(١) .

(٢) الجريدة الرسمية العدد الأول للسنة ١٦ فى ١٥ / ١ عام ١٩٤٣ .

وبالتالى فقد تضمن المرسوم إلى جانب تعطيل الصحيفتين إحالة أصحاب الصحيفتين إلى القضاء لمخالفتهما قانون المطبوعات . وكان نص المرسوم : « بناء على القرار الصادر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ برقم ٦٩ المتضمن ذيل قانون المطبوعات وبناء على اقتراح وزير الداخلية يرسم ما يلى :

١ — تعطل جريدة « الدستور » وتمنع جريدة « السياسة » من الصدور إلى أجل غير مسمى ، على أن يساق أصحابها إلى القضاء لمخالفتهم قانون المطبوعات » .

ولما كان القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ يقضى « بأن يأمر رئيس دولة سوريا بناء على اقتراح وزير الداخلية بتعطيل أو عدم إدخال كل جريدة أو نشرة تنشر مقالات أو أخباراً من شأنها تهييج الرأى العام أو إهانة :

١ — رئيس دولة سوريا .
٢ — أعضاء الحكومة .
٣ — أعضاء المجلس التمثيلى .
٤ — الموظفين الملكيين أو العسكريين بكافة دوائر الدولة .

ويعمل بأحكام هذه المادة سواء كانت تلك الإهانة موجهة إلى الذوات المشار إليهم مجتمعين أو متفرقين وسواء كانت الإهانة صريحة أو مخفية بشكل تتضمن الذم أو القدح أو التحقير على أن ذلك لا يمنع أيضاً من إجراء التعقيبات القانونية بحق الفاعلين[1] .

يتبين لنا أن حجة رئيس الجمهورية السورية محمد على العابد ورئيس مجلس وزرائه حقى العظم ووزير خارجيته واهية ، وأنهما أقدما على تعطيل الصحيفتين بدافع هذا القرار رقم ٦٩ لا بدافع مخالفتهما لقانون المطبوعات السورى كما يزعمان وأن هذا المرسوم صدر لتحويل أنظار الرأى العام إلى مخالفتهما للقانون لا للدفاع عن القضية الوطنية والطعن فى الحكام السوريين .

وقد شمل مرسوم رئيس الدولة أيضاً تعطيل صحيفة « الاستقلال » الدمشقية السياسية وكانت تصدر ثلاث مرات فى الأسبوع لنفس الأسباب السابقة .

(١) قرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ .

وفى ١٦ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ استقالت وزارة حقى العظم المعروف بصداقته للفرنسيين وسلس قياده فى أيديهم ، بعد أن ضمن رئاسة مجلس الشورى مع مخصصات وزير ومزاياه ، وعينت حكومة برئاسة شيخ تاج الدين الحسينى لتقاوم الوطنيين فجمعت أشخاصاً أكثر خبرة ودربة من الوزارة السابقة . فقد تلقى الرأى العام الوطنى عودة الشيخ تاج الدين بكثير من الامتعاض لما هو معروف عنه من أطماع غير محدودة وأساليب غير مرغوبة ولا سيا بعد أن أقصى عن انتخابات عام ١٩٣١ فى حوادث دامية .

وقد بلغ غضب الرأى العام على هذه الحكومة الجديدة غضباً شديداً فقامت الصحف فى اليوم التالى بحملة صحفية واسعة النطاق ، وكانت على رأسها صحيفة « ألف باء » السياسية اليومية بدمشق فصدر على الفور فى ١٧ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ قرار برقم ٢٢١٧ بتعطيلها لمدة شهر واحد بسبب مهاجمة أعضاء الحكومة التاجية وإلى جانبهم بعض كبار الموظفين بموجب القرار رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الخاص بإهانة رئيس الدولة وأعضاء الحكومة وأعضاء المجلس التمثيلى والموظفين الكبار[1] .

يبدو أن الشيخ تاج الدين الحسينى عاد إلى مسرح السياسة السورية بتأييد من الفرنسيين ورغبتهم الأكيدة فى ذلك كما هو ظاهر من الحملات الصحفية التى شنت ضده ، لا برغبة رئيس الجمهورية السورية محمد على العابد ، الذى لم يكن يملك من الأمر شيئاً فى ذلك العهد ولكن السياسة الفرنسية كانت تتصرف بكل شأن متسترة وراء هياكل الحكم من المواطنين أصحاب الغايات والأغراض الفردية ، وكان حكم الشيخ تاج الدين حكماً استأثر به الفرنسيين ، وهيمنوا بواسطته على القدر الأكبر من السياسة الداخلية .

وكانت سياسة وزارة تاج الدين الحسينى سياسة تحدى لشعور البلاد ، وتجاهل لمصالحها والاسترسال فى حكمها حكماً مباشراً أو كالمباشر ، تفعل فعلها فى النفوس .
فقامت صحيفة « النظام » نصف الأسبوعية السياسية الدمشقية بحملة صحفية شديدة اللهجة تهاجم فيها الأوضاع السياسية الفرنسية فى البلاد ، وتتحدى سياسة الوزارة

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٦ لعام ١٩٣٤ .

التاجية ، كان من جرائها أن أصدر رئيس الجمهورية السورية مرسوماً برقم ٢٧٢١ فى ٣٠ تموز (يوليو) عام ١٩٣٤ بإغلاقها لمدة شهرين ، واتهمها المرسوم بأنها دبرت حملة صحفية مشينة ضد أعضاء الحكومة ، وضد كبار الموظفين[1] .

وتبع هذا التعطيل تعطيل آخر بقرار رقم ٢٩٤٢ فى ٨ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٤ لصحيفة « قرة كوز » نصف الأسبوعية الصادرة باللغة التركية بأنطاكية ، وذلك بسبب نشرها مقالات تهاجم فيها الأوضاع السياسية والإدارية واعتبرتها الحكومة التاجية مقالات مخلة بالنظام العام .

ويظهر أن صحيفة « الشعب » الدمشقية اليومية قامت بحملة صحفية تهاجم فيها متصرف « حمص » وكانت محور هذه الحملة القضاء على التصرفات التى كان يقوم بها هذا المتصرف نحو الأهلين ولم ترض عنها هذه الصحيفة .

ولما كان هذا المتصرف تابعاً لوزارة الداخلية فقد أوعزت هذه الأخيرة إلى المدعى العام برفع دعوى ضد هذه الصحيفة بسبب هذه الحملة الصحفية بموجب المادة ١٤ من القرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ الخاصة بالموظفين الكبار فى الدولة ، وحكم على صاحب الجريدة ومديرها متضامنين بمبلغ ٤٠٠ فرنك غرامة طبقاً لنصوص المادتين ٣٠ و ٣١ من قانون المطبوعات .

وقد توقفت ثلاث صحف توقفاً اختيارياً بناء على قرار أصحابها وهى صحيفة « الأصمعى » وهى صحيفة سياسية تصدر بدمشق منذ ٢٧ آب (أغسطس) عام ١٩٣٤ ومجلة « سوريا » الأدبية تصدر بدمشق منذ ٢٢ آذار (مارس) عام ١٩٣٤ وصحيفة « حمص » وهى مجلة أدبية أسبوعية تصدر بحمص وتوقفت منذ ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٣٤ .

وفى نفس السنة سمح بالصدور لثلاث صحف سياسية ، اثنتان منها بحلب وهى صحيفة « الجهاد » الأسبوعية وكانت قد أغلقت إدارياً عام ١٩٣٣ ، وصحيفة « برق الشمال » اليومية ، أما الصحيفة الثالثة فهى صحيفة « الدفاع » الأسبوعية بدمشق
أما الصحف الباقية فقد توقفت عن الصدور بناء على رغبة أصحابها[2] .

وقد أصدر المدعى العام السابق قراراً بعدم إصدار صحف جديدة من أى نوع

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٥ عام ١٩٣٤ .
(٢) تقرير الحكومة الفرنسية المقدم إلى لجنة الانتدابات بجنيف . عام ١٩٣٤ .

كان ، وكانت الحكومة التاجية قد أوعزت إليه بذلك ، ولكن سمحت الحكومة بإصدار المجلات الأدبية والعلمية لا سيما مجلة قانونية نصف شهرية تسمى (نشرة التشريع والفقه) لكى توزع فى سوريا ولبنان .

حالة الصحف زمن الحكم التاجى من عام ١٩٣٤ إلى ١٩٣٦ :

ويمكننا القول أن الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية ونصف الأسبوعية التى كانت تصدر فى عام ١٩٣٣ ما زالت هى نفسها تصدر فى عام ١٩٣٤ .

فى دمشق :

وهى : الصحف اليومية : (فتى العرب) و(ألف باء) و(الأيام) و(الشعب) و (الجزيرة) لتيسير ظبيان أسست عام ١٩٣٤ و(الأصداء Les échos) و (الدفاع) و (القبس) .

الصحف الأسبوعية : (المضحك المبكى) صحيفة (النظام) و (الحسام) و (السهام) و (الشورى) و(الضياء) و (سوريا) و (لسان الأحرار) و(الأسبوع المصورة) .

وقد اختفت (الصباح) الأدبية و (الاستقلال) و(السياسة) بعض الوقت ، ونقلت صحيفة « الدستور » نصف الأسبوعية مكتبها إلى حلب .

كما ظهرت صحف جديدة بدلا من التى اختفت وهى : (الأسبوع المصورة) الأسبوعية و (السهام) و (الضياء) اليومية . (والتمدن الإسلامى) عام ١٩٣٤ .

فى حلب :

الصحف اليومية : « الجهاد » إلى جانب صحفها اليومية ونصف الأسبوعية التى تصدر فيها وهى : « الأهالى » و « النهضة » و « التقدم » و « الوقت » .

الصحف الأسبوعية : « الدستور » و « الاجتهاد » و« النهضة » إلى جانب صحفها التى تصدر فيها وهى : « بريد سوريا » الناطقة باللغة الفرنسية ، و « الوحدة » و « عبرت » الناطقة باللغة الأرمنية .

فى اللاذقية :

الصحف اليومية : « دوغرويول » الناطقة باللغة التركية و « اللواء » الناطقة باللغة العربية و « صدى الإسكندرونة » الناطقة باللغة الفرنسية .

فى إنطاكية :

الصحف اليومية : « ينى جون » و « قرة كوز » الناطقتان باللغة التركية .

ولم يزد أكبر توزيع لهذه الصحف عن ٣٠٠٠ نسخة فى اليوم أما إيرادات الإعلانات فضئيلة نظراً لما كان من تنافس بين تلك الصحف السورية وبين صحف بيروت التى تدخل البلاد السورية والتى كان المعلن يفضلها لانتشارها فى لبنان وفى سوريا معاً .

لذلك فإن حالتها المالية كانت دائماً فى تدهور مما أدى إلى الإضرار باستقلالها، وارتمائها فى أحضان الأحزاب السورية ولكن لم تكن هناك صحيفة سورية تتشيع للأفكار الاستعمارية على الرغم من محاباتها للفئات الحاكمة فى سوريا والسائرة فى ركاب الحكام الفرنسيين .

بيد أن « الأيام » قامت فى نهاية عام ١٩٣٤ بمجهود يستحق الثناء فقد زادت عدد صفحاتها فى يوم الجمعة ، وكرست بعض هذه الصفحات لنشر الصور المتعلقة بالأخبار المصورة التى تهم الشرق والغرب .

وفيما عدا الصحف السياسية المتقدم ذكرها كانت تصدر حوالى ٢٥ صحيفة دورية ، وهى صحف أدبية وعلمية فى فترات منتظمة شيئاً ما ، غير أن قراءها قليلون جداً ، لذلك فإن مواردها المالية كانت محدودة للغاية .

ولم تكن الحكومة تساند الصحف الأدبية وتخصها بمساعدتها المالية والأدبية كما هو الحال بالنسبة للصحف السياسية التى كانت الحكومة تخشاها وتمد لها يد العون المالى والفنى ، وتخاف قطع صلاتها معها . لذلك لم تتمكن الصحف الأدبية من الحياة طويلا .

هذا إلى جانب ما كانت ترمى إليه السلطات الفرنسية من إضعاف النفوذ الأدبى العربى ، والارتفاع بمستوى الأدب الفرنسى عن طريق المجلات التى كانت تصدرها فى بيروت وعن طريق مكتبتها فى دمشق .

إلى جانب استخفاف الجماهير بهذه الصحف التى لا تبحث فى السياسة أو التى تتجه إلى التطرف والخلاعة والهزل والتملق كما كانت الجماهير تنظر إلى تلك الصحف نظرة استهتار واحتقار ، ويمكن أن يعزى هذا إلى الأمية التى كانت

متفشية على الرغم من انتشار العلم فى المدة الأخيرة[1] هذا إلى جانب انتشار الصحف المصرية والغربية أمثال « الرسالة » و« الثقافة » التى تنال عطف الطبقة المستنيرة لما بين صحافتنا الأدبية وهذه الصحافة من هوة سحيقة سواء فى المادة أو الطبع أو الثمن .

وبناء على فتوى صادرة من مفتى أنطاكية تقدم إلى الحكومة كثير من مشايخ الدين الإسلامى باقتراح يهدف إلى منع نشر أى نص يقتبس من القرآن الكريم أو من أى كتاب سماوى آخر سواء فى الصحف أو فى الإعلانات التجارية . وقد عللوا اقتراحهم بأن هذه الصحف أو الإعلانات يلقى بها بعد قراءتها فى الطرقات أو الأماكن غير المحترمة مما ينال من قدسية هذه الكتب ويؤذى الشعور الدينى عند عامة الشعب ، وقد أضافوا إلى ذلك قولهم بأن مثل هذا المنع المقترح قد حدث بالفعل قبل قيام الانتداب الفرنسى فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى .

ولما كان من المتعذر على أى نص قانونى صارم أن يمنع مثل هذه المقتبسات ولاسيما إذا لم يتوفر سوء النية من جانب الكاتب تجاه عقيدة معينة ، فقد أعلن المدعى العام أن نص المادة ٢٥٤ من القانون الجنائى والمادة ٥٧ من القرار رقم ٤١٥١ مكرر بشأن سلطة المتصرفين هما من المرونة والشمول بحيث يمكن للسلطات أن تضرب على يدى كل من تسول له نفسه الخروج عن السنن المرعية فى البلاد[2] .

بهذا التصريح هدأت ثائرة الرؤساء الدينيين مقتنعين بوجهة نظر الحكومة التاجية .

ولم يكد ينتهى عام ١٩٣٤ حتى توقفت الحركة الوطنية عن مهادنة السلطات الفرنسية ، وعادت إلى إزعاج السلطات الحكومية السورية والانتدابية معاً ، وكان شعارها سقوط الحكومة التاجية وتحقيق الميثاق على يد الكتلة .

فعمدت السلطات إلى القمع بالعنف ، فاعتقلت النائب فخرى البارودى وبعض مساعديه ، فازدادت النار اشتعالاً . وأعلنت دمشق الإضراب العام الذى امتد فى دمشق إلى خمسين يوماً ، وفى المدن السورية الأخرى ، تكررت

(١) جورجى زيدان — الهلال ص ٢٥ — ٤٠ عام ١٩٤٠ .

(٢) القانون الجنائى السورى مادة ٢٥٤ و ٥٧ (القرار رقم ٤١٥١ مكرر) .

فيها المظاهرات الصاخبة والاشتباكات الدموية والاعتقالات ، واستعملت السلطة الفرنسية والحكومة المحلية مختلف وسائل الشدة والعنف والزجر لحمل المدن ولا سيما دمشق على العدول عن الإضراب فلم تستطع إنهاءه ، وبذل الشيخ تاج الدين ما استطاع من جهته لتلافى الحرج فلم يفلح ، وخشى دومارتيل أن تتطور الأمور إلى ثورة كبرى جديدة . فجنح إلى المسايرة فأقال وزارة شيخ تاج الدين فى ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ ، وألف وزارة انتقالية برئاسة عطا الأيوبى ، ثم اجتمع المفوض السامى بالسيد هاشم الأتاسى رئيس الكتلة الوطنية ووقع معه اتفاقاً مبدئياً فى أول آذار (مارس) عام ١٩٣٦ فى بيروت يتضمن موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمى سورى فى باريس ليتفاوض فى شأن استبدال الانتداب الحالى بمعاهدة تعين الواجبات والحقوق المتقابلة بين سورية وفرنسا .

ويمكن القول أنه بالإضافة إلى الصحف الدورية المذكورة فى عام ١٩٣٤ ، اليومية ونصف الأسبوعية والأسبوعية ، فقد صدرت مجلات جديدة صرحت لها الحكومة السورية خلال عام ١٩٣٥ ، وهذه المجلات تناولت مواضيع أدبية وفنية وعلمية واقتصادية بلغ عددها إحدى عشرة مجلة صدر منها فى دمشق : « الشعلة » و « الطليعة » عام ١٩٣٥ ، ثم «مجلة قضائية » أصدرها «مكتب دمشق القضائى» ومجلة صناعية أصدرتها « الغرفة التجارية بدمشق » . وقد احتجبت مجلتان من هذه المجلات إحداها « الليالى » الأدبية والثانية « الفنون الجميلة » بناء على إرادة أصحابها .

« ولم يتغير طابع الصحافة فى هذه السنة عن السنوات الماضية فما برح كثير من المجلات والصحف يشكو من قلة القراء مع كثرة الصحف وبالتالى قلة الموارد .

ويمكن أن يعزى ذلك إلى جانب ما ذكرت ، إلى فقدان المال إذ أنه من أكبر العوامل فى تقدم الصحافة أو تأخرها وبهذه المناسبة أذكر أن بعض محافل دمشق أصدر جريدة « الزمان » وجعل على رئاسة تحريرها الأستاذ النجار ولكنها لم تعش أكثر من شهرين لأن العجز المالى حال دون صدورها »[١] .

ثم عامل آخر هو أن الحالة السياسية للبلاد السورية جعلت الجمهور يشعر ضرورة مطالعة الصحف السياسية للوقوف على مدى ما وصلت إليه الحركة الوطنية

(١) مجلة الإنسانية – الجزء الأول عام ١٩٣٥ .

من تقدم أو تأخر كما كان يظهر الجمهور نوعاً من الاهتمام بالأدب رغم ما كان يعانيه من الضغط الفرنسى لإضعافه .

إلى جانب هذا الوضع الحرج ، فإن الصحافة لم تسلم من أناس لا هم لهم إلا سلاطة اللسان اندسوا بين الصحفيين المثقفين ، وكان هدفهم الوصول إلى لقمة العيش ، إذ أن بعض الصحفيين الذين أصابهم الملل واليأس من كثرة تعطيل صحفهم وإحالتهم إلى المحاكمات المتواصلة ، فآثروا الوظائف وتوقفوا عن مواصلة الجهود فى تربة قاحلة لا تنبت إلا الأشواك .

فالصحفى كان مهدداً فى كل وقت بالشقاء والبلاء من الحكومة تارة ، ومن السلطات تارة أخرى ، وكانت حياته تتطلب الاستجداء والإرضاء وتحت رحمة أولى الأمر من الحكام الموالين للسلطات الحاكمة .

ونلاحظ أن صحف دمشق حاكت صحيفة « الأيام » اليومية فى قيامها بمجهود صحفى مماثل لها ، إذ أن معظمها فى ثمانى صفحات ونشرت أخباراً مصورة بالزنكوغراف بالإضافة إلى أن جريدتى « الأيام » و « القبس » بعد مجاراتها الصحف الأخرى ظهرت كل منهما فى ١٢ صفحة كل يوم جمعة . فقد كانتا تمثلان بحق الصحافة الوطنية السورية الصادقة والأمينة على مصلحة القضية الاستقلالية .

وقد عطل المفوض السامى ثلاث صحف بقرار منه . هى : صحيفة « الاتحاد » لمدة شهرين لنشرها مقالات اعتبرها المفوض السامى مثيرة وضد سياسة السلطات الفرنسية و « القبس » لمدة شهر لكتابتها مقالاً تهاجم به الأوضاع السياسية وتعطيل المجلس النيابى وعدم الاهتمام بأمانى الشعب الوطنية . وصحيفة « الأيام » لمدة سبعة أيام بسبب الحملة الصحفية التى قادتها ضد السياسة الفرنسية والسياسة الإنجليزية فى العراق .

وتمادت السلطات الفرنسية فى تعسفها ضد الصحف بواسطة الحكومة السورية المحلية ، ونتيجة لما كانت تتخذه من إجراءات تعسفية . عطلت صحيفة « الأهالى » الحلبية لمدة أربعة أشهر بقرار رقم ٣٦٩٣ فى ٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٥ بسبب قيامها بحملة صحفية متواصلة ضد الإدارة والحكومة التاجية[١] ثم لم يكفها ذلك بل عطلتها ثانية إلى أجل غير مسمى فى ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ عام ١٩٣٥ .

٤٣٣٠(١) . لما كان لحملاتها الصحفية من أثر على الحكومة السورية التاجية ولكن عادت إلى الظهور بقرار رقم ٤٥٥٦ فى ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ (٢).

كما عطلت الحكومة المحلية المجلة الأدبية « الجامعة الإسلامية » إلى أجل غير مسمى ، ثم عادت إلى الظهور بعد تعطيلها مدة شهرين لأنها قامت بنشاط سياسى ، وخاضت فى مسائل وطنية ، ونقدت الأحوال السياسية الحاضرة وهاجمت سياسة الحكومة التاجية الاستعمارية .

كما عطلت الحكومة التاجية المجلة الأسبوعية « كوميديا » لمدة شهرين بقرار رقم ٤٣٦٠ فى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٥ (٣) وأعيدت إلى الإصدار فى ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم ٤٥٥٧ (٤) .

كما عطلت جريدة « النظام » لمدة شهر للسبب نفسه بقرار رقم ٤٤٥٧ فى ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) وأعيدت للعمل فى ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ بقرار رقم ٤٥٤٨ (٥) .

والشىء البارز فى صحافة الفترة بين عام ١٩٣٠ وبين بداية عام ١٩٣٦ ، هو أن الصحف السياسية كانت تهاجم أناساً معينين وتدافع عن غيرهم ، فتثير اهتمام القراء وتستدر أموال بعض الزعماء والحكام . ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للصحف الأدبية والمجلات الأسبوعية التى تشتغل فى محيط ضيق ، وربما يرجع الفضل فى طول عمر بعضها إلى الإخوان السوريين المهاجرين الذين كانوا يساندونها ، ويقبلون عليها إقبالهم على الصحف السياسية بدافع الغيرة القوية .

وكانت الضربة القاضية التى سددتها صحيفة « القبس » للحكم الفرنسى ولحكم الشيخ تاج الحسينى ووزرائه . هى الحد الفاصل بين حكمه وانتقاله إلى وزارة جديدة برئاسة عطا الأيوبى ، فقد قامت فى ١١ شباط (فبراير) بشن حملة صحفية تهاجم فيها السلطات الفرنسية . وحكم شيخ تاج الدين الحسينى ووزرائه ، وعلى الفور أصدر المفوض السامى قراره رقم ١٢٥ فى ١٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ بتعطيلها

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ عام ١٩٣٥ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢١ لعام ١٩٣٥ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ لعام ١٩٣٥ .

إلى أجل غير مسمى (١) لمخالفتها قرار ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ لقيامها بنشر كتاب مغرض فى الصفحة الخامسة من العدد الصادر فى ١١ شباط (فبراير) ، ووافق على هذا القرار رئيس دولة سوريا محمد على العابد كما عطل « القبس » لمدة شهر أيضاً لكتابتها مقالاً تهاجم فيه الأوضاع السياسية .

أخذت الصحف السورية الوطنية فى حلب يشتد تآزرها وتناصرها فى مهاجمة الحكم وتعسف السلطات الانتدابية السورية منذ هذا التاريخ حتى أصدرت الحكومة السورية قرارها رقم ١٢٦ فى ١٣ شباط (فبراير) بتعطيل صحيفتى « الاتحاد » و « الجهاد » الحلبيتين إلى أجل غير مسمى . بحجة أنهما نشرتا مقالات مهيجة للرأى العام فى أعدادهما الأخيرة (٢) .

إلا أن صحيفة « الشعب » قامت بحملة صحفية تؤيد وتساند الصحف المعطلة وتكيل التهم وتوجه الانتقادات للحكم المحلى السورى وللسلطات الفرنسية ، خصوصاً وأن الكتلة الوطنية أخذت فى مقاومتها للحكم الفرنسى بغية الوصول إلى أهداف الوطن التحررية ، وإجراء المفاوضات وتكوين الوفد المسافر إلى فرنسا برئاسة هاشم الأتاسى . حينئذ أصدر المفوض السامى قراره رقم ١٢٧ فى ١٥ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ بتعطيلها شهراً واحداً عقاباً لها على كتابتها المقالات المناوئة للسلطات الفرنسية فى أعدادها ٢٣٥٦ و ٢٣٥٧ و ٢٣٥٨ (٣).

ولقد كانت هذه المقالات معبرة عن رأى الفئات والأوساط الوطنية المهتمة بحل القضية السورية وبين الأوساط التحررية من رؤساء الكتلة الوطنية ، وتمكنت هذه الصحف من تعبئة الرأى العام السورى وتوجيهه الوجهة الوطنية الشريفة للوصول إلى مطالبه القومية والاستقلالية .

صحافة عطا الأيوبى :

استقالت وزارة شيخ تاج الدين الحسينى فى ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٦ ، وعينت حكومة انتقالية حيادية برئاسة عطا الأيوبى ، وعضوية وزراء رضيت عنهم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ لعام ١٩٣٦ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥ لعام ١٩٣٦ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٥ عام ١٩٣٦ .

الكتلة فأفرجت الحكومة الحاضرة عن المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم فخرى البارودى الذى كان منفياً فى أيام الوزارة السابقة ، فانفرجت الأزمة وفك الإضراب الطويل الذى كان له صدى بعيداً فى الأوساط السياسية المختلفة — والذى كان الأول فى بابه أيضاً — حيث تجلت فيه وطنية الشعب وتمسكه بعزته وكرامته .

أصدرت حكومة عطا الأيوبى قرارات برقم ١٤٩ فى ٢ آزار (مارس) بإلغاء قرار تعطيل صحيفة « القبس » الدمشقية ، وقرار رقم ١٥٠ فى نفس التاريخ أيضاً بإلغاء قرار تعطيل صحيفتى « الاتحاد » و « الجهاد » الحلبيتين ، كما أصدرت قراراً رقم ١٥١ بإلغاء تعطيل صحيفة « الشعب » الدمشقية حتى يتسنى للأوساط الصحفية الوطنية القيام بمجهودها الوطنى فى تلك الفترة الحاسمة من تاريخ البلاد — بعد أن ظلت هذه الصحف محتجبة عن قرائها خمسة عشرة يوماً متواصلة [١] .

ومن جهة أخرى عطلت صحيفتى « ألف باء » و « الأيام » لمدة يومين فقط بقرار رقم ٣٣٣ فى ٢ مايس (مايو) عام ١٩٣٦ وذلك لنشرها عدة مقالات سياسية وطنية تتهم الحكومة ببعض التصرفات المعرقلة للحكم الوطنى [٢] . كما عطلت صحيفة « يني جون » الصادرة فى أنطاكية إلى أجل غير مسمى لقيامها بدعاية واسعة النطاق ضد القومية العربية . وجعل لواء الإسكندرونة تحت الحكم المستقل ، دون الرجوع فى أحواله إلى الحكومة السورية .

وقد أصدر المفوض السامى قراراً بتعطيل صحيفة « الدردنيل » الناطقة باللغة الفرنسية لمدة ٣٦ يوماً ، لقيامها بحملة صحفية متواصلة ضد رجال الهيئة التنفيذية الحاكمة دون إبداء أى دليل يثبت هذه الاتهامات ، كما عطلت صحيفة « الاتحاد » الحلبية بقرار رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٦ لمدة شهر واحد [٣] .
وكذلك أصدرت قرارها برقم ٥٨١ بتاريخ ٢٧ تموز (يولية) عام ١٩٣٦ بتعطيل صحيفة « فتى العرب » الدمشقية ثلاثة أيام [٤] .

غير أن حكومة عطا الأيوبى وجدت أمامها كثيراً من طلبات التراخيص

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ عام ١٩٣٦ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٥ عام ١٩٣٦ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٣٦ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ عام ١٩٣٦ .

لصحف أخرى ، فأرادت أن تحد من سلطانها منعاً من تشتت الرأى العام السورى بتأثير تعدد الصحف وكثرتها ، وبالتالى حتى تتمكن من السيطرة على زمام الأمور ، وحتى تغلق الباب أمام الأشخاص الانتهازيين ذوى الميول السيئة والأشخاص فاقدى الأهلية التامة للصحافة الذين كانوا سبباً فى تأخر الصحف فى البلاد السورية ، وغيرهم من الطفيليين الذين يخدعون الرأى العام ويأكلون أمواله بالباطل ويكرهونه إكراهاً على الاشتراك فى صحفهم كأنما هى ضريبة واجبة لا مناص منها وإلا فالعقاب شتم ونحت فى الكرامة ، فلقد كان هؤلاء عاملاً فعالاً فى تنفير الناس من الصحف وحجبهم عن أصحاب الصحف الحقيقيين .

مرسوم تشريعى رقم ٤٧ لعام ١٩٣٦ خاص بالتأمين :

لذلك عمدت الحكومة المؤقتة الحيادية وعلى رأسها رئيس الجمهورية السورية إلى إصدار مرسوم تشريعى رقم ٤٧ فى ٤ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ يفرض على الأشخاص الذين يريدون أن ينشئوا صحفاً تأميناً مالياً وشروطاً خاصة بالسن وبالمركز الأدبى .

فقد اشترط المرسوم أن تكون قيمة التأمين لإصدار صحيفة سياسية ٥٠٠٠ فرنك. وذكر أنه يجب لإصدار صحيفة غير سياسية أن يضع صاحب الترخيص تأميناً وقدره ٢,٥٠٠ فرنك . كذلك فرض شروطاً مشددة على المديرين المسئولين ورؤساء التحرير عند إشرافهم على النشرات والمطبوعات دورية كانت أم غير دورية صحفاً سياسية أو صحفاً أدبية ، ومن ذلك ألا يقل سن الواحد منهم عن ٢٥ سنة وأن يكون على الأقل حاصلاً على البكالوريا السورية أو دبلوم يعادل هذه الشهادة وأن يكون حسن السمعة والسيرة وألا يكون قد حكم عليه بالسجن لمدة طويلة .

وهكذا فقد أدى هذا القانون إلى نقص عدد طلبات الترخيص نقصاً محسوساً فى هذا العام الذى عقدت فيه المعاهدة السورية الفرنسية .

فقد زاد عدد الصحف خلال عام ١٩٣٦ ست صحف يومية سياسية جديدة وهى : « الشباب » و « النذير » و « الحوادث » و « الإصلاح » و « الإنشاء » و « القلم » وهى صحف سياسية فكانت « الشباب » و « النذير » لسان حال حزب الكتلة الوطنية فى حلب أما باقى الصحف فقد كانت مستقلة فى أفكارها السياسية

واتجاهها العام فى تلك الفترة .

وقد تعطلت صحيفة « القلم » الدمشقية بقرار رقم ٦٦٩ فى ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ إلى أجل غير مسمى ، وذلك على أثر حملة صحفية قامت بها ضد أعضاء الحكومة دون دليل واضح ثم أفرج عنها بعد ثلاثة أشهر . غير أنها احتجبت إذ اضطر صاحبها إلى إغلاقها لقلة مواردها المالية وافتقادها التشجيع [١] .

وصدر بعد ذلك قرار من المفوض السامى رقم ٧٠٣ فى ١٠ أيلول(سبتمبر) بتعطيل صحيفة « الشعب » لمدة خمسة أيام لتهجمها على السلطة الفرنسية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ لعام ١٩٣٦ .

الباب الثانى

الفصل الأول

الصحافة السورية زمن الحكم الوطنى

صحافة المعاهدة السورية :

وقد تولى السيد هاشم الأتاسى رئاسة الجمهورية فى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٦ بعد توقيع المعاهدة مع الحكومة الفرنسية فى باريس فى ٩ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٦ ، وكان بشيراً بنشر الحرية فى سوريا بعد تأليف الوزارة برئاسة جميل مردم .

ومارست الصحافة فى بداية هذا الحكم فترة اتصفت بالحرية النسبية بعد عقد المعاهدة ، إذ ألغت الحكومة بموجب قرار رقم ١٠٣٩ صدر فى ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٦ قرار تعطيل صحيفة « القلم » الدمشقية .

إلا أن الكفاح الذى قام به الشعب السورى من أجل قيام حكم ديمقراطى سليم ، أدى إلى تعدد الأحزاب المتصفة بالديمقراطية فزادت بذلك الحرية الصحفية ، إذ أخذت الصحف تنشر المقالات الضافية لشرح أصول الحكم وتوزيع العدل على الشعب السورى .

لكن الزيادة فى الحريات أدت إلى اضطراب فى الرأى العام السورى مما ساعد على تدخل الموظفين الفرنسيين المحليين وضباط المخابرات الخاصة فى إحباط العهد الوطنى . أخذوا يتآمرون عليه ويكيدون لرجاله بكل وسيلة ، وقد أكسبهم طول المران براعة وقدرة فى الكيد والدس وإثارة الهواجس والفتن والأحقاد ، كما أنهم استطاعوا مع الزمن أن يكونوا لهم أنصاراً من المأجورين والطامعين والحاقدين الذين لا يتورعون عن أى شىء فى سبيل تحقيق غرضهم والوصول إلى هدفهم .

ولقد نجحوا فى مؤامراتهم ومكائدهم بما بثوه من دعايات وتحريضات ،

وبما أثاروه من هواجس وفتن وبما شجعوا عليه من شقاق ونفاق ومعارضة حزبية شخصية وبما فتحوه تحت أقدام الحكومة من هوات هاوية .

فتوحدت الصحافة منصبة نفسها للدفاع عن نظام الحكم والعهد الوطنى ضد العملاء السريين الذين أرادوا تقسيم الرأى العام السورى إلى قسمين : وطنى ومعارض متمشياً مع السياسة الفرنسية ، وبالتالى لكى تكشف القناع عن الدسائس المأجورة ، إلا أن نتائج هذه الدسائس أوجدت نوعين من الصحافة أحدهما ثرثار ولكنه يتصف بحماسة نادرة ضد العملاء الفرنسيين وتمكن من تكوين رأى عام واع يفهم الأمور ومجريات الأحداث على أوسع نطاق وكان تداولها كبيراً نسبياً ، بلغ عدد ما توزعه ألف نسخة فى اليوم (١٠٠٠)[١] . مثل صحف « الجزيرة » و « الشعب » و « الشباب » و « النذير » .

أما النوع الآخر فكان هادئاً يعتبر نفسه حامياً للمصلحة العامة يناضل ضد الاستعمار الفرنسى ، ويحاول أن يرفع من المستوى العام للشعب وللرأى العام السورى مثل صحف « الأيام » و « القبس » و « ألف باء » و « فتى العرب » و « الأهالى » و « الجهاد » و « الاتحاد » و « الميثاق » وكان يتراوح إصدارها بين (٣٠٠٠ — ٤٠٠٠) نسخة يومياً .

وكان النوع الأخير من الصحف قوياً فى تنظيم الرأى العام والشعب السورى الذى جمع تحت لوائه كليات الجامعة السورية والطلاب والعمال والكادحين من الشعب وجميع منظمات الشباب والصحفيين والمحامين والمهندسين والمدرسين وباقى الجمعيات الأدبية المختلفة فى سوريا .

وكان الغرض من ذلك هو حماية التقدم ، والوصول إلى إجراءات إيجابية لعلاج الدسائس الفرنسية الهادفة لتشتيت الرأى العام السورى ، ولخلق جو من الفوضى فى الحكم الوطنى ، وكان هدف الصحافة الوطنية هو خلق جو من التسامح والاعتدال فى الحياة العامة كى يمكن للديموقراطية والحرية وحتى يتسنى للحكومة التنسيق بين الحرية والنظام والسيطرة على فوضى الأمور والتصرفات التى كانت مصدرها السلطات الفرنسية .

وبذلك ولدت الصحف النظيفة الأمينة المسئولة عن تصرفات الحكام ، والتى

(١) حديث يتصل بتاريخ الصحافة مع الصحفى نشأت التغلبى مدير مجلة « الجندى » الأسبوعية .

تتمتع بثقة الشعب العمياء فأصبحت أحد العوامل الهامة فى التقدم نحو الاستقلال التام فى حكم البلاد والذى أحرزته البلاد بموجب معاهدة عام ١٩٣٦ ، وبالتالى أمكنها أن تعالج أوجه النقص المختلفة وأن تصبح الصحافة فى سوريا قادرة على النمو والازدهار شيئاً فشيئاً وبطريقة بناءة نحو مجتمع سورى جديد .

فقد وصلت دسائس الفرنسيين من البشاعة قدراً لا يحتمل ، وظهرت أصابعهم ملوثة صريحة واضحة دون ما خجل . لقد كانت الجزيرة وجبل الدروز ومنطقة اللاذقية خاصة مسرحاً لهذه الأحداث والمناوآت والفتن التى كان يحبكها أولئك الموظفين الذين وجهوا إلى العهد الوطنى وكرامته وهيبته أشد الطعنات . فسرت هذه الأنباء المثيرة البعيدة عن السياسة الوطنية الحقة إلى الصحف الحلبية والصحف الدمشقية فتصدت لها وحذرت المواطنين منها ، وبدأت صحف المساء فى نشر الأنباء ذات الصدى البعيد والتحقيقات الصحفية الجريئة والأحاديث المكشوفة كل ذلك بعناوين ضخمة وقد كانت هذه الصحف تنشرها بقصد التوجيه والإعلام لا بقصد تسديد الضربات للحكم الوطنى .

ولقد نجحت السياسة الاستعمارية فى استمالة عدد من الصحف السورية ، فانقسمت الصحافة إلى قسمين : قسم يتمشى مع سياسة العهد الوطنى ويدافع عنه ما وسعه للوصول إلى نشر الحقائق الصريحة للشعب السورى ، والقسم الآخر قسم معارض يتمشى مع أهداف الأحزاب الأخرى وأحياناً كان يتمشى مع الأغراض الشخصية لبعض الموظفين من الحكام السائرين فى ركاب السياسة الاستعمارية بدافع من المصلحة الذاتية لبعض الزعماء الذين كانوا فى الخارج ، وأظهروا نقمتهم على المعاهدة .

فمن صحف القسم الأول فى دمشق : « السياسة » و « الاستقلال العربى » و « الأيام » و « القبس » و « ألف باء » وفى حلب : « الشباب » و « النذير » و « الجهاد » ، وكانت هذه الصحف جميعها لسان حزب الكتلة الحاكمة فى البلاد السورية وكان من صحف القسم الآخر « الدفاع » و « الجزيرة » وغيرها .

أما فى حلب فكانت صحيفة « الأهالى » و « الاتحاد » و « التقدم » و « الميثاق » و « برق الشمال » .

وإلى جانب ذلك فقد بذلت جهود كبيرة ليعود إلى البلاد أبناؤها المنفيين والمبعدين ، والذين جاهدوا فى سبيلها وأبلوا بلاء حسناً فى خدمتها ، فأصدرت الحكومة الفرنسية عفواً شاملاً عنهم وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وعادل أرسلان وسلطان الأطرش واشترك فى تحية العائدين خصومهم قبل أصدقائهم .

وتكونت معارضة حزبية للكتلة الوطنية وكانت تتمثل فى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر لأنه كان يرى أن له الحق فى شرف تحقيق خطوة توقيع المعاهدة مع الفرنسيين ، لما كان له من يد طولى فى مؤامرات وثورات سابقة ضدهم أدت إلى سجنه فى جزيرة أرواد ، وكان يعتقد أنه كان يمكنه الحصول على معاهدة تتمثل فيها حرية أكثر وتحقق مطالب أكثر للبلاد السورية ، وأخذ يبدى انتقاداته واعتراضاته على المعاهدة والإدارة والتف حوله جماعة من العائدين والمقيمين ، فبرزت تلك المعارضة قوية .

كان لهذه المعارضة بعض التأثير فى الأوساط الناقمة من أعضاء الكتلة ومن السياسيين المبعدين ، الذين لم يوقعوا على المعاهدة فظهرت المعارضة باسم الهيئة الشعبية ، وانضم إليها بعد ذلك بعض النواب الذين انشقوا عن الكتلة الوطنية وصار لها بعض الصحف التى تناصرها وتنطق باسمها مثل صحيفة « الأيام » .

فلجأت الحكومة إلى الشدة وقابلتها الصحف بمختلف وسائل المقاومة ، فكان نصيب صحيفة « الدستور » الحلبية التعطيل إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ١٨٢ فى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٣٧ [1] . ثم تبعتها صحيفة « الدفاع » الدمشقية بقرار رقم ٢٣٩ فى ١٠ آذار عام ١٩٣٧ [2] بموجب المادة الأولى لذيل قانون المطبوعات رقم ٦٩ مؤرخ فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ لإذاعتها أخبار مفتراة على الحكومة وتوجيه تهم صريحة تجرح كرامة الدولة وتسىء إلى سمعتها .

ولم تسكت الصحف المعارضة على هذا التعطيل ، فقد هاجمت صحيفة « الأهالى » الحلبية فى ١٤ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ هذا التصرف التعسفى من جانب الحكومة للحد من حريات الصحف ، فكانت أن تلقت قراراً برقم ٤١٦ بتعطيلها إلى أجل غير مسمى فى ١٥ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ بتهمة إذاعة أخبار مفتراة

(١) الجريدة الرسمة العدد رقم ٨ عام ١٩٣٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ عام ١٩٣٧ .

على الحكومة تضر بسمعة البلاد وكرامتها [1] .

وكان صاحب هذه الصحيفة وزير مالية سوريا السابق ، وكان ناقماً على الأوضاع السياسية ويمالئ حكام الانتداب وكان أخوه مديرها المسئول وقد اضطهد كثيراً لأنه كان صريحاً فى تحديه للحكم الوطنى وقد تعقبته العدالة وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر ونفذ الحكم [2] .

وما أن استقرت الأمور للحكومة السورية حتى بداية صيف عام ١٩٣٧ إلا وأخذت الصحافة المعارضة طوراً جديداً وخطيراً ، فقد تصدت صحف « الجزيرة » و « الأيام » و « القبس » فى أعدادها الصادرة فى ١١ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ (وجميعها صحف دمشقية) لمهاجمة الحكومة فأصدرت القرارات رقم ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ فى نفس اليوم بتعطيلها إلى أجل غير مسمى ، وذلك لوقوفها من الحكومة موقف التحدى لكتابتها مقالات أظهرت فيها ضعف الحكومة وتخاذلها ، كما اتهمتها الحكومة بإثارة القلاقل والفتن ، وتهييج الرأى العام ضد الحكم الوطنى الجديد [3] .

إلا أن هذه القرارات الثلاثة السابقة ضد هذه الصحف الثلاث ألغيت بقرار رقم ٦٦٣ فى ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ بعد أن تقدمت هذه الصحف الثلاث بعريضة إلى الحكومة تناشدها إلغاء القرارات بدافع المصلحة الوطنية العامة [4] .

ولم تكد الحكومة تصدر قرارها بإلغاء تعطيل هذه الصحف الثلاث إلا وأصدرت قرارها فى نفس اليوم بتعطيل صحيفة « ألف باء » الدمشقية إلى أجل غير مسمى بقرار رقم ٦٦٤ فى ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ [5] .

غير أن صحيفة « القبس » الدمشقية قامت تعيب سياسة الحكومة الكتلوية ، وتكيل لها القدح والذم ، وأخذت تثير الرأى العام ضدها فعطلتها الحكومة بقرار رقم ٦٨٧ بتاريخ ٥ آب (أغسطس) عام ١٩٣٧ [6] .

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ عم ١٩٣٧ .
(٢) تقرير مندوب فرنسا إلى عصبة الأمم .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٣٧ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٣٧ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٣٧ .
(٦) الجريدة الرسمية العدد ٣٠ عام ١٩٣٧ .

الحرية الصحفية :

وقد احتقر الرأى العام السورى ألاعيب المعارضة المدفوعة بالمصالح الشخصية والراغبة فى إسقاط الحكم الوطنى ، ولم تكن هذه المعارضة سوى تنفيذاً لرغبات السياسة الاستعمارية ، وقد كان هدف الصحافة الوطنية المتمشية مع سياسة الحكم الكتلوى الوصول إلى حل سلمى مع الصحافة المعارضة ، وتأسيس صحافة وطنية حرة موحدة الهدف تقاوم أغراض المستعمر وتدافع عن حقوق الشعب ، ونبذ المصالح الشخصية ، وأن تكون رمزاً للكفاح من أجل تقدم البلاد وتحريرها فى ميدان السياسة الداخلية والخارجية على السواء ، وأن تتحرر الصحافة تماماً من أى تدخل أجنبى وتساير احتياجات البلاد .

ويظهر أن زيادة الحرية التى كانت تتمتع بها الصحافة فى مطلع هذا العهد الوطنى قد أتاحت لأحزاب المعارضة وصحفها الفرصة لشن الحملات الثائرة ، وأخذت تشتد فى معارضتها شيئاً فشيئاً إلى أن بعثت مشكلة فلسطين من جديد وأصبحت الشغل الشاغل للرأى العام السورى .

اغتنمت الصحف المعارضة هذه الفرصة ، فقامت على التوالى الصحف الدمشقية « ألف باء » و « القبس » و « له زيكو » الناطقة باللغة الفرنسية و « الأيام » بحملات صحفية شديدة اللهجة تتهم الحكومة بالإهمال فى قضية الوطن العربى والمشكلات التى تواجهه أمام المستعمرين .

فأصدرت الحكومة القرار رقم ٨٧٦ فى ٢٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ بتعطيل « ألف باء » إلى أجل غير مسمى [١] وصحيفة « القبس » بقرار رقم ٨٨٤ فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ [١] وصحيفة « له زيكو » بقرار رقم ١٨٨٥ فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ [١] وصحيفة « الأيام » بقرار ٩١١ فى ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٧ ، وكذلك عطلت صحيفة « الضياء » الحلبية بقرار رقم ٩٢٣ فى ١١ تشرين الأول (أكتوبر) إلى أجل غير مسمى [٢] .

وعاودت صحيفة « التقدم » الحلبية فى ١٣ تشرين الأول عام ١٩٣٧ الكتابة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٨ عام ١٩٣٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٠ عام ١٩٣٧ .

فى قضية الوطن العربى الفلسطينى ، معبرة بمقالات ترمى إلى إثارة الرأى العام من جديد بعد أن هدأت ثائرته ، فعالجتها الحكومة بالتعطيل إلى أجل غير مسمى ، بقرار رقم ٩٤٧ فى ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٧ [١] .

أما الصحف الوطنية الموالية للحكومة فقد اتسمت بهدوئها التام فى الرد على اتهامات الصحف المعارضة . وتكتفى بذكر محاسن العهد الجديد ، وتحاول الإبقاء عليه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، فى سبيل تحقيق إصلاحات شاملة فى الوطن السورى على أساس وطنى استقلالى .

ولكن عداء صحف المعارضة الدفين ، بدأ يظهر شيئاً فشيئاً على شكل هجوم مستمر على الحكم والحكومة فى أول عهدها الدستورى .

وقد أشار رئيس الوزراء فى خطبة ألقاها فى المجلس النيابى فى ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) إلى بوادر هذا النضال الوطنى للعهد الجديد :

فقال : « إن حرية كل فرد مقيدة بحرية الآخر ، كما أن حريتنا جميعاً مقيدة بحرية الوطن وحقوقه ، فكل إساءة إلى هذا الوطن ، وكل عمل على إفساد أمره باسم الحرية ، فهو ما لا نقره لأحد ولا نسكت عنه ، كما أننا لا ندع قوانين البلاد ومصالحها تتخذ هزؤاً ولعباً ، ومن أقصى الرغبات التى تحرص عليها الحكومة السورية أن تتمتع الصحافة فى هذه البلاد بالقسط الأوفى من الحرية ، حتى يتيسر لها القيام بمهمتها العظمى فى تثقيف الرأى العام وإرشاده والإعراب عن آماله ورغائبه . غير أن بعض الصحف تكتب أموراً تتجاوز بها حد المصلحة الوطنية ، وتعدو طور الخصومة السياسية . وتعمد إلى المفتريات والأباطيل التى تجرح كرامة الأمة وتطعن حرمة الدولة ، وهو ما لا يمكن التسامح به أو التغافل عنه [٢] .

ولقد عطلت السلطات الحكومية صحيفة « الجزيرة » ومنعت دخول مجلة « البدائع » اللبنانية مرتين فى هذا العام ، لأنها كانت تواصل نشر الرسوم والفصول المخلة بالآداب والأخلاق الاجتماعية ، وأفرجت عنها بعد أن رفع صاحب المجلة إلى وزارة الداخلية عريضة بتاريخ ١٦ آيار (مايو) عام ١٩٣٧ ذكر فيها بأنه أبدل هيئة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤١ عام ١٩٣٧ .
(٢) نجيب الأرمنازى – سوريا من الإحتلال حتى الاستقلال ص ١٠١ و ١٠٢ .

تحرير المجلة وغير مواضيعها وجعلها لا تمس الآداب ولا الأخلاق . إلا أنها عادت فى المرة الثانية إلى نشر الصور والمواضيع المخلة بالأخلاق والآداب فأصدرت السلطات السورية قرارها رقم ١٠٠٤ بتاريخ ٩ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٧ بمنعها من دخول البلاد السورية[١] .

وفى هذا العام لم تتقدم الصحافة تقدماً محسوساً ، عما كان فى عام ١٩٣٦ ، فقد نقص عدد طلبات التراخيص لإصدار الصحف اثنين بعد أن كانت ستة فى عام ١٩٣٦ وثمانية فى عام ١٩٣٥ فقد صرح لأربع نشرات جديدة بالإصدار وهى « العروبة » ونشرة مكتب « الصحافة والدعاية » الذى يديره (فخرى البارودى) ونشرة (المكتب العربى) ومجلة (الزراعة) .

ويعزى هذا النقص إلى ارتفاع ثمن الورق وتوزيعه فى تلك الأيام ، وبالتالى إلى المرسوم التشريعى رقم ٤٧ الصادر فى ٤ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ الذى يفرض على الأشخاص الذين يريدون أن ينشئوا صحفاً تأميناً مالياً وشروطاً خاصة بالسن وبالمركز الأدبى والثقافى .

ولما دخل عام ١٩٣٨ واجهت الحكومة السورية الوطنية مشاكل متنوعة ، فقد قامت بعض الحركات الانفصالية الشديدة بين الأقليات السورية فى جبل الدروز واللاذقية والجزيرة ، وكانت بعض هذه المشاكل ترجع إلى قلة خبرة بعض الوزراء وكبار الموظفين فى تصريف شئون الحكم ، وعدم تقدير المسئولية ، وبالتالى إلى رغبة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشجعون الانفصاليين فى تلك الجهات فى خلق متاعب للحكم الوطنى الحديث .

ولكن أهم الصعاب التى واجهتها الحكومة السورية الوطنية فى تلك السنة هى مشكلة لواء إسكندرونة ومشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية التى أبرمت فى نهاية عام ١٩٣٦ .

فقامت الصحف المعارضة تنشر المقالات المتتالية ، وتشن الحملات الصحفية على سياسة الوزارة وضعف الوزراء المسئولين أمام تصرفات الفرنسيين وسياستهم ، لاقتطاع لواء الإسكندرونة عن الدولة السورية ، وضمه إلى الدولة التركية ، وبالتالى

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ عام ١٩٣٧ .

إلى ضعف الوزارة إزاء تصرفات الفرنسيين فى الحصول على ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية عند تصديق الحكومة الفرنسية على المعاهدة .

أما مشكلة إسكندرونة فتتلخص فى أن الحكومة التركية قد وافقت فى عام ١٩٢١ على جعل الحكم فى لواء إسكندرونة تحت السلطة الفرنسية لاحتوائه على أقلية تركية ، بشرط احتفاظه بإدارة داخلية خاصة . وما إن تألفت الوزارة السورية فى نهاية عام ١٩٣٦ حتى قامت تركيا تعارض فى إخضاعه إلى الحكام الوطنيين العرب وعندئذ ألفت لجنة من عصبة الأمم عام ١٩٣٧ للإشراف على انتخاب جمعية محلية لهذا الإقليم تكون المقاعد فيها موزعة بنسبة تعداد الطوائف المختلفة ، وقد دل الإحصاء على أن نسبة الأتراك لا يزيد على ٣٩ ٪ . ولقد استقال العضو الإنجليزى من عضوية تلك اللجنة لممالأة الفرنسيين للأتراك فى الاستفتاء ، فأسرعت الحكومة الفرنسية بإبرام معاهدة صداقة فرنسية — تركية فى حزيران (يونية) عام ١٩٣٨ تسمح بدخول قوات الأتراك إلى السنجق لمساعدة الفرنسيين فى حفظ النظام ، وعند ذلك تخلت لجنة الإشراف على الانتخابات متهمة الفرنسيين بتهم شتى منها إبقاء القبض على بعض الوطنيين ، وإشاعة الرعب بين السكان ، والعمل على حرمان الأكثرية غير التركية من حريتها فى مباشرة الانتخاب ، وألفت فرنسا لجنة جميع أعضائها من الأتراك .

وأخيراً ازدادت حاجة فرنسا إلى معونة الأتراك باقتراب شبح الحرب فعمدت فى حزيران (يونية) عام ١٩٣٩ إلى إصدار « تصريح المعونة المتبادلة » مع تركيا الذى سمح بمقتضاه لتركيا بضم سنجق إسكندرونة إليها وسمى بعد ذلك باسم جديد (هاتاى) .

أما مشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية ، فقد أخذ يواجه معارضة شديدة ومتزايدة فى فرنسا ، فضلاً عن أن ازدياد تحرج الموقف الدولى مما جعل الفرنسيين يتحاشون كل ما من شأنه إضعاف مركزهم الاستراتيجى فى شرق البحر الأبيض المتوسط . مع أن وزير خارجية فرنسا أكد لرئيس الوزراء السورى جميل مردم قرب نهاية عام ١٩٣٨ أنه سيتم التصديق على المعاهدة قبل ٣١ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٩ فى مقابل ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية ومصالح الأقليات .

لكنه عاد فأعلن أنه ليس فى نية الحكومة أن تطلب إلى البرلمان التصديق على المعاهدة، وتلت فترة ركود تام فى العلاقات بين السوريين والفرنسيين .

وعندما بلغ الأمر منتّهاه مع الفرنسيين استقالت وزارة السيد جميل مردم فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ ، وتبع ذلك تأليف وزارة لطفى الحفار أملاً فى إيجاد حل لهذه الأزمة ، ولكنها اصطدمت بطائفة من العقبات السياسية والإدارية، فاستقالت بعد عشرين يوما من استلامها الحكم فى ١٥ آزار (مارس) ثم استمرت الأزمة الوزارية عشرين يوما وتألفت وزارة نصوحى البخارى فى ٥ نيسان (أبريل) إلا أنها لم يتسن لها المثول أمام المجلس فاستقالت فى ١٥ آيار (مايو) وبلغت الحالة السياسية حداً من الحرج لا يوصف وكانت نهاية ذلك استعادة الفرنسيين كل سلطة التى استردها الحكم الوطنى منهم . فاستقال رئيس الجمهورية هاشم الأتاسى .

وفى أول تموز (يوليو) عام ١٩٣٩ قام المندوب السامى مرة أخرى بتعطيل الدستور ليقيم حكماً مباشراً من جديد يعيد فيه الانتداب فأصدر ثمانية قرارات ذات صفة تشريعية وسياسية وإدارية ، وعين إدارة لتقوم بحكم البلاد بمقتضى أوامر تتلقاها منه بالذات ، وأعيد إنشاء هيئات خاصة لتولى إدارة الحكم الداخلى فى كل من جبل الدروز واللاذقية والجزيرة .

وإزاء هذه الأحداث السياسية الداخلية والخارجية الهامة قامت الصحف بحملات شديدة اللهجة فى مطلع عام ١٩٣٨ كانت تتزعمها الصحف المعارضة بدمشق وهى « الأيام » و « القبس » و« الدفاع » و « الاستقلال العربى» و« والعمل القومى » وفى حلب صحيفة « الأهالى » و « برق الشمال » و « النذير » و « الدستور » و « التقدم » . فقابلتّها الحكومة السورية الوطنية بعنف وبصرامة شديدين فقد اتبعت معها سياسة التعطيل الإدارى ومنعت دخول الصحف اللبنانية الأراضى السورية وهى صحيفة « ييلدز » الناطقة باللغة التركية والتى كثيراً ما كانت تعطل لنشرها أبحاثاً من شأنها إثارة النعرات الطائفية بين مختلف العناصر السورية وتساعد على تفكك الكيان السورى وكانت تؤثر تأثيراً كبيراً فى الحركات الانفصالية التى كانت تقوم بها العناصر الموالية للسلطات الفرنسية فى اللاذقية والجزيرة وجبل الدروز وساندتها فى هذه الدعاية المسممة صحيفة (هاتاى) التى تصدر بالإسكندرونة وهى الأخرى كانت تعطلها الحكومة السورية من وقت لآخر ، وكذلك فقد منعت السلطات السورية

من دخول الأراضى السورية صحف (النهضة) و (البلاد) و « صوت الأحرار » و (أبابيل » اللبنانية التى كانت تنشر بصورة مغرضة أخباراً ومقالات تتضمن المعلومات الكاذبة والحوادث المختلفة والتى من شأنها تضليل الأفكار وإقلاق الرأى العام بأخبار بعيدة كل البعد عن حقائق الأمور ومجرياتها .

وكانت أهم الصحف اللبنانية التى كانت تسير فى ركاب الفرنسيين وسياستهم التعسفية صحيفة « البشير » فقد منعتها السلطات السورية من دخول الأراضى السورية مرتين ، لأنها كانت تنشر على صفحاتها الحملات الصحفية المغرضة عن شئون سوريا الداخلية ، وتثير الرأى العام وتضلله بالمقالات الطويلة التى من شأنها إثارة النعرات الدينية والطائفية بين سكان سوريا .

فكانت الحكومة السورية تعطلها وتصادر جميع أعدادها فى نفس اليوم حتى تتمكن من الوقوف أمام هذا البلاء الخبيث الذى ابتلى به لبنان الحبيب .

فقد أصدرت الحكومة القرار رقم ١ فى ١٣ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٨ [١]. بتعطيل صحيفة « الأهالى » الحلبية ، والقرار رقم ١٤٢ فى ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٨ [٢] . بتعطيل صحيفة « الأيام » الدمشقية ، والقرار رقم ١٤٣ فى نفس التاريخ . بتعطيل صحيفة « القبس » الدمشقية والقرار رقم ٢٠٠ فى ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٣٨ [٣] . بتعطيل صحيفة (برق الشمال) الحلبية إلى أجل غير مسمى .

إلا أنه صدرت قرارات فى ٢ آزار (مارس) برقم ٢١٩ و ٢٢١ و ٢١٨ بشأن صحيفة« القبس»و« الأهالى»و « الأيام» بإلغاء قرارات التعطيل الإدارى الصادر ضدها.

وقد صدرت هذه القرارات بتأثير هياج الرأى العام السورى ضد هذه الإجراءات الحكومية ، وبتأثير المضابط التى كان يتقدم بها طلاب المعاهد السورية بدمشق ورؤساء الأحياء والبرقيات التى كانت تنهال على المجلس النيابى من اللاذقية لمطالبة الحكومة السورية والمجلس النيابى بالإفراج عن الصحف المعطلة إدارياً وعلى رأسها صحف المعارضة « الأيام » و« القبس » و« الجزيرة » .

وقد تبع تعطيل هذه الصحف لمدة طويلة ، تعطيل المطابع السورية أيضاً ، وأصبح عمال الطباعة مهددين بالتشرد والجوع هم وعائلاتهم فقدموا إلى المجلس بواسطة

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢ عام ١٩٣٨ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ٦ عام ١٩٣٨ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد رقم ٧ و ٨ عام ١٩٣٨ .

رئيس نقابتهم عريضة يشرحون فيها حالتهم وما يقاسونه من فقر وفاقة من جراء تكرار تعطيل الصحف التى كانت تحاسبهم على أجورهم بمقدار ما ينشرونه من أعداد فى الأيام التى تصدر فيها الصحف الدورية(١) .

وعندما اشتدت الحملات الصحفية بشأن لواء إسكندرونة فى الصحف اللبنانية فى شهر آزار (مارس) فقد أصدرت الحكومة السورية قراراً برقم ٢٤٧ فى ١٣ آزار (مارس) بمنع دخول صحيفة (بيلدز) مرتين لإثارة النعرات الطائفية والعنصرية ، وكذلك فقد اشتدت حملات الصحف اللبنانية « النهضة » و « بيروت » و « البشير » و « البلاد » فى شهرى نيسان (أبريل) ومايس (مايو) فقد أصدرت الحكومة القرار رقم ٣٥٩ فى ١٩ نيسان (أبريل) بمنع دخول صحيفة « النهضة » ، ثم القرار ٣٩٥ فى ٥ مايس (مايو) عام ١٩٣٨ بشأن صحيفة « بيروت » وقرار رقم ٣٩٦ فى نفس اليوم بالنسبة لصحيفة « البشير » وقرار رقم ٣٩٧ فى نفس التاريخ أيضاً بالنسبة لصحيفة « البلاد » بمنعها جميعاً من دخول الأراضى السورية وذلك لنشرها باستمرار أخباراً كاذبة لإثارة النعرات الطائفية وبلبلة الأفكار وإقلاق الرأى العام السورى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ، وكانت وسيلتها فى ذلك تضخيم الأفكار عن أحوال سورية وتصويرها للشعب بصور تخالف حقائق الأحداث الجارية ، وتقلب الأوضاع العامة للسياسة الوطنية ، وكانت تعتمد فى مصادرها هذه على السلطات الفرنسية فى مهاجمة الحكومة الوطنية وإسقاط العهد الوطنى الحديث قبل البت فى الموافقة على المعاهدة السورية الفرنسية .

فكرة مشروع قانون صحافة خال من القيود الصحفية :

أدى تكرار تعطيل الصحف بالطريق الإدارى إلى لجوء أصحاب الصحف إلى مجلس النواب ، وتقديم مشروع قانون للصحافة يضمن حرية أكثر من القانون الحالى ، على أن تقدمه الحكومة للمجلس للموافقة عليه وإقراره ، وقد طلب بعض أعضاء المجلس النيابى أنفسهم إجراءات عاجلة لوضع حد لتعسف السلطة الحاكمة مع الصحافة والصحفيين أنفسهم ، وقد احتدمت المناقشة ووافق ممثل الحكومة على

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ١٠ محاضر جلسات عام ١٩٣٨ .

مقترحات اعتبرها الصحفيون مقترحات جائرة تحد من سلطة الصحافة ، وتنزل بالصحفيين أنفسهم أشد العقاب . فأزمع الصحفيون الإضراب . مما أدى إلى عقد جلسة تالية للمجلس النيابى كى يقدم مندوب وزارة الداخلية مشروع قانون للصحافة وعدت به وزارة الداخلية . « وبعد مناقشة قصيرة بالمجلس يوم ١٥ حزيران (يونية) عام ١٩٣٨ أخذت الأصوات على قانون يقضى بأن مدة تعطيل أية صحيفة يجب أن يحدد بقرار تعطيل الصحيفة(١) .

وبهذا وضع حد لتعطيل الصحف « إلى أجل غير مسمى » وكان هذا الانتصار انتصاراً للصحافة فى حينه ، لأن الصحيفة كانت تعطل « إلى أجل غير مسمى » ولا تعرف متى تعود إلى الإصدار ، فيترتب على ذلك ارتباك بين عمال الطباعة وأصحاب الصحيفة أنفسهم وبالتالى ارتباك الرأى العام الذى ينتظر الإفراج عن صحيفته .

وقد طلبت وزارة الداخلية على الفور من المستشار الفرنسى أن يضع مشروع قانون للصحافة فى حدود بعض الشروط التى يجب على الصحف أن تخضع لها . وقد رأى المستشار الفرنسى بعد الدراسة أن بعض هذه الشروط لا يوجد لها مثيل فى أى تشريع صحفى أجنبى وأنها غير ممكنة التطبيق من الناحية العملية .

« وبعد ذلك أعدت وزارة الداخلية مشروعاً يقضى بعدم السماح بالتعطيل الإدارى للصحف إلا فى حالة اتصالها بحكومة أجنبية أو انتهاجها لخطط يمكن أن تضر بالعلاقات الدبلوماسية القائمة بين سوريا وبين السلطات الأجنبية .

وبذلك أمكن تحديد مدة التعطيل فى هذه الجلسة أيضاً وعلاوة على ذلك أعد مشروع للتعطيل عن الطريق القضائى ، وقد قدمت اللجنة القانونية لوزارة هذا المشروع لوزير الداخلية فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٨ ، ولكنه لم يقدم إلى مجلس النواب فى هذا العام(٢) .

عندما أرسل الأتراك جيشاً إلى لواء إسكندرونة بموافقة الفرنسيين الذين خالفوا فى ذلك نص صك الانتداب الذى ينص صراحة بعدم التنازل عن أية قطعة من الأراضى السورية قامت قيامة الصحف الوطنية السورية المعارضة تندد بتساهل

(١) تقرير الحكومة الفرنسية إلى لجنة الانتدابات عام ١٩٣٨ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ لعام ١٩٣٨ .

الحكومة وضعفها أمام السلطات الفرنسية وأنها تقف من هذه الأحداث موقف المتخاذل الضعيف ، ولا تستطيع مواجهة الاحتلال التركى الجديد لجزء من الأراضى السورية .

ولجأت السلطات السورية إلى تهدئة الرأى العام السورى وإلى مقاومة المعارضة التى ما فتئت تناوئها فى سياستها الداخلية فأصدرت القرار رقم ٥٥٢ فى ١٨ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الدفاع » الدمشقية لمدة شهر واحد ، والقرار رقم ٥٧٠ بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الأهالى » الحلبية ثلاثة أشهر ، والقرار رقم ٥٩٦ بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) بتعطيل صحيفة « الأيام » لمدة شهر واحد أيضاً إلا أن صحيفة « النذير » الحلبية قامت تساند صحف المعارضة الضعيفة ، وتثأر لصحف المعارضة المعطلة فى ٦ تموز (يوليو) فهاجمت الحكومة وسياستها الضعيفة المتخاذلة ، فأصدرت الحكومة القرار رقم ٦٢٣ بتاريخ ٧ تموز (يوليو) بتعطيلها لمدة شهر واحد متهمة إياها بأنها تنشر باستمرار أخباراً كاذبة متعمدة بها إثارة الأفكار وإقلاق الرأى العام وصادرت جميع أعدادها التى وزعت على المحال التجارية فى مراكز البيع .

أما صحيفة « الاستقلال العربى » التى كان اسمها « الشعب » فقد أخذت تكتب مقالات متعددة تنتقد الأحوال السياسية للحكومة السورية وللسياسة الاستعمارية الفرنسية والتركية فعطلتها الحكومة السورية مرتين بالقرار رقم ٧٣٢ فى ١٣ آب (أغسطس) لمدة ثلاثة أيام ، وبالقرار رقم ٣٢ فى ٢٤ آب (أغسطس) لمدة خمسة أيام . وكان يتضمن قرار التعطيل العبارة المألوفة فى المرتين « نشرت المقالات من شأنها المس بالعلائق الدولية » وقد تعرضت لهذا التعطيل أيضاً للسبب نفسه صحيفتى (الدستور) الحلبية بتاريخ ١ تشرين الأول (أكتوبر) بقرار رقم ٩٢٩ لمدة عشرة أيام ، وصحيفة (القبس) الدمشقية فى ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) بقرار رقم ١٠٩٧ لمدة أسبوع واحد .

ولكن صحيفة (القبس) الدمشقية لم تسكت عن مهزلة تدخل الجيش التركى فى إسكندرونة وقامت تطالب الحكومة بوضع حد لهذا التصرف وإبعاد السلطان التركى عنه .

فأصدرت الحكومة قرار رقم ٩٢٧ فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) بتعطيلها لمدة أربعة أيام .

ولكن الأحداث الجارية أثبتت تعاون الصحف المعارضة ضد تصرفات الحكومة من جهة وضد تصرفات السلطات الفرنسية من جهة أخرى وكان على الحكومة السورية الوطنية أن تحارب فى جبهتين : السياسة الفرنسية التعسفية التى كانت تفرضها على الحكومة الوطنية فرضاً إزاء مشكلة إسكندرونة ، وثانياً تصرفات الموظفين الموالين للسلطات الفرنسية الانتدابية . وبالتالى أحزاب المعارضة والزعماء الوطنيين غير الراضين عن تصرفات الحكومة ومسلكها عندما أقرت المعاهدة السورية الفرنسية .

ومن ذلك أعادت صحيفة (القبس) المعارضة مع صحيفة (العمل القومى) المدعمة بالسياسة الفرنسية والمسنودة مالياً من سلطات الانتداب هجماتها الصحفية ضد المسئولين السوريين ، لذا أصدرت الحكومة السورية قراراً فى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) رقم ١٠٢٠ بتعطيل صحيفة (العمل القومى) خمسة عشر يوماً ، لأنها نشرت فى عددها الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ مقالاً من شأنه التعرض لكرامة أحد أعضاء الحكومة ، وقراراً آخر برقم ١٠٢١ بتاريخ ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) بتعطيل صحيفة (القبس) لنفس السبب ، وهو أنها نشرت فى عددها الصادر فى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ مقالاً من شأنه التعرض لكرامة أحد أعضاء الحكومة ، كما عطلت فى نهاية هذا العام صحيفة (التقدم) الحلبية لمدة ثلاثة أيام القرار رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٦ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٣٨ لانتقادها سياسة الحكومة السورية فى السكوت عن ضياع مصالح البلاد ، وتحرض على إيجاد مخرج لهذه النكبة الجديدة المفاجئة .

أما بالنسبة للصحف اللبنانية فقد منعت الحكومة مرة أخرى دخول صحيفة (بيروت) بالقرار رقم ٥٦٩ بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) لتعمدها نشر المقالات لتضليل الرأى العام وإثارة الأفكار وإقلاقها ، ولم يصرح بدخولها إلا فى ١١ نيسان (أبريل) عام ١٩٣٩ بقرار من رئيس الوزراء الجديد نصوحى البخارى . كما منعت حكومة جميل مردم صحيفة (هاتاى) الناطقة باللغة التركية من دخول الأراضى السورية بالقرار رقم ٦٢١ فى ٦ تموز (يوليو) لنفس الأسباب ، ولم يصرح لها

بالعودة إلى دخول الأراضى السورية بعد ذلك . كما منعت الحكومة لنفس الأسباب المار ذكرها من دخول الأراضى السورية صحيفة « الأحرار » البيروتية بالقرار رقم ٧٢١ بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ولكى ألغى هذا القرار بقرار آخر رقم ٩٣٦ فى ٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٨ . وتمكنت من دخول الأراضى السورية بعد أن تعهدت بعدم التعرض للمسائل الداخلية لسياسة الحكومة الوطنية ، كما ألغت الحكومة السورية فى نفس القرار السابق ذكره القرار الذى اتخذته بشأن صحيفة « البشير » فى ٢٨ آب (أغسطس) بعد أن منعتها من دخول الأراضى السورية لمدة شهر كامل ، ثم منعتها فى ٣١ تشرين الثانى (نوفمبر) ورفعت عنها المنع فى ٦ كانون الأول (ديسمبر) بقرار رقم ١١٥٣ للأسباب المار ذكرها .

وعندما قامت صحيفة « العمل القومى » وصحيفة « القبس » بحملة صحفية ضد أحد الحكام السورين فقد ناصرتهما صحيفة « أبابيل » اللبنانية فى ذلك ، فأصدرت الحكومة السورية قرار رقم ١٠١٢ فى ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) بمنع دخول الصحيفة لأنها تجاوزت مواد القانون رقم ٦٩ الصادر فى ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٥ بشأن المساس بالحكام السوريين ، وكذلك أصدرت القرار رقم ٩٣٧ فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) بمنع دخول مجلة (الرابطة) التى تصدر بالقاهرة ، ولم تذكر السلطات سبب هذا المنع .

ويمكن القول أن سياسة الحكومة السورية بلغت حداً من الصرامة مع الصحف يفوق ما كانت عليه فى العام الماضى ١٩٣٧ .

وقد ضربت الرقم القياسى هذا العام فى أوامر التعطيل الإدارية لولا أن تداركت الصحافة هذا الخطر واستصدرت مشروع قانون الصحافة الذى عرض فى ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٨ وحددت فيه مدة التعطيل ، ووضع حد التعطيل إلى أجل غير مسمى .

وهكذا نرى أن حكومة جميل مردم بمسايرتها للأوضاع وللأحداث التى تفرض نفسها على حكومته وتحرجها من النقد لم يعد عليها إلا بتكبيل الصحافة بالقيود ، وتعريض نفسها للنقد والتجريح على صفحات الصحف المعارضة ، وضياع هيبتها . وظلت الحكومة الفرنسية تماطل فى التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية ، وأخذت

تصدر تصريحات ضدها ، ووقفت الصحافة السورية المؤيدة من الأحزاب المعارضة والزعماء الناقمين على موقف الحكومة السورية موقف التأييد للتصريحات الفرنسية ، كأنما كانت هناك مؤامرة محبوكة ، ولم تلبث الحكومة الفرنسية أن أذاعت بلزوم إعادة النظر فى نصوص معاهدة جديدة ، فاضطرت حكومة جميل مردم إلى تقديم استقالتها فى ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ لرئيس الجمهورية السورية . على أن حكومة لطفى الحفار التى تألفت فى ٢٣ شباط (فبراير) عقب استقالة السيد جميل مردم لم تدم أكثر من عشرين يوماً واجهت فيها عقبات سياسية وإدارية كانت من ورائها السلطات الفرنسية ، وقد أصدرت خلال فترة حكمها قراراً فى ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ رقم ١٧٨ بإلغاء قرار تعطيل صحيفة (الجزيرة) المعطلة فى ٢٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٧ بموجب قرار التعطيل رقم ١١٢٤ السابق إلا أنها أصدرت قراراً واحداً بتعطيل صحيفة «الاستقلال العربى» الدمشقية رقمه ٢٦٣ فى ٢١ آزار (مارس) عام ١٩٣٩ خمسة عشر يوماً ، لأنها نشرت فى ١٨ / ٣ / ١٩٣٩ أخباراً من شأنها بث القلق ، وإثارة الرأى العام .

ومع ذلك فلم تستمر هذه الحكومة فى الحكم — كما ذكرت — فاستقالت ، وبقيت الأزمة الوزارية قائمة عشرين يوماً أخرى وألف السيد نصوحى البخارى وزارته فى ٥ نيسان (أبريل) وفى أيامها بلغت الحالة السياسية حداً من الحرج لا يوصف ، فقامت صحيفة « الاستقلال العربى » تنشر المقالات المطولة منذ شهر آذار (مارس) حتى نيسان (إبريل) تندد بالحكام وبالسياسة التى أودت بالبلاد فى أعنف الهجوم على سياسة الحكومة السورية ، فأصدرت الحكومة الجديدة قراراً رقم ٣٢٥ فى ٥ نيسان (أبريل) بتعطيلها لمدة شهر واحد ، إلا أنها من جهة أخرى أرادت أن تهادن الفرنسيين وتماشيهم فى سياستهم فأصدرت قرارات متتابعة فى ١١ نيسان (أبريل) أرقامها ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ بالإفراج عن الصحف المتوالية : مجلة « الرابطة » المصرية : « والبلاد » البيروتية و « بيروت » بإلغاء قرارات منع دخولها للبلاد السورية . وكذلك أصدرت الحكومة الجديدة القرار رقم ٣٨٣ فى ٢٤ نيسان (أبريل) بإلغاء قرار تعطيل صحيفة « السياسة » الدمشقية التى أوقفت بموجب قرار إدارى رقم ٢٠٠٩ الصادر بتاريخ ٦ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٣٤ ، بعد أن قدم صاحبها « راغب العثمانى » عريضة يطلب فيها

الإفراج عن جريدته فى ٢ آذار (مارس) عام ١٩٣٩ . ورغبة فى ممالأة السياسة الفرنسية أصدرت القرار رقم ٤٤٥ فى ١٥ مايس (مايو) بإلغاء قرار منع صحيفة «أبابيل» البيروتية من دخول الأراضى السورية .

ولكن هذه الوزارة استقالت فى أواخر حزيران (يونيو) ، وتبع ذلك استقالة رئيس الجمهورية السورية السيد هاشم الأتاسى — وهكذا تم للسلطات الفرنسية استعادة كل سلطة استردها الحكم الوطنى ، فأصدر المفوض السامى بيو ثلاثة قرارات متتالية أرقامها ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ ذات صفة تشريعية وسياسية وإدارية بتأليف مجلس مديرين وتعطيل الدستور وحل مجلس النواب .

ويمكننا القول إن صحافة فترة العهد الوطنى ١٩٣٦ — ١٩٣٩ على ما رأيناه من ضعف ومن قوة وتعرضها لضغط الحكومة الوطنية ، تمكنت فى مضى الثلاث سنوات المتتاليات من أن تحدث تقدماً محسوساً فى أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ تمكنت من تكوين رأى عام واع يحاول أن يستقل فى تقرير مصيره السياسى ، وهذا ما كانت تصبو إليه الأمانى الوطنية . فالصحف التى عانت من اضطهاد السلطات الفرنسية وبعد ذلك من اضطهاد الحكومة الوطنية بتأثير تيارات فكرية وسياسية مختلفة فى دمشق وفى حلب ، قامت بواجبها فى توعية الرأى العام وإفهامه القدر اللازم من الحقوق والواجبات المترتبة عليه إزاء مناورات السلطات الانتدابية .

« غير أن هذه الصحف قامت تؤدى رسالتها باطمئنان وتصف هذه النزعات القومية التى أخذ يحسها السوريون ، وكانت تستهدف بأبحاثها ماضى العرب وفتوحاتهم وحضارتهم وحقهم فى الحياة ، ثم غمز مر للأساليب الاستعمارية وتقديس للشعور الوطنى ، وهى آراء ولمحات عاطفية كان يتناولها الصحفيون بدافع من شعورهم القومى بوحى مهنتهم[١] » .

(١) سامى الكيالى — من الأدب المعاصر . «مجلة الحديث» .

الفصل الثانى

الصحافة السورية زمن الحرب العالمية الثانية

الصحافة السورية فى الحرب العالمية الثانية :

نشبت الحرب العالمية الثانية ، وسورية لا تزال تناضل ضد الانتداب الفرنسى فرأت بعين حزينة وقف دستورها ، وتسريح نوابها ، واستقالة رئيس جمهوريتها هاشم الأتاسى ، واستلام السلطة الفرنسيين الحكم المباشر عن طريق مجلس مديرين أقامته السلطة مقام مجلس الوزراء السورى .

ولكن لم يكن يسع سوريا إلا التزام الهدوء والتريث تحت ضغط الأحكام العرفية العسكرية ، بعد أن طويت آخر صفحة من صفحات جمهورية المعاهدة « ووجد عملاء فرنسا الفرصة سانحة للإمعان فى الاضطهاد والنفى والاعتقال والأحكام الإرهابية وهو ماكانوا ليبالوا أن يصنعوه فى أيام السلم ، فما إن جاءت الحرب حتى أطلقوا أيديهم من كل عقال ، إذ يستباح فيها ما لا يستباح فى غيرها ، وركنوا بالحجج الواهية فى تسويغ ما يلجأون إليه من شدة وعنف بدعوى الحرص على سلامتها وأمنها ، واستئصال دابر من يتهمونهم بالتآمر مع العدو ، فكانت شرطتهم وجنودهم تقرع الأبواب فى جنح الليل ، تبث الخوف والذعر ، وتقود إلى السجون والمنافى والمعتقلات من يقع عليهم اختيارهم كما تصنع الحكومات التى تعارف الناس عليها باسم البوليسية[١] » .

ولكن ما إن جاءت أشهر ربيع عام ١٩٤٠ ، حتى ظهر أن فرنسا لم تستطع أن تقاوم الجحافل الألمانية التى دكت حصون ماجينو ، فسلمت لها جيوش فرنسا بعد معارك قليلة ، فأقبلت سوريا على مواجهة وضع جديد لا تعرف ما يحمله فى طياته ، وإن كان كثير من أبناء البلاد لم يكتموا اغتباطهم بتطور الحرب وأفول نجم الذين غلبوهم على أمرهم عشرين عاماً . غير أن الفرنسيين كانوا يقولون فى

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا من الاحتلال حتى الجلاء — ص ١١٩ .

دعاياتهم أن فرنسا قد انهارت فى أوربا ولكنها لا تزال على قوتها فى سوريا وهو منطق غريب .

قرار رقم ١١١ فى ٢٢/٥/١٩٤٠ الخاص بطبع الصحف وبيعها :

فقد أعلن الجنرال متلهوزر الذى خلف الجنرال ويغاند فى أوائل أيار (مايو) عام ١٩٤٠ ، أنه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير فى نظام البلاد المشمولة بالانتداب ، وتبعاً لذلك فقد أمر بالكف عن القتال وقال سيبقى علم فرنسا خفاقاً وستواصل مهمتها فى المشرق .

ومن جهة أخرى فقد أصدر إلى جانب ما كان مفروضاً من الأحكام العرفية العسكرية فى بداية الحرب العالمية الثانية قراراً برقم ١١١ فى ٢٢ / ٥ / ١٩٤٠ خاص بطبع الصحف والنشرات الدورية على أن تصدر الصحف بنصف حجمها بسبب ظروف الحرب الخاصة والتى تحد من استيراد ورق الصحافة من البلاد الأوربية[1] .

فقيام الحرب العالمية الثانية كان سبباً فى إظهار قوة الصحافة السورية وفى الوقت نفسه كانت سبباً فى إظهار ضعفها .

وترجع قوتها إلى أن الشعب السورى بعد استلام الفرنسيين السلطة الإدارية عن طريق مجلس المديرين ، كان مشوقاً لقراءة الصحف ، وما كان من أخبار الحرب ضد فرنسا . وما كان من أمر الجيوش الألمانية فى حربها ضد الفرنسيين .

أما السبب فى ضعفها فكان يرجع إلى فرض الرقابة الشديدة نتيجة لإعلان الأحكام العرفية والأحكام التعسفية التى كانت تفرضها السلطات الفرنسية عن طريق التفتيش البوليسى على الصحف والصحفيين جميعاً .

وتبع ذلك أن تأثرت الحياة الاقتصادية للصحف بسبب الحرب والرقابة العسكرية المفروضة عليها وذلك لركود العمل التجارى الذى أدى إلى وقف نشر الإعلانات فى الصحف مما اضطر إلى تخفيض نفقاتها وعدد صفحاتها .

ومن جهة أخرى كانت أزمة الورق سبباً مباشراً فى خلق هذه الحالة الاقتصادية

(١) مجلة العرفان – عدد مايو (أيار) عام ١٩٤٠ .

للصحف مما اضطرت المفوضية العليا إلى تحديد كمية الورق التى توزع على كل صحيفة ونتج عن ذلك ارتفاع سعره .

وقد أدت هذه الحالة الاقتصادية إلى القضاء قضاء مبرماً على الصحف الزهيدة الثمن إذ لم تتمكن من أن تقف على قدميها بعد أن فقدت الإعلان وهو المورد الرئيسى لتغطية نفقاتها ، فلجأت إلى أن تخفض مصروفاتها ، وأن تلغى أبواباً عديدة من صحفها كالإعلان عن المسارح والرياضة وأنواعها وما يستلزم ذلك .

وترجع أزمة الورق فى الحرب العالمية الثانية إلى حالة الحرب والحصار البحرى الذى فرضه الألمان على الدول الموردة للورق إلى بلاد الشرق ، ومن ثم فقد احتكرت ألمانيا جميع وسائل النقل البحرى لتكمل حلقات الحصار على أعدائها فى الشرق العربى ، ثم أمكنها عن طريق الاتفاقات والأعمال الإرهابية للشركات صاحبة الاختصاص منع توريد ورق الصحف إلى الشرق بدافع إضعاف موقف أعدائها .

لذلك وجدت السلطات الفرنسية فى سوريا ولبنان أنها مضطرة إلى تحديد عدد الصفحات وتحديد مقياس الصفحة من حيث الشكل ومنع إصدار أعداد إضافية أو ملاحق للصحيفة زمن الحرب حتى أصبحت فى النهاية تصدر الصحيفة بصفحة واحدة .

قرار رقم ٣٦٢ الصادر فى ٢٣/١١/١٩٤٠ الخاص بتحديد بيع الصحف :

ونتيجة لاحتكار السلطات الفرنسية للورق وتوزيعه على الصحف السورية بسبب حالة الحصار التى فرضها الألمان على تصدير الورق للدول التى تحت سيطرة أعدائه ارتفع ثمن العدد للصحيفة إلى جانب عوامل عديدة أخرى أهمها وقف الإعلان وتخفيض عدد صفحات الجريدة وإلغاء أبواب كثيرة من الصحيفة .

فقد وجدت الصحف نفسها مضطرة شيئاً فشيئاً إلى زيادة ثمن الصحيفة وارتفاع ثمنها لنقص فى موادها الأولية إلى جانب نقص الورق وفقدانه .

ومن جهة أخرى فقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى إصدار قرار آخر بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٤٠ ، يحد من ثمن البيع بعد أن عجز عدد كبير من أصحاب الصحف عن التزام مبدأ بيع الصحيفة بالأسعار السابقة لحالة الحرب وبالتالى

خروجهم على حدود التسعيرة الجبرية لبيع الصحيفة بموجب قرارات إدارة الصحافة .

فقد ارتفع ثمن الصحيفة بقدر ضئيل عن ذى قبل ، فلم يرض ذلك أصحاب الصحف والنشرات الدورية إذ أن تكاليف الصحيفة ونفقاتها حالت دون تحقيق أية أرباح ، برغم تخفيض شكل الصفحة وتغيير مقاساتها الطبيعية .

ولكن حالة الأحكام العرفية العسكرية واشتداد حالة التعسف على الصحف جعل أصحاب الصحف الدورية يرضخون بعض الوقت ، حتى تحين الفرصة لإيجاد مخرج من هذه الأزمة الطارئة والتى كانت وبالاً وشؤماً على جميع الصحف السورية .

خلق صحافة سورية مأجورة للدعاية للقوات الفرنسية أثناء الحرب :

ومن جهة أخرى فقد عهدت السلطات الفرنسية إلى الصحف السورية مهمة الدعاية لها أثناء حربها مع القوات النازية ، لتقوية الروح المعنوية لأنصارها فى الداخل وبالتالى إلى أفراد الشعب السورى الذى كان معظم أبنائه جنوداً فى الفرق الفرنسية الموجودة فى الجزائر ومراكش وتونس تحت الاستعداد لحالة الحرب .

وأوقفت السلطات الفرنسية فى أعمدة الصحف السورية الأخبار العسكرية ومنعت نشرها ، إلا ما كان يتمشى مع سياستها الدعائية كما قلت الأخبار السياسية على صفحاتها بفعل الرقابة المسلطة عليها .

إلى جانب ذلك قل اهتمام الجمهور بالأخبار الاجتماعية والأدبية فاضطرت الصحف إلى استبدالها بالمقالات التوجيهية والتعليقات على البلاغات الرسمية .

ولكى تساير السلطات الفرنسية سياسة الصحف السورية باهتمام الرأى العام الذى كان يهتم بقراءة أخبار الحرب والأوضاع السياسية الخارجية ، فقد كان مكتب الصحافة الفرنسى يوزع على الصحف نشرات دورية تشرح حالة الحرب والأوضاع السياسية الأوربية على فترات متقطعة .

إلا أن الشعب السورى لم يكن يهتم بهذه النشرات الفرنسية ، فقد كان يستقى أخباره يوماً بيوم من الإذاعات الخارجية ، فلجأت السلطات الفرنسية إلى مصادرة جميع أجهزة الراديو حتى تحول دون استماع الشعب السورى إلى الإذاعات الخارجية

وأنباء انتصار قوى الألمان على الجيوش الفرنسية والحلفاء ، وفى مقدمتها ألمانيا الحرة عن طريق مذيعها العراقى يونس بحرى الذى كان يقدم البلاغات الرسمية مليئة بوعود المسئولين الألمان باستقلال البلاد السورية عند دخول قواتهم فيها وطرد الفرنسيين منها .

لم تقتصر السلطات الفرنسية على محاربة الإذاعات الخارجية عن طريق الرقابة على الصحف اليومية السورية ومصادرة أجهزة الراديو من الشعب السورى . بل اتجهت إلى أهمية الدعاية الداخلية بطرقها الخاصة بعد أن اقتنعت بأن دعاية أعدائها من الألمان والإيطاليين قوية التأثير على الشعب السورى . فقد فأصدرت مجلة عربية سياسية أدبية سمتها (دمشق) عام ١٩٤٠ — كجريدة « الشرق » التى أصدرها جمال باشا أثناء الحرب العالمية الأولى — وكان هدفها الدعاية التامة للسلطات الفرنسية ولحكمها فى البلاد السورية وكانت تصدر كل شهر عدداً يحتوى على شتى المواضيع الاجتماعية والمقالات الأدبية المليئة بسموم الدعاية المستترة للسلطة الفرنسية التى كان يحررها عدد من أدباء سوريا ومعظمهم من الموظفين ، وكان القائمون على إدارتها من الفرنسيين وخصصت لها مبالغ ضخمة لتغطية نفقاتها المالية .

ومن جهة أخرى ، أخذت السلطات الفرنسية تمول الصحف التى تدعو لها بمبالغ سخية لتقف إلى جانبها فى حربها الدعائية ضد قوات المحور .

وبالتالى فقد شددت الرقابة الصارمة على الصحف المعارضة لسياستها وأغلقتها لفترات طويلة من الوقت ، كى تسكت صوتها الحر المناضل فى سبيل الحرية والاستقلال بشتى الصور وبجميع أساليب التعسف .

إلى جانب ذلك كان (مارساك) رئيس دائرة المطبوعات والاستخبارات الفرنسية مكلفاً بتوزيع الورق على الصحف فكان يمنع الورق عن الصحف المعارضة ، ويتذرع بشتى الحجج والأساليب لكى لا تصدر هذه الصحف فى مواعيدها الرسمية لقتل البقية الباقية من الحرية الصحفية .

وقصر توزيع الورق على الصحف المتمشية مع سياستها الاستعمارية والدعائية أمثال صحيفة (الصباح Le matin) الناطقة باللغة الفرنسية ، ويشملها بمساعداته الداخلية ، ويدفع لها الأموال علناً ، ويخصها بكميات من ورق الصحف تزيد عن المقرر لها فكانت الصحف الممالئة للسياسة الاستعمارية تبيع الكميات الزائدة

عنها للصحف الوطنية بمبالغ خيالية تعوضها عن المساعدات المالية المباشرة من السلطات الفرنسية ، وبذلك فقد ولدت السوق السوداء لورق الصحف[1] .

ومن جهة أخرى فقد دأب نائب المفوضية العليا على مراقبة الصحف — بالاشتراك مع إدارة المطبوعات ودوائر الاستخبارات — الوطنية ، ومضايقتها بشتى الطرق والأساليب التعسفية .

ثم أخذ يمنع الإعلان الرسمى عنها والإعلان العقارى ويصرح به للصحف الموالية للسلطات الفرنسية ، كمساعدة مقنعة لأصحابها ، ولم يكن للصحف الوطنية سوى الإعلان التجارى الضعيف بسبب الحرب وانقطاع نشاط التجارة الداخلية والخارجية فنتج عن ذلك انخفاض ثمن السطر للإعلان من ٣ ليرات سورية إلى ليرتين سوريتين[1] .

قرار رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩٤٠ :
الخاص بحيازة ورق اللفائف وصنعه :

على أن حالة السوق السوداء لورق الصحف . واحتقار أصحاب الصحف المتمشية مع سياسة السلطات الفرنسية ، وامتناع الأخيرة عن التصريح ببيع ورق الصحف علناً لأصحاب دور النشرات الدورية ، كل هذا جعل أصحاب المصانع التجارية تحتكر الورق بجميع أنواعه وتتبع فى تصرفاتها التجارية تصرفات المحتكرين لورق الصحف بعد أن لجأت الصحف الوطنية لاستعمال أنواع مختلفة للورق كلما اضطرها الاحتكار والسلطات الفرنسية إلى ذلك .

فقد ارتفعت أسعاره عن الحد المألوف ، مما شكا منه التجار وأصحاب الصحف أنفسهم ، وازدادت النقمة على إدارة مجلس المديرين والسلطات الفرنسية إلى جانب تأزم الأحوال الاقتصادية والسياسية لدرجة لم يعد يحتملها الشعب من سوء الإدارة وتفشى المحسوبية واتباع طرق الرشاوى فى جميع الأعمال الحكومية .

لذلك كله أرادت السلطات الفرنسية أن تضع حداً لنشاط الصحف الوطنية

(١) حديث مع المجاهد الصحفى منير الريس صاحب (صحيفة بردى) . وحديث مع المجاهد الصحفى نشأت التغلبى أيضاً .

التى تستعمل أنواع الورق التجارى بدلاً من ورق الصحف ، لكى تواجه حالة النفور من حكمهم المباشر عن طريق مجلس المديرين ، فقد أصدر المفوض السامى فى بيروت « بيو » قراراً يتضمن حيازة ورق اللفائف وصنعه ووضع نظام لشرائه وتوزيعه وصنعه فى المحال التجارية ، حتى ينهى أزمة تجارية أصبحت متأزمة بمضى الوقت ، ولكى يمنع الصحف الوطنية من نشر أفكارها وآمالها الاستقلالية بأية وسيلة يراها مناسبة لذلك .

وقد ربط سياسة توزيع ورق اللفائف هى الأخرى بمدير الدوائر الاقتصادية فى المفوضية العليا ومدير الإعاشة العام فيها .

وقد ألحق بهذا القرار بعد ذلك بقرار آخر مماثل بتاريخ ١٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٤١ بموجب الأمر الإدارى رقم ٤٧٦ . ليقفل الباب على الصحف الوطنية والمعتدلة حتى لا تتمكن من الحصول على الكميات اللازمة من الورق لاستعمالها العام .

مرسوم خالد العظم الاشتراعى رقم ١١ /س لعام ١٩٤١ :

وفى هذه الظروف الحرجة نهض السيد شكرى القوتلى بأعباء العمل الوطنى وقيادته ، فجمع الصفوف المتفرقة ، ونشر الدعوة إلى إعادة الأوضاع الشرعية ، وإنهاء الأحكام الاستثنائية . والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين . وكانت البلاد السورية قد عانت أزمة شديدة فى مطلع عام ١٩٤١ ، وأضربت احتجاجاً على السياسة المتبعة . وتأييداً للحركة الوطنية الجديدة فقد أذاع شكرى القوتلى على الشعب السورى بياناً وصف فيه حالة البلاد ومطالبها ، نشرته جميع الصحف الوطنية والمأجورة على حد سواء ، ومما جاء فيه « مساوئ حكم مباشر تقهقرت فيه أوضاعها ، وأهينت كرامتها ، وجرحت عزتها هذا الحكم المبتدع ، والنظام الاستثنائى الذى تشترك فيه سلطات متداخلة ، ووافق هذا النظام منذ بدئه به ما رافقه من خطط العنف والإرهاق وأساليب الإكراه والتزوير والاضطهاد . . . فعند أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما يهددها فى موارد رزقها ووسائل حياتها وعيشها ، وما تجره عليها جرائر حكم غريب قضى عليها أن تتحمله فى ساعة من ساعات الزهو واللهو . . . ،

إننا نرفع الصوت جهرة بأننا متمسكون بمطالبنا القومية ، وأننا لا نتخلى الآن عما كنا ندعو إليه من قبل خلال عشرين عاماً . . . إلخ »[١] .

غير أن الهياج الوطنى الذى أحدثه هذا البيان فى الشعب السورى أثار ثائرة السلطات الفرنسية — وذلك عقب الاضطرابات التى حدثت فى سورية بسبب قلة المواد الغذائية والضرائب المرهقة والمطالبة بإلغاء الانتداب واستقلال البلاد ، فأمر دانتز بتدخل الجنود ، ولكنه عاد فأخذ فى معالجة المشكلات القائمة بالأساليب السهلة والتدابير الهينة — فأصدر أمراً إدارياً برقم ٦٧ بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٤١[٢] . يتضمن تنظيم طبع الصحف وبيعها فى الأسواق ، وقد حدت السلطات الفرنسية من نشاط الصحف الوطنية ، ولجأت إلى مضايقتها قبل أن ينهى المفوض السامى سياسة مجلس المديرين وإقالته وتسليم السياسة الداخلية إلى وزارة وطنية معتدلة .

ولم يكتف المفوض السامى بإصدار الأمر الإدارى السابق ، بل ألحقه بأمر إدارى آخر ، ولم يمض على الأول شهر كامل برقم ٩٥ تاريخ ٢٩/ ٤ / ١٩٤١[٣]. يتضمن تحديد أسعار الصحف وبيعها ، للمرة الثالثة بعد أن خفضت أثمانها ولم يعد فى مقدور الصحف الوطنية أن تتمشى مع الصحف التى تتناول معونات مستترة من المفوضية العليا الفرنسية على صورة ورق صحف وسواه ، وبذلك فقد أحكم الخناق على الصحف الوطنية نهائياً ، ولم يبق أمامها سوى صحيفة « السياسة» فأصدرت ضدها قراراً برقم ١١٤ بتعطيلها ثلاثة أيام لمهاجمتها سياسة الضغط وإرهاق الصحف السورية بهذه القرارات .

كان الجنرال دانتز قد وصل إلى سوريا فى أواخر كانون الأول (ديسمبر) فمكث ثلاثة أشهر يقوم باستشارات عديدة لدى معظم الشخصيات السورية ، فأصدر فى نيسان (أبريل) عام ١٩٤١ قرارات بتنظيم السلطة التنظيمية والسلطة التشريعية ، وآخر بتعيين خالد العظم رئيساً للحكومة السورية وحل مجلس المديرين للاتحاد السورى ، مع إنشاء مجلس استشارى يكون للعلويين وللدروز ممثلين فيه مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص .

(١) بيان شكرى القوتلى للصحف الوطنية السورية فى ٦ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٤١ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٤١ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ عام ١٩٤١ .

وأناط سن القوانين بمجلس شورى يساعد الحكومة فى هذه المهمة . عدا القوانين التى لها علاقة بواجبات فرنسا الدولية ، فهى لا تعد نافذة إلا بعد موافقته .

غير أن الصحف عندما رأت حكومة وطنية تتصرف بمقدرات البلاد بخطوات وئيدة ، أرادت أن تشعر فى ظلها بشىء من الحرية الصحفية الجديدة إلى جانب ما أظهره المفوض السامى « دانتز » فى هذه الظروف الحرجة من تساهل مع الشعب السورى ، فعبرت عن الرأى العام بحرية تامة ، وأصبحت الصحف الوطنية المعتدلة والصحف الوطنية المعارضة والصحف الممالئة للسلطات الفرنسية تأخذ أوضاعها الطبيعية من حيث الإخراج والتوزيع ، وأصبحت بينها جميعاً منافسة كاملة لاكتساب الرأى العام السورى والوقوف إلى جانبه حسب سياسة كل واحدة منها .

انهمر سيل من الصحف فى العواصم وفى المدن السورية فبلغ توزيع صحيفة (الأيام) و (النصر) و (القبس) ٤٠٠٠ نسخة يومياً ، وبلغ توزيع الصحيفة المعارضة (النضال) نفس الرقم أيضاً يومياً ، بعد أن كان توزيع كل منها ١٥٠٠ نسخة فى اليوم[١] .

واستمرت هذه الزيادة المضطردة لمدة الثلاثة أشهر الأولى من حكم خالد العظم ، إلى أن شعر الحكام الفرنسويين بضغط الصحف على ساستهم فأوعزت المفوضية العليا الفرنسية إلى خالد العظم بتنظيم مراقبة الصحف والمطبوعات حتى لا تكون مهيجة للرأى العام « بهذه الكيفية » .

لذلك أصدر خالد العظم مرسوماً اشتراعياً — بناء على قرار المفوضية — برقم ١٠ / س بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٤١ يتضمن تنظيم مراقبة الصحف والمطبوعات[٢]. حاول خالد العظم بموجبه أن يعيد بعض القوانين الصحفية المعمول بها إلى فعاليتها الشديدة وتطبيقها تطبيقاً حازماً للحد من الحرية الصحفية ، لكى لا تفصح الصحف الوطنية عن آمال الرأى العام السورى ، فى الاستقلال والتحرر وشرط على الصحف ببعض المواد القانونية حتى يقيد بعض الشىء من حريتها الصحفية . وبالتالى فقد وعد الصحف بأن يمنحها مزيداً من الحرية فى نشر أخبارها السياسية العامة والاجتماعية

(١) حديث مع الصحفى المجاهد منير الريس .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ بتاريخ ١٩٤١/٦/٢٦ .

وعدم إخضاعها مستقبلاً لأى نوع من أنواع الرقابة — ويقصد بذلك أن يحد من سلطان المراقبين الفرنسيين التابعين لمكتب الصحافة الفرنسى .

وأنشئت بموجب ذلك دائرة للمطبوعات والرقابة بوزارة الداخلية ، وأصبحت الصحف تتلقى تعليمات حكومة خالد العظم من حيث منع الأخبار عن الصحف أو التصريح بنشرها .

ولكن الرقابة الصحفية التى مارستها هذه الإدارة لا يمكن أن توصف بأنها تعسفية . كما لا يمكن أن توصف بأنها متساهلة ، لكنها على أية حال كانت أفضل من الرقابة التى كانت مفروضة على الصحف أيام مجلس المديرين وحكم السلطات الفرنسية المباشر .

صحافة تاج الدين الحسينى فى ٢ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤١ :

تسلم الشيخ تاج الدين الحسينى رئاسة الجمهورية السورية بناء على رسالة تسلمها من الجنرال كاترو ، ولم يكن لهذا الوضع وقع حسن فى سوريا ، لأن رئيس الجمهورية الذى يأتى عن هذه الطريقة لايمكن أن يكون أهلاً لحكم بلاده حكما مستقلا .

أعلن الجنرال كاترو فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤١ أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ، ولاتخضع هذه الحقوق والميزات إلا للقيود التى تفرضها حالة الحرب الحاضرة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة .

وبدأت الأوضاع الجديدة التى اتسمت ببعض مظاهر الاستقلال لا حقائقه ، واستمر الفرنسيون على عاداتهم فى الحكم ، وإن كان قد اعترفت باستقلال سوريا دول عديدة .

ولكن الأمور السياسية والأحوال الإدارية لم تتقدم أو تتحسن ، ولم تنتقد الأمور انتقاداً حسناً فى الإدارة ولا فى السياسة حتى إن الجنرال كاترو نفسه قال فى مذكراته إنه لم تمض أشهر حتى وجد الشيخ تاج الدين الحسينى غير متمكن من القيام بأعباء السلطة وغير متمتع بتأييد العناصر الوطنية والرأى العام العربى فى مصر والعراق وحرصه على توطيد مركزه عن طريق ما كان يعقده من الصفقات التجارية

غير المشروعة عن طريق الاستيراد والتصدير ومحاولته استمالة الشعب عن طريق تحميل خزينة الدولة نفقات كثيرة نتيجة حد من سعر الدقيق فأضعف بالأمرين نفوذ الحكومة من حيث أراد تعزيز نفوذه الشخصى[1] .

وقد عهد بتأليف وزارته الأولى إلى السيد حسن الحكيم فى ١٦ / ٩ / ١٩٤١ ، إلا أنه بعد بضعة أشهر اختلف معه رئيس الوزراء، لأنه أراد أن يطبق سياسة الحكومة الوطنية ، وينقل جميع مصالح وإدارات الدولة وعددها الإحدى عشر من يد الفرنسيين إلى أيدى الوطنيين ومن ضمنها الرقابة على الصحف .

فتألفت وزارة جديدة برئاسة حسنى البرازى فى ١٨ نيسان (أبريل) ولم يمض إلا أجل قصير حتى وقع الخلاف أيضاً بينه وبين الشيخ تاج الدين الحسينى ، فتعرض لأساليب الحكم ومناهجه فى خطبة ألقاها فى إحدى الحفلات العامة أعلن فيها وجهة نظر المعارضة فعين خلفاً له جميل الألشى فى ٨ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٤٣ وبعد أيام قلائل لحق الشيخ تاج الدين بربه ، فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً تولى المجلس بموجبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آزار عام ١٩٤٣ .

مراسيم اشتراعية صادرة عن الشيخ تاج الدين الحسينى :

عندما شعر رئيس الجمهورية بافتقاره إلى عناصر هامة تجعله يتمتع بتأييد الرأى العام السورى والعربى بعد أن حاول إرضاء التجار والشعب لتعزيز نفوذه وفشله فى ذلك كله ، لجأ إلى استخدام الصحافة فى إقناع الرأى العام السورى بنزاهة حكمه ووطنية مقاصده ، وفى مقدمة ذلك تثبيت نفوذه الشخصى فى الحكم .

فقد أصدر مرسوماً اشتراعياً برقم ١٤ / آ . س فى ١ / ١٠ / ١٩٤١[2] . يتضمن فتح اعتماد للدعاية والنشر فى رياسة الجمهورية يغطى مصاريفها من مخصصات الرئاسة إلى جانب فتح اعتماد لها من المالية العامة . وجعلها فى رئاسة الجمهورية إلى جانبه حتى يضمن توجيهها حسب ما يراه مناسباً لظروف حكمه .

(١) نجيب الأرمنازى — سوريا من الاحتلال حتى الجلاء — ص ١٣٧ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد رقم ٣٥ عام ١٩٤١ .

وقد تولى زمام هذه الدعاية فريق من المعروفين بصلتهم لرئيس الجمهورية وبسابق ممالأتهم لفرنسا فى حكمها الانتدابى .

غير أن هذا المرسوم الاشتراعى لم يف بالغرض المطلوب ، فأصدر مرسوماً اشتراعياً آخر – ولما يمض على المرسوم الأول شهران – برقم ٢٢ / ١ . س فى ٤/١/١٩٤٢[١] . يتضمن تأسيس دائرة للدعاية ، ورسم لها مخصصات على قدر كبير من الأهمية ولاسيما الظروف الاقتصادية فى سوريا كانت فى حالة تدهور شديد .

ومن جهة أخرى أراد أن يظهر لأصحاب الصحف حسن نياته نحوهم ليكسب تأييدهم فقد أصدر مرسوماً اشتراعياً برقم ١١٧ / آ . س فى ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٢ . يتضمن عدم حرمان أسرة الصحفى المتوفى من استمرار استثمار الجريدة بعد وفاته ، وقد أوجد هذا المرسوم صلة ود بين أصحاب الصحف وبين رئيس الجمهورية ، إلى جانب ما كان يدفعه من معونات مالية لهم حتى يستمروا فى دعايتهم له .

لكنه لم يتمكن من الحصول على رضاء أصحاب الصحف أو انحيازهم نحوه لمساعدته ضد الصحف المعارضة من الأحزاب التى كانت تناوئه وتهاجم سياسته المستكنة الخاضعة للاستعمار .

فكانت صحيفة « النضال » أكثر الصحف اشمئزازاً من حكم الشيخ تاج الدين الحسينى ، وكانت تهاجمه ، وتهاجم سياسته ، وموقفه من المطالب الوطنية التى استقال بسببها حسن الحكيم . ومهادنته الفرنسيين دون أن تظفر البلاد بالمطالب القومية التى طالما حاربت فى سبيلها الاستعمار التركى ومن بعده الانتداب الفرنسى مدة عشرين عاماً .

فأصدر الشيخ تاج الدين الحسينى بمساعدة وزير داخليته قرار تعطيل صحيفة « النضال » برقم ٥٩٦ فى ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٢ لمدة أسبوع واحد[٢] واكتفى بأن بادر بصرف إعانات مالية سريعة للصحف الأخرى حتى لا تقدم إحداها على مهاجمته بشأن تعطيل صحيفة (النضال) .

(١) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٤ عام ١٩٤١ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ عام ١٩٤٢ .

إلا أن الأحداث الداخلية للبلاد كانت أسرع من معوناته المادية ، فهاجمته الصحف جميعها بلهجاتها المعروفة وخاصة صحيفة (المضحك المبكى) حتى تحد من طغيانه الشخصى وافتئاته على مصالح البلاد فأصدر عدة قرارات متتالية بتعطيل صحف (الكفاح) و (له زيكو) فى ١٨ حزيران (يونيو) و ٢٧ حزيران (يونيو) بموجب المرسومين رقم ٦٠٣[١] و ٦٣٧[٢] لمدة أسبوع واحد وألحق بهما قراران فى ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٤٢ ٦٣٨[٣] و ٧١١[٤]. لصحيفتى (لومتان) و (الأحد) .

خشى الشيخ تاج الحسينى أن يفلت زمام الحكم من يده بعد تلك الحملات الصحفية فجمع حوله عدداً من المستشارين وموظفى الدولة الذين كانوا يخشون على مراكزهم الحكومية من القوى المعارضة وصحفها . وخاصة صحف الكتلة الوطنية التى كانت على حرب دائم معه ، وحاول أن يضغط على الصحف الوطنية والمعارضة لحكمه وأن يساعد فى نفس الوقت الصحافة التى تعمل بسياسته ويشجعها . فقد أصدر تصاريح بإنشاء صحف جديدة لكى تدافع عن سياسته فأصدر مرسوماً اشتراعياً رقم ١٢٦ / آ . س يتضمن إحداث وزارة الشباب والدعاية والصحافة وتنظيم ملاكها[٥] . وعهد بها إلى صهره منير العجلانى ليضمن تأييدها له ، واتبعه بمرسوم اشتراعى آخر رقم ١ يتضمن مراقبة الصحف والمطبوعات[٦] . ثم اتبعه بقرار رقم ٣٠ يؤكد المراقبة على الصحف والمطبوعات ، وبذلك ألغى إدارة المطبوعات فى وزارة الداخلية التى كانت لها صلاحية مراقبة الصحف وإصدار تصاريحها فى العهود السابقة ، إلا أنه أبقى على سلطان مكتب الصحافة الفرنسى فى الرقابة على الأخبار والمقالات السياسية .

وقد أغدق على موظفى هذه الوزارة من أعضاء حزبه وأتباعه المهايا العالية لضمان قدرتها على توجيه الرأى العام السورى .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ عام ١٩٤٢ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٢ .
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٢ .
(٤) الجريدة الرسمية العدد ٣١ عام ١٩٤٢ .
(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ عام ١٩٤٢ .
(٦) الجريدة الرسمية العدد ٤٧ و ٣٢ لعام ١٩٤٢ .

إلا أن هذه الأوضاع لم تستمر أكثر من أربعة أشهر فقد فاجأت الشيخ تاج الدين المنية وبذلك أوقف كل عمل اتخذه فى حياته للضغط على حرية الصحافة وتوجيه الصحف الوجهة التى يرضاها فى سياسته الداخلية والخارجية .

مجلس الوزراء بالوكالة والمراسيم التنظيمية :

بعد أيام قلائل من وفاته ، أصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعيًّا تولى بموجبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آذار (مارس) عام ١٩٤٣ .

وفى هذا التاريخ أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات :

الأول : يقضى بإعادة تطبيق الدستور السورى .

الثانى : ينظم السلطات .

الثالث : يعين السيد عطا الأيوبى رئيساً للدولة والحكومة السورية .

وأرفق هذه القرارات ببيان ذكر فيه أن مجمل الأحكام التى اتخذها ترمى إلى غاية إنسانية ، وهى حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لاتحيز فيها ، ولأجل تحقيق ذلك ، فإنه ينبغى أن لا يكون للحكومة التى تشرف على الانتخابات صبغة سياسية . وذكر أنه كان من الممكن إيجاد حلول أخرى ، منها العودة إلى الوضع الذى كان عام ١٩٣٩ ، غير أن الرئيس الأتاسى رأى عندما استشاره فى الأمر أنه من الواجب تجنب هذا الحل الذى قد لا يعبر عن إرادة الشعب .

فى أثناء تلك الفترة أصدر رئيس الدولة مرسوماً تشريعيًّا برقم ٣٥[1] فى ٢٤ / ٤ / ١٩٤٣ يتضمن إعادة تنظيم الصحف فى إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية ، وانفصالها عن وزارة الدعاية والشباب وأوقف التصريح بإعطاء امتيازات جديدة لإصدار صحف سياسية وشعبية برغم ما كان موجوداً لديه من طلبات تزيد عن ٤٠ طلباً .

وذلك خشية تشتيت الرأى العام السورى وخاصة وحالة الحرب العالمية الثانية ما زالت قائمة والسلطات الفرنسية تتحين الفرصة لاستلام الحكم بصورة مباشرة إلى

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٥ عام ١٩٤٣ .

جانب ما وعد به الجنرال كاترو من إجراء انتخابات حرة فى سوريا ولبنان ، بعد الاتفاق الذى تم مع الوزير البريطانى فى الشرق الأوسط والوزير البريطانى فى سوريا .

وقد تعهدت وزارة عطا الأيوبى بأن تجعل الانتخابات حرة ومؤتلفة مع المطالب الوطنية ، لذلك عمدت إلى إصدار مرسوم تشريعى آخر برقم ١١٢ يتضمن إحداث دائرة للمطبوعات فى وزارة الداخلية[2] بعد أن وسعت اختصاص دائرة المطبوعات السابقة وأضافت إليها تنظيم إدارة الإذاعة السورية وتحديد مراتب موظفيها وملاكها . فقد كان هذا العمل محمدة لهذه الوزارة لأنها لجأت إلى تأليف وحدة الشعب وتجميع رأيه العام والمحافظة على استقلاله وخصوصاً والبلاد مشرفة على انتخابات وطنية هيأتها ظروف كثيرة مساعدة .

ولكى تضمن هذه الوزارة نجاح الانتخابات العامة للشعب السورى وللوحدة الوطنية ولكى لا تتيح لأذناب الفرنسيين أو لأصابعهم أن يعبثوا بهذه الانتخابات فقد قطعت عليهم الطريق بإصدار مرسوم تشريعى برقم ١٢٥ فى ٢٢ تموز (يوليو) عام ١٩٤٣ . يتضمن إلغاء نظام المطبوعات فى دولة العلويين وانضمامها إلى نظام المطبوعات السورى المطبق فى جميع أنحاء البلاد السورية .

غير أن صحيفة (له زيكو) الناطقة باللغة الفرنسية أرادت أن تشوه جمال الانتخابات السورية والتشكيك فى الحياة الدستورية للبلاد السورية فعاجلتها الحكومة السورية بالقرار رقم ٤٥١[2] بتعطيلها أسبوعاً واحداً على أن لا تعود إلى مقالاتها الاستفزازية ، وإلا تسحب رخصتها ، خصوصاً والبلاد مقدمة على حياة دستورية جديدة وتعد نفسها للاستقلال التام ، وجلاء القوات الاستعمارية الفرنسية والإنجليزية عن البلاد السورية . وقد جرت الانتخابات فى جو جديد ، وشعر السوريون ، أنه قد اقتربت الساعة التاريخية التى تتطلب منهم أن ينظروا إلى المستقبل وحده ، فاختاروا نوابهم ليكونوا أمناء على القيام بمهمة عظيمة وهى إنشاء الدولة الجديدة المستقلة . وإقامة النظم الحرة الديموقراطية وتوجيه آماله إلى الغايات الرفيعة التى تقدس المصلحة العامة ، وتعزز مركز الدولة ، وحرمة القانون ورقابة النظام وكرامة الإنسان ولم تقع فى البلاد

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ عام ١٩٤٣ .
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ عام ١٩٤٣ .

السورية ما يصح أن يسمى بمعركة انتخابية فلقد كان اتجاه الجمهور نحو انتخاب الوطنيين صادقاً وطبيعياً.

وفى ١٧ آب (أغسطس) اجتمع المجلس النيابى وانتخب بإجماع الآراء السيد شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية ، كما انتخب السيد فارس الخورى رئيساً له ، وألف الوزارة الأولى السيد سعد الله الجابرى وتعاقب على رئاستها السادة فارس الخورى وسعد الله الجابرى وجميل مردم إلى آخر عام ١٩٤٦ وهو عام الجلاء .

الصحافة فى العهد الوطنى الثانى :

لقد رسمت لنا الصحف الوطنية كل ما مرت به سورية من أحداث أثناء فترة ثلاث سنوات الكاملة حتى عيد الجلاء فى ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٦ .

صعب على الصحف السائرة فى ركاب الفرنسيين التى كانت تعيش على معوناتهم المالية لتغطية نفقات إدارتها فقد صعب عليها أن تترك الأحوال الوطنية تسير بهدوء فكانت صحيفة (لوماتان) بدمشق ، ومجلة (الأحد) وصحيفة (التوفيق) الهزيلة وصحيفة (الجبل) بالسويداء تهاجم الأوضاع الوطنية وتهدم الأفكار التى ترمى إلى الاستقلال التام للبلاد السورية والتى تنشرها الصحف الوطنية المتجمعة لتعبئة الرأى العام السورى ، وكانت لسان حال الفرنسيين الذين كانوا يعدونها فى تلك الفترة الدقيقة لمواجهة النضال الوطنى وتشتت إجماع الرأى العام السورى .

واستمرت هذه الصحف على سياستها الاستعمارية تغذيها السلطات الفرنسية وتعطلها الحكومة السورية تارة وتعيد إصدارها تارة أخرى مدة ثلاث سنوات متتالية .

إلا أنها لم تعد تصبح ذات أهمية فعالة بالنسبة للرأى العام السورى ، بعد أن انكشفت سياستها وفضحتها الصحف الوطنية . فلجأ الفرنسيون إلى إغراء الصحف الوطنية نفسها ولكن محاولاتهم باءت بالفشل فعملوا على تفريق كلمة الصحف الوطنية بأن لجأوا إلى سياسة الدس والدعاية السيئة بينها . وأمكنهم استمالة بعض الصحف ذات الأهداف المغرضة والرغبات المكبوتة وهيأتها المعارضة للحكم الوطنى فى مطلع الحياة الدستورية السورية فكانت صحيفة (الكفاح) و (النضال) بدمشق و (الاتحاد) و (الجهاد) بحلب .

وإلى جانب هذه الصحف وجدت صحف معتدلة فى معارضتها وهى (الدستور) و (الإصلاح) بحلب ، وصحيفة (الإنشاء) و (الأيام) بدمشق ، أما صحيفة (القبس) الدمشقية فكانت تحاول أن تقف موقف الحياد ، وكانت جميع هذه الصحف تعطل ويعاد إصدارها بعد أسبوع أو أسبوعين على الأكثر .

وكانت مناقشة المسائل السياسية والدولية والاقتصادية تتسم بنوع من الحرية الصحفية ، ولكن على مجال أضيق مما حصلت عليه بعد الجلاء ، إلا أن بعض الصحف تجاوز الحد المسموح له به فى الخوض بالمسائل الدولية والتى لها مساس بالدولتين : إنجلترا وفرنسا وبالمفاوضات بين الدولة السورية وبينهما ، لذلك صدرت ضدها قرارات متعددة بتعطيلها وهى (ألف باء) و (الجهاد) و (الأخبار) . وكانت تعود إلى الصدور ثانية بعد أن تتعهد بالامتناع عن نشر الأخبار الدولية .

على أن الصحف قامت بدور فعال فى تكوين الأمة كشف عن صحافة وطنية وعن محررين واقعيين على أهبة الاستعداد لمحاربة الاستعمار بأنواعه ، وتحمل كل أنواع التضحيات ، فى الوقت الذى ما زالت السلطات الفرنسية تحرك من وراء ستار سياسة الدولة السورية ، وقد اتسمت الصحف السورية فى هذه الفترة (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦) بالإخلاص والروح المتفقهة الواعية بمصالح البلاد الوطنية ، واستطاعت أن تدعم أوضاعه الوطنية للحصول على الاستقلال التام لسوريا ، واستطاعت أن تحمى نفسها من مؤامرات الأعداء التى كان يدير دفتها فى الخفاء ، عملاء الفرنسيين والإنجليز . وكانت سياستها إيجابية فى جميع مراحل العمل من أجل الاستقلال وتمكنت أن تفند الأكاذيب المغرضة ضد السياسة الوطنية والتى اتبعتها مجلة « العالم الإسرائيلى » البيروتية ، وكانت انتفاضتها انتفاضة تختلف من الوجهة الاجتماعية والسياسية من انتفاضة أية صحافة للأمم الحديثة .

وإلى جانب ذلك فقد كان الرجال المتولين زمام الأمور فى ظل الحكومات القومية أو فى ظل الحكم الأجنبى قد أظهروا اهتماماً كبيراً بالصحافة الوطنية الرشيدة والمعبرة عن أمانى الأمة السورية ، وكانوا يأخذون بعين الاعتبار كل ما كان يظهر فى الصحافة بقصد النصح أو النقد .

ولقد كان الصحفيون دائماً على رأس السياسيين الذين يشيدون دعائم البناء الوطنى . وأقاموا مجتمعاً جديداً مستقلا . ويدركون تمام الإدراك مسئوليتهم نحو حرية بلادهم واستقلالها .

تحليل للصحافة السورية
وللدور الذى لعبته أثناء فترة الانتداب

أصبحت الصحافة حرة إلى حد كبير بعد هزيمة الأتراك فى الحرب العالمية الأولى ، واستقلال البلاد السورية تحت الحكم الفيصلى مدة الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٢٠ . ولكن سرعان ما تطورت الحرية من سيئ إلى أسوأ بعد أن دخلتها الجيوش الفرنسية وأصبحت التدابير مع دخولها تدابير مشددة وضرورية لتثبيت حكمهم .

وبذلك فقدت الصحافة قسماً من حريتها السياسية لفترة من الوقت . إلى أن أملت البلاد السورية فى عدالة لجنة الاستفتاء الأمريكية. وبعد ذلك فقدت حريتها التامة وتم عزل الصحفيين المعارضين للحكم الفرنسى بعد إخفاق مهمة اللجنة الأمريكية فى سوريا .

غير أن مناقشة المشاكل الاجتماعية والإصلاحات التى تحث على بناء الوطن العربى ، على صفحات الجرائد السورية لم تمس حريتها مع أن السلطات الفرنسية حرمت على الصحافة الخوض فى المسائل السياسية وخاصة السياسة الخارجية . والمسائل التى تتصل بأساليب الحكم فى سوريا إلى أن تستتب الأمور وتقوم فرنسا بمهمتها فى البلاد بموجب صك الانتداب الذى يخول لها ذلك بموجب قرارات عصبة الأمم .

إلا أن الحالة قد زادت اضطراباً فى البلاد السورية ، فلجأت السلطات الفرنسية إلى فرض رقابة صارمة على المطبوعات حتى لا تتمكن الصحف السورية من تكوين رأى عام يقاوم الاحتلال الفرنسى فى سوريا فى تلك الظروف الحرجة ، خصوصاً وأن البلاد قد استنشقت نسيم الحرية والاستقلال مدة سنتين بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن هذه الرقابة المفروضة على المطبوعات أخذت تنحسر عنها بعض الشيء ، عندما تولى حقى العظم الحكم وسمح للصحف أن تعبر عن ضيق الشعب ،

وحرمانه من التعبير عن حقه وعن مصالحه العامة وخصوصاً بعد اشتداد الأزمة الفكرية والسياسية التى كانت وشيكة الانفجار بعد أن حدثت عدة اغتيالات سياسية للفرنسيين فى سوريا ، لكى تكون بمثابة صمام الأمان إزاء غضبة الشعب ، وقد ثبت أن ذلك كان إجراءاً سليما وحكيما إذ أخر انفجار الثورة السورية مدة أربع سنوات كاملة كان من نتائجها أن صدر قانون المطبوعات السورى وأقره المجلس التمثيلى فى ٣٠ حزيران (يونية) عام ١٩٢٤ .

وبعد الثورة السورية هرب كثير من الزعماء السياسيين والصحفيين المجاهدين من سوريا ، ولجأوا إلى جنوبها لمقاومة الاستعمار الفرنسى من هناك . فبدأت فترة جديدة تعرضت فيها الحرية الصحفية للاضطهاد إذ سرعان ما ضيقت عليها قوات الاحتلال الفرنسى الخناق ، بأن طبقت عليها مواد قانون المطبوعات ، ومواد ذيل قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٩٢٤ من المفوضية العليا الفرنسية ، وذيل قانون المطبوعات الذى أصدره فيما بعد الشيخ تاج الدين الحسينى عام ١٩٣٠ ، فأدت إلى رقابة صارمة على المطبوعات أشرف عليها مكتب الصحافة الفرنسى بدمشق . وبذلك فقد تم منع المحررين من التعبير عن أفكارهم الوطنية وعزل الصحافة الوطنية عن الخوض فى مسائل السياسة الداخلية ، وأساليب الحكم فى دمشق .

غير أن الصحفيين رغم إطاعتهم لأوامر مكتب الصحافة الفرنسى وإدارة الرقابة فإنهم لم يسلموا من اضطهاد الفرنسيين لهم .

ولكن رغم هذا الضغط ، وهذه الرقابة ، وهذا الإرهاب من جانب الفرنسيين فقد يفقد الصحافة الوطنية بدمشق وحلب قدرتها على المقاومة ، واستمرت فى حرب متصلة تارة جهراً ، وأخرى سراً ، بغية الوصول للأهداف الوطنية والأمانى القومية للوطن السورى وإعادة الأوضاع الاستقلالية التى نالتها سوريا بعد الحرب العالمية الأولى .

وقد احتقر الرأى العام السورى المصالح الأجنبية والصحافة التى تخدم هذه المصالح ، ومن الصحف التى انزلقت إلى تلك الهاوية (لوماتان) وصحيفة (الوقت) ومجلة (الأحد) وسواها فيما بعد[١] . وكانت تمولها السلطات الفرنسية والإنجليزية سراً .

---

(١) حديث مع الصحفى الأستاذ نشأت التغلبى .

هذه النكسة الوطنية فى الصحف السورية تبعتها حركة وطنية شديدة الوطأة للوقوف أمام تيارها ، إذ نشأت فى البلاد السورية وفى الأقاليم صحف وطنية شريفة ، أشرفت عليها بعض الهيئات الوطنية والأحزاب السورية .

وتبع الانتصار الكامل للقوى الوطنية وللرأى العام السورى فى عام ١٩٣٦ هدنة مؤقتة بين الرقابة الصحفية الفرنسية وبين الصحافة الوطنية السورية بتأثير الحكم الوطنى الأول ، بعد عقد المعاهدة السورية الفرنسية ، والاتجاه إلى الاستعداد الكامل فى سبيل الوصول إلى إصلاحات شاملة على أساس التعاون الوطنى المشترك بين جميع عناصر القوى الوطنية حتى تستقل البلاد ، وترجع مقدراتها إلى أيدى أبنائها .

برغم ما كان من شدة وطأة استعمار فرنسى على المطبوعات ، فقد مارست الصحافة السورية فى فترة المعاهدة مقيدة بعض الشىء لمدة ثلاثة أعوام تطورت شيئاً فشيئاً ، وامتلكت زمام حريتها الصحفية الكاملة وخصوصاً فى عام ١٩٣٨ .

غير أن دخول فرنسا الحرب العالمية الثانية ، وتعطيل الحكم الوطنى الدستورى فى البلاد السورية ، أدى إلى تضييق الخناق على الحريات الصحفية العامة . وتعطيلها ، ثم الضغط على الصحف المعارضة والمتحررة ، والتى كانت تحاول استرجاع الحرية الصحفية ، ولكن محاولاتها لم تدم طويلاً ، إذ ثبت للرأى العام السورى صعوبة توفير حرية صحفية إلى جانب نظام مجلس المديرين ، الذى فرضه الفرنسيون والذين كانوا يحكمون البلاد السورية حكماً مباشراً بواسطته ، فأخذت الحرية الصحفية طريقها إلى الزوال .

ساهمت الأحزاب الوطنية فى سوريا فى بداية الحرب العالمية الثانية مساهمة فعالة بقصد توطيد دعائم حكم ديمقراطى دستورى سليم بعد استرداده ، إلا أن طبيعة ظروف الحرب وما رافقها من ضغوط استعمارية أوقفت كل تقدم لتطوير الحركة الوطنية وإيجاد صحافة حرة تخدم أمانى البلاد .

وبذلك بدأت حركة رجعية متعصبة لإخماد أنفاس الصحافة الوطنية المعارضة للأوضاع الاستعمارية ، متمثلة فى مجلس المديرين وبحكم الشيخ تاج الدين الحسينى وصهره منير العجلانى اللذان دفعا الصحافة المأجورة والمتمشية فى ركاب الاستعمار لمقاومة الصحافة الوطنية .

ولكن هذا لم يفت فى عضد الصحافة الوطنية فبرغم ما كانت تنوء به من ضغط شديد من جانب السلطات الفرنسية والحكومة المحلية واضطهادها لها وبرغم احتكار السلطات لمواد الصحافة الأولية وأهمها ورق الطباعة ، فقد أمكنها الوقوف أمام أباطيل الصحافة المأجورة الموجهة ، وإزاحة القناع عن الدسائس الاستعمارية والغايات الشخصية للحكام المحليين . بالرغم من صغر حجم الصفحة ، وقلة عددها إلى أن وصلت إلى صفحة واحدة .

وجد نوعان من الصحافة فى فترة حكم الشيخ تاج الدين الحسينى أحدهما ثرثار ذو تداول كبير بتأثير التسهيلات التى كان يقدمها منير العجلانى والسلطات الفرنسية إلى أصحابها لكى تساير سياسة الشيخ تاج الدين الحسينى هذا علاوة على الصحف الجديدة التى رخصت بها الحكومة فطما سيلها ، وفاض حتى جاوز الحد وأفضى إلى تبرم الناس بها إذ يمتلكها متكسبون محتالون جعلوها أداة للتعيش بالتهويش ونهش الأعراض والتحرش بالناس . واتخذوا من مناصرتهم لحكومة الشيخ تاج الدين الحسينى وسيلة للكسب والارتزاق والحصول على امتيازات ومعونات مالية من حكومة الشيخ ، ولكن أصحاب هذه الصحف بدلوا سياستهم فجأة وتراجعوا عن موقفهم بخفة وانتظام حينما توفى الشيخ واستلم زمام الحكم الرئيس شكرى القوتلى .

والآخر يمثل صحافة هادئة مسئولة وطنية تعتبر نفسها أساساً فى خدمة المصلحة العامة ، وتحاول أن ترفع من المستوى العام للشعب ، وكان لها سلطان كبير على الرأى العام السورى تجمع تحت لوائها طلاب الجامعة والاتحادات والعمال وتنظيمات الشباب . وجمعيات الصحفيين والمحامين والمهندسين والمدرسين وهيئات ثقافية مختلفة ، وكان غرضها حماية التقدم واللجوء إلى إجراءات إيجابية لعلاج الصحافة المنزلقة فى ركاب الاستعمار والحكومة الوصولية ، وبالتالى لخلق جو معتدل يقرب البلاد السورية من أهدافها الديموقراطية وغاياتها الوطنية الحقة وتصبح عاملاً قوياً وفعالاً ضد السيطرة الاستعمارية .

وكانت هذه الصحف تتمتع بثقة الشعب تمتعاً تامًّا ، وتجمع الرأى العام من حولها فأصبحت قادرة بمضى الزمن على تحقيق أمانى البلاد الوطنية .

وقد تبع الانتصار الكامل للقوى الوطنية بعد الانتخابات العامة . وانتخاب

مجلس النواب للرئيس شكرى القوتلى عام ١٩٤٣ استعداد تام من قبل الصحافة الوطنية ، لقيادة الرأى العام السورى والسير به خطوات واسعة نحو الاستقلال والضغط على القوى الأجنبية الإنجليزية والفرنسية للجلاء عن سوريا .

فقد دعا شكرى القوتلى أصحاب الصحف ورؤساء التحرير فى بداية حكمه ، لتوحيد الجهود لكى تصل الحكومة إلى تعاون مثمر مع الرأى العام السورى لتوطيد حكم وطنى يقاوم الاحتلال الفرنسى والإنجليزى ، واقتنع رؤساء التحرير إقناعاً تاماً بقيمة العمل الوطنى الممهد للوصول إلى أهداف الأمة السورية فى هذه الفترة . وبالتالى ابتعدوا عن ميدان السياسة الدولية بقدر الإمكان حتى لا تتشابك مصلحة الوطن مع المصالح الاستعمارية فلا تصل البلاد فى النهاية إلى غايتها المنشودة ، وأن يحتفظوا بمصلحة الوطن كمصدر للإلهام فى الكفاح ضد الاستعمار .

كان على حكومة شكرى القوتلى أن تولى عنايتها للحرية الصحفية للتعبير عن آمال الشعب الوطنية التى حارب من أجلها سنين طويلة لاسترجاعها من أيدى المستعمرين وليشق طريقه الديمقراطى على ضوئها .

وكان من الطبيعى أن تتقدم حرية الصحافة خطوات واسعة إلى الأمام فى هذه الفترة الوطنية بعد أن خنقتها السلطات الفرنسية وحاول وأدها الشيخ تاج الدين الحسنى .

فقد راعى شكرى القوتلى أن تكون حرية الصحافة مصونة رغم القوانين الصحفية الموجودة ، والتى تحمل بين طياتها الضغط على الصحافة ، والتى لم تتغير بتأثير السياسة الفرنسية المستعمرة لذلك عمد شكرى القوتلى إلى إلغاء القرار الصادر فى عام ١٩٤٠ برقم ١١١ والذى يحد من حجم الصحيفة اليومية ، ويخفض من عدد صفحاتها بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٥ الصادر فى ٨ / ٥ / ١٩٤٦ بعد أن حصلت سوريا على الاستقلال التام عقب الثورة السورية الكبرى ، وبعد ذلك ألغى باقى القوانين المقيدة للحرية الصحفية بمرسوم اشتراعى جمهورى ثم إصدار بالمرسوم الاشتراعى رقم ٥٠ ويتضمن أحكام تنظيمية تتصل بالدستور والحريات وبذلك كتب للصحف أن تنطلق من إسارها الذى قيدت به أثناء الاحتلال الفرنسى على سوريا .

مصادر البحث ومراجعه

١ — وثائق لم تنشر
(محررة باللغة الفرنسية)

(ا) تقارير عن الصحافة السورية منذ سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٠ فى فترة الانتداب على سوريا قدمتها وزارة الخارجية الفرنسية إلى لجنة الانتدابات بعصبة الأمم بجنيف .

(ب) وثيقة قدمها الطلاب السوريون فى تولوز إلى لجنة الانتدابات على سوريا ولبنان بعصبة الأمم بجنيف .

٢ — وثائق مطبوعة

(ا) محمد كرد على — المذكرات — أربعة أجزاء . مطبعة الترقى عام ١٩٤٨ بدمشق . الطبعة الأولى .

(ب) فخرى البارودى — المذكرات — جزء واحد . مطبعة الترقى عام ١٩٥١ بدمشق . الطبعة الأولى

(حـ) الجريدة الرسمية — المجموعة كلها — من عام ١٩١٨ — ١٩٤٧ .

٣ — مراجع حية

(ا) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد محب الدين الخطيب . (مدير الجريدة الرسمية فى الحرب العالمية الأولى والصحفى السورى الوطنى فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى حتى عهد الانتداب الفرنسى) .

(ب) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد / منير الريس فى عهد الانتداب صاحب صحيفة بردى .

(حـ) حديث يتصل بتاريخ الصحافة السورية مع السيد / نشأت التغلبى . صاحب صحيفة عصا الجنة . ومدير مجلة الجندى الأسبوعية .

٤ — قوانين صحفية

(ا) قانون المطبوعات العثمانى عام ١٩٠٨ والمعدل فى عام ١٩١٢ وبقى سارى المفعول حتى سنة ١٩٢٤ .

(ب) قانون المطابع العثمانى عام ١٩٠٨ وبقى سارى المفعول حتى ١٩٢٤ .

(ج) قانون جرائم المطبوعات عام ١٩١٤ وبقى سارى المفعول حتى سنة ١٩٢٤ .

(د) قانون المطبوعات السورى والمطابع فى الاتحاد السورى عام ١٩٢٤ .

(هـ) ذيل قانون المطبوعات السورى عام سنة ١٩٢٤ . (صدر بقرار رقم ١٦٣٠ فى ٢٧ آيار (مايو) سنة ١٩٢٤ بيروت من المفوضية العليا الفرنسية) .

(و) ذيل لقانون المطبوعات السورى عام ١٩٣٠ صدر فى أول أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٠ بدمشق من الشيخ تاج الدين الحسينى .

٥ — كتب تاريخية

(ا) الفيكونت فيليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية الجزء الرابع .

(ب) خليل صابات : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى .

(ج) محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور . جزءان. الطبعة الأولى . مطبعة دار الكشاف بيروت سنة ١٩٤٨ .

(د) محمد عزت دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . سبعة أجزاء . مطبعة البابا . والمطبعة العصرية بيروت وصيدا سنة ١٩٥٠ .

(هـ) ساطع الحصرى : محاضرات عن نشوء القومية العربية . مطبعة دار العلم للملايين سنة ١٩٥٦ .

(و) جورج أنطونيوس : يقظة الأمة العربية . تعريب على حيدر الركابى مطبعة الترقى سنة ١٩٣٨ .

(ز) نجيب الأرمنازى : سوريا من الاحتلال حتى الجلاء سنة ١٩٥٤ . معهد الدراسات العربية العالية .

(ح) خالدى وفروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية الطبعة الثانية سنة ١٩٥٧ بصيدا .

(ط) أديب مروة : الصحافة العربية . مطبعة فضول الحديثة سنة ١٩٦١ بيروت .

(ى) وجيه الحفار : الدستور والحكم فى الجمهورية السورية مطبعة الإنشاء سنة ١٩٤٨ .

(ك) محمد أسعد طلس : محاضرات عن الشيخ عبد القادر المغربى سنة ١٩٥٨ . معهد الدراسات العربية العالية .

(ل) مصطفى الشهابى : محاضرات عن الاستعمار جزأين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٧ معهد الدراسات العربية العالية .

(م) أمين سعيد : النهضة الحقيقية لثورة العرب الفكرية قبل عام ١٩١٤ مطبوعات القاهرة .

(ن) على حاج بكرى : العقلية العربية بين الحربين عام ١٩١٨ و ١٩٣٩ . مشروعات دار الرواد ببيروت .

(س) فريدريك زريق : نهضة العرب التحررية ، فالاستقلال ، فالدولة . مطبعة ابن زيدون بدمشق عام ١٩٤٩ .

٦ — كتب أدبية

(ا) شفيق جبرى : محاضرات عن محمد كرد على . معهد الدراسات العربية العالية سنة ١٩٥٧ .

(ب) مصطفى شاكر : القصة فى سوريا عام ١٩٥٧ معهد الدراسات العربية العالية .

(ج) مكتبة صادر ببيروت : الأمير شكيب أرسلان . مطبعة المناهل سنة ١٩٥٠ بيروت .

(د) أحمد الشرباصى : شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام . المؤسسة المصرية العامة سنة ١٩٦٣ .

٧ — مقالات فى صحف ومجلات

(ا) محمد كرد على : النهضة الشرقية الحديثة أظهر مظاهرها وأبقى آثارها . المقتطف ص ١٢٩ شباط (فبراير) عام ١٩٢٧ .

(ب) وليم كاتسفليس : التعليم والصحف . المقتطف ص ٤٩٢ عام ١٩٢٧ .

(ج) سامى الجردينى : الصحافة والتعليم . المقتطف ص ١٣٦ عام ١٩٢٣ .

(د) شكيب أرسلان : نهضة العرب العلمية فى القرن الأخير . مجلة المجمع العلمى العربى ص ٤١٥ سنة ١٩٤٧ . التعليم. المقتطف ص١٤٣ عام ١٩٢٧ .

(هـ) جميل صليبا : انتشار التعليم فى سوريا . مجلة دمشق العدد ٩ ص ٢٥ سنة ١٩٤٠ .

(و) مجلة الفطرة : الصحافة رسالة التطور الثقافى فى بلاد الشام بين الحربين العالميتين العدد ١٤ سنة ١٩٥٣ .

(ز) لة العرفان : الصحافة والحكومة العدد ١٠ ص ٨١٤ سنة ١٩٢٥ .
واجب الصحافة العدد ١٠ ص ٧٠٩ سنة ١٩٢٥ .
تعطيل الرأى العام والعهد الجديد العدد ١١ ص ٦٧١ سنة ١٩٢٥ .
الصحافة والأدب العدد ١٢ ص ٣١١ سنة ١٩٢٥ .
الصحافة ومشتركوها العدد ١٤ ص٤٣٨ سنة ١٩٢٥ .

٨ – صحف دورية يومية

(ا) صحيفة فتى العرب – المجموعة كلها منذ نشأتها حتى سنة ١٩٤٧
(ب) صحيفة الأيام – المجموعة كلها » » » » »
(ح) صحيفة القبس – المجموعة كلها » » » » »
(د) صحيفة الإنشاء – المجموعة كلها » » » » »
(ه) صحيفة النضال – المجموعة كلها » » » » »
(و) صحيفة بردى – المجموعة كلها » » » » »
(ز) صحيفة النصر – المجموعة كلها » » » » »
(ح) صحيفة الكفاح – المجموعة كلها » » » » »
(ط) صحيفة الف باء – المجموعة كلها » » » » »
(ى) صحيفة فتى العرب – المجموعة كلها » » » » »
(ك) صحيفة الجهاد – المجموعة كلها » » » » »
(ل) صحيفة الأهالى – المجموعة كلها » » » » »
(م) صحيفة الشعب – المجموعة كلها » » » » »

الصحف والمجلات

الصادرة فى الجمهورية السورية فى الفترة من ١٩١٨ حتى ١٩٤٧

صحف يومية بدمشق

الاستقلال العربى . لسان العرب . سورية الجديدة . الحياة . حرمون ، الصحة العمومية . المفيد . العقاب . الحمارة . العاصمة (رسمية) . الانقلاب . الكنانة . الإعلانات . الفجر . الأردن . الفلاح . الطبل . الدفاع . فتى العرب . الحق . المحيط . العفريت . الشرق . ألف باء . العمران . أبو نواس العصرى . الأنوار . الفيحاء . الحق . الحاكمية . حط بالخرج . المفيد . أبو العلاء المعرى . وادى بردى . المصور . بريد الشرق . الميزان . المصارع . العالم . الأصمعى . الأنباء . الصحراء المصورة . المستقبل . الشعب . السهام . الحياة المصورة . الحياة الأدبية . الاستقلال . المرصاد . الخازوق . أبو نواس . القبس . الأمة . الثروة . المقتبس . الرأى العام . الأيام . الكوميديا . القلم . الجزيرة . العمل القومى . النضال . الكفاح . الإنشاء . النصر . البلد . الأخبار . بردى . اليقظة . الوحدة العربية . النصال . البعث . العالم العربى . آخر دقيقة . الحضارة . المنار . الحقوق السياسية . الجمهورية . النهضة . الأحرار . الاتزان . الأمل . الصرخة . الرابطة الإسلامية . الأسلوب والثقافة . الزمان .

صحف يومية بمدينة حمص

جراب الكردى . التنبيه . فتى الشرق . السمير . صدى سوريا . التوفيق . السورى الجديد .

صحف يومية بمدينة حماه

حماة . نهر العاصى . التوفيق . الإخاء . الهدف . الشعب .

صحف يومية بمدينة حلب

العرب . حلب (رسمية) . الصاعقة . حقوق البشر . النهضة . الراية . المصباح . البريد السورى . الفرات . الوطن . العدل . الأمة . الآمال . سورية الشمالية . شفق . المرسح . الترقى السورى . الكلمة . الوقت . الميثاق . الثعبان . الاتحاد . على كيفك . التاج . السلام . الأهالى .

الجهاد . وحدة . الدستور . الضياء . التقدم . برق الشمال . النذير . الإصلاح . الحوادث . الشباب . الوقت . النداء . الجهاد العربى .

صحف يومية بالإسكندرونة وإنطاكية

الخليج . صدى الإسكندرونة (باللغة الفرنسية) . إنطاكية .

صحف يومية بمدينة دير الزور

جول (رسمية) . صوت الفرات .

صحف يومية بمدينة القنيطرة

مارج .

صحف يومية بمدينة اللاذقية

ما صنع الحداد . النهضة الجديدة . اللاذقية . الصدى العلوى . الزمر . المنار . النشرة الشهرية للأعمال الإدارية (رسمية) . النحلة . الاعتدال . جريدة دولة العلويين (رسمية) . صدى اللاذقية . الرغائب . الإرشاد . الجلاء . الأدهمية (بمدينة جبلة) .

صحف يومية بمدينة السويداء

الجبل .

صحف يومية بمدينة اللاذقية

اللواء

صحف يومية باللغة الفرنسية بدمشق

له زيكو Les échos . لوماتان Le matin . بريد سوريا Courrier de la Syrie .
الدودنيل Dardanil

صحيفة باللغة الأرمنية بدمشق

يبرد yabrad

صحف باللغة التركية بالإسكندرونة واللاذقية

يكى كون Yeni gün . قرة كوز Kara günz دوغرويول .

مجلات أسبوعية وشهرية بدمشق

القلم العربى . المدرسة . المجلة . الفلاح . القلم . الشرائع . التربية والتعليم . نور الفيحاء . العلوم . الحياة . الطرائف الروائية . النجاح . مجلة المجمع العلمى . مجلة الشرطة . مجلة الرابطة الأدبية . النشرة الشهرية لغرفة تجارة دمشق . العاصمة (رسمية) . الروايات العصرية . اللطائف السورية . الربيع . معارف دمشق . مجلة المعهد الطبي العربى . سمير الشبان . الكرباج . مارستان الأفكار . الحياة الأدبية . الطب الحديث . المصباح . العصا لمن عصى . مجلة الإعلانات السورية . النهضة السورية . مجلة الأحد . العالمان . الدنيا . المقتبس . المضحك المبكى . له زيكو (باللغة الفرنسية) . لسان الأحرار . النظام . الصباح . السياسة . الدستور . الشورى . الحسام . الشعلة . الطليعة . القضاء . الليالى . الفنون الجميلة . الإنسانية . الجامعة الإسلامية . كوميديا . مجلة الآثار المفيدة . الأحداث . الأسبوع المصور . مجلة أعظم حاجة الإنسان . أنوار . الأوقاف الإسلامية . مجلة البعث . البكالوريا والسرتفيكا . التمدن الإسلامى . الثقافة . الثقافة الموسيقية . جلسات المجلس النيابى السورى . مجلة الجندى . الجورنال الأسبوعى . الحياة الزراعية . دمشق . الصباح . المجلة الزراعية السورية . الشروق . الصدى الاقتصادى . الصرخة . العندليب . الفضيلة . الفكر . القلم المصور . كل جديد . المعرفة . مجلة المرأة . لسان الطلبة . المعلمون والمعلمات . مجلة معهد الحقوق العربى . المناهج . الناقد . النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق . النشرة الرسمية للغرف الصناعية السورية . نقابة المحامين . اليقظة العربية .

بمدينة اللاذقية

العلوى . مجلة الأبحاث القضائية . النشرة الاقتصادية . النور . المرشد العربى . الأمانى .

بمدينة صافيتا وقلعة القدموس

التجدد . الباستيل الجديد .

بمدينة حمص

جادة الرشاد . دوحة المياس . الأمل . البحث .

بمدينة حماه

المجلة البيطرية . الزراعة الحديثة . الوحى . المرأة . النواعير .

بمدينة حلب

مجلة الشركة الزراعية . الشعلة . النشرة الشهرية لغرفة التجارة حلب . حديقة التلميذ . الكشاف العربى . الجريدة الزراعية . مجلة المحاماة . المجلة الحقوقية . مجلة القربان المقدس . الرحمة . الحديث . الفجر . الاعتصام . الجامعة الإسلامية . رسالة العمال . الشهباء . الضاد . الطفل . الكلمة . العاديات السورية . النشرة السنوية لدار الأيتام الإسلامية .

فهرس الأعلام

أ

أبابيل (صحيفة) ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣١
إبراهيم هنانو ٣٢ ، ٦٦ ، ٨٥
أبو نواس (صحيفة) ٦٨
أبو نواس العصرى (صحيفة) ٣٤ ، ٤٤
أحمد العينانى ٦٨
أحمد اليوسف ٤٧
أحمد كرد على ١٩ ، ٤٤
أحمد نامى (الداماد) ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧
إدارة المعارف ٢٥ ، ٤٦
إدمون رباط ٧٢
أديب التنبكجى ٧٠
أديب طيار ٧٢
أرسانيوس حداد (مطران) ٣٤
إرواد (جزيرة) ١١٩
أسبر باسيلى ٧٠
أسكندرون (بلد) ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩
إعلان حقوق الإنسان ٥٨
أغناطيوس سعد (قس) ٧٢
الأبحاث القضائية (مجلة) ٧٢
لاتحاد (صحيفة) ٦٩ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٤٩
الاتحاد الإسلامى (صحيفة) ١٣ ، ٩٢
الاتزان (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
الاجتهاد (صحيفة) ١٠٧
الأحد (صحيفة) ١٤٩ ، ١٥٢
الأحرار (صحيفة) ٦٥ ، ٧٠
الأحرار المصورة (صحيفة) ٦٥ ، ٧٠
الأخبار (صحيفة) ١٥٠
الأدهمية (صحيفة) ٦٨
الأردن (صحيفة) ١٢ ، ٩٢
الأردن (مملكة) ٢٧ ، ٥٦
الأسبوع المصورة (مجلة) ١٠٧
الاستقلال (صحيفة) ١٢ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧
الاستقلال العربى (صحيفة) ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ،
الأسرة الأدبية (صحيفة) ٩٢
الأسلوب (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
الاعتصام (مجلة) ٧٢
الإعلانات السورية (مجلة) ٧١ ، ٩٢
الإصلاح (صحيفة) ١١٥ ، ١٥٠
الأصمعى (صحيفة) ١٠٦
الأقلام (صحيفة) ١٢
الآمال (صحيفة) ٣٤
الأمل (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
الأنباء (صحيفة) ٦٩ ، ٨٦
الإنسانية (صحيفة) ١١٠
الإنشاء (صحيفة) ١١٥ ، ١٥٠
الأهالى (صحيفة) ٦٨ ، ٦٩ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ .
الأيام (صحيفة) ١٠ ، ٦٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ،

١٤٢ ، ١٥٠
البحر الأبيض المتوسط ١٢٤
البدائع (مجلة) ١٢٢
البريد السورى (صحيفة) ١٢
البشير (صحيفة) ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣١
البلاد (صحيفة) ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢
البلاد الحجازية (بلد) ١٧٠
التاج (صحيفة) ٦٨
التجدد (مجلة) ٧٢
الترقى السورى (صحيفة) ٥٢
التربية والتعليم (صحيفة) ١١ ، ٢٥
التقدم (صحيفة) ١٢ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٠
التمدن الإسلامى (صحيفة) ١٠٧
التوفيق (صحيفة) ١٤٩
الثقافة (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٨
الثورة الفرنسية ٥٨
الجامعة الإسلامية (مجلة) ١١١
الجبل (صحيفة) ١٤٩
الجريدة الزراعية (مجلة) ٧١
الجزائر (بلد) ٧٢ ، ١٣٧
الجزيرة (بلد) ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥
الجزيرة (صحيفة) ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ،
الجهاد (صحيفة) ٦٨ ، ٦٩ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .
الجوائب (صحيفة) ٦٥ ، ٧٠
الجندى (مجلة) ١١٧
الحديث (مجلة) ٧٢ ، ١٣٣
الحرب العالمية الأولى ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٤٤ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ١٥٢
الحرب العالمية الثانية ١٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ .
الحسام (صحيفة) ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧
الحسجة (بلد) ٦٢ ، ٦٩
الحق (صحيفة) ١٢ ، ٥٢ ، ٩٢ ،
الحقائق (صحيفة) ١٣ ، ٩٢ .
الحوادث (صحيفة) ١١٥
الحياة (صحيفة) ٢٥
الحياة الأدبية (مجلة) ٧٠
الحياة المصورة (صحيفة) ٧٠
الخازوق (صحيفة) ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٧
الدردنيل (صحيفة) ١١٤
الدستور (صحيفة) ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٥٠
الدفاع (صحيفة) ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٩
الرابطة (صحيفة) ١٣١ ، ١٣٢
الرابطة الأدبية (مجلة) ٧٠ ، ٩٢
الرابطة الإسلامية (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
الرابطة المصرية (مجلة)
الرأى العام (صحيفة) ١٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٤ ، ٨٥ ، ٩٢ ،
الراية (صحيفة) ١٢ ، ٣٠
الربيع (مجلة) ٧٠
الرحمة (مجلة) ٧٢
الرسالة (صحيفة) ١٠٨
الروايات العصرية (مجلة) ٧٠
الزراعة (مجلة) ١٢٣
الزراعة الحديثة (مجلة) ٧١
الزمان (صحيفة) ٩٢ ، ١١٠
الزمر (صحيفة) ٣٤
السراج [رئيس لجنة رابطة الطلاب بفرنسا سنة ١٩٣٢] ٩٥

السلام (صحيفة) ٦٨
السهام (صحيفة) ٧٠ ، ١٠٧
السويداء (بلد) ١٤٩
السياسة (صحيفة) ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٣٢
الشباب (صحيفة) ٩٢ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨
الشرائع (صحيفة) ٢٥
الشرق (صحيفة) ١٣ ، ٩٢ ، ١٣٨
الشركة الزراعية (مجلة) ٢٥
الشعب (صحيفة) ٦٩ ، ٧٠ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٩
الشعلة (مجلة) ١١٠
الشورى (صحيفة) ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧
الصاعقة (صحيفة) ١٢
الصباح (صحيفة) ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٣٨
الصحافة والدعاية (نشرة) ١٢٣
الصحافى التائه (صحيفة) ١٠٠
الصحراء المصورة (صحيفة) ٦٩
الصدى العلوى (صحيفة) ٣٤
الصرخة (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٠
الضياء (صحيفة) ١٠٧ ، ١٢١
الطب الحديث (مجلة) ٧١
الطبل (صحيفة) ٩٢
الطرائف الروائية (صحيفة) ٢٥ ، ٩٢
الطليعة (مجلة) ١١٠
العاصمة: (صحيفة) الجريدة الرسمية ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٢ ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨
العالم (صحيفة) ٤٤ ، ٥٦
العالم لإسرائيلى (مجلة) ١٥٠
العدل (صحيفة) ٣٠
العراق (صحيفة) ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ١١١
العرب (صحيفة) ١٢ ، ٣٠
العرفان (صحيفة) ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٨٩ ، ١٣٥
العروبة (نشرة) ١٢٣
العروس (صحيفة) ١٢ ، ٩٢
العصا لمن عصى (مجلة) ٧١
العقاب (صحيفة) ١٢ ، ٩٢
العلم العربى (صحيفة) ١٢ ، ٢٥ ، ٩٢
العلوم (صحيفة) ٢٥
العلوى (مجلة) ٧٢
العلويين (بلاد) ٢٩ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٤١
العمل القومى (صحيفة) ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣١
العهد الجديد (صحيفة) ٤٤ ، ٥٦ ، ٦٥
ألف باء (صحيفة) ٤٤ ، ٦٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٥٠
الفتاة (حزب) ٣٩
الفجر (مجلة) ٧١
الفلاح (صحيفة) ١٢ ، ٢٥ ، ٩٢ .
الفنون الجميلة (مجلة) ١١٠
الفيحاء (صحيفة) ٥٢ ، ٩٢
القاهرة (بلد) ٣٥ ، ١٣١
القبس (صحيفة) ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، ١٥٠
القرآن الكريم ١٠٨
القربان المقدس (مجلة) ٧١
القسطنطينية (بلد) ١٥ ، ٧٥
القلم (صحيفة) ٢٥ ، ٩٢ ، ١١٥، ١١٦
القنيطرة (بلد) ٣٣ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩
الكرباج (مجلة) ٧٠
الكشاف العربى (صحيفة) ٧١
الكفاح (صحيفة) ١٤١ ، ١٤٩
اللاذقية (بلد) ٣٢، ٣٤ ، ٥٢ ، ٥٦ ،
٧٢ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢٣ ،
١٢٥ ، ١٢٦
اللاذقية (صحيفة) ٣٤ ، ٤٤
اللطائف السورية (مجلة) ٧٠
أللنبى (مارشال) ١٩
اللواء (صحيفة) ١٠٧
الليالى (مجلة) ١١٠
ألمانيا (بلد) ١٣٦ ، ١٣٨
المجلة (صحيفة) ٢٥
المجمع العلمى (مجلة) ٧٠
المحبة البيوطرية (مجلة) ٧١
المدرس (صحيفة) ١٢ ، ٢٥ ، ٩٢
المدرسة الفاروقية (صحيفة) ٧١
المرسح (صحيفة) ٣٠ ، ٣٤ ، ٨٦
المرصاد (صحيفة) ٦٨
المستقبل (صحيفة) ٦٩ ، ٧٠ ، ٩٢
المشكاة (صحيفة) ١٣
المصباح (صحيفة) ١٢ ، ٣٠ ، ٧١
المضحك المبكى (مجلة) ٩٤ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٤٦
المعهد الطبى العربى (مجلة) ٧١
المفيد (صحيفة) ٣٠ ، ٩٢
المقتبس (صحيفة) ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ،
٣٧ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٥٨،
٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٩٢
المقتبس (مجلة) ١٣ ، ٩٢

المكتب العربى (نشرة)١٢٣
المنار (صحيفة) ٣٤
الميثاق (صحيفة) ١١٧ ، ١١٨
الميزان (صحيفة) ٩٢
النجاح (صحيفة) ٧٠
النداء (صحيفة) ١٠٠
النذير (صحيفة) ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١٢٥ ، ١٢٩
النشرة الاقتصادية (مجلة) ٧٢
النشرة الشهرية (مجلة) ٧١
النصر (صحيفة) ١٤٢
النضال (صحيفة) ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٩
النظام (صحيفة) ٦٨ ، ٨٧ ، ٩٦، ١٠١،
١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٢ .
النهضة (صحيفة) ١٢ ، ٣٠ ، ٣٩، ٩٧،
١٠١ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧
النهضة السورية (مجلة) ٧١
النور (مجلة) ٧٢
الهلال (مجلة) ١٠٨
الوحدة (صحيفة) ٦٩ ، ٧١ ، ٩٧، ٩٩ ،
١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٧ .
الوحى (مجلة) ٧١
الوطن (صحيفة) ١٢
الوقت (صحيفة) ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ،
١٥٢
الولايات المتحدة الأمريكية . ١٩ ، ٣٥
اليابان ١٩
إلياس خليل ترتر ٧٠
إلياس ساسون ٢٥
إلياس غالى (القس) ٧٢
أمين تاج الدين ٦٨
أمين سعد ٣٤
أميون (بلد) ٦٢
أندريا (جنرال) ٦٠
أنطاكية (بلد) ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩، ٧٠ ،
٩٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨

أنطاكية (صحيفة) ٦٩ ، ٧٠
أنطون يوسفاكى شعراوى ٣٤ ، ٤٤، ٦٣،
٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦
أنيس سلوم ١٣ ٥٦
أوبوا (سفير فرنسى)
أوريان (صحيفة) ٦٥
إيطاليا ١٩

ب

باريس ١٩ ، ٣٧ ، ١٠٩ ، ١١٦
بدر الدين الصفدى ٢٥
بردى (صحيفة) ١٣٩
برق الشمال (صحيفة) ١٠٦ ، ١١٨ ،
١٢٥ ، ١٢٦
بالفور تصريح) ٣٥
بريد سوريا (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٢ ،
١٠٧
بريطانيا ١٩ ، ٢٠ ، ١٥٠
بسيم مراد ، ٦٨
بعلبك (بلد) ٩٢
بهاء الدين الكاتب ٥٢
بيروت ١١ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٢ ،
٦٦ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٠٧ ،
١٠٨ ، ١٠٩
بيروت (صحيفة) ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢
بيو ١٣٣ ، ١٤٠
بيير ألب ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٧

ت

تاج الدين الحسينى ٦٠ ، ٦٧ ، ٧١ ،
٨٣ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٣ ، ١٤٤، ١٤٥،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣، ١٥٤،
. ١٥٥
تركيا ١٩ ، ١٢٤
توفيق اليازجى ٤٤ ، ٦٣

توفيق جانا ٧٠
تونس ١٣٧
تيسير ظبيان ١٠٧

ج

جاد كومين ٧٢
جادة الرشاد (مجلة) ٧١
جبل الدروز٢٧ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٤ ،
٤٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١،
٦٦ ، ٨٨ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ،
١٤١
جاك توم فادن ٩٣
جبلة (بلد) ٥٢ ، ٦٨ ، ٦٩
جلال قدرى ٦٨
جمال باشا ١٣٨
جمعية الرابطة الأدبية ٧٠
جميل الإلشى ٣٣ ، ١٤٤
جميل صليبا ١٠١
جميل مردم ٩١ ، ١١٦ ، ١٢٤، ١٢٥،
١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٩ .
جنيف ٣٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٦
جورج فارس ٧١
جورج قطينى ٤٤
جورج مدنى ٧٠
جورجى زيدان ١٠٨
جون (صحيفة) ٩٢

ح

حاكم نصرى ٧٠
حبيب كحالة ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٣
حديقة التلميذ (مجلة) ٧١
حرمون (صحيفة) ١٢ ، ٩٢
حسن الحكيم ١٤٤
حسن سهيل العجلانى ٧١
حسنى البرازى ٦٢ ، ٦٦ ، ١٤٤

حسين (الملك) ١٤ ، ١٥
حط بالخرج (صحيفة) ٩٢
حقوق البشر (صحيفة) ١٢
حق العظم ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٩١ ، ٩٤ ،
١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٥١
حلب ١٠ ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٨ ،
٢٩ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ،
٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٢ ،
٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ،
٧٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠١ ،
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٨ ،
١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢
حماة ١٣ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٩ ،
٧١ ، ٩٠ .
حمص (بلد) ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩ ، ٧١ ،
٩٤ ، ١٠٦ .
حمص (صحيفة) ١٠٦
حنا خباز ٧١

خ

خالد العظم ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣
خربة الغزالة (بلد) ٣٣
خليل المجدلى ٣٤
خليل صابات ٢٦
خليل مردم بك ١٠١

د

داغستانى ١٠١
دانتز (جنرال) ١٤١ ، ١٤٢
دمشق ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ،
١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ،
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ،
٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧ ،
٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ،
٧٢ ، ٧٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ،
٩٦ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ،
١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٤٩ ،
١٥٠ ، ١٥٢
دمشق (صحيفة) ١٣٨
دوحة الميماس (مجلة) ٧١
دوغرويول (صحيفة) ١٠٧
دوما (بلد) ٦٢
دومارتيل ٩٧ ، ١٠٩
ديبا (صحيفة فرنسية) ٥٨
دير الزور (بلد) ٣٤ ، ٥٢ ، ٦٩

ر

راشد البرازى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧
راغب العثمانى ٦٨ ، ٨٩ ، ١٣٢
رشيد رضا ٣٧
رضا الركابى ١٨
روبير دوكى ٩٣
رؤوف الأيوبى ٦٥
رياق (بلد) ٢١

ز

زكى الخطيب ١٩
زكى عثمان ٧١

س

سامى السراج ٣٠
سامى الكيالى ٧٢ ، ١٣٣
سامى مردم بك ٤٧
سان ريمو (مؤتمر) ١٩
سراى (مفوض فرنسى) ٤١ ، ٥٣ ، ٥٧ ،
٥٨ ، ٥٩ ، ٨٢
سلامة الأغوانى ٧٠
سعد الله الجابرى ٦٢ ، ١٤٩
سلطان الأطرش ٥٧ ، ٥٨ ، ١١٩

سليم جنبرت ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١
سمير الشبان (مجلة) ٧٠
سهيل اليمانى ١٩
سوريا ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ،
١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ،
٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ،
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،
١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ،
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ،
١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
١٥٥
سوريا (صحيفة) ١٣ ، ٩٢ ، ١٠٧
سوريا الجديده (صحيفة) ٣١ ، ٤٤ ،
٦٣
سوريا الشمالية (صحيفة) ٣٤ ، ٤٤ ،
٦٣

ش

شاكر الحنبلى ١٣ ، ١٩ ، ٤٤ ، ٤٦
٤٧
شاكر القيم ٤٧
شاكر نعمت الشعبانى ٦٨
شريف الأسطه ٧٠
شفق (صحيفة) ٣٤
شفيق العقاد ٧٠
شفيق شبيب ٥٢
شكرى القوتلى ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٩ ،
١٥٤ ، ١٥٥ .
شيلى (بلد) ٣٥

ص

صادق باشا (والى) ١٣
صافيتا (بلد) ٧٢
صالح العلى ٣٢
صبحى الطويل ٣٤
صبحى بركات ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ،
٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٨٢ ، ٩١
صدى الإسكندرون (صحيفة) ١٠٧
صدى اللاذقية (صحيفة) ٦٩ ، ٧٠
صوت الأحرار (صحيفة) ١٢٦ ، ١٣١

ط

طه المدور ٤٥ ، ٦٤
طوروس (جبال) ٢٧
طولوز (بلد فرنسى) ٩٥ ، ٩٦

ع

عابد جمال الدين ٣٤
عادل أرسلان ١١٩
عادل كرد على ٣٧ ، ٦٨
عبد الحميد الثانى (السلطان) ٢٦ ، ٣١ ،
٧٦ ، ١٠٩
عبد الحميد الحداد ٣٤ ، ٤٧ ، ٧٠
عبد الرحمن الشهبندر ٤١ ، ١١٩
عبد الرحمن اليوسف ٣٣
عبد السلام صالح ٧٠
عبد القادر الشوا ٧١
عبد القادر العظيم ٢٠
عبد القادر إنارة ٧٠
عبد القادر ناصح الملاح ٧١
عبد اللطيف الفلاحى ٢٥
عبد الله (الأمير) ٣٩
عبد الله المعز ٧٢

عبد الله النجار ٢٥
عبد النبى الجيرودى ٤٧
عبد الهادى اليازجى ٦٨
عبد الودود الكيالى ٣٠
عبرت (صحيفة) ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ،
عجاج النويهض ٢٥
عزة دروزه ٤١
عصبة الأمم ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣٤ ،
٣٥ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٦٦، ٦٩،
٧٤ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٣،
٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٠ ،
١٢٤ ، ١٥١
عطا الله الأيوبى ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨
عطا الله الصابونى ٧١
عكا ١٣
علاء الدين الدروبى ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣
على كيفك (صحيفة) ٦٩
عمر ترمانيني ٧١
عمر شاكر ٢٥
عون الله الإخلاصى ٧٢
عونى عبد الهادى ١٨

غ

غوابيه (جنرال) ٣٠ ، ٦٢
غورو (جنرال) ١٨ ، ٢١ ، ٢٢، ٢٣ ،
٢٨ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٤
غوطة دمشق ٦٢ ، ٦٦

ف

فارس الخورى ٦٢ ، ٦٦ ، ١٤٩
فارس كنج ٦٨
فايز سلامة ٤٤
فائق الخطيب ٧١
فتى العرب (صحيفة) ١٢ ، ٣٠ ، ٦٩ ،
٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٧ ،
١١٤ ، ١١٧
فتح الله قسطون ٢٥
فخرى البارودى ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٣
فرساى (بلد) ٣٥
فرنسا ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٣٢ ،
٣٤ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٦١، ٦٦،
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥،
٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣، ١٢٠،
١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦، ١٤٢،
١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣
فلسطين ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٥
٥٦ ، ١٢١ ،
فوزى الغزى ٦٢ ، ٨٥
فوزى القاوقجى ٥٧
فوزى أمين ٦٨
فيصل (الأمير) ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ،
١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤،
٢٧ ، ٢٨ .

ق

قاسم الهيمانى ٥٢ ، ٧٠
قانون المطابع العثمانى ١٦ ، ٢١
قانون المطبوعات العثمانى ١٦ ، ١٧ ، ٢٠،
٣٣ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٧٤،
٧٥ ، ٧٦ ،
قره كوز (صحيفة) ١٠٥ ، ١٠٧

ك

كاترو (جنرال) ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨
كامل عياد ١٠١
كراين (لجنة) ٤٠ ، ٤١
كرزن ١٨
كلمنصو ١٨
كوميديا (صحيفة) ١١١

ل

لبنان ١٦ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٥ ،
٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠،

٥١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ١٠٦ ،
١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٤٨
لسان الأحرار (مجلة) ٦٩ ، ٩٦ ، ١٠١ ،
١٠٧
لسان العرب (صحيفة) ١٢ ، ٩٢
لطفى الحفار ٦٢ ، ٦٦ ، ١٢٥ ، ١٣٢
له زيكو (صحيفة) ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٢١،
١٤٦ ، ١٤٨
لوماتان (صحيفة) ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٢

م

ماجينو (خط حربى) ١٣٤
مارساك ١٣٨
مارستان الأفكار (مجلة) ٧٠
مارج (صحيفة) ٦٩
مارى إبراهيم ٧٠
مارى عبده الشقراء ٧١
متلهوزر ١٣٥
مجلة الشرطة ٧٠
مجلة المحاماة (مجلة) ٧١
محب الدين الخطيب ١٧ ، ١٩ ، ٣١ ،
٣٧
محمد البصمجى ٣٠
محمد أنسى ٢٥
محمد جميل بيهم ٣٧
محمد صبحى العقدة ٤٤ ، ٥٢
محمد على العابد ٩١ ، ٩٤ ، ١٠٤ ،
١٠٥ ، ١١٢
محمد فهمى الحفار ٦٨
محمد كامل ٢٥
محمد كرد على ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ،
٣٧ ، ٤٤ ، ٤٥
محمد محمد دهمان ٧١
محمود جرجى ٧٠
محمود عثمان ٧١
محمود لطفى ٢٥
محيي الدين البديوى ٢٥
مديرية الشرطة ٧٠
مديرية المطبوعات ٢٠ ، ٢١ ، ٣٠ ،
مراكش ٢٨ ، ٧٢ ، ١٣٧ ،
مصر ١٣ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ،
١٤٣
مصر زاده برهان الدين ٧٢
مصطفى الشهابى ٣٩ ، ٧١
مظهر رسلان ٩١
معارف دمشق (مجلة) ٧٠
معروف الأرناؤوطى ٢٥
معروف الرصافى ١٩
مكتب دمشق القضائى (مجلة) ١١٠
منيب الناطورى ٣٠
منير الريس ٥٩ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ،
منير العجلانى ٧٠ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ،
١٥٤
مهدى اللاوجى ٦٨ ، ٧١
ميسلون (معركة) ٢٢ ، ٢٦

ن

نابليون ٣٨
نازك العابد ٢٥
ناصر التهامى ١٩
نجيب الأرمنازى ٢٠ ، ٣٥ ، ٥٧
نجيب الريس ٦٨
نجيب كنيدر ٣٠
نشأت التغلبى ١١٧ ، ١٣٩ ، ١٥٢
نشرة التشريع والفقه (صحيفة) ١٠٦
نصر الله طليع ٧٢
نصوح بابيل ٨ ، ٩ ، ١٠
نصوحى البخارى ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٢
نصرى بخاش ٥٥
نور الفيحاء (صحيفة) ١٢ ، ٢٥ ، ٩٢

ه

هاتاى (صحيفة) ١٣٠
هاشم الأتاسى ٦٦ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٧
هانى أبى مصلح ٢٥
هنرى بونسو ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٧ ،
هنرى دوجو ڤنيل ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٨٣

و

واثق المؤيد ٦٣
وجيه الحفار ٤١ ، ٨٤ ، ٨٨
ولسن (رئيس جمهورية) ١٨
ويغاند (جنرال) ٤١ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ١٣٥

ى

يكى جون (صحيفة) ٩٤ ، ١٠٧ ، ١١٤
يوسف العظمة ٢٢
يوسف العيسى ٤٤ ، ٩١
يونس بحرى ١٣٨
يلدز (صحيفة) ١٢٥ ، ١٢٧

الانتداب الفرنسى

الباب الأول — الفصل الأول

مقدمة ٧
كلمة لنقيب الصحفيين السوريين (نصوح بابيل) . . . . . ٩ — ١٠
الصحافة السورية فى العهد الاستقلالى الفيصلى
لمحة تاريخية . . . . ١١ — ١٣
الصحافة زمن الحكم الفيصلى . . . . ١٣ — ١٥
جريدة العاصمة الرسمية السورية . . . . . . ١٥ — ١٨
الصحافة السورية وحربها ضد الاستعمار . . . . . ١٨ — ١٩
تأسيس مديرية المطبوعات وتنظيم الصحف والمطابع السورية . . ١٩ — ٢٢
نقص أوراق الصحف زمن الأزمة السياسية الداخلية . . . ٢٣ — ٢٤
خاتمة صحيفة للصحافة الاستقلالية . . . . . . ٢٤ — ٢٦

الفصل الثانى

الصحافة السورية فى عهد الانتداب الفرنسى
حدود سوريا الطبيعية بعد دخول الاستعمار الفرنسى سوريا . . ٢٧
مقدمة تاريخية ٢٨
الصحافة السورية تحت حكم الجنرال غورو . . . . . ٢٨ — ٣٥
الرقابة الصحفية زمن حقى العظم . . . . ٣٦ — ٣٨
إنشاء مكتب للصحافة فى المفوضية العليا الفرنسية والمراقبة على الصحف . ٣٨ — ٤١
الصحافة زمن الجنرال ويغاند . . . . ٤١ — ٤٢
إيقاف نشاط الرقابة الفرنسية على الصحف السورية . . . ٤٢ — ٤٣
تعطيل الصحف وإغلاقها . . . . ٤٤ — ٤٥
قانون الصحافة السورى الجديد عام ١٨٢٤ . . . . . ٤٦ — ٤٨
ذيل قانون الصحافة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ . . . . ٤٨
شرح ذيل قانون الصحافة فى ٢٧ آيار (مايو) عام ١٩٢٤ . . ٤٩ — ٥٢
حالة الصحافة زمن ويغاند . . . . ٥٢ — ٥٣
زمن حكم الجنرال سراى. ٥٣
ذيل قرار رقم ٦٩ لعام ١٩٢٥. . . . . ٥٤ — ٥٩
قرار رقم ٣٠٢ / س ٥٩
زمن هنرى دوجوفنيل . . . . ٥٩ — ٦٠
قرار رقم ١٣٧ عام ١٩٢٦ . . . . ٦٠ — ٦١

قرار رقم ١٤٦ فى ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ . . . . ٦١ — ٦٦
زمن هنرى بونسو . . . . . . ٦٦ — ٦٧
قرار رقم ١٨١٦ عام ١٩٢٨ حرية الصحافة . . . . ٦٧ — ٧٢
دراسة حرية الصحافة السورية فى الفترة من ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٤
حتى ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨ . . . . . ٧٣ — ٨٣
الصحافة السورية فى بداية العهد الدستورى . . . . ٨٣ — ٨٩
ذيل لقانون المطبوعات فى سوريا . . . . . ٨٩ — ٩٤
تعطيل الصحف الوطنية واحتجاج السوريون لدى لجنة الانتدابات . ٩٤ — ٩٧
الصحافة زمن دومارتيل . . . . . . ٩٧ — ١٠٦
حالة الصحف زمن الحكم التاجى من عام ١٩٣٤ — ١٩٣٦ . . ١٠٧ — ١١٣
صحافة عطا الأيوبى . . . . ١١٣ — ١١٤
مرسوم تشريعى رقم ٤٧ لعام ١٩٣٦ خاص بالتأمين . . . ١١٥ — ١١٦

الباب الثانى — الفصل الأول

صحافة المعاهدة السورية . . . . ١١٧ — ١٢١
الحرية الصحفية . . . . ١٢٢ — ١٢٨
فكرة مشروع قانون صحافة خال من القيود الصحفية . . . ١٢٨ — ١٣٤

الفصل الثانى

الصحافة السورية فى الحرب العالمية الثانية . . . . ١٣٥ — ١٣٦
قرار رقم ١١١ فى ٢٢ / ٥ / ١٩٤٠ الخاص بطبع الصحف وبيعها . ١٣٦ — ١٣٧
قرار رقم ٣٦٢ الصادر فى ٢٣ / ١١ / ٤٠ الخاص بتحديد بيع الصحف ١٣٧ — ١٣٨
خلق صحافة سورية مأجورة للدعاية للقوات الفرنسية أثناء الحرب . ١٣٨ — ١٤٠
قرار رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٠ الخاص بحيازة ورق اللفائف وصنعه . . . . . . ١٤٠ — ١٤١
مرسوم خالد العظم الاشتراعى رقم ١١ / لعام ١٩٤١ . . . ١٤١ — ١٤٤
صحافة تاج الدين الحسينى فى كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤١ . ١٤٤ — ١٤٥
مراسيم اشتراعية صادرة عن الشيخ تاج الدين الحسينى . . ١٤٥ — ١٤٨
مجلس الوزراء بالوكالة والمراسيم التنظيمية . . . . ١٤٨ — ١٥٠
الصحافة فى العهد الوطنى الثانى . . . . . . ١٥٠ — ١٥١
تحليل للصحافة السورية . . . . ١٥٢ — ١٥٦
— مصادر البحث ومراجعة . . . . . . ١٥٧ — ١٦٠
— الصحف والمجلات الصادرة فى فترة الحكم تحت الإنتداب الفرنسى ١٦١ — ١٦٤
— فهرست الأعلام . . . . ١٦٥ — ١٧٤
— فهرست الكتاب الخاص بفترة الحكم تحت الانتداب الفرنسى . ١٧٥ — ١٧٧

مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩